

ترجيح الراجح بالرواية

في مسائل الهداية

يعني ببيان

القول الراجح

في المسائل الاختلافية والمذهب الحنفي

التمسك بها الشيخ نوران الدين المرعشي

في كتابه المسمى بالهداية

تحقيق

المفتي غلام قادر النعماني حفظه الله

الأستاذ بكلية التخصص في الفقه والافتاء

بجامعة دار العلوم الحنافية كوروجاتك

ترتيب: شركاء التخصص في الفقه

ترجيح الراجح بالرواية

في مسائل الهداية

يعني بكيان

القول بالراجح

الجزء الأول

في المسائل الإخلاقية (في المذهب الحنفي)

التي ذكرها الشيخ برهان الدين المرعيني

في كتابه المسمى بالهداية

تحقيق

المفتي غلام قادر النعماني حفظه الله

الأستاذ بكلية التخصص في الفقه والافتاء

بجامعة دار العلوم الحنانية كوره ختك

ترتيب: شركاء التخصص في الفقه

﴿تقريظ﴾

الدكتور شير علي شاه المدني

(الدكتوراه) بمرتبة الشرف الأولى من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة و مبعوثها
استاذ الحديث بجامعة دارالعلوم الحقانية اكوره ختك،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد : فقد تشرفت بتسريع النظر
على تحقيق المسائل الاختلافية المسمى بترجيح الراجح بالرواية في مسائل الهداية و
طفت حول محتوياتها طوافاً سريعاً فقرحت غاية الفرح و تيقنت بأن الباحث قد بذل
جهوده المشكورة في تنسيق هذه المقالة النافعة القيمة، و تتبع آلاف الصفحات
للمصادر الموثوقة والمراجع المعتمدة وأشكر فضيلة الشيخ المفتي غلام قادر الموقر
على إشرافه المميز وتوجيهاته العلمية فلاشرفه آثار الجودة على هذا التحقيق أسئله
سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم و مفيداً للعلماء و عامة المسلمين آمين.
والله من وراء القصد،

شير علي شاه

١٨/٠١/١٤٢٦هـ

﴿تقریظ﴾

الشیخ الحافظ محمد حسن جان مدظله العالی شیخ الحدیث بجامعة

امداد العلوم بشاور صدر سرحد پاکستان فون ۲۷۱۴۹۷

الحمد لله والصلوة والسلام على حبيبہ ونبیہ سیدنا محمد وآلہ
وصحبہ وعلى من اقتنى بهديه في شئون حياته في عمله ومعقده
وبعد فقد تصفحت بعض الاوراق في عجلة المستوفز لا خينا للشيخ المحترم
غلام قادر المفتي حفظه الله تعالى في موضوع ترجيح الراجح بالرواية في
مسائل الهداية في اختلاف الفقهاء الكرام في ماورد في الهداية في الفقه الحنفي
واساس ترجيحه في ذلك على حسب الواقع او على ضوء ماظهر لديه من
قوة في الاستدلال من جانب على آخرواني اراه ناجحا في هذا الجهد البليغ
وادعوله المولى عزوجل مزيدا من التوفيق وهو ولى ذلك والقادر عليه

اخوهم في الله

محمد حسن جان

﴿تقريظ﴾

فقيه العصر شيخ الحديث وصدر دار الافتاء بجامعه دارالعلوم الحقانية
اكوره ختك العارف بالله المولانا المفتي محمد فريد دامت بركاتهم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى اما بعد: فان كتاب
الهداية للعلامة برهان الدين المرغيناني كتاب نفيس بل من احسن الشروح للمتون
المختصر القدوري وجامع الصغير وانفعها في فروع الحنفية ولذا كثرت واشترهت
شروح هذا الشرح في افاق العالم ويذكر المصنف في اكثر المباحث من فروع
اختلافية بين الفقهاء والمجتهدين. فالتفريق والتمييز بين المفتي به وغير المفتي به
والقول الصحيح والاصح والمعمول وغير ذلك من الامور الضرورية ولا بد من ايضاح
هذا الامر لامة المسلمة وبالخصوص للعلماء وطلبة العلم فمن منن الله تعالى ان قام
بهذه الخدمة الجليلة لجنة شركاء التخصص في الفقه الاسلامي والافتاء بجامعه
دارالعلوم حقانية اكوره ختك تحت اشراف مولانا مفتي غلام قادر النعماني
استاذ كلية التخصص بجامعة الحقانية قدم للعالم الاسلامي كتاب ترجيح الراجح
بالرواية في مسائل الهداية فتصفت وطالعت ورأيت بامعان من مواضع
متعددة فوجدته نافعاً للعلماء والفضلاء والمفتيين والمتعلمين
وقد بذلوا جهداً مكشوراً واتعبوا نفوسهم تنقيباً عن جميع ما يتعلق بهذه الموضوع
بالرواية والدراية من اقوال الفقهاء والمجتهدين التي حوتها بطون الكتب
فأفادوا واجادوا وانا رواجع الجوانب حسب الطاقة البشرية وادوا حق الموضوع
حسب الاستطاعة وما على طالب الهداية الا ان يرجع اليه ويأخذ ما يريد منه من الاقوال

الراجحة والمفتى به عند الفقهاء الكبار بسهولة تامة واسئل الله العظيم ان يجعل
هذا الكتاب نبراسا وبشرى لارباب الفضل والفتوى والعلماء والمتعلمين وان يقبله
بفضله ويديم به النفع تبعالا لصله لطلبة الفقه وعامة المسلمين وموجب الفوز بجنت
النعيم انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير. وصلى الله تعالى خير خلقه محمد وآله
واصحابه اجمعين.

محمد فريد عفى عنه ٢٤٠٤.٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ترجمة المؤلف﴾

غلام قادر بن سيد محمود بن سيد غلام رسول المولود في سنة اربع وثمانين
بعد الف وثلاث مائة من الهجر المطابق ١٩٦٢ء في قرية خلوداج. الخويزي. من
مضافات مهمندايجنسي اقليم سرحد باكستان وتصل سلسلة نسبه الى علي رضي
الله تعالى عنه. ومات ابواه وهو صغير ونشأ في حجر اخيه فضل معبود بن
سيد محمود. الخريج من الجامعة الحقانية كوره ختك. وقرأ الكتب الابتدائية من
اخيه الموصوف والتحق بالجامعة الحقانية لحصول العلوم الاسلامية فقرأ الفنون
والعلوم المروجة كلها فيها وتخصص في الفقه مع استاذة الشفيق الشيخ المفتي
غلام الرحمن الهزاروي في الجامعة الحقانية وكتب مقالة التخصص حول
موضوع. تحقيق كتاب الطهارة. من الفتاوى الحقانية وهي الآن مطبوعة في
الفتاوى الحقانية. وتخصص في الدعوة والارشاد سنة واحدة في
الجامعة الاشرفية (كراتشي) وفاز بمرحلة الماجستير في العلوم
الاسلامية والعربية في جامعة بشاور. والتحق بمرحلة الدكتوراه سنتين في
جامعة بشاور وقرأ النصاب الدراسي. لكن بما كتب الاطروحة من اجل
كثرة المشاغل والمصروفات. واشتغل بالتدريس في شهر شوال سنة تسع
بعد الف واربع مائة من الهجر. في الجامعة الحقانية وصار مأموراً بخدمة الافتاء
والتخصص في الفقه في ١٤٢١هـ في الجامعة الحقانية.

(الاساتذة المشهوره)

- الشيخ المحدث العلامة عبدالحق مؤسس الجامعة الحقانية.
الشيخ المحدث المفتي محمد فريد مدظله العالی (زرابی).
الشيخ الدكتور السيد شیر علی شاه المدني مدظله العالی (اکوره ختک)
الشيخ العلامة محمد حسن جان المدني مدظله العالی (بشاور)
الشيخ المحدث محمد مالک الکاندهلوی (لاهور)
الشيخ المحدث مغفور الله مدظله العالی (هزاره).
الشيخ المفسر محمد عبد الهادی (شاه منصور)
الشيخ المحدث محمد سرفراز خان صفدر مدظله العالی (کوجرانواله)
الشيخ المفتي محمد یوسف اللدهیانوی (کراتشی)
الشيخ المولانا سدید الحق رئیس الجامعة الحقانية (اکوره ختک)
تلك عشرة كاملة.

(التالیفات)

المطبوعة.

- (۱) ترجیح الراجح بالروایة فی مسائل الهدایة
(۲) فتاوی علماء البلاد فی توحید الصوم و الاعیاد (اردو)
(۳) زیارة الحرمین الشریفین (بشتو)
(۴) مسائل السفر (اردو)
(۵) الافیون فی ضوء الشریعة الاسلامیة (اردو)

المباحث المتقدمة في المجالس الفقهية

(١) سعة الفقه الحنفي (عربي)

(٢) البيع بالتقسيط (اردو)

(٣) نقل الاعضاء الانسان (عربي)

الموضوعات المحققة تحت اشرافه

(١) اللطائف العلمية في تذكرة الامارة الاسلامية

(٢) تخريج نفع المفتي والسائل.

(٣) المال الحرام وما يتعلق به

(٤) حكمة المصاهرة في ضوء المذاهب الاربعة.

(٥) حقوق المرأة في حقوق النساء في الشريعة (عربي)

(٦) نظام المدارس الاسلامية

(٧) اهمية الزكاة في المعيشة الاسلامية (اردو)

(٨) الحجاب الشرعي (اردو)

(٩) نقصانات المخدرات (اردو)

(١٠) احكام بيع الثمار والخضروات.

(١١) التصوف والبيعة في الاسلام

(١٢) القضاء في الاسلام

(١٣) الامام ابو حنيفة وكونه محدثاً (اردو)

بسم الله الرحمن الرحيم

المصادر والمراجع

اسم الكتاب	اسم المصنف
(١) القرآن المجيد	
(٢) سنن الترمذى	الامام العلامة ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى
(٣) الهداية	الشيخ برهان الدين ابو الحسن على بن عبد الجليل المرغينانى
(٤) فتح القدير	الشيخ الامام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام
(٥) رد المحتار	خاتمة المحققين محمد امين الشهير بابن عابدين
(٦) الهندية	العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الاعلام
(٧) البحر الرائق	الشيخ زين الدين الشهير بابن نجيم
(٨) الحلبي	الشيخ ابراهيم الحلبي
(٩) الخانية ق	الامام فخر الدين حسن بن منصور الاوزجندى الفرغانى الحنفى
(١٠) الكفاية	محمد جلال الدين الخوارزمى
(١١) الدر المختار	محمد بن على بن محمد الملقب بعلاء الدين الحصكفى
(١٢) السعاية	علامة الهند محمد عبد الحى اللكنوى
(١٣) بدائع الصنائع	الامام علاء الدين ابو بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى
(١٤) العناية	الامام اكمل الدين محمد بن محمود البابر تى
(١٥) التاتارخانية	العلامة عالم بن علاء الانصارى الاندريتى الدهلوى الهندى
(١٦) تبیین الحقائق	العلامة فخر الدين عثمان بن على الزيلعى

- (١٧) حاشية الطحطاوى العلامة السيد احمد الطحطاوى
- (١٨) مجمع الانهر المحقق عبدالله بن الشيخ محمد المعروف بداماد آفندى
- (١٩) المبسوط شمس الدين ابوبكر محمد بن ابى سهل السرخسى
- (٢٠) خلاصة الفتاوى الشيخ الاجل طاهر بن عبدالرشيد البخارى
- (٢١) مراقى الفلاح العالم الجليل حسن بن عمار بن على الشرنبلالى
- (٢٢) الفقه الاسلامى وادلته الاستاد الدكتور وهبة الزحيلي
- (٢٣) منحة الخالق السيد محمد امين الشهير بابن عابدين
- (٢٤) شرح العقود السيد محمد امين الشهير بابن عابدين
- (٢٥) تقريرات الرافعى العلامة عبدالقادر الرافعى
- (٢٦) مجموعة الرسائل السيد محمد امين الشهير بابن عابدين
- (٢٧) النهاية على هامش الهداية العلامة بدر الدين محمود بن احمد العيني
- (٢٨) شرح المجله العلامة محمد خالد الاتاسى
- (٢٩) شرح الوقاية صدر الشريعة عبدالله بن مسعود بن محمود تاج الشريعة
- (٣٠) الجوهرة النيرة ابوبكر بن على الحدادى
- (٣١) الفتاوى السراجية على بن عثمان بن محمد سراج الدين
- (٣٢) ملتقى الابرار العلامة ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مقدمه) (ان الحمد لله)

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله ومن علينا فى البداية بالهداية والنقدنا من الضلالة بمحض الفيض والعناية وارشدنا الى اقوى الدلائل وارجح الرواية والصلوة والسلام على خير البرية الذى بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامة وجاهد فى امحاء الضلالة ونشر الهداية وعلى اله واصحابه الذين بذلوا جهودهم فى اشاعة الدين القويم وهدوا الى صراط مستقيم . وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغنى الخبير ان كتاب الشيخ برهان الدين المرغينانى الموسوم بالهداية من اجل الكتب الشفهية فى المذهب الحنفية واحسن الشروح للمتون فى المسائل الفرعية وقد شرح الاحلاء من المحققين والعلماء وكانت شروحاتهم لتوضح العبارة كافية وليبان المرام وافية ومع تلك الشروح رايت كثيرا من المعلمين والمتعلمين متحيرين فى المسائل الاختلافية لا يقدرّون على ترجيح قول على آخر ولا يعرفون الصحيح من غيره فاردنا ان بين القول الراجح المفتى به ليسهل العمل للمعلم والمتعلم فى المسائل الخلافية ولا تعرض لتوضيح العبارات لان الشراح الذين هم قلنا اجتهدوا فى ذلك كل الجهد بل تعرضنا لترجيح ما هو الراجح عند المحققين من الحنفية فنذكر اولا عبارة الهداية ثم اختلاف الفقهاء فى المسئلة المذكورة ثم بيان القول الراجح وطريقة الترجيح هكذا . بان ينقل صريح الترجيح من الكتب المعتمدة فان لم يوجد الترجيح الصريح فى الكتب المعتمدة فيذكر الترجيح من دأب صاحب الهداية ومن اصول الافتاء التى ذكرها الشيخ ابن عابدين الشامى فى كتابه المعروف شرح عقود رسم المفتى ، وما ذكرنا قول الاوانتسبنا الى قائله وان كانت العبارة من العبد الضعيف فهى

منسوبة اليه وقد تم هذا الجهد والتحقيق في ثمانى سنين فجاء بحمد الله تعالى مفيداً في
 هذا الزمان للعلماء والطلبة وسميته ترجيح الراجح بالرواية في مسائل الهداية نسئله
 سبحانه وتعالى ان يجعله خالصاً لوجهه الكريم ونافعاً لجميع المسلمين
 وموجباً للفوز العظيم والحمد لله رب العلمين وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله
 وصحبه اجمعين . غلام قادر عفى عنه خادم الافتاء في الجامعة الحقانية كورة عنك
 ٢٥ جمادى الثانية ١٣٢٥ هـ

﴿تذكرة مختصرة لشركاء التحقيق﴾

الحمد لله رب العلمين والصدوق والسلام على خير خلقه محمد وآله واصحابه اجمعين
 وبعد فان التحقيق الموسوم بترجيح الراجح بالرواية في مسائل الهداية قد وصل الى التمام
 ولله الحمد ولا و آخر او قد شارك معنا الاخوة المتخصصون المخلصون من تلاميذى في
 التخريج وتصويب المراجع ونشكر مساعيهم وجهودهم الجميلة بارك الله في علمهم
 وعملهم في الدنيا وجزهم احسن الجزاء في العقبى .

❦ اسماء الشركاء ❦

- (١) صبغت الله بن صيلاجان ... وزيرستان
- (٢) محمد ولي بن شاه ولي افغانستان
- (٣) شمس العارفين بن عبد العزيز بنون
- (٤) نعمت الله بن غلام حضرت ... افغانستان
- (٥) محمد عارف بن حليم الله ... نوشهره (٦) محمد اكرام بن قمر زمان ... صوابي
- (٧) شير عالم بن الحاج غلام مهندي جنسي

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿الجزء الأول﴾

﴿كتاب الطهارات﴾

﴿فرائض الوضوء﴾

﴿دخول المرفقين والكعبين في الغسل﴾

قال العلامة المرعيني والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل عندنا خلافا لزمروهم
يقول ان الغاية لا تدخل تحت المغيا الخ (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال علماءنا الثلاثة بدخول المرفقين والكعبين في الغسل ودليلنا ان هذه الغاية لا سقط
ما وراءها اذ لا تستوعب الوظيفة الكل الح وقال زفر رحمه الله بعدم دخول المرفقين
والكعبين في الغسل دليله ان الغاية لا تدخل تحت المغيا كالليل في باب الصوم (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول علمائنا الثلاثة. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل هذه المسئلة وهو اوجه
القولين بشهادة غلبة الاستعمال به (٣) وقال العلامة ابن عابدين (قوله بعد انعقاد
الاجماع على ذلك) اي على افتراض غسل كل واحدة من اليدين والرجلين وعلى
دخول المرفقين والكعبين الخ (٤) وهكذا في الهدية (٥)

﴿سنن الوضوء﴾ ﴿تخليل اللحية﴾

قال العلامة المرعيني وتخليل اللحية لان النبي ﷺ أمره حبريل عليه السلام بذلك وقيل

(١) الهدية ج ١ ص ١٦ (٢) الهدية ج ١ ص ١٦ (٣) فتح القدير ج ١ ص ١٣

(٤) رد المحتار ج ١ ص ٤٣ (٥) الهدية ج ١ ص ٢

هو سنة عند أبي يوسف حائز عبد أبي حنيفة ومحمد لأن السنة اكمال الفرض في محله
والداخل ليس بمحل الفرض (١)

﴿ كيفية التخليل ﴾

أن يدخل أصابعه فيها ويحلل من الجانب الأسفل إلى فوق وهو السقوط عن شمس
الائمة الكردري (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قول أبي يوسف ودليله وتحليل اللحية سنة عند أبي يوسف (٣) لحديث مارواه أبو داود عن
ابن كان النبي إذا توضأ أخذ كفاس ماء فأدخله تحت حنكه فحلل به لحيته وقال
بهذا امرى ربي (٤) وقال أبو حنيفة ومحمد أن تحليل اللحية حائز فقط وفي
رواية مستحب ودليلهما عدم مواظبة النبي ﷺ ولأن السنة اكمال الفرض في محله
وداخل اللحية ليس محل الفرض لعدم وجوب اتصال الماء إلى باطن الشعر (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي يوسف لحديث النبي ﷺ هو ما روى الترمذي عن عثمان بن عفان أن النبي
ﷺ كان يخلل اللحية وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح (٦) وقال ابن القيم في
فتح القدير بعد بحث طويل فيترجح قول أبي يوسف كمار حقه في المبسوط ويتضاءل
المدعى المذكور من أن السنة في الوضوء ما كان اكمالاً للفرض في محله وداخل
اللحية ليس به بعد سلامته في نفسه مما يقتضيه من أن السبب والاستنشاق سنة
وليس في محله أدليسا في

(١) البداية ج ١ ص ٩١ (٢) الهدية ج ١ ص ٤ (٣) البحر الرائق ج ١ ص ٢٢

(٤) سنن أبي داود ج ١ ص ٢١ (٥) البحر الرائق ج ١ ص ٢٢ (٦) سنن الترمذي ج ١ ص ٦

وجه بالمنع وادعاء ان محلها منه حكما اذ ليس احكم الخارج من وجه حتى لا يفسد الصود
 - د حالها شيئا (١) وقال ابن عابدين ورجح في المسبوط قول أبي يوسف كسافي البرهان
 سرسالية وفي شرح المنية والادلة ترجح وهو الصحيح (٢) وقال في الهندية ومنايا تحليل
 للحنة ذكر قاضي خان في شرح الجامع الصغير تحليل النحلة بعد التليث سنة في قول أبي
 يوسف وبه أخذ كذا في الزاهدى (٣) وهكذا في الحلبي (٤)

﴿نواقض الوضوء﴾

﴿حكم القيء المتفرق﴾

قال العلامة المرغياني ولوقاء متفرقا بحيث لو جمع يملاء ثم فعند أبي
 يوسف يعتبر اتحاد المجلس وعدم محمد يعتبر اتحاد السب وهو العتيان (٥) حد ملاء
 ثم والحد الصحيح في ملء الفم أن لا يسكن امساكه الا بكلمة ومشقة (٦)

• اختلاف الفقهاء •

قول أبي يوسف ودليله عند أبي يوسف يعتبر اتحاد المجلس لأن لاتحاد المجلس أثر في
 جمع المستفرقات وليند اتحاد الافعال المستفرقة في الكاح والبيع
 وسائر العقود باتحاد المجلس وكذلك التلاوات لتعدد لابة السجدة تتعدد
 بتعدد المجلس وتحد باتحاد (٧) قول محمد ودليله وعدم محمد يعتبر اتحاد السب
 وهو العتيان أي اذا قاء ثانيا قبل سكون شمس من البججان والعتيان كان السب متحدا وان
 فاء بعدد كان السب مختلفا لأن لاتحاد السب اثر ايضا في اتحاد الحكم ولهذا لو حرج
 انسانا جراحات ومات منها قبل تحليل البريتحد الموجب ومتى

١ فتح القدير ج ١ ص ٢٦ (٢) رد المحتار ج ١ ص ١٦ (٣) الهندية ج ١ ص ٤ (٤) الحسى ج ١ ص ٢٣

٥ الهندية ج ١ ص ٢٣ (٦) الحانية ج ١ ص ١٩ (٧) الكفائة في صدور فتح القدير ج ١ ص ٦٠

تخلل البئر يختلف الموجب وكذا المرض العبد في يد البائع فبئرني فباعه فمرض في
يد المشتري ان كان هذا المرض بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من
الرد والافلاو كذلك البول في الفراش والسرقة والابق.

• القول الرابع •

هو قول محمد بن قيس العلامة جلال الدين الحارثي والاصح قول محمد بن الاصل
اضافة الاحكام الى الاسباب وانما ترك في بعض الصور للضرورة كما في
سحرة التلاوة اذ لو اعتبر السبب لايقى التداخل لان كل تلاوة سبب وفي
الاقاير اعتبر المجلس للعرف وفي الايجاب والقول لدفع الضرر (١) وقال العلامة فخر الدين
قاضي حان وان قاء مرتين او مرارا حيث لو جمع ذلك يكون ملء الفم ان كان قبل سكون
الغثيان يجمع (٢) وقال في الهندية وان قاء قليلا قليلا لو جمع يبلغ ملء الفم قال محمد بن
اتحاد السبب جمع والافلاو هذا اصح كذا في المصمرات اذا قاء ثانيا قبل سكون نفسه من
الغثيان والغثيان كان السبب متحدا (٣) وقال العلامة الحاصكفي (ويجمع متفرق
القيء) ويجمع كقيء واحد (لاتحاد السبب) وهو الغثيان عند محمد وهو الاصح الخ (٤)

• ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا •

قال العلامة المير غنياني ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا يروى ذلك عن ابي
يوسف وهو الصحيح لانه ليس بنجس حكما حيث لم يتقض به الطهارة (٥)

• اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة •

قال ابو يوسف ان القيء القليل ليس بنجس لانه ليس بحدث وكل ما لا يكون
حدثا لا يكون

سحسا ووجهه لان القىء القليل هو الساء الذى فى اعلى المعدة وهذا ليس بحدث
 و نذكر فى الكتاب قول ابى يوسف فقط (وهو الصحيح) احتراز عن قول محمد فانه
 سحس عده اى القىء القليل وثمره الاختلاف تظهر فيما اذا اخذ ذلك بقطنة والقىء فى
 ساء لا يتنجس الماء عند ابى يوسف وكذا اذا اصاب ثوبه منه اكثر من قدر الدرهم منع
 الصلاة عند محمد وعند ابى يوسف لا (١)

القول الراجح

هو قول ابى يوسف قال العلامة ابن الهمام و جماعة اعتبروا قول ابى يوسف رفقا باصحاب
 لقروح حتى لو اصاب ثوب احدهم اكثر من قدر الدرهم لا تمنع الصلاة فيه (٢) وقال
 لعلامة جلال الدين الحوارزمى والمذكور فى الكتاب قول ابى يوسف خاصة (٣) وقال فى
 الهندية ما يخرج من بدن الانسان اذا لم يكن حدثا لا يكون نجسا كالقىء القليل والدم
 اذا لم يسيل كذا فى التبيين وهو الصحيح كذا فى الكافى (٤) قال علامة الهند محمد
 عبدالحى قال قول ابى يوسف ولنا الخ هذا دليل على المذهب المختار من ان ما ليس
 سحسا وهو الدم القليل والقىء القليل كذلك طاهر الى ان قال وقيد الدم المحرم
 بالمسفوح فدل ذلك على ان الدم الغير المسفوح ليس بمحرم اكله اذا ثبت ذلك
 ثبت انه ليس بنجس لانه لو كان نجسا لكان حراما ايضا (٥)

حكم قىء البلغم

ف لعلامة المرغينانى فان قاء بلغما فغير ناقض عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ناقض
 قاء ملء الفم والخلاف فى المرتقى من الجوف اما النازل من الرأس فغير ناقض بالاتفاق

(١) الكفاية ج ١ ص ٣٠ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٣٠ (٣) الكفاية ج ١ ص ٣٠ (٤) الهندية ج ١ ص ١٢ (٥) السعابة ج ١ ص ٢٢٥

بين الأنملة الثلاثة لأن الرأس ليس بموضع النجاسة والقاعدة وكل ما لا يكون حدثاً لا يكون نجساً (١)

• اختلاف الفقهاء •

قول أبي يوسف ينقض الوضوء المرتضى من الجوف إن ملاء الفم كسائر أنواع القيء لأنه يتنجس في المعدة بالمجاورة بخلاف النازل من الرأس فإنها ليست محل النجاسة. قول أبي حنيفة ومحمد دليلهما أنه أي البلغم لزج صقيل لا يتداخله أجزاء النجاسة فصار كالبراق وما يتصل به من القيء القليل فغير ناقض (٢)

• القول الراجح •

الاختلاف صوري. قال العلامة حلال الدين الخوارزمي لاختلاف في المسئلة حقيقة حكى عن الإمام أبي منصور الماتريدي قال ليس هذا اختلاف حجة بل اختلاف صورة فتصور لأبي حنيفة ومحمد حينما الله تعالى أن الدم يخرج من حوائب الفم فأحاط أنه طاهر وتصور لأبي يوسف أنه يخرج من الطل وبعلومه فأحاط بأنه نجس (٣) وقال العلامة الحصكفي (لا ينقضه قيء من بلغم) على المعتقد (أصلاً) إلا المخلوط بطعام فيعتبر الغالب الخ وقال العلامة ابن عابد بن تحت (قوله أصلاً) أي سواء كان صاعداً من الجوف أو نازلاً من الرأس الخ (٤) وقال العلامة الكاساني في الدائع كما قال العلامة حلال الدين الخوارزمي (٥) كما مر في صفحة السابقة.

• حكم قيء الدم •

قال العلامة مرغيناني ولو قاء دماً وهو علق يعتبر فيه ملاء الفم لأنه سوداء محترقة وإن كان

(١) الهداية ج ١ ص ١٠ (٢) البحر ج ١ ص ٣٣ (٣) الكفاية ج ١ ص ٣١ (٤) رد المحتار ج ١ ص ١٠٣ (٥) بدائع ج ١ ص ٢٤

سعد فكدلك عند محمد اعتبار ايسار انواعه وعندهما ان سأل بنو دهمس ينقض الوضوء
 . كان قليلا لان المعدة ليست بسجل الدم فيكون من قرحة في الجوف (١) انواع
 ثني. انواع القيء خمسة، الطعام، والماء، والبرق، والصبراء، والسوداء (٢)

٥. اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة.

ذكر المعلى عن ابي حنيفة وابي يوسف انه يكون حدثا قليلا كان او كثير اجامدا كانا و
 مع وري الحسن بن زياد عنهما انه ان كان مانعا ينقض قل او كثر وان كان جامدا لا ينقض
 مالم يملاء الفم وروى ابن رستم عن محمد انه لا يكون حدثا انه مالم يملاء الفم
 كبشما كان وبعض مشائخنا صححوار واية محمد و حملوا رواية الحسن والمعلى في القليل
 من المانع على الرجوع وعليه اعتمد شيخنا لانه الموافق لاصول اصحابنا في
 عتار خروج النجس واليه أشار في الجامع الصغير من غير خلاف فانه قال واذا قلس اقل
 من ملء الفم لم ينقض الوضوء من غير فصل بين الدم وغيره (٣)

٦. القول الراجح

هو قول الشيخين قال العلامة ابن عابدين ان الظاهر ان الكثير منه وهو ما ملأ الفم ناقص
 و حاصل انه اما ان يكون من الرأس او من الجوف علقا او سائلا فالنازل من الرأس ان
 علقا لم ينقض اتفاقا وان سائلا ينقض اتفاقا والصاعد من الجوف ان علقا فلا اتفاقا مالم يملاء
 فم وان سائلا فعنده ينقض مطلقا وعند محمد لا مالم يملاء الفم كذا في
 سنية و شرحها والتاخر خانية وذكر في البحر قول ابي يوسف مع الامام وقال واختلف
 تصحيح في البدائع قولهما قال وبه أخذ عامة المشائخ (٤) وقال في الهندية وان قاء
 من كان

.....

سألا نزل من الرأس ينقض اتفاقا وان كان علقا لا ينقض اتفاقا وان صعد من الجوف ان
كان علقا لا ينقض اتفاقا الا ان يساء الفم وان كان سائلا فعلى قول ابي حنيفة ينقض وان لم
يكن ماء الفم كذا في شرح المسببة وهو المختار كذا في التبيين وصححه عامة
المشايخ (١) وهكذا في البدائع (٢)

• حكم ماء النخلة •

قال العلامة المرغيناني فان قشرت نخلة فسال منها ماء او صديد او غيره ان سال عن رأس
الجرح نقض وان لم يسال لا ينقض وقال زفر ينقض في الوجهين (٣)
• اختلاف الفقهاء •

الاختلاف في الصورة الثانية. يعني اذ لم يسال الماء والصديد عن رأس الجرح فلا ينقض
الوضوء عند البعض هذا هو المختار عند المصنف وقال زفر ينقض الوضوء في هذه
الصورة.

• القول الرابع •

هو قول الجمهور قال العلامة فخر الدين والدم والصديد اذا سال من الجرح نقض الوضوء
وان علا او امتخ ولم يسال لا ينقض الوضوء (٤) وقال العلامة ابن عابد بن (قوله لا ينقض
الخ) اي لو تورم رأس جرح فطهره قيح ونحوه لا ينقض ماله يتجاوز الورم (٥) وقال
العلامة ابراهيم الحلبي وان لم يسال عن رأس الجرح لا ينقضه (٦)

• حكم خروج المنى من غير شهوة •

قال العلامة السرغيناني المعاني الزوجية للغسل انزال المنى على وجه الدفع والشهوة من

.....

(١) الهندية ج ١ ص ١١ (٢) بدائع الصانع ج ١ ص ٢٤ (٣) الهداية ج ١ ص ٢٨ (٤) الحانية ج ١ ص ٣٦

(٥) رد المحتار ج ١ ص ١٠٣ (٦) الحلبي ص ١٣١ سهيل اكيدمي لاهور

حسب رواية حالة النوم واليقظة ولنا ان الامر بالتطهير يتناول الجنب والجنابة في
مخرج السني على وجه الشهوة يقال اجسب الرجل اذا قضى شهوته من
شهوة الحديث محمود على الخروج عن الشهوة ثم السعير عند ابي
حسن محمد انما صاله عن مكاسه على وجه الشهوة وعنده ابي يوسف شهوة
في غسار الخروج بالمزيلة (١)

اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة

الحسب غسل اذا انفصل عن مفرد من الصلب بشهوة الا اذا خرج على رأس الذكر بالاتفاق
في خلاف في انه هل تسترط مقارنة الشهوة للخروج فعنده ابي يوسف نعم وعندهما لا (٢) وفي
الحسب ابي يوسف اذا غسل يتعلق بهما الراب عنه ومن فروع تعلقه بهما لو احتلم فزح
سنة ولم يزل حتى نوصاء وصلى ثم انزل اغتسل ولا يعيد الملوقة وقوليهما احوط لان
حسب قضاء الشهوة بالانزال فاذا وجدت مع الانفصال صدق اسمها (٣)

القول الراجح

في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله قال العلامة ابن النماز كان مقتضى هذا ثبوت
حسبها وان لم يخرج لكن لا خلاف في عدم ثبوت الحكم الا بالخروج فيثبت بذلك
الانفصال من وجه وهو اقوى مسابقي والاحتياط واجب وهو العمل بالاقوى من الوجهين
الحسب (٤) وقال العلامة ابن عابدين ولكن اكثر الكسب على خلافه حتى
حسب شهوة ولا سيما قد ذكره وان قوله قياس وقوليهما استحسان وانه الاحوط (٥) وقال
علاء الدين الحصكفي ويقول ابي يوسف باحذيعي في صيف خاف رية او استحي

كسافي المسسفي وفي القيساني : التائر حاسية معزي بالنوازل ويقول ابي يوسف نأخذ
 لانه يسر على المسلمين قلت ولا سيما في النساء والشر وقال العلامة ابن عابدين تحت
 هذه العبارة فينبغي الافناء بقوله في مواضع الضرورة فقط (١) قال استاذنا المفتي غلام
 فادر العسائي (خلاصة المرام) القول الراجح هو قولهما. والفتوى في اوقات الضرورة على
 قول ابي يوسف كما هو الظاهر من عبارات الفقهاء.

﴿باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به﴾

(الغدير العظيم)

قال العلامة المرغيناني والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف
 الاخر اذ وقعت نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر ان
 النجاسة لا تصل اليه (٢)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

انما اختلفوا في جهة التحرك ثم عن ابي حنيفة انه يعتبر بالاغتسال وهو قول ابي
 يوسف ودليله ان الحاجة الى الاغتسال في الحيض اشد منها الى التوضي. وعن ابي
 يوسف التحريك باليد لان التحريك بها أخف فكان اولى توسعة على الناس وعن
 محمد التحريك بالتوضي لان التحريك بالوضوء أخف من التحريك بالاغتسال
 ومبنى الماء في حكم النجاسة على الخفة دفعا للضرر (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد. المذکور في الكتاب الهداية روايات ثلاثة التحريك بالاغتسال
 او بالوضوء

.....

وساليد فالأصح ثانيها كما قال العلامة ابن عابدين وهل المعتبر حركة الغسل أو الوضوء
وليدروايات ثانيها أصح لأنه الوسط كسافي المحيط والحاوي القدسي وتماه في
لحلية وغيرهما (١) وقال العلامة المرغيناني وبعضهم قدروا بالساعة عشر افي
عشر وهو أبو سليمان الجوزجاني بذراع الكرباس توسعة للأمر على الناس وعليه
الفتوى (٢) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي وذكر صاحب النهاية أن ذراع الكرباس
دون ذراع المساحة وقد ذكر الشيخ الامام ظهير الدين اسحق بن ابي بكر الولوالجي في
لتصل الاول من كتاب الصلوة من فتواه فقال فالمعتبر فيه ذراع الكرباس دون ذراع
للمساحة (٣) وقال العلامة ابن عابدين لا يخفى ان المتأخرين الذين افتوا بالعشر كصاحب
النهاية وقاضيخان وغيرهما من أهل الترجيح هم اعلم بالمذهب منا فعلىنا اتباعهم ويؤيده
ما قدمه الشارح في رسم المفتى واما نحن فعلىنا اتباع ما رجحوه وما صححوه
كما لو افتونا في حياتهم (٤)

﴿ موضع الوضوء من الغدير ﴾

قال العلامة المرغيناني وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الاخر اشارة الى انه ينجس
موضع الوقوع وعن ابي يوسف انه لا ينجس الا بظهور النجاسة فيه كالماء الجاري (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

وقوله في الكتاب يعني المختصر القدوري وقوله اشارة الى انه ينجس موضع الوقوع له
بخرق بين كونها مرئية وغير مرئية وهو المحكى عن مشايخ العراق ومشايخ بخارى وبلخ
فرفوا بينهما فقالوا في غير المرئية يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة بخلاف المرئية

وعن أبي يوسف أنه لا ينجس إلا إذا ظهر أثره فيه أي في موضع الوقوع كالماء الجاري (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي يوسف قال العلامة ابن الهمام بعد توضيح المقام وعن أبي يوسف أنه كالجاري لا ينجس إلا بالتغير وهو الذي ينبغي تصحيحه (٢) وقال العلامة الحصكفي (كذلك) أي وقع فيه نجس لم ير أثره ولو في موضع وقوع المروية به يفتى بحر (٣) وقال العلامة ابن عابدين تحت (قوله به يفتى) وقد ساعته أنه اعتبر في الجاري ظهور الأثر مطلقاً وأنه ظاهر المتون وكذا قال في الكثر هذا وهو كالجاري ومثله في الملتقى وظاهره اختيار هذه الرواية فلذا اختارها في الفتح واستحسنها في الحلية لموافقتهما لما مر عنه في الجاري (٤)

﴿ حكم الماء المستعمل ﴾

قال العلامة المرغيناني تحت الماء المستعمل لا يظهر الأحداث وقال محمد وهور رواية عن أبي حنيفة هو ظاهر غير ظهور لأن ملاقة الطاهر الطاهر لا توجب النجس إلا أنه أقيمت به قرينة فتغيرت به صفته كمال الصدقة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف هو نجس لقوله عليه السلام لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة ولأنه ماء أزيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء أزيلت به النجاسة الحقيقية ثم في رواية الحسن عن أبي حنيفة نجاسة غلظة أعتارها بالمستعمل في الحقيقة وفي رواية أبي يوسف عنه وهو قوله نجاسة خفيفة لمكان الاختلاف (٥)

﴿ تفصيل المقام ﴾

أن الماء المستعمل على ثلاثة أقسام أحدها ما استعمل في غسل الأعيان الظاهرة كغسالة

.....

(١) العباية ج ١ ص ٤١ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٤٢ (٣) الدر المختار ج ١ ص ١٣٠ (٤) رد المحتار ج ١ ص ١٣٠ (٥) الهداية ص ٣٨

محور و البقول و الثياب الطاهرة و القدح و التمار و القصاع و ما تشبهها و هو طاهر بالاتفاق
 كذا في التاترخانية عن فتاوى الحجة و ثانيهما استعمال في إزالة الجاسات الحقيقية كساء
 لا سنجاء و غسالة الثياب و الاعضاء المجسدة و هو نحو اتفاقا لم يعط للمغسول حكم
 طهارة و بعد ذلك هو طاهر كما في العنية و غيرها و ثالثهما استعمال في إزالة الاحداث
 حركسية او نادية القرية. و اخلاصوا في صفة طهوريه و في طهارته اما الاختلاف في
 الطهورية فذهب اصحابنا باجمعهم الى انه غير طهور و هو الاصح (١)

• اختلاف الفقهاء •

و احتجوا في طهارته قال العلامة ابن اليمام و اختلاف الرواية فالحسن عن ابي حنيفة مغلط
 بحاصله و ان يوسف عنه محقق و محمد عنه طاهر غير طهور و كن اخذ بمارواه (٢)

• القول الراجح •

هو قول محمد قال العلامة ابن اليمام و احنار المحققون من مشايخ منوراء شهر عيارته
 عليه الفتوى (٣) و قال العلامة الحوارزمي قال في المحيط و احتجوا في طهارة ماء
 استعمال قال محمد هو طاهر و هو رواية عن ابي حنيفة و عليه الفتوى (٤) و قال العلامة ابن
 خلدون (قوله و هو طاهر الح) رواه محمد عن الامام و هذه الرواية هي المشهورة عند
 احنارها المحققون قالوا عليها الممتوى و قال بعد سطر بيان
 رواية الطهارة طاهر الرواية و عاينها الفتوى (٥) و هكذا في الهندية.

• حقيقة الماء المستعمل •

١- سعيه ج ١ ص ٩٤-٩٥ فتح القدير ج ١ ص ٣٦٤ فتح القدير ج ١ ص ٥١٢ الكفاية ج ١ ص ٤٥

٢- رد المحتار ج ١ ص ١٣٤

قال العلامة الميرغيناني. والماء المستعمل هو ماء ازيل به حدث او استعمال في البدن على وجه القربة قال وهذا عند ابي يوسف وقيل هو قول ابي حنيفة ايضا وقال محمد لا يصير مستعملا الا باقامة القربة لان الاستعمال بانتقال نجاسة الاثام اليه وانها تزال بالقربة و ابو يوسف يقول اسقاط الفرض مؤثرا ايضا في ثبت الفساد بالامر (١)

• اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة •

هذا الاختلاف مبني على اختلاف آخر وهو بماذا يصير الماء مستعملا، قال العلامة ابن القيم قال في الخلاصة هذا بناء على ان الماء بماذا يصير مستعملا قال ابو حنيفة و ابو يوسف اذا ازيل به حدث أو تقرب به وقال محمد اذا قصد به التقرب لا غير (٢) قال الشيخ أبو بكر الرازي و جماعة من مشايخ العراق الماء على اصل أبي حنيفة وأبي يوسف انما يصير مستعملا بأحد الأمرين اما برفع الحدث بأن يتروضا متبردا وهو محدث أو باستعماله على قصد القربة بأن يتروضا وهو متوصىء ناويا للوضوء وعلى اصل محمد الماء انما يصير مستعملا بشيء واحد وهو الاستعمال على قصد اقامة القربة وفي الانفع غير المحدث وغير الجنب والحائض اذا تروضا لا لوجه الله تعالى لا يصير الماء مستعملا بخلاف (٣)

• القول الراجح •

وهو قول الشيخين. قال العلامة فخر الدين قاضي حان أو أخذ الماء بفيه وملاء به الاية كان طاهرا أو طهورا وقال أبو يوسف لا يبقى طهورا وهو الصحيح. اما لانه صار مستعملا بسقوط الفرض أو لانه خالطه البزاق فلا يكون طهورا وقال في صفحة اخرى يصير الماء مستعملا بالحدث والجنابة ويصير مستعملا بالغسل للاكل قبل الطعام وبعده (٤) وقال

.....

علامة الزيلعي وأما سببه فاقامة القربة أو إزالة الحدث به عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وعند محمد أقامة القربة لا غير وعند فرأزاله الحدث لا غير والاول اى قول الشيخين أصح
الاستعمال بانتقال نجاسة الحدث أو نجاسة الاثم اليه (١) وقال فى الهدية الماء الذى
ربى به حدث أو استعمال على وجه القربة فالصحيح أنه كما زایل
معتصم مستعملاً هكذا فى الهداية (٢) وهكذا فى التبيين (٣)

§ الجنب اذا اغمس فى البئر

وفى العلامة الممرغبى فى الهداية تحت قوله (والماء المستعمل الى ان على وجه
خبره) لى ان قال والجنب اذا اغمس فى البئر لطلب الدلو الخ (٤)

§ اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام

مسئلة النرجحط اى اذا اغمس الجنب فى البئر لطلب الدلو فعند ابي حنيفة الرجل
سواء نجسان وفى رواية اخرى ان الرجل طاهر. وعند ابي يوسف كلاهما بحال
عنه محمد كلاهما طاهر فالجيم علامة نجاستهما والحاء علامة بقاءهما على حلتهما والطاء
مما طهرتهما يعنى فى مسئلة البئر اقوال ثلاثة. ووجه قول محمد ان الرجل طاهر لعدم
سبب الصب وكذا الماء لعدم بية القربة وهى شرط عنده وعند بعضهم وقد ذكرناه ووجه
قول ابي يوسف ان الرجل بحاله لعدم الصب وهو شرط عنده وكذا الماء بحاله لعدم
سبب القربة وإزالة الحدث ووجه قول ابي حنيفة أن الماء نجس باسقاط تعرض عمر البعض
للمساقاة والرجل نجس لبقاء الحدث فى بقية الاعضاء او لحاسة الماء المستعمل
مضى اختلاف الاقوابل وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل
الاحتس وهو اوفق

الروايات عنه اى عن ابي حنيفة (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة يعنى الرواية الاخيرة قال العلامة ابن الهمام وعنه ان الرجل طاهر وهذه الرواية هي صحيحة (٢) قال العلامة ابن نجيم المصرى ان المذهب المختار فى هذه المسئلة ان الرجل طاهر والماء غير طهور (٣) وقال العلامة الشلى فى هامش تبين الحقائق (قوله وهو اوفق الروايات) اى القياس وقال الكافى اى اسهل وفى شرح المجمع وهذه الرواية صحيحة (٣) وهكذا فى رد المحتار (٥) والهدية (٦)

﴿ نجاسة البرء ﴾

قال العلامة المرغبى فان بالت فيها اى فى البرء شاة نزع الماء كله عند ابي حنيفة و ابي يوسف وقال محمد لا ينزع الا اذا غلب على الماء فيخرج من ان يكون طهورا الخ (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

اصل هذه المسئلة ان بول ما يؤكل لحمه طاهر عند محمد وان وقع فى الماء القليل لا ينجسه ويجوز به الوضوء الا ان يغلب على الماء فيخرج عن طهوريته نجس عندهما ان وقع منه قطرة فى الماء افسدته والكثير الفاحش منه يمنع جوار الصلاة. دليل محمد ما رواه الائمة الستة فى كتبهم من حديث انس كمارواه الترمذى حدثنا الحسن بن محمد الزعفرانى ناعمان بن مسلم ناحما بن سلمة نا حميد وقتادة وثابت عن انس ان ناسا من عرنية قدموا المدينة فاجتروها فبعثهم رسول الله ﷺ فى ابل الصدقة وقال اشربوا من البانهاو

١. تبين الحقائق ج ١ ص ٢٥ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٨٠ (٣) البحر الرائق ج ١ ص ٩٨ (٤) تبين

ج ١ ص ٢٥ (٥) رد المحتار ج ١ ص ١٣٨ (٦) الهدية ج ١ ص ٢٣ (٧) الهداية ج ١ ص ٢٢

وَالْيَافِقُ قَتْلُوا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَأْذَنُوا الْإِبِلَ وَارْتَدَوْا عَنِ الْإِسْلَامِ فَاتَى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَطَعَ أَيْمَهُمْ وَارْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ وَتَنَاهَاهُمْ بِالْحَرَةِ قَالَ أَنَسٌ فَكُنْتُ أَرَى حُدُومَهُمْ يَسْكَدُ الْأَرْضَ بَقِيَّةً حَتَّى مَاتُوا أَوْ رُبَّمَا قَالَ حَمَادٌ يَكْثُرُ الْأَرْضَ بَقِيَّةً حَتَّى مَاتُوا قَالَ
 أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِهِ عَنْ أَنَسٍ الْخ (١) دَلِيلُ الشَّيْخَيْنِ
 أَنَّ رَسُولَ مَا يُوْكَلُّ لَحْمَهُ نَجَسٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقُبُورِ مِنْهُ
 حَرِّهِ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ (٢)

﴿ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ ﴾

هَذَا قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ. قَالَ الْعَلَمَةُ ابْنُ عَابِدِينَ وَالْمَتُونُ عَلَى قَوْلِهِمَا وَلِذَا قَالَ فِي الْإِمْدَادِ
 وَالتَّمْتُؤِ عَلَى قَوْلِهِمَا (٣) وَقَالَ الْعَلَمَةُ فَخْرُ الدِّينِ قَاضِي خَانَ. (وَأَمَّا مَا يَفْسُدُ الْمَاءَ الْبَنَرُ)
 فَيَنْزِعُ عَلَى نَوْعَيْنِ أَحَدُهُمَا يَنْزَحُ فِيهِ كُلُّ الْمَاءِ وَالثَّانِي يَنْزَحُ فِيهِ الْبَعْضُ أَمَّا الْأَوَّلُ إِذَا وَقَعَتْ
 فِيهِ قَطْرَةٌ مِنَ الْخَمْرِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَشْرَبَةِ الَّتِي لَا يَحِلُّ شَرْبُهَا أَوِ الدَّمُ أَوِ الْبَوْلُ بَوْلُ الصَّبِيِّ
 وَالْجَارِيَةِ فِيهِ سَوَاءٌ وَكَذَا بَوْلُ مَا يُوْكَلُّ لَحْمَهُ الْخ (٤)

﴿ التَّدَاوِيُّ بِالْحَرَامِ ﴾

عَنِ الْعَلَمَةِ الْمَرْغِينَانِيِّ تَحْتَ (قَوْلِهِ فَإِنْ بَالَتْ فِيهَا شَاةٌ نَزَحَ الْمَاءُ كُلُّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي
 يُونُسَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَنْزَحُ (إِلَى أَنْ) يَكُونَ طَهُورًا) ثُمَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَحِلُّ شَرْبُهُ لِلتَّدَاوِيِّ
 لِأَنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ بِالشِّفَاءِ فِيهِ فَلَا يَعْزِضُ عَنِ الْحَرَمَةِ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ يَحِلُّ لِلتَّدَاوِيِّ
 سِتَّةَ عَرَسِينَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَحِلُّ لِلتَّدَاوِيِّ وَغَيْرِهِ لَطَهَارَتُهُ عِنْدَهُ (٥)

﴿ اخْتِلَافُ الْمُفْقِهَاءِ ﴾

قال العلامة ابن عابدين قوله اختلف في التداوى بالمحرم ففي النهاية عن الذخيرة يجوز ان
 علم فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر وفي الخانية في معنى قوله عليه السلام ان الله تعالى لم
 يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم كما رواه البخاري ان ما فيه شفاء لا بأس به كما يحل
 الخمر للعطشان في الضرورة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة لحصكفي اختلف في التداوى بالمحرم وظاهر المذهب
 المنع كما في رضاء البحر لكن نقل المصنف ثمه هنا عن الحاوي وقيل يرخص اذا علم
 فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص الخمر للعطشان وعليه الفتوى (٢) وقال
 العلامة ابن نجيم ففي النهاية عن الذخيرة الاستشفاء بالحرام يجوز اذا علم ان فيه شفاء ولم
 يعلم دواء آخر الخ وقال في صفحة اخرى وقد يقال انه لا اشكال فيه اصلا (اي في قول ابي
 يوسف) لانه قال بنجاسة عملا بحديث استنزها من البول ، وقال بحواشيه للتداوى
 عملا بحديث العربيين (٣) الخلاصة التداوى بالمحرم مباح للضرورة الشديدة.

﴿ نجاسة البئر وطريق طهارته ﴾

قال العلامة المرعيني فان انتفخ الحيوان فيها وتفسخ بزج جميع ما فيها صغر الحيوان
 او كبر لا تشار البلة في اجزاء الماء وان كانت السرم معينة بحيث لا يمكن
 بزجها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء (٤) وطريق معرفة مقدار الماء الطريق الاول ان
 تحفر حفرة مثل موضع الماء من الترويب فيها مبرح منها الى ان تستلغ الطريق
 الاخر وترسل فيها قصة وجعل لمبلغ الماء علامة ثم سرح منها مثالا عشرة دلاء ثم
 تعاد القصة

(١) رد المحتار ج ١ ص ٥٤ (٢) الدر المختار ج ١ ص ٥٣ (٣) البحر ج ٥ ص ٢٠٤ (٤) الهداية ج ١ ص ٢٣

فسطر كم انقص فينزع لكل قدر منها عشر دلاء وهذا عن ابي يوسف وعن محمد بن حمر
عن ثعلب الى ثلاث مائة فكانه بنى قوله على ما شاهد في بلده وعن ابي حنيفة في الجامع
نصير في مثله يروح حتى يغلبهم الماء ولم يقدر الغلبة بشيء كما هو دأبه وقيل يزخذ
بقول رجلين لهما بصارة في امر الماء وهذا اشبه بالفقه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول محمد بن قال العلامة الحصكفي وقيل يفتى بمائة الى ثلاثمائة وهذا ليس وذاك
حوط وقال العلامة ابن عابدين (قوله وقيل) جرم به في الكثر والملتقى وهو مروي عن
محمد بن عيسى الشري خلاصة وقال بعد سطر وجعله في العناية رواية عن الامام و
عن المختار والايسر كما في الاختيار (٢) وقال العلامة العالم بن العلاء الهذلي اذا غلب
الماء ولم يروح يفتى بقول محمد بن ثلاثمائة دللوا عن ابي حنيفة اذا نزع مائتان او ثلاث مائة
فقد غلبهم الماء وهو المختار فظهر ان قول محمد بن قول ابي حنيفة في الحقيقة.

﴿ وقوع الفارة في البئر ﴾

قال العلامة السرغيني ان وجدوا في البئر فارة او غيرها ولا يدري متى وقعت ولم ينتفخ
عدوا اصلوا قيوم ليلة اذا كانوا وضوا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها وان كانت
من شحمت او تمسخت اعادوا اصلوا ثلاثة ايام ولياليتها وهذا عند ابي حنيفة فالايسر عليهم
اعادة شيء حتى يتحققوا انها متى وقعت (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

في ضمان اليقين لا يزول بالشك وصار كمن راي في ثوبه نجاسة ولا يدري متى اصابته

.....

حنيفة أي دليل أبي حنيفة أن للموت سبباً ظاهراً وهو الوقوع في الماء فيحال به عليه إلا أن الانتفاخ دليل التقادم فيقدر بالثلث وعدم الانتفاخ والتفسخ دليل قرب العهد فتدبرناه بيوم وليلة لأن مادون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الإمام قال العلامة ابن عابدين ورجح دليله في جمع المصنفات وصرح في البدائع بأن قولهما قياس وقوله استحسان وهو الاحتياط في العبادات (١) وقال العلامة ابن نجيم المصنوع في البحر وكان الصباغى يفتى بقول أبي حنيفة فيما يتعلق بالصلوة بقولهما فيما سواه كذا في معراج الدراية وفي غاية البيان ومقاله أبو حنيفة احتياط في أمر العبادات وقال بعد سطر قلت هو المخالف لعامة الكتب فقد رجع دليله في كثير من الكتب وقالوا أنه الاحتياط فكان العمل عليه (٢) وقال العلامة ابن عابدين في رسالته شرح عقود رسم المفتى في كل أبواب العبادات رجع قول الإمام مطلقاً ما لم تصح عنه رواية بها غير أخذ. مثل تيمم لمن تمرأبذ قال في تفصيله بعد سطر قال قلله در الإمام الأعظم ما دق نظره وما أشد فكره ولا مر ما جعل العلماء الفتوى على قوله في العبادات مطلقاً (٣) وهكذا الاستحسان مقدم على القياس كما قال العلامة ابن عابدين ورجحوا استحسانهم على القياس. الأمسائل وما فيها الالتباس وقال العلامة ابن عابدين في رد المحتار بعد تفصيل هذه المسئلة. فقد رجحوا قول الإمام بحكمه بالنجاسة من يوم أو ثلاثة أيام فإنه الاحتياط في أمر العبادات ولا يخفى أن هذا التفصيل خلاف الاحتياط فكان العمل على ما في كتب المذهب أولى (٤) وقال العلامة الصالحى. وقال من وقت العلم فلا يلزمهم شيء قبله قيل وبه يفتى وقال العلامة ابن عابدين (قوله قيل وبه يفتى)

.....

(١) رد المحتار ج ١ ص ١٦١ (٢) البحر ج ١ ص ١٦١ (٣) مجموعة الرسائل ج ١ ص ٣٥ (٤) رد المحتار ج ١ ص ١٦١.

عن صاحب الجوهرية قال العلامة قاسم في صحيح القدوري قال في فتاوى العتابي
 في نيسا هو المختار (١) وقال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. قال حاصل ان قول الامام
 مكي عنى الاحتياط و قول صاحبين مبنى على التيسير و قولهما ارفق بالناس فالاولى ان
 يقتضى بقولهما.

﴿فصل فى الاسار﴾

﴿سور الهرة طاهر مكروه﴾

عن العلامة المير غينانى وسور الهرة طاهر مكروه وعن ابى يوسف انه غير مكروه لان
 النبى ﷺ كان يصغى لها الاناء فتشرب منه ثم يتوضاء منه (٢).

﴿اختلاف الفقهاء﴾

عن ابى يوسف انه غير مكروه ودليله ان النبى ﷺ كان يصغى لها الاناء فتشرب منه ثم
 يتوضاء منه وعن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن ابى قتادة دخل
 عندها فسكبت له وضوا فجاءت هرة تشرب منه فاصغى لها الاناء حتى شربت قالت
 كنيسة فرائسى انظر اليه فقال اتعجبين يا ابنة اخى فقلت نعم فقال ان رسول الله ﷺ قال
 يا نبئت بجمسة انها من الطوافين عليكم والطوافات رواه الاربعة وقال الترمذى حديث
 حسن صحيح (٣) ودليل الطرفين قوله عليه السلام الهرة سبع والمراد بيان الحكم الا انه
 سقطت النجاسة لعله الطواف فبقيت الكراهة وما رواه محمود على ما قبل التحريم.

﴿القول الراجح﴾

عن نيساى ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله. قال العلامة اكمل الدين البابر تى (وقيل لعدم

.....

تحاميهما النجاسة) لانها تتناول الجيف وهو قول الكرخي وهو يدل على ان كراهته كراهة تنزيهه قيل وهو الاصح والاقرب الى موافقة الاثر (١) وقال العلامة الصحكفي (وسواكن البيوت) ظاهر للضرورة (مكروه) تنزيهاً في الاصح ان وجد غيره والا لم يكره اصلاً كأكله لفقيه (٢) وقال العلامة ابن نجيم بعد تفصيل المسئلة قالوا وهو الاصح وظاهر ما في الاصل فانه قال وان توضاء بغيره احب الى (٣) وقال في النهاية الهرة سبع هذا الحديث يدل على النجاسة وحديث عائشة يدل على الطهارة فثبتنا حكم الكراهة عملاً بهما (٤) قال اسنادنا المفتي غلام قادر النعماني. فالحاصل ، ان وجد غير سؤر الهرة فلا يستعمل سؤر الهرة وان لم يوجد غيره يجوز استعمال سؤر الهرة.

﴿ حكم سؤر الهرة وقت اكل الفارة ﴾

قال العلامة المرعيني ولو اكلت الفارة ثم شربت على فور الماء يتجسس الا اذا مكثت ساعة لغسلها فمها بلعابها والاستثناء على مذهب ابي حنيفة وابي يوسف ويسقط اعتبار الصب للضرورة (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

اذا اكلت الهرة فارة وشربت من اثناء على فورها يتجسس الماء بالاخلاف وان مكثت ساعة او ساعتين ثم شربت لا يتنجس الماء عند ابي حنيفة وقال محمد يتنجس فابو حنيفة يقول اذا مكثت ساعة او ساعتين فقد غسلت فمها بلعابها ولعابها طاهر وازالة النجاسة بما سوى الماء من المائعات عندى جائز فشربت بعد ذلك وفمها طاهر. وابي يوسف يقول النجاسة وان كانت لا تزول عندى الا بصب الماء عليها لكن فى مثل هذا الموضع يحكم بالزوال بدون الصب

.....

للضرورة. ومحمد يقول ازالة النجاسة بما سوى الماء من المانع عندى لا يجوز فبقى
فمبانيجسا كما كان (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين دفا للضرورة عن الناس. قال العلامة ابن عابدين (قوله طاهر للضرورة) بيان
ذلك ان القياس فى الهرقة نجاسة سؤرها لانه مختلط بلعابها المتولد من لحمها الجس
ولكن سقط حكم النجاسة اتفاقا لعل الطراف المنصوصة وبعد سطر يعنى ان يتدخل
المضائق ولازمه شدة المخالطة بحيث يتعذر صون الاوانى منها وفى معناها سواكن
ليوت للعللة المذكورة فسقط حكم النجاسة للضرورة وبقيت الكراهة (٢) يعنى
طاهر للضرورة. والضرورات تبيح المحظورات (٣) وقال فى الهندية. وسؤر حشرات
البيت كالحية والفارسة والسنور مكروه كراهة تنزيه هو الاصح كذا فى الخلاصة وفيه
انضاف ان اكلت فارقة وشربت الماء فى فورها يتنجس وان مكثت ساعة او ساعتين ثم
شربت لا يتنجس هو الصحيح كذا فى الظهيرية (٤)

• سؤر الحمار والبغل •

قال العلامة المرغينانى وسؤر الحمار والبغل مشكوك فيه .

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

فى العلامة المرغينانى فى الهداية تحت قوله (وسؤر الحمار والبغل مشكوك) ويروى
عن محمد على طهارته وسبب الشك تعارض الادلة فى اباحته وحرمة او اختلاف
صحابة فى نجاسته وطهارته. وعن ابى حنيفة انه نجس ترجيحاً للحرمة والنجاسة (٥)

.....

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد بن قيس قال العلامة جلال الدين الخوارزمي. فاذا تحققت الضرورة من وجه دون وجه بقي مشكلا فلا ينجس الماء بالشبهة ولم يزل الحدث به للشبهة وقيل هذا الوجه من التمسك هو الاصح (١) وقال العلامة ابن عابدين (قوله مشكوك في طهوريته) هذا هو الاصح وهو قول الجمهور وقال الاصح ما قاله شيخ الاسلام ان الحمار أشبه الهرة (٢) وقال العلامة العالم بن العلاء الهذلي. واختلف المشايخ المتأخرون في ان الاشكال في طهارته او طهوريته قال بعضهم الاشكال في طهارته وعامتهم على ان الاشكال في طهوريته والاصح ما نقل عن عامة المشايخ ان الاشكال في طهوريته لا في طهارته وفي النصاب وعليه الفتوى (٣) وقال في الهندية. وسور البغل والحمار مشكوك والصحيح أنه ظاهر وانما الشك في طهوريته كذا في فتاوى قاضي خان (٤)

﴿الوضوء بنيذا التمر﴾

قال العلامة المرغيناني فان لم يجد الانبيذا التمر قال ابو حنيفة يتوضأ به ولا يتيمم لحديث ليلة الجن فان النبي ﷺ توضأ به حين لم يجد الماء وقال ابو يوسف يتيمم ولا يتوضأ به وهو رواية عن ابي حنيفة وبه قال الشافعي عملا بآية التيمم لانها أقوى او هو منسوخ بها لانها مدنية وليلة الجن كانت بمكة وقال محمد يتوضأ به ويقيم لان في الحديث اضطرابا وفي التاريخ جهالة فوجب الجمع احتياطا قلنا ليلة الجن كانت غير واحدة فلا يصح دعوى النسخ والحديث مشهور عملت به الصحابة وبمثلته يزاد على الكتاب (٥)

﴿اختلاف الفقهاء وبيان الروايات المختلفة﴾

(١) الكفاية ج ١ ص ١٠٢ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٦٦ (٣) تاتر خاتمة ج ١ ص ٣٢٠ (٤) الهندية ج ١ ص ٢٣ (٥) هداية ج ١ ص ٨

قال أبو حنيفة يتوضأ بنبذ التمر ولا يتيمم بالصعيد هكذا في الجامع الصغير كذا في شرح
الطحاوي وهكذا في أكثر المتون وقال في كتاب الصلاة يتوضأ بنبذ التمر وإن تيمم معه
شيئاً أحب إلى وقال أبو يوسف يتيمم ولا يتوضأ بالنبذ بحال وقال محمد يجمع
بينهما احتياطاً. وإيهما ترك لا يجوز وإيهما قدم وأخر جاز كذا في شرح الطحاوي وروى
سدين نجيم ونوح بن أبي مريم والحسن عن أبي حنيفة أنه رجع إلى قول أبي
يوسف والصحيح قول أبي حنيفة الآخر وهذا كله إذا كان حلواً أو قارضاً ما دغلي واشتد
وقذف بالزبد فإنه لا يجوز التوضؤ به بالاتفاق لأنه صار مسكراً وهو الأصح هذا إذا كان نياً
كذا في الشرح الطحاوي وإن طبخ أدنى طبخة يجوز الوضوء به حلواً كان
أو مرأواً مسكراً وهو الأصح كذا في العيني شرح الهداية (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي يوسف قال العلامة الحصكفي (ويقدم التيمم على نبذ التمر على
المذهب) المصحيح المفتي به لأن المجتهد إذا رجع عن قول لا يجوز إلا خذبه. وقال
العلامة ابن عابدين بعد تفصيل المسئلة والثالثة التيمم فقط وهو قوله الأخير وقد رجع إليه
رسالة قال أبو يوسف والأئمة الثلاثة واختاره الطحاوي وهو المذهب المصحيح
استحار المعتمد عندنا (٢) وقال في الهندية. والفتوى على قول أبي يوسف كذا في العيني
شرح الكنز (٣)

﴿ باب التيمم ﴾

﴿ التيمم عند خوف القتل وزيادة المرض ﴾

قال العلامة المير غينائي ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم بالصعيد وهذا اذا كان خارج المصر ولو كان في المصر فكذلك عند أبي حنيفة خلافا لهما (١)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام ﴾

اختلفوا في جواز التيمم للجنب في المصر اذا خاف على نفسه فقال ابو حنيفة بجواز التيمم وله ان العجز ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره وهما يعني ابو يوسف ومحمد يقولان بعدم جواز التيمم للجنب في المصر لان تحقق هذه الحالة نادر في المصر فلا يعتبر.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قولهما لان الحلاف في ما اذا لم يجد الماء المسخن او اجره الحمام او لا ما يدفنه. كما في الهندية والحلاف فيما اذا لم يجد ما يدخل به الحمام فان وجد لم يحز اجتماعا وفيما اذا لم يقدر على تسخين الماء فان قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج (٢) وقال العلامة الحصكفي (او برد) يهلك الجنب او يمرضه ولو في المصر اذا لم تكن له اجرة حمى ولا ما يدفنه (٣) وقال العلامة ابن الهمام (قوله هما يقولان) منهم من جعل الحلاف بينهم في هذه نشأ عن اختلاف زمان لابرهان بناء على ان اجر الحمام في زمانهما يؤخذ بعد الدخول الى ان قال وفي زمانه قبله فيعذر (٤) والعمل اليوم في اداء اجرة الحمام على قولهما.

﴿ التيمم بالصعيد ﴾

قال العلامة المير غينائي ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والجص والنور قوا الكحل والزريخ وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل وفي رواية لا يحوز الا بالتراب المنبت لقوله تعالى

.....

(١) الهندية ج ١ ص ٣٩ (٢) الهندية ج ١ ص ٢٨ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٤٢ (٤) فتح القدير ج ١ ص ١٠٩.

(فتمموا صعيدا طيبا اي ترابا منبتا)

﴿اختلاف الفقهاء وتفصيل المقام﴾

وننمى اي دليل ابي حنيفة ومحمدان الصعيد اسم لوجه الارض سمي به لصعوده والطيب
بحتمل الطاهر فحمل عليه لانه اليق بموضع الطهارة وهو مراد بالاجماع (١) وتفصيل
المقام ان ما يضرب عليه منقسم الى قسمين احدهما ما هو من جنس الارض
وانهيهما ما ليس من جنس الارض والفارق بينهما على ما ذكره الزيلعي وغيره ان كل شيء
يحترق بالنار فيصير مادته كالشجر والحطب وكل يلين ويذوب بها كالحديد والنحاس
والذهب والفضة وكل ماتا كاله الارض كالحنطة والشعير وسائر الحبوب ليس من جنس
الارض وما ليس كذلك فهو من جنس الارض فالقسم الثاني لا يجوز به التيمم ولوله
يكن عليه غبار بشرط ان يكون طاهرا (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قولهما لما في كتب المذهب دالة على ترجيح قولهما يعني ابو حنيفة ومحمد قال
لعلامة ابن الهمام ودخل الحجر والجص والنورة والكحل والزرنيخ والمفرقة والكبريت
والملح الجبلي لا المائي والسخنة والارض المحرقة في الاصح (٣) وقال
لعلامة قاضي خان ويجوز التيمم بكل ما كان من اجزاء الارض كالتراب
والرمل (٤) وهكذا في الهدية (٥)

﴿التيمم على الحجر﴾

في لعلامة المرغيناني ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار عند ابي حنيفة لا طلاق ماتلونا من
قرنه تعالى فتمموا صعيدا طيبا فلا فصل بين ان يكون غبارا وبين ان لا يكون.

.....

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قوله عند أبي حنيفة ومحمد في أحد الروايتين عنه وفي رواية أخرى عنه وهو قول أبي يوسف لا يجوز بدونه لقوله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) أي من التراب وهو كما ترى يوجب المسح بشيء من الأرض لكون كلمة من للتبعية والجواب أن الضمير يحتمل أن يكون للحدث أو يحتمل من على ابتداء الغاية (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة قاضي خان ويجوز التيمم بكل ما كان من أجزاء الأرض إلى أن قال والحجر الذي عليه غبار أو لم يكن بان كان مغسولاً واملس (٢) وقال العلامة ابن عابدین إذا لم يخفى أن الحجر المملس جزء من الأرض استعمل في العضوين للتطهير إذ ليس المراد بالاستعمال أخذ جزء منه بل جعله آلة للتطهير وعليه فهو استعمال حقيقة وهو ظاهر كلام النهر فلا حاجة إلى قوله أو حكماً كما افاده (٣) وقال العلامة الزيلعي قوله وإن لم يكن عليه نفع أي يجوز بجنس الأرض وإن لم يكن عليه غبار وقال في حاشيته إذا ضرب يده على صخرة لا غبار عليها أو على الأرض نزعاً ولم يتعلق بيده شيء يجوز عند أبي حنيفة وبه قال مالك كما في (٤) وهكذا في الهندية (٥)

﴿التيمم على الغبار﴾

قال وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد لأنه تراب رقيق (٦)

﴿اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة﴾

.....

(١) العناية ج ١ ص ١١٣ (٢) الخانية ج ١ ص ٢١ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٦١ (٤) تبين الحقائق ج ١ ص ٣٩

(٥) الهندية ج ١ ص ٢٤ (٦) الهداية ج ١ ص ٥١

فلن علاء الدين ويجوز التيمم بالغبار بان ضرب يده على ثوب او لبدا وصفة سرج فارفع
غبارا او كان على الذهب او الفضة او الحنطة او الشعير او نحوها غبار تيمم به اجزاء في قول
ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا يجزيه وبعض المشائخ قالوا اذا لم يقدر على
التيمم بجوز عنده والصحيح انه لا يجوز في الحالين. ودليل ابي يوسف انه قال وليس
لغبار عندي من الصعيد وهذا وجه قوله ان المومور به التيمم بالصعيد وهو اسم للتراب
لخاص والغبار ليس بتراب خالص بل هو تراب من وجه دون وجه فلا يجوز به
التيمم (١) ودليلهما اي دليل ابي حنيفة ومحمد انه جزء من اجزاء الارض الا انه لطيف
فيجوز التيمم به كما يجوز بالكثيف بل اولى وقد روى ان عبد الله بن عمر كان
بالجابية فمطروا فلم يجدوا ماء يتوضؤون به ولا صعيدا يتيممون به فقال ابن عمر ليفض
كل واحد منكم ثوبه او صفة سرجه وليتم وليصل ولم ينكر عليه احد فيكون اجماعا.

﴿القول الراجح﴾

هو قولهما اي قول ابي حنيفة ومحمد. قال العلامة جلال الدين الخوارزمي. لان الغبار تراب
الا انه رقيق فكما يجوز التيمم بالجنس من التراب على كل حال فكذلك بالرقيق كذا في
مبسوط (٢) وقال العلامة الحصكفي (وبه مطلقا) عجز عن التراب او لا لانه تراب رقيق
وقال العلامة ابن عابدin (قوله وبه مطلقا) اي ويتيمم بالنقيع مطلقا خلافا لابي يوسف فعنده
لا يتيمم به الا عند العجز بحر ولا يجوز عنده الا التراب والرمل ونحوهما في الحاوي القدسي
من انه هو المختار غريب مخالف لما اعتمدته اصحاب المتون رملي (٣) وقال
علامة الزيلعي. قوله وبه بلا عجز اي يجوز بالنقيع بلا عجز عن الصعيد لانه تراب
فلن (٤) وهكذا في الهندية. ويجوز

بالغبار مع القدرة على الصعيد كذا في سراج الوهاج وهو الصحيح (١)

﴿ حكم نية التيمم ﴾

قال العلامة المرغيناني والنية فرض في التيمم وقال زفر ليس بفرض (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل زفر لانه خلف عن الرضوء والخلف لا يخالف الاصل في وصفه اى في وصفه الذى هو الصحة فان الرضوء بدون النية صحيح دليل الجمهور ولنا انه يسنى عن قصد فلا ينحقق دونة وقد قيل ايضا في تقريره التيمم يدل على القصد والقصد هو النية (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الجمهور قال العلامة ابن الهمام قال المصنف في التجنيس النية المشروطة هي نية التطهير هو الصحيح انتهى (٤) وقال العلامة اكمل الدين البابر نى والامر للوجوب في شرط النية بخلاف الرضوء (٥)

﴿ تيمم غير المسلم ﴾

قال العلامة المرغيناني فان تيمم نصراني يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن متيمما عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هو متيمم دليل ابي يوسف لانه نوى قربة مقصودة بخلاف التيمم لدخول المسجد ومس المصحف لانه ليس بقربة مقصودة ولهما اى دليل ابي حنيفة ومحمد ان الرب ما جعل ظهور الا في حال ارادة قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة والاسلام قربة مقصودة تصح بدونها بخلاف سجدة التلاوة لانها قربة مقصودة لا تصح

.....

(١) الهندية ج ١ ص ٢٤ (٢) الهداية ج ١ ص ٥١ (٣) العايتة ج ١ ص ١١٣ (٤) فتح القدير ج ١ ص ١١٢

(٥) العايتة ج ١ ص ١١٣

بدون الطهارة (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قولهما. قال العلامة ابن الهمام فالحاصل انهما لا يصحان منه تيمم الا ببناء على عدم صحة النية منه (٢) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى نص على هذا شيخ الاسلام فى مسوطه بل سموا ب فى التعليل ان يقال الكافر ليس باهل للنية لانها عبادة والتيمم لا يصح بدون النية فلذلك لا يصح منه التيمم (٣) وقال العلامة قاضى خان ولو تيمم الكافر للاسلام لم يلزم لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم فى قول ابى حنيفة ومحمد وكذا التيمم بربطه تعليم الغير لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم فى ظاهر الرواية (٤) وقال العلامة ابن عابدين وما عندهما فلا يصح اصلا وهو الاصح كما فى الامداد وغيره فافهم (٥)

• نواقض التيمم •

قال العلامة المرغينانى تحت قوله (وينقض التيمم كل شىء ينقض الوضوء الى) والنائم عند ابى حنيفة قادر تقدير احتى لو مر النائم المتيمم على الماء بطل تيممه عنده (٦)

﴿اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة﴾

قال ابن نجيم وفى النائم على غير صفة لا توجب النقض كالنائم ماشيا او راكبا اذا مر على ماء كفى مقدورا الاستعمال انتقض تيممه عند ابى حنيفة خلافا لهما. اما النائم على صفة توجب سقم فلا يتأتى فيه الخلاف اذا التيمم انتقض بالنوم. ولهذا صورة المسئلة فى الجمع فى - عس لكن يصور فى النوم الناقض ايضا بان كان متيمما عن جنابة كما لا يخفى (٧)

.....

جديد ج ١ ص ٥٢ (٢) فتح القدير ج ١ ص ١١٦ (٣) العاية ج ١ ص ١١٦ (٤) الحاشية ج ١ ص ٥٣

رد المحتار ج ١ ص ١٨٥ (٦) الهداية ج ١ ص ٥٣ (٧) البحر الرائق ج ١ ص ٢٦٨

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام وفي رواية يجوز لانه غير فادر ادلا فدره بدون العلم
وقيل هذا قول ابي حنيفة وهو الاصح (١) وقال العلامة ابن عابدين (قوله وابقيا تيممه) اي
ابقى صاحبان تيممه لعجزه عن استعمال الماء (قوله وهو) اي قول
الصاحبين الرواية المصححة عنه اي عن الامام وهو متعلق بالرواية ورؤيت بخط الشارح
في هامش الخزان انه صححها في التجنيس وشرح المنية ونكت العلامة قاسم
تبع الكمال واختارها في البرهان والبحر والنهر وغيرها وقال بعد اسطر (قوله
المختار للفتوى) عبارة البحر في الفتاوى (٢) وقال العلامة الحصكفي وابقيا تيممه
وهو الرواية المصححة عنه المختارة للفتوى (٣) وقال العلامة ابن نجيم قال في التوشيح
والمختار في الفتاوى عدم الانتقاض اتفاقا لانه لو تيمم وبقر به ماء لا يعلم به جاز تيممه
اتفاقا الي ويعني الرابع قول صاحبين عدم الانتقاض (٤)

﴿ اذا حدث الامام في صلاة العيد ﴾

قال العلامة المرغيناني وان احدث الامام او المقتدى في صلاة العيد تيمم وبني عند ابي
حنيفة وقال لا يتييم.

﴿ اختلاف الفقهاء وتفصيل المقام ﴾

ودليلهما اي دليل ابي يوسف ومحمد لان اللاحق يصلي بعد فراغ الامام فلا يخاف
القبول. وله اي دليل ابي حنيفة ان الخوف باق لانه يوم زحمة فيعثر به عارض يفسد عليه
صلاته والخلاف فيما اذا شرع بالوضوء ولو شرع بالتيمم تيمم وبني بالاتفاق (٥)

.....

(١) فتح القدير ج ١ ص ١١٩ (٢) رد المحتار ج ١ ص ١٨٨ (٣) الدر المختار ج ١ ص ١٨٨ (٤) البحر الرائق ج ١ ص ٢٦٨

(٥) الهداية ج ١ ص ٥٣.

والتقصيل. التيمم لصلاة العيد قبل الشروع فيها لا يجوز للامام لان القوم ينتظرونه. والوجه
ثاني اذا سبقه الحدث بعد الشروع في الصلاة فهذا على وجهين ايضا. الاول. ان يكون
نشروع بالتيمم وفي هذا الوجه يتيمم ويبنى بالاخلاف. وان كان الشروع بالوضوء ان
كان يخاف زوال الشمس لو اشتغل بالوضوء يباح له التيمم بالاجماع. وان كان لا يخاف
زوال الشمس فان كان يرجو ادراك الامام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالاجماع. وان
كان لا يرجو ادراك الامام قبل الفراغ يتيمم ويبنى عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد يتوضؤ ولا يتيمم (١)

﴿ القول الرابع ﴾

قال العلامة العالم بن العلاء الهندي هذا اختلاف عصر وزمان قال استاذنا المفتي غلام
قادر النعماني ان كانت الجبابة بعيدة لا يقدر على ادراك الامام بما بقي من الصلوة فيفتي
بقوله اي بقول ابي حنيفة يتيمم ويبنى وان كانت الجبابة قريبة يقدر على ادراك الامام
بعد اتمام الوضوء فيفتي بقول صاحبين اي يتوضأ ولا يتيمم. وقال العلامة جلال الدين
سحارزمي فمن مشائخنا من قال هذا اختلاف عصر وزمان فكان في زمن ابي حنيفة يصلي
صلاة العيد في جبابة بعيدة من الكوفة الى ان قال وكان شمس الائمة الحلوانى وشمس
الائمة السرخسي يقولان في ديارنا لا يجوز التيمم لصلاة العيد لا ابتداء ولا بناء وقال حتى
يخيف الفوت يجوز التيمم (٢) وهكذا في الهندية (٣)

قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. خلاصة الكلام.

صلاة الامام تتعلق بفوات الوقت وعدمه وصلاة المقتدى تتعلق بادراك
صلوة وفواتها.

.....

﴿المسافر اذا نسي الماء في رحله﴾

قال العلامة المير غيناني والمسافر اذا نسي الماء في رحله فتيمم وصلى ثم ذكر الماء لم يعد لها عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يعيدها والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه او وضعه غيره بامره وذكره في الوقت وبعده اى بعد الوقت سواء (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

دليل أبي يوسف له انه واجد للماء فصار كما اذا كان في رحله ثوب فسيده ولا رحل المسافر معد للماء عادة فيفترض الطلب. ولهما اى دليل أبي حنيفة ومحمد انه لا قدرة بدون العلم وهي المراد بالوجود وماء الرحل معد للشرب لا للاستعمال ومسئلة الثوب على الاختلاف ولو كان على الاتفاق فمعرض الستريغوت لا الى حلف والطهارة بالماء تفوت الى خلف وهو التيمم.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن عابدين (والحاصل) انه اذا اتفق أبو حنيفة وصاحبه على جواب لم يجز العدول عنه الا للضرورة وكذا اذا وافقه احدهما والثاني ولا امر ما جعل العلماء الفتوى على قوله (اى بقول ابي حنيفة) في العبادات مطلقا وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية (٢) وقال العلامة قاضي خان. او في رحله ماء ولم يعلم به فتيهم فصلى جازت الصلاة في قول أبي حنيفة ومحمد (٣) وقال العلامة الحصكفي (ونسي الماء في رحله) وهو مما ينسى عادة (لا اعادة عليه) (٤) وقال في الهندية. تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به او

(١) الهندية ج ١ ص ٥٥ (٢) شرح عقود رسم المفتى ص ٨٠، ٤٠ (٣) الخانية على هامش الهندية ج ١ ص ٦٢

(٤) الدر المختار ج ١ ص ١٨٣

نسيه فصلى اجزأته عندهما (١) وهكذا في الحلبي (٢)

﴿ طلب الماء للوضوء من الغير ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو تيمم قبل الطلب اجزأه عند أبي حنيفة لأنه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقال لا يجزيه لأن الماء مبذول عادة (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال ابن نجيم أعلم أن ظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة وجوب السؤال من الرقيق كما يفيد ما في المبسوط قال وإذا كان مع رفيقه ماء فعليه أن يسأله إلا على قول الحسن بن زياد فإنه كان يقول السؤال ذل وفيه بعض الحرج وما شرع التيمم إلا لدفع الحرج ولكن نقول ماء الطهارة مبذول عادة بين الناس وليس في سؤال ما يحتاج إليه مذلة فقد سأل رسول الله ﷺ بعض حوائجه من غيره (٤)

﴿ تطبيق الروايات ﴾

قال ابن نجيم وفي الذخيرة نقلاً عن الحصا ص أنه لا خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه فمراده أي مراد أبي حنيفة فيما إذا غلب على ظنه منعه إياه ومرادهما أي مراد أبي يوسف ومحمد عند غلبة الظن بعدم السنع وفي المجتبى الغالب عدم المظنة بالماء حتى لو كان في موضع تجري الظنة عليه لا يجب الطلب منه (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو ظاهر الرواية أي وجوب السؤال من الرقيق قال العلامة أكمل الدين البابرني وإن كان مع رفيقه ماء ظاهر وقوله (ولو تيمم قبل الطلب اجزأه عند أبي حنيفة) إلى أن قال وقال في

.....

في المبسوط وان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يسئله (١) وقال العلامة الحصكفي (ويطلبه) وجوباً على الظاهر من رفيقه (٢) وقال العلامة ابن عابدين (قوله ويطلبه وجوباً على الظاهر) أي ظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة كما سبذكره مع تعليقه وكونه ظاهر الرواية عنهم اخذه في البحر من قول المبسوط (٣)

باب المسح على الخفين . جواز المسح على الجوربين

قال العلامة المرغناني ولا يجوز المسح على الجوربين عند أبي حنيفة إلا ان يكونا مجلدين أو منعلين وقال لا يجوز اذا كانا ثخينين لا ينتفان لما روى ان النبي ﷺ مسح على جوربيه ولأنه يمكنه المشي فيه اذا كان ثخيناً وهو ان يستمسك على الساق من غير ان يربط بشيء فاشبه الخف وله أي دليل أبي حنيفة انه ليس في معنى الخف لانه لا يمكن مواظبة المشي فيه الا اذا كان منعلاً وهو محل الحديث (٤)

القول الرابع

هو قول صاحبين قال العلامة برهان الدين المرغناني وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى وقال العلامة ابن الهيثم والدلالة عن مقتضاه بغير سبب فلذا رجع الامام الى قولهما وعليه الفتوى (٥) وقال اكمل الدين البارتني وعن أبي حنيفة انه مسح على جوربيه في مرضه ثم قال لعواده فعلت ما كنت امع الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه الى قولهما قال المصنف وعليه الفتوى (٦) وهكذا في الكفاية (٧)

باب الحيض والاستحاضة

١ (العناية ج ١ ص ١٢٥) (٢) الدر المختار ج ١ ص ١٨٣ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٩٣ (٤) الهداية ج ١ ص ٦١ (٥) فتح

القدير ج ١ ص ١٣٩ (٦) العناية ج ١ ص ١٣٩ (٧) الكفاية ج ١ ص ١٣٩

• مدة اقل الحيض ثلاثة ايام •

قال العلامة المير غينائي اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها وما نقص من ذلك فهو استحاضة لقوله عليه السلام اقل الحيض للجارية الكرو الشيب ثلاثة ايام ولياليها الى ان قال وعن ابي يوسف انه يومان والاكثر من اليوم الثالث اقامة للاكثر مقام الكل. فتنها هذا نقص عن تقدير الشرع (١)

• القول الراجح •

هو ظاهر الرواية. قال العلامة علاء الدين الكاساني واما الثاني فذكر في ظاهر الرواية ان اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها الى ان قال وحكى عن ابي يوسف في النوادر يومان واكثر اليوم الثالث (٢) وقال العلامة الزيلعي. وفي ظاهر الرواية ثلاثة ايام وثلاث ليال (٣) وقال في التهيد ومنها النصاب اقل الحيض ثلاثة ايام وثلاث ليال في ظاهر الرواية هكذا في التبيين (٤)

• باب الحيض والاستحاضة، الوان دم الحيض •

قال العلامة المير عيسائي وماتراه المرأه من الحمره والصفره والكدره حيض حتى ترى لساخ خالصا وقال ابو يوسف لا تكون الكدره من الحيض الا بعد الدم لانه لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدر عن الصافي وليس ما روى ان عائشة جعلت ما سوى البياض لخالص حياضها وهذا لا يعرف الاسماء (٥) وقال العلامة العالم بن العلا في تفصيل المستقام. واما الذي على الخلاف فمن جعلتها الكدره وهي كالماء الكدر وانها حيض عند ابي حنيفة ومحمد تقدمت على الدم او تأخرت عنه. وقال ابو يوسف ان تقدمت على الدم لا يكون حياض وان تأخرت يكون حياض (٦)

١ (التهيدية ج ١ ص ٦٢) (٢) بدائع الصنائع ج ١ ص ٣٠ (٣) تبيين الحقائق ج ١ ص ٥٥ (٤) التهيدية ج ١ ص ٣٦

٢ (التهيدية ج ١ ص ٦٣) (٦) التاتر خانية ج ١ ص ٣٢٨

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة ومحمد قال العلامة ابن عابدين والصحيح أنها حيض أي الكدرة من ذوات الأقراء دون الأيسة (١) وقال العلامة الزيلعي قلنا هي نوع من الكدرة ولعلها اكلت نوعاً من البقول والترابية ويقال لها حيض في الصحيح (٢) وقال العلامة الكاساني بعد تفصيل المسئلة وقال بعضهم الكدرة والتربة والصفرة والخضرة إنما تكون حيضاً على الإطلاق من غير العجائز (٣)

﴿ حكم الطهر المتخلل ﴾

قال العلامة المرغيناني والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالي هذه إحدى الروايات عن أبي حنيفة ووجهه أن استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالأحماض فيعتبر أوله وآخره كالنصاب في باب الزكاة أي أن كمال النصاب شرط في أوله وآخره ولا يضره النقصان في خلاله (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة وقيل هو آخر أقواله أن الطهر إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً لا يفصل وهو كله كالدم المتوالي لأنه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم والاختلاف بهذا القول أسرع علم أن خمسة من أصحاب أبي حنيفة وهم أبو يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد وابن المبارك روى كل منهم عنه في هذه المسئلة رواية إلا محمداً فإنه روى عنه روايتين وأخذ بأحدهما فالأصل عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة الآخر على ما في المبسوط أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر

(١) رد المحتار ج ١ ص ٢١١ (٢) تبين الحقائق ج ١ ص ٢٥ (٣) بدائع الصانع ج ١ ص ٣٩ (٤) الهداية ج ١ ص ٢٠

يوماً لا يصير فاصلاً بل يجعل كالدم المتوالى لانه لا يصلح للفصل بين الحيضتين فلا يصلح
للفصل بين الدمين وان كان خمسة عشر يوماً فصاعداً يكون فاصلاً لكنه لا يتصور ذلك
الافى مدة النفاس (١)

القول الرابع

هو رواية ابي يوسف قال العلامة ابن الهمام وروى ابو يوسف عنه وبه اخذ ان الطهر اذا كان
قل من خمسة عشر يوماً لا يفصل وقيل هو اخر اقوال ابي حنيفة وعليه الفتوى (٢) وقال
لعلامة جلال الدين الخوارزمي الاصل عند ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة الاخر ان
الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوماً لا يصير فاصلاً بل يجعل كالدم
المتوالى (٣) وقال العلامة اكمل الدين البارتى (قوله والاخذ بهذا القول) اى قول ابي
يوسف ايسر يعنى للمفتى والمستفتى (٤) وقال العلامة ابن عابدين... وفى
لهداية الاخذ بقول ابي يوسف ايسر وكثير من المتأخرين افتوا به لانه اسهل على المفتى
والمستفتى سراج وهو الاولى فتح وهو قول ابي حنيفة الاخر نهاية (٥) وقال بعد اسطر (قوله
فليحفظ) اشار الى ان اختيار اصحاب المتون له ترجيح اقول لكنه تصحيح التزامى
وقد صرح العلامة قاسم بان التصحيح الصريح مقدم على التزامى وقال فى الهندية. وعليه
استقر اى الصدر الشهيد حسام الدين وبه يقتضى كذا فى المحيط (٦) وهكذا فى التبيين (٧)

حكم وضوء المعذورين

فى العلامة المرغينانى واذا خرج الوقت بطل وضوءهم الى ان قال استأنفوا اذا دخل

.....

١ البحر الرائق ج ١ ص ٣٥٦ (٢) فتح القدير ج ١ ص ١٥٣ (٣) الكفاية ج ١ ص ١٥٣ (٤) العناية

ج ١ ص ١٥٣ (٥) رد المحتار ج ١ ص ٢١٢ (٦) الهندية ج ١ ص ٣٤ (٧) تبيين الحقائق ج ١ ص ٢٠

الوقت فان تروضوء حين تطلع الشمس احزاهم حتى يذهب وقت الظهر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ورفراجزاهم حتى يدخل وقت الظهر (١)

اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة

قال العلامة الميرغيناني وحاصله ان طهارة السعدور تنقضي بخروج الوقت بالحدث السابق عند ابي حنيفة ومحمد وتنقض بدخول الوقت عند زفر وبأيهما كان عند ابي يوسف وفائدة الاختلاف لان ظهر الايمن نوضاً قبل الزوال كما ذكرنا وقبل طوع الشمس قال زفر ان اعتبار الطهارة مع المنافي للحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر ولا يي يوسف ان الحاجة مقصورة على الوقت فلا يعتبر قبله ولا بعده. ولهما (اي لا يي حنيفة ومحمد) انه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت ليتمكن من لاداء كما دخل الوقت وحروج الوقت دليل زوال الحاجة فظهر اعتبار الحديث عنده (٢)

القول الراجح

هو قول ابي حنيفة ومحمد. قال العلامة اكمال الدين السابري بعد تفصيل المسئلة. وبهذا التفسير يعلم ان العلماء الاربعة كلهم متفقون على ان الحدث السابق انما يعمل عند خروج الوقت لا غيرة وقال العلامة ابن عابدين (قوله فاذا خرج الوقت بطل) افان الوضوء انما يبطل بخروج الوقت فقط لا بدخوله خلافاً لفرولا بكل منهما خلافاً للشاني اي لا يي يوسف (٣) وقال العلامة الزيلعي طهارتهم للعصر في وقت الظهر كطهارتهم للظهر قبل الزوال والاصح انه لا يجوز لهم ذلك لان هذه طهارة وقعت للظهر حتى لو ظهر فساد الظهر جاز لهم ان يؤدوا بها صلوة الظهر فلا يبقى بعد خروجه (٣) وقال في الهندية ويبطل الوضوء عند خروج وقت

.....

المفروضة الحدث السابق هكذا في الهداية وهو الصحيح هكذا في المحيط وقال
بعد اسطر ولو تروضا مرة للظهير في وقته واخرى فيه للعصر فعندهما ليس له ان يصلي
العصر به هكذا في الهداية وهو الصحيح في السراج الوهاج (١)

« مقدار وضوء المعذور »

قال العلامة المرغيناني والمراد بالوقت وقت المفروضة حتى لو تروضا
المعذور لصلوة العيد له ان يصلي الظهير به عندهما وهو الصحيح (٢)

« اختلاف الفقهاء »

والمراد بالوقت وقت المفروضة حتى لو تروضا المعذور لصلوة العيد له ان يصلي الظهير به
عندهما اي ابي حنيفة ومحمد وهو الصحيح لانها بمنزلة صلوة الضحى . وهو الصحيح
احتراز عما قال بعض المشايخ ليس له ان يصلي الظهير به لانه خرج وقت صلوة واجبة لان
صلوة العيد واجبة (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة ومحمد . قال العلامة الحصكفي تحت قوله (فاذا خرج الوقت بطل) الى
ان قال لو تروضا بعد الطلوع ولو لعيد او ضحى لم يبطل الا بخروج وقت الظهير (٤) وقال
العلامة ابن عابدين افاد ان الرضوء انما يبطل بخروج الوقت فقط (٥) وقال في الهدية حتى
لو تروضا المعذور لصلوة العيد له ان يصلي الظهير به عندهما ابي حنيفة ومحمد وهو الصحيح
لانها بمنزلة صلوة الضحى (٦) ﴿ فصل في النفاس ﴾

١ الهدية ج ١ ص ٢١ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٨ (٣) العباة ج ١ ص ٦٢ (٤) الدر المختار ج ١ ص ٢٢٣ (٥) رد المحتار ج ١ ص

٢٢٣ (٦) الهدية ج ١ ص ٣١

﴿ النفاس بعد خروج أكثر الولد ﴾

قال العلامة الميرغني والدم الذي تراه الحامل ابتداء أو حال ولادتها قبل خروج الولد استحاصة إلى أن قال ولهذا كان نفاسا بعد خروج بعض الولد فيما يروى عن أبي حنيفة ومحمد لأنه يفتح فيتنفس به (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

اختلاف الروايات (قوله ولهذا كان نفاسا بعد خروج بعض الولد عند أبي حنيفة ومحمد) كذا في المحيط (٢) روى خلف بن أيوب عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن الدم الذي تراه المرأة بعد خروج أكثر الولد نفاس وروى المعلى عن أبي يوسف بعد خروج بعض الولد وروى هشام عن محمد بعد خروج الرأس ونصف البدن أو الرجلين وأكثر من نصف البدن وعنه أنها لا تصير نفساء حتى يخرج جميع ولدها وذكر شيخ الإسلام في مبسوطه أن أبا يوسف مع أبي حنيفة في خروج الأكثر وهو مصحح على ما روى خلف بن أيوب وأما محمد فلم يذكر أنه مع أبي حنيفة (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي يوسف قال العلامة أكمل الدين البهري وذكر شيخ الإسلام في مبسوطه أن أبا يوسف مع أبي حنيفة في خروج الأكثر وهو مصحح على ما روى خلف بن أيوب (يعني تصير نفساء بخروج أكثر الولد وهو الصحيح على ما روى خلف بن أيوب) وقال العلامة الحصكفي (عقب الولد) أو أكثره ولو متقطعا (٤) وقال العلامة الزيلعي فإن خرج أكثره يكون نفاسا أو لا فلا ولو تقطع فيها خرج أكثره فهي نفساء وخروج أكثره كخروج كله (٥)

(١) البهري ج ١ ص ٤٠ (٢) الكفاية ج ١ ص ١٥ (٣) العناية ج ١ ص ١٥ (٤) الدر المنثور ج ١ ص ٢١٩ (٥) تبين ج ١ ص ٦٤

وقال في الهندية. ولو خرج أكثر الولد تكون نفساء والافلا (١)

﴿ النفاس من الولد الاول ﴾

قال العلامة الميرغني فان ولدت ولدين في بطن واحد فنفسها من الولد الاول عند أبي حنيفة وأبي يوسف وان كان بين الولدين اربعون يوما وقال محمد من الولد الاخير وهو قول (٢)

٥ اختلاف الفقهاء ﴿

دليل محمد لانها حامل بعد وضع الاول فلا تنصر نفساء كما انها لا تحيض ولهذا تنقضى لعدة بالاخير لاجتماع. ولهما ان الحامل انها لا تحيض لان سد ادم الرحم على ما ذكرنا وقد انفتح بخروج الاول وتنفس بالدم فكان نفاسا والعدة تعلق بوضع حمل مضاف اليها فيتناول الجميع (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة جلال الدين الخوارزمي. وقيل لا يجب عليها النفاس مما عند أبي حنيفة وأبي يوسف من الولد الثاني بل كما وضعت الولد الثاني تغتسل وتصلي هو الصحيح لان اكثر مدة النفاس اربعون يوما وقد مضت هذه المدة الى ان قال وان كان قل لان نفاس من الولد الثاني وان زعم انه أبي يوسف ولكنها تغتسل وتصلي كما تضع ولد الثاني كذا في المحيط (٤) وقال العلامة البارتني. وانما الصحيح ما احتاره مصنف لان اكثر مدة النفاس اربعون يوما وقد مضت فلا يجب النفاس (٥) وقال العلامة ابن عسدين (قوله من الاول) والمرنى عقيب الثاني ان كان في الاربعين فمن نفاس الاول والافاستحاضة وقيل

.....

إذا كان بينهما أربعون يجب عليها نفاس من الثاني والصحيح هو الأول نهاية وبحرثه
ما ذكره المصنف قولهما (١)

﴿باب الانجاس وتطهيرها﴾

﴿حكم تطهير الانجاس بالمائعات﴾

قال العلامة المرغيناني ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مانع طاهر يمكن ازالته به كالخل
وماء الورد ونحوه مما اذا عصر انعصر وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال
محمد وزفر والشافعي لا يجوز الا بالماء (٢)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز الا بالماء ودليلهم لانه اى الماء يتنجس باول
الملاقاة والنجس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء للضرورة. ولهما اى دليل
الشيخين ان المانع قانع والطهورية بعللة القلع والازالة (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن عابدين (قوله به يقتضى) اى خلافاً لمحمد لانه
لا يجوز ازالة النجاسة الحقيقية الا بالماء المطلق (٤) وقال
العلامة الطحطاوى (وتطهير النجاسة) اى الحقيقية مرئية كانت او غير مرئية عن الثوب
والبدن وفي الصحيح بكل مانع طاهر على الاصح مزيل لوجود ازالته (٥) وقال في
الهندية. يجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل مانع طاهر يمكن ازالته به كالخل وماء
الورد ونحوه

.....

(١) رد المحتار ج ١ ص ٢٢١ (٢) الهداية ج ١ ص ٤١ (٣) الهداية ج ١ ص ٤٢ (٤) رد المحتار ج ١ ص ٢٢٦

(٥) حاشية الطحطاوى على مراقبى الفلاح ص ٨٤ قديمى كتب خطه

عما اذا عصر ان عصر كذا في الهداية (١)

﴿ حكم تطهير البدن من النجاسة بماء الماء ﴾

قال العلامة الميرغيناني والنجاسة للمجاورة فاذا انتهت احزاء النجس يبقى طاهر او جواب الكتاب لا يفرق بين الثوب والبدن وهذا قول ابي حنيفة واحدى الروايتين عن ابي يوسف وعنه انه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل ابي يوسف لان ما كان على البدن نظير الحدث اذ في تطهيره معنى العبادة بخلاف الثوب (قوله فلم يجوز في البدن بغير الماء) لان حرارة البدن جاذبة والماء ادخل فيه من غيره فتعين (٣) ودليل ابي حنيفة لان الكلام فيما اذا كانت عين النجاسة قائمة بالبدن ولا فرق بين ازالته منه وازالته من الثوب (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وكذا اذا لحس اصبعه من نجاسة بها حتى ذهب الاثر او شرب خمرا ثم تردد ريعه في فيه مرارا طهر حتى لو صلى صحت (٥) وقال العلامة اكمل الدين الباسري (لا يجوز في البدن الا بالماء) لان غسل البدن طريقة العبادة فاختص بالماء كالوضوء وغسل الثوب طريقة ازالة النجاسة فلم يختص بالماء كالحل وهو ضعيف (٦) وقال قاضي خان اذا قاء ملاء الفم ينبغي ان يغسل فمه فان لم يغسل حتى صلى جازت صلواته لانه يطهر بالبزاق عند ابي حنيفة وابي يوسف وكذا اذا شرب الخمر ثم صلى بعد زمان وكذا اذا

.....

نجديج ١ ص ١٣١ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٤٣ (٣) فتح القدير ج ١ ص ١٤١ (٤) العناية ج ١ ص ١٤١ (٥) فتح

شرح ص ١٤١ (٦) العناية ج ١ ص ١٤١

أصابته النجاسة بعض أعضائه ولحسها بلسانه حتى ذهب أثرها (١)

﴿ تطهير الخف بالعلك ﴾

قال العلامة المرغيناني وإذا أصاب الخف نجاسة لها جرم كالروث والعذرة والدم والمني فجفت فذلك بالارض جاز وهذا استحسان وقال محمد لا يجوز وهو القياس الا في المني خاصة (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل محمد لان المتداخل في الخف لا يزيله الحفاف والدلك بخلاف المني على ما ذكره. ولهما اي دليل (ابي حنيفة وابي يوسف) قوله سقط فان كان بهما اذى فليمسحهما بالارض فان الارض لهما طهور ولان الجلد لصلابته لا يتداخله اجزاء النجاسة الا قليلا ثم يجتذبه الجرم اذا جف فاذا زال زال ما قام به (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قولهما. قال العلامة قاضي خان (الخف) اذا أصابته النجاسة ان كانت النجاسة متجسدة كالعذرة والروث والمني يطهر بالحك اذا بيست الى ان قال اذا مسحها على وجه المبالغة بحيث لا يبقى لها اثر يطهر وعليه الفتوى لعموم البلوى (٤) وقال العلامة ابن نجيم. وفي الكافي والفتوى انه يطهر لو مسحه بالارض بحيث لم يبق اثر النجاسة (٥) قال في الهندية الخف اذا أصابته النجاسة ان كانت متجسدة كالعذرة والروث والمني يطهر بالحت اذا بيست وان كانت رطبة في ظاهر الرواية لا يطهر الا بالغسل وعند ابي يوسف اذا مسح على

.....

(١) الخانية ج ١ ص ١١ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٤ (٣) الهداية ج ١ ص ٢٤ (٤) الخانية ج ١ ص ١٢

(٥) البحر الرائق ج ١ ص ٣٨٤

وجه المبالغة بحيث لا يبقى لها اثر يطهر وعليه الفتوى لعموم البلوى (١)

﴿ تطهير الخف من النجاسة الرطبة ﴾

قال العلامة المرغيناني وفي الرطب لا يجوز حتى يغسله لان المسح بالارض يكثره ولا يطهره وعن ابي يوسف انه اذا مسح بالارض حتى لم يبق اثر النجاسة يطهر لعموم البلوى واطلاق ما يروى وعليه مشائخنا (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل ابي يوسف قوله واطلاق ما يروى وهو قوله ^{سنة} فان كان بهما قدر من غير فصل بين رطب واليابس لا يقال اطلاق ما يروى لا يفصل بين التي لاجرم لها وبين التي لها جرم اتصالا نقول التي لاجرم لها خرجت بالتعليل وهو قوله ^{سنة} فان الارض لهما طهورا يزيل نجاستهما (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

عن قول ابي يوسف قال العلامة ابن الهمام ان ابا يوسف لم يقيدده بالجفاف وعلى قول ابي يوسف اكثر المشائخ وهو المختار لعموم البلوى (٤) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى فانه لم يفرق بين الرطب واليابس وعليه اكثر مشائخنا قال شمس ممة السرخسي وهو الصحيح وعليه الفتوى للضرورة (٥) وقال العلامة عبد الرحمن بن ماذن (وكذا ان لم يجف عند ابي يوسف وبه يقتضى) اى جواز ذلك فى رطب ذى حرم انه لا يشترط الجفاف ولكن يشترط ذهاب الرانحة وعليه اكثر المشائخ لعموم البلوى (٦) قال العلامة ابن نجيم قول ابي يوسف هنا

سندية ج ١ ص ٣٣ (٢) الهداية ج ١ ص ٤٣ (٣) الكفاية فى صدر فتح القدير ج ١ ص ٤٢ (٤) فتح

تسريح ج ١ ص ٤٢ (٥) العناية على هامش الفتح ج ١ ص ٤٢ (٦) مجمع الانهر ج ١ ص ٥٩

هو الاصح فان عنده لاتفصيل بين الرطب واليابس وهما قيدهما بالجفاف وعلى قوله
اكثر المشائخ وفي النهاية والعناية والخانية والخلاصة وعليه الفتوى (١)

﴿حكم تطهير المنى بالفرك﴾

قال العلامة المرعيني والمنى نجس يجب غسله ان كان رطبا فاذا جف على الثوب اجزاء
فيه الفرك الى قوله وذكر منها المنى ولو اصاب البدن قال مشايخنا يطهر بالفرك لان
البلوى فيه اشد وعن ابي حنيفة انه لا يطهر الا بالغسل لان حرارة البدن جاذبة فلا يعود الى
الجرم والبدن لا يمكن فركه (٢)

﴿اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة﴾

قال العلامة علاء الدين اذا اصاب المنى الثوب وحف وفرك طهر استحسانا والقياس ان
لا يطهر الا بالغسل وان كان رطبا لا يطهر الا بالغسل والاصل فيه ما روى عن النبي ﷺ انه
قال لعائشة اذا رايت المنى في ثوبك ان كان رطبا فاغسله وان كان يابسا فافركه ولانه
شيء غليظ لزج لا يتشرب في الثوب الا رطوبة ثم تنجذب تلك الرطوبة بعد الجفاف
فلا يبقى الا عينه وانها تزول بالفرك بخلاف الرطب الى ان قال وان اصاب البدن فان
كان رطبا لا يطهر الا بالغسل لسابينا وان جف فهل يطهر بالحت روى الحسن عن ابي
حنيفة انه لا يطهر وذكر الكرخي انه يطهر وجهه رواية الحسن ان القياس ان لا يطهر في الثوب
الا بالغسل وانما عرفناه بالحديث وانه ورد في الثوب بالفرك فبقى البدن مع انه
لا يحتمل الفرك على اصل القياس وجه الكرخي ان النص الوارد في الثوب يكون
وارد في البدن من طريق الاولى لان البدن اقل تشربا من الثوب والحت في البدن يعمل
عمل الفرك في الثوب في ازالة العين (٣)

.....

﴿القول الراجح﴾

هو قول الجمهور. قال العلامة الحصكفي (ويطهر منى) أى محله (يابس
مرك) ولا يضر بقاء أثره الى ان قال (وبدن على الظاهر) من المذهب (١) وقال
العلامة ابن نجيم وشمل البدن والثوب فى ان كلامهما يطهر بالفرك
وهو ظاهر الرواية للبلوى (٢) وقال العلامة الطحطاوى (ويطهر المنى الجاف) ولو منى
مرأة على الصحيح (بفركه عن الثوب) ولو جديدا مبطنا (و) عن (البدن) بفركه فى
ظاهر الرواية (٣) وهكذا فى الهندية (٤)

• القول المتوسط •

قال ابن الصمام وعن محمد بنه قال ان كان المنى غليظا فجف يطهر بالفرك وان كان
رقيفا لا يطهر بالفرك (٥) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعماني. وقول محمد بن
عبد الزمان لان المنى فى هذا الزمان يكون رقيقا لا يزيل الا بالغسل واما الفرك
فانما يفيد فى شىء غليظ لا رقيق.

﴿حكم جواز الصلوة مع النجاسة الخفيفة﴾

قال العلامة المرغيناني وان كانت مخففة كبول ما يؤكل لحمه جازت الصلوة معه حتى
سبع ربع الثوب (قوله حتى يبلغ ربع الثوب فاذا بلغ ربع الثوب كان
حسا غير معفو عنه) يروى ذلك عن ابي حنيفة لان التقدير فيه بالكثير الشاحش والربع
سحق بالكل فى بعض الاحكام (قوله فى بعض الاحكام كمسح الرأس وانكشاف
عزاز أو غيرهما عاية) وعنه ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلوة كالسير ووقيل ربع الموضع
نفى اصابه كالذيل واثنته عريض وعن ابي يوسف شبر فى شبر.

اختلاف الفقهاء واختلاف الرواية في حد الربع

قال في حاشية الهداية واما حد الكثير في النجاسة الخفيفة فهو الكثير الفاحش ولم يذكر حده في ظاهر الرواية واختلف الروايات عن الامام روى عن ابي يوسف انه قال سألت ابا حنيفة عن الكثير الفاحش فكره ان يحدله حد وقال الكثير الفاحش ما يستفحشه الناس ويستكثرونه وروى الحسن عنه انه قال شبر في شرو ذكرا الحاكم في مختصره عن الطرفين الربع وهو الاصح لان الربع له حكم الكل واختلف المشايخ في تفسير الربع قال بعضهم هو ربع جميع الثوب والبدن وقيل ربع كل عضو وطرف اصابته النجاسة من اليد والرجل والكم هو الاصح (١)

القول الراجح

هو رواية ربع العضو المصاب ان كان بدنا وربع الطرف المصاب ان كان ثوبا. وقال العلامة ابن عابدين اعلم انهم اختلفوا في كيفية اعتبار على ثلاثة اقوال الى ان قال ان كان المصاب ثوبا وربع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدنا وصححه في التحفة والمحيط والمحتسى والسراج وفي الحقائق وعليه الفتوى (٢) وقال العدة الحشكفي ورجحه في النهر على التقدير بربع المصاب كيدوكم وان قال في الحقائق وعليه الفتوى (٣) وقال العلامة الكاساني واختلف المشايخ في تفسير الربع قيل ربع جميع الثوب لانهما قد رآه بربع الثوب والثلث اسم للكل وقيل ربع كل عضو وطرف اصابته النجاسة من اليد والرجل والزيل والكم والدخريص لان كل قطعة منها قبل الخياطة كان ثوبا على حدة فكذا بعد الخياطة وهو الاصح (٤) وقال في الهندية. اختلفوا في كيفية اعتبار الربع قبل

(١) الهداية ج ١ ص ٤٥ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٢٣٥ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٢٣٥ (٤) بدائع الصانع ج ١ ص ٨٠

تعتبر ربع طرف اصابته النجاسة كالذيل والكم والدخريص ان كان المصاب ثوبا وربع
 نعضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدنا وصححه صاحب التحفة والمحيط والبدائع
 وسجتي والسراج الوهاج وفي الحقائق وعليه الفتوى (١)

﴿حكم الصلوة في الثوب الذي اصابه الروث والخبث﴾

قال العلامة المرغيناني قوله (واذا اصاب الثوب من الروث او من اخشاء البقر اكثر من
 قدر الدرهم لم يجز الصلوة فيه عند ابي حنيفة (دليل ابي حنيفة) لان النص الوارد في نجاسته
 وهو ما روى انه سَمِعْتُ رَمَى بِالرُّوثِ وَقَالَ هَذَا رَجَسٌ أَوْ كَسٌ كَمَا رَوَى فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ
 مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ سَمِعْتُ الْعَانِطَ قَامِرِيَّ أَنْ أَتَيْهِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ فَوَجَدَتْ حَجَرَيْنِ
 وَالتَّقَسَّتِ الثَّالِثَةُ فَلَمْ أَجِدْ فَاخْذَتْ رَوْثَةً فَاتَيْتَهُ بِهَا فَاخْذَ الْحَجَرَيْنِ وَالْقَى الرُّوثَ وَقَالَ
 هَذَا كَسٌ وَلِهَذَا يَثْبُتُ التَّغْلِيظُ عَنْهُ أَيُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالتَّخْفِيفُ بِالْتَعَارُضِ. وَقَالَ أَيُّ
 أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ يَجْزِيهِ حَتَّى يَفْحَشَ وَدَلِيلُهُمَا لَأَنَّ لَلْاجْتِهَادِ فِيهِ مَسَاغَا وَبِهَذَا يَثْبُتُ
 التَّخْفِيفُ عِنْدَهُمَا وَلَأنَّ فِيهِ ضَرُورَةً لِمَتَلَاءِ الطَّرِيقِ بِهَا وَهِيَ مُؤَثِّرَةٌ فِي التَّخْفِيفِ (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي يوسف ومحمد. قال العلامة الحسكفي تحت قوله (وروث
 وخثي) وقالامخلفة وفي الشرنبلالية قولهما اطهر وظهرهما محمد احر اللبدي (٣) وقال
 العلامة ابراهيم الحلبي (وعندهما) نجاسة الارواث والاختشاء سوى خث الثقل
 خفيفة (لوقوع الاختلاف في نجاستها فعند مالك هي طاهرة وبهذا ثبت التخفيف
 عندهما على ما تقدم من اصلهما في تعريف العليضة والخفيمه (٤) وقال العلامة الشيخ
 احمد الطحطاوي عندهما خفيفة

.....

لاختلاف العلماء وهو الاظهر لعموم البلوى (١) وقال العلامة ابن نجيم وعندهما خفيفة فان
مالك يرى طهارتها و لعموم البلوى لامتلاء الطريق وقال بعد اسطر وهو ترجيح لقوليهما في
الارواث كما لا يخفى (٢)

• حكم نجاسة بول الفرس •

قال العلامة المرغيناني وان اصابه بول الفرس لم يفسده حتى يفحش عند ابي حنيفة و ابي
يوسف وعند محمد لا تسمع وان فحش لان بول مايو كل لحمه طاهر عنده (٣)

• القول الراجح •

هو قوليهما قال العلامة الحصكفي (من) نجاسة (مخففة) كبول ما كحل (ومنه الفرس) (٤) وقال
العلامة عثمان بن علي الزيلعي (ومادون ربع الثوب من مخفف كبول مايو كل و الفرس
وخرء طير لا يؤكل) اي عفى مادون ربع الثوب من لحسه المخففة (٥) وقال
العلامة الشيخ احمد الطحطاوي (واما) الثاني وهي السحاسة المخففة كبول الفرس على
المفتي به لانه ما كحل (٦) وقال في الهندية (والتالي السحمة) لي ان قال وبول مايو كل
لحمه والفرس وخرء طير لا يؤكل مخفف هكذا في الكنز (٧)

• حكم بول مايو كل لحمه •

قال العلامة المرغيناني وان اصابه بول الفرس لم يفسده حتى يفحش عند ابي حنيفة و ابي
يوسف وعند محمد لا تسمع وان فحش لان بول مايو كل لحمه طاهر عنده مخفف بحسته
عند ابي يوسف ولحمه ما كحل عندهما واما عند ابي حنيفة فالتخفيف لتعارض الآثار (٨)

.....

١. حسب الطحطاوي ج ١ ص ٢٠٨، البحر الرائق ج ١ ص ٢٠١ (٣) الهداية ج ١ ص ٤٦ (٤) الدر المختار ج ١ ص ٢٣٥ (٥)

نبيين ج ١ ص ٤٣ (٦) حاشية الطحطاوي ج ١ ص ٨٣ (٧) الهداية ج ١ ص ٢٤ (٨) الهداية ج ١ ص ٤٦

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال ابن نجيم ومثل المصنف للمخفقة بثلاثة الاول ببول مايو كل لحمه وهو مخفف
عندهما طاهر عند محمد لحديث العرينين وابو يوسف قال بالتخفيف لاختلاف العلماء
على اصله وابو حنيفة قال به ايضا لتعارض الصين وهما حديث العرينين وحديث
ستنزهوا البول الى ان الثاني بول الفرس وهو داخل فيما قبله لكن لما كان في اكل لحمه
اختلاف صرح به لناليتوهم انه داخل في بول ما لا يؤكل لحمه عند الامام فيكون
معلظا وليس كذلك فانه مخفف عندهما طاهر عند محمد كبول مايو كل لحمه واسا كره
لامام لحمه اما تنزيها او تحريما مع اختلاف التصحيح لانه الله الحياه لا لان لحمه يحس
بدليل ان سورة طاهر اتفاقا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة وابي يوسف قال العلامة الشيخ احمد الطحطاوى (واما القسم الثاني
رغمى النجاسة الخفيفة فكبول الفرس على المفتى به الى ان قال (وكذا بول) كل (ما يؤكل
لحمه) من النعم (٢) وقال العلامة الكاساني في البدائع في تعريف الخفيف فقال
والخفيفة ما تعارض نصاب في طهارته ونجاسته وعداى يوسف ومحمد الى ان قال
والخفيفة ما اختلف العلماء في نجاسته وطهارته فكبول مايو كل لحمه نجس
نجاسة خفيفة لاختلاف النصارى والعلماء في نجاسته (٣) وقال العلامة زين الدين ابن
حجيم اذا كانت النجاسة مخففة لان التقدير فيها بالكثير القاحش للمنع (٤) وقال في
بندية وبول مايو كل لحمه والفرس وخرء طير لا يؤكل مخفف هكذا في الكنز (٥)

(١) البحر ج ١ ص ٣٠٦ (٢) طحطاوى ج ١ ص ٨٣ (٣) بدائع ج ١ ص ٨٠ (٤) البحر ج ١ ص ٣٠٥ (٥) الهندية ج ١ ص ٣٦

﴿حكم خمر الطيور﴾

قال العلامة الميرغنيّ وإن أصابه خمر ما لا يؤكل لحمه من الطيور أكثر من قدر الدرهم اجزأت الصلوة فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يجوز فقد قيل إن الاختلاف في النجاسة وقد قيل في المقدار وهو الأصح هو إى محمد يقول إن التخفيف للضرورة ولا ضرورة لعدم المخالطة فلا يخفف. ولهما إى دليل أبى حنيفة وأبى يوسف. أنها تذرق من الهواء والتحامي عنه متعذر فتحققت الضرورة ولو وقع في الأناء قيل يفسده لتعدرون الأواني عنه (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

اختلفت الرواية في النجاسة من خمر ما لا يؤكل لحمه من الطيور ذكر في المبسوط (وخرء ما لا يؤكل لحمه) من الطيور ذكر في الجامع الصغير أنه تجوز الصلاة فيه وإن كان أكثر من قدر الدرهم في قول أبى حنيفة وأبى يوسف وعند محمد لا يجوز بمنزلة خمر ما لا يؤكل لحمه من السباع واختلف مشائخنا على قول أبى حنيفة وأبى يوسف فمنهم من قال هو نجس عندهما لكن التقدير فيه بالكثير الفاحش لمعنى البلوى والأصح أنه طاهر عندهما فإن الخمر لا فرق فيه بين مأكول اللحم وغير مأكول اللحم في النجاسة ثم خمر ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر فكذلك ما لا يؤكل لحمه (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبى حنيفة وأبى يوسف. قال العلامة ابن الهمام وجعل المصنف الأصح التخفيف بناء على أن الضرورة فيه لا تؤثر أكثر من ذلك فإنه قلما يصل إلى أن يفحش فيكفي تخفيفه (٣) وقال

.....

العلامة جلال الدين الخوارزمي. وقال شمس الائمة السرخسي الاصح انه طاهر عدهما (١) وقال العلامة الحصكفي اماما يذرق فيه فان ما كولا فطاهروا الا فمخفف وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله (قوله فطاهر) وقيل معثور عنه لوقليلا لعموم البلوى والاول اشبه وهو ظاهر البدائع والخانية حلية (قوله الا فمخفف) اي والا يكن ما كولا كالصقرو البازي والحدأة فهو نجس عنده مغلظ عندهما وهذه رواية الهندواني وروى الكرخي انه طاهر عندهما مغلظ عند محمد وتامه في البحر (٢) وقال الشيخ احمد الضحاوي (و) من المخففة (خرء طير لا يؤكل) كالصقرو الحدأة في الاصح لعموم الضرورة وفي رواية طاهروا صححه السرخسي (٣)

﴿ حكم دم السمك ولعاب البغل والحمار ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء في ضمن العبارة ﴾

قال العلامة المرغيناني وان اصابه من دم السمك او من لعاب البغل او الحمار اكثر من قدر الدرهم اجزأت الصلوة فيه اما دم السمك فلانه ليس بدم على التحقيق فلا يكون نجسا وعن ابي يوسف انه اعتبر فيه الكثير الفاحش فاعتبره نجسا واما لعاب البغل والحمار فلانه مشكوك فيه فلا يتنجس به الطاهر (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة ومحمد. قال العلامة ابن عابدين. والمذهب ان دم السمك طاهر لانه دم صورة لا حقيقة وان سؤره ذين اي البغل والحمار طاهر قطعاً والشك في ظهوريته فيكون لعابهما طاهرا (٥) وقال العلامة زين الدين ابن نجيم ودم السمك ولعاب البغل والحمار وبول

انتضح كرؤس الابري و عفى دم السمك و ما عطف عليه اما دم السمك فلانه ليس
بدم على التحقيق وانما هو دم صورة لانه اذا يبس يبض والدم
يسود و ايضا الحرارة خاصة الدم والبرودة. اصابة الماء فلو كان للسمك دم لم يدم
سكونه في الماء اطلقه فشمّل السمك الكبير اذا سال منه شيء فان
ظاهر الرواية طهارة دم السمك مطلقا و عن ابي يوسف نجاسته مطلقا و انه
مقدور بالكثير الفاحش و عنه نجاسة دم الكبير و ما عن ابي يوسف ضعيف و في المجمع
و يلحق بالخفيفة لعاب البغل و الحمار و طهرا و الظاهر من غاية البيان انه رواية عن ابي
يوسف و ان ظاهر الرواية عنه كقولهما (١) و قال العلامة الحصكفي (و) و عفى (دم سمك
ولعاب بغل و حمار) و المذهب طهارتها (٢) و قال في الهندية و دم السمك و ما يعيش في
الماء لا يفسد الثوب في قول ابي حنيفة و محمد كذا في فتاوى قاضيخان (٣)

﴿حكم اعتبار موضع الاستنجاء في النجاسة﴾

قال العلامة المرغباني و لو تجاوزت النجاسة مخرجها لم يجز الا الماء و في بعض النسخ
الا المانع و هذا يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء على ما بينا و هذا لان
المسح غير مزيل الا انه اكتفى به في موضع الاستنجاء فلا يتعداه ثم يعتبر المقدار المانع
وراء موضع الاستنجاء عند ابي حنيفة و ابي يوسف لسقوط اعتبار ذلك الموضع
و عند محمد مع موضع الاستنجاء اعتبار ايسائر المواضع (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد. قال العلامة ابن الهمام (قوله لسقوط اعتبار ذلك الموضع) تقدم ان كون قدر

.....

(١) البحر ج ١ ص ٨٠ (٢) الدر المختار ج ١ ص ٢٣٦ (٣) الهندية ج ١ ص ٣٦ (٤) الهداية ج ١ ص ٤٩

الدرهم ليس مانعاً ما خوذ من سقوط غسل أحد السبيلين ومعنى هذا ليس إلا أنه سقط
 شرعاً بدليله فعرّفنا ذلك الدليل أن قدره وهو الدرهم معفو عنه شرعاً وإذا كان هو المعروف
 فسقوطه أيضاً هو لأنه قدره فيلزم الغسل إذا زاد بالاصل (١) وقال العلامة ابن عابدين في
 الحلية قول محمد أيدّه بكلام الفتح حيث بحث في دليلهما (٢) وقال العلامة عبدالحى فان
 كان على طرف أحليه نجاسة أقل من قدر الدرهم وعلى موضع آخر أقل من درهم لكن
 لو جمع الكل يزيد على قدر الدرهم يجمع (٣) وقال فى الهندية إذا كان على طرف أحليه
 نجاسة أقل من قدر الدرهم وعلى موضع آخر أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع الكل
 يزيد على قدر الدرهم يجمع كذا فى الخلاصة وهو الصحيح هكذا فى التجنيس (٤)

﴿ كتاب الصلوة ﴾

أوقات الصلوة (وقت الظهر) قال العلامة المرغينانى وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس
 لإمامة جبرئيل عليه السلام فى اليوم الأول حين زالت الشمس وأخروقتها عند أبى
 حنيفة إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى فى الزوال وقالوا إذا صار الظل مثله وهو رواية عن
 أبى حنيفة وفى الزوال هو الفىء الذى يكون للأشياء وقت الزوال.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل أبى يوسف ومحمد إمامة جبرئيل عليه السلام فى اليوم الأول للعصر فى هذا الوقت
 دليل أبى حنيفة قوله عليه السلام ابرءوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح هنم واشد الحر فى
 ديارهم فى هذا الوقت وإذا تعارضت الآثار لا ينقضى الوقت بالشك (٥)

.....

﴿القول الراجح﴾

هو قول الامام ابي حنيفة. وقال العلامة ابن عابدين (قوله الى بلوغ الظل مثليه) هذا ظاهر الرواية عن الامام نهاية وهو لصحيح بدائع ومحيط وينابيع الى ان قال (قوله وهو نص في الباب) فيه ان الادلة تكافأت ولم يظهر ضعف دليل الامام بل ادلته قوية ايضا كما يعلم من مراجعة المطولات وشرح المنية وقد قال في البحر لا يعدل عن قول الامام الى قولهما او قول احدهما الا للضرورة من ضعف دليل ارتعامل بخلافه كالمنزاع وان صرح المشائخ بان الفتوى على قولهما كما هنا (١) قال العلامة ابن نجيم والاولى قول ابي حنيفة قال في البدائع انها المذكورة في الاصل وهو الصحيح وفي النهاية انها ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وفي غاية البيان وبها اخذ ابو حنيفة وهو المشهور عنه وفي المحيط. والصحيح قول ابي حنيفة وفي الينابيع وهو الصحيح عن ابي حنيفة وفي تصحيح القدوري للعلامة قاسم ان برهان الشريعة المحبوبة اختاره وعول عليه النسفي ووافقه صدر الشريعة ورجح دليله وفي الغياثة وهو المختار وفي شرح المجمع للمصنف انه مذهب ابي حنيفة واختاره اصحاب المتون وارتضاه الشارحون فثبت انه مذهب ابي حنيفة فقول الطحاوي وبقولهما ناخذ لا يدل على انه المذهب مع ما ذكرناه الى ان قال وذكر شيخ الاسلام ان الاحتياط ان لا يزخر الظهر الى المثل وان لا يصسى العصر حتى يبلغ المثلين ليكون موديا للصلاتين في وقتهم ابالا جامع (٢) ترجيح قولهما ، قال العلامة الحصكفي (الى بلوغ الظل مثليه) وعنه مثله وهو قولهما وزفر الى ان قال وهو نص في الباب وفي الفيض وعليه عمل الناس اليوم وبه يفتى (٣)

(١) رد المحتار ج ١ ص ٢٦٣ (٢) البحر الرائق ج ١ ص ٣٢٥ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٢٦٣

﴿ خلاصة الكلام ﴾

قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. الاحوط ان يصلي الظهر في المثل الاول لكن اذا تأخر عن المثل الاول فجاز اداءه في المثل الثاني لان الاداء في الوقت المختلف فيه اولى من التفويت رأسا.

﴿ وقت المغرب ﴾

قال العلامة المرعيني واول وقت المغرب اذا غربت الشمس واخروقتها ما لم يغيب الشفق الى ان تسم الشفق هو البياض الذي في الافق بعد الحمرة عند ابي حنيفة وعندهما هو الحمرة وهو رواية عن ابي حنيفة وهو قول الشافعي لقوله عليه السلام الشفق للحمرة ولا يبي حنيفة اي دليل ابي حنيفة قوله عليه السلام واخرو وقت المغرب اذا سود الافق وما رواه موقوف على ابن عمر ذكره مالك في المؤطا وفيه اختلاف الصحابة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قوله (هو البياض) اي الشفق هو البياض عند الامام وهو مذهب ابي بكر الصديق وعمر ومعاذ وعائشة وعندهما وهو رواية عنه هو الحمرة وهو قول ابن عباس وابن عمر وصرح في المجموع بان عليها الفتوى ورده المحقق في فتح القدير بانه لا يساعده رواية ولا رواية اما الاول فلانه خلاف الرواية الظاهرة عنه واما الثاني فلما في حديث ابن فضيل وان اخروقتها حين يغيب الافق وغيوبته سقوط البياض الذي يعقب الحمرة والا كان - دياريجي - ما تقدم يعني اذا تعارضت الاخبار لم ينقض الوقت بالشك ورجحه ايضا تلميذه فسمه في صحيح القدوري وقال في اخره ثبت ان قول الامام هو الاصح وبهذا

.....

ظهر انه لا يفتى ولا يعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما او قول
احدهما او غيرهما الا للضرورة من ضعف دليل او تعامل بخلافه كالمزارعة وان صرح
المشاخ بان الفتوى على قولهما كما في هذه المسئلة وفي السراح الوهاج فقولهما اوسع
للناس وقول ابي حنيفة احوط (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام ابي حنيفة لكن الفتوى على قولهما. قال العلامة جلال الدين
الخوارزمي بعد تفصيل المسئلة فقول ابي حنيفة اوثق لان الاصل في باب الصلوة ان
لا يثبت منها ركن ولا شرط الا بما فيه يقين وقولهما اوسع للناس كذا ذكره في
الاسرار (٢) وقال العلامة ابن عابدين (قوله واليه رجع الامام) اى الى قولهما الذى
هو رواية عنه ايضا وصرح به في المجمع بان عليها الفتوى ورده المحقق في الفتح بانه
لا يساعده رواية ولا دراية الخ وقال تلميذه العلامة قاسم في تصحيح القدورى ان رجوعه
لم يثبت لما نقله الكافة الى ان قال اذا تعارضت الاخبار والاثار فلا يخرج وقت المغرب
بالشك كما في الهداية وغيرها وقال العلامة قاسم فثبت ان قول الامام هو الاصح ومشى
عليه في البحر (٣) وقال العلامة عثمان بن على الزيلعي (وهو البياض) اى الشفق هو البياض
وهذا عند ابي حنيفة وهو قول ابي بكر الصديق وانس (٤)

﴿ الخلاصة ﴾

قال استاذنا المفتى غلام قادر النعماني. وان كان قول الامام راجحا باعتبار الاصول لكن
الفتوى على قولهما لانه ايسر وارفق بالناس. قال في الهندية وقت المغرب منه الى غيبة

.....

(١) البحر الرائق ج ١ ص ٣٢٤ (٢) الكفاية ج ١ ص ١٩٦ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٢٦٥ (٤) نبيى الحقائق ج ١ ص ٨٠

الشفق وهو الحمرة عندهما وبه يفتى هكذا في شرح الوقاية وقولهما اوسع وقول ابي حنيفة احوط (١) وقال حسن بن عمار الشربلاني واول وقت المغرب منه اى من غروب الشمس الى قبيل غروب الشفق الاحمر على المفتى به وهو رواية عن الامام وعليها الفتوى وبها قال لقول ابن عمر الشفق الحمرة وهو مروي عن اكابر الصحابة (٢)

﴿فائدة﴾

الشفق الاحمر يغيب قبل الشفق الابيض باثنتى عشرة دقيقة اعنى يزيد وقت المغرب باعتبار الشفق الابيض باثنتى عشرة دقيقة من الشفق الاحمر. ووقت المغرب يطول بطول الايام ويقصر بقصر الايام ففي اطول الايام يصير وقت المغرب في ثلاث ساعات واحدة وخمسة اربعون دقيقة باعتبار الشفق الابيض وساعة واحدة وثلاثة وثلاثون دقيقة باعتبار الشفق الاحمر. وفي اقصر الايام يصير وقت المغرب ساعة واحدة وتسعة وعشرون دقيقة باعتبار الشفق الابيض وساعة واحدة وسبعة عشرة دقيقة باعتبار الاحمر. فالحاصل ان وقت المغرب لا ينقص من ساعة واحدة وسبعة عشرة دقيقة ولا يزيد من ساعة واحدة وثلاثة وثلاثين دقيقة على قول الصحابين.

﴿وقت الوتر﴾

﴿اختلاف الفقهاء في ضمن العبارة﴾

في العلامة المرغيناني واول وقت الوتر بعد العشاء واخره ما لم يطلع الفجر لقوله ^{بشيء} في وتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر قال هذا عندهما وعند ابي حنيفة وقته وقت عشاء الا انه لا يقدم عليه عند التذكير للترتيب (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة اكمل الدين البارتى وعند ابي حنيفة وقته وقت العشاء لان الوتر عنده فرض عملا والوقت اذا جمع بين الصلاتين واجبتين كان وقتا لهما جميعا (١) وقال العلامة علاء الدين الحصكفى ووقت العشاء والتر منه الى الصبح (ولكن لا يصح ان يقدم عليها الوتر) الاناسيا (لوجوب الترتيب) لانهما فرضان عند الامام (٢) وقال العلامة ابن نجيم (والعشاء والتر منه الى الصبح) اى وقتهما من غروب الشفق على الخلاف فيه وكون وقتهما واحدا مذهب الامام الى ان قال ولانهما فرضان عند الامام وان كان احدهما اعتقادا والاخر عملا (٣) وقال العلامة ابراهيم الحلبي ووقت صلوة الوتر ما اى الوقت الذى (هو وقت العشاء) هذا عند ابي حنيفة الى ان قال والوقت متى جمع بين صلاتين واجبتين فهو وقت لهما (٤) وقال الشيخ احمد الطحطاوى وابتداء وقت صلوة العشاء والتر منه اى من غروب الشفق على الاختلاف الذى تقدم الى قبيل طلوع الصبح الصادق لاجماع السلف (٥)

﴿باب الاذان﴾

﴿حكم النداء للامير بعد الاذان﴾

قال العلامة المرغيناني وقال ابو يوسف لا ارى باسا ان يقول المؤذن للامير فى الصلوات كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفلاح يرحمك الله واستعده محمد لان الناس سواسية فى امر الجماعة و ابو يوسف خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بأمور المسلمين كيلا تفوتهم الجماعة وعلى هذا القاضى والمفتى (٦)

.....

(١) لمباية ج ١ ص ٩٤ (٢) الدر المختار ج ١ ص ٢٦٦ (٣) البحر الرائق ج ١ ص ٢٢٩ (٤) الحلبي الكبير ص ٢٢٩

(٥) حاشية الطحطاوى ص ٩٥ (٦) الهداية ج ١ ص ٨٩

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وإفادانه لا يخص شخصاً دون آخر فالأمير وغيره سواء وهو قول محمد لأن الناس
سواسية في أمر الجماعة وخص أبو يوسف الأمير وكل من كان مشغولاً بمصالح المسلمين
كال مفتي والقاضي والمدرس بنوع ، علام بأن يقول السلام عليك أيها الأمير حتى على
تسلية حتى على الفلاح الصلوة يرحمك الله واختاره قاضي خان وغيره لكن ذكر ابن
سلك أن أبا حنيفة مع محمد وعاب عليه محمد قال أف لا بى يوسف حيث خص الأمراء
بالذكر والتوبيخ ومال إليهم (١)

﴿ التطبيق بين الروايات ﴾

قال العلامة ابن نجيم ولكن أبو يوسف إنما خص أمراء زمانه لأنهم كانوا مشغولين
بأمور الرعية وأما إذا كان مشغولاً بالظلم والفسق فلا يجوز للمؤذن المرور على بابه
ولا التوبيخ لهم الأعلى وجه الأمر بالمعروف والنصيحة كما في السراج الوهاج (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد قال العلامة أكمل الدين الباهرتي (والمتأخرون استحسنوه) أي
توبيخ المحدث في الصلوات كلها لظهور التواني في الأمور الدينية إلى أن
قال وأحدث المتأخرون التوبيخ بين الأذان والإقامة على حسب ما تعارفوه
في جميع الصلوات سوى المغرب (٣) وقال العلامة جلال الدين
سبحان زمي وما استحسنه المتأخرون وهو التوبيخ في سائر الصلوات
زيادة غفلة الناس (٤) وقال العلامة علاء الدين الحصكفي ويثوب بين الأذان

والاقامة في الكل للكل بماتعارفوه وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله في الكل كل الصلوات لظهور التواني في الامور الدينية قال في العناية احدث المتأخرون التشويب الى ان قال يعني الاصل وهو تشويب الفجر وماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن (١) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني لان الاذان هو الاعلام شرعا ولو جاز النداء للامراء لاتكون للاذان فائدة ويكون الامير منتظر النداء بعد الاذان وربما لا يستطيع المؤذن الوصول الى باب الامير. كما نشاهد اليوم

﴿مقدار الفصل بين الاذان والاقامة﴾

قال العلامة المرغيناني ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يجلس في المغرب ايضا جلسة خفيفة لانه لا بد من الفصل اذ الوصل مكروه ولا يقع الفصل بسكته لو جودها بين كلمات الاذان فيفصل بالجلسة كما بين الخطبتين ولا يبي حنيفة ان التأخير مكروه فيكتفى بادنى الفصل احترازا عنه (٢) وقال في الهندية. واما اذا كان في المغرب فالمستحب ان يفصل بينهما بسكته يسكت قائما مقدار ما يتمكن من فراء ثلاث ايات قصار هكذا في النهاية فقد اتفقوا على ان الفصل لا بد منه فيه ايضا كذا في العتابة. واختلفوا في مقدار الفصل فعند ابي حنيفة المستحب ان يفصل بينهما بسكته فانما ساعة ثم يقيم ومقدار السكته عنده قدر ما يتمكن فيه من فراء ثلاث ايات قصار او اية طويلة وعندهما يفصل بينهما بجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين (٣)

﴿القول الراجح﴾

الاختلاف في الافضلية فالافضل هو قول ابي حنيفة قال في الهندية وذكر الامام الحلواني الخلاف في الافضلية حتى ان عند ابي حنيفة ان جلس جارا والافضل ان لا يجلس

وعندهما على العكس كذا في النهاية (١) وقال الشيخ ابن الهمام فيقع الفصل بالسكته في جامع قاضيخان والتمرتاشي السكته الفاصله عنده قدر ثلاث ايات قصار او اية طويلة وعنه قدر ثلاث خطرات او اربع (٢) وقال العلامة الحصكفي الا في المغرب فيسكت قائما قدر ثلاث ايات قصار ويكره ان يصل اجماعا (٣)

﴿التوفيق بين كلام الاصحاب﴾

قال العلامة زين الدين ابن نجيم الاختلاف في الافضلية وبما تقرر علم انه يستحب تحول للاقامة الى غير موضع الاذان وهو متفق عليه وعلم ان تاخير المغرب قدر اداء ركعتين مكروه وقد مناع القسمة ان التاخير القليل لا يكره فيجب حمله على ما هو اقل من غيرها اذا توسط فيها ليتفق كلام الاصحاب كذا في فتح القدير (٤) قال استاذنا مفتي غلام قادر نعماني والعمل اليوم على قول ابي حنيفة.

﴿حكم الاذان قبل دخول الوقت﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها ويعاد في الوقت لان الاذان بعد غلام وقبل الوقت تجهيل وقال ابو يوسف وهو قول الشافعي يجوز للفجر في النصف لاخير من الليل لنوارث اهل الحرمين والحجة على الكل قوله سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَالَمِينَ لا تؤذن حتى يحين لك الفجر (٥)

﴿القول الراجح﴾

مر قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام قوله ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها ويكره

ويعاد الى ان قال ان بلاً اذن قبل الفجر فغضب رسول الله ﷺ وقال بعد اسطرور روى ابن عبد البر عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المؤذن بليل قالوا له اتق الله واعدا اذ انك وهذا يقتضى ان العادة الغاشية عندهم انكار الاذان قبل الوقت (١) وقال العالم بن العلاء الهندي وفي الحجة ثم اذا طلع الفجر يعيد الاذان عند ابي حنيفة وعندهما لا يعيدو الفتوى على قول ابي حنيفة (٢) وقال في الهندية تقديم الاذان على الوقت في غير الصبح لا يجوز اتفاقا وكذا في الصبح عند ابي حنيفة ومحمد وان قدم يعاد في الوقت هكذا في شرح مجمع البحرين لابن المنك وعليه الفتوى (٣) وهكذا في البدائع (٤) والبحر (٥) والدر المختار (٦)

﴿باب شروط الصلوة﴾

﴿ستر العورة﴾

قال العلامة المرغيناني فان صلت وربع ساقها مكشوف او ثلثها تعيد الصلوة عند ابي حنيفة ومحمد وان كان اقل من الربع لا تعيد. وقال ابو يوسف لا تعيد ان كان اقل من النصف ودليله لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابله اقل منه اذ هما من اسماء المقابلة وفي النصف عنه روايتان فاعتبر الخروج عن حد القلة وعدم الدخول في ضده. ولهما اي دليل ابي حنيفة ومحمد ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس والحلق في الاحرام (٧)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة ومحمد. قال العلامة علاء الدين الحصكفي (ويمنع) حتى انعقادها (كشف ربع عضو) قدر اداء ركن بلا صعه (من عورة غليظة او خفيفة على المعتمد) (٨) وقال العلامة

(١) فتح القدير ج ١ ص ٢٢١ (٢) الماتر خافية ج ١ ص ٥٢٢ (٣) الهندية ج ١ ص ٥٣ (٤) بدائع الصانع ج ١ ص ١٥٣

(٥) البحر الرائق ج ١ ص ٣٥٦ (٦) الدر المختار ج ١ ص ٢٦٣ (٧) الهداية ج ١ ص ٩٣ (٨) الدر المختار ج ١ ص ٣٠٠

لشيخ عبد الله دامادافندي وكشف ربع عضو عورة من الرجل والمرأة غليظة أو خفيفة والعورة الغليظة قبل ودبر وما حولهما والخفيفة ما عدا ذلك بمنع) صحة الصلوة عند الطرفين أي عند أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح لأن للربع حكم لكل (١) وقال قاضي خان. ولو اكتشف ربع شعر المرأة أو ساقها في الصلوة فسدت صلواتها (٢) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري. والكثير مقدر بربع العضو قال في جامع الصغير امرأة صلت وربع ساقها مكشوفة أو ثلثتها تعيد الصلوة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد إلى أن قال والأصح أن التقدير فيها بالربع حتى لو كان ربع عضوها مكشوفاً لا يجوز صلواتها عندهما (٣) وقال في الهندية والأصح أن التقدير في العورة الغليظة والخفيفة بالربع هكذا في الخلاصة (٤)

حكم الصلوة مع النجاسة حين عدم المزيل

﴿ اختلاف الفقهاء في ضمن العبارة ﴾

قال العلامة المرغيناني ولولم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد وهذا على وجهين ن كان ربع الثوب أو أكثر منه طاهر يصلي فيه ولو صلى عرياناً لا يجزيه لأن ربع الشيء يقوم مقام كله وإن كان الطاهر أقل من الربع فكذلك عند محمد وهو أحد قولين نافع. دليل محمد لأن في الصلوة فيه ترك فرض واحد وفي الصلوة عرياناً ترك شعروض وهي القيام والركوع والسجود الخ هامش الهداية وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يتخير بين أن يصلي عرياناً وبين أن يصلي فيه وهو الأفضل أي في الثوب الذي كان طاهر الأقل من الربع لأن كل واحد منهما مباح لجواز الصلوة حالة الاحتيار ويستويان في حق المقدار فيستويان في حكم الصلوة (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة و ابي يوسف. قال العلامة علاء الدين الكاساني وان كان كله نجسا او الطاهر منه اقل من الربع فهو بالخيار في قول ابي حنيفة و ابي يوسف ان شاء صلى عريانا وان شاء مع الثوب لكن الصلوة في الثوب افضل وقال محمد لا تجزيه الا مع الثوب الى ان قال الا ان الصلوة في الثوب افضل لما ذكر محمد (١) وقال العلامة عثمان بن علي الزيلعي (وخير ان يطهر اقل من ربعه) اي اذا كان الطاهر اقل من الربع يخير بين ان يصلي فيه وهو الافضل لما فيه من الاتيان بالركوع والسجود وستر العورة وبين ان يصلي عريانا الى ان قال وقال محمد ومن تابعه لا يجوز له ان يصلي عريانا لان خطاب التطهير سقط عنه لعجزه ولم يسقط عنه خطاب الستر لقدرته عليه وقال بعد اسطر ثم الاصل في جنس هذه المسئلة ان من ابتلى ببليتين وهما مستويتان يأخذ بايهما شاء وان اختلفا يختار اهو نيهما (٢) وقال العلامة علاء الدين الحصكفي (او اقل من ربعه طاهر ندب صلوته فيه) و جاز الایماء كما مروحتهم محمد لبسه واستحسنه في الاسرار وبه قالت الثلاثة (٣) وقال في الهندية. ان كان اقل من ربعه طاهرا او كله نجسا خير من ان يصلي عاريا قاعدا بايماء وبين ان يصلي فيه قائما بركوع وسجود وهو افضل (٤) اي الافضل الثوب الذي اقل من ربعه طاهرا او كله نجسا كما قال محمد لكن يجوز ان صلى عريانا كما قال ابو حنيفة و ابو يوسف.

﴿وقت رفع اليدين عند التحريمة﴾

قال العلامة المرغيناني (ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة) لان النبي ﷺ واظب عليه وهذا اللفظ يشير الى اشتراط المقاربة وهو المروى عن ابي يوسف والمحكى عن الطحاوي والاصح انه

.....

(١) بدائع الصانع ج ١ ص ١١٤ (٢) تبين الحقائق ج ١ ص ٩٩ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٣٠٣ (٤) الهندية ج ١ ص ٢٠

يرفع يديه او لا ثم يكبر لان فعله نفى الكبرياء من غير الله تعالى والنفي مقدم (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

لمروى عن ابي يوسف رفع اليدين مع التكبير مقارنة. والمروى عن الطرفين رفع اليدين قبل التكبير لان فعله نفى الكبرياء من غير الله والنفي مقدم.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام قوله والاصح عليه عامة المشائخ (٢) اى على نرفع قبل التكبير. وقال العلامة اكمل الدين البابر تى. وقال شمس لانمة السرخسى والذى عليه اكثر مشائخنا انه يرفع يديه او لا فاد استقر فى موضع لمحاذاة كبر وجعله المصنف اصح لان فى فعله وقوله معنى النفي والاثبات (٣) وقال العلامة الحصكفى ورفع يديه قبل التكبير وقيل معه وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله قبل التكبير وقيل معه الاول نسبة فى المجمع الى ابي حنيفة ومحمد وفى غاية البيان الى عامة علمائنا وفى المبسوط الى اكثر مشائخنا وصححه فى الهداية الى ان قال وما فى الهداية اولى كما فى البحر والنهر ولذا اعتمدته الشارح فافهم (٤) وقال العلامة عالم العلاء لا بدريتى وكذلك اختلفوا فى وقت رفع اليدين قال بعضهم يرفع ثم يكبر وفى الانفع وهو الاصح (٥) وقال فى الهندية. والرفع قبل التكبير هو الاصح هكذا فى الهداية (٦)

﴿حكم تبديل لفظ التكبير﴾

فى العلامة المرغينانى فان قال بدل التكبير الله اجل او اعظم او اكبر او لا اله الا الله او غيره من

١ الهداية ج ١ ص ١٠٠ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٢٢٢ (٣) العناية ج ١ ص ٢٢٢ (٤) رد المحتار ج ١ ص ٣٥٦

٥ التمرخانية ج ١ ص ٢٢٤ (٦) الهندية ج ١ ص ٤٣

اسماء الله تعالى اجزأه عند أبي حنيفة ومحمد (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال أبو يوسف أن كان يحسن التكبير لم يجز الا قوله الله اكبر او الله الاكبر او الله الكبر. دليل أبي يوسف يقول ان افعـل وفعيـلا في صفات الله تعالى سواء بحلاف ما اذا كان لا يحسن لانه لا يقدر الا على المعنى ولهما ان التكبير هو التعظيم لغه وهو حاصل.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة جلال الدين الخوارزمي وقال محمد بكـل ذكر تام هو تعظيم لله تعالى كقوله الرحمن اكبر والحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله وقال أبو حنيفة باسم من اسمائه كلفظة الله او الرحمن وهو الصحيح الى ان قال والاضهر والاصح انه بكل اسم من اسمائه كذا ذكره الكرخي وافتي به المرغيناني (٢) وقال العلامة ابن عابدين بعد بحث في المسئلة قوله وخصه الثاني فلا يصح الشروع عنده الابهذه الالفاظ المشتقة من التكبير والصحيح قولهما كما في النهر والحلية عن التحفة والزاد (٣) وقال العلامة ابن نجيم. و اراد المصنف بالتسبيح والتهليل ما ذكرنا من اللفظ الدال على التعظيم لا خصوص سبحان الله والحمد لله فافاد باطلا فانه لا فرق بين الاسماء الخاصة او المشتركة حتى يصير شارعا بالرحيم اكبر او اجل كما نص عليه في المحيط والبدائع والخلاصة وصرح في المجتبى بانه اصح وافتي به المرغيناني (٤) وقال العلامة وهبة الذحيلي مد ظله العالي. و اجاز أبو حنيفة ومحمد افتتاح الصلوة بكل تعبير خالصا لله تعالى. فيه تكبير وتعظيم كقول المصلي الله اجل الله الى ان قال يشتمل على معنى التعظيم فاشبه قوله الله اكبر ولو

.....

(١) الهداية ج ١ ص ١٠١ (٢) الكفاية ج ١ ص ٢٣٦ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٣٥٤ (٤) البحر الرائق ج ١ ص ٥٣٣

افتتح بقوله اللهم فالأصح أنه يجرؤه لأن معناه يا الله (١)

﴿حكم القراءة بالفارسية﴾

قال العلامة المرعيني فان افتتح الصلوة بالفارسية أو قرأ فيها بالفارسية أو ذبح وسمى بالفارسية وهو يحسن العربية أجزاءه عند أبي حنيفة وقال لا يجرؤه إلا في الذبيحة وإن لم يحسن العربية أجزاءه أمال الكلام في الافتتاح فمحمّد مع أبي حنيفة في العربية ومع أبي يوسف في الفارسية (٢)

﴿اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة﴾

ولو شرع بالتسبيح أو بالتهليل أو بالفارسية صح كما قال أبو حنيفة وقال لا يصح وفي تحريره ولو شرع أي بالفارسية صح لكن يكره فالمراد كراهة التحريم لأنها في رتبة الواجب من جهة الترك (٣) أو قرأ فيها بالفارسية أي لو قرأ بالفارسية حالة العجز عن العربية فإنه يصح وهذا بالاتفاق قبل العجز لأنه لو كان قادراً بالعربية فإنه لا يصح اتفاقاً على الصحيح. وكان أبو حنيفة أرا لا يقول بالصحة نظر إلى عدم أخذ العربية في مفهوم القرآن ولذا قال الله تعالى راجعاً قرأنا أعجمياً فان يستلزم تسمية قرأنا أيضاً لو كان أعجمياً ثم رجع أبو حنيفة عن هذا القول ووالقهما في عدم الجواز وهو الحق (٤)

﴿القول الراجح﴾

مرقون صاحبين. قال العلامة أكمل الدين البابرقي (ويروى رجوعه) روى أبو بكر الرازي أن حنيفة رجع إلى قولهما (وعليه الاعتماد) لتنزله منزلة الإجماع (٥) وقال عثمان بن علي رضى الله عنه. ويروى رجوعه إلى قولهما وعليه الاعتماد وقال في الحاشية تحت قوله ويروى

.....

رجوعه الى اخره) قال العيني واما الشروع بالفارسية او القرآنها فهو جائز عند ابي حنيفة مطلقا وقال لا يجوز الا عند العزوبه قالت الثلاثة وعليه الفتوى وصح رجوع ابي حنيفة الى قولهما (١) وقال العلامة الحصكفي (او قرأ بها عازرا) فجائز اجماعا قبل القراءة بالعجز لان الاصح رجوعه الى قولهما وعليه الفتوى وقال العلامة ابن عابدين (قوله وعليه الفتوى) وفي الهداية وشرح المجمع لمصنفه وعليه الاعتماد (٢) وقال في الهندية ولا تجوز القرآنها بالفارسية الا بعدد عند ابي يوسف ومحمد وبه يفتي هكذا في شرح النقاية الى ان قال ويروى رجوعه الى قولهما وعليه الاعتماد (٣)

﴿كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه﴾

قال العلامة المرغيناني ثم الاعتماد سنة القيام عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى لا يرسل حالة الثناء دليلهما والاصل ان كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه اي يعتمد بيده اليمنى على اليسرى وما لا فلا اي ما لا يكون فيه ذكر مسنون فلا يعتمد بيده اليمنى على اليسرى. وقال محمد يرسل يديه عند الثناء فاذا اخذ في القراءة اعتمدها مش الهداية (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الخوارزمي (قوله ما لا فلا هو الصحيح) احتراز عن قول الامام الزاهدي الى ان قال وبه كان يفتي تميم الانمة السرخسي والصدر الكبير برهان الانمة والصدر الشهيد حسام الانمة كذا في المحيط وذكر في فتاوى قاضي خان فكما فرغ من التكبير يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة (٥) وقال العلامة الحصكفي ووضع الرجل

.....

(١) نيسنج ص ١١١ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٣٥٤ (٣) هندية ج ١ ص ٦٩ (٤) هداية ج ١ ص ١٠٢ (٥) كفاية ج ١ ص ٢٥٠

(يمينه على يساره تحت سرتة آخذا رسغها بخنصره وابهامه) هو المختار الى ان كما فرغ من التكبير) بلا ارسال في الاصح وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله بلا ارسال هو ظاهر الرواية وقال بعد اسطر واليه ذهب الحلواني والسرخسي وغيرهما في الهداية انه الصحيح ومشى عليه في المجمع وغيره (١) وقال في الهندية ووضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة كما فرغ من التكبير هكذا في المحيط الى ان قال كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة الثناء والقنوت وصلوة الجنازة وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كما في تكبيرات العيدين فالسنة فيه الا ارسال كذا في النهاية وهو الصحيح (٢)

﴿ مقدار الثناء عند التكبير ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره) وعن ابي يوسف انه يضم اليه قوله انى وجهت وجهى الى اخره لرواية على ان النبى ﷺ كان يقول ذلك هذا دليل على يوسف ولهما اى دليل الطرفين) رواية انس ان النبى ﷺ كان اذا افتتح الصلوة كبر وقرأ سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره ولم يزد على هذا وما رواه محمود على التهجداى قول ابي يوسف وقوله وجل ثناؤك لم يذكر فى المشاهير فلا يأتى به فى الفرائض والاولى ان لا يأتى بالتوجه اى هو وجهت الخ قبل التكبير ليتصل النية به هو الصحيح (٣)

﴿ القول الراجع ﴾

هو قول الطرفين. قال عبد الله داماد افدى ولا يضم وجهت وجهى الى اخره) الى ان قال قبل شروع ولا بعده وهو الصحيح المعتمد (٤) وقال العلامة الحصكفى سبحانك اللهم ذكر كما مقتصر اعليه) فلا يضم وجهت وجهى الا فى النافلة ولا تفسد بقوله وانا اول المسلمين فى

.....

الاصح وقال العلامة ابن عابدين لكن في الحية الحق ان قراءته قبل النية او بعدها قبل التكبير لم يثبت عن النبي ﷺ ولا عن اصحابه وفي الخرائن وماورد محمود علي النافلة بعد الثناء في الاصح (١) وقال في الهدية. ثم يقول سبحانك اللهم الى احره كذا في الهداية وقال ولم يذكر في الاصل ولا في النوادر وجل ثناؤك كذا في المحيط فلا يأتي به في الفرائض (٢) وقال العلامة ابن نجيم (قوله مستفتح) هو حال من الوضع اي يضع قائلا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك الى ان قال واثار المصنف الى انه لا يزيد على الاستفتاح فلا يأتي بدعاء التوحه وهو وجهت وجهي لاقبل الشروع ولا بعده هو الصحيح المعتمد وقال بعد اسطر وفي البدائع ان ظاهر الرواية الاقتصار على المشهور (٣) وقال عثمان بن علي الزيلعي وقوله مستفتح هو حال من الوضع اي يضع قائلا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ولا يزيد عليه في الفرائض (٤)

﴿ محل الاستعاذة ﴾

قال العلامة المرغيناني ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم الى ان قال ثم التعوذ تبع للقراءة دون الثناء عند ابى حنيفة ومحمد لما تلوا حتى يأتي به المسبوق دون المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العيد خلافا لابي يوسف (٥) هو يقول انه اي التعوذ تبع للثناء دون الفراء. ولانه شرع بعد الثناء وانه من جنسه لانه دعاء كالاول. هامش الهداية نقلا عن النهاية.

﴿ القول الراجح ﴾

(١) رد المحتار ج ١ ص ٣٦٠ (٢) الهدية ج ١ ص ٤٣ (٣) المحرر الراق ج ١ ص ٥٠٠ (٤) تبين الحقائق ج ١ ص ١١١

(٥) الهداية ج ١ ص ١٠٣

هو قول الطرفين. قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. قد اختلفت الفاظ الفتوى في ترجيح لكن الراجح قول الطرفين لان قولهما موافق لنص القرآن قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله (١) وقال العلامة ابن نجيم وصحح صاحب الخلاصة قول ابي يوسف انه اى التعوذ تبع للثناء و اشار المصنف الى ان محل التعوذ بعد الثناء ومقتضاه انه لو تعوذ قبل الثناء اعاده بعده لعدم وقوعه في محله والى انه لو نسي التعوذ فقراء لفاتحة لا يتعوذ لفوات المحل وقيدنا بقراءة القرآن للاشارة الى ان التلميذ لا يتعوذ اذا قرأ عمى استاذه كما نقله في الذخيرة (٢) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري والاصح قول ابي يوسف (٣) وقال العلامة الكاساني واما وقت التعوذ فما بعد الفراغ من التسبيح قبل لقراءمة عند عمدة العلماء (٤) وقال العلامة ابن عابدين ويأتي به الامام والمقتدى في تعيد بعد الثناء قبل التكبيرات ومشى عليه في المنية وفي الخلاصة انه الاصح لكن مختار قاضي خان والهداية وشروحنها والكافي والاختيار واكثر الكتب هو قولهما انه تبع سقراء قوبه ناخذ شرح المنية (٥) وقال في الهندية ويؤخر عن تكبيرات العيد هكذا في الهداية واكثر المتون (٦)

﴿ محل التسمية ﴾

لان العلامة المرغيناني ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الى ثم عن ابي حنيفة انه لا يأتي بها في اول كل ركعة كالتعوذ وعنه اى عن ابي حنيفة انه يأتي بها بسم الله في اول كل ركعة احتياطاً وهو قولهما اى صاحبين انه يأتي بها في اول كل ركعة (٧)

﴿ القول الراجح ﴾

.....

سورة البقرة الآية ١٩٩ (٢) البحر الرائق ج ١ ص ٥٣٣ (٣) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٥٢ (٤) بدائع الصانع ج ١ ص ٢٠٢

سورة المحتار ج ١ ص ٣٦٢ (٦) الهندية ج ١ ص ٤٣ (٧) الهداية ج ١ ص ١٠٣

هو قول صاحبين. قال العلامة عبد الله داماد افندي اول كل ركعة عندهما وعند الامام في رواية اخرى عنه في الركعة الاولى فقط والاول احوط وعليه الفتوى (١) وقال في الهندية ويأتي بها في اول كل ركعة وهو قول ابي يوسف كذا في المحيط وفي الحجة وعليه الفتوى (٢) وقال العلامة علاء الدين الحصكفي. سمي سرافي اول كل ركعة (ولو جهرية. وقال العلامة ابن عابدين) قوله سرافي اول كل ركعة (كذا في بعض النسخ وسقط سرامي بعضها ولا بد منه قال في الكفاية عن المجتبى (٣) وقال العلامة عثمان بن علي الزيلعي. وقوله في كل ركعة اي في اول كل ركعة وهو قول ابي يوسف ومحمد ورواية ابي حنيفة ولا يأتي بها الا في الاولى في رواية اخرى عنه الخ وقال في الحاشية تحت قوله (قوله الا في الاولى في رواية الى اخره) هي رواية الحسن عنه اه فتح وفي شرح الزاهدي والاحسن ان يسمى في اول الفاتحة في كل ركعة قبل القراءة عند عامة العلماء (٤) وقال العلامة ابن عابدين ويأتي به الامام والمقتدى في العيد بعد الشاء قبل التكبيرات ومشى عليه في المنية وفي الخلاصة انه الاصح لكن مختار قاضي خان والهداية وشروحه والكافي والاختيار واكثر الكتب وهو قولهما انه تبع للقراءة وبه نأخذ شرح المنية (٥) وقال في الهندية ويؤخر عن تكبيرات العيد كذا في الهداية واكثر المتون (٦) الفاتحة في كل ركعة في قول اصحابنا كلهم لا تختلف الرواية عنهم ومن قال مرة فقط غلط انما الاختلاف في وجوبها فعندهما تجب في الثانية كالاولى الى ان ثم قال الحسن والصحيح هو الوجوب في كل ركعة (٧) وقال العلامة اكمال الدين البابر تبي (انه يأتي بها احتياط لان العلماء اختلفوا في التسمية انها من فاتحة الكتاب ام لا وعليه قراءة الفاتحة

.....

(١) مجمع الانهر ج ١ ص ٩٥ (٢) الهندية ج ١ ص ٣٣ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٣٦٢ (٤) بدائع الصنائع

ج ١ ص ٢٠٢ (٥) رد المحتار ج ١ ص ٣٦٢ (٦) الهندية ج ١ ص ٤٣ (٧) تبين الحقائق ج ١ ص ٢١١

في كل ركعة فكان عليه قراتها في كل ركعة ليكون ابعده عن الاختلاف قال المصنف (١) وهو قولهما وقال في الهداية ولا يأتي بها بين السورة والفاتحة الا عند محمد فانه ياتى بها في صلوة السجدة (٢)

﴿ التسمية عند كل سورة، اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

اما عند رأس كل سورة ففي الصلوة فلا يأتي بالتسمية عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يأتي بها احتياطاً.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الكاساني بعد تفصيل المسئلة والصحيح قولهما (٣) وقال في الهداية. ولا يسمى بين الفاتحة والسورة هكذا في الرقاية والنقاية وهو الصحيح هكذا في البدائع (٤)

﴿ حكم التسميع والتحميد للامام والمقتدى والمنفرد ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول المؤتم ربنا لك الحمد ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة وقال لا يقولها في نفسه لما روى ابو هريرة ان النبي ﷺ كان يجمع بين الذكرين ولا به حرض غيره فلا ينسى نفسه ولا ابي حنيفة قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك الحمد هذه فسيمة وانها تنافي الشر كقول هذا الا ياتي المؤتم بالتسميع عندنا (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال في الهداية. فان كان اماما يقول سمع الله لمن حمده بالاجماع وان كان مقتديا ياتي بالتحميد ولا ياتي بالتسميع بالاخلاف وان كان منفردا الاصح انه ياتي بهما كذا في المحيط وعليه الاعتماد كذا في التتارخانية وهو الاصح هكذا في الهداية (٦) وقال لعلامة جلال الدين الخوارزمي (قوله ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة) فان قيل ما جواب ابي حنيفة عما روى عن ابن مسعود خمس يخفيهن الامام وفي رواية اربع يخفيهن الامام وذكر

.....

منها لتحميد قلنا قال في الاسرار انه غريب وحديث القسمة معروف ومرفوع الى النبي ﷺ برواية ابي موسى الاشعري في ربح عليه (١) وقال العلامة ابن نجيم (و اكتفى الامام بالتسميع والمؤتم والمفرد بالتحميد) لحديث الصحيحين اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد فتقسم بينهما والقسمة تنافي الشركة فكان حجة على ابي يوسف ومحمد القائلين بان الامام يجمع بينهما. وقال واما المنفرد ففيه ثلاثة اقوال الى ان قال الثالث الجمع بينهما وصححه صاحب الهداية وقال الصدر الشنيدو عليه الاعتماد واختاره صاحب المجمع وقال بعد اسطر وحث اختلف التصحيح كما رأيت فلا بد من الترجيح فالمرجح من جهة المذهب ما في المتن لانه ظاهر الرواية كما صرح به قاضي خان في شرحه والمرجح من جهة الدليل ما صححه في الهداية (٢) وقال العلامة الحاصكفي (ويكتفى به الامام) وقال لا يضم التحميد سر الى ان قال ويجمع بينهما لو منفردا على المعتمد وقال العلامة ابن عابد بن تحت (قوله وقال لا يضم التحميد) هو رواية الامام ايضا واليه مال الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين الى ان قال لكن المتن على قول الامام وقال بعد اسطر تحت قوله على المعتمداي من اقوال ثلاثة مصححة قال في الخزان وهو الاصح كما في الهداية (٣)

﴿ حكم القومة والجلسة والطمأنينة ﴾

قال العلامة المرغياني ثم اذا استوى قائما كبيرا وسجدا ما التكبير والسجود فليسا بينا واما الاستواء قائما اي بعد الركوع فليس بمعرض وكذا الجلسة بين السجدين والطمأنينة في الركوع والسجود وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يقتصر ذلك كله (اي المدكور) وهو قول الشافعي دليل ابي يوسف قوله عليه السلام قم فصل فانك لم تصل قال له

.....

لاعرابي حين اخف الصلوة ولهما اي دليل ابي حنيفة ومحمد ان الركوع هو الانحناء
والسجود هو الانخفاض لغة فيتعلق الركنية بالادنى فيهما وكذا في الانتقال
اذ هو غير مقصود (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة ومحمد يعني انها واجبة ويلزم سجود السهو بتركتها ساهيا. قال العلامة جلال
الدين الخوارزمي (قوله تم القومة والجلسة سنة) اي القومة بعد ما رفع رأسه من الركوع
والجلسة بين السجدين سنة عندهما وكذا الطمانينة في الركوع والسجود عند عبد الله
الجرجاني اعتبار الهدوء الطمانينة بالطمانينة التي في القومة والجلسة فهي سنة اجماعا فكذا هذه
وهكذا في العناية (٢) وقال العلامة ابن نجيم (وتعديل الاركان) وهو تسكين الجوارح في
الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله وادناه مقدار تسبيحة وهو واجب على تحريح
نكرخي وهو الصحيح كما في شرح المنية الى ان قال والذي نقله الجرم الغفير انه واجب
عند ابي حنيفة ومحمد وقال بعد صفحة وفي فتاوى قاضي خان في فصل ما يوجب السهو قال
سعلني اذ ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خر ساجدا ساهيا تجوز صلاته في قول ابي
حنيفة ومحمد وعليه السهو وفي المحيط لو ترك تعديل الاركان او القومة التي بين الركوع
والسجود ساهيا لزمه السجود للسهو فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام
فيهما واحد والقول بوجوب الكل هو مختار المحقق ابن الهمام وتلميذه ابن امير حاج حتى قال
في الصواب وقال على صفحة ٥٦١ ومتقضى الدليل من المواظبة عليها وجوبها لكن المذهب
على خلافه وما في شرح المنية من ان الاصح وجوبها ان كان بالنظر الى الدراية (٣) و

.....

قال العلامة ابن الهمام (قوله ثم القومة والجلسة) أي بين السجدين سنة عندهما أي باتفاق المشايخ بخلاف الطمانينة على ما سمعت من الخلاف (أي بين الكرخي والجرجاني) إلى أن قال وينبغي أن تكون القومة والجلسة واجبتين للمواظبة ولما روى أصحاب السنن الأربعة والدارقطني والهيقي وقال بعد أسطرو لعله كذلك عندهما ويدل عليه إيجاب سجود السهو فيه فيما ذكر في فتاوى قاضيخان إلى أن قال وانت عمت أن مقتضى الدليل في كل من الطمانينة والقومة والجلسة الوجوب (١) وقال في الهندية. وأما الاعتدال في الركوع والسجود إلى أن قال أنه واجب على قولهما هكذا في الظهيرية وهو الصحيح كذا في شرح المنية (٢) وقال الشيخ وهبة الذحيلي الركن الخامس الرفع من الركوع والاعتدال قال أبو حنيفة ومحمد القيام من الركوع والاعتدال (الاستواء) والجلوس بين السجدين واجب لأركان إلى أن قال وروى وجوبها وهو الموافق للأدلة وهو الصواب وقول الكمال بن الهمام ومن بعده من متأخري الحنفية وقال بعد صفحة الاطمئنان في السجود إلى أن قال والطمانينة فرض عند الجمهور واجب عند الحنفية وقال الركن السابع الجلوس بين السجدين مطمئنان ركن عند الجمهور واجب عند الحنفية (٣)

﴿حكم الاقتصار على الأنف في السجود﴾

قال العلامة المرغيناني فإن اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة وقالوا أي صاحبان لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر وهو رواية عنه (٤)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

دليل صاحبين قوله عليه السلام أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وعدمها الجهة ولا بي حيفة أن

.....

(١) فتح القدير ج ١ ص ٢٦٢ (٢) الهندية ج ١ ص ٤١ (٣) الفقه الإسلامي ج ١ ص ٢٦٢ (٤) الهداية ج ١ ص ١٠٨

السجود يتحقق بوضع بعض الوجه وهو المأمور به الا ان النخد والذقن خارج بالاجماع.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام وتحمل الكراهة المروية عنه على كراهة التحريم وعلى هذا فجعل بعض المتأخرين الفتوى على الرواية الاخرى الموافقة لقوله (١) وقال العلامة داماد افندى وقال لا يجوز الاقتصار على الانف من غير عذر وهو مذهب الاثنية الثلاثة ورواية عن الامام وعليه الفتوى (٢) وقال العلامة ابن عابدين (فعنده يجوز مطلقا) قال في الشرنبلالية هذا قول ابي حنيفة او لا والاصح رجوعه الى قوليهما بعدم جواز الاقتصار في السجود على الانف بلا عذر في الجبهة كما في البرهان وفي شرح الشيخ مسعيل ثم في الهداية ان قوليهما رواية عن ابي حنيفة وفي المجمع وروى عنه قوليهما وعليه فتوى وفي الحقائق وروى عنه مثل قوليهما قال في العيون وعليه الفتوى الى ان قال وفي شرح الملتقى للحصكفي وعليه الفتوى كما في المجمع وشروحه والوقاية وشروحه والجواهر وقواعد الشريعة والعيون (٣)

﴿ الجمع بين الروايات ﴾

قال المحقق الكمال بن الهمام ولو حمل قوليهما لا يجوز الاقتصار الا من عذر على وجوب جمع كان احسن اذ يرتفع الخلاف بناء على حملنا الكراهة عنه عليه من كراهة التحريم ولم يخرجنا عن الاصول (٤)

﴿ نية الامام وقت السلام ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا بد للمقتدى من نية امامه فان كان الامام من الجانب الايمن او

الايسر نواه فيه وان كان بخدانه نواه في الاولى عند ابي يوسف ترجح الجانب الايمن
وعند محمد وهو رواية عن ابي حنيفة نواه فيهما لانه ذو حظ من الجانبين (١)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

والمقتدى كذلك الى ان قال يعني ان كان الامام عن يمينه نواه في التسليم الاول وان
كان في شماله نواه في الثاني واساخص الامام بالنية مع دخوله في الحاضرين لانه احسن
اليه بالتزام صلاته صحة وفسادا وفيهما ان حاذاه اي ان كان المأموم محاذيا للامام نواه في
التسليمين عند محمد وهو رواية عن الامام لان للامام حظا من الجانبين وقال
ابو يوسف نواه في الاولى فقط (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول محمد قال العلامة جلال الدين الخوارزمي (قوله لا بد للمقتدى من
نية امامه) تخصيص الامام بالذكر فيقول من يقول انه ينوي من يشاركه في
الصلوة كذا في الجامع الصغير لقاضي خان (٣) وقال العلامة الحصكفي (ويؤيد) المؤتم
السلام على امامه في التسليم الاولى ان كان الامام فيهما والا ففى الثانية ونواه
فيهما لومحاذيا لغيره وقال في التفريرات على صفحة ٦٢ (قول المصنف ونواه
فيهما) تخصيص الامام بالذكر يشعر بان لا حاجة ان ينوي من كان في محاذاته من
المؤتمين في الجانبين (٤) وقال علامة الهند عبد الحى الكهنوي قال وفيهما اي ينوي
المؤتم الامام في كلا الجانبين ان كان محاذيا له بان كان خلفه لانه ذو حظ من الجانبين
فينوي في الجهتين كذا وري عن محمد الى ان قال قال الصدر الشهيد في شرح الجامع
الصغير والمختار هو ما ذكره المصنف (٥)

.....

وهكذا في البدائع (١) والتبيين (٢)

﴿فصل في القراءة﴾

﴿إذا ترك القراءة في الأولين هل يقضى في الآخرين﴾

قال العلامة الميرغيناني ومن قرأ في العشاء في الأولين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الآخرين وإن قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة وجهرو هذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يقضى واحدة منهما لأن الواجب إذا فات عن وقته لا يقضى الإبدليل (٣)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

لهما أي دليل الطرفين وهو الفرق بين الوجهين أن قراءة الفاتحة شرعت على وجه يترتب عليها السورة فلو قضاها في الآخرين تترتب الفاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع بخلاف ما إذا ترك السورة لأنه يمكن قضاءها على الوجه المشروع.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة أكمل الدين الباهرتي. (ومن قرأ في العشاء في الأولين سورة ولم يقرأ الفاتحة لم يعد في الآخرين وإن قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الآخرين فاتحة والسورة وجهر) يعني بهما على الصحيح (٤) وقال العلامة ابن الهمام. وفي الأصل سخط الاستحباب وأنه أصرح فيجب التعويل عليه في الرواية وقال قبل ذلك وأعلم أن مسئلة مربعة فظاهر الرواية ما ذكر (٥) وقال العلامة ابن نجيم. وصرح في الأصل بالاستحباب أنه قال أحب إلى أن يقضى السورة في الآخرين وإنما كان مستحباً إلى أن قال وفي غاية

.....

١- مع ج ١ ص ١٢٤ (٢) تبيين ج ١ ص ١٢٦ (٣) الهداية ج ١ ص ١٠٦ (٤) العنايه ج ١ ص ٢٨٦ (٥) فتح القدير ج ١ ص ٢٨٦

بين والأصح ما قاله في الجامع الصغير لأنه آخر التصنيفين (١) وقال العلامة الكاساني فإنه

قال اذا ترك القراءة في الاولين يقضيها في الاخرين فقد جعل القراءة في الاخرين قضاء
عن الاولين (٢) وقال في الهندية. وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرين
الفاتحة والسورة ويجهربهما هو الصحيح هكذا في الهداية (٣)

﴿ مقدار القراءة المفروضة في الصلوة ﴾

قال العلامة الميرغني وادنى ما يجزى من القراءة في الصلوة آية عند أبي حنيفة وقال ثلاث
آيات قصار أو آية طويلة لأنه لا يسمى قارئاً بدونه فاشبهه قارئاً مادون الآية قوله أي لا ي
حنيفة قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن من غير فصل إلا أن مادون الآية خارج
والآية ليست في معناه (٤)

﴿ توضيح المقام ﴾

قال العلامة ابن الهمام (قوله وادنى ما يجزى الخ) القراءة فرض وواجب وسنة ومكروه
فالفرض عنده في رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبهه قصد خطاب أحد ونحوه وفي
رواية آية وفي رواية كقولهما والواجب قرأ الفاتحة وثلاث آيات قصار أو آية طويلة (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام. وفي الاسرار ما قاله احتياط فان قوله لم يلدثه
نظر لا بتعارف قرآن أو هو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على الحائض والجنب ومن
حيث العرف لم تجز الصلوة به احتياطاً فيهما (٦) وقال العلامة ابن نجيم وفي رواية ثلاث آيات
قصار أو آية طويلة وهو قولهما ورجحه في الاسرار بأنه احتياط (٧) وقال العلامة جلال الدين

.....

(١) البحر الرائق ج ١ ص ٥٩٠ (٢) بدائع ج ١ ص ٣١١ (٣) البديلة ج ١ ص ١٤١ (٤) الهداية ج ١ ص ١١٨ (٥) فتح القدير ج ١ ص

٢٨٩ (٦) فتح القدير ج ١ ص ٢٩٠ (٧) البحر الرائق ج ١ ص ٥٩١

الخوارزمي. لو قراء اية قصيرة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب جاز في قول ابي حنيفة ويكره
وعندهما لا يجوز (١) وقال ابراهيم الحلبي فإن قرأ مع الفاتحة اية قصيرة او ايتين (قصيرتين
لم يخرج عن حد الكراهة) اي كراهة التحريم لا خلا له بالواجب (وان قرأ ثلاث ايات
قصار) او كانت الاية او الايتان تعدل ثلاث ايات قصار (خرج عن
حد الكراهة) المذكورة (٢) وقال العلامة الشرنبلالية (وقال ابو يوسف ومحمد رجحه في
الاسرار والاحتياط في قولهما وهو مطلوب لاسيما في العبادات (٣) وقال في
الهندي. وسحب قراءة الفاتحة وضم السورة او ما يقوم مقامها من ثلاث ايات
قصار او اية طويلة في الاولين بعد الفاتحة كذا في النهر الفائق (٤)

﴿ حكم تطويل الركعة الاولى ﴾

قال العلامة المرغيناني وركتا الظهر سواء وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال
محمد احب الي ان يطيل الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها ما روى ان
النبي ﷺ كان يطيل الركعة الاولى على غيرها في الصلوات كلها ولهما ان الركعتين
استويا في استحقاق القراءة فيستويان في المقدار بخلاف الفجر لانه وقت نوم وغفلة (٥)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول محمد. قال العلامة عالم بن العلاء الهندي. وقال محمد احب الي ان بطول
الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها وفي الحجة وهو المأخوذ للفتوى (٦) وقال
لعلامة الحصكفي (وتطال اولى الفجر على ثانيها) فقط (وقال محمد ولي الكل حتى التراويح

.....

لكنه في ج ١ ص ٢٩٠ (٢) الحلبي ص ٣٠٩، مرفى في التلخيص ص ٢٣، الهندي ج ١ ص ١٥٠ (٥) الهندي ج ١ ص ١٤٠

(٦) القاتر خانية ج ١ ص ٣٥٦

قيل وعليه الفتوى وقال العلامة ابن عابدين قوله حتى التراويح عزاء في الخزائن الى الخانية وبعد سطرين (قوله قيل وعليه الفتوى) قائله في معراج الدراية ومثله في المجتبى وفي التاتر خانية عن الحجة وهو المأخوذ للفتوى (١) وقال العلامة ابن الهمام فلا بد من كونهما بحيث بعد اطالة لكن كون التشبيه في ذلك غير المتبادر ولذا قال في الخلاصة في قول محمد انه احب وقال في العناية وقلنا بعارض غير اختياري ليخرج صلوة الفجر لان تطويل الركعة الاولى متفق عليه فيها ولنا لا يرد ما يقال في جانب محمدان معنى تطويل الركعة الاولى على الثانية موجود في سائر الصلوات الا ان الغفلة في الفجر بسبب النوم وفي غيره باشتغال الناس بالكسب (٢) وهكذا في الهندية (٣)

﴿قراءة المقتدى خلف الامام﴾

قال العلامة المرغيناني ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد ويكره عندهما لما فيه من الوعيد (٤)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال العلامة الخوارزمي المقتدى اذا قرأ خلف الامام في صلاة لا يجهر فيها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره وبعض مشايخنا ذكر وافي شرح كتاب الصلاة ان على قول محمد لا يكره وعلى قولهما يكره كذا في الذخيرة (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام تقتضي هذه العبارة انها ليست ظاهر الرواية عنه الى ان قال ثم قال في الفصل الرابع الاصح انه يكره والحق ان قول محمد كقولهما فان عباراته في

.....

كتبه مصرحة بالتجافى عن خلافه (١) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي والاصح انه يكره (٢) وقال العلامة الحصكفي والمؤتم لا يقرأ مطلقا ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد ضعيف كما بسطه الكمال فان قرا كره تحريما الى ان قال انها تفسد ويكون فاسقا وهو مروي عن عدة من الصحابة فالمنع احوط. وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله كما بسطه الكمال حاصله ان محمدا قال في كتابه الاثار لا نرى القراءة خلف الامام في شيء من الصلوات يجهر فيه او يسرود عوى الاحتياط ممنوعة بل الاحتياط ترك القراءة لانه العمل باقوى الدليلين وقد روى الفساد بالقراءة عن عدة من الصحابة فاقروا هما المنع (٣) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني ولكن اذا قرأ لتفسد الصلوة في الاصح.

﴿باب الامامة، الاحق بالامامة﴾

قال العلامة المرغيناني واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة وعن ابي يوسف اقرأهم لان القراءة لا بد منها والحاجة الى العلم اذا نابت نائبة ونحن نقول القراءة مفتقر اليها للركن واحد والعلم لسائر الاركان (٤) فمن هذا الوجه اولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة خلافا لابي يوسف.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة علاء الدين الحصكفي والاحق بالامامة الاعلم باحكام الصلوة وقال العلامة ابن عابدين (باحكام الصلوة فقط) وان كان غير متبحر في بقية العلوم وهو اولى من المتبحر (٥) وقال العلامة ابن نجيم والاعلم احق بالامامة اى اولى بها ولم يبين المعلوم وفسره في المضمرات باحكام الصلوة وفي السراج الوهاج بما يصلح الصلوة ويفسدها وفي غاية البيان بالفقه واحكام الشريعة والظاهر هو الاول ويقرب منه الثاني

.....

١) فتح ح ١ ص ٢٩٤ (٢) كفاية ح ١ ص ٢٩٤ (٣) رد المحتار ح ١ ص ٣٠٢ (٤) هداية ح ١ ص ٢٢١ (٥) رد المحتار ج ١ ص ٢١٢

الى ان قال وفي فتح القدير واحسن ما يستدل به للمذهب حديث مروا ابابكر فليصل بالناس وكان ثمه من هو اقر آمنه (١) وقال العلامة الشرنبلالي. فالاعلم باحكام الصلوة (صلة) صحة وفساد او غيرهما وهذا مراد من قال اعلمهم بالفقه واحكام الشريعة (٢) وقال العلامة داماد افندي. واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة اي باحكام الصلوة ثم اقرؤهم اي احسنهم تلاوة وعند ابى يوسف بالعكس (٣) وهكذا فى الهندية (٤)

﴿مقام المقتدى الواحد عند الامام﴾

قال العلامة المرغيناني ومن صلى مع واحدا قامه عن يمينه لحديث ابن عباس فانه عليه السلام صلى به واقامه عن يمينه ولا يتأخر عن الامام وعن محمد انه يضع اصابعه عند عقب الامام والاول هو الظاهر (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الاول. اي ومن صلى مع واحدا قامه عن يمينه كما رجحه فى الهداية بقوله والاول هو الظاهر (٦) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى. ولا يتأخر المقتدى الواحد عن الامام فى ظاهر الرواية (٧) وقال العلامة الحمكفى. ويقف الواحد ولو صبيا اما الواحد فتأخر محاذيا اي مساويا ليمين امامه على المذهب. وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله اما الواحد فتأخر فلو كان معه رجل ايضا يقيمه عن يمينه الى ان قال قوله على المذهب خلافا لما مر عن محمد من انه يجعل اصابعه عند عقب الامام بحر (٨) وقال العلامة ابن نجيم قوله ويقف الواحد عن يمينه والاثنان خلفه لحديث ابن عباس انه عليه السلام صلى به

(١) البحر الرائق ج ١ ص ٦٠٤ (٢) مراقى الدلائل ج ١ ص ١٢٣ (٣) مجمع الانوار ج ١ ص ١٠٤ (٤) الهندية ج ١ ص ٨٣

(٥) الهداية ج ١ ص ١٢٣ (٦) الهداية ج ١ ص ١٢٣ (٧) العناية ج ١ ص ٣٠٨ (٨) رد المحتار ج ١ ص ٣١٩

واقامه عن يمينه هو ظاهر في محاذاة اليمين وهي المساواة وهذا هو المذهب (١) وقال في الهندية. اذا كان مع الامام رجل واحد وصبي يعقل الصلوة قام عن يمينه وهو المختار ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية هكذا في المحيط (٢)

﴿ تقدم الامام على الاثنين ﴾

قال العلامة المرغيناني وان ام اثنين تقدم عليهما عن ابي يوسف يتوسطهما ونقل ذلك عن عبد الله بن مسعود الى هذا الحديث ولنا انه عليه السلام تقدم على انس واليتم حين صلى بهما فهذا الافضلية والاثردليل الاباحة (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام ﴾

قال العلامة علاء الدين الكاساني ولذلك اذا كان سواه اثنان يتقدمهما في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف انه يتوسطهما لما روى عن عبد الله بن مسعود انه صلى بعلقمة والاسود وقام وسطهما وقال هكذا صنع بنا رسول الله ﷺ ولنا ما رويناه ان النبي ﷺ صلى بانس واليتم واقامهما خلفه وهو مذهب علي وابن عمر واما حديث ابن مسعود فهذه الزيادة وهي قوله هكذا صنع بنا رسول الله ﷺ لم ترو في عامة الروايات فلم يثبت وبقي مجرد الفعل وهو محمول على ضيق المكان كذا قال ابراهيم النخعي وهو كان اعلم الناس باحوال عبد الله ومذهبه الى ان قال غير ان ههنا لقام الامام وسطهما لا يكره لورود الاثر (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الجمهور. قال العلامة البائري بعد تفصيل المسئلة فهذا اي تقدم النبي ﷺ دليل الافضلية والاثردليل الاباحة ولم يعكس ليكون من باب تعليم الجواز والاباحة كما هو زعم ابي

(١) البحر الرائق ج ١ ص ٢١٢ (٢) الهدية ج ١ ص ٨٨ (٣) الهدية ج ١ ص ٢٣ (٤) بدائع الصنائع ج ١ ص ٥٨

يوسف حمل الفعل النبي ﷺ على الافضلية وقال ابراهيم النخعي وماروى عن ابن مسعود كان لضيق المكان فاذا لا يكون ثبنا (١) وقال العلامة الحصكفي والزائد يقف خلفه فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريرا لواءا اكثر وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله والزائد خلفه عدل تبعاً للوقاية عن قول الكثر والاثنان خلفه لانيه غير خاص بالاثنتين بل المراد ما زاد على الواحد اثنان فاكثر نعم يفهم حكم الاكثر بالاولى الى ان قال قوله كره تنزيها وفي رواية لا يكره والاولى اصح كما في الامداد (٢) وقال العلامة احمد الطحطاوى ويقف الواحد رجلا كان او صبيا الى ان قال ويقف الاكثر من واحد خلفه (٣) وقال في الهندية. واذا كان معه اثنان قاما خلفه (٤)

﴿ اقتداء الرجل بالصبى والمرأة ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يجوز للرجال ان يقتدوا بامرأة او صبى الى ان واما الصبى فلانه متنفل فلا يجوز اقتداء المفترض به وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه مشائخ بلخ ولم يجوز مشائخنا ومنهم من حقق الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف وبين محمد والمختار انه لا يجوز في الصلوات كلها لان نفل الصبى دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالافساد بالاجماع ولا يبنى القوي على الضعيف (٥) صورة الاختلاف قال ابو يوسف لا يجوز اقتداء الرجال خلف الصبى وقال محمد بن جوز.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام قوله جوزه مشائخ بلخ قياسا على المظنون ولم يجوز مشائخنا البخاريون وقالوا لا يجوز عندهم ومنهم من حقق الخلاف بين ابي يوسف ومحمد في النفل المطلق فقالوا لا يجوز بالاخلاف بين اصحابنا في السنن وكذا في

.....

النفل المطلق عند أبي يوسف ويجوز فيه عند محمد والمختار قول أبي يوسف (١) وقال العلامة الحصكفي لا يصح اقتداء رجل بامرأة وخشي وصبي مطلقا ولو في جنازة ونفل على الأصح (٢) وقال العلامة ابن عابدين والمختار أنه لا يجوز في الصلوات كلها (٣) وقال في الهندية ولا يجوز اقتداء الرجل بامرأة هكذا في الهداية وبعد أسطر وإمامة الصبي المراهق إلى أن قال المختار أنه لا يجوز في الصلوات كلها كذا في الهداية وهو الأصح هكذا في المحيط وهو قول العامة وهو ظاهر الرواية (٤)

﴿حكم حضور النساء للجماعة﴾

قال العلامة المرغيناني ولا بأس للعجوز أن تخرج في الفجر والمغرب والعشاء وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يخرجن في الصلوات كلها.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

دليل صاحبين لأنه لا فتنة لقلّة الرغبة فلا يكره كما في العيدولة أي دليل أبي حنيفة أن فرط الشبق حاصل فتقع الفتنة غير أن الفساق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة أما في الفجر والعشاء هم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون وإجاب المصنف عن قياسهما على صلوة العيد وبقوله والجبانة متسعة فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكره (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو عدم الجواز مطلقا. قال العلامة البارتني والفتوى اليوم على كراهة حضورهن في الصلوات كلها لظهور الفساد (٦) وقال العلامة ابن الهمام بل عمن المتأخرون المنع للعجائز والشواب

(١) فتح القدير ج ١ ص ٣١٠ (٢) الدر المختار ج ١ ص ٣٢٤ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٣٢٨ (٤) الهندية ج ١ ص ٨٥ (٥) الهداية ج ١

ص ١٢٦ (٦) العناية على هامش الفتح القدير ج ١ ص ٣١٨

في الصلوات كلها الغلبة الفساد في سائر الاوقات (١) وقال العلامة الحصكفي ويكره حضورهن الجماعة ولو لجمعة وعيد ووعظ مطلقا ولو عجوزا ليعلى المذهب المفتى به لفساد الزمان وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله على المذهب المفتى به اى مذهب المتأخرين الى ان قال كما في زماننا بل تحريمهم اياها كان المتع فيها اظهر من الظاهر (٢) وهكذا في المجمع (٣)

﴿ امامة المتيمم المتوضئين ﴾

قال العلامة المرغيناني ويجوز ان يؤم المتيمم المتوضئين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز لانه طهارة ضرورية والطهارة بالماء اصلية ولهما اى دليل الشيخين انه اى التيمم طهارة مطلقة ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام بعد بسط المسئلة ودل على صحة هذا الاعتبار حديث عمرو بن العاص انه بعثه النبي ﷺ اميرا على سرية فاجنب وصلى باصحابه بالتيمم لخوف البرد وعلم النبي ﷺ فلم يأمرهم بالاعادة (٥) وقال العلامة احمد الطحاوي وصح اقتداء متوضيء بمتيمم عندهما وقال محمد لا يصح والخلاف مبني على ان الخليفة بين الاثنين التراب والماء او الطهارة بين الوضوء والتيمم فعندهما بين الاثنين وظاهر النص يدل عليه (٦) وقال العلامة قاضي خان ويجوز اقتداء المتوضيء بالمتيمم في قول ابي حنيفة وابي يوسف (٧) وهكذا في البحر (٨)

﴿ تجوز صلوة القائم خلف القاعد ﴾

.....

(١) فتح القدير ج ١ ص ٣١٤ (٢) رد المحتار ج ١ ص ١٨٠ (٣) مجمع الابرار ج ١ ص ١٠٩ (٤) الهداية ج ١ ص ١٢٢

(٥) فتح القدير ج ١ ص ٣٢٠ (٦) طحاوي ص ١٦١ (٧) الخاتبة ج ١ ص ٩٠ (٨) البحر الرائق ج ١ ص ٦٣٦

قال العلامة المرغيناني ويصلي القائم خلف القاعد وقال محمد لا يجوز وهو القياس لقوة حال القائم ونحن تركناه بالنص وهو ما روى ان النبي ﷺ صلى اخر صلاته قاعدا والقوم خلفه قيام (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال محمد لا يجوز اقتداء القائم خلف القاعد لان حال القائم اقوى من حال قاعدا فلا يجوز بناء القوي على الضعيف ولهما حديث عائشة الى اخره (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة قاضي خان. وصح اقتداء القائم بالقاعد الذي يركع ويسجد (٣) وقال العلامة اكمل الدين البابر تبي ويصلي القائم خلف القاعد ظاهر وقوله انه عليه السلام صلى اخر صلاته قاعدا والقوم خلفه قيام وهو ما روى الى ان قال بان الامام الخطابي في شرح الصحيح رجع هذه الرواية التي اخذ بها ابو حنيفة وابو يوسف وهي رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (٤) وهكذا في الدر المختار (٥) والحلي (٦) قال استاذنا العفني غلام فخر النعماني. قولهما استحسان وقوله قياس فالاستحسان مقدم على القياس.

﴿ اقتداء القاري بالامي ﴾

ان العلامة المرغيناني واذا صلى امي يقوم يقرؤون ويقوم امين فصلاتهم فاسدة عند ابي حنيفة وقال اصولو الامام ومن لم يقرأ تأملا لانه معدور ام قوما معذورين فصار كما اذا ام العاري عرقولا بسين وله اي لابي حنيفة ان الامام ترك فرض القراء مع القدرة عليها ففسد صلاته و

(١) لتهذيب ج ١ ص ١٢٤ (٢) تبين الحقائق ج ١ ص ١٢٣ (٣) الخانية ج ١ ص ٢٢

(٤) الخانية ج ٢ ص ٣٢٠ (٥) الدر المختار ج ١ ص ٣٣٥ (٦) الحلي ص ٥١٨

هذا لانه لو اقتدى بالقارى تكون قراته قرأه بخلاف تلك المسئلة وامثالها لان
الموجود فى حق الامام لا يكون موجودا فى حق المقتدى (١) صورة المسئلة. اقتدى امى
وقارى بامى فسدت صلوة الكل عند الامام سواء علم الامام ان فى خلفه قارئاً ولم يعلم
فى ظاهر الرواية وقال اصلو القارى فقط (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخارى واختلف المشائخ على قول
ابى حنيفة والاصح انه يفسد صلواتهم (٣) وقال العلامة قاضى خان ولا يصح اقتداء امى
وقارى بامى ولا بالآخرس (٤) وقال العلامة الحصكفى واذا اقتدى امى وقارى بامى
تفسد صلوة الكل للقدرة على القراءة بالاقتداء بالقارى سواء علم به او لا نواه او لا على
المذهب وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله على المذهب وجهه ان الفرائض لا يختلف
فيها الحال بين العلم والجهل بحر واذالم يشترط العلم فالنية اولى زيلعى (٥) وهكذا فى
البحر (٦) والتبيين (٧) والهندية (٨)

﴿باب الحدث فى الصلوة﴾

﴿العجز عن القراءة﴾

قال العلامة المرغينانى وان خصر الامام عن القراءة فقدم غيره اجزاء هم عند ابى
حنيفة وقال لا يجزيهم لانه يندرو جوده فاشبه الجنابة ولا بى حنيفة ان الاستخلاف
بعلة العجز وهو هنالزم والعجز عن القراءة غير نادر فلا يلحق بالجنابة هذا جواب عن
قولهما لانه يندرو جوده (٩)

.....

(١) الهداية ج ١ ص ١٢٤ (٢) مجمع الانهرج ص ١١٣ (٣) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٩٩ (٤) حاشية ج ١ ص ٨٩ (٥) رد المحتار

ج ١ ص ١٣٩ (٦) البحر الرائق ج ١ ص ٢٣١ (٧) تبيين الحقائق ج ١ ص ١٢٢ (٨) لهندية ج ١ ص ٩١ (٩) الهداية ج ١ ص ١٣٠

﴿توضيح العبارة﴾

قال في الهندية إذا حصر عن القراءة قلبه أن يستخلف وهذا إذا لم يقرأ قدر ما تجوز به
 للصلوة أو اعتراه حجل أو خوف فحصر عن القراءة من غير نسيان مما إذا قرأ ما تجوز به
 للصلوة فلا يستخلف بل يركع ويستني على صلوته فلو استخلف فسدت صلوته لأنه
 لا حاجة إليه (١) وقال صاحب مجمع الأنهر والخلاف فيما إذا لم يقرأ ما تجوز به
 للصلوة مما إذا قرأ قدر ما تجوز به فعليه أن يركع ولا يجوز الاستخلاف إجماعاً (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وفي النهاية أنما يجوز الاستخلاف إذا لحقه حجل
 أو خوف فامتنعت عليه القراءة (٣) وقال العلامة ابن نحية لما صرحوا في فتح المصلي على
 إمامه بأنها لا تفسد على الصحيح سواء قرأ الإمام ما تجوز به الصلوة أو لا فكذلك
 ما يجوز الاستخلاف مطلقاً (٤) وقال العلامة علاء الدين الحصكفي وكذا يجوز له أن
 يستخلف إذا حصر عن قراءة قدر المفروض لحديث أبي بكر الصديق فإنه لما أحس
 بالنبي ﷺ حصر عن القراءة فتأخر فتقدم النبي ﷺ وأتم الصلوة فلو لم يكن جائز لما فعله
 عليه السلام. وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله عن قراءة قدر المفروض فلو قرأ ما تجوز به
 للصلوة لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كما في الهداية والدرر وكثير من كتب المذهب قال في
 بحر الرقي أن قال وهو الذي ينبغي اعتماده لما صرحوا به في فتح المصلي على إمامه
 أنها لا تفسد على الصحيح سواء قرأ الإمام ما تجوز به الصلوة أو لا فكذا ما يجوز الاستخلاف
 مطلقاً قال تحت قوله لما فعله أي النبي ﷺ وما كان جائزاً له يكون جائزاً لأمته هو الأصل

لكونه قدوة لهم بدائع (١) وقال العلامة الزيلعي. كمالو حصر عن القراءة اي استخلف في
الحدث كما يستخلف اذا عجز عن القراءة وهذا عند ابي حنيفة وقال بعد تفصيل
المسئلة وهذا اذا لم يقرأ قدر ما تجوبه الصلوة واعتراه حجل او خوف فحصر عن القراءة
وقال في حاشيته قوله وصار اميا فاستخلفه لا يجوز اجماعا الى اخره قال العلامة كمال
الدين وفي النهاية انما يجوز الاستخلاف اذا لحقه حجل او خوف فامتنعت عليه
القراءة (٢) وهكذا في البدائع (٣)

﴿وجود العوارض بعد التشهد﴾

قال العلامة المروغيعاني فان راه بعدما قعد قدر التشهد او كان ماسحا فانقضت مدة مسحه
او خلع خفيه بعمل يسير او كان اميا فتعلم سورة او عريانا فوجد ثوبا او مؤميا فقدر على
الركوع والسجود او تذكر فانتة عليه قبل هذه او احدث الامام القاري فاستخلف
اميا او طلعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر وهو في الجمعة او كان ماسحا على
الجيرة فسقطت عن براء او كان صاحب عذر فانقطع عذره كالمستحاضة ومن
بمعناها بطلت الصلوة في قول ابي حنيفة.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وقال اتمت صلواته وقيل الاصل فيه ان الخروج عن الصلوة بصع المصلي فرض عند ابي
حنيفة وليس بفرض عندهما فاعتراض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كاعتراضها في
خلال الصلوة وعندهما كاعتراضها بعد التسليم لهما ما روينا من حديث ابن مسعود قوله اذا قلت
هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك وله اي دليل ابي حنيفة انه لا يمكنه اداء صلوة اخرى الا

(١) رد المحتار ج ١ ص ٣٣٦ (٢) تبين الحقائق ج ١ ص ١٣٤ (٣) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٢٢

بالخروج من هذه وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضاً ومعنى قوله تمت جواب عن استدلالهما بحديث ابن مسعود قاربت الاتمام والاستخلاف ليس بمفسد حتى يجوز في حق القارى وانما الفساد لضرورة حكم شرعى وهو عدم صلاحية الامامة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة ابن عابدين ثم قال الشر بنى لى بعدما طال فى رده ومن لمقرر طلب الاحتياط فى صحة العبادة لتبرأ ذمة المكلف بها وليس الاحتياط الا بقول الامام الاعظم انها تبطل قلت وعليه المتون اى بطلانها كما قال الامام (٢) وهكذا فى نسخة الخالق على هامش البحر للعلامة ابن عابدين (٣) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى. ولان ابتداء الصلوة من التحريمة وانتهاءها بالتسليم فى اى جزء من جزءاتها اذا ورد الفساد فقد فسدت الصلوة لان الفساد اذا ورد على شىء واحد يفسد جميعها ومجموع الاركان صلوة واحدة.

﴿ حكم المسبوق حين فقهية الامام بعد التشهد ﴾

قال العلامة المرغينانى فان لم يحدث الامام الاول وقعد قدر التشهد ثم فقهه او حدث بعد افسدت صلوة الذى لم يدرك اول صلاته عند ابى حنيفة وقال لا تفسد (٤)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة وهكذا فقهية الامام وحديثه عند اصلو المسبوق اى يبطل بعد التشهد صلوة المسبوق لوقوعه فى خلال صلوته (٥) وقال العلامة الحصكفى (وتفسد صلوة مسبوق) عند الامام بقيقة امامه وحديثه العمدة (٦) اى بعد

١. نهاية ج ١ ص ١٣٠ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٣٣٩ (٣) نسخة الخالق على هامش البحر ج ١ ص ٢٥٩

٢. بداية ج ١ ص ١٣٢ (٥) شرح الوقاية ج ١ ص ١٨٦

(قعوده قدر التشهد (١) وقال العلامة وهبة الذحيلي. وقيقهة امام المسبوق او حدث
العمداى اذا قهقهه الامام وان لم يتعمداوا حدث عمدا بعد قعوده قدر التشهد تمت صلوات
الى ان قال وفستت صلوة المسبوق وخلفه لوقوع المفسد قبل تمام اركانه الا اذا قام قبل
سلام (٢)

﴿وجه ترجيح قول الامام﴾

قال استاذنا مفتي غلام قادر نعماني. قول الامام هو قول المتون. وقول المتون مقدم على
غيره.

﴿حكم نسيان الترتيب في اركان الصلوة﴾

قال العلامة المرغيناني ولوتدكرو هورا كع او ساجدان عليه سجدة فانحط من ركوعه
لها اورفع راسه من سجوده فسجدها بعيد الركوع والسجود وهذا بيان الاولى لتقع الافعال
مرتبة بالقدر الممكن وان لم يعد اجزا عند الطرفين ودليلهما لان الترتيب في افعال
الصلوة ليس بشرط ولان الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجد عن ابي يوسف انه يلزمه
اعادة الركوع لان القومة فرض عنده (٣)

﴿اختلاف الفقهاء وتوضيح الاختلاف في هذه المسئلة﴾

قال العلامة السرخسي وعن ابي يوسف ان عليه اعادة الركوع لامحالة وهو بناء على اصله
ان القومة التي بين الركوع والسجود ركن حتى لو تركها لا تجوز صلاته واصل المسئلة ان
الاعتدال في اركان الصلوة سنة مؤكدة او واجب عند ابي حنيفة ومحمد وعبد ابي
يوسف والشافعي هو ركن حتى انه ان لم يتم ركوعه وسجوده في الصلوة ولم يقم صلبه
تجوز صلاته عند ابي حنيفة ومحمد ويكره اشد الكراهة وقال وان اعاده فهو احب الى (٤)

.....

﴿القول الراجح﴾

وقال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة والاصح ما في الكتاب للقاعدة التي قدمناها في اول باب صفة الصلوة من ان الترتيب بين ما يتحد في كل الصلوة من الاركان وهو التعدة وبين غيرها مطلقا شرط لابن المتحد في كل ركعة وهو المتعدد في كل الصلوة وبين المتعدد في كل ركعة الخ وقال قبل ذلك قال فاما ما قبل ذلك الى المتروكة هل يرتفع ان كان ما تخلل بين المتروكة وبين الذي تذكر في ركعة تامة لا ترتفع باتساق الروايات فلا تلزمه اعادته وان لم تكن ركعة تامة فكذلك في طاهر الرواية (١) قال العلامة عبيد الله بن مسعود وان تذكر في ركعة او سجدة انه ترك سجدة هو في الركعة الاولى فقتضاها لا يجب عليه اعادة الركوع او السجدة الذي تذكر فيه لكن ان اعاد ان يكون مندوبا (٢) وقال العلامة علاء الدين نحصكمي ولو تذكر في ركعة او سجدة انه ترك سجدة صليبة او تلاوية الى ان قال فسجدتها عقب التذكر اعادها ما في الركوع والسجدة ندب بالسقوطه بالنسيان وسجد للسهو ولو اخرها لاخر صلوته قضاها فقط وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله يسقطه اي سقوط وجوب الاعادة المني على وجوب الترتيب فان الترتيب فيها شرع مكررا من افعال الصلوة واجب بآثم بتركه عمدا ويسقط بالنسيان الى ان قال قوله قضاها فقط يعني من غير اعادة الركوع والسجدة لا افتراضا ولا وجوبا ولا ندبا (٣) وقال العلامة ابن نعيم ولو ذكر اكملا او ساجدا سجدة فسجدها لم يعد هما لان الانتقال مع طهارة شرط وقد وجد لان الترتيب ليس بشرط فيها شرع مكررا من افعال الصلوة الى ان

قال وفي فتح القدير

له ان يقضى السجدة المتركه عقب التذكرو له ان يؤخرها الى اخره
الصلوة فيقضيها هناك (١)

﴿باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها﴾

﴿حكم البكاء وغيرها في الصلوة﴾

قال العلامة الميرغيناني فان ان فيها أو تأوه أو بكى فارتفع بكأوه فان كان من ذكر الجنة أو النار لم
يقطعها لانه يدل على زيادة الخشوع وان كان من وجع أو مصيبة قطعها لان فيه اظهار الجزع
والتأسف فكان من كلام الناس وهذا عند الطرفين. وعن ابي يوسف ان قوله آه لم يفسده في
الحالين اي الخشوع والجزع (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين اي وان كان من وجع أو مصيبة يقطعها. قال العلامة الحصكفي والانيين
هو قوله آه بالقصر والتأوه هو قوله آه بالمد والتأفيف اف اوتف والبكاء بصوت يحصل به
حروف لوجع أو مصيبة وقال العلامة ابن عابدين وان كان من وجع أو مصيبة صار كأنه يقول
انا مصاب فعزوني ولو صرح به تفسد كذا في الكافي درر (٣) وقال العلامة جلال الدين
الخوارزمي قوله فان كان من ذكر الجنة أو النار لم يقطعها سئل عائشة عن الانين في
الصلوة فقالت ان كان من خشية الله تعالى لا تفسد صلوته وان كان من الالم تفسد الى ان قال
وان كان من وجع أو مصيبة صار كأنه قال انا مصاب وانه مفسد (٤) وقال العلامة اكمل الدين
البابرتي ولو صرح باظهار الوجع فقال اني مصاب فسدت صلوته فكذلك بالدلالة اذ ليس
ثمة صريح يخالفها (٥) وقال العلامة الزيلعي يفسد الصلوة التكلم الي ان قال والانيين والتأوه
وارتفاع بكائه من وجع أو مصيبة لا من ذكر الجنة والنار لان فيه اظهار التأسف والجزع فكانه

(١) البحر ج ١ ص ٦١٨ (٢) هداية ج ١ ص ١٣٥ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٥٤٤ (٤) كفاية ج ١ ص ٥٣٣ (٥) عناية ج ١ ص ٢٥٥

قال اعيوني فاني متوجع (١) وقال في الهيدة قولوا في الصلوة اوتأوه اوبكى الى ان قال
ون كان من وجع او مصيبة فسدت صلواته (٢) وقال العلامة الشرنبلالي باب ما يفسد
الصلوة وهو ثمانية وستون شيئا الى ان قال والتأخير والتأوه وارتفاع مكانه من
وجع او مصيبة لا من ذكر الجنة والنار (٣)

• الجواب في الصلوة بذكر الله •

قال العلامة المرعشي قد اجاب في الصلوة جلالة الله في هذا كلام مفسد عند ابي
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون مفسدا.

• اختلاف الفقهاء •

وهذا الخلاف فيما اذا اراد به جوابه له اي دليل ابي يوسف انه ثناء بصيغته فلا يتغير بعزيمته
ولهسمانه اخرج الكلام مخرج الجواب وهو حتمله فيجعل جوابا كالسبب
والاسترجاع على الخلاف في الصحيح (٤)

• القول الراجح •

هو قول الطرفي. وقال العلامة ابن الهمام وهذا الخلاف فيما اذا اراد جوابه ان قبل
سلام الله الخرف قال لا اله الا الله امان اراد اعلامه انه في الصلوة فلا يتبرع
لجواب فلا تفسد في قول الكوفي وكذا اذا اخبر بخبره فقال الحمد لله تفسد في
فسد الجواب وهكذا في الكفاية وقال كذا في الجامع الصغير لشاوي خان (٥) وقال
العلامة الحنكفي. وكذا بتسدها كل ما قصد به الجواب كان قيل امع لله الله
فقال لا اله الا الله او مالک فقال الخيل والغال والحسير الى ان

قال والصحيح قولهما عملاً بقصد النكلم (١) وقال العلامة طاهرين
 الرشيد البخاري وكذا لو قال رجل بين يدي المصلي مع الله انه احرف قال المصلي لا اله
 الا الله واراذه جوابه تفسد صلوته ذكره في بعض شروح الجامع الصغير وذكره القاضي
 الامام في سخته (٢) وقال العلامة عبد الله داماد افندي. وقصد الجواب
 بالحمد لله او الهلله او السملله او الاسترجاع او الحوقلة صورته رجل اخبر للمصلي
 بما يسره او قال هل مع الله الهة اخر او اخبر بما يتعجب منه او اخبر بموت رجل
 او اخبر بما يسوءه فقال المصلي الحمد لله او قال لا اله الا الله او سبحان الله او ابالله
 واما اليه راجعون او لاحول ولا قوة الا بالله يريد به جوابه تفسد صلوته عند الطرفين لانه
 اخرجه جوابه وهو صالح له لانه يستعمل في موضعه عرفاً خلافاً لابي يوسف الى ان قال
 لكن الصحيح قولهما اي قول ابي حنيفة ومحمد ولو اراد بذلك اعلامه انه في
 الصلوة لا تفسده اتفاقاً (٣)

﴿ حكم القراءة من المصحف في الصلوة ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا قرأ الامام من المصحف فسدت صلوته عند ابي حنيفة وقال اي
 صاحبان هي تامة لانه عبادة انضافت الى عبادة الا انه يكره لانه يشبه بصنع اهل الكتاب
 ولا يبي حنيفة ان حمل المصحف والظرفيه وتقليب الاوراق عمل كثير ولانه تلقن من
 المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره والتلقن من الغير مفسد وعلى هذه الافرق بين
 المحمول والموضوع (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان اذا قرأ المصلي من المصحف فسدت صلوته

.....

(١) الدر المختار ج ١ ص ١٥٩ (٢) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٢٢ (٣) مجمع لا يفرح ص ١١٩ (٤) الهداية ج ٣ ص ٣٠

في قول أبي حنيفة ولو نظر في المصحف أو المحراب ففهم ولم يقرأ لا تفسد صلواته
وهو الصحيح (١) وقال العلامة علاء الدين الحصكفي وقرأته من مصحف أي ما فيه قرآن
مطلقاً لأنه تعلمه وقال العلامة ابن عابدين قوله أي ما فيه قرآن عممه ليشمل المحراب فإنه
إذا قرأ ما فيه فسدت في الصحيح بحر قوله مطلقاً أي قللاً أو كثيراً أما ما ومنفرداً أم لا يمكنه
الأمه (٢) وقال العلامة ابن نجيم المصري قوله وقرأته من مصحف أي يفسدها عند أبي
حنيفة إلى أن قال ولا يبي حنيفة رخصاً أحدهما أن حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الأوراق
عمل كثير الثاني أنه تلقن من المصحف فصار كما إذا تلقن من غيره وعلى هذا الثاني لا فرق بين
الموضوع والمحمول عنده وعلى الأول يفرقان وصحح المصنف في الكافي الثاني وقال
بأنه تفسد بكل حال تبعاً لما صححه شمس الأنمة السرخسي وربما يستدل إلى أن قال فإن
لصحيح أنه لو قرأ من المحراب فسدت كما هو مقتضى الوجه الثاني كما صرح حوايه وأطلقه
فشمّل القليل والكثير (٣) وقال في الهندية ويفسدها قرأته من مصحف عند أبي حنيفة إلى أن
قال ولأن التدقن من المصحف تعلم ليس من أعمال الصلوة وهذا يوجب التسوية بين
المحمول وغيره فتفسد بكل حال وهو الصحيح هكذا في الكافي (٤)

فصل في الآيات في الصلوة

قال العلامة المرغيناني ويكره عدالأي أي آيات القرآن والتسبيحات باليد في
الصلوة وكذلك عدالسر لأن ذلك ليس من أعمال الصلوة وهذا عند أبي حنيفة وعن
سفيان ومحمد أنه لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل
جميعاً مراعاة لسنة القراءة والعمل بما جاء به السنة قلنا يمكنه أن يعد ذلك قبل الشروع
فيستغنى عن العد بعده والله أعلم (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي ويكره تنزيها عدالاي والسور والتسبيح باليد في الصلوة مطلقا ولو نفل او قال العلامة ابن عابدين تحت قوله ولو نفل ابيان للاطلاق وهذا باتفاق اصحابنا في ظاهر الرواية (١) وقال العلامة قاضي خان يكره عدالاي والتسبيح في الصلوة المكتوبة والتطوع في قول ابي حنيفة (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله وعدالاي والتسبيح اي ويكره عدالايات من القران والتسبيح وكذا السور لانه ليس من اعمال الصلوة اطلقه فشمّل العدفي الفرائض والنوافل جميعا باتفاق اصحابنا في ظاهر الرواية (٣) وقال في الهندية ويكره عدالاي والتسبيح باليد الى ان قال ثم قيل الخلاف في الفرائض ويجوز في النوافل بالاجماع وقيل الخلاف في النوافل ولا يجوز في الفرائض بالاجماع والظاهر ان الخلاف في الكل كذا في التبيين (٤)

﴿ باب صلوة الوتر ﴾

﴿ الوتر واجب ام سنة ﴾

قال العلامة المرغيناني واجب عند ابي حنيفة وقال اي صاحبان الوتر سنة دليلهما الظهور اثار السنن فيه حيث لا يكفر جاحده ولا يؤذن له ولا بي حنيفة قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلوة الا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر امر وهو للوجوب ولهذا وجب القضاء بالاجماع واسما لا يكفر جاحده لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى بما روى عنه انه سنة وهو يؤدى في وقت العشاء فاكتفى باذانه واقامته (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

.....

هو قول أبي حنيفة. وقال الشيخ اكمل الدين البابر تقي روى يوسف ابن خالد المسمتي أبي حنيفة أنها واجبة وهو الظاهر من مذهبه (١) وقال العلامة ابن عابدين (قوله بين الروايات) أي الثلاث المروية عن أبي حنيفة فإنه روى عنه أنه فرض وأنه واجب وأنه سنة والتوفيق أولى من التفريق فرجع الكل إلى الوجوب الذي مشى عليه في الكنز وغيره قال في البحر وهو أقوال الإمام وهو الصحيح محيط والأصح خانية وهو الظاهر من مذهبه مبسوط (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله الوتر واجب وهذا آخر أقوال أبي حنيفة وهو الصحيح كذا في المحيط والأصح كما في الخانية وهو ظاهر من مذهبه (٣) وقال في الهيدية عن أبي حنيفة عنه في الوتر ثلاث روايات في رواية فريضة وفي رواية سنة مؤكدة وفي رواية واجب وهي آخر أقواله وهو الصحيح (٤) ومثله في مراقبي الفلاح (٥)

﴿ القنوت في صلاة الفجر ﴾

قال العلامة المرغيناني فإن قنت الإمام في صلاة الفجر يسكت من خلفه عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يتبعه لأنه تبع لإمامه والقنوت في المجر مجتهد فيه

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وليس أنه مسسوخ ولا متبعة فيه ثم قبل يقف قائما لاتباعه فيما تجب متابعتة وقيل يتعد تحقيقا للمخالفة لأن الساكت شريك الداعي والأول أظهر يقف قائما إن قنت الإمام (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. وقال العلامة عبد الله داماد أفندي. وفي هذه المسئلة دلالة على جواز اقتداء

(١) العاية ج ١ ص ٣٦٩ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٣٩١ (٣) المحر ج ١ ص ٣٤

(٤) الهيدية ج ١ ص ١١٠ (٥) مراقبي الفلاح ص ٤١ (٦) الهيدية ج ١ ص ١٣٥

الحنفى بالشافعى اذا كان الامام يحتاط فى موضع الخلاف كما بين فى فصول الجماعة (١) وقال العلامة اكمل الدين الباهرتى ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشفعية يعنى ان هذه المسئلة تدل على شيئين احدهما ان اقتداء الحنفى المذهب بشافعى المذهب جائز والثانى ان المقتدى يتابع امامه فى قراءة القنوت فى الوتر (٢) وقال العلامة ابن حجر فى الهداية والظاهر وقوفه ساكتا وصححه فاصيخان وغيره (٣) وقال فى الهندية ان قنوت الامام فى صلوة الفجر يسكب من حلقه كذا فى الهداية ويتف قاسما وهو الصحيح كذا فى النهاية هكذا فى مجمع الانهر (٤) وهكذا فى الفقه الاسلامى (٥)

باب النوافل

عدد ركعات النفل بتسليمة واحدة

قال العلامة المرغينانى ونوافل النهار ان شاء صلى بتسليمة ركعتين وان شاء اربعاً وتكره الزيادة على ذلك فاما نافلة الليل قال ابو حنيفة ان صلى ثمان ركعات بتسليمة جاز وتكره الزيادة على ذلك وقال لا يزيد بالليل على الركعتين بتسليمة ودليل كراهة الزيادة على ثمانية فى الليل انه عليه السلام لم يرد على ذلك ولولا الكراهة لزاد تعليمه للحواز (٦)

القول الراجح

هو قول ابى حنيفة قال الشيخ احمد الطحطاوى وتكره الزيادة على اربع بتسليمة فى نفل النهار والزيادة على ثمان لئلا بتسليمة واحدة لانه عليه السلام لم يزد عليه وهذا اختيار اكثر المشايخ (٧) وقال العلامة الحسكفى وتكره الزيادة على اربع فى نفل النهار و

(١) مجمع الانهر ج ١ ص ١٢٩ (٢) العناية ج ١ ص ٣٨١ (٣) البحر ج ١ ص ٣٥ (٤) الهندية ج ١ ص ١١٢، ١١١

(٥) الفقه الاسلامى ج ١ ص ٨١٢ (٦) الهداية ج ١ ص ١٤٤ (٧) حاشية الطحطاوى ص ٢١٣

على ثمان ليلا بتسليمة لانه لم يرد وقال العلامة ابى عابدين قوله لانه لم يرد اى لم يرد عند
 لانه زاد على ذلك الى ان قال وصحح فى البدائع الكراهة قال وعليه عامة المشايخ
 وتمامه فى الحلية والبحر (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله وكره الزيادة على اربع فى نفل
 النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمة والاصل فيه ان النوافل شرعت توابع للفرانض والتبع
 بحالف الاصل الى ان قال الا ان الزيادة على الاربع الى الثمان عرفناه بالنص. وقال
 يضارو اختلاف المشايخ فى الزيادة على الثمان بتسليمة واحدة مع اختلاف التصحيح
 فتصحح الامام السرخسى عدم الكراهة معللا بان فيه وصل العادة بالعادة وهو افضل ورده
 فى البدائع بانه يشك بالزيادة على الاربع فى النهار قال والصحيح انه يكره الى ان قال
 وفى منية المصلى ان الزيادة المذكورة مكروهة بالاجماع اى باجماع ابى حنيفة وصاحبيه
 ربه يضعف قول السرخسى (٢) وقال فى الهندية وكره الزيادة على اربع فى نوافل
 النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمة واحدة (٣)

الافضل فى النوافل الاربع

عن العلامة برهان الدين المرغينانى. والافضل فى الليل عند ابى يوسف ومحمد متى مشى وفى
 نهار اربع وعند ابى حنيفة فيهما اربع اربع دليل الصاحبين الاعتبار بالتراوىح دليل ابى
 حنيفة انه عليه السلام كان يصلى بعد العشاء اربعاً وروته عائشة وكان يواظب على الاربع فى
 نهاره ولانه ادوم تحريرة فيكون اكثر مشقة وازيد فضيلة (٢) وقال
 علامة الحمكفى. والافضل فيهما الرباع بتسليمة وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله
 افضل فيهما اى فى صلاتى الليل والنهار الرباع الى ان قال وترجحت الاربع بزيادة منفصلة

لما انها اكثر مشقة على النفس وقد قال عليه السلام انما اجر ك على قدر نصبك (١) وقال الطحاوى والافضل فيهما اى الليل والنهار رباع عند ابي حنيفة الى ان قال فى مراقى الفلاح وقد ورد فعله عليه السلام على كلا النحويين لكن عقلنا زيادة فضيلة الاربع بانها اكثر مشقة على النفس بسبب طول تقيدها فى مقام الخدمة وراينا عليه السلام قال انما اجر ك على قدر نصبك (٢) وقال فى الهندية والافضل فيهما رباع لانه ادوم تحريرة فكون اكثر مشقة وازيد فضيلة (٣) وقال العلامة ابن نجيم والافضل فيهما الرباع اى الافضل فى الليل والنهار اربع ركعات بسليمة واحدة عند ابي حنيفة الى ان قال لكن عقلنا زيادة فضيلة الاربع لانها اكثر مشقة على النفس بسبب طول تقيدها فى مقام الخدمة وراينا عليه السلام قال انما اجر ك على قدر نصبك (٣)

﴿ فصل فى القراءة، لزوم النفل بالشروع ﴾

قال العلامة المروغينانى ومن شرع فى نافلة ثم افسدها قضاها الى قوله وان صلى اربع ركعات نافلة وقرأ فى الاوليين وقعد ثم افسد الاخيرين قضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة بمنزلة تحريرة مبتدئة فيكون ملزما هذا اذا افسد الاخيرين بعد الشروع فيهما. ولو افسد قبل الشروع فى الشفع الثانى لا يقضى الاخيرين عندهما وعن ابي يوسف انه يقضى اعتبار الشروع بالنذر ولهما ان الشروع ملزم ما شرع فيه وما لا صحة له الا به وصحة الشفع الاول لا تتعلق بالثانى بخلاف الركعة الثانية (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. اى لو افسد قبل الشروع فى الشفع الثانى لا يقضى الاخيرين عند الطرفين. قال

(١) الدر المختار ج ١ ص ٥٠٠ (٢) مراقى الفلاح مع حاشية الطحاوى ص ٢١٥، ٢١٣

(٣) الهندية ج ١ ص ١١٣ (٤) البحر الرائق ج ١ ص ٥٣ (٥) الهداية ج ١ ص ١٢٨

لعلامة ابن الهمام. وقد رجع ابو يوسف عن هذا القول (١) وقال العلامة عبد الله
داماد افندي. ولو نوى اربعاً وافسد بعد القعود الاول يعنى بعدما قام الى الثالثة وقبله قضى
ركعتين فقط عند الطرفين لما مرو وقال ابو يوسف يقضى اربعاً وافسد قبله اعتبار الشروع
بالنذر والاصح رجوعه الى رجوع ابي يوسف الى قوليهما (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله
وقضى ركعتين لو نوى اربعاً وافسده بعد القعود الاول او قبله يعنى فيلزمه الشفع الثاني ان
فسده بعد القعود الاول والشروع في الثاني والشفع الاول فقط ان افسده قبل القعود بناء
على انه لا يلزمه بتحريمه النفل اكثر من الركعتين وان يرى اكثر منهما وهو ظاهر الرواية عن
صحابنا لا يعارض الاقتداء وصحح في الخلاصة رجوع ابي يوسف الى قوليهما (٣)

{ حكم من ترك القراءة في جميع ركعات النفل }

فان العلامة المرغيناني وان صلى اربعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً عاذر كعتين وهذا عند ابي
حينة ومحمد وعند ابي يوسف يقضى اربعاً وهذه الى ان قال اذا ثبت هذا نقول اذا لم يقرأ في
لكل قضى ركعتين عندهما اي عند الطرفين دليلهما التحريم قد بطلت بترك القراءة في
شفع الاول عندهما فلم يصح الشروع في الثاني وبقيت عند ابي يوسف فصيح الشروع
في الشفع الثاني ثم اذا فسد الكل بترك القراءة فيه فعليه قضاء الاربع عنده اي عند ابي
يوسف (٤)

{ القول الراجح }

هو قول الطرفين اي وان صلى اربعاً ركعات ولم يقرأ فيهن شيئاً عاذر كعتين فقط. قال
سيدنا المفتي غلام قادر النعماني. وقد علم من هذا انه لا خلاف في الاخذ بقول الامام اذا وافقه
حدهما ولذا قال الامام قاضي خان وان كانت المسئلة مختلفاً فيهما بين اصحابنا فان كان مع ابي

حيفة أحد صاحبه يأخذ بقوله لهما أي بقول الامام ومن وافقه (١) وقال ايضا وفي كل ابواب
العبادات رجع قول الامام مالم تصح عنه رواية بها الغير أحد (٢) وقال العلامة ابن نجيم بناء
على انه لا يلزمه بتحريمه النفل اكثر من ركعتين وان نرى اكثر منهما وهو ظاهر الرواية عن
اصحابنا لا يعارض الاقتداء. وصح في الخلاصة رجوع ابي يوسف الى قول لهما فهو باتفاقهم
لان الوحوب بسبب الشروع لم يثبت وضعابل لصيانة المردى وهو حاصل بتعاد
الركعتين فلا تلزم الزيادة بلا ضرورة (٣)

﴿حكم ترك القراءة في احدى الركعتين﴾

قال العلامة الممرغيني ولو قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخرين على قول ابي
يوسف قضاء الاربع وكذا عند ابي حنيفة الح اما قال كذا اشارة الى انه ليس قوله بانفاق
سليمابل اما هو قوله على رواية محمد هاشم الهداية دليل ابي يوسف لان
التحرية باقية وعند محمد قضاء الاوليين فقط دليل محمد لان التحريم قد ارتفعت
بترك القراءة في احدى الاوليين وقد انكر ابو يوسف هذه الرواية عنه وقال رويت لك
وعن ابي حنيفة انه يلزمه قضاء ركعتين كما قال محمد ومحمد لم يرجع عن رواية عنه (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد قال العلامة ابن الهمام قوله ومحمد لم يرجع عن روايته عنه واعتمدت المشايخ
رواية محمد مع تصريحهم في الاصول (٥) وقال العلامة بن عابد بن بعد تفصيل المسئلة لكن
انكر ابو يوسف على محمد رواية ذلك عن ابي حنيفة الى ان قال وما رواه محمد هو ظاهر الرواية

(١) شرح عقود رسم المفتي ص ٤١ (٢) شرح عقود رسم المفتي ص ٨٠

(٣) البحر الرائق ح ١ ص ٥٩ (٤) الهداية ح ١ ص ١٣٩ (٥) فتح القدير ج ١ ص ٣٩٩

وعنده المشايخ (۱) وقال العلامة عثمان بن علي الزيلعي بعد بسط
لمسئلة واعتمد الشايخ قول محمد (۲) وقال العلامة ابن نجيم وذكر قاضي خان في شرح
جامع الصغير ان ما رواه محمد هو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة (۳)

﴿ حكم ترك القراءة في النفل ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قرأ في احدى الاوليين لا غير قضى
بعائدهما وعند محمد قضى ركعتين دليل الشيخين قضى اربعاً بقاء التحريم لان
ترك القراءة في احدى الاوليين لا يبطل التحريم عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف لا يبطل
سحرية اصلاً هاشم الهداية ودليل محمد لبطلان التحريم لان ترك القراءة في احدى
الاوليين لا يصح التسروع في الشفع الثاني فقضى ركعتين (۴)

﴿ القول الراجح ﴾

ترى قول محمد قال العلامة وهبة الزحيلي القراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع
بوترا ما النفل فلان كل شفع منه صلوة على حد وهو القيام الى الثالثة كتحرمة مبتداء
بأنه لا يجب بالتحريم الاول الاركعتان على المشهور وفي الصورة المذكورة لما ترك
شفع في الركعة الاولى بطل الشروع في الشفع الثاني فبقضى ركعتين كما قال
محمد (۵) وقال في الهندية اي لو ترك القراءة في ركعة اوركعتين فسد ذلك
شفع (۶) وقال في الهداية ولو قرأ في احدى الاخيرين لا غير قضى اربعاً عند ابي
سفيان وعندهما الركعتين (۷) قال

.....

۱- مستخرج ۱ ص ۵۱۳ (۲) تبين الحقائق ج ۱ ص ۵۷ (۳) البحر الرائق ج ۲ ص ۶۰

۲- الهداية ج ۱ ص ۱۳۹ (۵) الفقه الاسلامي ج ۲ ص ۵۱ (۶) الهندية ج ۱ ص ۱۱۳ (۷) الهداية ج ۱ ص ۱۳۹

استاذنا المفتي علام قاهر النعماني. الراجح في هذه المسئلة يعني اذا قرأ في احدى الاوليين
لا غير قول محمد لان التحريمة ارتفعت عند محمد وقدر جرح قوله في
السئلة السابقة فكذا هي هنا. قال العلامة ابن عابدين. وقوله احدى الاول فيه صورتان لان
هذه الواحدة اما اولاه او ثانيته في هذه الست يقضى اربعا عندهما ور كعتين فقط
عند محمد بناء على اصله السار من فساد التحريمة بترك القراءة في ركعة من الشفع الاول
وفي هذه الست قد وجد ذلك فلم يصح عنده الشروع في الشفع الثاني
مما رواه عندهما فلا تفسد التحريمة الى ان قال وما رواه محمد وهو ظاهر الرواية واعتمده
المشايخ (١)

﴿ حكم القعود في النقل بعد الافتتاح قائما ﴾

هـ اختلاف الفقهاء هـ

قال العلامة المرغيناني وان افتتحها قائما ثم قعد من غير عذر جاز عند ابي
حنيفة وهذا استحسان وعندهما لا يجزئه وهو قياس لان الشروع معتبر بالنذر له انه لم
يباشر القيام فيما بقي ولما باشروا صحت بدونه بخلاف النذر لانه التزمه نصا حتى لو لم ينص
على القيام لا يلزمه القيام عند بعض المشايخ (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة الحصكفي ويشغل مع قدرته على القيام قاعدا ابتداء وكذا بناء
بعد الشروع بلا كراهة في الاصح وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله وكذا بناء الخ فصل
بكذا لما فيه من خلاف صاحبين قال في الخرائن ومعنى البناء ان يشرع قائما ثم يقعد في
الاولى او الثانية بلا عذر استحسانا خلافا لهما وهل يكره عنده الاصح لا وقوله في الاصح راجح

لى قوله بلا كراهة كما علمته فافهم (١) وقال العلامة ابن الهمام. وعلى هذا التقرير ينبغي
 أن يطلق نذر الصلوة تجب بصفة القيام لأنها عبادة عن القيام والقراءة الى آخرها فهو الركن
 لا صلى غير انه يحوز تركه الى القعود رخصة في النفل فلا ينصرف المطلق الا اليه (٢) وقال
 حسن بن عمار الشرنبلالي وجاز اتمامه اى اتمام القادر نفل قاعدا بعد افتتاحه قائما عند ابي
 حنيفة لان القيام ليس ركنا في النفل فجاز تركه بلا كراهة على الاصح لان البقاء اسهل من
 الابتداء وابتداءه جالس لا يكره فالبقاء اولى وكان صلى الله عليه وسلم يفتتح التطوع ثم ينتقل من
 ثناده الى القعود ومن القعود الى القيام روى العاشة (٣) وقال العلامة ابن نجيم. واما قوله
 ساء بان شرع فيه قائماته فعدم غير عذر فهو قول ابي حنيفة وهذا استحسان
 واعدهم سالا يجريه وهو قياس (٤) وقال فى الهندية. واذا افتتح التطوع قائماته اراد ان
 يعدم غير عذره فله ذلك عند ابي حنيفة استحسانا كذا فى المحيط (٥)

﴿ حكم النفل على الدابة ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن كان خارج المصر تنفل على دابته الى اى جهة توجهت يؤمى
 ساء لحديث ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على حمار وهو متوجه الى
 حير يؤمى ايماء (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف يجوز ان يتنفل على دابته فى المصر والحاجة الى الركوب فيه اغلب. دليل ابي
 حنيفة لما روى ان النبى صلى الله عليه وسلم ركب الحمار فى المدينة يعرّس سعد بن عباد وهو يصلى عليه و

.....

رد المحتار ج ١ ص ٥١٥ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٣٠٢ (٣) مراقى الفلاح ص ٢٢٦

لبحر الرائق ج ٢ ص ٦٣ (٥) الهندية ج ١ ص ١١٣ (٦) الهداية ج ١ ص ١٥٠

حكى ان ابا يوسف احتج به على ابي حنيفة فلم يرفع رأسه قيل اسالم يرفع رأسه رجوعاً منه الى الحديث وقيل بل هذا حديث شاذ فيماتعه به البلوى فلا يكون حجة الخ وذكر في الهارونيات ان عند ابي حنيفة لا يجوز التطوع على الدابة في المصر لان النص ورد خارج المصر على خلاف القياس والمصري ليس في معناه لان السير على الدابة فيه لا يكون مديداً عادة فرجعنا فيه الى القياس (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة برهان الدين المرعيني ووجه الظاهر ان النص ورد خارج المصر والحاجة الى الركوب فيه اغلب (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله خارج المصر هذا هو المشهور وعندهما يجوز في المصر لكن بكرهة عند محمد (٣) وقال العلامة ابن نجيم وقيل بحارج المصر لانه لا يجوز التفل عليها في المصر (٤) وقال في الهندية ولا يجوز في المصر عند ابي حنيفة كذا في المحيط (٥) وقال العلامة ابن عابدين ايضا وفي كل ابواب العادة رجع قول الامام نطقاً بما لم تصح عنه رواية بها الغير آخذ (٦)

﴿ حكم الصلوة النافلة راكبا ونازلا ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرعيني فان افتتح التطوع راكبا ثم نزل بينى وان صلى ركعة نازلا ثم ركب استقبل الى ان قال وعن ابي يوسف انه يستقبل اذ انزل ايضا وكذا عن محمد اذ انزل بعدما صلى ركعة والاصح هو الظاهر (٧)

.....

(١) فتح القدير ج ١ ص ٢٠٢ (٢) الهداية ج ١ ص ١٥٠ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٥١٦

(٤) لبحر الرائق ج ٢ ص ٢٣ (٥) الهندية ج ١ ص ١٢٢ (٦) شرح عقود ص ٨٠ (٧) الهداية ج ١ ص ١٥٠

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام والاصح هو الظاهر عنهم يعني اذانزل يبنى مطلقاً (١) وقال العلامة اكمل الدين الباهلي والاصح هو الظاهر وهو ان الراكب اذانزل سى والنازل اذاركب استقبال لما ذكرنا (٢) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي قوله والاصح وهو الظاهر وهو ان الراكب اذانزل لا يستقبل وفي عكسه يستقبل (٣) وقال العلامة الحصكفي ولو افتتح النفل راكباتم نزل بنى وفي عكسه لان الاول ادى اكمل مما وجب والثاني بعكسه (٤) وقال العلامة احمد الطحطاوي واذا افتتح النفل راكباتم نزل بنى وفي عكسه لان الاول ادى اكمل مما وجب عليه والثاني بعكسه (٥) وقال العلامة ابن نجيم قوله وبنى بنزوله لا بعكسه اى اذا افتتح النفل راكباتم نزل بنى ولا يبنى اذا افتتحه نازلانم ركب الى ان قال والاصح هو الظاهر كذا فى الهداية (٦) وهكذا فى الهندية (٧)

﴿باب ادراك الفريضة﴾

﴿ترتيب سنن الظهر﴾

قال العلامة المرغيناني بخلاف سنة الظهر حيث يتركها فى الحالين لانه يمكنه اذا وهبى الوقت بعد الفرض هو الصحيح وانما الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد فى تقديمها على الركعتين وتأخيرها عنهما (٨)

﴿اختلاف الفقهاء وصورة المسئلة﴾

ويخصيها اى سنة الظهر فى وقته قبل شفعه اى قبل الركعتين اللتين بعد الفرض قيل هذا عند ابي

١ فتح القدير ج ١ ص ٣٠٦ (٢) العناية ج ١ ص ٣٠٦ (٣) الكفاية ج ١ ص ٣٠٦ (٤) الدر المختار ج ١ ص ٥١٤

٥ حاشية الطحطاوي ص ٢٩٣ (٦) البحر ج ٢ ص ١٥ (٧) الهندية ج ١ ص ١٣٣ (٨) الهداية ج ١ ص ١٥٢

يوسف بناء على ان الابتداء بالفائتة اولى وفي المحيط ان الامام الاعظم معه وقال
محمد بعدهما بناء على ان الاولى فائتة عن محلها ضرورة فلا معنى لتفويت
الثانية ايضا اختيارا وقيل ان الاختلاف على العكس اى قال محمد يقضى قبل الركعتين
وقال ابو يوسف بعد الركعتين (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول محمد قال العلامة كمال الدين ابن النصارى الاولى تقديم الركعتين لان الرابع
فائتة عن الموضع المسنون فلا تفوت الركعتين عن موضعهما قصد ابلا ضرورة (٢) وقال
العلامة ابن عابدين (قوله وبه يقتضى) اقول وعليه المستون لكن رجح في الفتح تقديم
الركعتين قال في الامداد وفي فتاوى العتابة انه المختار وفي مبسوط شيخ الاسلام انه
الاصح الى ان قال وهو قول ابي حنيفة وكذا في جامع قاضي حان (٣) وقال
احمد الطحاوى وفي فتاوى العتابة المختار تقديم اثنتين على الرابع وفي مبسوط شيخ
الاسلام هو الاصح لحديث عائشة انه عليه الصلوة والسلام كان اذا فاتته الرابع قبل
الظهر يصليهن بعد الركعتين (٤) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعماني قد اختلف الفاظ
الفتوى في تقديم الركعتين على الرابع في سنن الظهور والظاهر ان هذا الاختلاف في
الافضلية لا في الجواز وعدمه فمن قدم الركعتين او الرابع فلا حرج.

﴿ قضاء سنة الفجر ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة السرغيناني واذا فاتته ركعتا الفجر لا يقصيهما قبل طلوع الشمس لانه يبقى نفلا

١- مجمع لا يفرح ١ ص ٣٢٢، فتح القدير ١ ص ٣٠٦، رد المحتار ١ ص ١٥١، حاشية الطحاوى ص ٢٠٦

مطلقاً وهو مكروه بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد أحب
إلى أن يقضيها إلى وقت الزوال لأنه عليه السلام قضاهما بعد ارتفاع الشمس
عداء قليلة التعريس هذا دليل محمد ولهما أن الأصل في السنة أن لا تقضى باختصاص
الغشاء بالواجب والحديث ورد في قضائهما تبعاً للقرص فبقى ما رواه على الأصل إلى أن
قال وأما سائر السنن سواها أي سنة الفجر فلا تقضى بعد الوقت (١)

٥ القول الرابع

هو قول الشيخين قال العلامة ابن عابدين (قوله وتقضى) أي إلى قبيل الزوال وقوله معه
سارعه قوله تقضى وفاتت فلا تقضى إلا معه حيث فات وقتها ما إذا فاتت وحدها فلا تقضى
ولا تقضى قبل الطلوع ولا بعد الزوال ولو تبعاً على الصحيح (٢) وقال
العلامة أحمد الطحاوي وأفاد الكلام أنها لا تقضى قبل طلوع الشمس
وحدها أصلاً ولا بعد الطلوع وهو المعتمد (٣) وقال صدر الشريعة عبد الله بن مسعود فان
فات بدون الفرض لا يقضى قبل طلوع الشمس وكذا بعد الطلوع عند الشيخين (٤) وقال
الشيخ حسن بن عمار الشرنبلالي قيل لا خلاف بينهم في الحقيقة لأنهما يقولان ليس عليه
القضاء وإن فعل لإسائه به ومحمد يقول أحب إلى أن يقضى وإن لم يفعل لأشياء عليه
ولا بعد الزوال اتفقا على الصحيح وقيل يقضيها تبعاً بعده
ولا يقضيها مقصوداً جماعاً كما في الكافي وغاية البيان (٥) وقال في الهندية إذا فاتت مع
الفرض يقضيها بعد طلوع الشمس إلى وقت الزوال ثم يسقط هكذا في محيط
نسر حسي وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق وإذا فاتت بدون

١١ هـ بداية ج ١ ص ١٥٢ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٣٩٩ (٣) حاشية الطحاوي ص ٣٠٠

(٤) شرح الوفاة ج ١ ص ١٤٩ (٥) مراقي الفلاح ج ١ ص ٢٣٦

الفرض لا يقضى عندهما خلافاً لمحمد هكذا في السر خسي (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولم تقض الاتباعاى لم تقضى سنة الفجر الا اذا فاتت مع الفرض فتقضى تبعاً للفرض سواء قضاها مع الجماعة او وحده لان الاصل فى السنة ان لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب (٢)

﴿باب قضاء الفرائض﴾

﴿الترتيب بين الفائض﴾

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال العلامة المرغيناني وان فاتته اكثر من صلوات يوم وليلة اجزأته التى بدأ بها لانه اذا زاد على يوم وليلة تصير ستا (وهذا عند الشيخين) وعن محمد انه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح لان الكثرة بالدخول فى حد التكرار وذلك فى الاول (كما قال الشيخان) (٣)

﴿القول بالراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة علاء الدين الحصكفى لدخولها فى حد التكرار المقتضى للخرج بخرج وقت السادسة على الاصح وقال العلامة محمد امين بن عابدين تحت قوله (على الاصح) الى ان قال ولا يسقط الترتيب الاسفوت ست صلوات وصرح فى المحيط بانه ظاهر الرواية وصححه فى الكافى وهو الموافق لما فى المتون (٤) وقال الشيخ عبد الله داماد افندى وبصيرورة الفرائض ستا لدخولها فى حد الكثرة المقتضية للخرج والكثرة تحصيل بالدخول فى حد التكرار والدخول فى حد التكرار يحصل بكون الفرائض ستا وذا يحصل بخرج وقت السادسة وهو ظاهر الرواية عن امتنا الثلاثة واكتفى محمد بدخول وقت السادسة فى رواية عنه والاول الصحيح اى بخرج السادسة (٥) وقال العلامة ابن نجيم

.....

(١) هدية ج ١ ص ١١٢ (٢) بخرج ٢ ص ٤٢ (٣) هداية ج ١ ص ١٥٥ (٤) رد المحتار ج ١ ص ٥٣٩ (٥) مجمع الانهر ج ١ ص ١٢٦

لمصرى. قوله وصيرورتها ستاى اى ويسقط الترتيب بصيرورة الفوائت ست صلوات
تدخلها فى حد الكثرة المقضية للخرج لو قلنا بوجوبه والكثرة بالدخول فى
حد التكرار وهو ان تكون الفوائت ستا وهو الصحيح وبه اندفع ما روى عن محمد بن
المعتمر دخول السادسة (١) وقال احمد الطحطاوى (اذا صارت
لفوائت) الحقيقة او الحكمية ستا) لانه لو وجب الترتيب فيها لوقعوا فى حرج عظيم
وهو مدفع بالص والمعتبر خروج وقت السادسة فى الصحيح (٢)

﴿ عود الترتيب فى مادون الخمسة ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغينانى ولو قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقى عاد الترتيب عند البعض
وهو الاظهر وانه روى عن محمد وقال بعضهم لم يعد الترتيب (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو عدم عود الترتيب. قال العلامة علاء الدين الحصكفى ولا يعود لزوم الترتيب بعد سقوطه
بكثرتها اى الفوائت بعود الفوائت الى القلة بسبب القضاء لبعضها على المعتمد لان
لساقط لا يعود وكذا لا يعود الترتيب بعد سقوطه بباقي المسقطات وقال العلامة ابن
عابدين (قوله بسبب القضاء لبعضها كما اذا ترك رجل صلاة شهر مثلاً ثم قضاها الاصلوة ثم
تلى الوقتية اذا كررها فانها صحيحة الى ان قال (قوله على المعتمد) هو اصح الروايتين
ومححه ايضا فى الكافى والمحيط وفى المعراج وغيره وعليه الفتوى (٤) وقال الشيخ
حمد الطحطاوى ولم يعد الترتيب بين الفوائت التى كانت كثيرة بعودها الى القليلة بقضاء

.....

بعضها لأن الساقط لا يعود في أصح الروايتين وعليه الفتوى وترجيح عود الترتيب ترجيح
بلامرجح (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولم يعد بعد عودها إلى القلة أي لم يعد وجوب
الترتيب بعود الفوائت إلى القلة بسبب القضاء بعد سقوطه بكثرة تركها كما إذا ترك رجل
صلوة شهر مثلاً ثم قضاها إلا صلوة ثم صلى الوقتية إذا كررها فإنها صحيحة لأن الساقط
قد تلاشى فلا يحتمل العود كالماء القليل إذا تنجس فدخل عليه الماء الجاري حتى
كثروا سال ثم عاد إلى القلة لا يعود نجسا واختاره الإمام السرخسي والإمام البزدوي إلى أن
قال وعليه الفتوى (٢) وقال في الهنديّة الترتيب إذا سقط بكثرة الفوائت ثم قضى بعض
الفوائت أقل من ستة الأصح أنه لا يعود هكذا في الخلاصة قال الإمام الزاهد أبو حفص
الكبير وعليه الفتوى كذا في المحيط (٣)

﴿حكم صلوة الوقت قبل الفائتة﴾

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال العلامة المرغيناني ومن صلى العصر وهو ذاكر أنه لم يصل الظهر فهي فاسدة فإنه يقضى
الظهر ثم يصلى العصر إلا إذا كان في آخر الوقت وهي مسألة الترتيب وإذا فسدت
الفرضية لا يبطل أصل الصلوة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد تبطل دليل محمد لأن
التحرية عقدت للمرض فإذا بطلت الفرضية بطلت التحريم أصلاً ولهما أنهما
التحرية عقدت لأصل لصلوة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف
بطلان الأصل (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين قال العلامة قاضي خان رجل افتتح العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين

.....

(١) حاشية الضحطاوي ص ٢٣١ (٢) لبحر الرائق ج ٢ ص ١٦٦ (٣) الهنديّة ج ١ ص ٢٣ (٤) الهنديّة ج ١ ص ١٥٦

غربت الشمس ثم تذكر أنه لم يصل الظهر فإنه تم العصر ثم يقضى الظهر لأنه لو افتتح
العصر في آخر وقتها مع تذكر الظهر يجوز فهذا أولى (١) وقال العلامة ابن عابدين (قوله
المستحب) أي الذي لا كراهة فيه فهستأني وقيل أصل الوقت ونسبه الطحاوي إلى
الشيخين والأول إلى محمد بن علي بن أحمد بن عثمان قاضي خان في شرح الجامع وفي
المسبوط أن أكثر مشائخنا على أنه قول علمائنا الثلاثة وقال في آخر الصفحة فاعتبار أصل
الوقت هو قولنا الثلاثة كما مر عن المسبوط وأن عليه أكثر المشائخ وهو مقتضى
إطلاق المتن ولذا جزم به فقيه النفس الإمام قاضي خان بلفظ عندنا فاقضى أنه المذهب
(٢) وقال العلامة حسن بن عمار الشرنبلالي المستحب لم يذكر هذا في ظاهر الرواية فوقع
الاختلاف بين المشائخ فنسب الطحاوي اعتبار أصل الوقت لهما واعتبار وقت
المستحب لمحمد ورجح في المحيط قول محمد وإضافي الظهيرية لما في الملتقى من
أنه إذا افتتح العصر في أول وقتها وهو ناس للظهر ثم احمرت الشمس ثم ذكر الظهر مضى
في العصر قال فهذا نص على أن العبرة للوقت المستحب وحينئذ انقطع الاختلاف بين
المشائخ لأن المسئلة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية وثبت في رواية أخرى تعيين
المصير إليها (٣) وقال أحمد الطحاوي وليس من الحكمة إضاعة الموجود في طلب
المفقود بضيق الوقت المستحب لأنه يلزم من مراعاة الترتيب وقوع
الحاضرة ناقصة فيغيره حكم الكتاب فيسقط بضيق الوقت المستحب الترتيب
ولا يعود بعد خروجه في الأصح (٤) وهكذا في الهندية (٥)

﴿فساد الصلوة قسمان﴾

﴿اختلاف الفقهاء﴾

(١) نسخة ج ١ ص ٥٥ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٥٣٤ (٣) مرافى ٢٢٠ (٤) طحاوي ٢٢٠ (٥) الهندية ج ١ ص ١٢٣

قال العلامة المير غينائي^١ ثم العصر يفسد فساداً موقوفاً حتى لو صلى ست صلوات ولم بعد الظهر انقلب الكل جائزاً وهذا عند أبي حنيفة وعندهما يفسد فساداً باتاً لا جواز لها بحال وقد عرف ذلك في موضعه (١)

﴿صورة المسئلة﴾

المعروفة في موضعها فقال رجل ترك الصلوة الفجر وصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر في اليوم الثاني والظهر مع التذكر جاز ظهر اليوم الثاني اجماً عاوماً صلى قبله فيه اختلاف وفي المبسوط هذه هي المسئلة التي يقال واحدة تصح الخمس وواحدة تفسد الخمس فالواحدة المصححة هي السادسة قبل قضاء المتروك والواحدة المفسدة هي المتروكة تنقضي قبل السادسة والاصل فيه ان العلة انما تؤثر في غيرها لا في نفسها لانها صفة تحل بالمحل فيعتبر بها حال المحل ومحال ان تكون العلة محالاً ثم سقوط الترتيب حكم والكثرة علة وانما ثبت الحكم اذا ثبتت العلة في حق ما بعدها لا في حق نفسها لا يؤدي الى تقديم الحكم على السبب كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت يثبت الاذن فيما يتجر بعده لا في ذلك البيع الذي رآه الى ان قال فثبت الجواز للكل (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وجه قولهما وهو القياس ان سقوط الترتيب الى ان قال وجه قوله وهو الاستحسان ان المسقط الكثرة وهي قائمة بالكل فوجب ان تؤثر السقوط ولهذا لو اعادها بالترتيب جاز عندهما ايضاً (٣) وقال العلامة الحصكفي وفساد اصل الصلوة

(١) الهداية ج ١ ص ١٥٦ (٢) الكفاية ج ١ ص ٣٣٢ (٣) فتح القدير ج ١ ص ٢٢٣

ترك الترتيب موقوف عند أبي حنيفة سواء ظن وجوب الترتيب أو لا فإن كثرت وصارت نفوائت مع الفائتة ستأظهر صحتها الخ وقال العلامة ابن عابدین (قوله عند أبي حنيفة) وأما عندهما فالفسادات قال في التقريرات ^{على} هذا القول (قوله وأما عندهما فالفسادات لكن عند محمد فسد الأصل مع فساد الوصل وعند أبي يوسف فسد الوصف فقط فساداً باتاً) (١) وقال العلامة قاضي خان: رجل ترك الظهور صلى عدها ست صلوات وهو ذا كر للمتروكة كان عليه قضاء المتروكة لا غير وقال أبو يوسف ومحمد أنه يقتضي المتروكة وخمسابعدها (٢) وهكذا في الهندية (٣) قال سادنا المفتي غلام قادر النعماني: ثبت ترجيح قول الإمام على ترتيب أصول الافتاء التي ذكر العلامة ابن عابدین في شرح العقود رسم المفتي الاستحسان مقدم على القياس وقول: إمام هو الاستحسان. وهكذا صاحبان خالفافي ما بينهما كما في طريقة المحتار وهكذا ثبت من طريق الإمام قاضي خان لأنه ذكر أو لا قول الإمام كما هو الظاهر من عبارته.

﴿ الترتيب بين الوتر والفجر ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

١ - العلامة المرغيناني ولو صلى الفجر وهو ذا كراهه لم يوتر فهي فاسدة عند أبي حنيفة خلافاً لهم وهذا بناء على أن الوتر واجب عنده أي عند أبي حنيفة وسنة عندهما ولهذا قال صاحبان لا ترتيب فيما بين الفرائض والسنن وقال - حنيفة الوتر واجب والترتيب بين الفرائض والواجبات واجب ولهذا الوصل - حر وهو ذا كراهه لم يوتر فهي فاسدة أي صلوة الفجر إذا كان في آخر الوقت (٤)

.....

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اداء وقضاء لازم وقال العلامة ابن عابدين (قوله اداء وقضاء) الواو بمعنى او مانعة الخلو فيشمل ثلاث صور ما اذا كان الكل قضاء او البعض قضاء والبعض اداء هو الكل اداء كالعشاء مع الوتر (١) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري وفي الاصل لو تذكر في الفجر انه لم يصل الوتر فسد فجره عند ابي حنيفة الا ان يكون في اخر الوقت (٢) وقال العلامة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة فلم يجز فرض فجر من ذكر انه لم يوتر هذا تفريع لقوله والوتر وهذا عند ابي حنيفة (٣) وقال العلامة ابن عابدين قوله ولو لم يسع الوقت كل الفوائت صورته عليه العشاء والوتر مثلاً ثم لم يصل الفجر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر مثلاً وفرض الصبح فقط ولم يسع الصلوات الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح انه لا تجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوتر (٤) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني والمتون على قول الامام كما في الهداية والكنز والوقاية وغيرها.

﴿حكم الوتر قبل صلاة العشاء﴾

قال العلامة المرغيناني وعلى هذا اذا صلى العشاء ثم توضأ وصلى السنة والوتر ثم تبين انه صلى العشاء بغير طهارة فعنده اي عند ابي حنيفة يعيد العشاء والسنة دون الوتر لان الوتر فرض على حدة عند ابي حنيفة وعندهما يعيد الوتر ايضا لكونه تبعاً للعشاء (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة اي لا يعيد الوتر في صورة المدكورة كما مر ان الوتر واجب وصلاة على حدة

.....

١ ارد المحتار ج ١ ص ٥٣٦ (٢) خلاصة ج ١ ص ٨٩ (٣) شرح الوقاية ١٨٢

(٤) رد المحتار ج ١ ص ٥٣٨ (٥) هداية ج ١ ص ١٥١

عند أبي حنيفة قال العلامة جلال الدين الخوارزمي (قوله وعلى هذا) أي على أن
الوتر واجب عنده وقداؤه في وقته بطهارة أذوقته وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب
بعذر النسيان فلا تلزمه الإعادة (١) وقال العلامة ابن عابدين: لو صلى العشاء بلا وضوء
والوتر والسنة به يعيد العشاء والسنة لا الوتر لأنه إذا نسي أن العشاء في ذمته فسقط
الترتيب (٢) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني: الراجح في كتاتيب المسئلين قول الإمام
لأن الوتر واجب على الصحيح عند الأحناف وهو قول الإمام فالترتيب بين الفرائض
والواجبات واجب كما هو في كتب الفقه وهكذا الوتر صلوة على حدة إذا داه بالنسيان
سقط الترتيب بينه وبين العشاء.

﴿باب سجود السهو﴾

﴿حكم الصلوة بترك القعدة الأخيرة﴾

قال العلامة مرغيناني: وإن قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا إلى أن قال وتحولت
صلواته نفلًا أي التي لم يقعد للرابعة وقال إلى الخامسة وهذا عند أبي حنيفة وأبي
يوسف خلافاً لمحمد علي ما مر في باب قضاء الفوائت (٣)

﴿القول الراجح﴾

موقوف الشيخين قال العلامة أكمل الدين البابر تقي: ولا شك أن بطلان وصف
فرضية وتحولها نفلًا أولى من بطلان أصل الصلوة ووصفها (٤) وقال
العلامة الحصكفي: ولو سها عن القعود الأخير عامدا لم يقيد بها بسجدة وإن
سها بسجدة عامدا أو ناسيا أو ساهيا أو مخطئا تحول فرضه نفلًا برفع عند محمد وقال العلامة ابن
سديد قوله عند محمد ظاهره أنه راجع لكل المتن فيكون محمدًا قائلاً بتحولها نفلًا وليس

.....

كذلك لبطلان الفريضة وكلمة بطل الفرض عنده بطل الاصل فتعين ان يكون راجعاً لقوله برفعه فيكون المتن اختار قول ابي حنيفة وابي يوسف في عدم بطلان الاصل الى ان قال فضم السادسة مبنى على قولهما فقط كما نص عليه في الحلية (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله فان سجد بطل فرضه برفعه لانه استحکم شروعه في المأفلة قبل اكمال اركان المكتوبة الى ان قال قوله وصارت نفلاً فيضم اليها السادسة لما سبق مراراً من انه لا يلزمه من بطلان الوصف بطلان الاصل (٢) وقال في الهندية وتحولت صلواته نفلاً عند الشيخين ويضم اليها ركعة سادسة ولو لم يضم فلا شيء عليه وبطل الفرض باتصال ركعة الخامسة (٣) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني هذه المسئلة مبنية على اصل هو ان بطلان الوصف لا يلزم منه بطلان الاصل عند الشيخين فاذا بطلت الفرضية لا يلزم منه بطلان اصل الصلوة فصارت نفلاً وان بطلان الوصف يلزم معه بطلان الاصل في مسئلة الصلوة عند محمد فاذا بطلت الفرضية بطلت اصل الصلوة.

﴿وقت بطلان الفرض بترك القعدة الأخيرة﴾

قال العلامة المرغيناني ثم انما يبطل فرضه بوضع الجبهة عند ابي يوسف لانه سجود كامل وعند محمد برفعه لان تمام الشيء باخراة وهو الرفع ولم يصح مع الحدث وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا سقه الحدث في السجود بسى عند محمد خلافاً لابي يوسف (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد قال العلامة كمال الدين بن الهمام قوله وعند محمد برفعه لان تمام الشيء باخراة وهو الرفع ولم يصح مع الحدث واختاره فخر الاسلام وغيره للفتوى لانه ارفق واقيس

(١) رد المحتار ج ١ ص ٥٥٢ (٢) البحر ج ٢ ص ١٠٢ (٣) الهندية ج ١ ص ١٢٩ (٤) الهداية ج ١ ص ١٥٩

(١) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي قوله وعند محمد برفعه الجبهة وهو المختار للفتوى (٢) وهكذا في العناية (٣) وقال العلامة الحصكفي عند محمد به يفتى لان تمام الشيء باخره (٤) وقال العلامة ابن نجيم وقوله برفعه اي برفع الوجه عن الارض اشارة الى ان المختار للفتوى الى ان قال لان تمام الشيء واخر السجدة الرفع (٥) وقال العلامة عبد الله داماد افندي وعند محمد يصلي سنا وهو اقيس وعليه الفتوى كما في الكافي (٦) وقال العلامة ابن نجيم وفي المحيط وان شرع معه رجل في الخامسة يصلي ركعتين عند ابي يوسف وعند محمد ستا الى ان قال وعند محمد لم ينقطع احرام الفرض وهو الاصح لانه صار شارعا في النفل من غير تكبير جديدة (٧) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني وانما يصلي ستا لان المقتدى شرع مع الامام في النافلة لان الاخيرين للامام نافلة فتكون الشفعة الاخرة نافلة فلو ادى بعاقبة تكون الركعتان نافلة والركعتان فرضا وهذا لا يصح لان الفرض رباعية ولو ادى من تكون الاربع فرضا والاثنان نفلا ويعلم منه حكم الفجر والمغرب ففي الفجر يؤدى ربعا وفي المغرب يؤدى خمسا.

﴿ حكم اقتداء بعد قيام الامام الى الخامسة ﴾

العلامة المرعشي. ولو اقتدى به انسان فيهما اي بالساهي يصلي ستا عند محمد لانه يفتى بهذه التحريم وعندهما يصلي ركعتين لانه استحکم خروج عن الفرض (٨)

﴿ توضيح العبارة ﴾

يأتي بالساهي في الخامسة فيأتي المقتدى بعد الامام بربع ركعات وان اقتدى به في

.....

تحقيق ١ ص ٣٣٦ (٢) الكفاية ج ١ ص ٣٣٦ (٣) العناية ج ١ ص ٣٣٦ (٤) الدر المختار ج ١ ص ٥٥٢

البحر الرائق ج ٢ ص ١٠٣ (٦) مجمع الانهر ج ١ ص ١٠٢ (٧) البحر الرائق ج ٢ ص ١٠٥ (٨) البداية ج ١ ص ١٦٠

السادسة يأتي بعده بخمس ركعات يصلي ركعة ويقعد ثم يصلي ركعتين ويقعد ثم يصلي ركعتين ويقعد لأنه لما شرع في تحريمه الإمام لم يأت به إلا ما وجد في الإمام وقداً من الركعتين (١) ستاً

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد بن قال العلامة الحصكثي. ولو اقتدى به فيهما صلاههما أيضاً قال العلامة ابن عابدين. قوله ولو اقتدى به أي لو اقتدى شخص بالذي قعد على الرابعة ثم قام وضم السادسة صلاههما أي ركعتين أيضاً إلى أن قال وعند محمد ستاً وهو الأصح لأنه لو انقطعت التحريم لاحتاج إلى تكبير جديدة فصار شارعاً في الكل (٢) وقال العلامة أبو بكر الحيدري. فإن اقتدى به أحد في هاتين الركعتين لزمه أن يقضي ستاً عند محمد قال في الوجيز وهو الأصح إلى أن قال صار المقتدى شارعاً في الكل فلزمه ما أدى الإمام بهذه التحريم وقداً من ستاً (٣)

• حكم صلاة المقتدى بعد فسادها حين الافتداء في الخامسة •

قال العلامة المرغيناني ولو افسده المقتدى أي ما شرع فيه لا قضاء عليه عند محمد باعتبار إمامه وعند أبي يوسف يقضي ركعتين لأن السقوط بعارض يحصى الإمام (٤)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

ولو افسد المقتدى لا قضاء عليه عند محمد باعتبار إمامه إذا افسده الإمام فإن حال المأموم لا يكون أقوى حالاً من الإمام والألزم زيادة الشرع على الأصل وعند أبي يوسف يقضي ركعتين لأن السقوط بعارض ينحصر الإمام تقريره أن المقتضى للجواب وهو الشروع من المخاطب

.....

النهي عن الإبطال قام في حق الإمام فكذا في حق المأموم لبناء صلاته على صلاة الإمام
وحيث يجب القضاء عليهما جميعا عملا بالمقتضى (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي يوسف قال العلامة كمال الدين بن الهمام قوله عند أبي يوسف يقضى ركعتين
في أن قال ثم الفتوى هنا على قول أبي يوسف (٢) وقال العلامة الحصكفي وإن
فسد قضاءهما به يفتي نقاية (٣) وقال العلامة داماد أفندي ولو فسد مقتضى
بأهما فضاءهما عند أبي يوسف لأن السقوط بعارض يخص الإمام كما في الهداية وفيه
دلالة على أن النص عن الإمام لكن في التبيين وغيره أن هذا قول الشيخين وهو الصحيح
وعليه الفتوى (٤) وقال العلامة ابن نجيم وقال أبو يوسف يلزمه قضاء الركعتين وهو الأصح
في أن قال وفي السراج الوهاج وعليه الفتوى (٥) وهكذا في الجوهرة (٦)

﴿حكم الاقتداء عند سجدة السهو﴾

قال العلامة المرغيناني ومن سلم وعليه سجدة السهو فدخل رجل في صلاته بعد التسليم
ثم سجد الإمام كان داخلًا أو أفلاي وإن لم يسجد لم يدخل وهذا عند أبي حنيفة وأبي
سفيان وقال محمد هو داخل سجد الإمام أوله يسجد دليل محمد لأن عنده سلام من عليه
سهو لا يخرج من الصلاة أصلاً لأنها وجبت جبر اللقضاء فلا بد أن يكون في أحرام
سهو وعندهما يخرج على سبيل التوقف لأنه محلل في نفسه (٧)

﴿القول الراجح﴾

.....

١- معانيه ج ١ ص ٣٢٨ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٣٢٨ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٥٥٣

جميع الأنهر ج ١ ص ١٥١ (٥) البحر الرائق ج ٢ ص ١٠٥ (٦) الجوهرة ج ١ ص ٩٣ (٧) الهداية ج ١ ص ١٦٠

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام. بعد تفصيل المسئلة والتوقف في بقاء
التحرمة وبطلانها صح لان التحريم واحد فاذا بطلت لا تعود الابعادة ولم توجد (١) وقال
العلامة الحصكفي. سلام من عليه سجود سهو يخرج من الصلوة خروجا موقوفا ان
سجد عاد اليها رالا وعلى هذا فيصح الاقتداء به الى ان قال ان سجود السهو في المسائل
الثلاث والا لا يسجد لا تثبت الاحكام المذكورة وقال العلامة محمد امين ابن عابدين في تفصيل
العبارة والحاصل ان الصواب في التعبير ان يقول كما قال ابن الكمال سلام من عليه
السهو يخرج منه خروجا موقوفا عندهما خلافا لمحمد فيصح الاقتداء به ان
سجد بعد الافلا (٢) وقال العلامة الزيلعي. وانما التوقف في عود التحريم ثانيا بمعنى انه ان
عاد الى سجود السهو تعود التحريم والافلا وهذا سهل لتخريج المسائل والاول اصح لان
التحرمة اذا بطلت لا تعود الابعادة فيها ولم توجد (٣) وقال العلامة عبيد الله بن
مسعود صدر الشريعة حتى ان سلم ثم اقتدى به انسان ثم سجد للسهو يكون الاقتداء
صحيحا ولو لم يسجد بل رفض الصلوة لم يصح الاقتداء (٤) وهكذا في حاشية الطحطاوي (٥)

﴿باب صلوة المريض﴾

﴿الايماء بالعين والقلب والحاجبين في الصلوة﴾

قال العلامة المرغيناني فان لم يستطع الايماء برأسه اخرجت عنه ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه
ولا بحاجبيه خلافا لفرلما وروينا من قبل (٦)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

.....

(١) فتح القدير ج ١ ص ٣٥٠ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٥٥٣ (٣) تبين الحقائق ج ١ ص ١٩٨

(٤) شرح الوقاية ج ١ ص ١٨٤ (٥) حاشية الطحطاوي ص ٢٥٦ (٦) الهداية ج ١ ص ١٦١

دليله سالان من اصله ما ان القاعدة يوم القائم فكذا يجوز ان يبنى الانسان في حق نفسه
صلاة القائم على تحريمه القاعدة وقال محمد يستقبل دليله لان من اصله ان القائم لا يصلى
خلف القاعدة فكذا لا يبنى في حق نفسه (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين قال العلامة اكمل الدين البارتني بناء على اختلافهم في الاقتداء يعنى
ان كل فصل جواز الاقتداء فيه جور بناء احمر الصلوة على اولها ههنا (٢) وقال
العلامة الحصكفى ولو صلى قاعد ابركوع وسجد فصيح بنى (٣) وقال
العلامة الزينعى ولو صلى قاعد ابركع ويسجد فصيح بنى اى صلى بعض صلاته قاعد ابركع
ويسجد فصيح بنى وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف (٤) وقال العلامة طاهر بن
عبد الرشيد البخارى وهى فرع مسئلة اخرى وهى ان من شرع فى الصلوة قاعدا ثم زال
العذر فى خلال الصلوة عندهما يبنى على صلوته الى ان قال فما صح الاقتداء
جاز البناء (٥) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى فاقتداء القائم خلف القاعدة صحيح
عندهما اى عند ابى حنيفة وابى يوسف فكذا البناء ايضا يصح.

﴿حكم القعود فى وسط التطوع﴾

قال العلامة المرغينانى ومن افتتح التطوع قائما الى ان قال وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق
وتجوز الصلوة عنده اى عند الامام ولا تجوز عندهما وقدم فى باب التوافل (٦)

﴿القول الراجح﴾

.....

(١) الحوهرية ج ٩ ص ٩٤ (٢) المعايه ج ١ ص ٢٠ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٥٦٣ (٤) تبيين الحقائق

ج ١ ص ٢٠٢ (٥) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ١٩٦ (٦) الهداية ج ١ ص ١٢٢

هو قول الامام قال العلامة ابن الهمام ولذا كان الاصح خلاف ما ذكره المصنف من قوله وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق (١) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي قال اي فخر الاسلام لو قعد في النفل من غير عذر لا يكره في الصحيح (٢) وهكذا في العناية (٣) وقال العلامة الحصكفي وله القعود بلا كراهة مطلقا هو الاصح ذكره الكمال وغيره وقال العلامة ابن عابد بن تحت قوله وله القعود اي بعد الافتتاح قائما قوله بلا كراهة مطلقا اي بعذر ودونه امام مع العذر فاتفقا واما بدونه فيكره عند الامام على اختيار صاحب الهداية ولا يكره على اختيار فخر الاسلام وهو الاصح لانه مخير في الابتداء بين القيام والقعود فكذا في الانهاء (٤) وقال في الهداية واذا افتتح التطوع قائما ثم اراد ان يقعد من غير عذر فله ذلك عند ابى حنيفة استحسانا كذا في المحيط (٥) وهكذا في البحر (٦)

﴿ الصلوة في السفينة ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن صلى في السفينة من غير علة اجزأه عند ابى حنيفة والقيام افضل وقال لا يجزيه الا من عذر (٧)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل صاحبين لان القيام مقدور عليه فلا يترك وله اي لابي حنيفة ان الغالب فيها دوران لراس وهو كالسحق الا ان القيام افضل عند الامام لانه ابعد عن شبهة الخلاف.

﴿ وتوضيح المقام ﴾

قل العلامة اكمل الدين البابر في هذه المسئلة ومن صلى في السفينة قاعدا المصلي في

(١) فتح القدير ج ١ ص ٢٦٢ (٢) الكفاية ج ١ ص ٢٦٢ (٣) العناية ج ١ ص ٢٦١ (٤) رد المحتار ج ١ ص ٢٦٣

(٥) الهداية ج ١ ص ١١٣ (٦) البحر الرائق ج ٢ ص ١١٤ (٧) الهداية ج ١ ص ٢٦٢

السفينة امان يكون عاجزا عن القيام اولافان كان عاجزا جاز ان يصلي قاعدا بالاتفاق وان لم يكن فاما ان تكون السفينة راسية او سائرة فان كانت راسية لم تجز الصلوة قاعدا بالاتفاق وان كانت سائرة جاز عند ابي حنيفة والقيام افضل وقال لا يجوز وهو القياس لان القيام مقدور عليه والمقدور عليه لا يترك وله وهو وجه الاستحسان ان الغالب من حال راكب السفينة دوران الرأس عند القيام والغالب كالمحقق الا ترى ان نوم المضطجع جعل حدثا لان الغالب من حاله ان يخرج منه شيء لزوال الاستمساك (١)

في القول الرابع

هو قول صاحبين قال العلامة الحصكفي. وقال لا يصح الا بعدزوه الاظهر برهان وقال العلامة ابن عابدين قوله وهو الاظهر وفي الحلية بعد سوق الأدلة والاظهر ان قولهما شبه فلاحرم ان في الحياوى المقدسى وبه باحد (٢) وقال العلامة حسن بن عمار الشرنبلالي صلوة العرض فيها وهي حارية قاعدا بلا عذر صحيحة عند ابي حنيفة بالركوع والسجود وقال لا تصح الا من عذر وهو الاظهر (٣) وقال الشيخ احمد الطحطاوى وقال لاى ابو يوسف ومحمد لا تصح جالسا الا من عذر وهو الاظهر لحديث ابن عمران النبي ﷺ عن الصلوة في السفينة فقال صل فيها قانما الا ان تخاف الغرق وقال مثله لجعفر الى ان قال ودليل الامام اقوى فيتبع لان ابن سيرين قال صلينا مع انس في السفينة فعودا ولو شئنا لخرجنا الى الجرد وقال محامد صلينا مع جنادة (٤) وقال العلامة العالم بن العلاء الاندلسي فان صلى فيها قاعدا وهو يقدر على القيام او الخروج اجزاؤه عند ابي حنيفة استحسانا وفي الطحاوى وقد اساء (٥) وقال في الهندية. واذا صلى قاعدا في السفينة وهي تجرى مع القدرة على القيام تجوز مع الكراهة

عند أبي حنيفة (١)

حكم صلوة المغمى عليه

قال العلامة المير غينائي ومن اغمى عليه خمس صلوات او دونها قضى وان كان اكثر من ذلك لم يفيض الي ان قال تم الزيادة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد لان تكرار بتحقيق به وعندهما من حيث الساعات هو الساتر عن علي وابن عمر (٢)

اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام

قال العلامة اكمل الدين البابر تى قال ابو جعفر الزيادة تعتبر عند أبي يوسف من حيث ساعات وهو رواية عن أبي حنيفة وعن محمد تعتبر من حيث الصلوات ما لم تصر الفوائت ستالا يسقط عنه القضاء وان كانت من حيث الساعات اكثر من يوم وليلة والنسأ تظهر ثمرة الخلاف فيما اذا اغمى عليه عند الضحوة ثم افاق من الغد قبل الزوال ساعة فهذا اكثر من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه فى قول أبي يوسف وعلي قول محمد يجب عليه القضاء لان الصلوات لم تزد على الخمس (٣)

القول الرابع

هو قول محمد قال العلامة ابن الهمام وعند محمد من حيث الاوقات فاذا زاد على ذلك وقت صلوة كامل سقط والا لا وهو الاصح (٤) وقال العلامة ابن عابدين قوله وقت صلوة الى ان قال واعتبر الزيادة بالاوقات على قول الثالث (يعنى على قول محمد) وهو الاصح (٥) وقال العلامة ابن نجيم وظاهر كلامه ان الاكثرية من حيث الصلوات فان الاكثر من خمس صلوات

(١) الهندية ج ١ ص ١٣٣ (٢) الهداية ج ١ ص ١٦٢ (٣) العناية ج ١ ص ٢٦٣

(٤) فتح البدير ج ١ ص ٢٦٣ (٥) رد المحتار ج ١ ص ٢٦٣

ست فاكثروا قول محمد ورواية عن ابي حنيفة وهو الاصح (١) وقال العلامة عالم بن العلاء الاندريسي وعند محمد من حيث الصلوات مالم تصر الصلوات ستا لا يسقط عنه القضاء وان كان من حيث الساعات اكثر من يوم وليلة وهو الاصح (٢)

﴿باب في سجدة التلاوة﴾

﴿قراءة المأموم اية السجدة خلف الامام﴾

قال العلامة المرغيناني واذا تلا المأموم لم يسجد الامام ولا المأموم في الصلوة ولا بعد الفراغ عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يسجدونها اذا فرغوا الان السبب قد تقرر ولا مانع بخلاف حالة الصلوة لانه يؤدي الى خلاف وضع الامامة او التلاوة ولهما ان المقتدى محجور عن القراءة لئلا تصرف الامام عليه وتصرف المحجور لا حكم له (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. وقال العلامة الحصكفي ولو تلاها المزمع لم يسجد المصلي اصلا لا في الصلوة ولا بعدها (٤) وقال عبد الله بن مسعود صدر الشريعة. وان تلا المزمع لم يسجد اصلا لا في الصلوة ولا بعدها (٥) وقال الشيخ طاهر بن الرشيد البخاري رجل قرا اية السجدة خلف الامام ليس عليه ان يسجد ولا على الامام ولا على من سمعها من القوم في الصلوة ولا بعد الفراغ من الصلوة (٦) وهكذا في البحر (٧) والهندية (٨) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. وتلاوة المأموم اية السجدة انما يتصور اذا اخطأ الامام في القراءة في اية السجدة وفتح المأموم له والا فلا يتصور هذه المسئلة على مسلك الاحناف

.....

(١) البحر الرائق ج ٢ ص ١٢٩ (٢) النادر حاية ج ٢ ص ١٢٦ (٣) الهندية ج ١ ص ١٢٣ (٤) الدر المختار ج ١ ص ٥٢٦

(٥) شرح الوقاية ج ١ ص ١٩١ (٦) خلاصة الفساوي ج ١ ص ٨٥ (٧) البحر الرائق ج ٢ ص ١٢٠ (٨) الهندية ج ١ ص ١٣٣

لان المأموم ممنوع عن القراءة خلف الامام.

﴿نية الإقامة في بلاد اهل البغى﴾

قال العلامة المرغيناني. وكذا اذا حاصروا اهل البغى في دار الاسلام في غير مصر او حاصروهم في البحر لان حالهم مبطل عزيمتهم وعند فرّ يصح في الوجهين اذا كانت الشوكة لهم للتمكن من القرار ظاهر او عند ابى يوسف يصح اذا كانوا في بيوت المدبر لانه موضع إقامة (١)

﴿اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام﴾

حاصروا (عسكر المسلمين) اهل البغى في دار الاسلام في غير المصر لان نية الإقامة في دار الحرب او البغى لا تصح لان حالهم يخالف عزيمتهم للتردد بين الفرار والفرار فصار كالمفازة والجزيرة والسفينة وعند فرّ تصح نيتهم في الوجهين اذا كانت الشوكة لهم للتمكن من الاسقرار ظاهر او عند ابى يوسف تصح اذا كانوا في بيوت المدبر وجوابه ما ذكرنا من التردد (٢) وقال العلامة محمد امين بن عابدين. وفي معراج الدراية ثم التقييد بقوله في غير مصر وفي البحر يوهم انهم لو نزلوا مدينة اهل البغى وحاصروهم في الحصن تصح نية الإقامة لكن اطلاق ما ذكر في المبسوط يدل على انه ليس كذلك الى ان قال والحاصل ان المفهوم من عبارات المتون كالهداية ان عسكرنا لو حاصروا اهل البغى والعسكر داخل المصر من ديار الاسلام تصح نيتهم الإقامة والمفهوم من اطلاق المبسوط والسراج والذخيرة وهو مقتضى التعليل انها لا تصح وظاهر كلام العناية والمعراج اختياره وبه جزم الشرنبلالي في نور الايضاح (٣)

﴿القول الراجح﴾

(١) الهداية ج ١ ص ١٦٢ (٢) تبين الحقائق ج ١ ص ٢١٢ (٣) منحة الخالق ج ٢ ص ١٣٣

هو قول الجمهور. قال العلامة علاء الدين الحصكفي: أو حاصر أهل البغي في دارنا في غير مصر مع نية الإقامة مدتها للتردد بين القرار والفرار قال عبد القادر الرافي أمالو حاصروا أهل البغي في مصر أو قرية فتصح نية الإقامة إلى أن قال: أما في زماننا فينبغي أن يكونوا (أي أهل البغي) كأهل الحرب في هذا الحكم لوجود العلة وهي خشية غلبتهم لقوة الجور وأهل (١) وقال العلامة عالم بن علاء أهل البغي إذا امتنعوا في دار البغي وحاصروا هم لا تصح منابذة الإقامة (٢) وقال العلامة ابن نجيم مع أهل البغي في غير مصر لأن نية الإقامة في دار الحرب أو البغي لا تصح (٣)

﴿حكم إقامة أهل الأخبية﴾

قال العلامة المرغيناني: ونية الإقامة من أهل الكلاء وهم أهل الأخبية قليل لا تصح والأصح أنهم مقيمون يروى ذلك عن أبي يوسف لأن الإقامة أصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى إلى مرعى (٤)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال العلامة أكمل الدين البابر تتي: ونية الإقامة من أهل الكلاء وهم أهل الأخبية مختلف فيها فمنهم من يقول لا تصح أبداً لأنهم ليسوا في موضع الإقامة (٥) ورواية أبي يوسف مرفى عبارة الهداية.

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي يوسف. قال العلامة الحصكفي: بخلاف أهل الأخبية كعرب وتركمان نووها في

.....

(١) الدر المختار ج ١ ص ٥٨٢ (٢) التاتر حاشية ج ٢ ص ٦ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ١٣٣

(٤) الهداية ج ١ ص ١٦٦ (٥) العناية ج ١ ص ١١

سفازة فأنها تصح في الأصح وبه يفتى (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله بخلاف أهل
 لا حية حيث تصح منهم بية الإقامة في الأصح (٢) وقال العلامة عالم بن العلاء
 يندى. واختلف المتأخرون في الذين يسكنون في الخيام والأكبية إلى أن قال قال
 شيخ الإسلام شمس الأئمة السرخسي والصحيح أنهم مقيمون وفي الغياثة وعليه
 فتوى (٣)

﴿باب صلوة الجمعة، تعريف المصر﴾

قال العلامة السمرغيني والمصر الجامع كل موضع له أمير وقاض ينفذ الأحكام ويقيم
 حدوده وهذا عند أبي يوسف وعنه أنهم إذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعهم (٤)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال في حاشية الهداية والمصر الجامع الخ قد اختلفوا فيه فعن أبي حنيفة هو ما يجتمع فيه
 مرافق أهله وعن أبي يوسف كل موضع فيه أمير وقاض ينفذ الأحكام ويقيم
 حدوده هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة في كتاب الصلوة وعن أبي عبد الله البلخي أنه
 قال أحسن ما سمعت أنه إذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعوا فيه فهو مصر جامع وعن
 أبي حنيفة هو بلدة كبيرة فيها سكك وأسواق ولها راساتيق ويرجع الناس إليه في ما وقعت
 به من الحوادث (٥) وعن أبي يوسف في رواية أخرى أنهم إذا اجتمعوا من تحب عليهم
 حصة إلى أن قال بحيث لو اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعهم (٦)

﴿القول الراجح﴾

في قول أبي حنيفة قال العلامة كمال الدين بن الهمام وقال أبو حنيفة المصر كل بلدة فيها

١. ندر المحتار ج ١ ص ٥٨٣ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ١٣٣ (٣) الترخاوية ج ٢ ص ٤ (٤) الهداية ج ١ ص ١٦٨

٥. حاشية الهداية المرقوم ٥ ص ١٦٨ (٦) العناية على هامش فتح القدير ج ٢ ص ٢٣

سكك واسواق ولهارساتيق ووال ينصف المظلوم من الظالم وعالم يرجع اليه في
الحوادث وهذا المختار المصنف قيل وهو الاصح (١) وقال
العلامة قاضي خان. ولا يكون الموضع مصرافي ظاهر الرواية الا ان يكون فيه مفت وقاض
يقيم الحدود وينفذ الاحكام (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله ظاهر المذهب قال في شرح
المنية والحد الصحيح ما اختاره صاحب الهداية انه الذي له امير وقاض الى ان قال عن ابي
حنيفة انه ببلدة كبيرة فيها سكك واسواق ولهارساتيق وفيها وال يقدر على انصاف
المظلوم من الظالم بحشمته وعلمه او علم غيره الى ان قال وهذا هو الاصح الا ان صاحب
الهداية ترك ذكر السكك والرساتيق (٣) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي. وروى
عن ابي حنيفة وهو ببلدة كبيرة فيها سكك واسواق الى ان قال وهذا هو الاصح (٤) وقال
العلامة الحصكفي المصرو وهو ما لا يسع اكبر مساجده اهل المكلفين بها وعليه فتوى
اكثر الفقهاء وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله وعليه فتوى اكثر الفقهاء وقال ابو شجاع
هذا احسن ما قيل فيه وفي الولوالجية وهو صحيح بحر وعليه مشي في الوقاية ومتن
المختار وشرحه (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. قد اختلف الفتوى في تعريف
المصر لكن المراجع ما قال الامام ابو حنيفة لانا شاهدنا اليوم في قرى صغيرة لا يسع
اهلها اكبر مساجدها.

﴿ صلاة الجمعة بمنى ﴾

قال العلامة المرغيناني ويجوز صلاة الجمعة بمنى ان كان الامير امير الحجاز او كان
الخليفة مسافرا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا الجمعة بمنى لانها اى منى من القرى

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٥ (٢) خاتمة ج ١ ص ٨٢ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٥٩٠

(٤) تاتر خاتمة ج ٢ ص ٥٠ (٥) رد المحتار ج ١ ص ٥٩٠

حتى لا يعيد بها ولهما انهما تتمصر في ايام الموسم وعدم التعيد للتحفيف (١)

﴿اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام﴾

قال العلامة جلال الدين الخوارزمي لهما اي ابي حنيفة وابي يوسف في ذلك طريقان
 أحدهما ان منى من فناء مكة فانه من الحرم قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة سماه باسم
 كعبة لكونه تبعها لهما ان الهدايا والضحايا لا تنحر بمكة بل بمنى دل ذلك على انه في
 حكمها وفي فنائها واقامة الجمعة كما يجوز في المصر يجوز في فنائها الى ان قال والثاني ان
 منى تتمصر في ايام الموسم لاجتماع شرائط المصر من السلطان والقاضي
 والابنية والاسواق (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين قال العلامة الحصكفي وجارت الجمعة بمنى في الموسم فقط وقال
 العلامة ابن عابدين تحت قوله فقط اي فلا تصح في منى في غير ايام اجتماع الحاج
 فيها فقد بعض الشروط (٣) وقال العلامة ابن نجيم المصري بعد تفصيل المسئلة فترجح
 حصيص جوازها بايام الموسم وانها تصير مصرافي تلك الايام وقرينة في غيرها (٤) وقال
 العلامة الزيلعي وقوله تتمصر في ايام الموسم يشير الى ان الجمعة لا تجوز فيها في غير ايام
 موسم (٥) وقال في الهندية وجارت بمنى في الموسم للحليفة الى ان قال ولا تجوز في
 غير هذه الايام كذا في محيط السرخسي (٦)

﴿مقدار خطبة الجمعة﴾

قال العلامة المرغيناني فان اقتصر على ذكر الله جاز عند ابي حنيفة وقال لا بد من ذكر طويل

(١) الهداية ج ١ ص ٢٨ (٢) الكفاية ج ٢ ص ٢٥ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٥٩٥ (٤) البحر الرائق ج ٢ ص ١٢٢

(٥) تبين الحقائق ج ١ ص ٢١٨ (٦) الهندية ج ١ ص ١٢٥

يسمى خطبة لان الخطبة هي الواجبة والتسيحة والتحميدة لا تسمى خطبة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وله اى دليل امام ابى حنيفة قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فضل وعن عثمان انه قال الحمد لله فارتج عليه فنزل وصلى وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وهو مقدار ثلاث ايات عبد الكرحي وقيل مقدار التشهد من قوله التحيات الى قوله عبده ورسوله (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابى حنيفة لان قوله قول المتون. قال العلامة الحصكفى. وكفى بحميدة او تهليلة او تسيحة للخطبة المفروضة مع الكراهة وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله مع الكراهة ظاهر القهستاني انها تنزيهية تأمل (٣) وقال فى الهندية وكفى تحميدة او تهليلة او تسيحة كذا فى المتون (٤) قال ستاذنا المفتى غلام قادر النعمانى ان التسيحة والتحميدة جائزة فى الخطبة لكن مع الكراهة التنزيهية والذكر الطويل سنة فالاختلاف فى الجواز وعدم الجواز وليس الاختلاف فى ان الذكر الطويل افضل.

﴿ تعداد افراد الجمعة ﴾

قال العلامة المرغينانى ومن شرائطها الجماعة لان الجمعة مشتقة منها واقلهم عند ابى حنيفة ثلثة سوى الامام وقال اثنان سواء والاصح ان هذا قول ابى يوسف وحده.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

له اى دليل ابى يوسف ان فى المثنى معنى الاجتماع وهى منبئة عند ولهما اى دليل الطرفين ان

.....

(١) الهداية ج ١ ص ١٦٩ (٢) العاوية على هامش فتح القدير ج ٢ ص ٣٠ (٣) رد المحتاج ج ١ ص ٥٩٨

(٤) الهنديه ج ١ ص ١٣٦

الجمع الصحيح انما هو الثلاث لانه جمع تسمية ومعنى والجماعة تشترط على حدقو كذا الامام فلا يعتبر منهم (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين قال العلامة جلال الدين الخوارزمي ولان الاصل في كل ثابت كماله اذ في النقصان شبهة العدم خصوصاً في شرائط الجمعة اذ الظاهر فرض في الاصل فلا يسقط عنه باداء الجمعة الا باليقين ولا غاية لكل فتعين الاقل وهو الثلاث فانه جمع سما ومعنى (٢) وقال العلامة الحصكفي والسادس الجماعة واقلها ثلاثة رجال ولو غير الثلاثة حضروا الخطبة سوى الامام بالنص لانه لا بد من الذاكر وهو الخطيب وتلاثة سواء بنص فاسعوا الى ذكر الله وقال العلامة ابن عابدين قوله سوى الامام هذا عند ابي حنيفة ورجح الشارحون دليله واختاره المحجوبى والنسفى كذا في صحيح شيخ قاسم (٣) وقال فى الهندية ومنها الجماعة واقلها ثلاثة سوى الامام (٤) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندى قال ابو حنيفة ومحمد بنهما ثلاثة نفر سوى الامام وعن ابي يوسف فى غير رواية الاصول اثنان سوى الامام (٥) وقال العلامة وهبة الزحلى واقلهم سداى حنيفة ومحمد فى الاصح ثلاثة رجال سوى الامام ولو كانوا مسافرين او مرضى لان قل الجمع الصحيح انما هو الثلاث (٦)

﴿ان نفر الناس فى الجمعة قبل سجود الامام﴾

عن العلامة المرغينانى وان نفر الناس قبل ان يركع الامام ويسجد الا النساء والصبيان استقبال منبر عبد ابي حنيفة وقالوا اذا نفر واعنه بعدما افتتح الصلوة صلى الجمعة فان نفر واعنه بعدما ركع

جديد ج ١ ص ١٦٩ (٢) الكفاية فى صدر فتح القدير ج ٢ ص ٣٢ (٣) المختار ج ١ ص ٦٠٠ (٤) الهندية ج ١ ص ٢٩

مسار حاشية ج ٢ ص ٥٤ (٦) الفقه الاسلامى ج ٢ ص ٤٤

وسجد سجدة بنى على الجمعة خلافاً للزفر.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

لنمّاى دليل الصّاحبين ان الجماعة شرط الانعقاد فلا يشترط دوامها كالخطبة ولا يبي حنيفة ان الانعقاد بالشروع فى الصلوة ولا يتم ذلك الا بتمام الركعة لان مادونهاى مادون الركعة ليس بصلوة فلا بد من دوامها اليها (١)

﴿القول الراجح﴾

وقال العلامة اكمل الدين البارتى فان كان قبل التقييد الركعة بالسجدة استقبل الظهر عند ابي حنيفة (٢) وقال العلامة الحصكفى فان نقرأ قبل سجوده بطلت وان بقي ثلاثة رجال وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله فان نقرأ اى بعد شروعهم معه نهر الى ان قال وشرط انعقاد الاداء عند ابي حنيفة ولا يتحقق الاداء الا بوجود تمام الاركان وهى القيام والقراءة والركوع والسجود فلو نقرأ بعد التحريم قبل السجود فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده (٣) وقال فى الهندية ان نقرأ بعد الافتتاح قبل التقييد بالسجدة لم يجمع عندى حنيفة خلافاً لهما كذا فى التمر تاشى (٤) وقال العلامة عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة فان نقرأ قبل سجوده بداء بالظهر وان بقي ثلاثة رجال او نقرأ بعد سجوده اتمها (٥) وقال العلامة الكاسانى ومنها فوات الجماعة الجمعة قبل ان يقبدا امام الركعة بالسجدة بان نقرأ الناس عنه عند ابي حنيفة وعندهما لا تفسد واما فواتها بعد تقييد الركعة بالسجدة فلا تفسد عند اصحابنا الثلاثة (٦)

.....

(١) الهندية ج ٢ ص ٢٩١ (٢) العنابة على هامش فتح القدير ج ٢ ص ٣٣١ رد المحتار ج ٢ ص ٢٠٠ (٣) الهندية ج ٢ ص ٢٩١

(٤) شرح الوقاية ج ١ ص ٢٠٠ (٥) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٦٩

﴿السعي الى الجمعة بعد اداء الظهر﴾

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال العلامة المرغيناني فان بداله اي لمن صلى الظهر قبل صلاة الامام ان يحضرها فتوجه اليها والامام فيها بطل ظهره الذي صلى في منزله عند ابي حنيفة بالسعي وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السعي دون الظهر فلا ينقضه بعد تمامه والجمعة فرقها فينقضها وصار كما اذا توجه بعد فراغ الامام وله اي دليل ابي حنيفة ان السعي الى الجمعة من خصائص الجمعة فينزل منزلتها في حق ارتفاع نظير احتياط جواب عن قياسها بخلاف ما بعد الفراغ منها لانه ليس بسعي اليها (١)

﴿القول الراجح﴾

وقول ابي حنيفة قال العلامة كمال الدين ابن الهمام قوله بطلت ظهره عند ابي حنيفة بالسعي هذا اذا كان الامام في الصلوة بحيث يمكنه ان يدركها وان لم يدركها لو كان لم يشرع بعلمه لا بد حواذرا كهالبعده نحوه لا يبطل عند ابي حنيفة عند العراقيين ويبطل عنده في تخريج البلخيين وهو الاصح ثم المعتبر في السعي الانفصال عن داره فلا يبطل قبله على المختار (٢) وقال العلامة ابن عابدين واطلق اي في البطان فتأمل ما اذا لم يركها بعد المسافة مع كون الامام فيها وقت الخروج او لم يكن شرع وهو قول البلخيين قال في السراج وهو الصحيح (٣) وقال العلامة الشرنبلالي وكان الامام فيها وقت الفصالة ادركه نيا ولم يدركه لبعده مسافة ونحوه الى ان قال وصدا تحريج اهل بلخ عن الامام وهو الاصح قال العلامة احمد الضحطاري كان الامام فيها وقت انفصاله عن داره الى ان قال وان لم

(١) الهداية ج ١ ص ١٤٠ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٣٣ (٣) رد المحتار ج ١ ص ١٦٠٢

كنا في الاصح (١) وهكذا الى الهندية (٢)

﴿ متى يدرك المسبوق صلوة الجمعة ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني، وإن كان أدركه في التشهد أو في سجود السهو بنى عليها الجمعة عندهما وقال محمدان أدرك معه أكثر الركعة الثانية بأن أدركه في الركوع بنى عليها الجمعة وإن أدرك أقلها بنى عليها الظهر لأنه جمعة من وجه ظهر من وجه لقوات الشرائط في حقه فيصلي أربعاً اعتباراً للظهور ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتباراً للجمعة ويقرأ في الآخرين لاحتمال التولية ولهما أنه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى يشترط نية الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكر لأنهما مختلفان فلا يبنى أحدهما على الآخر (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة كما يصح أن يقال قضى صلواته على تقدير أدراك أولها ثم فعل باقيها كذلك يصح أن يقال على تقدير أدراك آخرها ثم فعل تكميلها ثم صلواته وإذا تكافأ الاطلاقان يرجع إلى أن قال أن المدرك ليس إلا آخر صلوة الإمام حساً والمتابعة وعدم الاختلاف على الإمام واجب على المأموم ومن متابعتة كون ركعته ركعته (٤) وقال العلامة الحصكفي ومن أدركها في تشهد أو سجود سهو على القول به فيها يتمها جمعة خلافاً لمحمد كما يتم في العيد اتفاقاً إلى أن قال لكن في السراج أنه عند محمد لم يصرم مدر كاله وقال العلامة ابن عابدين قوله لكنه في السراج إلى أن قال ثم ذكر

(١) مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي ص ٢٨٣ (٢) الهندي ج ١ ص ١٢٩ (٣) الهداية ج ١ ص ١٢٠

(٤) فتح القدير ج ٢ ص ٣٦

بعضهم انه يصير مدر كابل اختلاف وقال وهو الصحيح (١) وقال العلامة علاء الدين الكاساني واما اذا ادر كد في سجود الركعة الثانية او في التشهد كان مدر كاللجمعة عند ابي حنيفة و ابي يوسف لوجود المشاركة في التحريمه وعند محمد لا يصير مدر كافي رواية لعدم المشاركة في ركعة وفي رواية مدر كا (٢) وهكذا في الهندية (٣) والفقه الاسلامي (٤)

• الانصات عند خرج الامام •

قال العلامة المرغيناني واذ اخرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبة قال وهذا عند ابي حنيفة.

• اختلاف الفقهاء •

قالاى ابو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب واذ انزل قبل ان يكبر لان الكراهة لا خلال بشرط الاستماع هنا بخلاف الصلوة لانها قد تمتد ولا يبي حنيفة قوله ^{سنة} اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام من غير فصل بين ان يكون قبل ان يخطب او بعده والجواب عما قاله صاحبان لان الكلام قد يمتد طبعاً فاشبه الصلوة بالخ وهكذا قال ابو حنيفة قوله واذ اخرج الامام الخ قال ابن ابي شيبة عن علي وابن عباس وابن عمر كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام والحاصل ان قول الصحابي حجة فيجب تقليده عندنا (٥)

• القول الراجح •

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة والحاصل ان قول الصحابي

.....

رد المحتار ج ١ ص ١٠٥ (٢) مدائع الصانع ج ١ ص ٢٦٤ (٣) التيسير ج ١ ص ١٣٩ (٤) الفقه الاسلامي

ج ٢ ص ٢٤٣ (٥) الهدايت مع الهامش ج ١ ص ١٤١

حجة فيجب تقليده عندنا اذ لم يفه شيء اخر من السنة (١) قول الصحابي المذكور في ضمن اختلاف الفقهاء) وقال العلامة الحصكفي اذا خرج الامام من الحجر قان كان والا فقيامه للصعود شرح المجمع فلا صلوة ولا كراه الى تمامها وان كان فيها ذكر الظلمة في الاصح (٢) وقال العلامة عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة واذا خرج الامام حرم الصلوة والكلام حتى يتم الخطبة (٣)

﴿باب العيدين﴾

﴿التكبيرات في طريق المصلي﴾

قال العلامة المرغيناني ويتوجه الى المصلي ولا يكبر عند ابي حنيفة في طريق المصلي وعندهما يكبر اعتبارا بالاضحى وله ان الاصل في الثناء الاخفاء والشرع ورد به اى الجهر في الاضحى لانه يوم تكبير ولا كذلك الفطر وقال في الهامش ولا يكبر الخ الخلاف في التكبير بالجهر لا في اصله وفي الخلاصة ما يفيد ان الخلاف في اصله وليس بشيء (٤)

﴿اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام﴾

قال عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة ويخرج الى المصلي غير مكبر جهر افي طريقه نفى التكبير بالجهر حتى لو كبر من غير جهر كان حسنا وعلى هامش الوقاية قوله غير مكبر الخ اختلفوا فيه فمن الفقهاء من قال لا يكبر في عيد الفطر في اثناء الطريق ويكبر في الاضحى عنده وعندهما يكبر فيهما اى في العيدين ومنهم من قال ان الخلاف في الجهر وعدمه ولا خلاف في جوره وعدم كراهته وهذا هو الاصح كما في الفتح والبدائع الى ان قال وقد ورد الشرع

.....

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٣٤ (٢) الدر المختار ج ١ ص ٦٠٦ (٣) شرح الوقاية ج ١ ص ٢٠١

(٤) الهداية ج ١ ص ١٤٣

بالجهر في عيد الاضحى فيقتصر ذلك على مورد (١)

﴿ القول الراجع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن عابدين بعد تفصيل المسئلة وقد ذكر الشيخ قاسم في تصحيحه ان المعتمد قول الامام (٢) وقال العلامة قاضي خان ولا يكبر يوم الفطر في قول ابي حنيفة (٣) ولم يذكر قول الصحابين وقال في الهندية ويكبر في الطريق في الاضحى جهر الى ان قال وفي الفطر المحتار من مذهبه انه لا يجهر وهو المأخوذ به كذا في الغياثة اما سرا فمستحب كذا في الجواهر النيرة (٤)

﴿ تطبيق الروايات ﴾

قال ابو حنيفة لا يكبر اى لا يجهر في يوم الفطر بتكبيرات في الطريق بل يكبر خفاء وقال لا يكبر يوم الفطر خفاء.

﴿ رفع اليدين في تكبيرات العيدين ﴾

قال العلامة المرغيناني ويرفع يديه في تكبيرات العيدين يريد به ما سوى التكبيرات في الركوع لقوله ^{سنة} لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها تكبيرات لاعياد وعن ابي يوسف انه لا يرفع والحجة عليه ما روينا (٥) ودليل ابي يوسف لان الرفع سنة الافتتاح ولا افتتاح في الزوائد فلا رفع (٦)

﴿ القول الراجع ﴾

من قول ابي حنيفة ومحمد يعني قول الجمهور قال العلامة اكمل الدين البابر تى والحجة

(١) شرح الوقاية ج ١ ص ٢٠٢ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٢١٢ (٣) الخانية ج ١ ص ٨٨ (٤) الهديّة ج ١ ص ١٥٠

(٥) الهديّة ج ١ ص ١٤٣ (٦) العاية على هامش الفتح ج ٢ ص ٢٥

عليه ماروينا لان مقاله قياس ترك بالاثتر (١) وقال العلامة قاضي خان. ويرفع يديه مع كل تكبير في قول ابي حنيفة ومحمد (٢) وقال العلامة علم بن العلاء الهندي. ويرفع يديه في التكبيرات الزوائد في العيدين وفي الحلاصة والخانية عند عامة العلماء (٣) وقال في الهندية. ويرفع يديه في الزوائد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات كذا في التين وبه افتى مشايخنا كذا في العيانية (٤) وقال العلامة ابن نجيم المصري وعن ابي يوسف لا يرفع يديه فيها وهو ضعيف (٥)

﴿ فصل في تكبيرات التشريق ﴾

﴿ ايام التكبيرات ﴾

قال العلامة المرغيناني ويبدأ بتكبيرات التشريق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويختتم عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند ابي حنيفة وقالوا ويختتم عقيب صلاة من اخر ايام التشريق والمسئلة مختلفة بين الصحابة (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة كمال الدين البابرني. اختلف لصحابة في ابتداء التشريق وانهائه فاما ابتداءه فكسار الصحابة كعمرو وعلي وان مسعود قالوا ابتداء بالتكبير بعد صلاة الفجر من يوم عرفة وبه اخذ علمنا في ظاهر الرواية وصغارهم كعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وزيد بن ثابت قالوا ابتداء بالتكبير من صلاة الظهر من يوم النحر واليه رجع ابو يوسف في بعض الروايات عنه واما انتهائه فقال ابن مسعود صلاة العصر من اول ايام النحر فعنده ثمان صلوات يكبر فيها

(١) العبدية على هامش الفتح ج ٢ ص ٢٥ (٢) الحاشية ج ١ ص ١٩ (٣) الماتر حاشية ج ٢ ص ١٨ (٤) الهدي ج ١ ص ١٥٠

(٥) البحر الرائق ج ٢ ص ١٦٢ (٦) الهداية ج ١ ص ٤٢

وبه اخذ ابو حنيفة وقال علي وابن عمر في احدى الروايتين عنه انتهاؤه من صلاة العصر من احرام التشرية فيكون ثلاث وعشرون صلاة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف ومحمد. قال العلامة جلال الدين الخوارزمي بعد تفصيل لسلسلة ذكر العلامة نحم الدين الزاهدي في شرحه للتدوير والفتوى والعمل في عامة الامصار وكافة الاعصار على قوليهما (٢) وقال العلامة لحصكتي اوله من فجر عرفة الى ان قال الى عصر يوم الخامس احرام التشرية وعليه الاعتماد والعمل والفتوى في عامة الامصار وكافة الاعصار وقال العلامة عابدين تحت قوله وعليه الاعتماد هداية على انه اذا اختلف الامام وصاحبه فالعبرة بقوله الدليل الى ان قال او على ان قوليهما في كل سلسلة مروية عنه ايضا والا فكيف يمتنع بقول غير صاحب المذهب وبه يدفع ما في الفتوح من ترجيح قوله هنا وقد فتوى المشايخ بقوليهما حر (٣) وهكذا في التاتر خاتمة (٤) والمفهم السلامي (٥) وقال في الهندية واما وقته فاوله عقيب صلاة الفجر من يوم عرفة واخره في قول ابي يوسف ومحمد عقيب صلاة العصر من احرام التشرية والفتوى والعمل في عامة الامصار وكافة الاعصار على قوليهما كذا في الزاهدي (٦)

• حكم تكبيرات العيد بعد الصلاة •

في العلامة المرغيناني وهو عقيب الصلوات المفروضة على المقيمين في الامصار في جماعات المسحبة عند ابي حنيفة وليس على جماعات النساء اذ لم يكن معين رجل ولا

عامة على هامش فتح القدير ج ٢ ص ٣٩ (٢) الكفاية في صدر فتح القدير ج ٢ ص ٣٩٠ واد المحتار ج ١ ص ٢٢١

١٠ التاتر خاتمة ج ٢ ص ١٠٢ (٥) الفقه السلامي ج ٢ ص ٣١٣ (٦) الهندية ج ١ ص ١٥٢

على جماعة المسافرين اذا لم يكن معهم مقيم وقالوا هو على كل من صلى المكتوبة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة اكمل الدين البابر تى وقالوا هو واجب على كل من صلى المكتوبة لانه تبع لها وله ماروينا من قبل يريد به ما ذكر فى اول باب الجمعة (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. وقال العلامة الحصكفى وقالوا بوجوبه فور كل فرض مطلقا ولو منفردا او مسافرا او امرأة لانه تبع للمكتوبة (٣) وقال العلامة ابن نجيم واما عندهما فهو واجب على كل من يصلى المكتوبة لانه تبع لها فيجب على المسافرين والمرأة والقروى قال فى السراج الوهاج والجوهرة والفتوى على قولهما فى هذا ايضا فالحاصل ان الفتوى على قولهما فى احروقتة وفيمن يجب عليه (٤) وقال العلامة وهبة الزحيلي والكثير واجب عقيب الصلوات المفروضة على كل من صلى المكتوبة ولو منفردا او مسافرا او مقتديا لانه تبع لها على المفتى به من قول صاحبين (٥)

﴿ باب صلاة الكسوف ﴾

﴿ القراءة فى صلاة الكسوف ﴾

قال العلامة المرغينانى ويطول القراءة فيهما ويخفى عند ابى حنيفة وقالوا لا يجهر وعن محمد مثل قول ابى حنيفة.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

.....

(١) الهداية ج ١ ص ١٤٥ (٢) العناية على هامش الفتح ج ٢ ص ٥٠ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٢٢٠

(٤) البحر الرائق ج ٢ ص ١٦٦ (٥) الفقه الاسلامى وادلته ج ٢ ص ٣٨٣

دليل ابي يوسف حديث عليّ انه جهر بالقراءة في صلاة الكسوف ولانها صلاة مخصوصة تقام
بجمع عظيم فيجهر فيها بالقراءة كالجمعة والعيد (١) وجه قول ابي حنيفة حديث ابن
عباس وسمرق بن جندب ان النبي ﷺ لم يسمع منه حرف من قرأته في صلاة الكسوف
ولانها صلاة النهار وفي الحديث صلاة النهار عجماء اى ليس فيها قراءة مسموعة (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة واذا حصل التعارض وجب
لترجيح بان الاصل في صلاة النهار الاخفاء (٣) وقال العلامة اكمل الدين
لبا برتّى والترجيح قدم من قبل يعنى قوله والحال اكشف على الرجال لقربهم فان قيل
ذكر في المبسوط ان علياً روى حديثاً فان صح ذلك فما جوابه اجيب بان الجواب
بالرجوع الى الاصل فانها صلاة نهارية والاصل فيها الاخفاء (٤) وقال
العلامة الكاسانى ولا يجهر بالقراءة في صلاة الجمعة في كسوف الشمس عند ابي
حنيفة وعند ابي يوسف يجهر بها وقول محمد مضطرب ذكر في عامة الروايات قوله مع قول
الاسى حنيفة (٥) وقال العلامة ابن نجيم قوله بلا جهر تصريح بما علم من قوله كالنفل لان
لنفل النهارى لا يكون جهراً (٦) وقال فى الهندية ولا يجهر بالقراءة في صلاة الجماعة فى
كسوف الشمس فى قول فى ابي حنيفة كذا فى المحيط والصحيح قوله كذا فى
لمضممرات (٧) وهكذا فى الدر المختار (٨) والتاخر خانية (٩)

﴿باب الاستسقاء، الجماعة فى الاستسقاء﴾

.....

(١) الهندية ج ١ ص ٤٥ (٢) المبسوط للسرخسى ج ١ ص ٤٦ (٣) فتح القدير ج ٢ ص ٥٦

(٤) نعيمة ج ٢ ص ٥٦ (٥) بدائع الصانع ج ١ ص ٢٨١ (٦) بحر ج ٢ ص ١٦٤ (٧) هندية ج ١ ص ١٥٣

(٨) الدر المختار ج ١ ص ٦٢٢ (٩) تاخر خانية ج ٢ ص ١١٣

قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلوة فمسنوبة في جماعة فان صلى الناس وحداً اُجاز وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفار الاية روى ان النبي ﷺ صلى فيه ركعتين كصلوة العيد ورواه ابن عباس قلنا فعله مرقوة تركه اخرى فلم يكن سنة (١)

• تطبيق الروايات •

قال العلامة ابن عابد بن قولة بل هي اي الجماعة حارة ولا مكروهة وهذا موافق لما ذكره سبوح الاسلام من ان الخلاف في السنة لا في اصل المشروعية (٢) وقال العلامة احمد الطحطاوى والاحماد له صلوة جائزة لا كراهة ولست سنة (٣) وقال العلامة ابن نجيم والظاهر ما في الكتاب من انها حارة وليست بسنة (٤) وقال العلامة زهير الزحيلي اتفق الجمهور غير ابي حنيفة على ان صلوة الاستسقاء ركعتان بجساعة في المصلى بالصحراء خارج البلد (٥) قال استاذنا المفتي علامه قادر النعماني والعمل اليوم على قول الصحاحين

• الخطبة في الاستسقاء •

قال العلامة المرغيناني ثم يخطب لما روى ان النبي ﷺ خطب ثم هي كخطبة العيد عند محمد وعبدابي يوسف خطبة واحدة ولا خطبة عند ابي حنيفة لانها تتبع للجماعة ولا جماعة عنده (٦)

• القول الراجح •

(١) القيدان ج ١ ص ١٤٦ (٢) رد المحتار ج ١ ص ١٢٢ (٣) حاشية للطحطاوى ص ٣٠٠ (٤) البحر الرائق

ج ٢ ص ١٦٨ (٥) الفقه الاسلامي وادلته ج ٢ ص ١٥١ (٦) الهداية ج ١ ص ١٤٦

هو قول أبي يوسف قال العلامة ابن القيم وعنده أبي يوسف خطبة واحدة ولا صريح في
لمرويات يوافق قول محمد أنها خطبتان (١) وقال العلامة جلال الدين
نحوار زمي وعنده أبي يوسف خطبة واحدة لأن المقصود الدعاء فلا يقطعها بالجلسة كذا في
المبسوط (٢) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي وعن أبي يوسف أنه يخطب
خطبة واحدة (٣)

﴿ قلب الرداء في الاستسقاء ﴾

قال العلامة المرغيناني وقلب ردائه لما روي أنه قال هذا قول محمد أما عن أبي
حسبة فلا يقلب ردائه لأنه دعاء فيعتبر بسانن الادعية وما رواه كان نقولاً (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد قال العلامة ابن عابدين (قوله خلافاً لمحمد) فإنه يقول يقلب الإمام ردائه
من تنسى صدر من خطبته فإن كان مربعاً جعل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه وإن كان مدوراً جعل
يمينه على اليسر واليسر على اليمين وإن كان قماً جعل البطانة خارجاً والظهارة داخلية
عن يوسف روايتان واختار القدوري قول محمد لأنه ^{سنة} فعل ذلك نهر وعليه الفتوى كما في
شرح درر البحار (٥) وقال في الهندي قلب ردائه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى (٦) وقال
العلامة ابن نجيم وقال لا يقلب الإمام ردائه واختاره القدوري (٧)

• باب صلوة الخوف •

﴿ مشروعية صلوة الخوف ﴾

قال العلامة المرغيناني والأصل فيه رواية ابن مسعود أن النبي ﷺ صلى صلوة الخوف على

شرح القدير ج ٢ ص ٦٠ (٢) الكفاية ج ٢ ص ٦٠ (٣) التاتبي خاتمة ج ٢ ص ١١٩ (٤) الهداية ج ١ ص ١٤٦

المختار ج ١ ص ٦٢ (٥) الهندي ج ١ ص ١٥٢ (٦) البحر الرائق ج ٢ ص ١٦٨

الصفة التي قلنا و أبو يوسف وان انكر شر عيتها في زماننا فهو محجوج عليه بما روينا اي
رواية ابن مسعود (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وكان يقول اي ابو يوسف او لا مثل ما قال اثم رجع وقال كانت مشروعة في حياة النبي
ﷺ خاصة لقوله تعالى واذا كنت فيهم الاية لينال كل طائفة فضيلة الصلوة خلفه
ﷺ وقد ارتفع ذلك بعده ﷺ وكل طائفة تتمكن من اداء الصلوة بامام على
حدة فلا يجوز اداءها بصفة الذهاب والمجيء (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة كذلك انتهى بعده بفعل
الصحابة من غير تكير فدل اجماعهم على علمهم من جهة الشارع بعدم اختصاصها بحال كونه
فيهم فمن ذلك ما في ابي داود انهم عزوا مع عبد الرحمن بن سمرة كابل فصلى بناء
صلوة الخوف وكذا في الكفاية (٣) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي يجب ان يعلم بان
صلوة الخوف بقيت مشروعة بعد رسول الله ﷺ في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن بن زياد عن
ابي يوسف انها لم تبق مشروعة وفي الزاد والصحيح هو الاول حتى لو صلى الامام صلوة الخوف
في زماننا الى ان قال جاز في ظاهر الرواية عن اصحابنا (٤) وقال في الهندي لا خلاف ان
صلوة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي ﷺ اما بعده فعلى قول ابي حنيفة ومحمد بقيت
مشروعة وهو الصحيح (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني قد علم

(١) الهداية ج ١ ص ١٤٤ (٢) العاية ج ٢ ص ٢٣ (٣) فتح القدير مع الكفاية ج ٢ ص ٢٣

(٤) النائر خاتمة ج ٢ ص ١٠٤ (٥) الهندي ج ١ ص ١٥٣

مما سبق ان صلوة الخوف مشروعة وليست بمسوخة لكن الافضل في هذا الزمان العمل على قول ابي يوسف لان كثير من الناس لا يقدر ورون على اداها على حسب ما ورد به تسرع ولان ائمة الجماعات في المرتبة سواء فلا يبالى المقتدى في اداء الصلوة خلف اى امام اديت وكثير من العسكر اليوم لا يصلون المفروضة حين القتال فابن الجماعة منهم.

﴿باب الجنائز﴾

﴿حكم تكبيرة الافتتاح للمسبوق﴾

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال العلامة المرغيناني ولو كبر الامام تكبيرة او تكبيرتين لا يكبر الا ترى حتى يكبر اخرى بعد حضوره عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكبر حين حضر لان الاولى للافتتاح والمسبوق يأتي به ولهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يبتدى بمافاته وهو منسوخ (١)

﴿القول الراجح﴾

مر قول ابي يوسف قال العلامة عبد الله داماد افندى قال ابو يوسف يكبر المسبوق تكبيرة الافتتاح كما حضر ولا ينتظر تكبير الامام وبه نأخذ (٢) وقال العلامة حسن بن صدر الشيرازي وظاهر الكافي ترجيح قول ابي يوسف قال في الدرر وعليه الفتوى (٣)

﴿موضع اقامة الامام عند الجنائز﴾

العلامة المرغيناني ويقوم الذي يصلى على الرجل والمرأة بحذاء الصدر لانه موضع القلب منه نور الايمان فيكون القياد عنده اشارة الى الشفاعة لايمانه وعن ابي حنيفة انه يقود من

.....

الرجل بحذاء رأسه ومن المرأة بحذاء وسطها لان اسأفعل كذلك (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو ظاهر الرواية التي ذكرها المتون. قال العلامة ابن نجيم. لانه موضع القلب وفيه
سور الايمان الى ان قال وهو ظاهر الرواية هو بيان الاستحباب حتى لو وقف في غيره
اجراه (٢) وقال العلامة الحصكفي. ويقوم الامام بدباب حذاء الصدر مطلقا للرجل
والمرأة لانه محل الايمان والشفاعة لاجله (٣) وقال العلامة قوهة الرحلي. فقال
الحنفية يندب ان يقوم الامام بحذاء الصدر مطلقا للرجل والمرأة لانه محل الايمان
والشفاعة لاجل ايمانه (٤)

﴿ باب الشهيد، غسل الجنب ﴾

قال العلامة المرغيناني. واذا استشهد الجنب غسل عند ابي حنيفة وقال لا يغسل لان
ما وجب بالجنابة سقط بالموت لم يجب للشهادة ولا يبي حنيفة ان الشهادة عرفت
مانعة غير رافعة فلا ترفع الجنابة الى ان قال وعلى هذا الحلاف الحائض والفساء (٥)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة عبد الله داماد افندي. مجنوبا الى ان قال وكذا قبل الانقطاع
في الاصح (٦) وقال العلامة جلال الدين الحواري زمني وعن ابي حنيفة في اصح الروايتين عنه
لا يغسلان الانقطاع حصل بالموت (٧) وقال العلامة ابن الهيثم. وهو مصحح من حديث
حنظلة وبه يندفع قولهما (٨) وقال العلامة اكمل الدين البابر تي. وهي رواية وهو الصحيح
يفسلان الانقطاع حصل بالموت (٩) وقال العلامة الحصكفي. هو كل مكلف مسلم طاهر

.....

(١) البداية ج ١ ص ١٨١ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ١٩٦ (٣) الدر المنثور ج ١ ص ٦٣٦ (٤) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ٩٦

(٥) الهداية ج ١ ص ١٣ (٦) مجمع الانهر ج ١ ص ١٨٩ (٧) كفاية ج ٢ ص ١٠٤ (٨) فتح القدير ج ٢ ص ١٠٤ (٩) عناية ج ٢ ص ١٠٤

قال الحائض ان رأيت ثلاثا يام غسلت و لا لاعدك كوني حائضا ولم يعد عليه السلام غسل
حنظلة لحصوله بفعل الملكة بدليل قصة ادم عليه السلام وقال العلامة ابن عابدين قوله لم
يعد الخ استدل الامام على وجوب الغسل لمن قتل جنبا بما صح عنه سنة (١) وقال
العلامة ابن نجيم بعد سطر المسئلة وقد صح ان حنظلة استشهد جنبا غسلته الملكة وعلى
هذا الخلاف الحائض والنفساء اذا طهرتا وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية (٢)

﴿ حكم الارتثاء ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو بقي حيا حتى مضى وقت صلوة وهو يعقل فهو مرث الخ وقال
المصنف وهذا مروي عن ابي يوسف ولو اوصى بشيء من امور الاخرة كان
رثنا عند ابي يوسف لانه ارتفاق وعند محمد لا يكون لانه من احكام الاموات (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

ختلف فيه المتأخرون فقليل الاختلاف في ما اذا اوصى بشيء من
امور الاخرة فاما اذا اوصى بامور الدنيا يغسل بالاتفاق وقيل اذا اوصى بامور الاخرة لا يغسل
تتفاو اما الخلاف في ما اذا اوصى بامور الدنيا.

﴿ القول الراجح ﴾

من قول الامام محمد قال العلامة جلال الدين الخوارزمي وما قال محمد على ما اذا اوصى
بامور الاخرة وعند ذلك لا يغسل اجماعا (٤) وقال العلامة الحصكفي وان اوصى
بامور الاخرة لا يصير مرثا عند محمد وهو الاصح جوهر لانه من احكام الاموات (٥)

ه خلاصة الكلام ه

١. مورد المحتار ج ١ ص ٢٢٩ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ١٩٨ (٣) الهداية ج ١ ص ١٨٣

(٤) الكفاية في صدر فتح القدير ج ٢ ص ١٠٩ (٥) الدر المختار ج ١ ص ٢٤٢

قال العلامة عالم بن العلاء الهندي: لا خلاف بينهما في الحقيقة لأن ما قاله
ابو يوسف محمول على ما إذا كانت الوصية بأمور الدنيا والاهتمام لا ولادته وعند ذلك
يغسل بالاجماع وما قاله محمد محمول على ما إذا كانت الوصية بامر الآخرة وعند ذلك
لا يغسل بالاجماع (١) وهكذا في رد المحتار (٢)

﴿ كتاب الزكاة ﴾

﴿ الزكاة على الصبي والمجنون ﴾

قال العلامة المرعيني: وليس على الصبي والمجنون زكاة إلى أن قال ولوافق في بعض
السنة فهو بمنزلة أفاقته في بعض الشهر في الصوم (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا قول محمد هاشم الهداية ٢١ وعن أبي يوسف أنه يعتبر أكثر الحول ولا فرق بين
الأصلي وعارضه وعن أبي حنيفة أنه إذا بلغ مجنوناً يعتبر الحول من وقت
الأفاق بمنزلة الصبي إذا بلغ

﴿ توضيح العبارة ﴾

قال أبو بكر بن علي الحدادي: قوله وليس على صبي ولا مجنون ولا مكاتب زكاة إلى أن
قال وكذا المجنون لأن زكاة عليه عندنا إذا وجد منه المجنون في السنة كلياً بخلاف وإن
وجد منه أفاقاً في بعض الحول ففيه اختلاف والصحيح عن أبي حنيفة أنه يشترط
لأفاق في أول السنة وآخرها وإن قل يشترط في أولها لا نعتد الحول وفي آخرها لتوجه
عليه خطاب الأداء (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

.....

(١) التاترخانية ج ٢ ص ١٢١ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٦٤٣ (٣) الهداية ج ١ ص ١٨٦ (٤) الجوهر ج ١ ص ١٣٩

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان ولا يجب الزكاة على المجنون اذا كان مطبقا الى ان قال ولو جن في اول الحول ثم افاق قبل ان يتم الحول كان عليه الزكاة وقال بعد سطر وعن ابي حنيفة اذا بلغ الصبي مجنونا ثم افاق بعد سنين يعتبر الحول من يوم افاق (١) وقال في الهندية ومنها العقل والبلوغ فليس الزكاة على صبي ومجنون الى ان قال فلو افاق في جزء من السنة بعد ملك النصاب في اولها و آخرها قل ذلك او كثير يلزمه لزكاة كذا في العيني شرح الهداية وهو ظاهر الرواية هكذا في الكافي قال صدر الاسلام ابو اليسر وهو الاصح كذا في شرح النقاية (٢) وقال العلامة حسن بن عمار الشربلالي والصحيح عند الامام اشتراط الافاق اول السنة لان عقد الحول و آخرها ليخاطب بالاداء وتمامه فيها (٣)

﴿ دين الزكاة مانع حال بقاء النصاب ﴾

قل العلامة المرغيناني ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لرفرفيهما ولا يبي يوسف في الثاني على ما روى عنه لان له مطالب وهو الامام في السوائم ونائبه في اموال التجارة (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

صور المسئلتين العلامة ابن الهمام صورة المسئلة الاولى قوله ودين الزكاة مانع حال بقاء نصاب صورته له نصاب حال عليه حولان لم يزك فيه ما لا زكاة عليه في الحول الثاني لان حسنة منه مشغولة بدين الحول الاول فلم يكن الما صل في الحول الثاني عن الدين نصاب كاملا صورة المسئلة الثانية قوله كذا بعد الاستهلاك صورته له نصاب حال عليه الحول ثم يزك ثم استعاد غيره وحال على النصاب المستعاد الحول لا زكاة فيه لاشتغال

.....

خمسة منه بدين المستهلك بخلاف ما لو كان الاول لم يستهلك بل هلك فانه يجب في المستفاد لسقوط زكوة الاول بالهلاك (١) دليل زكوة في المسكين لانه لا مطالب له من جهة العباد فصار كدين النذر والكفارة (٢) ودليل ابي يوسف لان له مطالباً.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الاول يعنى دين الزكوة مانع حال سواء النصاب الخ قال العلامة قاضي حان رحل ملك ماتى درهم فمضى عليه حولان ليس عليه زكوة السنة الثانية لان زكوة السنة الاولى صارت مانعاً لجوب الزكوة فى السنة الثانية ولو حال الحول على الماتين فاستهلك النصاب قبل اداء الزكوة ثم استفاد مائى درهم وحال الحول على المستفاد لا يجب عليه زكوة المستفاد لان زكوة نصاب الاول دين فى ذمته فمع زكوة المستفاد (٣)

﴿ حكم الزكوة فى الدين ﴾

قال العلامة المرغينانى ولو كان الدين على مقر ملىء اى غنى مقتدر ٢١ او معسر تجب الزكوة لا مكان الوصول اليه الى ان قال وكذا اى تجب الزكوة لو كان على جاحد وعليه ينذر علم به القاضى لما قلناه اى هو امكن الاصول ٢١ ولو كان على مقر مفلس فهو نصاب عند اى حنيفة لان نفليس القاضى لا يصح عنده وعند محمد لا يجب لتحقيق الافلاس عنده بالنفليس و ابي يوسف مع محمد فى تحقيق الافلاس حتى تسقط المطالبة الى وقت اليسار ٢١ ومع ابي حنيفة فى حكم الزكوة يعنى يجب الزكوة لما مضى ٢٢ رعاية لجانب الفقراء (٤)

﴿ القول الخامس ﴾

(١) فتح القدير ج ٢ ص ١١٨ (٢) العاية ج ٢ ص ١١٩ (٣) الحانية ج ١ ص ٢٣ (٤) البداية ج ١ ص ١٨٤

هو قول ابي حنيفة. وقال الامام قاضي خان وان كان على مفلس فلسه القاضي
 وهو مقرب يكون نصا بافي قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول (١) وقال العلامة ابن
 عابدين. ونقل الباقي تصحيح الوجوب عن الكافي قال وهو المعتمد واليه مال
 فحر الاسلام ولذا جزم به في الهداية والغرر وملتقى وتبعهم المصنف (٢) وقال
 العلامة الحسكفي. ولو كان الدين على مقرا وعلى معسرا ومفلس اي محكوم بافلاسه
 وعلى جاحد عليه بينة وعن محمد لازكوة عليه وهو الصحيح وقال العلامة ابن عابدين قوله
 هو الصحيح صححه في التحفة كما في غاية البيان وصححه في الخانية ايضا وعزا الى
 سرخسي وفي باب المصروف من النهر عن عقد الفرائد ينبغي ان يعزل عليه (٣) وقال
 العلامة ابن عابدين. على صفحة ثمانية وستين قلت وقد تناول الزكوة اختلاف التصحيح
 فيه ومال الرحمتي الى هذا وقال بل في زماننا يقدر السديون بالدين وبملاءته
 لا يقدر الدائن على تحليصه منه فهو بمنزلة العدم (٤) قال استاذنا المفتي غلام
 نادر النعماني. قول الامام مبني على الاحتياط وقول محمد ارفق للناس فينبغي ان يكون
 تراجع قول محمد في هذا الزمان.

﴿ متى يصير الاموال للتجارة ﴾

قال العلامة المرعشي ناني وان اشترى شيئا ونواه للتجارة لا اتصال النية بالعمل الى ان قال
 في ملكه بالهبة او بالوصية او الكاح او الخلع او الصلح عن القوداي القصاص ١٢ ونواه
 سحارة كان للتجارة عند ابي يوسف لا اقترانها بالعمل وعند محمد لا يصير للتجارة لانها لم
 - من عمل التجارة وقيل الاختلاف على عكسه (٥)

١- نجابة ج ١ ص ١٢٣ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ١٠ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ١٠

٢- رد المحتار ج ٢ ص ٦٨ (٥) الهداية ج ١ ص ١٨٤

في القول الرابع

هو قول محمد بن قيس العلامة اكمل الدين البائري وقبل^١ لا خلاف على عكسه يعني ما نقل
 الاستحبابي في شرح الطحاوي عن القاضي الشهيد به ذكر في مختلفه هذا الاختلاف
 على عكس ما ذكر في الكتاب وهذا في قول الشيخين لا يكون للتجارة في قول
 محمد بن يكون للتجارة^٢ وقال العلامة نحسبني وما ملكه يصنع كهيئة او وصية او كساح
 او حنع الى ان قال ورواه لهما كان له عبد الماني والاصح انه لا يكون لهما وقال العلامة
 عن يد قوله والاصح انه لا يكون لهما لان التجارة كسب المال ببدل هو مال والقول
 اكتساب بعرب يدل فلم تكن النية مقارنة عمل التجارة^٣ وقال في الهندية وما ملكه
 بعقد ليس فيه مبادلة اصلا كالتبعية والوصية والصدقة او ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال
 كالتمهر ويدل الجمع والصلح عن دم العمد ويدل العمل فانه لا يصح فيه
 به التجارة وهو لا يصح^٤ وقال العلامة ان يجبه وخرج ما ملكه بعقد ليس فيه
 مبادلة اصلا كالتبعية والوصية والصدقة او ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالتمهر ويدل
 لجمع والصلح عن دم العمد ويدل العمل فانه لا يصح فيه به التجارة وهو لا يصح لان
 التجارة كسب المال ببدل هو مال والقول هذا اكتساب المال بغير بدل اصلا فلم يكن من
 باب التجارة فلم تكن النية مقارنة لعمل التجارة^٥ وان كان الاختلاف على العكس
 فالقول الرابع هو قول الشيخين كما قال في الهداية وقيل الاختلاف على عكسه قال
 سناذنا المفتي علام قادر العماسي والحاصل ان به التجارة انما تعتبر اذا كانت مقاربة مع
 العمل والا فلا يكفي مجرد نية التجارة.

هل تسقط الزكاة بهبة بعض النصاب

(١) النعانية ج ٢ ص ١٢٥ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ١٥٥ (٣) الهندية ج ١ ص ٣٠٤ (٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٠٩

قال العلامة السر عيناى. ولزادى بعض النصاب سقط زكوة لىودى عدم حمل لان الواجب شائع فى الكل وعندابى يوسف لا يسقط لان البعض غير متعين لكون الباقي محال للواجب بخلاف الاول (١)

• القول الرابع •

هو قول ابي يوسف. قال العلامة قاصحون. ولزادى خمس من المائتين ولم يورثها من ابي يوسف. قال يوسف لا تسقط عنه زكوة الخمسة كذا لزادى من المائتين مائة وخمسة وتسعين ونسب عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكوة فى قول ابي يوسف (٢) ذكر اول قول ابي يوسف وهما عاداته فى ذكر المختار عنده. وقال العلامة اس عابدين. قوله واختاره فى سقوط زكوة ما تصدق به الح آخر فى الهداية قول ابي يوسف ودليله وعادته حير ما هو المختار عنده ولذا قال فى متن الملتقى لا تسقط حصته عندابى يوسف (٣)

• فصل فى البقر، نصاب البقر •

قال العلامة السر عيناى ليس فى اف من نلتين من البقر صدقة الى قوله فاذا زادت على ربع وحب فى الريادة بقدر ذلك الى ستين عندابى حنيفة فى الواحدة الزايدة ربع عشرين سنة فى الاثنين نصف عشرين سنة وفى الثلاثة ثلاثة ارباع عشرين سنة وهذا رواية الاصل لان العفو ثبت نصاب بخلاف القياس ولانص هنا (٤)

• اختلاف الفقهاء •

وروى الحسن عنه انه لا يوجب فى الريادة شيء حتى يبيع خمسين ثم فيها مائة وربع سنة ويست نبيع لان مبنى هذا النصاب على ان يكون بين كل عشرين وقص وفى كل عند

.....

واجب وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة لقوله عليه السلام لمعاذ لا تأخذ من اوقاص البقر شيئا وفسروه بما بين اربعين الى ستين.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الصحيبين قال العلامة الحصكفي. وفيما زاد على الاربعين بحسابه في طاهر الرواية عن الامام وعنه لا شيء فيما زاد الى ستين ففيها ضعف مافي ثلاثين وهو قولهما وعليه الفتوى بحر عن النابيع وتصحيح القدوري وقال العلامة اس عابدين قوله بحر عن النابيع عزاه في البحر الى الاسيحياتي وتصحيح القدوري وليس فيه ذكر النابيع وفي النهروهي اعدل كما في المحيط وفي الجوامع الفقه المختار قولهما وفي النابيع والاسيحياتي وعليه الفتوى (١) وقال العلامة ابن نجيم. وعنه انه لا شيء في الزيادة الى ستين وهو قولهما الى ان قال وفي جوامع الفقه قولهما هو المختار وذكر الاسيحياتي ان الفتوى على قولهما (٢) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي. وروى اسدين عمرو انه لا شيء في الزيادة حتى يبلغ عشرين فاذا بلغ عشرين وصارت جملة نصاب البقر ستين يجب فيها تبيعتان او تبيعان وفي الفتاوى العتابية وهو المختار وهو قول ابي يوسف ومحمد (٣) وقال العلامة عبد الله داماد افندي. ولا شيء فيما زاد على اربعين الى ان يبلغ ستين عندهما وهو رواية عن الامام وفي جوامع الفقه هو المختار وذكر الاسيحياتي ان الفتوى على قولهما وهو لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين (٤)

﴿فصل في الغنم، زكاة الغنم﴾

قال العلامة المرغيناني. والضأن والمعز سواء لان لفظة الغنم شاملة لكل والنص ورد به

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٠ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢١٥ (٣) التاترخانية ج ٢ ص ٢٢٢ (٤) مجمع الانهر ج ١ ص ١٩٩

ويؤخذ الشئ في زكوتها ولا يؤخذ الجذع من الضأن الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة والثني منها ما تمت له سنة والجذع ما تى عليه اكثرها وعن ابي حنيفة وهو قولهما انه يؤخذ الجذع لقوله عليه السلام انما حقت الجذعة والشئ الى قوله لا يؤخذ في الزكوة الا الشئ فصاعدا ولا في الواجب هو الوسط وهذا من الصغار ولهذا لا يجوز فيها الجذع من المعز وجواز التضحية به عرف نصا والمراد بما وري الجذعة من الابل (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو القول الثاني يعنى ما رواه الصحاح عن ابي حنيفة ولا يؤخذ في الزكوة الا الشئ ولا يؤخذ الجذع من الضأن. قال العلامة ابن الهمام فيجب ترجيح غير ظاهر الرواية اعنى ما وري عن ابي حنيفة من جواز اخذ الجذعة على ظاهر الرواية عنه في تعيين الشئ (٢) وقال العلامة الحصكفي. ويؤخذ في زكوتها اي الغنم الشئ من الضأن والمعز وهو ما تمت له سنة لا الجذع الا بالقيمة (٣) وقال العلامة ابن نجيم والمعز كالضأن ويؤخذ الشئ في زكوتها الا الجذع الى ان قال فما في المختصر ظاهر الرواية ويقابله جواز الجذع وهو قولهما قياسا (٤) لكن ترجيح قول الاول يعنى وعن ابي حنيفة وهو قولهما انه يؤخذ الجذع كما قال العلامة ابن الهمام واما ما وري عن علي لا يؤخذ في الزكوة الا الشئ فغريب والله اعلم فالدليل يقتضى ترجيح هذه الرواية (٥) وقال العلامة الحصكفي. وعنه جواز الجذع من الضأن وهو قولهما والدليل يرجحه (٦)

﴿ فصل في الخيل، حكم زكوة في الخيل ﴾

.....

(١) الهداية ج ١ ص ١٩٠ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ١٣٦ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٢١

(٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢١٦ (٥) فتح القدير ج ٢ ص ١٣٦ (٦) الدر المختار ج ٢ ص ٢١

في العلامة الموعظة اني اذا كانت الحيل سائسة ذكروا ان صاحبها حين ان شاء اعطى من كل
فرس دينار وان شاء قومها واعطى من كل مائتين خمسة دراهم وهذا عند ابي حنيفة وهو قول زفر.

• اختلاف الفقهاء •

وقال الأزرقي في الحيل لقوله عليه السلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه
صدقة وله اي دليل اني حصة قوله عليه السلام في كل فرس
سائمة دينار او عشرة دراهم (١)

• القول الراجح •

هو قول صاحبين قال العلامة قاضيان وعلي قول ابي يوسف ومحمد والشافعي
لا زكوة في الحيل قالوا والفتوى على قولهم ان جعلوا على ان الامام لا يأخذ منه
صدقة الحيل حرام (٢) وقال العلامة طاهر بن عبد الرحمن الحارثي وعندهما لا زكوة في
الحيل والفتوى على قولهم (٣) وقال في الهدية لابي في الحيل
وهذا عندهما هو المختار للفتوى الا ان تكون لتجارة (٤) وقال العلامة وهبة الزحيلي وقال
الصاحبان وبقولهما يفتى لا زكوة في الحيل (٥)

• حكم زكوة العجايل والحمالان •

قال العلامة الموعظة اني وليس في الفصالان والعجايل والحمالان صدقة عند ابي حنيفة الا ان
يكون معها كسار وهذا اخر اقواله وهو قول محمد وكان يقول او لا يجب فيها ما يجب في السمان
وهو قول زفر ومالك ثم رجع وقال فيها واحد منها وهو قول ابي يوسف والشافعي وجد قوله
الاول ان الاسم المذكور في الخطب ينظم الشعار والكسار ووجه الثاني تحقيق الضرر من
الحسين كسايجب في السنازل واحد منها ووجه الاخير ان المقادير لا يدخلها القياس فاد

.....

من منع ابحاث ماوردته الشرع امتنع اصلاً الى ان قال ثم عندنا يوسف لا يجب في مادون
الاربعة من الحملان وفيما دون الثلثين من العجايل (١)

القول الرابع

هو قول الطرفيين قال العلامة الحصكسي ولا في حمل بفتحين ولد الشاة وفصل
ولد الشاة وعجل بوزن سوز ولد البقرة وصورته ان يسوت كل الكبار ويسمى الحول على
اولادهما الصغار الاتبع الكبير الح وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله وصورته اي اذا كانت
له سوائم كبار وهي نصاب فمضت سنة اشهر مثلاً فلدت اولاداً ماتت وتم الحول على
الصغار لا تحب الزكوة فيها عند همام الثاني تجب واحدة منها الى ان قال وفي
للمستأني عن التهمة الصحيح قولهما (٢) وقال العلامة فاضل خان فصل في
صدقة الحملان والفصال والعجايل لا تحب فيها الزكوة ولا ينعقد بها النصاب عندنا
حيثه ومحمد (٣) وقال في الهندية ليس في لحملان والفصال والعجايل
صدقة عندنا حيثه وهو اخر اقواله وهو قول محمد (٤) وقال العلامة طاهر بن
عبد الرشيد البخاري وليس في الحملان والفصال والعجايل زكوة وهو قول محمد (٥)
الزكوة فيما زاد على النصاب

قال العلامة المرعبي قال والزكوة عندنا في حنيفة واني يوسف في النصاب دون
عشر وبقي النصاب بقي كل الواجب عندنا في حنيفة واني يوسف وعند محمد ورفيع سقط
عنده وليماني دليل الشيخين قوله في خمس من الابل السائمة شاة وليس في
الزيادة شيء حتى

(١) الهندية ج ١ ص ١٩١ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢ (٣) الحانية ج ١ ص ١١٩

(٤) الهندية ج ١ ص ١٤٨ (٥) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٢٣٦

تبلغ عشر أو هكذا قال في كل نصاب نفي الوجوب عن العفو ولأن العفو تبع للنصاب فيصرف الهلاك أو لا إلى التبع كالربح في مال المضاربة ولهذا قال أبو حنيفة يصرف الهلاك بعد العفو إلى النصاب الأخير إلى أن قال وعند أبي يوسف يصرف إلى العفو ولا ثم إلى النصاب شائعا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة عالم بن العلاء الهندي إن المال إذا شتم على النصاب والعفو فالواجب يتعمق بالنصاب وحده استحسانا عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب (٢) وقال في الهدية الزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف في النصاب دون العفو ولو بقي النصاب بقي كل الواجب لأن العفو تبع للنصاب (٣) وقال العلامة وهبة الزحيلي الزكاة في النصاب دون العفو (الأوقاف) (٤)

﴿ باب زكاة المال ﴾

﴿ حكم ما زاد على نصاب الفضة ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعين فيكون فيها درهم ثم في كل أربعين درهما درهم وهذا عند أبي حنيفة وقال ما زاد على المائتين فركاته بحسابها وهو قول الشافعي لقوله سنة في حديث علي وما زاد على المائتين فبحسابه ولأن الزكاة وجبت شكر النعمة المال واشتراط النصاب في الابتداء لتحقيق العناء وبعد النصاب في السوانم تحرزا عن التشقيص ولأبي حنيفة قوله سنة في حديث معاذ لا تأخذ من الكسور شيئا وقوله في حديث عمرو بن حزم وليس فيما دون الأربعين صدقة (٥)

(١) الهداية ج ١ ص ١٩٣ (٢) التاترخانية ج ٢ ص ٢٩٣ (٣) الهدية ج ١ ص ١٨٠

(٤) الفقه الإسلامي ج ٢ ص ٨٥٩ (٥) الهداية ج ١ ص ١٩٣

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة فانهما يفيدان ان تمام حكم ما زاد ان يجب في كل اربعين درهم (١) وقال العلامة الحصكفي وفي كل خمس بضم الخاء بحسابه ففي كل اربعين درهما درهم (٢) وقال في الهندية وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالا زكاة في قول أبي حنيفة ما لم تبلغ الزيادة اربعين درهما الى ان قال ثم في كل اربعين درهما درهم (٣) وقال العلامة وهبة الزحيلي اما الزيادة على النصاب فلا شيء فيها عند أبي حنيفة حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم ولا شيء في ما بينهما كذلك لا زكاة في زيادة الدنانير حتى تبلغ أربعة دنانير وهذا هو الصحيح عند الحنفية لقوله ^{عليه السلام} من كل اربعين درهما درهم (٤)

﴿ حكم ما زاد على نصاب الذهب ﴾

قال العلامة المرغيناني وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة وعندهما تجب بحساب ذلك وهي مسئلة الكسور وكل دينار عشرة دراهم في الشرع فيكون اربعة مثاقيل في هذا اربعة درهما (٥)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة قاضي خان وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقال ذهب زكاة في قول أبي حنيفة ما لم يبلغ الزيادة اربعين درهما او اربع مثاقيل (٦) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي فعلى قول أبي حنيفة لا شيء في الزيادة في الدراهم حتى يبلغ

(١) فتح القدير ج ٢ ص ١٦٠ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٣٣ (٣) الهندية ج ١ ص ٤٩

(٤) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ٤٢٢ (٥) الهداية ج ١ ص ١٩٦ (٦) الخانية ج ١ ص ١٢٠

اربعين درهما وفي الذهب اربعة مثاقيل (١) وقال في الهندية وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالا زكاة في قول ابي حنيفة ماله تبلغ الزيادة اربعين درهما واربعة مثاقيل كذا في فتاوى قاضي خان (٢) وقال العلامة عبد الله داماد ائدي. ولا شيء في سادون ذلك عند الامام وهو الصحيح كما في الحفة لقوله عليه السلام ليس في سادون الا ربع صدقة (٣)

﴿ فصل في العروض ﴾

﴿ يعتبر القيمة بالنصاب الذي هو انفع للفقير ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم قال يقوم بها بما هو انفع للمساكين احتياطا لحق الفقراء قال وهذا رواية عن ابي حنيفة وفي الاصل خير ولائ التمس في تفسير قيم الاشياء بهما سواء وتفسير الانفع ان يقوم بها بما يبلغ نصابا وعنى ابي يوسف انه يقوم بها بما اشترى ان كان التمس من القود لانه ابلغ في معرفة المألية وان اشترى ما بغير القود فهو بالقد الغالب وعنى محمد انه يقوم بها بالقد الغالب على كل حال كما في العتوب والمستهلك (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابي الهيثم بعد تنصبل المسئلة وليس كذلك بل لا خلاف في عى الاسم بهذا المعنى على ما يفيد لفظ النهاية ولاحاصة قال في النهاية في وجه هذه الرواية ان المال كان في يد المالك يتفع به زمانا طويلا فلا بد من اعتبار منفعة الفقراء عند التقويم الاترى انه لو كان يقوم به احد النفاذين يتم النصاب وبالاخر فانه يقوم به بما يتم به النصاب بالاشاق في هذا مثله انتهى (٥) وقال العلامة اكمل الدين السارتي يقوم بها بما هو انفع للمساكين

.....

(١) التاترخانية ج ٢ ص ٢٣١ (٢) الهندية ج ١ ص ١٤٩ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٠٥

(٤) الهداية ج ١ ص ١٩٥ (٥) فتح القدير ج ٢ ص ١٦٤

حد الأقوال في التقويم الى ان قال ووجهه ما ذكره بقوله احتياطا لحق الفقراء فإنه لا بد من مراعاته (١) وقال العلامة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة التقويم بالدراهم انفع من تقويمه عروضا للتجارة بالدراهم وان كان بالدنانير انفع قومت بها (٢) وقال العلامة الحصكفي. وقيمة العروضا للتجارة تنضم الى الثمنين لان الكل سجارة ووجهه ان جعلوا قال العلامة ابن عديم قوله ويضم كما مروى في البدائع ايضا ان ذكره من رجوب الصم الى ان قال ولكن يجب ان يكون التقويم بما هو انفع للفقراء وواجبا (٣)

الجمع بين الروايتين

قال العلامة بن القيم في الجمع بين الروايتين بان المذكور في الاصل في حبره هو ما اذا كان التقويم بكل منهما لا يتفاوت (٤)

المعتبر في الانضمام القيمة

قال العلامة المرغيناني ويضم الذهب الى الفضة للسجاسة لي قوله ثم يضم بالقيسة عند ابي حنيفة وعندهما بالاجزاء وهو رواية عنه حتى ان من كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب سبع قيمتهما مائة درهم فعليه الركونة عنده حلا فاليهما ما يقولان السعتر فيهما القدر دون مائة حتى لا تجب الركونة في مصوغ ورينه اقل من ما سبق وقيمه فوقها هو يقول ان الصم مائة وهو يتحقق باعتبار القيسة دون التصورة فيضم بها الذهب اعم (٥)

القول الراجح

قال ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي ويضم الذهب الى الفضة وعكسه بجمع القيمة والافلا بالاجزاء لح وقال العلامة ابن عديم قوله قيسة حتى من حنيفة القيسة فمن مائة

درهم وخمسة مئاة قيل قيمتها مائة عليه زكاتها الى ان قال وعكسه كمالو كان له مائة وخمسون
 درهما وخمسة دنانير لا تساوي خمسين درهما تجب على الصحيح عنده ويضم الاكثر الى الاقل
 لان المائة والخمسين بخمسة عشر دينار او هذا دليل انه لا اعتبار بتكامل الاجزاء عنده والمايضم
 احد النقيدين الى الاخر قيمة (١) وقال العلامة ابن نجيم. واختلفوا على قوله والصحيح الوجوب لان
 ان لم يمكن تكميل نصاب الدراهم باعتبار قيمة الدنانير امكن تكميل نصاب الدنانير باعتبار قيمة
 الدراهم لان قيمتها تبلغ عشرة دنانير فتكمل احتياطا لا يجب الزكوة (٢) وهكذا في التبيين (٣) قد
 استاذنا المفتي غلام قادر النعماني . افتى الفقهاء على قول ابي حنيفة لان قوله احوط والفتوى على
 قوله موافق لاصول الافتاء لان الاصل في العبادات الفتوى على قول ابي حنيفة لكن قولهما اوفق
 للقياس لان على قول ابي حنيفة يصير نصاب الذهب تابعا لقيمة الفضة مع ان القيمة تابع للذهب
 والفضة في تعيين النصاب وايضا في صورة الذهب والعروض يكون النصاب تابعا للمعدوم وهو
 الفضة واما على قولهما فيكون القيمة تابعا للذهب والفضة ولا يكون الموجود تابعا للمعدوم وان
 قولهما اوفق بالناس فينبغي ان يفتى بقولهما في هذا الزمان وخصو صافي مسئله الاضحية ترفقا
 بالنساء لان اكثر النساء يوجد معهن شيء من الذهب وهو يساوي نصاب الفضة باعتبار القيمة وهو
 لا يستعدن لبيع الذهب ولشراء الاضحية واذا كان الانضمام بالاجزاء فحينئذ يكون الحكم اسير
 عليهن. وقول الامام قول المتون.

صورة انضمام الذهب والفضة على صفحہ ۵۳۲

﴿ حكم عشر الخمر والخنزير من اللمى ﴾

قال العلامة المرغيناني وان مردى بخمر او خنزير عشر الخمر دون الخنزير وقوله عشر الخمر

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٣٤ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٠ (٣) تبين الحقائق ج ١ ص ٢٨١

من قيمتها الى ان قال وقال زفر يعشرهما لاسئتهما في المالية اي عند الكفار وان لم يكن
مالا عندنا وقال ابو يوسف يعشرهما اذا مر بهما جملة كانه جعل الخنزير تبعا للخمر فان
مربكل واحد على الانفراد عشر الخمر دون الخنزير ووجه الفرق على الظاهر ان القيمة في
دورات المقيم لها حكم العين والخنزير منها فاخذ قيمته كاخذه بعينه فلا يجوز (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

في العلامة الخوارزمي فان امر بكل واحد على الانفراد عشر الخمر دون الخنزير اي
عند ابي يوسف واما عندهما اي عند ابي حنيفة ومحمد فالحكم كذلك سواء
مر بهما او على الانفراد (٢) وقال زفر يعشرهما لاسئتهما في المالية عند الكفار

﴿ القول الراجح ﴾

من قول الطرفين قال في الهندية ولو مر الذمي بالخمر والخنزير بنية التجار قوهما يساويان
سني درهم فصاعد عشر الخمر من قيمتها ولم يعشر الخنزير في ظاهر الرواية وهو قول ابي
حنيفة ومحمد هكذا في السراج الوهاج (٣) وقال العلامة الحصكفي لا يزخذ من خنزيره
شيئا لانه قيمى فاخذ قيمته كعينه بخلاف الشفعة (٤)

﴿ حكم خمس معدن الدار ﴾

العلامة المرغيناني ولو وجد في داره معدن فليس فيه شيء عند ابي حنيفة وقال فيه
خمس لا طلاق ما روينا وله انه من اجزاء الارض مركب فيها ولا مؤنة في سائر الاجزاء
في هذه الجزاء لان الجزاء لا يخالف الجملة بخلاف الكنز لانه غير مركب فيها (٥)

.....

١- بداية ج ١ ص ١٩٨ (٢) الكفاية ج ٢ ص ١٤٤ (٣) الهندية ج ١ ص ١٨٣

٢- المختار ج ٢ ص ٣٦ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٠٠، ١٩٩

• اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام •

قال العلامة اكمل الدين البابر تى ولور جد فى داره معدن فليس فيه شىء عند ابى حنيفة وقال فيه الخمس لهما اطلاق قوله ^{سنة} وفى الركاز الخمس من غير فصل بين الارض والدار ودليل ابى حنيفة ظاهر واعتراض بانه لو كان من احرانها لجاز التمس به ولم يجز بالاجماع (١)

• القول الراجع •

هو قول ابى حنيفة قال العلامة الحصى فلو واحد المعدن لاشىء فيه ان وجد فى داره وحاربه وارضه فى رواية الاصل واختارها فى الكسر (٢) وقال العلامة قاضى خان اذا وجد فى داره معدن ذهب او فضة لاشىء فيه فى قول ابى حنيفة (٣) وقال العلامة ابن نجيم قوله لداره وارضه اى لاجمى فى معدن وجد فى داره وارضه (٤) وقال العلامة عالم بن العلاء والجد فى دار فليس له فيه شىء وهو لصاحب الدار (٥)

• حكم خمس معدن الارض المملوكة •

قال العلامة المرعى ناسى وان وجد فى ارض مملوكة فكذلك الحكم عند ابى يوسف لان الاستحقاق الحيازة وهو منه وعند ابى حنيفة ومحمد هو للسخط له وهو الذى ملكه الامم هذه البقعة اول الفتح لانه سبقت يده اليه وهى يد الحصوص فيملك به ما فى الناطق وكانت يده على الظاهر (٦)

• القول الراجع •

هو قول ابى حنيفة ومحمد قال العلامة ابن السامى قوله فكذلك الحكم عند ابى يوسف اى

.....

(١) العناية ج ٢ ص ١٨١ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٥٠ (٣) الحانية ج ١ ص ١٣٢

(٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٥ (٥) النائر خانية ج ٢ ص ٣٤ (٦) الهداية ج ١ ص ٢٠٠

الحمس للفقراء واربعة اخماسه للواجدين ان قال قلنا لا نقول ان الامام يملك المختط
له الكنز بالقسمة بل بملكه البقعة ويقرر يده فيها ويقطع مزاحمة بسانر الغانمين
فيما اذا صار مستوليا عليها اقوى الاستيلاات وهو بيد حصوص الملك السابقة فيملك
بها ما في الباطن من المال المباح للاتفاق على ان الغانمين لم يعتبر لهم ملك
هذا الكنز بعد الاختطاط والالوحب صرفه اليهم وهكذا في العناية (١) وقال العلامة ابن
سليم قوله باقية للمختط له اي الاخماس الاربعة للذي ملكه الامام البقعة اول الفتح وان
كان ميتا فلورثته ان عرفوا او افهموا لاقصى مالك الارض او لورثته الى ان قال ورجحه في
صح التدبير وفي التحفة جعله لبيت المال ان لم يعرف الاقصى ورثته وهذا كله
عندهما (٢) وهكذا في التاتر حانية (٣)

الحكم في الزيق

قال العلامة المرعيني وفي الزيق الخمس في قول ابن حنيفة اخره هو قول
محمد خلافا لابن يوسف (٤)

اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة

قال العلامة ابن القيم حكى عنه اي ابن يوسف انه قال كان ابو حنيفة يقول لا خمس فيه
ان به اساطره واقول هو كالرصا ص الى ان رجع ثم رأيت ان ان لاسيء فيه فقلت به
سواء اثيريف المصاب في معدته احتراز اعماد كرنا (٥) قال العلامة اكمال الدين السابري انه
على قول ابن حنيفة اخره هو قول ابن يوسف الاول وهو قول محمد فيه الخمس وعلى قول

١. فتح القدير ج ٢ ص ١٨٣ (٢) البحر الرابع ج ٢ ص ٢٣٥ (٣) التاتر حانية ج ٢ ص ٢٢٠

٢. التاتر حانية ج ٢ ص ٢٠٠ (٥) فتح القدير ج ٢ ص ١٨٥

ابى يوسف الآخر وهو قول ابى حنيفة الاول لاشيء فيه (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن نجيم. قوله وزيق اى خمس الزئبق عند ابى حنيفة ومحمد (٢) وقال العلامة عالم بن العلاء اما الزئبق ان كان ينطبع ففيه الخمس (٣) وقال فى الهندية ويجب الخمس فى الزئبق كذا فى محيط السر حسى (٤)

﴿الزكوة فى اللؤلؤ والعنبر﴾

قال العلامة المرغينانى ولا خمس فى اللؤلؤ والعنبر عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف فيهما وفى كل حلية تخرج من البحر خمس لان عمر اخذ الخمس من العنبر ولهما ان قعر البحر لم يرد عليه القهر فلا يكون المؤخر ذمته غنيمة (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام ولا خمس فى اللؤلؤ يعنى اذا استخرج من البحر لا اذا وجد فى الكفار وهذا لان العنبر حشيش واللؤلؤ ماء مطر الربيع يقع فى الصدف فيصير لؤلؤا والصدف حيوان يخلق فيه اللؤلؤ ولا شيء فى الماء ولا فيما يؤخذ من الحيوان الى ان قال ولا دليل اخر يوجب فبقى على العدم (٦) وقال العلامة الحصكفى. ولا فى لؤلؤ هو مطر الربيع وعنبر حشيش يطلع فى البحر او حتى دابة وكذا جميع ما يستخرج من البحر من حلية ولو ذهب كان كنز فى قعر البحر لانه لم يرد عليه القهر فلم يكن غنيمة. وقال العلامة ابن عابدين. قوله لانه لم يرد عليه القهر حاصله ان محل الخمس الغنيمة والغنيمة ما

(١) العناية ج ٢ ص ١٨٣ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٥ (٣) التاترخانية ج ٢ ص ٣٣٢

(٤) الهندية ج ١ ص ١٨٥ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٠١ (٦) فتح ج ٢ ص ١٨٥

كانت للكفر قثم تصير للمسلمين بحكم القهر والغلبة وباطن البحر لم يرد عليه قهر فلم يكن غنيمة قاضي حان (١) وقال العلامة عالم بن العلاء ولا خمس في الذهب والفضة يستخرجان من البحر وكذلك جميع ما يستخرج من البحر كالعنبر واللؤلؤ (٢) وقال في الهندية ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنبر واللؤلؤ والسماك الى ان قال ولو اخرج النقيدين من البحر لا شيء فيهما كذا في التهذيب (٣)

الزكاة في الزروع والثمار

قال العلامة المير غينائي قال ابو حنيفة في قليل ما اخرجته الارض وكثيره العشر سواء سقى سحار وسقته السماء الا القصب والخطب والحشيش وقال لا يجب العشر الا فيما له ثمر بقاوية اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا بصاع النبي ﷺ وليس في الخضراوات عندهما عشر.

اختلاف الفقهاء

لخلاف في موضعين في اشتراط النصاب وفي اشتراط البقاء لهما اي دليل الصاحبين في الاول قوله ﷺ ليس في مادون خمسة اوسق صدقة ولانه صدقة فيشترط فيه النصاب لتحقيق الغناء. ولابي حنيفة قوله ﷺ ما اخرجته الارض ففيه العشر من غير فصل وتأويل ما روياه زكاة التجارة لانهم كانوا يتبايعون بالاوساق وقيمة الوسق اربعون درهما ولا يعتبر بالمالك فيه فكيف بصمته وهو الغناء ولهذا لا يشترط الحول لانه لا يستمناء وهو كله نماء. ولهما في الثاني قوله ﷺ ليس في الخضراوات صدقة والركوة غير منفى فتعين العشر. وله ما روياه من انهما محمول على صدقة يأخذها العاشر وبه يأخذ ابو حنيفة (٤)

§ القول الرابع

هو قول أبي حنيفة قال العلامة قاضيان العشر في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير الى ان قال يجب فيه العشر في قول أبي حنيفة قل او كثر (١) وقال العلامة ابن عابدين قوله بلا شرط نصاب وبقاء فيجب فيمادون النصاب بشرط ان يبلغ صاعا و قيل بصفه وفي الخضر اوات التي لا تبقى وهذا قول الامام وهو الصحيح كما في النسخة (٢) وقال في الهندية. ويجب العشر عند أبي حنيفة في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير الى ان قال والبطيخ والقتاء والحبار والبادنجان والعنبر (٣) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد واما العشر في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والدخن الى ان قال ما لها ثمرة ذب قبذا وغير باقية يجب العشر عند أبي حنيفة قل او كثر (٤)

§ الزكوة في العسل

قال العلامة المرغيناني وفي العسل العشر اذا اخذ من ارض العترة وقال الشافعي لا يجب لانه متولد من الحيوان فاشبهه الابريسم ولنا قوله ^{سنة} في العسل العشر ولان السحل يساوي من الانوار والثمار وفيهما العشر فكذا فيما يتولد منها بخلاف دود القز لانه يتناول الاوراق ولا عشرينها (٥)

§ اختلاف الفقهاء

ثم عند أبي حنيفة يجب فيه العشر قل او كثر لانه لا يعتبر النصاب لا طلاق الحديد المذكور وعن أبي يوسف انه يعتبر فيه قيمة خمسة اوساق كما هو اصله وعنه انه لا شيء فيه

(١) الخالية ج ١ ص ١٣٢ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٥٣ (٣) الهندية ج ١ ص ١٨٦

(٤) الخلاصة ج ١ ص ٢٣٦ (٥) هداية ج ١ ص ٢٠٢

حتى يبلغ عشر قرب لحديث النبي ﷺ شبابة انهم كانوا يؤدون الى رسول
 الله ﷺ كذلك وعنه خمسة امراء ايضا في رواية امالي وعن محمد خمسة افراق كل فرق
 ستة وثلاثون رطلا لانه اقصى ما يقدر به.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة وقد صح العلامة ابن الهمام دليل ابي حنيفة قال عن ابي سيار المتعنى
 قال قلت يا رسول الله ان لي نحلا قال اد العشر قلت يا رسول الله احمي الى
 صحباها وكذا رواه الامام احمد و ابو داود والطيالسي و ابو يعلى الموصلي في مسانيدهم قال
 ينبغي هذا صح ما روى في وجوب العشر فيه (١) وثبت من تفصيل ابن الهمام ترجيح
 قول الامام. وقال العلامة قاضي خان. ويجب العشر في العسل اذا كان في ارض
 معتبر (٢) وقال العلامة الحصكفي يجب العشر في عسل وان قل وقال العلامة ابن
 عدين قوله يجب العشر ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول (٣) وقال في
 غنية ويحب العشر في العسل اذا كان في ارض العشر وكذا السن اذا سقط على الشوك
 لا خضر في ارضه كذا في خزانة المفتين (٤)

﴿ اخذ العشر من ارض تغلبى ﴾

في العلامة المرغيناني تغلبى له ارض عشر فعليه العشر اي سواء كان الارض ملكا له
 او سترها من مسلم مضاعفا عرف ذلك باجماع الصحابة وهذا عند الشيخين. وعن
 حمدان فيما اشترى من المسلم عشر او احدى الان الوظيفة عنده اي
 عند محمد لا تتغير بتغير المالك (٥)

١- فتح ج ٢ ص ١٩١ (٢) الخانية ج ١ ص ١٢٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٥٣

٢- الهدية ج ١ ص ١٨٦ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٠٣

• القول الرابع •

هو قول الشيخين. قال العلامة الحسكفي ويجب ضعفه في أرض عشرية لتغلبى مطلقاً وإن كان مطلقاً أو أثنى أو أسلم أو ابتاعها من مسلم أو ابتاعها منه مسلم أو ذمى لأن التضعيف كالجراح فلا يتبدل. وقال العلامة ابن عابد بن قنط وبوده قول الإمام قاضيه في شرحه على الجامع الصغير في تعليل المسئلة لأن ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلبي ضعفه (١) وقال العلامة داماد أفندي. يؤخذ عشراً من أرض عشرية لتغلبى عند الشيخين (٢) وقال العلامة ابن حجر رحمه الله في أرض عشرية لتغلبى وإن أسلم رب غلامه مسلم أو ذمى أي يجب عشراً في الأرض (٣) وقال في الهدية تغلبى له أرض عشرية عليه العشر مضاعفاً (٤)

• الجراح على أرض غير مسلم •

قال العلامة المرغياني. ولو كانت الأرض لمسلم باعها من نصراني يريد به ذمياً غير تغلبي وفيصفاً عليه الجراح عند أبي حنيفة لأنه اليق بحال الكافر وعند أبي يوسف عليه العشر مضاعفاً ويصرف مصارف الجراح اعتباراً بالتغلبى وهذا الموضع من التبديل وعند محمد بن علي حالي لأنه صار مؤنة لها فلا يتبدل كالجراح (٥)

• القول الخامس •

هو قول الإمام. قال العلامة الحسكفي وأخذ الجراح من ذمى غير تغلبي يشتري أرضاً عشرية من مسلم وقبضها منه (٦) وقال العلامة ابن نجيم قوله وجراح إن اشتري ذمى أرضاً عشرية من

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٥٢ (٢) مجمع الأنهر ج ١ ص ٢١٤ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٨

(٤) الهدية ج ١ ص ١٨٦ (٥) الهداية ٢٠٣ (٦) الدر المختار ج ٢ ص ٥٦

مسلم أى يجب الخراج لأن فى العشر معنى العساة والكفر بها فيها (١) وقال فى
الهندية ولو كانت الأرض لمسلم باعها من ذمى غير تعلبى وقضها عليه الخراج عند أبى
حنيفة (٢)

• الفرق بين الماء العشرى والخراجى •

قال العلامة السمرغينانى وإن جعلها ستاناً فعليه الخراج الى أن قال قوله ثم الماء العشرى
ماء السماء والابار والعيون والبحار التى لاتدخل نحب ولاية أحد والماء الخراجى
الأنهار التى شقيها لأعاجم وماء جيحون وسيحون ودجلة عشرى عند محمد لانه
لا يحسبها أحد كالبهار والخراجى عند أبى يوسف لانه لا يتخذ عليها القناطير من السفن
وهذا يد عليها (٣)

• القول الراجح •

هو قول أبى يوسف وقال العلامة قاضى خان والسيحون والجيحون والدجلة والفرات
خراجية فى قول أبى يوسف (٤) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندى فاماماء السيحون وماء
الجيحون وماء دجلة وماء الفرات تعلبى قول أبى يوسف خراجى وعلى قول محمد عشرى
: ذكر محمد فى أول كتاب العشر والخراج انه خراجى وهكذا روى عن أبى
يوسف (٥) وقال فى الهندية واماماء سيحون ودجلة والفرات فخراجى عند الشيخين
كذا فى الكافى (٦)

• باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز •

• الفرق بين الفقير والمسكين •

.....

(١) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٨ (٢) الهندية ج ١ ص ١٨٦ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٠٣

(٤) الخاتبة ج ١ ص ١٢٩ (٥) التاترخانية ج ٢ ص ٣٣٦ (٦) الهندية ج ١ ص ١٨٤

قال العلامة المرغيناني. الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين
والعاملين الاية. والفقير من له ادنى شيء والمساكين من لا شيء له وهذا مروي عن ابي
حنيفة وقد قيل على العكس ولكل وجه (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة الحوارزمي وروى عن ابي يوسف انهما صنفوا واحد (٢) والفائدة تظهر في
الوصايا والاقواق والندور لافي الزكوة فان صنفهما ابي يوسف واحد جاز عندنا (٣) يعني
عند ابي حنيفة الفقير والمساكين هما صنفان وعند ابي يوسف صنف واحد. قال
العلامة الحصكفي هو فقير وهو من له ادنى شيء ومساكين من لا شيء له على المذهب قال
العلامة ابن عابدين قوله على المذهب من انه اسوأ حالا من الفقير وقيل على العكس
والاول اصح يعني والفقير من له ادنى شيء والمساكين من لا شيء له (٤) وقال العلامة ابن
نجيم والاولى ان يفسر الفقير بمن له ما دون النصاب كما في النقاية اخذ من قولهم
يسحور يدفع الزكاة الى من يملك ما دون النصاب او قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في
الحاجة (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام. اذا وصى بثلاثة لزيد وللفقراء والمساكين او وقف
فلزيد ثلث الثلث ولكل ثلثه على قول ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف لفلان نصف الثلث
وللتريقين نصفه بناء على جعلهما صنفين واحداً الصحيح قول ابي حنيفة (٦) وقال
العلامة جلال الدين الخوارزمي وعند ابي حنيفة لفلان ثلث الثلاثة فجعلهما صنفين وهو

(١) البداية ج ١ ص ٢٠٣ (٢) الكفاية في صدر فتح القدير ج ٢ ص ٢٠٣ (٣) العناية ج ٢ ص ٢٠٣

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٢٣ (٥) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٠ (٦) فتح ج ٢ ص ٢٠٣

الصحيح (١) وقال العلامة اكمل الدين البابرني فجعلنيما صنفين وهو الصحيح كذا ذكره
 بحر الاسلام لانه عطف وهو يقتضي السغايرة (٢) وقال العلامة ابن حجر عجمي وانما الخلاف في
 انهما صنفان او صنف واحد في غير الزكوة كالوصية والوقف والنذر فقال ابو حنيفة بالاول
 وهو الصحيح (٣)

﴿ مصداق قوله تعالى وفي سبيل الله ﴾

قال العلامة المرغيناني وفي سبيل الله منقطع الغزاة عند ابي يوسف لانه المتفاهم
 عند الاطلاق وعند محمد منقطع الحاج لما روى ان رجلا جعل بعيراله في سبيل الله فامر
 رسول الله ﷺ ان يحمل عليه الحاج (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن عابدين قوله وهو منقطع الغزاة اي الذين عجزوا عن
 الحقوق بحيش الاسلام لمقرهم الى قوله والاول قول ابي يوسف اختاره المصنف
 معال للكنز قال في النهر وغاية البيان انه الاظهر اي قول ابي يوسف وفي الاسي جاسي انه
 الصحيح (٥) وقال في الهندية ومينافي سبيل الله وهم منقطعوا الغزاة الفقراء منهم عند ابي
 يوسف وعند محمد منقطعوا الحاج الفقراء منهم هكذا في التبيين والصحيح قول ابي
 يوسف (٦) وقال العلامة داماد افندي ومنقطع الغزاة عند ابي يوسف وفي رواية عن
 محمد وهو الصحيح وهو السراة في سبيل الله (٧) وهكذا في البحر (٨) والفقهاء الاسلامي
 وادلته (٩)

(١) الكفاية ج ٢ ص ٢٠٣ (٢) الغاية ج ٢ ص ٢٠٣ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٢٠ (٤) الهداية ج ١ ص ٢٠٥

(٥) رد المحتار ج ٢ ص ٦٤ (٦) الهداية ج ١ ص ١٨٩ (٧) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٢١ (٨) البحر ج ٢ ص ٢٣٢

(٩) الفقهاء الاسلامي ج ٢ ص ٨٤٣

﴿ اعطاء زكوة احد الزوجين الى الآخر ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المير غنياني ولا تدفع المرأة الى زوجها عند أبي حنيفة لما ذكرنا وقال لا تدفع اليه لقوله **سَلَّكَ** اجران اجر الصدقة واجر الصلة قاله لامرأة ابن مسعود وقد سألته عن التصديق عليه قلنا هو محمول على النافلة (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة وهبة الزحيلي هل يجوز دفع الزوجة الى زوجها كوتيتها قال ابو حنيفة والحائلة على الراجح لا يجوز لان الزكوة تعود اليها بانفاقه عليها (٢) وقال العلامة الحصكفي او بينهما زوجة ولو مبانة وقال لا تدفع هي لزوجها (٣) وقال العلامة ابن نجيم قوله وزوجته وزوجهاى لا يجوز الدفع لزوجته ولا دفع المرأة لزوجها لما قدمناه من عدم قطع المنفعة (٤) وقال في الهندية ولا تدفع المرأة الى زوجها عند أبي حنيفة (٥)

﴿ زكوة المولى الى المملوك ﴾

قال العلامة المير غنياني ولا يدفع الى مديره ومكاتبه وام ولده لفقدان التسليك اذ كسب المملوك لسيد له حق الى قوله ولا الى عبد قد اعق بعضه عند أبي حنيفة لانه بمنزلة المكاتب عنده وقال لا يدفع اليه لانه حر مديون عندهما (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام أبي حنيفة قال العلامة الحصكفي ولا الى عبد اعق المير كي بعضه سواء كان

.....

(١) الهداية ج ١ ص ٢٠٦ (٢) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ٨٨٥ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٦٩

(٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٣ (٥) الهندية ج ١ ص ١٨٩ (٦) الهداية ج ١ ص ٢٠٦

كله له او بينه وبين ابنه فاعتق الاب حظه معسر الا يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب
 نه (١) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري ومعتق البعض كالسكاتب عند ابي
 حنيفة (٢) وقال في الهندية ولو ظهر انه عبده او مدبره او ام ولده او مكاتبه فانه لا يجوز وعليه
 ن يعيدها وكذا المستسعى يعني معتق البعض عند ابي حنيفة (٣)

﴿ الخطأ في مصارف الزكاة ﴾

قال العلامة المير غنياتي قال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا ثم بان انه
 غني او هاشمي او كافر او دفع في ظلمة فبان انه ابوه او ابنه فلا اعادة عليه وقال
 ابو يوسف عليه الاعادة (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل ابي يوسف لظهور خطاه بيقين وامكان الوقوف على هذه الاشياء وصار كالاولاوي
 وشاب اي اذا اختلطت الاواني الطاهرة بالنجسة ان كانت العلبة للطاهرة فتحرى
 لا يجوز ان يترك التحري اذا كانت الغلبة للنجسة. ولهما حديث معن بن يزيد فانه عليه
 السلام قال فيه يا يزيد لك مانويت ويا معن لك ما اخذت.

﴿ القول الراجح ﴾

مرفوعون ابي حنيفة ومحمد قال العلامة اكمل الدين الساري والظاهر هو الاول يعني الاجزاء
 في الكل (٥) وقال العلامة الحصكفي دفع بتحري الى ان قال من من عناه او كونه ذميا او انه ابوه
 ربه او امراته او هاشمي لا يعبد لانه اتى بسافي وسعه حتى لو دفع بلا محر لم يحزان اخطا وقال

.....

(١) الدر المختار ج ٢ ص ٤٠ (٢) خلاصة الفسوى ج ١ ص ٢٢٢ (٣) الهندية ج ١ ص ١٩١

(٤) الهداية ج ١ ص ٢٠٤ (٥) العاية ج ٢ ص ٢١٣

العلامة ابن عابدين (قوله لانه اتى بما فى وسعه اى اتى بالتمليك الذى هو الركن على قدر وسعه اذ ليس مكلفا اذا دفع فى ظلمة بان يسأل من القابض من انت وبقولنا اتى بالسلبك يندفع ما يقال انه لو دفع الى عبده او مكاتبه يكون اتيا بما فى وسعه (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولو دفع بنحر فبان انه غنى او هاشمى او كافر او ابوه او ابنه صح الى ان قال لحديث البخارى لك مانويت يريد ولك ما احدث الى ان قال لان الزكوة حق الله تعالى فاعتبر فيها الوسع (٢) وقال فى الهندية واما اذا ظهر انه غنى او هاشمى او كافر او مولى الهاشمى او والدان والسولودون او الزوج او الزوجة فانه يجوز ونسقط عنه الزكوة فى قول ابى حنيفة ومحمد (٣) وهكذا فى الفقه الاسلامى وادلتها (٤)

﴿حكم صدقة الفطر على الصغير﴾

قال العلامة المرغينانى ومما ليكه الى ان قال ولا مال للصغار فان كان لهم مال يؤدى من مالهم عند ابى حنيفة وابى يوسف خلاف لمحمد لان الشرع اجراه مجرى المؤنة فاشبه النفقة (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين قال العلامة اكمل الدين البابر تى فان كان لهم مال يؤدى عن مالهم عند ابى حنيفة وابى يوسف وهو الاستحسان (٦) وقال العلامة ابن عابدين قوله الفقير قيده لان العى تجب صدقة فطره فى ماله على ما مر لعدم وجوب نفقته بهر وقال العلامة عبد القادر الراعى قوله لان الغنى تجب صدقة فطره الا انه لم يتضح وجود السبب فى حقه لعدم ولايته على نفسه وكذا المجنون الغنى (٧) وقال فى الهندية وتحب عن نفسه وطفله الفقير كذا فى الكافى الى

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٤٢ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٢٨ (٣) الهندية ج ١ ص ٩٠

(٤) الفقه الاسلامى ج ٢ ص ٨٨٢ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٠٩ (٦) العاية ج ٢ ص ٢٢١ (٧) رد المحتار ج ٢ ص ٨١

ن قال ثم اذا كان للولد الصغير او المجنون مال فان الاب او وصيه او جدهما او وصيه
 حرج صدقة فطر انفسهما ورقبتهما من مالهما عند ابي حنيفة و ابي يوسف (١) وقال
 العلامة ابن نجيم وقيد الطفل بالفقر لان الطفل الغني بملك يصاب تجب صدقة فطره في
 محله (٢)

﴿ صدقة فطر العبد المشترك ﴾

قال العلامة المرغيناني والعديدين شريكين لا فطرة على واحد منهما لقصور الولاية والمؤنة في
 كل واحد منهما وكذا العبيدين اثنين عند ابي حنيفة وقال ابي علي كل منهما ما يخصه من
 الرؤس دون الاشخاص بناء على انه لا يرى قسمة الرقيق (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال داماد افندي. وعندهما تجب على كل واحد من الشريكين فطرة بما يخصه من الرؤس اي
 رؤس العبيد دون الاشخاص يعني لو كان لهما عبد واحد لا يجب شيء ولو كان اثنين تجب على
 كل صدقة عبد واحد ولو كانوا ثلاثة فكذا ولا يجب عن الثالث شيء ولو كانوا اربعة تجب على
 كل صدقة عبيدين الى ان قال وقيل لا تجب عليهم بالاجماع والصحيح انه على
 خلاف (٤) وقال العلامة ابن عابدین. قوله يجب في قول ابي حنيفة كما في بعض النسخ
 محالته لعموم اطلاق المتون والشروح رحمتي قلت وهذا الفرع نقله في شرح المجمع
 شرح درر السحار عن الحقائق ووجه ضعفه قصور الولاية بدليل ان احدهما لا يملك تزويجه
 بمسورة المؤنة ايضا فان نفقته عليهما (٥) قول ابي يوسف في هذه المسئلة مع ابي حنيفة على
 النسخ كما قال المحقق ابن الهمام قوله قال هذا بناء على كون قول ابي يوسف كقول محمد

الحنفية ج ١ ص ٩٢ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٥٣ (٣) الهداية ج ١ ص ٢٠٩

مجمع الانهر ج ١ ص ٢٢٨ (٥) رد المحتار ج ٢ ص ٨٢

بل الاصح ان قوله مع ابي حنيفة هكذا في العناية ومذهب ابي يوسف مضطرب والاصح ان
قوله كقول ابي حنيفة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة لان الشراح نقل الاجماع على قوله قال العلامة اكمل الدين
البايرتي. وقيل هو بالاجماع اي عدم وجوب الفطرة في العيدين اثنين باجماع
علمائنا الثلاثة (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله وتوقف لان الملك والولاية موقوفان
فكذا ما بيني عليهما بحر (٣) وقال العلامة عبد القادر الرافعي قوله وفي المحيط
ذكر ابي يوسف وان كان يرى قسمة الرقيق الا ان الفطرة تتعلق
بالولاية ولا ولاية لاحد منهما كاملة فلا تلزمه الفطرة (٤) وقال في الهندية ولا تجب على
عبدا و عبيد مشترك بين اثنين (٥) وهكذا في التاترخانية (٦)

﴿ مقدار صدقة الفطر ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني الفطرة نصف صاع من بر او دقيق او سويق او زبيب او صاع من
نمر او شعير وقال الزبيبي بمنزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة والاول رواية الجامع الصغير (١)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول صاحبين قال العلامة ابن الهمام قوله وهو رواية عن ابي حنيفة واهما الحسن عنه
ومحمد بن ابي اليسر لما ثبت الحديث (٨) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي قوله وقيل
ابي يوسف ومحمد الزبيبي بمنزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة وقال ابو اليسر في جامعه

.....

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٢٢ (٢) العناية ج ٢ ص ٢٢٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٨٢ (٤) تقريرات الرافعي ج ٢ ص ١٢٣

(٥) الهندية ج ١ ص ١٩٣ (٦) التاترخانية ج ٢ ص ٢٢٢ (٧) الهداية ج ١ ص ٢١٠ (٨) فتح القدير ج ٢ ص ٢٢٥

تصغير هذا هو الصحيح فانه روى في بعض الروايات او صاعا من زبيب (١) وقال
 العلامة الحمصكي يجب من براودقيقه او سويقه او زبيب وجعلاه كالتمر وهو رواية عن
 الامام وصححه البهسي وغيره وفي الحقائق والشرعيات وعن البرهان وبه يفتى. وقال
 العلامة ابن عابدين قال في البحر وصحها ابو اليسر ورجحها المحقق في فتح القدير من
 جهة الدليل وفي شرح النقاية والاولى ان يراعى في الزبيب القدر والقيمة لكن فيه ان
 لصاع من الزبيب منصوص عليه في الحديث الصحيح فلا تعتبر فيه القيمة كما ياتي
 من (٢) وقال العلامة عبد الله داماد ائندى. وهي نصف صاع من براودقيقه او سويقه
 و صاع من تمر او شعير و الزبيب كالبر عندهما كالشعير وهو رواية الحسن عن الامام الى ان
 ان وعليه الفتوى وفي التشرح لكن الاول ان يراعى فيه القدر والقيمة (٣) وقال في
 بنديرة والاحوط ان يراعى فيه القيمة هكذا في محيط السرخسي (٤)

المعتبر في القدر الوزن

قال العلامة المرعيني ثم يعتبر نصف صاع من برور باثيما يروى عن ابي حنيفة اي رواه
 يوسف وعن محمد بن يعقوب كيانا (٥) الاختلاف في الوزن والكيل قال
 في شيخان قدر الصاع بالوزن بعضهم بشمانية ارطال وبعضهم بنخمسة ارطال وثلاث رطل
 فان كان تقدير الصاع بالوزن يجوز الاغطاء بالوزن (٦)

القول الراجح

مر قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام قوله ثم يعتبر نصف صاع من بر من حيث الوزن

١. لكفاية ج ٢ ص ٢٢٥ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٨٣ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٢٩

٤. الهندية ج ١ ص ١٩١ (٥) الهداية ج ١ ص ٢١٠ (٦) الخانية ج ١ ص ١١١

عند ابي حنيفة وجهه ان العلماء لما اختلفوا في ان الصاع ثمانية ارجال او خمسة وثلاث كان
اجماعهم انه يعتبر بالوزن ادلا معنى لاختلافهم فيه (١) وقال في الهندية ثم يعتبر نصف
صاع من بر الى ان قال لان اختلاف العلماء في الصاع بانه كم رطلا وهو اجماع منهم بانه
معتبر بالوزن كذا في التبيين (٢)

في القيمة افضل من البرء

قال العلامة المرعيني والدقيق اولى من البرء الدراهم اولى من الدقيق فيما يروى عن ابي
يوسف وهو اختيار الفقيه ابي جعفر لانه ادفع للحاجة واعجل به وعن ابي
بكر الاعمش تفضيل الحنطة لانه اعمد من الخلاف ادنى الدقيق والقيمة خلاف
الشافعي (٣)

في القول الراجح

هو قول الاول اي والدراهم اولى من الدقيق فيما يروى عن ابي يوسف قال
العلامة الحصكفي ردفع القيمة اي الدراهم افضل من دفع العين على المذهب
المفتى به (٤) وقال العلامة داماد افندي وعند ابي يوسف الدراهم افضل من
الدقيق لانه ادفع لحاجة الفقير واعجل بها والدقيق افضل من البر قال محمد بن
سلمة ان كان في زمن الشدة فالاداء من الحنطة او دقيقه افضل وفي زمن
السعة الدراهم افضل وفي الظهيرة ان المتوى على ان القيمة افضل (٥) وقال في
الهندية وذكر في الفتاوى ان اداء القيمة افضل من عين المنصوص عليه وعبد
الفتوى (٦) وقال العلامة ابن نجيم ولم يعترض المصنف لافضلية العين

.....

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٢٩ (٢) الهندية ج ١ ص ١٩٢ (٣) الهندية ج ١ ص ٢١٠

(٤) الدر المختار ج ٢ ص ٨٣ (٥) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٢٩ (٦) الهندية ج ٢ ص ١٩٢

و تقبسة فقليل بالاول وقيل بالثاني والصدى عليه (١) وكذا في الجوهرة النيرة قال اداء
القيمة افضل وعليه الفتوى (٢)

• مقدار الصاع •

• اختلاف الفقهاء •

قال العلامة المير غيناني قال والصاع عند أبي حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراقي وقال
ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل وهو قول الشافعي لقوله سبعة صاعا صاعا صغير الصعين
ونسأى دليل الطرفين ما روى انه سبعة كان يتوضأ بالمدر طلبة ويغسل بالصاع ثمانية ارطال
وهكذا كان صاع عمر (٣)

• القول الراجح •

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام وقبل لا خلاف بينهم فان ابا يوسف لما حرره
نصره وجده خمسة وثلاثين رطل اهل المدينة وهو اكبر من رطل اهل بغداد لانه ثلاثون
سار او البغدادي عشرون واذا قاسلت ثمانية بالبغدادي بخمسة وثلاث بالمدي
رحمتهما سواء وهو شبه لان محمد الم يذكر في المسئلة خلاف ابي
يوسف ولو كان لذكره على المعتاد وهو اعرف بمذهبه وحينئذ فالاصل كون
صاع الذي كان في زمن عمر هو الذي كان في زمن النبي سبعة قول
الاستصحاب الى ان يثبت خلافه ولم يثبت (٤) وقال العلامة الكاساني والصاع
نسبة ارطال بالعراقي عند أبي حنيفة ومحمد وعبد أبي يوسف خمسة ارطال وثلاث
رطل بالعراقي وهو قول الشافعي وجه قوله ان اصاع المدينة خمسة ارطال وثلاث
رطلوا ذلك عن رسول الله سبعة خلفاء عن السلف ولهما ما روى عن

.....

انس انه قال كان رسول الله ﷺ يتوضا بالماء والمدو المدو طالان ويغتسل بالصاع والصاع
ثمانية ارطال وهذا نص ولان هذا صاع عمر الى ان قال فالعمل بصاع عمر اولى من العمل
بصاع عبد الملك (١) وقال في الهندي والصاع ثمانية ارطال بالبغدادى والارطال
البغدادى عشرون استارا كذا فى التبيين (٢) وقال العلامة الزيلعى وهو ثمانية ارطال اى
الصاع ثمانية ارطال بالبغدادى وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وهو مذهب اهل
العراق (٣) وقال العلامة ابن عابدين مثل المحقق (٤)

• كتاب الصوم •

• حكم تعيين النية فى رمضان •

• اختلاف الفقهاء •

قال العلامة المرغينانى. وهذا الصرب من الصوم يتأدى بمطلق النية ونية النفس
وبسبب واجب اخر الى ان قال ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم عند ابى
يوسف ومحمد لان الرخصة كى لا تلزم المعذور مشقة فاذا تحملها التحق
بغير المعذور وعند ابى حنيفة اذا صام المريض والمسافر نية واجب اخريقع عنه لانه شعب
الوقت بلاهم لتحتمه فى الحال وتخير فى صوم رمضان الى ادراك العدة (٥)

• القول الراجح •

• قول صاحبين. قال العلامة الحصكفى ولكن فى اوائل الاشبه الصحيح وقوع الكل عن
رمضان (٦) وقال العلامة داماد فى عندهما يقع عن رمضان الى قوله فالاصح انه يقع عن

.....

(١) مدائع الصنائع ج ٢ ص ٤٣ (٢) الهنديه ج ١ ص ١٩٢ (٣) تبيين الحقائق ج ١ ص ٣٠٩

(٤) الدر المختار ج ٢ ص ١٦٢ (٥) الهديه ج ١ ص ٢١٢ (٦) الدر المختار ج ٢ ص ٦٢

رمضان على جميع الروايات كالمرضى (١) وقال في الهندية واذنوى واجب آخر في يوم
رمضان يقع عن رمضان ولا فرق بين المسافر والمقيم عند أبي يوسف ومحمد وعند أبي
حنيفة إذا صام المسافر بنية واجب آخر يقع عنه إلى أن قال والأصح أنه يقع عن رمضان
كذافي محيط السرخسي وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان كذافي
الكافي (٢) وهكذا في التاترخانية (٣)

﴿ إذا ثبت رمضان بشهادة واحد يجوز الفطر به ﴾

قال العلامة السمرغيناني وإذا كان بالسما علة قبل الإمام شهادة الواحد العدل في
رؤية الهلال رجلا كان أو امرأة إلى أن قال ثم إذا قبل الإمام شهادة الواحد وصاموا ثلثين
يوم ما لا يفطرون فيماروي الحسن عن أبي حنيفة لا احتياط ولأن الفطر لا يثبت
شهادة الواحد عن محمد بنهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على أن ثبت
الرمضانية بشهادة الواحد (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول محمد قال العلامة ابن الهيثم وفي قبوله لغيم أخذ بقول
محمد فإما لو صاموا بشهادة رجلين فأنهم يفطرون إذا صاموا ثلثين ولم يروا ذكره في
تجريد عن القاضي أبي علي السعدي لا يفطرون وهكذا في مجموع البوارق وصح
الأول في الخلاصة (٥) وقال العلامة ابن عابدين وأما الخلاف فيما إذا لم يغم ولم ير الهلال
فعدمه لا يحل الفطر وعند محمد يحل كما قال تيسر الأنفة الحلواني وحرره الشرنبلالي في
الإمداد قال في غاية البيان رحمه قول محمد وهو الأصح (٦) وقال العلامة ابن نجيم وغم دليل

(١) مجمع الأنهر ج ١ ص ٢٣٣ (٢) الهدية ج ١ ص ١٩٦ (٣) التاترخانية ج ٢ ص ٣٥٩ (٤) الهدية ج ١ ص ٢١٥

(٥) فتح القدير ج ٢ ص ٢٥١ (٦) رد المحتار ج ٢ ص ١٠٣

شوال فانهم لا يفطرون فشئت الرضاية بشهادته لا الفطر خلافا لما روى عن محمد بنهم
يفطرون وصححه في غاية البيان وقال العلامة ابن عابدين في المنحة الخالق وقوله في
غاية البيان قول محمد هو الاصح (١) وقال في الهدية اذا صاموا بشهادة الواحد
وكملا اثلاثين يوما ولم يروا هلال شوال لا يفطرون فيما روى الحسن عن الامام للاحتياط
وعن محمد بنهم يفطرون كذا في التبيين وفي غاية البيان قول محمد اصح كذا في
النهر الفائق (٢)

• باب ما يوجب القضاء والكفارة •

• اكل ما بين الاسنان •

قال العلامة ولو اكل لحم بين اسنانه فان كان قليلا لم يفطروا ان كان كثيرا يفطروا قال
رفري فطر في الوجهين لان الفم له حكم الطاهر حتى لا يفسد صومه بالمضمضة ولو كان
القليل تابع لاسنانه بمنزلة ريقه بخلاف الكثير وان اخرج به بيده ثم اكله ينبغي ان
يفسد صومه كما روى عن محمد بن الصائم اذا ابتلع سمسة بين اسنانه لا يفسد صومه
ولو اكلها ابتداء يفسد صومه ولو مضغها لا يفسد لانها تنال في وفي مقدار الحصاة عليه
القضاء دون الكفارة عدا بن يوسف وعبد فرعه الكفارة ايضا لانه طعام متغير ولا بن
يوسف انه يعافه الطبع (٣)

• القول الرابع •

هو قول علمنا الشك في القليل والكثير وقول بن يوسف في القضاء والكفارة وقال
العلامة طاهر بن عبد الرشيد السحاري صائم اكل الطعام فبقى اللحم بين اسنانه ان كان
قليلا لا يفسد صومه وان كثيرا يفسد الكثير قدر الحمض ولو ادخل ذلك القدر في فيه فابتعد

منعسده فعليه القضاء والكفارة وان اخرجته واخذه بيده ثم ابتلعه يجب ان يفسد صومه وفي
كفارة اقاويل اربعة قال الفقيه والاصح انه لا يجب الكفارة (١) وقال في الهندية وان اكل
من غير اسنانه لم يفسدان كان قليلا وان كان كثيرا يفسدو الحصصه وما فوقها كثير
ومادونها قليل هذا هو الفرق بين القليل والكثير. وان اخرجته واخذه بيده ثم اكل ينبغي ان
يفسد كذا في الكافي. وفي الكفارة اقاويل قال الفقيه والاصح انه لا تجب الكفارة (٢)

التوفيق بين الروايتين

قال العلامة ابن الهمام والتحقيق ان المسنى في الوقائع لا بد له من ضرب
حتي يادوم معرفة باحوال الناس وقد عرف ان الكفارة تفتقر الى كمال الجنابة فينظر في
صاحب الواقعة ان كان ممن يعاف طبعه ذلك اخذ بقول ابي يوسف وان كان ممن
لا اثر لذلك عنده اخذ بقول زفر (٣)

الدواء في الصوم

قال العلامة المروعياني ولوداوى جاشقة (هي الجراحة التي وصلت الى الجوف) او امه بدواء
يرصل الى جوفه او دماغه افطر عند ابي حنيفة والذي يصل هو الرطب.

اختلاف الفقهاء

قال العلامة المروعياني وقال لا يفطر لعدم التيقن بالوصول لانضمام المنفذ مرة واتساعه اخرى
كساقى الياس من الدواء وله ان رطوبة الدواء تلاقي رطوبة الجراحة فير داما الى الاسفل
تمتل الى الجوف بخلاف الياس لانه يشف رطوبة الجراحة ففسد فمها (٤) وقال العلامة
ابن الهمام اما الخلاف فيما اذا كان الدواء رطبا فقال يفطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به
لا يفطر بالشك وهو يقول سب الوصول قائم وتقريره ظاهر من الكتاب وهو دليل الوصول

(١) وقال في الهندية وفي دواء الجائفة والامة اكثر المشايخ على ان العبرة للوصول الى الجوف والدماع لالكونه رطبا او يابس حتى اذا علم ان اليابس وصل يفسد صومه ولو علم ان الرطب لم يصل لم يفسد هكذا في العناية (٢) وقال في السراجية وقال اكثر المشايخ العبرة للوصول الى الجوف لالرطب واليابس (٣)

• القول الرابع •

هو قول اكثر المشايخ اى ان العبرة للوصول الى الجوف والدماع قال العلامة الحصكفى او داوى جائفة او آمة فوصل الدواء حقيقة الى جوفه ودماعه وقال العلامة ابن عابدين قوله فوصل الدواء حقيقة اشار الى ان ما وقع فى ظاهر الرواية من تفيد الافساد بالدواء الرطب مبنى على العادة من انه يصل والا فالمعتبر حقيقة الوصول حتى لو علم وصول اليابس افسدا وعدم وصول الطرى لم يفسد (٤) وقال العلامة اكمل الدين البائرنى واكثر مشايخنا على ان العبرة للوصول حتى اذا علم ان الدواء اليابس وصل الى جوفه فسد صومه وان علم ان الرطب لم يصل الى جوفه لم يفسد صومه (٥)

• اقطار الدواء فى الاحليل والفرج •

• اختلاف الفقهاء •

قال العلامة المرغينانى ولو اقطر فى احليله لم يفسد عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف يفسد وقول محمد مضطرب فيه فكانه وقع عند ابى يوسف ان بينه وبين الجوف مفدا وليندا يخرج منه البول ووقع عند ابى حنيفة ان السنانة بين الساجل والبول يترشح منه (٦)

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٦٤ (٢) الهندية ج ١ ص ٢٠٣ (٣) فتاوى السراجية ج ١ ص ٢٩

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ١١٢ (٥) العناية ج ٢ ص ٢٦٦ (٦) الهداية ج ١ ص ٢٢٠

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي واقطر في احليله ماء او دهن وان وصل الى المثانة على المذهب واما في قبلها فمفسد اجماعا لانه كالحقنة. وقال العلامة ابن عابدين قوله على المذهب اي قول ابي حنيفة ومحمد معه في الاظهر (١) وقال العلامة ابن حجر قوله وان اقطر في احليله لا اي لا يغطر اطلقه فشمّل الماء والدهن وهذا عندهما (٢) وقال في الهندية واذا اقطر في احليله لا يفسد صومه عند ابي حنيفة ومحمد كذا في المحيط سواء اقطر فيه الماء او الدهن وهذا الاختلاف فيما اذا وصل لمثانة واما اذا لم يصل بان كان في قصة الذكر بعد لا يغطر بالاجماع كذا في التبيين وفي لا قطار في اقبال النساء يفسد بالخلاف وهو الصحيح هكذا في الظهيرية (٣)

﴿حكم النذر بالصوم حالة المرض﴾

في العلامة المرغيناني ولو صح المريض واقام المسافر ثم ماتا لزمهما القضاء عند الصحة والاقامة الى ان قال وذكر الطحاوي خلافا فيه بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد وليس بصحيح وانما الخلاف في النذر والفرق لهما ان النذر سبب فيظهر الوجوب في حق الخلف وفي هذه المسئلة السبب ادراك العدة فيقدر بقدر ما ادرك (٤)

﴿اختلاف الفقهاء ومحل الخلاف﴾

قال ابن الهمام وان الخلاف انما هو في النذر وهو ما اذا قل المريض لله على صوم شهر مثل تسع يوما فعندهما يلزمه الكل والا يضاء به وعند محمد قدر ما صح وجه الفرق لهما ان النذر سبب في وجوب الكل فاذا وجد منه في المرض ومات من ذلك المرض فلا شيء

.....

عليه فان صح صار كانه قال ذلك في الصحة والصحيح لو قاله ومات قبل ادراك
عدة المنذور لزمه الكل فكذلك هذا بخلاف القضاء (١)

• القول الرابع •

هو قول ابي حنيفة وابي يوسف قال العلامة الحصكفي ولو قال المريض لله على ان اصوم
شهر اقسام قبل ان يصح لاشيء عليه وان صح ولو يرمي ما لم يصمه لزمه الوصية بجميعه
على الصحيح الخ وقال العلامة ابن عابدين قوله على الصحيح هو قولهما (٢) وقال
العلامة طاهر بن عبد الرشيد البحاري المريض لو قال لله على ان اصوم شهر اقسام قبل ان
يصح لا يلزمه شيء ولو صح يوم ما لزمه ان يوصي بجميع الشهر (٣) وقال في
النسبية المريض لو قال لله على ان اصوم شهر اقسام قبل ان يصح لا يلزمه شيء ولو صح
يوم ما لزمه ان يوصي بجميع الشهر (٤) وهكذا في التاتر حانية (٥)

• اذا افاق المجنون في شهر رمضان •

قال العلامة المرغيناني وان افاق المجنون في بعثته قضى ماضى خلافه لفرق الشافعي
هنا يقول ان لم يجب عليه الاداء لانعدام الاهلية والقضاء يترتب عليه وصار كالمستوعب
ولان السبب قد وجد وهو الشهر والاهلية بالدمه وفي الوجوب فائدة (٦)

• القول الخامس •

هو قول الحنفية قال العلامة حلال الدين الحنفي قال سمس الانمة الحلواني السر دمه
انه ان في فيما يمكنه ابتداء الصوم فله حتى لو فاق بعد الروا من اليوم الاخير من شهر رمضان

.....

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٤٥ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٣٠٣ (٣) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٦٣

(٤) البهجة ج ١ ص ٣١٠ (٥) التاتر حانية ج ٢ ص ٢٠١ (٦) البهجة ج ١ ص ٢٢٢

لا يلزمه القضاء لان الصوم لا يضح فيه كالليل وهو الصحيح (١) وهكذا في العناية (٢)

• لا فرق بين الجنون الاصلى والعارضى فى عدم توجه الخطاب •

قال العلامة المرغينانى ثم لا فرق بين الاصلى والعارضى قيل هذا فى ظاهر الرواية وعن محمدانه فرق بينهما لانه اذا بلغ مجنونا التحق بالصبي فانعدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ عاقلان جن وهذا مختار بعض المتأخرين (٣)

• اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة •

قال العلامة جلال الدين الخوارزمى قوله ثم لا فرق بين الاصلى بان بلغ مجنونا والعارضى بان جن بعد البلوغ وفى المبسوط فان كان جنونه اصليا بان بلغ مجنونا ثم افاق فى بعض سيرف السقوط عن محمدانه ليس عليه قضاء ماضى لان ابتداء الخطاب يتوجه عليه الان فيكون بمنزلة الصبي ويبلغ وروى هشام عن ابي يوسف قال فى القياس لا قضاء عليه ولكن استحسن فاوجب عليه قضاء ماضى من الشهر لان الجنون الاصلى لا يفارق الجنون الطارى فى شىء من الاحكام وليس فيه رواية عن ابي حنيفة واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه (٤)

• القول الراجح •

هو ظاهر الرواية (يعنى لا فرق بين الاصلى والعارضى) قال العلامة اكمل الدين السارتنى والاصح انه ليس قضاء ماضى كذا فى المبسوط وقال العلامة جلال الدين الخوارزمى والاصح انه ليس عليه قضاء ماضى (٥) وقال العلامة الحصكفى وان استوعب لجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه على ما مر لا يقتضى مطلقا للحرج وقال العلامة ابن عابدين قوله لا يقتضى مطلقا

سواء كان الجنون أصلياً أو عارضاً بعد البلوغ قيل هذا ظاهر الرواية إلى أن قال وفي
 الترتيب لآلية عن البرهان عن المبسوط ليس على السحنون الأصلي قضاء مامضى في
 الأصح (١)

﴿ حكم من أصبح غير ناول للصوم ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المروغيناني ومن أصبح غير ناول للصوم فاكل لا كفارة عليه عند أبي حنيفة وقال
 زفر عليه الكفارة لأنه يتأدى بغير النية عنده أي عند زفر وقال أبو يوسف ومحمد إذا اكل قبل
 الزوال تجب الكفارة دليلهما لأنه فوات إمكان التحصيل فصار كغاصب الغاصب دليل
 أبي حنيفة أن الكفارة تعلقت بالافساد وهذا امتناع إذا صوم إلا بالنية (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة الحصكفي أو أصبح غير ناول للصوم فاكل
 عمداً ولو بعد النية قبل الزوال وقال العلامة ابن عابدين قوله قبل الزوال هذا عند أبي
 حنيفة وعندهما كذلك أن اكل بعد الزوال وإن كان قبل الزوال تجب الكفارة إلى أن
 قال والاول ظاهر الرواية كما في البدائع ثم المراد بالزوال نصف النهار الشرعي (٣) وقال
 العلامة علاء الدين الكاساني وروى الحسن عن أبي حنيفة فيمن أصبح لا ينوي صوماً ثم
 نوى قبل الزوال ثم جامع في بقية يومه فلا كفارة عليه وروى عن أبي يوسف أن عليه
 الكفارة إلى أن قال وجه ظاهر الرواية يعني قول أبي حنيفة أنه لو جامع في أول
 النهار لا كفارة عليه فكذلك إذا جامع في آخره لأن اليوم في كونه محلاً للصوم لا يتجزأ
 (٤) وقال في الهندية وإذا أصبح غير ناول للصوم ثم نوى قبل الزوال ثم

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ١٣٣ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٢٣ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ١١٢ (٤) بدائع الصانع ج ٢ ص ١٠١

اكل فلا كفارة عليه كذا في الكشف الكبير (١)

﴿ حكم من اكل ظاناً بفساد الصوم ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو احتجهم وظن ان ذلك يفطره ثم اكل متعمداً عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الي دليل شرعي الا اذا افتاه ففيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث فاعتمده فكذلك عند محمد لان قول الرسول ﷺ لا ينزل عن قول المفتي وعن ابي يوسف خلاف ذلك لان على العامي الاقتداء بمفتيائه لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث (٢) قال العلامة قاضيهان وان احتجهم بظن ان ذلك فطره او اكتحل او ادهن شاربهُ فظن ان ذلك فطره فان كان جاهلاً لم يسمع في ذلك ولم يفت له احد بالفطر فعليه الكفارة لان هذا شيء لا يكون مفطراً بحال وان كان سمع في الحجة حديثاً وعرف تأويله فكذلك وان لم يعرف تأويله قال ابن حنيفة ومحمد عليه الكفارة كما لو كان عالماً وقال ابو يوسف لا كفارة عليه (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

عن قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام اما لحجامة فلا تطرق فيها الى الدخول بعد الخروج فكون تعمد اكله بعده موجباً للكفارة الا اذا افتاه مشتم بالفساد الى ان قال فاكل بعده بكفارة عليه لان الحكم في حق العامي مفتيه (٤) وقال العلامة ابن عابد بن قوله يعتمد على قوله الى ان قال قال في البحر لان العامي يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه ثم قال وقد علم من هذا ان مذهب العامي فتوى مفتيه من عمر تقييد بمذهب ولهذا قال في الفتح حكم في حق العامي فتوى مفتيه (٥) وقال العلامة الزيلعي ولو احتجهم بظن ان ذلك يفطره

.....

١ هندية ج ١ ص ٢٠٦ (٢) هندية ج ١ ص ٢٢٦ (٣) حانية ج ١ ص ١٠٣

٢ فتح ج ٢ ص ٢٩٣ (٥) رد المحتار ج ٢ ص ١١٨

فاكل متعمدا فعليه القضاء والكفارة الى ان قال الا اذا افتاه فقيه بذلك لان الفتوى دين شرعى فى حقه وقال فى الحاشية قوله الا اذا افتاه فقيه بذلك الى ان قال وتصير فتوى السفى شبهة ولا يصير ظاهر الحديث كماكى (١) وقال فى البدية ولو احدثتم فطن ذلك يفطره ثم اكل متعمدا فعليه القضاء والكفارة الا اذا افتاه فقيه بالفساد (٢) وفى العلامة وهبة الزحيلي مد ظله ومنها الاكل عمدا الى ان قال او بعد حجارة الى ان قال الا اذا افتاه فقيه (٣) وهكذا فى البحر (٤) والبدائع (٥)

﴿ اذانوى اليمين فى النذر يكون نذرا او يمينا ﴾

قال العلامة المرغيناسى وان نوى يمينا فعليه كفارة يمين الى ان قال وان نوهما يكون نذرا او يمينا عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف يكون نذرا ولو نوى اليمين فكذلك عندهما اى يكون نذرا او يمينا وعنده يكون يمينا. لابي يوسف ان النذر فيه حقيقة والسبب مجازا حتى لا يتوقف الاول على اليمين ويتوقف الثانى فلا ينتظمهما ثم المجاز يتعين بنيت وعديتهما تترجح الحقيقة ولهما انه لا تنافى بين الجهتين لانهما يقضيان الوجوب (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. كما هو ظاهر من داب المصنف قال العلامة قاضى خان ومن روى بالنذر يمينا فافطر فعليه القضاء والكفارة (٧) وقال العلامة الحصكفى وان نواهما او نذر اليمين بالانتهى النذر كان فى الصورتين نذرا او يمينا حتى لو افطر يجب القضاء له والكفارة لليمين عملا بعموم المجاز (٨) وهكذا فى البحر (٩)

.....

(١) نبيى الحقائق ج ١ ص ٣٣٢ (٢) البدية ج ١ ص ٢٠٦ (٣) الفقه الاسلامى ج ٢ ص ٦٥٥

(٤) البحر ج ٢ ص ٢٩٣ (٥) بدائع ج ٢ ص ١٠٠ (٦) هداية ج ١ ص ٢٢٨

(٧) خاتمة ج ١ ص ١٠٦ (٨) الدر المختار ج ٢ ص ١٣٦ (٩) البحر ج ٢ ص ٢٩٣

﴿باب الاعتكاف﴾

﴿الاعتكاف التطوع ساعة﴾

قال العلامة الميرغيناني ثم الصوم شرط الى ان قال ولصحة التطوع فيساروي الحسن عن
ابي حنيفة لظاهر ما روينا وعلي هذه الرواية لا يكون اقل من يوم وفي رواية الاصل وهو قول
محمد اقله ساعة فيكون من غير صوم لان مبنى النفل على المساهلة (١)

﴿القول الراجح﴾

مسور رواية الاصل قال العلامة كمل الدس السارني وفي رواية الاصل قالوا هي
ظاهر الرواية عن علماننا الثلاثة (٢) وقال العلامة الحصكفي واقله نفلا ساعة من ليل
ونهار عند محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام لثناء النفل على المسامحة وبه يفتي (٣)

﴿الخروج من المسجد في الاعتكاف﴾

قال العلامة الميرغيناني ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعتكافه عدا به
حسنة لوجود المنافي وهو القياس وقال لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم
وهو الاستحسان لان في القليل ضرورة (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الامام ابي حنيفة قال العلامة ابن الهيثم قوله ولو خرج من المسجد ساعة من ليل
ونهار وتقييده في الكتاب المساد بما اذا كان الخروج بغير عذر (٥) وقال
العلامة الحصكفي فلو خرج ولو ناسيا ساعة زمانية لارضية كما مر بلا عذر فسد الى ان قال وباحت
فيه الكمال وقال العلامة ابن عابدين قوله بحث فيه الكمال حيث قال قوله وهو استحسان

١- هداية ج ١ ص ٢٢٩ (٢) عناية ج ٢ ص ٣٠٨ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ١٢٢

٢- هداية ج ١ ص ٢٣٠ (٥) فتح ج ٢ ص ٣١٠

يقتضى ترجيحه لانه ليس من المواضع المعدودة التي رجح فيها القياس على الاستحسان الى ان قال وبه علم انه لم يسلم كونه استحسانا حتى يكون مخرج فيه القياس غير الاستحسان (١) وقال العلامة قاضي خان، ولو خرج المعتكف عن المسجد بغير عذر ساعة بطل اعتكافه في قول ابي حنيفة (٢) وقال صدر الشريعة فلو خرج ساعة بلا عذر فسد (٣) وقال العلامة وهبة الزحيلي يبطل الاعتكاف او يفسد سائر الخروج بلا عذر شرعي (٤) وقال في الهندية وامام فسداته فمنها الخروج من المسجد - ان قال وان خرج من غير عذر ساعة فسد اعتكافه في قول ابي حنيفة كذا في المحيط - كان الخروج عامدا او ناسيا (٥)

﴿ كتاب الحج ﴾

﴿ وجوب الحج على الفور ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يجب في العمر الامر فواحدة الى ان قال ثم هو واجب على الفور عند ابي يوسف وعن ابي حنيفة ما يدل عليه اي وفي المحيط اصح الروايتين عن ابي حنيفة انه على الفور وعند محمد والسافعي على التراخي لانه وطيفة العمر فكان العمر فكالوقوف في الصلوة وجه الاول اي دليل الشيخين انه يخص بوقت خاص والموت في ستة احدى غير نادرا فيتصق احتياطا ولهذا كان التعجيل الفصل (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الحصكفي على الفور في العاد الاول عند الثاني واصح الروايتين

(١) رد المحتار ج ٢ ص ١٣٥ (٢) الخاتبة ج ١ ص ١٠٤ (٣) شرح الوقاية ج ١ ص ٣٥٥

(٤) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ٤١٩ (٥) الهندية ج ١ ص ٢١٢ (٦) الهداية ج ١ ص ٣٢٣

عن الامام (١) وقال العلامة قاضي خان في قول ابي يوسف واصح الروايتين عن ابي حنيفة يجب على الفور حتى لا يباح له التأخير بعد الامكان الى العام الثاني (٢) وقال العلامة ابن نجيم واما كونه على الفور فهو قول ابي يوسف واصح الروايتين عن ابي حنيفة الى ان قال والتعجيل افضل كذا في الخلاصة (٣) وقال في الهندية وهو فرض على شور وهو الاصح فلا يباح له التأخير بعد الامكان الى العام كذا في خزانة الممتين (٤)

﴿ وجوب الحج على الاعمى ﴾

قال العلامة المرغيناني. وكذا صحة الجوارح الى ان قال والاعمى اذا وجد من يكفيه اى من يقوده مؤنة سفره ووجد زاد او راحلة لا يجب عليه الحج عند ابي حنيفة خلافا لهما وقد مر في كتاب الصلوة (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال العلامة قاضي خان والاعمى اذا ملك الراد والراحلة وان لم يجد قائد الا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاحجاج بالسالم عند ابي حنيفة لا يجب وعندهما يجب ان وجد قائد عند ابي حنيفة لا يجب الحج بنفسه كما لا يلزمه الجمعة وعن صاحب الفيدان هـ مسافر قاعلى احد الروايتين بين الحج والجمعة (٦) وقال العلامة ابن سديد والحاصل انه (اى صحة البدن) من شرائط الواجب عنده ومن شرائط وجوب الحج عندهما وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الاحجاج والابصاء سا ذكرنا وهو مقيد بما اذا لم يقدر على الحج (٧) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري. اما الاعمى الى قوله وان جد القائد ومؤنة القائد عند ابي

١- مسند ج ٢ ص ١٥٢ (٢) الخاتبة ج ١ ص ١٣٥ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٠٩ (٤) الهندي ج ١ ص ٢١٦

٥- يفتح ١ ص ٢٣٢ (٦) الخاتبة ج ١ ص ١٣٣ (٧) رد المحتار ج ٢ ص ١٥٢

حنيفة لا يلزمه وهما يقولان باللزوم وهو فرع مسئلة الجمعة وهي معروفة اي
مسئلة الجمعة كما في الهداية اي ولا يجب الجمعة على مسافرو الامراء ولا مريض
ولا عبد ولا اعمى (١)

§ القول الرابع

هو قول ابي حنيفة في المسئلة الاولى يعنى اداء الحج بنفسه قال
العلامة الحصكفى صحيح البدن بصير غير محبوس وقال العلامة ابن عابدين فلا يجب على
مقعد الى ان قال واعمى وان وحدق اندالى ان قال لا ياتسهم ولا النيابة فى ظاهر المذهب
عن الامام وهو رواية عنهما (٢) وهكذا قال العلامة قاضى خان كما مر فى توضيح
العبارة وهكذا فى الهندية (٣)

§ القول الخامس

هو قول صاحبين يعنى وجوب الاحجاج قال العلامة ابن
عابدين وظاهر التحفة اخبار قولهم وكذا لا سيحابى وقواه فى الفتح ومشى على
الصحة من شرائط وجوب الاداء من البحر والنهر وحكى فى الباب اختلاف التصحيح
وفى شرحه الى ان قال وان الثانى صححه قاضى خان فى شرح الجامع واختاره كثير من
المشائخ ومنهم ابن الهمام (٤) وهكذا فى البحر (٥)

§ الحج على المفلوج والزمن

قال العلامة المرغينانى واما المتعذر فعن ابي حنيفة انه يجب لانه مستطيع بغيره فاشبه المستطيع

.....

(١) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٢٤٦ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٥٣ (٣) الهندية ج ١ ص ٢١٨

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ١٥٣ (٥) البحر الرائق ج ٢ ص ٣١١

أراحله وعن محمدانه لا يجب لانه غير قادر على الاداء بنفسه بخلاف الاعمى (١)

❦ القول الراجح ❦

هو ظاهر الرواية. قال العلامة جلال الدين الخوارزمي وأما في ظاهر الرواية عنه أنه لا يجب
الحج على الزمى والمفدوح والمقعد ومقطوع الرجلين وإن
مكروا الزاد والراحلة وهو رواية عنهما (٢) وقال العلامة أكمل الدين البارتني وأما المقعد فعن
في حنيغة ظاهر الرواية عنه في الزمى والمفدوح والمقعد ومقطوع الرجلين إن الحج
لا يجب عليهم (٣) وقال العلامة ابن عابدين فلا يجب على مقعد ومفلوج (٤) وقال
العلامة قاضي حان فلا يجب على المقعد والمفلوج والزمى والاعمى وإن ملك
ترادو والراحلة (٥) وهكذا في الهندية (٦)

باب الاحرام

٥. استلام الركن اليماني ٥

عن العلامة المرغب غناني ويستلم الركن اليماني وهو حسن أي مستحب في
- حوال الرواية وعن محمدانه سنة (٤)

• القول الراجح •

موضحاً الرواية. قال العلامة ابن القيم قوله وعن محمد بن
 هذاهو مقابل ظاهر الرواية في قوله وهو حسن في ظاهر الرواية (٨) وقال
 العلامة ابن عابدين قوله واستلم ركن اليساري أي في كل شرط إلى أن قال
 في شرح اللباب أن ظاهر الرواية الأولى كما في الكافي والهداية وغيرهما

— فتح ١ ص ٢٣٢ (٢) الكفاية ج ١ ص ٣٢١ (٣) العايدج ٢ ص ٣٢١ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ١٥٣

نحانية ج ١ ص ١٣٣ (٦) الهدية ج ١ ص ٢٠٨ (٤) الهدية ج ١ ص ٢٠٢، ٨، الفتح القديم ج ٢ ص ٢٥٩

وفي الكرماني وهو الصحيح (١) وقال في الهندية ويستلم الركن وهو حسن في
ظاهر الرواية كذا في الكافي (٢)

﴿من شرائط الجمع بين الصلوتين في عرفات الجماعة﴾

قال العلامة المرعيني ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى العصر في وقته عند أبي
حنيفة وقال لا يجمع بينهما المنفرد لان جواز الجمع للحاجة الى امتداء الوقوف
والمنفرد محتاج اليه ولا يبي حنيفة ان المحافظة على الوقت فرض بالنصوص
فلا يجوز تركه الا فيما ورد الشرع به وهو الجمع بالجماعة مع الامام والتقديم
لصيانة الجماعة لانه يعسر عليهم الاجتماع للعصر بعدما تفرقوا في الموقف (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن الهمام لا حاجة الى تعليل الجمع الوارد باب
لصيانة الجماعة بطلان التعليق لما يكتفى في بيانه انه لا يجوز ارتكابه في غير مورد من
حالة الانفراد (٤) وقال العلامة الحصكفي فلا تجوز العصر للمنفرد في احدهما فلو صلى
وحده لم يصل العصر مع الامام (٥) وقال في الهندية ومنا الجماعة الى ان قال فمن صلى
الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقته عند أبي حنيفة وقال لا يجمع بينهما المنفرد ابي
قال والصحيح قول أبي حنيفة كذا في الزاد (٦)

﴿من شرائط الجمع بين الصلوتين اتحاد الامام﴾

قال العلامة المرعيني تم عند أبي حنيفة الامام شرط في الصلوتين جميعا وقال زفر في العصر

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ١٨٣ (٢) الهندية ج ١ ص ٢٢٦ (٣) الهداية ج ١ ص ٢٢٥ (٤) فتح القدير ج ٢ ص ٢٤١

(٥) رد المحتار ج ٢ ص ١٨٩ (٦) الهندية ج ١ ص ٢٢٨

خاصة لانه هو المغير عن وقته وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج ولا بى حنيفة ان التقديم على خلاف القياس عرفت شرعيته فيما اذا كانت العصر مرتبة على ظهر موزى بالجماعة مع الامام فى حالة الاحرام بالحج فيقتصر عليه (١)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال الخوارزمي وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج اى الاحرام بالحج شرط فى الصلوتين حتى ان الجلال اذا صلى الظهر مع الامام ثم احرم بالحج فصلى العصر معه لم يجزه لعصر الا فى وقتها وعند زفرى جريده وحاصله ان جواز الجمع عند ابى يوسف ومحمد معلق باحرام الحج فى الصلوتين لا غير وعند ابى حنيفة معلق باحرام الحج وبالجماعة وبالايام لا كبر وهو قول زفرى ايضا غير انه يشترط هذه الشرائط فى العصر لا غير و ابو حنيفة يشترط فى الظهر والعصر جميعا (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام ابو حنيفة قال العلامة الحصكفى وقال لا يشترط لصحة العصر الا الاحرام وبه نالت الثلاثة وهو الاظهر شرعا لى البرهان وقال العلامة ابن عابدين قوله وهو الاظهر لعله من جهة الدليل (٣) وايضا قال العلامة ابن عابدين والافالمون على قول الامام وصححه فى البدائع وغيرها ونقل تصحيحه العلامة فاسم عن الاسبيجى وقال عمده برهان الشريعة والنسقى (٤) وقال العلامة الكاسانى ومنها ان يكون اداء الصلوتين معاً وهو الخليفة او نائبه فى قول ابى حنيفة الى ان قال وعندهما هذا ليس بشرط تصحيح قول ابى حنيفة (٥)

.....

﴿حكم صلاة المغرب في طريق المزدلفة﴾

قال العلامة الميرغيناني ومن صلى المغرب في الطريق أي قبل أن يأتي إلى مزدلفة لم تجزه عند أبي حنيفة ومحمد وعليه أعادتهما لم تطلع الفجر وقال أبو يوسف يجزيه وقد أساء وعلى هذا الخلاف إذا صلى المغرب بعرفات لأبي يوسف أنه إذا هافى وقتها فلا يجب أعادتها كما بعد طلوع الفجر إلا أن التأخير من السنة فيصير مسيئاً بتركه ولهما أي دليل الطرفين ما روى أنه ^{سنة} قال لا سامة في طريق المزدلفة الصلوة أمامك معناه وقت الصلوة الحديث وهذا إشارة إلى أن التأخير واجب (١)

• القول الرابع •

هو قول الطرفين. قال العلامة الحصكفي ولو صلى المغرب والعشاء في الطريق أو في عرفات أعاده للحديث الصلوة أمامك فتوقفت بالزمان والمكان (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولم تجز المغرب في الطريق فإذا صلاهما أو أحدهما فقد ارتكبت كراهة لتحريم فكل صلوة أدت معها وجب أعادتها فيجب أعادتهما ما لم يطلع الفجر فإن طلع الفجر سقطت الأعادة (٣) وقال في الهندية ولو صلى المغرب بعد غروب الشمس قبل أن يأتي المزدلفة فعليه أن يعيدها إذا أتى بمزدلفة في قول أبي حنيفة ومحمد (٤)

• وقت الرمي في اليوم الرابع •

قال العلامة السرغيناني وإن قدم الرمي في هذا اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جار عند أبي حنيفة هذا استحسان وقال لا يجوز اعتبار أيام وإنما التفاوت في الرخصة إلى أن قال ومذهب مروى عن ابن عباس (٥)

(١) هداية ج ١ ص ٢٢٨ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ١٩٢ (٣) بحر ج ٢ ص ٣٥١ (٤) هداية ج ١ ص ٢٣٠ (٥) هداية ج ١ ص ٢٠٠

﴿القول الراجح﴾

هو قول الامام ابو حنيفة قال العلامة قاضي خان وان اقام حتى طلع الفجر من اليوم الرابع ويلزمه الرمي قبل الزوال جاز في قول ابي حنيفة ولا يجوز عند الصاحبين (١) وقال العلامة ابن عابدين قوله جاز اي صح عند الامام استحسانا مع الكراهة التنزيهية (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولورميت في اليوم الرابع قبل الزوال صح يعني عند ابي حنيفة اقتداء بابن عباس وقياسا على الترك الى قوله فعلم انه قبل الزوال صحيح مكروه عنده (٣)

﴿الاحرام عن المغمى عليه﴾

قال العلامة المرعيسي ومن اغمى عليه فاهل عنه رفقاؤه جاز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام قوله ومن اغمى عليه فاهل عنه رفقاؤه جاز الى ان قال حتى لو اهل غير رفقاؤه عنه جاز وهو الاولى لان هذا من باب الاعانة (٥) وقال لعلامة الحاصكفي او مغمى عليه وكذا الراهل عنه رفيقه وكذا غير رفيقه (٦) وقال في الهندية ومن اغمى عليه فاهل عنه رفقاؤه جاز عند ابي حنيفة (٧)

﴿باب التمتع، اشعار البدنة﴾

قال العلامة المرعيسي واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد ولا يشعر عند ابي حنيفة ويكره ولا اشعار هو الادماء بالجرح لغتاي احراج الدم من البدنة بجرحها وصفته ان يتساق سنامها بان يطعن في اسفل السنام من الجانب الايمن (٨)

(١) خاتمة ج ١ ص ١٣١ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٠٠ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٩٣٦ (٤) الهداية ج ١ ص ٢٥٥

(٥) فتح القدير ج ٢ ص ٣٠٢ (٦) الدر المختار ج ٢ ص ٢٠٣ (٧) الهداية ج ١ ص ٢٣٥ (٨) الهداية ج ١ ص ٢٦٢

﴿ تطبيق الروايات ﴾

قال العلامة الحسكفي وكره الاشعار وهو شق سنامها من الايسر او اليمين لان كل احد لا يحسنه فاما من احسنه بان قطع الجلد فقط فلا بأس به وقال العلامة ابن عابدين قوله لان كل احد لا يحسنه الى ان قال وانما كره اشعار اهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك حصرو صافي حر الحجاز فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة فاما من وقف على الحد بان قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك كما قال صاحبان وقال الكرماني وهذا هو الاصح اي قطع الجلد دون اللحم اتفاقا ولا مكروه ولا سنة (١) وقال العلامة السيد احمد الطحطاوي قوله وكره الاشعار قال الطحطاوي انما كره الامام الاشعار السحدث الذي يفعل على وجه المبالغة ويخاف منه السراية الى الموت لا مطلق الاشعار واختاره الاتقاني وصححه الكمال انه اولى من حمل قول الامام على الكراهة مطلقا لثبوته بفعله عليه الصلوة والسلام في حجة الوداع (٢) قال استاذنا المفتي علام قادر النعماني فالحاصل ان هذا اختلاف عصر وزمان وليس الخلاف في الجواز.

﴿ اذا عاد المتمتع الى بلده بعد العمرة ﴾

قال العلامة المرعشي. واذا عاد المتمتع الى بلده بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق الهدي بطل تمتعه الى قوله واذا ساق الهدي فالساق الهدي صحيحا ولا يبطل تمتعه عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يطل لانه اذا هما بشرتين. ولهما اي دليل الشيخين. ان العود مستحق عليه مادام على بية المتمتع لان السوق يمنعه من التحلل فلا يصح المامه بخلاف المكي اذا خرج (٣)

.....

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة الحصكفي ومن اعتمر بلا سوق هدى ثم بعد عمرته عاد الى بلده وحلق فقد الم المام اصحح ابي بطل تمتعه ومع سوقه تمتع وقال العلامة ابن عابدين قوله ومع سوقه تمتع اي لا يبطل تمتعه بعوده عندهما (١) وقال العلامة ابن حجر فان عاد الم تمتع الى بلده بعد العمرة ولم يسق الهدى بطل تمتعه اتفاقا وان ساق الهدى لا يبطل (٢) وقال العلامة عالم ابن العلاء واذا ساق الهدى لا يكون المام صحيحا ولا يبطل تمتعه عند ابي حنيفة وابي يوسف (٣) وقال في الهندية اما اذا ساق الهدى في المامه فاسد ولا يمنع صحة التمتع كذا في السراج الوهاج (٤)

﴿ من اعتمر في شهر الحج ثم رجع الى بلده ﴾

قال العلامة المرغيناني قال واذا قدم الكوفي بعمرته في شهر الحج وفرغ منها وحلق وقصر ثم اتخذ مكة او البصرة دارا وحج من عامه ذلك فهو تمتع اما الاول فلانه تفرق نسكين في سفر واحد في شهر الحج واما الثاني فقبل هو بالاتفاق وقيل هو قول ابي حنيفة وعندهما لا يكون متمتعاً (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال العلامة ابن الممام قوله اما الاول وهو ما اذا اتخذ مكة دارا حتى صار متمتعاً بالاتفاق واما الثاني وهو ما اتخذ البصرة دارا فقبل هو بالاتفاق اي حتى صار متمتعاً كالاول قاله الجصاص لانه ذكره في الجامع الصغير من غير خلاف وقيل هو قول ابي حنيفة وفي قولهما لا يكون متمتعاً

.....

١- رد المحتار ج ٢ ص ٢١٥ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٦٤ (٣) التاترخانية ج ٢ ص ٥٣٣

(٤) الهدية ج ١ ص ٢٢٨ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٦٣

كما قاله الطحاوي (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة أي أن يكون متمتعاً في الصورتين سواء اتخذ مكة داراً أو البصرة. قال العلامة الحصكفي كوفي أي أفاقي حل من عمرته فيها أي الأشهر وسكن بمكة أي داخل المواقيت أو بصرى أي غير بلده وحج من عامه متمتع ببقاء سفره وقال العلامة ابن عابدين قوله بقاء سفره أما إذا أقام بمكة أو داخل المواقيت إلى أن قال في الحقائق كثير من مشايخنا قالوا الصواب ما قاله الطحاوي وقال الصفار كثير أجربنا الطحاوي فلم يجده غلطاً (٢)

﴿والأصح عدم الاختلاف بين علمائنا الثلاثة﴾

قال العلامة جلال الدين الخوارزمي والاتفاق الذي ذكره الجصاص في كونه متمتعاً قال فخر الإسلام في شرح الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في كوفي أتى بعمره في أشهر الحج فطاف لها إلى أن قال ثم اتخذ مكة داراً أو أتى البصرة فاتخذها داراً ثم حج من عامه قال هو متمتع إلى أن قال وذكر الجصاص أن المذكور في الكتاب قول الكل لا خلاف لهما (٣) وقال العلامة ابن عابدين يكون متمتعاً اتفاقاً لان محمدًا ذكر المسئلة ولم يحك فيها خلافاً قال أبو اليسر وهو الصواب وفي المعراج أنه الأصح (٤) وقال في الهندية. ولو اعتمر كوفي في أشهر الحج وأقام بمكة أو ببصرة وحج من عامه ذلك صار متمتعاً هكذا في المتن (٥)

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٣٥ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢١٦ (٣) شرح الكفاية ج ٢ ص ٢٣٥

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٢١٦ (٥) الهدية ج ١ ص ٢٣٠

﴿حكم التمتع لأهل مكة﴾

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال العلامة المرغيناني فان قدم بعمره فافسدها و فرغ منها و قصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم
عمر في أشهر الحج و حج من عامه لم يكن متمتعا عند أبي حنيفة و قالوا هو متمتع
دليلا لما لا نه انشاء سفر و قد تفرق بنسكين وله انه باق على سفره ما لم يرجع الى وطنه (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة ابن عابدين أي لم يكن متمتعا كما قال الامام لان سفره انتهى
التماسا و صارت عمرته الصحيحة مكية و لا تمتع لأهل مكة (٢) و قال العلامة ابن
عجيم. اما الاول فلان سفره انتهى بالفساد فلما قضاه صارت عمرته مكية و لا تمتع لأهل
مكة (٣) و قال في الهندية و لو اعتمر في أشهر الحج ثم افسدها الى ان قال و لو لم يقض
لفسادة حتى رجع الى موضع لاهله المتعة و القران ثم عاد و قضى العمرة الفاسدة و حج من
عامه ذلك قال ابو حنيفة لا يكون متمتعا الى ان قال هذا اذا اعتمر في أشهر الحج
وافسدها (٤)

﴿باب الجنایات﴾

﴿حكم تطيب المحرم اقل من عضو﴾

قال العلامة المرغيناني وان طيب اقل من عضو فعليه
صدقة لقصور الجنابة عند الشيخين و قال محمد يجب بقدره من الدم اعتبار الجزء بالكل
ي بقدره فان كان نصف فنصف الدم وان كان ربعا فربعه هذا عند محمد (٥)

﴿الفرق بين القليل والكثير﴾

و اختلف المشائخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير فبعض
 مشايخنا اعتبروا الكثرة بالعضو الكبير نحو الفخذ والساق وبعضهم اعتبروا الكثرة بربع
 العضو الكبير والشيخ الامام ابو جعفر اعتبر القلة الكثرة في نفس الطيب ان كان الطيب في
 نفسه بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكف من الغالية والمسك
 بقدر ما استكثره الناس فهو كثير وما لا فلا (١)

﴿ خلاصة الكلام ﴾

والصحيح ان يوفق ويقال ان كان الطيب قليلا فالعبرة للعضو لا للطيب حتى لو طيب به
 عضو اكامل يكون كثيرا يلزم دم وفيما دونه صدقة وان كان الطيب كثيرا فالعبرة للطيب
 لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم هكذا في محيط السرخسي وقال العلامة ابن
 الهيثم ووفق شيخ الاسلام وغيره بينهما بان ان كان كثيرا ككفين من ماء الورد وكف من
 الغالية وفي المسك ما يستكثره الناس ففيه الدم وان كان في نفسه قليلا وهو ما يستقله
 الناس فالعبرة لتطيب عضوه وعدمه فان طيب به عضو اكامل ففيه الدم
 والا فصدقة وانما اعتبر الهندواني الكثرة والقلة في نفسه والتوفيق هو التوفيق (٢) وقال
 العلامة ابن عابدين ثم ما ذكر من ان فيما دون الكامل صدقة هو قولهما وقال محمد بن
 بقدره فان بلغ العضو تجب صدقة قدر نصف قيمة الشاة او ربعا فربع وهكذا قال في
 البحر واختاره الامام الاسي جابي مقتصر عليه بل انقل خلاف (٣) وهكذا قال العلامة ابن
 نجيم المصري في البحر (٤)

• حكم الخضاب للمحرم •

.....

(١) هدية ج ١ ص ٢٢١ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٦٣٩ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢١٩ (٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣

قال العلامة المروغيناني ولو خضب رأسه بالوسمة لاشيء عليه لأنها ليست بطيب أي
ليست لها رائحة وعن أبي يوسف أنه إذا خضب رأسه بالوسمة لأجل المعالجة من الصداع
فعليه الجزاء باعتبار أنه يغلق رأسه.

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي يوسف قال العلامة أكمل الدين الباهرتي وهذا أي تأويل أبي يوسف بالتغليب
صحيح لأن تعطية الرأس توجب الجزاء (١) وقال في الهندية ولو خضب رأسه
بالوسمة لاشيء عليه وعن أبي يوسف إذا خضب رأسه بالوسمة لأجل المعالجة من الصداع
فعليه الجزاء باعتبار أنه يغلق رأسه وهذا صحيح (٢) وهكذا في الهداية باعتبار أنه يغلق رأسه
وهذا هو الصحيح (٣)

﴿حكم الأدهان عند الإحرام﴾

قال العلامة المروغيناني فإن أدهن بزيت فعليه دم عدا أبي حنيفة وقال عليه الصدقة إلى أن
قال ولهم أنه من الأطعمة إلا أن فيه ارتشاقاً بمعنى قتل الهوام وإزالة الشعث فكانت
حناية قاصرة ولا بأس بحنيفة أنه أصل الطيب ولا يخلو عن نوع طيب ويقتل الهوام ويلبس
سعر ويزيل التفت والشعث فيتكامل الجناية بهذه الجملة فيوجب الدم (٤)

﴿القول الراجح﴾

تقول أبي حنيفة كما هو ظاهر من دأب المصنف وإيضاً قول الأماة قول المتنون قال الشيخ
تسري الشريعة ثم الأدهان أن كان برئت خالص أو محل خالص يجب الدم عند أبي
حنيفة (٥) وقال العلامة الحصكفي أو أدهن بزيت أو محل بفتح المهملة الشيرج ولو كانا خالصين

هداية ج ١ ص ٢٦٦ (٢) عناية ج ٢ ص ٣٣٠ (٣) هندية ج ١ ص ٢٣١ (٤) هداية ج ١ ص ٢٦٦

شرح الوقاية ج ١ ص ٢٤٣

لا فلهما اصل الطيب (١) وقال في الهندية وان كان غير مطيب بان ادهن بزيت وشيرج فعليه دم في قول ابي حنيفة كذا في البدائع (٢) وهكذا في البحر (٣)

﴿حكم لبس الثوب المخيط﴾

قال العلامة المرغيناني وان لبس ثوبا مخيطا او غطى رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعن ابي يوسف انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم وهو قول ابي حنيفة او لا اي كان يقول به او لا ثم رجع عنه وقال لا يلزمه الدم حتى يكون يوما كاملا الى ان قال ولنا ان معنى الترفق مقصود من اللبس فلا بد من اعتبار المدة ليتحصل على الكمال ويجب الدم فقد روى اليوم لانه يلبس فيه ثم ينزع عادة وتتقاصر فيما دونه الجناية فتجب الصدقة غير ان ابا يوسف اقام الاكثر مقام الكل (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الجمهور. قال العلامة الحصكفي اول لبس مخيط البسامعتاد او ستر رأسه بمعتاد يوما كاملا او ليلة كاملة وفي الاقل صدقة (٥) وقال في الهندية اذا لبس المحرم المخيط على الوجه المعتاد يوما الى الليل فعليه دم وان كان اقل من ذلك فصدقة كذا في المحيط الى ان قال ولو غطى المحرم رأسه او وجهه يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الخلاصة (٦)

﴿القاء القباء على الكمين﴾

قال العلامة المرغيناني وكذا لو ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين خلا فالزفر

.....

(١) الدر المختار ج ٢ ص ٢١٩ (٢) الهندية ج ١ ص ٢٢١ (٣) البحر ج ٣ ص ٨ (٤) الهداية ج ١ ص ٢٦٤

(٥) الدر المختار ج ٢ ص ٢٢٠ (٦) الهندية ج ١ ص ٢٢٢

ذيلنا لانه مالبسه لبس القباء ولهذا يتكلف في حفظه (١)

﴿القول الرابع﴾

هو قول الجمهور قال العلامة عالم بن العلاء الهندي فاما اذا وضع على منكبيه ولم يدخل يديه في كميه ولم يزره فلا بأس به عندنا (٢) وقال في الهندية اذا دخل منكبيه القباء دون ان يدخل يديه في الكمين لا شيء عليه (٣)

﴿تغطية الرأس في الاحرام﴾

قال العلامة المرغيناني ولو غطي بعض رأسه فالسروى عن ابي حنيفة انه اعتبر الربع من الرأس بالحلق والعورة وهذا لان ستر البعض استمتاع مقصود يعتاده بعض الناس وعن ابي حنيفة انه اعتبر اكثر الرأس اعتبار الحقيقة (٤) وقال العلامة ابن الهمام ونقل في البدائع عن ابن ابي شعبة عن سماعة عن محمد بن هذا القول (٥)

﴿القول الخامس﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي وتغطية ربع الرأس او الوجه كالكل وقال العلامة ابن عابد بن قوله كالكل هو المشهور من الرواية عن ابي حنيفة وهو الصحيح (٦) وقال في الهندية اذا غطي ربع رأسه فصاعدا يومافعليه دم الى ان يكف عن المشهور وعن محمد بنه قال لا يجب الدم حتى يغطي الاكثر من الرأس صحيح ما ذكر في المشهور كذا في المحيط (٧) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي وكذا اذا غطي ربع رأسه الى ان قال وعن محمد بنه قال لا يجب الدم حتى يغطي اكثر من الرأس والصحيح ما ذكر في المشهور (٨)

.....

مقدمة ج ١ ص ٢٦٤ (٢) التلخيص ج ٢ ص ٢٩٢ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٣٢ (٤) الهندية ج ١ ص ٢٦٤، منج

ج ٢ ص ٣٣٣ (٦) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢١ (٧) الهندية ج ١ ص ٢٣٢ (٨) التلخيص ج ٢ ص ٣٩٥

﴿ حلق الأبط ﴾

قال العلامة المرغيناني وإن حلق الأبطين أو أحدهما فعليه دم لأن كل واحد منهما مقصود بالحلق لدفع الأذى وبيل الراحة إلى قوله وقال أبو يوسف ومحمد إذا حلق عضوًا فعليه دم وإن كان أقل فطعام (١) قوله وقال أبو يوسف ومحمد تنخصيص قولهما ليس بخلاف أبي حنيفة بل لأن الرواية في ذلك منصوبة عنهما أيضًا ماش الهداية رقم ١٢

﴿ حلق المحاجم ﴾

قال العلامة المرغيناني قال وإن حلق موضع المحاجم فعليه دم عند أبي حنيفة وقال عليه الصدقة دليل الصاحبين لأنه إنما يحلق لأجل الحجامة وهي ليست من المحظورات فكذلك ما يكون وسيلة إليها إلا أن فيه إزالة الشيء من التفت فتجب الصدقة ولا يرى حنيفة أن حلقه مقصود لأنه لا يتوصل إلى المقصود إلا به وقد وجد إزالة التفت عن العضو الكامل فيجب الدم (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الصاحبين. قال العلامة الحصكفي أو حلق محاجمه يعني واحتجم والافصدقة وقيل العلامة ابن عابدين قوله الافصدقة أي وإن لم يحتجم بعد الحلق فالواجب صدقة (٣) وقيل العلامة ابن نجيم فلو حلقها ولم يحتجم لزمه صدقة لأنه غير مقصود كما في الفتح (٤) وقيل العلامة الدكتور وهبة الزحيلي وإن حلق موضع الحجامة فعليه دم عند أبي حنيفة وقيل الصاحبان عليه صدقة لأنه غير مقصود في ذاته (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني والحاصل أن الصدقة في الحلق فقط والدم في الحلق والحجامة كليهما.

.....

(١) الهداية ج ١ ص ٢٦٨ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٦٨ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢١ (٤) بخر ج ٣ ص ١٢

(٥) فقه إسلامي ج ٣ ص ٢٥٨

﴿ حكم قلم الاظفار ﴾

قال العلامة السرغيناني وان قص اظفار يديه ورجليه فعليه دم ولا يزاد على دم ان حصل في مجلس واحد لان الجنابة من نوع واحد فان كان في مجالس فكذلك عند محمد بن ابي حنيفة الاولى بالتكفير وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف تحب اربعة دماء (١)

﴿ القول الراجح ﴾

عن قول الشيخين يعني ان كثر الاولى تجب كفارة اخرى للثانية لارتفاع الجنابة الاولى - تكفيرو كذلك ان اختلف المجلس في تعدد الدم. قال العلامة اكمل الدين - رتبى واما اذا اختلفت المجالس فيترجح جانب اختلاف المحال ويلزم لكل واحد دم - سالا لوجيهين (٢) وقال العلامة الحصكفي او قص اظفار يديه او رجليه او الكل في مجلس واحد فلو تعدد المجلس تعدد الدم (٣) وقال في الهندية ولو فله خمسة اظفار من يد واحدة ولم يتركه فله اظفار يديه الاخرى الى ان قال ان كان في مجلسين فيلزمه الدمان (٤)

﴿ حكم قلم الاظفار المختلفة ﴾

- علامة السرغيناني وان قص خمسة اظفار متفرقة من يديه ورجليه فعليه صدقة عند ابي يوسف وابي يوسف وقال محمد دم دليله اعتبار اسماء القصها من كف واحد وبما اذا حلق ربيع من من مواضع متفرقة وليس اي دليل الشيخين ان كمال الجنابة بنيل حذو الزينة وبالقلم على هذا الوجه يتأذى ويتسبب ذلك بحلاف الحلق جواب عن - محمد لانه معتاد على ما مر واذ اتقاصرت الجنابة تجب فيها الصدقة فيجب قلم كل - طعام مسكين (٥)

﴿القول الرابع﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن نجيم قوله او قصص اظفار يديه ورجليه بمجلس او يد اور حل
والا تصدق كخمسة متفرقة أي قوله وان لم يقص يدا كاملة ولا رجلا كاملة فعليه
صدقة لتقاصر الجناية وايضا قال العلامة ابن نجيم واما صرح بالخمسة المتفرقة مع انها فليس
مما ذكره لدفع قول محمد المنقول في المجمع ان الخمسة المتفرقة كطرف كامل فيجب :
فاذا ان في كل ظفر من الخمسة المتفرقة صدقة كما قررنا (١) وقال العلامة عالم بن العبد
وفي شرح الطحاوي لو قلنا خمسة اظفاره من الاعضاء الاربعة المتفرقة ففي قولهما عيب
صدقة لكل ظفر نصف صاع من حنطة (٢) وقال في الهندية ولو قلنا خمسة اظفير من الاعضاء
الاربعة المتفرقة تجب الصدقة لكل ظفر نصف صاع في قول ابي حنيفة وابي يوسف (٣) وفي
العلامة قاضي حان ولو قصص خمسة اظفير من يدين او رجلين عليه الصدقة (٤)

﴿حكم لبس وتطيب﴾

قال العلامة المرغيناني وان تطيب او لبس او حلق من عذر فهو مخير ان شاء ذبح شقير
شاء تصدق الى ان قال ولو اختار الطعام اجراه فيه التغذية والتعشية عند
يوسف اعتبار الكسار في اليمين وعدم محمدا لا يجزئيه لان الصدقة عن التسبك
وهو المذكور (٥)

﴿القول الخامس﴾

هو قول محمد قال العلامة الحصكفي وان طيب او حلق او لبس بعذر مخير ان شاء ذبح في
او تصدق بثلاثة اصوع طعام على ستة مساكين اي شاء وقال العلامة ابن عابدين قوله او تصدق

(١) البحر الرائق ج ٣ ص ٢١ (٢) التاترخانية ج ٢ ص ٥٠٣ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٣٢

(٤) الخانية ج ١ ص ١٣٤ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٤٠

افادانه لا بد من التمليك عند محمد في البحر (١) وقال العلامة ابن نجيم
المصري و اشار المصنف بلفظ التصديق الموافق للفظ الصدقة المذكورة في الآية الى ان
طعام الاباحة لا يكفي الى قوله فالحاصل ترجيح قول محمد و لهذا قيل ان قول ابي
حنيفة كقول محمد كما في الظهيرية لكن ذكر الاسيحي ان ابا حنيفة مع ابي
يوسف (٢) وهكذا في الهندية وعند محمد لا يجوز فيه الا التمليك كذا في البدائع
والظهيرية و شرح الطحاوي (٣)

﴿ حكم الجماع في احد السيلين ﴾

قال العلامة المرغيناني وان جامع في احد السيلين قبل الوقوف الى ان قال ثم سوى بين
السيلين وعن ابي حنيفة ان في غير القبل منهما لا يفسده لتقاصر معنى الوطى فكان عنه
روايتان الاولى ان يفسد والثانية انه لا يفسد (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الارسل بعنى التسوية بين السيلين ، قال العلامة الحصكفي و وطؤه في احد السيلين
من ادمى الح وقال العلامة ابن عابدين قوله في احد السيلين الى ان قال في النهر ثم هذا في
الدبر اصح الروايتين وهو قولهما (٥) وقال العلامة ابن نجيم وفي غاية البيان وما اختاره
المصنف من الفساد بالجماع في الدبر هو اصح الروايتين عند ابي حنيفة (٦) وقال الشيخ
في ما افندى وان جامع المحرمة في احد السيلين على اصح الروايتين عن الامام
كقولهما الكمال الجناية (٧) وهكذا في التاتر خانية (٨)

◦ حكم الطواف على غير طهارة ◦

.....

ورد المحتار ج ٢ ص ٢٢٨ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٣٢ (٤) البداية ج ١ ص ٢٤١

ورد المحتار ج ٢ ص ٢٢٨ (٦) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٢ (٧) مجمع الايثار ج ١ ص ١٦٩، ٢٩٥ التاتر خانية ج ٢ ص ٢٩٨

قال العلامة المير غينائي ومن طواف الزيارة على غير ضوء وطواف الصدر في احراب
التشريق طاهر افعليه دم فان كان طواف الزيارة جنب فعليه دمان عنداني
حينئذ وقت لا عليه دم واحد، دليله ما لان في الرشد الاول وهو ما اذا طاف طواف الزيارة على
غير ضوء لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه واجب واعادة طواف الزيارة بسبب
الحدث الاصغر غير واجب وانما هو مستحب فلا ينقل اليه. وفي الوجه الثاني، وهو ما اذا طاف
طواف الزيارة جنباً، ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة الى قوله وتأخير الاخر على
الخلاف اي بين ابي حنيفة وصاحبيه فيجب عمده دمان وعندهما دم واحد (١)

القول الرابع

هو قول الامام ابو حنيفة قال العلامة قاضي خان وان طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر على
غير ضوء يصير طواف الصدر طواف الزيارة وعليه دم لترك طواف الصدر وده
لتأخير في قول ابي حنيفة (٢) وقال العلامة السرخسي وان طاف للزيارة جنباً وطاف
للصدر طاهر في احراب التشريق الى قوله عليه دمان احدهما لترك طواف
الصدر عندهم جميعاً والاخر لتأخير طواف الزيارة الى احراب (٣) وقال العلامة
سجهم واماني الثانية الى ان قال فيجب دم لتأخير عن ايام النحر وده لترك طواف
الصدر (٤) وقال في الهندية اذا طاف للزيارة جسا وجت عليه الاعادة فان طاف للصدر في
اخر ايام التشريق على الطهارة وقع طواف الصدر عن طواف الزيارة وصار تاركاً وطواف
الصدر فيجب عليه دم لتركه وهذا لا خلاف ويجب عليه دم احر لتأخير طواف
الزيارة عند ابي حنيفة كذا في السحيط (٥) وهكذا في التاترخانية (٦)

(١) الهداية ج ١ ص ٢٤٣ (٢) الخانية ج ١ ص ١٣٢ (٣) المبسوط ج ٤ ص ٢١

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٨ (٥) الهدية ج ١ ص ٢٣٦ (٦) التاترخانية ج ٢ ص ٢١٦

• دم ترك الجمار •

قال العلامة الميرغيناني ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم لتحقق ترك الواجب ويكفيه دم واحد الى قوله ثم بتأخيرها يجب الدم اي عن ايامها عند ابي حنيفة خلافا لهما (١)

• القول الراجح •

من قول الامام اي يجب دم بتركها راسا كذا بتأخيرها عن وقتها قال العلامة قاضي خان وان لم يرم الجمار كان عليه دم لترك الواجب (٢) وقال العلامة الحسكفي او الرمي كله او في جزء واحد او الرمي الاول الح وقال العلامة ابن عابدين قوله او الرمي كله انما وجب بتركه كله دم واحد الى ان قال ثم بتأخيرها يجب الدم عدة خلافا لهما بحروبه علم ان الترك عبر قد لوجوب الدم بتأخير الرمي كله او تأخير رمي يوم الى ما يليه (٣) وقال العلامة ابن حيم اي تجب شاة بتأخير النسك عن زمانه الى ان قال وكذا بتأخير الرمي عن وقتها (٤) وقال في الهندية وتجب شاة بتأخير النسك عن مكانه (٥) وهكذا في التبيين (٦)

• حكم تأخير الحلق وطواف الزيارة •

قال العلامة الميرغيناني ومن اخر الحلق حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة وكذا اذا اخر طواف الزيارة وقال لا شيء عليه في الوجهين وكذا الخلاف في تأخير الرمي (٧)

• اختلاف الفقهاء •

بعد ان ما فات مستدرك بالقضاء ولا يجب مع القضاء شيء اخر وله حديث ابن مسعود انه

(١) الهداية ج ١ ص ٢٤٥ (٢) الخانية ج ١ ص ١٢١ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٥

(٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٣١ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٣٤ (٦) تبيين الحقائق ج ٢ ص ٢٣ (٧) الهداية ج ١ ص ٢٤٢

قال من قدم نسكا على سكا فعليه دم ولان التأخير عن المكان يوجب الدم فيما هو موقت بالمكان.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحسكفي واخر الحاج الحلق او طواف الفرض عن ايام النحر لوقت هما بها او قدم نسكا على اخر فيجب قال العلامة ابن عابدين قوله فيجب لما كان قوله او قدم بيانا لوجوب الدم بعكس الترتيب فرع عليه ان الترتيب واجب (١) وقال العلامة ابن نعيم قوله او اخر الحلق او طواف الركن الى قوله فاذا احرمهما عن ايام النحر ترك واجبا فيلزمه دم وكذا تأخير الرمي عن وقته كما قدمناه وهذا عند ابي حنيفة وعندهما لا شيء عليه الى قوله اعلم ان ما يفعل في ايام النحر اربعة اشياء الرمي والنحر والحلق والطواف وهذا الترتيب واجب عند ابي حنيفة ومالك واحمد لا تراى مسعود بن عباس من قدم نسكا على سكا لزمه دم الى قال الحاصل انه ان حلق قبل الرمي لزمه دم مطلقا (٢) وقال العلامة الزيلعي او اخر الحلق او طواف الركن اى اذا اخر الحلق او طواف الزيارة عن وقته هو ايام النحر في المشهور من الرواية يجب عليه دم وهذا عند ابي حنيفة (٣) (هذا صريح في الترجيح) وتفصيل الفتح والعناية والكفاية دالة على ترجيح قول الامام (٤)

﴿ حكم الحلق في غير الحرم ﴾

قال العلامة السرخسني فان حلق في ايام النحر في غير الحرم فعليه دم ومن اعتمر فخرج من الحرم وقصر فعليه دم عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا شيء عليه قال ذكر في الجامع الصغير قول ابي يوسف في المعتمر ولم يذكره في الحاج وقيل هو بالانفاق لان السنة جرت

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٦، (٢) المحرر ج ٣ ص ٣٢، (٣) سبيل الحفاظ ج ٢ ص ٢٢، (٤) فتح القدير ج ٢ ص ٢٦٩

فى الحج بالحلق بمسمى وهو من الحرم والاصح انه على الخلاف اى عندهما يجب الدم
وعنده لا يجب الحج وهو يقول اى ابو يوسف الحلق غير مختص بالحرم لان
نسى سنة واصحابه احرصوا بالحديبية وحلقوا فى غير الحرم وبهما اى دليل الطرفين ان
الحلق لما جعل محللا صار كالسلام فى اخر الصلوة فانه من واجباتها واذا كان
محلا فلا صار نسكا اختص بالحرم كالذبح والجواب عن دليل ابي يوسف وبعض
الحديبية من الحرم فلعلهم حلقوا فيه (١)

• القول الرابع •

مرفوع الطرفين. قال العلامة الحصكفى او حلق فى حل بحج فى ايام الحرفلو بعدها فدان
وعمره لا اختصاص الحلق بالحرم وقال العلامة ابن عابدين قوله لا اختصاص الحلق اى
بما بالحرم وللحج فى ايام النحر (٢) وقال العلامة ابن نجيم او حلق فى الحل اى يجب
ساقه تاخير النسك عن مكانه كما اذا خرج من الحرم وحلق راسه سواء كان الحلق للحج
واللعمره عند ابي حنيفة ومحمد (٣) وقال العلامة الزيلعى او حلق فى الحل اى يجب الدم
د حلق فى الحل للحج او العمره (٤) وقال فى الهندية. وتحب ساقه تاخير النسك عن
مكانه كما اذا خرج من الحرم وحلق راسه سواء كان الحلق للحج او للعمره (٥)

• حكم الحلق قبل الذبح •

قال العلامة الميرغيناسى فان حلق القارن قبل ان يدبح فعليه دمان عند ابي حنيفة دم بالحلق فى
غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودمه تاخير الذبح عن الحلق وعندهما يجب الدم واحد وهو

(١) الهداية ج ١ ص ٢٤٦ (٢) المختار ج ٢ ص ٢٢٥ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٢

(٤) تبين الحقائق ج ٢ ص ٦٢ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٤٤

الاول اى دم القران ولا يجب بسبب التأخير على ما قلنا (١)

• القول الرابع:

هو قول ابي حنيفة لان قوله رواية الاصول. كما قال العلامة جلال الدين الحوارزمي وذكر محمد في رواية الجامع الصغير قارن خلق قبل الذبح فعليه دمان ودم للخلق قبل الذبح ودم للقران (٢) وقال العلامة الحصكفي ويجب دمان على قارن خلق قبل ذبحه ودم للتأخير ودم للقران على السذهب كما حرره المصنف قال وبه يدفع ما ذهبه بعضهم من جعل الدمين للحناية وقال العلامة ابن عابد بن تحت قوله ماتوه منه بعضهم اى صاحب الهندية تحت قال دم بالخلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم تأخير الذبح عن الخلق وقد خطاه شراح الهندية من وجوه مستقيمة لمات على عليه في الجامع الصغير من ان احد الدمين للقران والاخر للتأخير (٣) وقال العلامة عبد الله داماد اهدى ولو خلق القارن قبل الذبح لزوم دمان الى ان قال وعندهما واحد وهو دم القران ليس عبره لالخلق قبل اوانه ولو وجب ذلك لزم في كل تقديم نسك على نسك دمان لانه لا ينعك عن الامرين ولا قابل به كما في الفتح (٤) وقال في الهندية ويجب دمان عند اى حنيفة بتقديم القارن والستمع الخلق على الذبح وعندهما يلزم دم واحد كما في البحر الرائق (٥) قال استاذنا الشئ غلام قادر العماني. قال حاصل نرحيب قول الامام بلزوم الدمين دم القران ودم تقديم الخلق على الذبح ولا يلزم الدمان بتقديم الخلق على الذبح فقط كما ذكره بعض الفقهاء.

• جزاء الصيد:

(١) الهندية ج ١ ص ٢٤٤ (٢) الكفاية في صدف فتح القدير ج ٢ ص ٤٢ (٣) والمختار ج ٢ ص ٢٢٦

(٤) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٩٤ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٣٤

فإن العلامة المرغيناني والجراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يقوم الصيد في المكان الذي
 قيل فيه أو في اقرب المواضع منه إذا كان في برفقومه ذوا عدل ثم هو أي القاتل مخير في
 القداء أن شاء ابتاع بها هديا أو ذبحه أن بلغت هديا أو أن شاء اشترى بها طعاما وتصدق على
 كل مسكين نصف صاع من برا أو صاع من تمر أو شعير أو أن شاء صام على ما ذكره وقال
 محمد والشافعي تجب في الصيد الطير فيماله نظير إلى أن قال وماليس له
 نظير عدم محمد تجب القيمة مثل العصفور والحمام وأشباهها وإذا وجبت القيمة كان قوله
 كقولهما (١)

القول الرابع

هو قول الشيخين قال العلامة الحصكفي والجراء ما يقوم عدلان وقال العلامة ابن
 عابدين وأطلق في كون الجراء هو القيمة تشمل الصيد الذي له مثل وغيره وهو قولنا إلى
 أن قال وله أن يجمع بين الثلاثة في جراء صيد واحد (٢) وقال العلامة صاحبان وجراء
 الصيد عند أبي حنيفة وأبي يوسف قيمة الصيد يقومه الحكماء إلى آخره (٣) وقال في
 الهندية ثم هو مخير في القيمة أن شاء اشترى بها هديا أو ذبحه أن بلغت القيمة هديا أو أن شاء
 اشترى طعاما وتصدق على كل مسكين نصف صاع من برا أو صاع من تمر أو شعير أو أن شاء
 تصدق وأن شاء صام كذا في الكفاية (٤) وقال العلامة وهبة الزحيلي رابعاً ما وجب
 الصدقة نصف صاع من برا أو قيمة ذلك من الدراهم عند الحنفية (٥)

التخير في جراء الصيد

فإن العلامة المرغيناني ثم الخيار إلى القاتل في أن يجعله هديا أو طعاما أو صوما عند أبي حنيفة

(١) الهداية ج ١ ص ٢٤٩ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٣٢ (٣) الخانية ج ١ ص ٣٩

(٤) الهندية ج ١ ص ٢٣٤ (٥) الفقه الإسلامي ج ٣ ص ٢٦٢

وابى يوسف وقال محمدو الشافعي الحبار الى الحكمين في ذلك فان حكما بالهدي
يحب النظر على ما ذكرنا وان حكما بالطعام او بالصياح فعلى ما قال
ابو حنيفة وابو يوسف لهما دليل الشيخين ان التخيير شرع رفقا بمن عليه فيكون الخيار البه
كسافي كنفارة اليمين ولمحمدو الشافعي قوله تعالى يحكم به ذو العدل منكم هديا قلنا في
الجواب عن دليل محمدو الشافعي الكنفارة عطفت على الجزاء لا على الهدي بدليل انه
مرفوع (١)

القول الرابع

هو قول الشيخين قال العلامة الحصكفي ثم له اي للقاتل ان يشتري به هديا ويذبحه
بمكة او طعاما ويتصدق ايس شاء الى اخره وقال العلامة ابن عابدين قوله ثم له اي للقاتل
وقيل الخيار للعدلين وله ان يجمع بين الثلاثة في جزاء الصيد (٢) وقال العلامة قاضي حاتم
القاتل في تلك القيمة بالخيار ان شاء اشترى بها هديا ويذبح بمكة وان شاء اشترى
بتلك القيمة طعاما الى ان قال وقال محمدو الشافعي ان كان الصيد ممالا مثل له من
النعم (٣) وهكذا في الهندية (٤)

حكم صغار النعم في جزاء الصيد

قال العلامة المرغباني واذا وقع الاختيار على الهدي يهدي ما يجزئ في الاصحية لان مطلق اسم
الهدي منصرف اليه وقال محمدو الشافعي يجري صغار النعم فيها لان الصحابة
او جوارعها و جفرة وعند ابي يوسف يحوز الصغار على وجه الاطعام يعني اذا تصدق (٥)

القول الخامس

(١) الهداية ج ١ ص ٢٨٠ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٣٣ (٣) الخانية ج ١ ص ٢٨

(٤) الهندية ج ١ ص ٢٣٤ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٨٠، ٢٨١

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز الصغار على وجه الاطعام الخ يتضمن جواباً عما يعنى ان المنفى وقوع الصغار هدياً تتعلق القرية فيه بنفسه بمجرد الارقاة لا جوازها مطلقاً بل نجيزها باعتبار القيمة اطعاماً فيجوز كون حكم الصحابة كان على هذا الاعتبار فى الصغار فسجد فعلهم ذلك حينئذ لا ينافى ما ذهب اليه فلا ينتهض عليه واما ضرورة الهدى هدياً فالتبعة كولد الاضحية (١) وقال العلامة الريلى ولا يجوز فى الهدايا الا ما يجوز لان مطلق اسم الهدى ينصرف اليه وهو المذكور فى قوله تعالى فما استيسر من الهدى واوجب محمد والشافعى صغار النعم لان الصحابة اوجبوا جفراً وعناقاً قلنا يجوز ذلك على سبيل الاطعام كالمذبوح فى غير الحرم وهو تأويل ما روى عنهم واذا وقع الاختيار على الاطعام اشترى بالقيمة طعاماً (٢)

﴿ حكم ما اكل المحرم من جزاء الصيد ﴾

قال العلامة المرغينانى وان اكل المحرم الذابح من ذلك تنبأ فعليه قيمة ما اكل عند أبي حنيفة وقال ليس عليه جزاء ما اكل (٣)

﴿ توضيح المقام ﴾

قال العلامة ابن الهمام قوله فعليه قيمة ما اكل عند أبي حنيفة يعنى سواء ادى ضمان المذبوح قبل الاكل او لا غير انه ان ادى قبله ضمن ما اكل على حدنه بالعاما بلغ وان كان اكل قبل دخل ضمان ما اكل فى ضمان الصيد فلا يجب له شئ بانفراده وقال القدورى فى شرحه لمختصر الكرخى لا رواية فى هذه المسئلة فيجوز ان يقال يلزمه جزاء اخر ويجوز ان يقال يتداخلان وسواء تولى صيده بنفسه او امر غيره او ارسل كلبه ولا فرق بين ان يأكل المحرم او

.....

يطعم كلابه في لزوم قيمة ما اطعم لانه انتفع بمحظور احرامه (١)

القول الرابع

هو قول ابي حنيفة قال العلامة السر حسي واذا اكل المحرم من جزاء الصيد فعليه
قيمة ما اكل لان حق الله تعالى بالتصدق تعلق بالسذوح فاذا صرفه الى حاجته
صار ضمانا قيمته للمساكين (٢) وقال عبيد الله بن مسعود بن قاح الشريعة ولو اكل منه
عمره قيمة ما اكل اي المحرم ومعنى الغرامة ومفهومه هو الضمان (٣) وقال العلامة عالم بن
العلاء الهندي فاذا اكل المحرم الجراء ثم اكل منه خمس قيمة ما اكل عمدا ابي
حنيفة (٤) وهكذا في الهندية (٥)

ضمان الصيد اذا اصابه حلال ثم احرم

قال العلامة المرغياني فان اصاب حلال صيد ثم احرم فارسله من يده غير يضمن
عمدا ابي حنيفة وقال لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف ناه عن المنكر وما على
المحسنين من سبيل ولان (اي الحلال الذي احرم) ملك
الصيد بالاحتمال كما يحرم ما فلا يبطل احترامه باحرامه وقد اتلفه المرسل فيضمنه بخلاف
ما اذا اخذ في حالة الاحرام لانه لم يملكه والواجب عليه ترك التعرض ويمكنه ذلك
بان يخله في بيته (٦)

القول الخامس

هو قول ابي يوسف ومحمد قال العلامة الحصكفي ولو اخذ حلال صيدا فاحرم ضمن مرسله من
بدو الحكمة اتفاقا ومن الحقيقة عده خلاف اتفاقا وليس استحسان كما في البرهان وقال

١ فتح المديح ٣ ص ٢٣ (٢) المبسوط ج ٣ ص ١٠٠ (٣) شرح الوقاية ج ١ ص ٢٨٢

(٤) الباتر خانية ج ٢ ص ٨٥ (٥) الهدية ج ١ ص ٢٥١ (٦) الهداية ج ١ ص ٢٨٦

العلامة ابن عابد بن قوله وقوله ما استحسان وجهه ان المرسل امر بالمعروف ناه عن المنكر الى ان قال قال في البحر وهو يقتضى ان يفتى بقولهما لان الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف قال وأشار السارح الى ذلك لان الفتوى على استحسان (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولو اخذ حلال صيداً فاحرم ضمن مرسله يعنى عند الامام وقال لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحسنين من سبل الى ان قال في الهداية وبظيره الاحتلاف في كسر المعازف وهو يقتضى ان يفتى بقولهما لان الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف وهى الات فهو كالطهور اطلق في الارسال فشمّل ما اذا ارسله من يده الحقيقية او الحكيمة اي من بيته (٢)

﴿ اذ ارجع المحرم الى الميقات بعدما جاوز بغير احرام ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا اتى الكوفى بستان بنى عامراً فاحرم بعمرته فان رجع الى ذات عرق ولبي بطل عنه دم الوقت وان رجع اليه ولم يلب حتى دخل مكة وطاف لعمرته فعليه دم وهذا عند ابى حنيفة وقالان رجع اليه محرماً فليس عليه شيء لبي اولم يلب وقال زفر لا يسقط لبي اولم يلب (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة قاضي خان وان رجع الى الميقات ولم يلب عند الميقات الى ان قال ولا يسقط عنه دم المجاوزة في قول ابى حنيفة (٤) وقال العلامة الحصكفى دخل كوفى الى افاقى البستان الى مكانا من الحل داخل الميقات لحاجة قصدها ولو عند المجاوزة على ما مر (٥) وقال في الهدية بعد تفصيل المسئلة وان عاد الى الوقت محرماً قال ابو حنيفة ان لبي

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢١ (٢) بحر ج ٣ ص ٤٠ (٣) الهداية ج ١ ص ٢٨٨ (٤) خاتمة ج ١ ص ١٣ (٥) الدر المختار ج ٢ ص ٢٢١

سقط عنه الدم وان لم يلب لا يسقط (١)

﴿حكم من احزم للعمرة ثم احرم للحج قبل تمام العمرة﴾

قال العلامة الميرغينان قال ابو حنيفة اذا احرم المكي بعمره وطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمره وقال ابو يوسف ومحمد رفض العمرة احب اليها وقضاها وعليه دم لرفضها لانه لا بد من رفض احدهما لان الجمع بينهما غير حق المكي غير مشروع والعمرة اولى بالرفض لانها ادنى حالا واقل اعمالا والسير قصدا لكونها غير موقفة اى العمرة (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفى مكي ومن بحكمه طاف لعمرته ولو شوطا ثم اقل اشواطها فاحرم بالحج ورفضه وجوباً بالحلق لنهى المكي عن الجمع بينهما وعب الرفض وحج وعمره وقال العلامة ابن عابدين قوله ورفضه اى تركه من باب طلب وصية كما فى المغرب وهذا اى رفض الحج اولى عند الامام (٣) وقال العلامة ابن حجر السبكي وقال الامام الاعظم رفض الحج اولى ولهذا قال فى المختصر رفضه اى الحج لان احرام العمرة قد تأكد بداء شىء من اعمالها واحرام الحج لم يتأكد وروى غير المتأكد ايسر ولان فى رفض العمرة والحالة هذه ابطال العمل وفى رفض الحج امتناع عنه (٤) قال العلامة قاضى خان ولو طاف للعمرة شوطا وشوطين ثم احرم للحج يرفض الحجة ثم يقضيها بعد العمرة فى قول ابي حنيفة وقال افانه يرفض العمرة (٥) وهكذا فى الهندية (٦)

.....

(١) الهندية ج ١ ص ٢٥٣ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٩٠ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٣٨

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٩٠ (٥) الخانية ج ١ ص ١٢٣ (٦) الهندية ج ١ ص ٢٥٣

﴿ حكم احرام على احرام الحج ﴾

قال العلامة الميرغيناني ومن احرم بالحج ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى فان حلق في الاولى لزمته الاخرى ولا شيء عليه وان لم يحلق في الاولى لزمته الاخرى وعليه دم قصر او لم يقصر عند ابي حنيفة وقالان لم يقصر فلا شيء عليه لان الجمع بين احرامى الحج او احرامى العمر قد عذفاذا حلق فهو ان كان نسكا في الاحرام الاول فهو جناية على الثاني لانه في غير او انه فلزمه الدم بالاجماع وان لم يحلق حتى حج في العام القابل الى ان قال فلهذا سوى بين التقصير وعدمه عنده وشرط التقصير عندهما (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي ومن احرم بحج وحج ثم احرم يوم النحر باحرافان كان قد حلق للاول لزمه الاخر في العام القابل بلا دم لانتفاء الاول والا يحلق للاول فمع دم قصر عربيه ليعم المراقاة ولا لجبايته على احرامه وقال العلامة ابن عابدين قوله فمع دم الفاء داخلة على فعل مقدراى فيلزمه الاخر مع دم قوله قصر او لاى اذ لم يحلق للاول ثم احرم بالثاني لزمه دم سواء حلق عقب لاحرام الثاني او لابل اخره حتى حج في العام القابل وهذا عنده (٢) وقال العلامة ابن نجيم وان كان قبل الحلق لزمه دم عند ابي حنيفة مطلقا لانه ان حلق للاولى فقد جنى على احرام الثانية وان كان نسكا في احرام الاولى وان لم يحلق فقد احرى النسك عن وقته الى ان قال وبهذا علم ان المراد بالتقصير في قوله قصر او لا الحلق وانما اختاره ساعا للجامع الصغير كما في غاية البيان (٣) وقال في الهندية واذا احرم بحج الى

قوله وان كان لم يحلق بينهما فعليه دم سواء حلق بعد الاحرام الثاني اولم يحلق كذا في
التبيين (١)

﴿ زمان ذبح دم الاحصار ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم
النحر عند ابي حنيفة وقال لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز بالاجساع
للمحصر بالعمرة متى شاء اعتبار ابهدي المتعة والقران وربما يعترا به بالحلق اذ كل
واحد منهما محل ولا يبي حنيفة انه دم كفارة حتى لا يجوز الاكل منه فيختص بالمكان دون
الزمان كسائر دماء الكفارات بخلاف دم المتعة والقران لانه دم نسك ، جواب عن
اعتبارهما ، وبخلاف الحلق لانه في اوانه لان معظم افعال الحج وهو الوقوف ينتهي به الحج
هذا جواب عن اعتبارهما الاخر (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي ويذبحه في الحرم ولو قبل
النحر خلا فلهما (٣) وقال العلامة ابن نجيم ويتوقت بالحرم لا بيوم النحر يعني
فيحوز ذبحه في اى وقت شاء لا طلاق قوله له تعالى فما استيسر من الشهر
البقرة ٩٦ من غير تقييد بالزمان (٤) وقال في الهندية ويجوز ذبحه قبل
النحر وبعده عند ابي حنيفة (٥) وقال العلامة وهبة الزحيلي في
الحنفية لا يجوز ذبح هدى المتعة والقران الا في يوم النحر لانه دم نسك الى
قال ويجوز ذبح بقية الهدايا في وقت شاء لانها دماء كفارات فلا تحتص -

(١) الهندية ج ١ ص ٢٥٣ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٩٣ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٢٥٣

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٩٤ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٥٦

لنحرلانيها وجبت لجبر النقصان لكن في ايام النحر افضل ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم (١)

﴿ حكم من احصر بمكة ﴾

قال العلامة المرعيني ومن احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر لانه تعدر عليه الاتمام فصار كما اذا احصر في الحل الى ان قال وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف (٢)

﴿ توضيح المقام ﴾

قال العلامة جلال الدين الخوارزمي اراد بالمسئلة من احصر بمكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف محصر ذكر في المبسوط قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن المحصر يحصر في حرم قال لا يكون محصرا قلت اليس ان النبي ﷺ احصر بالحديبية وهي بالحرم فقال ان مكه يومئذ كانت دار حرب واما اليوم فهي دار الاسلام فلا يتحقق الا حصار فيها قال ابو يوسف اما اننا نقول اذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت كان محصرا (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

نروى الروايات عن اصحابنا قال العلامة اكمل الدين الباهرتي والصحيح من الرواية ان ممنوع عن الوقوف والطواف يكون محصرا باتفاق اصحابنا وقال العلامة جلال الدين خوارزمي والاصح ان يقول اذا كان محصرا بالحج فان منع عن الوقوف والطواف فهو محصر (٤) وقال العلامة الحصكفي والممنوع لو بمكة عن الركبتين محصر على الاصح (٥)

.....

(١) الفقه الاسلامي ج ٣ ص ٣٠٤ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٩٥ (٣) الكفاية في صدر فتح القدير ج ٣ ص ٥٩

(٤) كفاية مع العباية في صدر فتح القدير وعلى هامش الفتح ج ٣ ص ٥٩ (٥) لدر المحارح ج ٢ ص ٢٥٥

﴿باب الحج عن الغير﴾

﴿دم الاحصار في الحج عن الغير﴾

قال العلامة المرغيناني وكذلك اي وجوب الدم على المأمور ان امره واحد بالحج عنه الى ان قال ودم الاحصار على الأمر وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف على الحاج لانه وجب للتحلل دفع الضرر امتداد الاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه ولهما ان الامر هو الذي ادخله في هذه العينة فعليه خلاصه (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين لان قولهما قول المتن قال العلامة الحصكفي ودم الاحصار لا غير على الأمر في ماله ولو ميتا وقال العلامة ابن عابدين قوله على الأمر هذا عندهما وعليه المتن (٢) وقال العلامة ابن نجيم المصري ودم الاحصار على الأمر لان الأمر هو الذي ادخله في هذه العينة فعليه خلاصه (٣) وقال العلامة عبد الله داماد افندي ودم الاحصار على الأمر عند الطرفين لدخوله في العينة بأمر فعليه تخليصه (٤) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي وان احصر المأمور بالحج فالدم على الأمر عند أبي حنيفة ومحمد (٥)

﴿دم الاحصار في الحج عن الميت﴾

قال العلامة المرغيناني فان كان يحج عن ميت فاحصر بالده في مال الميت اي دد الاحصار عندهما خلافا لابي يوسف (٦)

.....

(١) الهداية ج ١ ص ٢٩٨ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٦٤ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ١١٥

(٤) مجمع الأنهر ج ١ ص ٣٠٩ (٥) التاترخانية ج ٢ ص ٥٣٨ (٦) الهداية ج ١ ص ٢٩٨

﴿ القول الرابع ﴾

ثم قول الطرفين لان قولهما قول المتون. قال العلامة الحصكفي ودم الاحصار لا غير على
 المر هذا عندهما وعليه المتون (١) وقال العلامة قاضي خان والاصل فيه ان كل دم يجب
 على المأمور بالحج يكون على الحاج لافي مال الميت الا دم الاحصار في قول ابي
 حنيفة فان ذلك يكون في مال الميت (٢) وهكذا في البحر (٣)

﴿ حكم الحج حين مات المأمور في الطريق ﴾

عن العلامة الميرغيناني ومن اوصى بان يحج عنه فاحجوا عنه رجلا فلما بلغ الكوفة مات
 سرقته نفقته وقد انفق النصف يحج عن الميت من منزله بثلاث مابقي وهذا عند ابي
 حنيفة وقال ايحج عنه من حيث مات الاول اي المأمور ١٢ .

﴿ صورة المسئلة ﴾

رجل اربع الاف درهم مثلا ووصى لورثته ان يحجوا عنه وكان مقدار الحج الف درهم
 دفعها الوصي الى من يحج عنه فسرقته في الطريق قال ابو حنيفة يوخذ ثلث مابقي
 من الف درهم فان سرقته مرة ثانية يوخذ ثلث مابقي مرة اخرى وهكذا قال
 في سرقته يوخذ من ثلث جميع المال وهو ثلث مائة وثلاثة وثلاثون درهما وثلث درهم فان
 سرقته ثانيا لا يوخذ مرة اخرى وقال محمد اذا سرقته الف التي دفعها الوصي بطلت
 وصية (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

عن قول ابي حنيفة قال محمد ابراهيم الحلبي وان مات الحاج بشمسه او المأمور في الطريق
 نسي يحج عن منزله ثلث مابقي من ماله قياسا وعليه المتون فليحفظ وقال العلامة

.....

الحصكفي الى خرج المكلف الحج ومات في الطريق واوصى بالحج عنه الى ان قال
والا فبحج عنه من بلده قياسا لاستحسانا فليحفظ وقال العلامة ابن عابدين قوله
قياسا لاستحسانا الاول قول الامام والثاني قولهما الى ان قال لكن المتون على الاول
وذكر تصحيحه العلامة قاسم في كتاب الوصايا فهو مما قدم فيه لقياس على الاستحسان
واليه اشار بقوله فليحفظ (١) والتفصيل في الفتح (٢) وقال في الهندية اوصى بحج فاحج
الوصى عنه رجلا وهلكت النفقة او سرفت قبل الخروج اوفى الطريق اوفى بدل الوصى قدر
ان يدفع اليه قال ابو حنيفة يحج من ثلث ما بقي من المال كدافي التمر تاشى وهكذا
السانر خانية (٣) قدمت الجزء الاول من الهداية بعنوان الله تعالى حل وعلى والحمد لله
اولا واخرا

(١) ملفي الاسحرج ١ ص ٣٠٩ (٢) الدر المنثور ج ٢ ص ٢٦٣ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٥٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الثاني

كتاب النكاح

نكاح المسلم بدمية بشهادة ذميين

قال العلامة السمرغيناني وإن تزوج مسلم بدمية بشهادة ذميين حار عند أبي حنيفة وإبي يوسف وقال محمد بن زفر لا يجوز (١)

اختلاف الثقات

قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز نكاح المسلم بدمية بشهادة الذميين. وقال محمد بن زفر لا يجوز دليلهما لأن السماع في النكاح شهادة ولا شهادة للكافر على المسلم فكأنهما لم يسمعا كلام المسلم دليل الشيخين أن الشهادة شرطت في النكاح على اعتبارات السك لزومه على محل ذي خطر لا على اعتبار وجوب المهر إذ لا شهادة تشترط في لزوم المال وهما شاهدان عليها بخلاف ما إذا لم يسمعا كلام الزوج لأن العقد ينقد كلاً منهما والشهادة شرطت على العقد.

القول الرابع

هو قول الشيخين. قال العلامة فخر الدين قاصحان ويجوز نكاح المسلم بدمية بشهادة الذميين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٢) قال العلامة أبي الهيثم بعد تفصيل المسندة فعلم أن أسرار الشهادة لصحة العقد ليس لسك كل منهما المستع بكل والالم يحتس بلزومه ولا على اعتبار وجوب المهر لئلا عليه ليكون شاهدين عليه إذ لا شهادة تشترط في لزوم المال فيما عهد من

بفرياب الشرع في موضع (١) وقال العلامة الحصكفي كما صح نكاح مسلمة
 ذميمة عند ذميين ولو مخالئين لديهما الى ان قال والاصل عندنا ان كل من ملك قبول
 النكاح بولاية نفسه انعقد بحضرته وقال العلامة ابن عابد بن قوله كما صح لان
 الشهادة انما شرطت في النكاح لما فيه من اثبات ملك المتعة له عليها تعظيم الجزء
 الا دمي لا لثبوت ملك السهر لهما عليه الى ان قال قوله والاصل عندنا عبارة النهر قال
 الاسجاني والاصل ان كل من صلح ان يكون ولما فيه بولاية نفسه صلح ان يكون
 شاهدا فيه (٢) وقال في اليد ولو كان الزوج مسلما والسراة ذميمة فالنكاح
 ينعقد بشهادة الذميين سواء كانا موافقين لها في المصلحة او مخالفين كذا في السراج
 الوهاج (٣)

﴿ تزوج الامة على الحرية في العدة ﴾

قال العلامة المرعشي فان تزوج امة على حرقة في عدة من طلاق بان لم يجز عندنا
 حنيفة ويجوز عندهما اي عند الصاحبين (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال محمد و ابو يوسف يجوز تزوج امة على حرقة في عدة من طلاق بان ودليلهما لان
 هذا ليس بتزوج عليها وهو المحرم ولهذا لو حلف لا يتزوج عليها لم يحس بهذا. وقال
 ابو حنيفة لا يجوز دليله ان نكاح الحرقة باق من وجه لقاء بعض الاحكام فيبقى السبع
 احتياطاً بخلاف اليمين لان المقصود ان لا يدخل غيرها في قسمها وقال العلامة اس
 الهمام ان العدة لما كانت من اثار النكاح وباعتبارها يعد قاسما من وجهه كان بالتزوج
 فيها متزوجا عليها من وجهه فكان حراما لان الشبهة في الحرمان كالحقيقة احتياطاً (٥)

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ١١٣ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٣٩٤ (٣) هداية ج ١ ص ٢٦٤ (٤) هداية ج ٢ ص ٣١١ (٥) فتح ج ٣ ص ١٢٣

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة فحر الدين قاضي خان ولو تزوج الامة وحرقة في عدته
لا يجوز في قول ابي حنيفة (١) وقال العلامة الحصكفي وحرقة على امة لا يصح عكسه ولو ام
ر لدفي عدة حرقة ولو من بانن (٢) وقال العلامة ابن نجيم والحرقة على امة لا عكسه الى ان قال
ولو في عدة الحرقة لا يحل ادخال الامة في عدة الحرقة اطلقه فاذا دانه لا فرق ان تكون
العدة عن طلاق رجعي او بانن الى ان قال انه حرام لان نكاح الحرقة باق من وجه لثناء
بعض الاحكام فبقى المنع احتياطاً (٣) وقال في الهدية فان تزوج امة على حرقة في عدة من
طلاق بانن او ثلاث لم يحز عداي حنيفة (٤) قال استاذنا المقني علامه قادر النعماني قول
الامام راجح لان فيه احتياطاً وهكذا كرا الامام الكبير قاضي خان اولا في الاختلاف.

﴿ حكم النكاح مع الحلي من الزناء ﴾

قال العلامة المرغياني وان تزوج حلي من زناء جاز النكاح ولا يطاقها حتى تصع
حملها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف النكاح فاسد وان كان الحمل ثابت
النسب فالنكاح باطل بالاجماع (٥)



﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف النكاح فاسد دليله ان الامتاع في الاصل لحرمة الحمل وهذا الحمل
محترم لانه لا جناية منه ولهذا لم يجز اسقاطه وقال ابو حنيفة ومحمد يجوز ان يتزوج امرأة

(١) الخاتبة ج ١ ص ١٢٩ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٣١٢ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ١٨٦، ١٨٥

(٤) الهدية ج ١ ص ٢٤٩ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣١٢

حمل من الزنا ولا يطؤها حتى تضع دليل الطرفين اتهام المحلات بالسر
وحرمة الوطى كيلا يسقى ماؤه زرع غيره والامتناع في ثابت النسب لحق صاحب السر
ولا حرمة للزاني.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة الحسكفي. وصح نكاح حبلى من رناء وقال العلامة
عابدين قوله وصح نكاح حبلى من زناى عندهما وقال ابو يوسف لا يصح والفتوى على
قوليهما كما فى القيسستانى عن المحيط (١) وقال العلامة داماد افدى. وصح نكاح حبلى
من رناء عند الطرفين وعليه الفتوى لدخولها تحت النص وفيه اشعار بأنه لو نكح الزانى في
جائز لا جماع (٢) وقال فى الهندية قال ابو حنيفة ومحمد يجوز ان يتزوج امرأة حامل من
الزنا ولا يطؤها حتى تضع وقال ابو يوسف لا يصح والفتوى على قوليهما كذا فى
المحيط (٣)

﴿ نكاح جاريته الموطوءة قبل النكاح ﴾

قال العلامة المرغينانى ومن وطئ جاريته ثم زوجها جاز النكاح لانها ليست بفرس
لمولاها فانها لو جاءت بولد لايشت نسبه من غير دعوة الا ان عليه ان يستبرأها صيانة لسلاله
واذا جاز النكاح فللزواج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابي حنيفة و ابي يوسف وقدر
محمد لا احب له ان يطأها قبل الاستبراء (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة و ابو يوسف واذا جاز النكاح فللزواج ان يطأها قبل الاستبراء دليل الشيخين

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٣١٦ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٢٩

(٣) الهداية ج ١ ص ٢٨٠ (٤) الهداية ج ٢ ص ٣١٢

ن لحكم بجواز النكاح اماراة الفراغ فلان مؤمرا بالاستبراء لا استحبابا ولا وجوبا بخلاف
 لسراء لانه يجوز مع الشغل وقال محمد لا احب له ان يطأها قبل ان يستبرأها لانه احتمال
 الشغل بماء المولى فوجب التنزه كما في الشراء (١)
 . موضع الخلاف .

قال العلامة العيني . وهذا الخلاف فيما اذا لم يستبرئ المولى ام لو استبرأها ثم زوجها
 يجوز وطئ الزوج بالاجماع قبل الاستبراء (٢)
 . القول الراجح .

عن قول محمد . قال العلامة اكمل الدين البائري وقال محمد لا احب له ان يطأها حتى
 يستبرأها لانه احتمال الشغل بماء المولى ولو تحقق الاشتغال بماء الغير كان الوطء
 حراما فاذا احتمل ذلك ثبت التنزه (٣) وقال العلامة الحصكفي . وصح نكاح
 سوطه بسلك يمين ولا يستبرئها زوجها بل سيدها وجوبا على الصحيح وقال العلامة ابن
 عدين قوله ولا يستبرئها زوجها اي لا استحبابا ولا وجوبا عدهما وقال محمد لا احب ان
 يطأها قبل ان يستبرئها لانه احتمال الشغل بماء المولى فوجب التنزه كما في الشراء
 حديدة وقال ابو الليث قوله اقرب الى الاحتياط وبه نأخذ بناية (٤) وقال العلامة ابن نجيم
 سمي . والصحيح انه ههنا يجب الاستبراء واليه مال شمس الانمة السرخسي (٥) وقال
 نبي لهندية وقال الفقيه ابو الليث قول محمد اقرب الى الاحتياط وبه نأخذ كذا في
 منية (٦)

١. البناية ج ٣ ص ٥٦٣ (٢) البناية ج ٣ ص ٥٦٣ (٣) العناية ج ٣ ص ١٢٨

٢. رد المحتار ج ٢ ص ٣١٤ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ١٨٨ (٦) الهندية ج ١ ص ٢٨٠

• حكم نكاح الموقت •

قال العلامة المير عيسى والسكاح الموقت باطل من ان يتزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة ايام وقال زفره هو صحيح لازم (١)

• اختلاف الفقهاء •

قال عثماننا الثلاثة النكاح الموقت باطل مثل ان يتزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة ايام. دليلهم انه اتى بسعى المسعة والعرة في العقد للمعاني ولا فرق بين ما اذا طالت مدة الناقية او قصرت لان الناقية هو المعين لجهة المتعة وقد وجدوا في زفر النكاح الموقت هو صحيح لازم لان النكاح لا يطل بالتسوية (٢)

• القول الراجح •

هو قول الامام زفر. قال العلامة ابن الهمام ومقتضى الطران يرجح قوله (اي قول زفر) (٣) وقال العلامة ابن عابدين في باب العقدة ذكر عشرين مسائل التي يفتى بها بقول زفر قال في نظمه وايضا نكاح فيه توقيت مدة يصح وذا التوقيت يجعل مرسلا. وقال ايضا ثم رجح قول زفر بصحة الموقت على معنى انه ينعقد مودا ويلغو التوقيت لان غاية الامر ان الموقت متعة وهو منسوخ لكن المنسوخ معناها الذي كانت الشريعة عليه وهو ما ينتهي العقد فيه بانتها المدة فالغاء شرط التوقيت اثر النسخ واقرب الظير انه نكاح الشعار وهو ان يجعل بضع كل من السراطين مهر الاخرى فانه صح النهي عنه وقلنا يصح مودا المهر المثل لكل منهما فلم يلزمنا النهي (٤)

• حكم المهر فيما اذا تزوج امرأتين في عقدة واحدة و احدهما لا يحل له نكاحها •

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٢١٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٥٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٦ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ٢١٨

قال العلامة المرعيني ومن تزوج امرأتين في عقد واحد أو أحدهما لا يحل له
نكاحها صح نكاح التي حل نكاحها وبطل نكاح الأخرى لأن المبطّل في أحدهما بخلاف
ما إذا جمع بين حرة وعبد في البيع لأنه يبطل بالشروط الفاسدة وقبول العقد في الحر شرط
فيه (١)

• اختلاف الفقهاء •

ثم جميع المسمى للتي حل نكاحها عند أبي حنيفة وعندهما يقسم على مهر مثليهما وهي
مسألة الأصل.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة ابن النعمان قوله ثم جميع المسمى للتي يحل
نكاحها عند أبي حنيفة وعندهما يقسم على مهر مثليهما إلى أن قال فالمذكور في الأصل أن
ليهما مهر مثلهما بالغامبلغ والالف كلها للمحللة قال في المبسوط وهو الأصح على قول أبي
حنيفة (٢) وقال العلامة الحصكفي. وصح نكاح المضمومة إلى محرمة المسمى كله
لها ولو حل بالمحرمة فليها مهر المثل وقال العلامة ابن عابد بن قوله والمسمى كله لها أي
للمحللة عند الامام نظر إلى أن ضم المحرمة في عقد النكاح لغو إلى أن قال قوله
فليها مهر المثل أي بالغامبلغ كما في المبسوط وهو الأصح (٣) وهكذا في البحر (٤)

﴿ حكم النكاح بشهادة الزور ﴾

قال العلامة المرعيني ومن ادعت عليه امرأة أنه تزوجها وأقامت بينة فجعلها القاضي
أمراته ولم يكن تزوجها وسعيها المقام معه وإن تدعه يجامعها وهذا عند أبي حنيفة وهو

(١) الهداية ج ٢ ص ٣١٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ١٥٣

(٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣١٨ (٤) البحر الرائق ج ٣ ص ١٨٩

قول ابي يوسف اولا وفي قوله الاخر وهو قول محمد لا يسعه ان يطأها وهو قول الشافعي (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال محمد وهو قول ابي يوسف احرأ وهو قول الشافعي اذا قضى القاضي بكاحها بينة اقامتها ولم يكن في نفس الامر تزوجها لا يسعه ان يطأها لان القاضي اخطأ الحجة اذا شهدت كذبة فصار كما اذا ظهر انهم عبيد او كفار وقال الامام ابو حنيفة ان الشهود صدقة عنده وهو الحجة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق بخلاف الكفر والرق لان الوقوف عليهما متيسر اذا اتبني القضاء على الحجة وامكن تنفيذه باطنا بتقديم النكاح نفذ قطعاً للمنازعة بخلاف الاملاك المرسلة لان في الاسباب تزاحماً فلا مكان.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة الحصكفي لو ادعى هونكا حنفا خلافاً لهما وفي الشرع سلبية عن المواهب وبقولهما يفتى ((٢)) وقال العلامة ابن نجيم المصري وذكر في فتح القدير ان الاوجه عدم الاشتراط ويدل عليه اطلاق المتن وذكر الفقيه ابو الليث ان الفتوى على قولهما في اصل المسئلة اعني عدم النفاذ باطنا فيما ذكر (٣) وقال العلامة شمس الحق افغانى ماده (٣٨٢) ولو قضى بشهادة الزور فيما عدا المذكور كمن اقام بينة زور على امرأته تزوجها وادعت امرأته على زوجها انه طلقها ثلاثاً واقامت بينة زور وحكم القاضي بتلك الشهادة فالقضاء ينفذ ظاهر او باطناً عند الامام وقال صاحبان وزفروا الثلاثة ينفذ ظاهر الا باطناً وعليه الفتوى (٤) وهكذا في الهندية (٥)

.....

(١) هداية ج ٢ ص ٣١٣ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٣١٩

(٣) بحر ج ٣ ص ١٩١ (٤) هداية ج ١ ص ٢٨٣ (٥) معين ٦٩

﴿حكم نكاح الحرة بغير إذن الولي﴾

إن العلامة المرغيناني. وينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وإن لم
يخبر عليها وليها بكرة كانت أو ثيباً (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

١- عند أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لا ينعقد إلا بولي
٢- عند محمد ينعقد موقوفاً وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعبارة النساء أصلاً لأن
نكاح يراد لمقاصده والتفويض اليهن مغل بها إلا أن محمد يقول يرتفع الخل
٣- حازمة الولي ووجه الجواز أنها تصرفت في خالص حقها وهي من أهله
٤- بناء على عاقلة مميزة ولهذا كان لها التصرف في المال ولها اختيار الأزواج وإنما يطالب الولي
٥- بزوج كينالاتنسب إلى الوقاحة ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو لكن
٦- في الاعتراض في غير الكفو وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا يجوز في غير الكفو لأنه
٧- من واقع لا يرفع ويروى رجوع محمد إلى قولهما هو رواية الحسن بن زياد يعني
٨- حوز النكاح في غير الكفو بغير إذن الولي. قال العلامة ابن الهمام ورواية الحسن عنه أن
٩- ملكت مع كفء جازومع غيره لا يصح واختيرت للفتوى لماذا كران كم من واقع لا يرفع
١٠- من كل ولي يحسن المرافعة والخصومة (٢) وقال العلامة قاضي خان. والمختار في
١١- الفتوى رواية الحسن قال العلامة الإمام شمس الأئمة السرخسي رواية الحسن أقرب
١٢- لا حياط (٣) وقال العلامة الحصكفي. ويفتي في غير الكفء بعدم جوازه أصلاً وهو

.....

المختار للفتوى لفساد الزمان وقال العلامة ابن عابدين قوله بعدم جوازه اصلا هذه رواية الحسن عن ابي حنيفة الى ان قال قوله وهو المختار للفتوى وقال شمس الأئمة وهذا اقرب الى الاحتياط كذا في تصحيح العلامة قاسم لانه ليس كل ولي يحسن المرافعة والخصومة (١) وقال عبد الله داماد افندي. وروى الحسن عن الامام وهو رواية عن ابي يوسف عدم جوازه اى عدم جواز نكاحها اذا زوجت نفسها لاولى في غير الكفو وبه اخذ كثير من مشائخنا لان كم من واقع لا يرفع وعليه الفتوى قاضيخان وهذا الصح واحوط والمختار للفتوى في زماننا (٢) وقال في الهدية والمختار في زماننا للفتوى رواية الحسن وقال العلامة السرخسي رواية الحسن اقرب الى الاحتياط (٣)

﴿حكم النكاح بالسكوت بخبر الفضولي﴾

قال العلامة المرعيني ولو زوجها فبلغها الخبر فسكت فهو على ما ذكرنا اى ان كان المخبر وليها ورسوله يعتبر السكوت والافلالان وجه الدلالة في السكوت لا يختلف تم المخبر ان كان فضولا يشترط فيه العداوة عند ابي حنيفة خلافا لهما اى للصاحبين ولو كان رسولا لا يشترط اجماعا وله نظائر (٤) قال العلامة ابن الهمام تحت قوله وله نظائر كاخبار الوكيل بالعزل والمأذون بالحجر الى ان قال ووجوب الاحكام على المسلم الذي لم يهاجر في دار الحرب ان كان المخبر رسولا لا يشترط اتعاقا ولو فاسقا او عبدا لانه قائم مقام المرسل فاخباره كاخباره وان كان المخبر فضولا فعلى الخلاف عنده يشترط في لزوم الحكم العداوة او عدالة الواحد فلو احب

(١) رد المحتار ج ١ ص ٣٢٢ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٣٢

(٣) الهدية ج ١ ص ٢٩٢ (٤) الهدية ج ٢ ص ٣١٥

غير السنيأحر بحكم شرعي لا يثبت في حقه الا باثنتين او عدالة الواحد (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الامام ابي حنيفة. قال العلامة فخر الدين قاضي خان فان اخبرها فضولي لا بد من العدد او العدالة (٢) وقال لعلامة لحصكفي. واخبرها رسوله او فضولي عدل وقال العلامة ابن عابدين قوله او فضولي عدل الشرط في الفضولي العدالة او العدد فيكفي اخبار واحد او مستورين عند ابي حنيفة (٣) وقال العلامة ابن نجيم السمرقندي وعلمها به يكون باخبار وليها ورسوله مطلقا او فضولي عدل او انيس مستورين عند ابي حنيفة (٤) وقال في الهندية وان كان المخبر فضوليا شرط فيه العدد او العدالة عند ابي حنيفة خلافا لهما كذا في الكافي (٥)

﴿حكم ازالة البكارة بالنزاء﴾

قال العلامة المرغيناني واذا زالت بكارتها بوثبة او حيضة او جراحة او تعليس فهي في حكم الابكار الى ان قال ولو زالت بكارتها بنزاء فهي كذلك عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا يكتفى بسكوتها (٦)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولو زالت بكارتها بنزاء فهي في حكم الابكار وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا يكتفى بسكوتها لانها ثيب حقيقة لان مصيبتها عاند اليها ومنه المشوبة والمثابة والتويب. دليل ابي حنيفة ان الناس عرفوها بكرة

(١) فتح القدير ج ٣ ص ١٦٨ (٢) الخاتبة ج ١ ص ٣٢٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٢

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ١٩٩ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٨٤ (٦) الهداية ج ٢ ص ٣١٥

﴿حكم اليمين في النكاح﴾

قال العلامة المرغيناني وإن أقام الزوج البينة على سكوتها ثبت النكاح لأنه نور دعواه بالحجة وإن لم تكن له بينة فلا يمين عليها عند أبي حنيفة وهي مسألة الاستحلاف في الأشياء الستة وسيأتيك في الدعوى إن شاء الله (١)

• توضيح العبارة •

قال العلامة العيني في البناية وإن لم يقر بينة فلا يمين عليها عند أبي حنيفة وعندهما والتأفيع ومالك وأحمد تستحلف وهي مسألة الاستحلاف في الأشياء الستة وهي النكاح والرجعة والنفقة في الإيلاء والاستيلاء والرق والولاء (٢)

• القول الراجح •

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام وعندهما عليها فإن نكلت بقي النكاح عندهما وهي مسألة الاستحلاف في الأشياء الستة إلى أن قال وسيأتي في الدعوى صورهما والفتوى على قولهما فيها (٣) وقال العلامة الحصكفي قال الزوج للبكر البالغة بلعك النكاح فسكت وقالت رددت النكاح ولا بينة لهما على ذلك ولم يكن دخل بها طوعاً في الأصح فالقول قولها يمينياً على المفتي به وقال العلامة ابن عابد بن قوله على المفتي به وهو قولهما وعنده لا يمين عليها كما سيأتي في الدعوى في الأشياء الستة بحر (٤) وقال العلامة ابن نجيم ولم يذكر المصنف أن عليها اليمين لاختلاف فعند الإمام لا يمين عليها وعندهما عليها اليمين وعليه الفتوى (٥)

(١) الهداية ج ٢ ص ٢١٦ (٢) البناية ج ٢ ص ٥٩٦ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ١٤٢

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٣٢٩ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٠٦

وهكذا في الهدية (١)

﴿حكم خيار البلوغ﴾

قال العلامة المير غينائي وان زوجهما غير الاب والجد فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا خيار لهما اعتبارا بالاب والجد (٢)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ومحمد ان كان الزوج غير لاب والجد ولو اما او قاضيا على الصحيح فلكل واحد منهما اي للصغير والصغيرة الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ. وقال ابو يوسف لا خيار لهما اعتبارا بالاب والجد. دليل الطرفين ان قرابة الاخ ناقصة والنقصان يشعر بقصور الشفقة فتطرق الخلل الى المقاصد عسى والتدارك ممكن بخيار الادراك.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة الحصكفي وان كان المزوج غيرهما اي غير الاب وابيه ولو الام او القاضى او وكيل الاب وقال العلامة ابن عابدين قوله غير الاب وابيه الاولى - يزيدو الابن والمولى لما مر قوله ولو الام او القاضى هو الاصح لان ولايتهما متأخرة ولاية الاخ والعم فاذا ثبت الخيار في الحاجب ففي المحجوب اولى (٣) وفي العلامة كمل الدين البابر تى واطلاق الجواب في غير الاب والحديث تناول الام والقاضى يعنى في اثبات الخيار عند البلوغ وارا دبا لاطلاق قوله فان زوجهما غير الاب والجد فلكل

(١) الهدية ج ١ ص ٢٨٩ (٢) الهداية ج ٢ ص ٣١٤

(٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٣١

واحد منهما الخيار (١) وقال العلامة ابن نجيم المصري ولهما خيار الفسخ بالبلوغ في غير الأب والجدة بشرط القضاء الى ان قال ويدخل تحت غير الأب والجدة الأم والقاضي على الاصح لان ولايتهما متأخرة عن ولاية الأخ والعمة فاذا ثبت الخيار في الحاجب ففي صحيحه محذور أولى (٢) وقال في الهندية وان زوج القاضي او الامام يثبت الخيار هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي (٣)

﴿ ولاية التزويج لغير العصابات ﴾

قال العلامة المرغيناني ولغير العصابات من الاقارب ولاية التزويج عند أبي حنيفة معناه عند العصابات وهذا استحسان وقال محمد لا يثبت وهو القياس وهو رواية عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف في ذلك مضطرب والاشهر انه مع محمد (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

ذيل صاحبين. قوله عليه السلام النكاح الى العصابات ولان الولاية انما تثبت من القرابة عن نسبة غير الكفر اليها والى العصابات الصيانة قال ابو حنيفة ولغير العصابات من الاقارب ولاية التزويج ودليله ان الولاية نظرية والنظرية تحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقرابة الباعثة على الشفعة وقال العلامة عبد الله داماد افندي فان لم يكن عصبة فلام ثم للاخت لابوين ثم للاخت لاب ثم لولد الام ثم لذوي الارحام الاقرب فالاقرب التزويج عند الامام وهو استحسان (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

.....

١) العناية على هامش ج ٣ ص ١٤٥ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ٢١٢ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٨٦

(٣) البداية ج ٢ ص ٣١٨ (٥) مجمع الأنهر ج ١ ص ٣٣٨

هو قول ابي حنيفة وابو يوسف معه على الاصح. قال العلامة ابن الهمام وقال في الكافي الجمهور ان ابا يوسف مع ابي حنيفة وفي شرح الكنز وابو يوسف مع ابي حنيفة في اكثر الروايات (١) وقال العلامة قاضي خان وعند عدم العصة كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله فالولاية للاد اى عند الامام ومعه ابو يوسف في الاصح وقال محمد ليس لغير العصبات ولاية انما هي للحاكم والاول الاستحسان والعمل عليه الا في مسائل ليست هذه منها فما قيل من ان الفتوى على الثانى غريب لمخالفته المتون الموضوعية لبيان الفتوى (٣) وقال العلامة عبد الله داماد افندى وفي القيسية وعندهما وفي رواية عن الامام لا ولاية لغير العصبات وعليه الفتوى كما في المضمرة لكن هو غريب لمخالفته المتون الموضوعية لبيان الفتوى (٤) وقال في الهندية وعند عدم العصة كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يسكن تزويجها في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة (٥) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعماني قرر الامام استحسان والاستحسان مقدم في الترجيح على القياس.

﴿ ولاية المجنونة في النكاح لابنها ﴾

قال العلامة المرعشي اذا اجتمع في المجنونة ابوها وابنها فالولي في انكاحها ابنها في قرر ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد ابوها لانه او فرشفقة من الابن (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ١٨٢ (٢) الخانية ج ١ ص ١٦٥ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٢٩

(٤) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٣٨ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٨٣ (٦) الهداية ج ٢ ص ٣١٩

قال ابو حنيفة وابو يوسف ابن المجنونة يقدم على ابنيها في ولاية النكاح وقال محمد يقدم الاب لانه اشفق. دليل الشيخين. ان الابن هو المقدم في العسوبة وهذه الولاية مبنية عليها ولا معتبر بزيادة الشفقة كاب الام مع بعض العصاة اي كابن ابن العم.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الصام قوله في وجه قولهما وهذه الولاية مبنية على العسوبة بالنسبة السابق والابن هو المقدم في العسوبة شرعا لافراده بالاخذ بالعسوبة عند اجتماعه معه ثم اذا زوج المجنونة او المجنون الكبيرين ابوهما او جدتهما لا خيار لهما اذا افاقا لتمام شفقتهم ولو زوج الرجل المجنون او المرأة ابنتهما فلا رواية فيه عن ابي حنيفة وينبغي ان لا يكون لهما خيار لانه يقدم على الاب والجد ولا خيار لهما في تزويجها فالابن اولى (١) وقال العلامة قاضي خان واختلف اصحابنا في الاب والابن اذا اجتمعوا للمجنونة قال ابو حنيفة وابو يوسف الابن احق بتزويجها (٢) وقال العلامة الحصكفي وولي السجونة والمجنون ولو عارضا في النكاح اما التصرف في المال فلا بل. اتفاقا ابنتها وان سفل دون ابنيها كما مروا لولي ان يأمر الاب به ليصح اتفاقا وقال العلامة ابن عابدين قوله دون ابنيها اي اوجدها والمراد انه اذا اجتمع في المجنونة ابوها و جدتهما مع ابنيها فالولاية لابن عندهما دون الاب او الجد كما في الفتح (٣) وقال العلامة العيني واذا اجتمع في المجنونة ابوها وابنيها فالولي في انكاحها ابنيها في قول ابي حنيفة و ابي يوسف وبه قال مالك واحمد (٤) وقال في الهندية والاب اذا جن او عته لا تثبت للابن الولاية في ماله وفي حق التزويج تثبت عند ابي

(١) فتح القدير ج ٢ ص ١٨٥ (٢) الخانية ج ١ ص ١٦٥

(٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣٣٣ (٤) البنائة ج ٢ ص ٢١٥

حنيفة وابي يوسف كذا في الوجيز للكردي وهو الصحيح هكذا في الغائية (١)

﴿ القريش بعضهم اكفاء لبعض بلافضيلة ﴾

قال العلامة المروغيناني. ثم الكفاء فتعبر في النسب لانه يقع به التفاخر فقريش بعضهم اكفاء لبعض والعرب بعضهم اكفاء لبعض والاصل فيه قوله عليه السلام قريش بعضهم اكفاء لبعض بطن بطن والعرب بعضهم اكفاء لبعض قبيلة بقيلة والموالي بعضهم اكفاء لبعض رجل برجل ولا يعتبر التفاضل فيما بين قريش لماروينا وعن محمد الا ان يكون نسباً مشهوراً كاهل بيت الخلافة كانه قال تعظيماً للخلافة (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة اكمل الدين الباهرتي ولا يعتبر التفاضل فيما بين قريش لماروينا يعني من قوله عليه السلام قريش بعضهم اكفاء لبعض قابل البعض بالمعنى من غير اعتبار الفضيلة بين قائلهم الا يرى ان النبي ﷺ زوج ابنته رقية من عثمان وكان من بني عبد الشمس (٣) وقال العلامة قاضي حان وهي النسب فقريش بعضهم اكفاء لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس بهاشمي يكون كفواً للهاشمي (٤) وقال العلامة الحصكفي وتعتبر الكفاء للزود النكاح خلافاً لما لك نسباً فقريش بعضهم اكفاء بعضهم وقال العلامة ابن عابدين قوله بعضهم اكفاء بعض اشار به الى انه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والوفلي والبيسي والعدوي وغيرهم ولهدا زوج علي وهو هاشمي اد كلنود بنت فاطمة لعمر وهو عدوي قيساني (٥) وهكذا في المجمع (٦)

.....

(١) هداية ج ١ ص ٤٨٣ (٢) هداية ج ٢ ص ٣١٩ (٣) غاية ج ٢ ص ٩٠ (٤) غاية ج ١ ص ١٦٣

(٥) رد المحتار ج ٣ ص ٣٣٥ (٦) مجمع ٣٣٠

﴿ الكفاءة في اسلام الاباء ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن اسلم بنسبه اوله اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن له
 ابوان في الاسلام لان تمام النسب بالاب والجد يوسف الحق الواحد بالمشي
 كما هو مذهبه في التعريف (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومحمد ومن اسلم بنسبه اوله اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن له
 ابوان في الاسلام لان تمام النسب بالاب والجد وقال ابو يوسف ومن له اب واحد في
 الاسلام يكون كفوا لمن كان له ابوان في الاسلام (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة العيني والصحيح ظاهر الرواية والمدكور في الكتاب
 رواية عنه كما هو مذهبه في تعريف الشخص في الشهادة (٣) وقال العلامة ابن الهيثم كان
 يوسف انما قال ذلك في موضع لا يعد كثر الجدة عما بعد ان كان الاب ملصقا واما قالاه
 في موضع يعد عيبا والدليل على ذلك انهم قالوا جميعا ان ذلك ليس عيبا في حق العرب
 فيهم لا يعبرون بذلك وهذا حسن وقد سمي الخلاف (٤) وقال العلامة قاضي خان ومن
 له اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن كان له ابوان في الاسلام (٥) وهكذا في
 رد المحتار (٦)

﴿ الكفاءة في الديانة ﴾

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٢٠ (٢) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ٩٩ (٣) السيرة ج ٣ ص ١٢٣

(٤) فتح القدير ج ٣ ص ١٩١ (٥) الحانية ج ١ ص ١٢٣ (٦) رد المحتار ج ٢ ص ٣٣٦

قال العلامة المرغيناني وتعتبر ايضا في الدين اى الديانة وهذا قول ابي حنيفة و ابي يوسف هو الصحيح لانه من اعلى المفاهيم والمرأة تعتبر بفسق الزوج فوق ما تعتبر بضعة نسبه وقال محمد لا يعتبر لانه من امور الاخرة فلا تبني احكام الدنيا عليه الا اذا كان يصفع ويسخر منه او يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان لانه مستخف به (١)

﴿القول الرابع﴾

هو قول الشيخين. لانه قول المتون لكن افتى الفقهاء بقول محمد لانه موافق باحوال الزمان. قال العلامة ابن الهمام وفي المحيط الفتوى على قول محمد وهو موافق لاختيار السرخسي (٢) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى وقال محمد لا تعتبر الكفاءة في الديانة الى ان قال قيل وعليه الفتوى (٣) وقال العلامة قاضي خان قال الشيخ الامام شمس الانسة السرخسي لم ينقل عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا شئ والصحيح ان عند الفسق لا يمنع الكفاءة (٤) وهكذا في الهندية (٥) وقال العلامة ابن عابدين قوله ديانة عند هما وهو الصحيح وقال محمد لا تعتبر الا اذا كان يصفع ويسخر منه او يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان لانه مستخف به هداية ونقل في الفتوح عن المديني ان الفتوى على قول محمد لكن الذي في التاترخانية عن المحيط قيل وعليه الفتوى وكذا في المقدسي عن المحيط البرهاني ومثله في الذخيرة قال في البحر وهو الموثق لما صححه في المبسوط وتصحيح الهداية معارض له فالافتاء بما في المتون اولى (٦)

﴿الكفاءة في المال﴾

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٢٠ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ١٩٢ (٣) العباة ج ٣ ص ١٩٢ (٤) الخانية ج ١ ص ١٢٣

(٥) الهندية ج ١ ص ٢٩١ (٦) رد المحتار ج ٢ ص ٣٣٤

قال العلامة المرغيناني: فاما الكفاءة ففي الغنى فمعتبر ففي قول ابي حنيفة ومحمد حتى ان الفائقة في اليسار لا يكافيها القادر على المهر والنفقة لان الناس يتفاخرون بالغنى ويتعبدون وقال ابو يوسف لا يعتبر لانه لا ثبات له اذ المال غادور رائج (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومحمد امرأة فائقة في اليسار لا يكافيها القادر على المهر والنفقة لان الناس يتفاخرون بالغنى ويتعبدون بالفقر. وقال ابو يوسف ان الكفاءة ففي الغنى لا يعتبر لانه لا ثبات له لان المال غادور رائج.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام قوله فاما الكفاءة ففي الغنى الى ان قال قال معتبر. ففي قول ابي حنيفة ومحمد لكن صرح السرخسي في مبسوطه وصاحب الذخيرة بان الاصح ان ذلك لا يعتبر لان كثرة المال مذمومة (٢) وقال العلامة قاضي خان ومنها الكفاءة ففي المال والترف في ظاهر الرواية لا يعتبر ذلك فمن كان قادرا على المهر والنفقة يكون كفو الذات اموال عظيمة (٣) وقال العلامة ابن عابدين قوله بان يقدر على المعجل اي على ما تعارفوا تعجيله من المهر وان كان كله حالا فتح فلا تشترط القدرة على الكل ولا ان يساويها في الغنى في ظاهر الرواية وهو الصحيح زيلعي (٤) وهكذا في التبيين (٥) وقال العلامة عبد الله داماد افندي. والقادر عليهما اي المهر والنفقة كفو لذات اموال عظام عند ابي يوسف وهو الصحيح كما في اكثر المعبرات لان المال غادور رائج فلا عبرة لكثرتة مع ان الكثرة في الاصل مذمومة قال ^{مسند} هلك

(١) هداية ج ٢ ص ٣٢١ (٢) فتح ج ٣ ص ١٩٣ (٣) خاتمة ج ١ ص ١٢٣

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٣٢٨ (٥) تبيين ج ٢ ص ١٢٠

المكثرون الامن قال بماله هكذا وهكذا يعنى تصدق به (١) قال استاذنا المفتي غلام
قادر النعماني. و قول ابي يوسف ارفق للفقراء.

﴿الكفاء قفى الصنائع﴾

قال العلامة المرغيناني وتعتبر فى الصنائع وهذا عند ابي يوسف ومحمد وعن ابي حنيفة فى
ذلك روايتان وعن ابي يوسف انه لا يعتبر الا ان يفحش كالحمام والحائك والدباغ
وجه الاعتبار ان الناس يتفاخرون بشرف الحرف ويتعبرون بدناءتها. وجه القول الاخر ان
الحرفة ليست بالازمة ويمكن التحول عن الخسيسة الى النفيسة منها (٢)

﴿القول الراجع﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابي الهادي قيل هذا اختلاف عصر وزمان فى زمن ابي
حنيفة لا تعد الدناء قفى الحرفة منقصا فلا تعتبر وفى زمهيات تعد فتعتبر والحق اعتبار ذلك
سواء كان هو المبنى او لا (٣) وقال العلامة قاضي حان فى قول محمد و ابي يوسف واحدى
الروايتين عن ابي حنيفة صاحب الحرفة الدنية كليطار والحمام والحائك والكماس
والدباغ لا يكون كفوا للعطار والزرا والصراف وهو الصحيح لان الناس يستنكفون
عنهم (٤) وقال العلامة عبد الله داماد افدى وتعتبر الكفاء فحرفة هى اسم من الاحتراف
الاكتساب عندهما فى اظهر الروايتين وبه يفتى اى باعتبار الحرفة كما فى
اكثر المعبرات (٥) وقال العلامة ابن نجيم وقد حقق فى عاية البيان ان اعتبار الكفاء قفى
الصنائع هو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وصاحبيه لان الناس يتفاخرون بشرف الحرف و

.....

(١) مجمع الانهرج ١ ص ٣٣٢ (٢) الهداية ج ٢ ص ٣٣١ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ١٩٣

(٤) الحانية ج ١ ص ١٦٣ (٥) مجمع الانهرج ١ ص ٣٣٢

يتعبرون بدناء تها وقال في الهندية وفي قول أبي يوسف ومحمد وأحدى الروايتين عن أبي حنيفة صاحب الحرفة الدينية إلى أن قال لا يكون كفوا للعطار والبراز والصراف هو الصحيح (١)

﴿ أن نقصت المهر فللاولياء حق الاعتراض ﴾

قال العلامة المرغيناني وإذا تزوجت المرأة ونقصت عن مهر مثلها فللاولياء الاعتراض عليها عند أبي حنيفة حتى يتم لها مهر مثلها أو بفارقها وقال صاحبان ليس لهم ذلك وهذا الوضع أنما يصح على قول محمد على اعتبار قوله المرجوع إليه في النكاح بغير الولي وقد صح ذلك وهذه شهادة صادقة عليه (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة ولو تزوجت المرأة ونقصت عن مهر مثلها وللولي أن يفرق إن لم يتم مهر مثلها. وقال صاحبان ليس للولي الاعتراض عليها دليل صاحبين أن ما زاد على العشرة حقها ومن اسقط حقه لا يعترض عليه كما بعد التسمية دليل لأبي حنيفة أن الأولياء يمتنعون بغلاء المهور ويتعبرون بنقصانها فاشبه الكفاءة بخلاف الأبراء بعد التسمية لأنه لا يتعبر به.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة قاضي خان. ونقصت من مهرها نقصا فاحشا كان لأولياء ما أن يطالبوه بالتبليغ إلى تمام مهر المثل أو بالفسخ (٣) وقال لعلامة الحصكفي ولو نكحت باقل من مهرها فللولي العصبية الاعتراض حتى يتم مهر

.....

مثلها أو يفرق القاضي بينهما دفعاً للعار وقال العلامة ابن عابد بن قوله دفعاً للعار أشار إلى الجواب عن قولهم ليس للولي الاعتراض لأن ما زاد على عشرة دراهم حقها ومن اسقط حقه لا يعترض عليه ولا بى حنيفة أن الأولياء يشتخرون بغلاء المهور ويتعبرون بنقصانها فاشبه الكفاء قبحرو المتون على قول الامام وقال في الهندية ولو تزوجت المرأة ونقصت من مهر مثلها فلولي الاعتراض عليها حتى يتم لها مهرها أو يفارقها.

﴿يجوز للاب والجد الزيادة والنقصان في المهور﴾

قال العلامة المرغيناني وإذا زوج الاب ابنته الصغيرة ونقص من مهرها أو ابنه الصغير وزاد في مهر امرأته جاز ذلك عليهما ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز الحط والزيادة إلا بما يتغابن الناس فيه (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال أبو حنيفة ولو زوج الاب أو الجد الصغير والصغيرة بغبن فاحش في المهر بان زوج البنت ونقص من مهرها أو زوج ابنه وزاد على مهر امرأته جاز ذلك. وقال صاحبان لا يجوز الحط والزيادة إلا بما يتغابن الناس فيه ومعنى هذا الكلام أنه لا يجوز العقد عندهما لأن الولاية مقيدة بشرط النظر فعند فواته يبطل العقد وهذا لأن الحط عن مهر المثل ليس من النظر في الشيء كما في البيع ولهذا لم يملك ذلك غيرهما دليل الامام أن النكاح عقد عمر وهو يشمل على مقاصد وأغراض ومصالح باطنة فالظاهر أن الاب مع وفور شفقتة وكمال رأيه ما أقدم على هذا النقص إلا لمصلحة تربوا وتزيد عليه هي انفع من القدر الفائت من المال والكفاء بخلاف المال

لأن المقصود المالية لا غير (٢)

.....

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال في الهندية أو زوج بغين فاحش بان زوج البنت ونقص من مهرها أو زوج ابنه وزاد على مهر امرأته جاز وهذا عند ابي حنيفة الى ان قال والصحيح قول ابي حنيفة كذا في المصنوع (١) وقال العلامة ابن نجيم ولو زوج طفله غير كفوا وبغين فاحش صح ولم يجر ذلك لغير الاب والجد يعني لو زوج الاب الصاحي ولده لصغيرة أو ابنته الصغيرة عبدا أو زوجة وزاد على مهر المثل زيادة فاحشة أو زوجها ونقص عن مهر مثلها سابقا فاحشا فهو صحيح من الاب والجد دون غيرهما عند ابي حنيفة (٢) وقال العلامة قاضي خان وإذا زوج الرجل ابنه امرأة باكثر من مهر مثلها أو زوج بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها الى ان قال جاز في قول ابي حنيفة (٣) وهكذا في التبيين (٤)

﴿ يجوز للاب تزويج الاولاد الى العبد ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن زوج ابنته وهي صغيرة عبدا أو زوج ابنه وهو صغيرة فهو جائز قال المصنف وهذا عند ابي حنيفة ايضا لان الاعراض عن الكفاءة لمصلحة تفوقها وعندهما اي الصاحبين هو ضرر ظاهر لعدم الكفاءة فلا يجوز والله اعلم (٥)

﴿ موضع الخلاف ﴾

قال في الهندية والخلاف فيما اذا لم يعرف سوء اختيار الاب مجاة أو فسقا اما اذا عرف

.....

(١) الهندية ج ١ ص ٢٩٢ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣٦ (٣) الخاتبة ج ١ ص ١٢٦

(٤) تبيين الحقائق ج ٢ ص ١٣١ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٢٢

ذلك منه فالنكاح باطل اجماعاً (١)

القول الراجح ﴿٢﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة قاضي خان واذ زوج الرجل ابنة امرأته أكثر من مهر مثلها او زوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها او وضعها في غير كفوف او زوج ابنة الصغيرة او امرأة له بكفوف له جاز في قول ابي حنيفة (٣) وقال في الهندية ولو زوج ولده الصغير من غير بان زوج ابنة امه او ابنته عبد او زوج بغين فاحش الى ان قال والصحيح قول ابي حنيفة كذا في المصنوعات (٤) وهكذا في البحر (٥)

٤. الواحد لا يصلح فضولي من الجانبين ﴿٦﴾

قال العلامة المرعي من قال اشهدوا اني قد تزوجت فلانة فغلها الخبر فجازت فهو باطل وان قال آحر اشهدوا اني زوجتها منه فبلغها الخبر فجازت وكذلك ان كانت المرأة هي التي قالت حسيب ذلك وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال بويوسف اذ تزوجت نفسها غائباً فبلغه فجاز جاز وحاصل هذا ان الواحد لا يصلح فضولي من الجانبين او فضولي من جانب واحد من جانب عندهما اي الطرفين خلافاً لاي لابي يوسف (٥)

٥. اختلاف الفقهاء ﴿٧﴾

قال ابو حنيفة ومحمد ان الواحد لا يصلح فضولي من الجانبين او فضولي من جانب واحد من جانب. قول ابي يوسف ودليله انه يقول لو كان وكيل من الجانبين ينعقد وينفذ اذا كان فضولياً ينعقد ويتوقف وصار كالخلع والطلاق والاعتاق. دليل

.....

(١) الهندية ج ١ ص ٢٩٣ (٢) الخانية ج ١ ص ١٦٦ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٩٣

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣٦ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٢٢

الطرفين. ان الموجود شرط العقد لانه شرط حالة الحضرة فكذا عند الغيبة و شرط العقد لا يتوقف على ما وراء المجلس كما في البيع بخلاف المأمور من الجانبين لانه ينتقل كلامه الى العاقلين وما جرى بين الفضولين عقد تام وكذا الخلع واختاره لانه تصرف يمين من جانبه حتى يلزم فيتم به (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة ومحمد. قال العلامة ابن الهمام ان الخلاف فيما اذا تكلم بكلام واحد قيد به بعضهم قول الهداية والحق الاطلاق وبتكلمه بكلامين لا يخرج عن كونه فضوليا من الجانبين (٢) وقال العلامة الحصكفي ليس ذلك الواحد بفضولي ولو من جانب وان تكلم بكلامين على الراجح لان قبوله غير معتبر شرعا لما تقرر ان الايجاب لا يتوقف على قبول غائب (٣) وقال في الهندية. اما الواحد فهل يصلح فضوليا من الجانبين او وليا من جانب فضوليا من جانب او صيلا من جانب فضوليا من جانب او وكيلا من جانب فضوليا من جانب حتى يتوقف العقد على الاحازة عند ابي حنيفة ومحمد لا يصلح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان (٤) وقال العلامة ابن نجيم المصري وهو الحق خلافا لما ذكر في الحواشي (٥)

﴿تزويج الوكيل الامة الى الامير﴾

قال العلامة المرغيناني ومن امره امير بان يزوجه امرأته فزوجه امة لغيره جاز عند ابي حنيفة

(١) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ٩٨ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٠٠

(٣) الدر المختار ج ٢ ص ٣٥٣ (٤) الهندية ج ١ ص ٢٩٩ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٢٥

رجوعا الى اطلاق اللفظ وعدم التهمة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا ان يزوجه
كفوا (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو امره ان يزوجه امرأة فزوجه امة يصح وقال ابو يوسف ومحمد لا يصح
الا ان يزوجه كفوا لان المطلق ينصرف الى المتعارف وهو التزوج بالا كفاء (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين قال العلامة ابن الهمام قال الاسي جابي قولهما احسن للفتوى واختاره
الفقيه ابو الليث الى ان قال اشارة الى اختيار قولهما لان الاستحسان مقدم على غيره الا في
المسائل المعلومة (٣) وقال العلامة الحصكفي امره بتزويج امرأة فزوجه امة جاز وقال
الصاحبان لا يصح وهو استحسان ملتقى بعاللهداية وفي شرح الطحاوي قولهما احسن
للفتوى واختاره ابو الليث واقره المصنف وقال العلامة ابن عابدين فيه اشارة الى
اختيار قولهما لان الاستحسان مقدم على غيره الا في المسائل المعلومة وليس
هذا منها (٤) وقال العلامة ابن نجيم وظاهره ترجيح قولهما لان الاستحسان مقدم على
القياس الا في مسائل معدودة ليس هذا منها ولذا قال الاسي جابي قولهما احسن للفتوى
واختاره ابو الليث (٥)

﴿ حكم المهر بعد طلاق المجبوب ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا خلا المجبوب بامرأته ثم طلقها فلها كمال المهر عند ابي حنيفة

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٢٣ (٢) البناء ج ٤ ص ٦٢٣ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٠٣

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٣٥٢ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٢٤

وقال عليه نصف المهر (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ان خلوة المجهوب خلوة صحيحة فلها هذا يجب المهر التام بالخلوة. وقال
الصاحبان يجب عليه نصف المهر لو جرد المانع قطعاً وهو اعجز من المريض بخلاف العنين
لان الحكم ادير على سلامة الالة دليل الامام لان تزوجه للاستمتاع لا للايلاج وقد سلمت
نفسها لذلك فتستحق كل البذل (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام. واعلم ان اصحابنا اقاموا الخلوة الصحيحة مقام
نوطء في حق بعض الاحكام تأكد المهر وثبت النسب والعدة (٣) وقال العلامة جلال
ندين الخوارزمي وقد حكى الطحاوي اجماع الصحابة في هذه المسئلة وعن الخلفاء
نراشدين ان من اغلق بابا على امرأته او ارخى سترا ثم طلقها وجب لها الصداق
كاملاً (٤) وقال العلامة قاضي خان وان علم الزوج وهو يقدر على وطئها صحت الخلوة وكان
عليه كل المهر خلوة العنين صحيحة وكذا خلوة المجهوب في قول ابي حنيفة (٥) وقال
العلامة الحصكفي بعد تفصيل المسئلة في ثبوت النسب ولو من المجهوب وفي
تأكد المهر المسمى وقال العلامة ابن عابدين. قوله في ثبوت النسب الذي حققه في
سحب بحثائهم رآه منقولا عن الخصاف ان الخلوة لم تقم مقام النوطء الا في حق
لكسيل المهر (٦) وقال في الهندية وخلوة المجهوب خلوة صحيحة عند ابي

١ البداية ج ٢ ص ٣٢٦ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٥٠ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٣١٨

٢ الكفاية ج ٣ ص ٢١٨ (٥) الخالية ج ١ ص ١٨٢ (٦) رد المحتار ج ٢ ص ٣٤٠

حنيفة وخلوة العنين والخصى خلوة صحيحة كذا في الذخيرة (١)

﴿ حكم النكاح على تعليم القرآن والخدمة ﴾

قال العلامة المرغيناني: وإن تزوج حرامراً على خدمته أياها سنة أو على تعليم القرآن فلها مهر مثلها وقال محمد لها قيمة خدمته (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وابو يوسف ولو تزوج بها وهو حر على أن يخدمها سنة أو أن يعلمها القرآن كان لها مهر مثلها عجز عن التسليم لمكان المناقضة فصار كالزوج على عبد الغير. دليل الشيخين أن المشروع أنما هو الابتغاء بالمال والتعليم ليس بمال وكذا المنافع على أصلنا لأن الخدمة ليست بمال إذ لا يستحق فيه بحال فصار كتسبيبة الحمير والخنزير وهذا لأن تقوم بها بالعقد للضرورة فإذا لم يجب تسليمه في العقد لا يظهر تقومه فيبقى الحكم على الأصل وهو مهر المثل (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة قاضي خان ولو تزوجها وهو حر على أن يخدمها سنة أو أن يعلمها القرآن كان لها مهر مثلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٤) وقال العلامة ابن عابد بن قوله وفي خدمة زوج حر أي يجب مهر المثل عندهما في جعله المهر خدمته أياها سنة أو في بعد صفه قوله في تعليم القرآن أي يجب مهر المثل إلى الحره (٥) وقال في الهدية المهر أنما يصح بكل ما هو مال متقوم والمنافع تصلح مهرًا غير أن الزوج إذا كان حرًا أو قد تزوج بها على خدمته أياها جاز النكاح وبقي مهر المثل عندها في حنيفة وأبي

(١) هندية ج ١ ص ٣٠٥ (٢) هندية ج ٢ ص ٣٢٤ (٣) حالية ج ١ ص ٤٣ (٤) والمختار ج ٢ ص ٣٦٢ (٥) -

يوسف هكذا في الظهيرية (١) وقال العلامة الحصكفي وفي تعليم القران للنصر بالابتغاء
 بالمال وباء زوجتك بمامعك من القران للسببية او للتعليل لكن في النهر ينبغي ان يصح
 على قول المتأخرين وقال العلامة ابن عابدين قوله لكن في النهر اصله لصاحب
 البحر حيث قال وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الاجارات ان الفتوى على
 جواز الاستئجار لتعليم القران والفقهاء فينبغي ان يصح تسميته مهر الان
 ما جارا احدا لاجرة في مقابله من امنافع جاز تسميته صداقا كما قدمنا نقله عن
 السدائع (٢) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني القول الراجح قول الشيخين لكن
 لتأخيرين افتوا على جواز الاستئجار على تعليم القران فيصح النكاح على تعليم القران
 عند المتأخرين ولها قيمة الخدمة و اجرة التعليم لا التعليم فقط لانه ليس بمال.

• حكم المهر قبل الدخول فيما لو قبضت خمس مائة ثم وهبت الالف كلها
 قال العلامة المرغيناني ولو قبضت خمس مائة ثم وهبت الالف كلها المقوض وغيره
 • وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بهالم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء عند ابي
 حنيفة وقال ابي الصاحبان يرجع عليها بنصف ما قبضت اعتبار البعض بالكل (٣)

• اختلاف الفقهاء •

قال ابو حنيفة ولو قبضت النصف من المهر ثم وهبت الكل او الباقي في ذمته ثم طلقها قبل
 الدخول بهالم يرجع واحد منهما بشيء على صاحبه. وقال الصاحبان يرجع عليها بنصف
 ما قبضت اعتبار البعض بالكل ولان هبة البعض حط فليحق باصل العقد دليل ابي
 حنيفة انه ان مقصود الزوج قد حصل وهو سلامة نصف الصداق بلا عوض فلا يستوجب

.....

الرجوع عند الطلاق والحظ لا يلتحق باصل العقد لا يرى ان الزيادة لا تلتحق حتى
لاتنصف (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وقال لا يرجع بنصف المقبوض كائنا ما كان من
النسبة (٢) وقال العلامة ابن نجيم المصري المسألة الثانية ما اذا قبضت النصف تم وهب
الكل المقبوض وغيره ثم طلقها قبل الدخول بها فانه لا يرجع واحدا منهما على صاحبه
بشيء عند ابي حنيفة الى ان قال وله ان مقصوده سلامة النصف بالطلاق وقد حصر
والحظ لا يلتحق باصل العقد في النكاح كالزيادة ولد لا تنصف الزيادة مع الاصل
اتصافا هكذا في الهداية وغاية البيان والتبيين وكثير من الكتب (٣) وقال في
الهندية ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم
طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحدا منهما بشيء على صاحبه عند ابي حنيفة الى ان قال
كذا في الهداية (٤)

﴿يرجع الزوج عليها الى تمام نصف المهر﴾

قال العلامة السرغيني ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي فعنده
عند الامام يرجع عليها الى تمام النصف وعندهما اي الصاحب بن نصف المقبوض (٥)

﴿صورة المسئلة﴾

قال العلامة اكمل الدين البابر تى ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي ثم

(١) مجمع الانهرج ١ ص ٣٥٢ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٦ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٤٤

(٤) الهندية ج ١ ص ٣١٦ (٥) الهداية ج ١ ص ٣٢٩

ما اذا تزوجها على الف فوهبت المراهقمتين وقبضت الباقي فعند أبي حنيفة يرجع عليها بمائة درهم حتى يتم النصف لان عنده ما سلم للزوج معتبر (١)

﴿القول الرابع﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابراهيم الحلبي ولو وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف عند الامام (٢) وقال العلامة عابدين قوله او قبضت نصفه احتراز عما لو قبضت اكثر من النصف فانه ترد عليه ما زاد على النصف الى ان قال ولو وهبت اقل من نصفه ترد ما زاد على النصف (٣) وقال العلامة ابن نجيم وقيد قبض النصف للاحتراز عما اذا قبضت اكثر من النصف وهبت الباقي فانه ترد عليه ما زاد على النصف عنده كما لو قبضت ستمائة وهبت اربعة مائة فانه يرجع بمائة (٤) وقال في الهندية ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف كذا في الهداية (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر العماني قول الامام موافق لقول الله عز وجل وان طلقتموهن الى ان فنصف ما فرضتم.

﴿حكم المهر في النكاح على احد الشرطين﴾

قال العلامة مرغيناني ولو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان اقام ينفق عليها الالف وان اخرجها فلها مهر المثل لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الالف وهذا عند أبي حنيفة وقال اي صاحب الشرطان جميعا جائز ان حتى كان لها الالف ان قام بها والالفان ان اخرجها وقال زفر الشرطان جميعا فاسدان ويكون لها مهر مثلها لا

(١) العناية ج ٣ ص ٢٢٤ (٢) ملتقى الابحار ج ١ ص ٣٥٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٤٢

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٤٨ (٥) الهندية ج ١ ص ٣١٢

ينقص من الف ولا يزاد على الفين واصل المسئلة في الاجارات في قوله ان خطته اليوم
فلك درهم وان خطته غدا فللك نصف درهم وسببها فيه ان شاء الله تعالى (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال صاحبان الشرطان جائزان جميعا حتى كان لها الالف ان اقام بها والالفان ان
اخرجها دليل صاحبين ان كل واحد منهما فيه غرض صحيح وقد سمي فيه
بلامعروف ما فصار كالخياطة الفارسية والرومية (٢) قال ابو حنيفة ولو تزوجها على الف ان اقام
بها وعلى الفين ان اخرجها من بلدها فان اقام بها فلها الالف وان
اخرجها فلها مهر المثل. دليل الامام ان الشرط الاول صحيح بالاتفاق فتعلق العقد به
وصحت التسمية التي معه والشرط الثاني غير صحيح لان الجهالة نشأت منه ولانه منافي
للموجب ما صح وهو الشرط الاول لان موجه مهر المثل عند عدم الايفاء ومنافي موجب
ما صح غير صحيح والكسح لا يبطل بالشروط الفاسدة ومهر المثل هو الاصل فوجب
الرجوع اليه (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة فخر الدين قاضيهان ولو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى
الفين ان اخرجها من بلدها وعلى الف ان لم يكن له امرأه وعلى الفين ان كان له امرأه قال
ابو حنيفة الشرط الاول جائز وان وافق الشرط كان لها الالف لا عبرة وان خالف كان
لها مهر المثل لا يزاد على الفين ولا ينقص عن الف (٤) وقال
العلامة الحصكفي او انكحها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان وفي بما

(١) هداية ج ٢ ص ٣٢٩ (٢) الاختبار ج ٣ ص ١٠٦ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٥٢ (٤) الخاتبة ج ١ ص ٤٣

شرطه في الصورة الاولى واقام بها في الثانية فلها الالف الى ان قال والايوف ولم يقم
فمهر المثل لقوت رضاها بقوات النفع ولكن لا يزاد المهر في المسئلة الا خيرة على الفين
ولا ينقص عن الالف لاتفاقهما على ذلك (١) وقال في الهندية او تزوجها على الف ان لم
يخرجها من بلدها وعلى الفين ان اخرجها منها الى ان قال وان لم يقع الوفاء به فان كان
على خلاف ذلك او فعل خلاف ما شرط فلها مهر مثلها لا ينقص من الاقل ولا يزاد على
الاكثر وهذا قول ابي حنيفة (٢) وهكذا في البحر (٣)

حكم المهر على احد الشئين

قال العلامة المير غينائي ولو تزوجها على هذا العداو على هذا العدا فاذا احدهما او كس
والاخر ارفع فان كان مهر مثلها اقل من او كسهما فلها الاو كس وان كان اكثر من
ارفعهما فلها الارتفاع وان كان بينهما فلها مهر مثلها وهذا عند ابي حنيفة وقالوا اي
الصاحبان لها الاو كس في ذلك كذا فان طبقا قبل الدخول بها فلها نصف الاو كس في
ذلك كله بالاجماع (٣)

اختلاف الفقهاء

قال صاحبان لها الاو كس بكل حال دليلهما ان المتبر الى مهر المثل نعترا ايجاب
المسمى وقد امكن ايجاب الاو كس اذا اقل متقن وحرك بخلع والاعتاق على مال
ه قال ابو حنيفة وان تزوجها على هذا العدا فلها نصف ما سمي المثل وان كان
مهر المثل يساوي مهر المثل سمي المهر وان اقل من المهر سمي مهر المثل وهو الاعدل
وعدو عدا صحة التمسار عدو عدو تسمى الحيالة بخلاف الخلع والاعتاق لانه

(١) الدر المختار ج ٢ ص ٣٤٥ (٢) هندية ج ١ ص ٣٠٨ (٣) بحر ج ٢ ص ٢٨٢ (٤) الهداية ج ٢ ص ٢٣٠

لاموجب له في البذل الا ان مهر المثل اذا كان اكثر من الرفع فالمرأة رضية بالحط وان كان انقص من الاوكس فالزوج رضى بالزيادة الواجب في الطلاق قبل الدخول في مثله المتعة ونصف الاوكس يزيد عليها في العادة فوجب لاعترافه بالزيادة.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن عابدين تحت قوله حكم مهر المثل هذا قوله وعندهم اقلها الاقل والمتون على الاول (١) وقال العلامة قاضي خان ولو اشار الى مالين فقال تزوجتك على هذا العبد او على هذا العبد واحد هما او كس والاخر ارفع قال ابو حنيفة ان كان مهر المثل مثل الاوكس او اقل منه فلها الاوكس وان كان مهر المثل مثل الرفع او اكثر من الرفع فلها الرفع وان كان اكثر من الاوكس واقل من الرفع كان لها مهر المثل لا يزداد على الرفع ولا ينقص عن الاوكس وان طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال (٢) ومثله في الهندية (٣)

﴿ اذا فسدت التسمية يجب مهر المثل ﴾

قال العلامة المرغيناني فان تزوج امرأة على هذا الدن من الخل فاذا هو خمر فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة وقال اي صاحبان لها مثل وزنه خلا (٤)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان ولو تزوجها على هذا العبد فاذا هو خمر او على هذا الدن من الخل فاذا هو خمر الى ان قال كان لها مهر المثل (٥) ويقبل ترجيحه لانه التزم

.....

تقديم القول المعتمد كما قال في اول فتاواه وفيما كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين
اختصرت على قول او قولين وقدمت ماهو الاظهر وافتتحت بما هو الاشهر (١) وقال
العلامة ابن نجيم. وعلى ثوب او خمرا او خنزيرا وعلى هذا الخل فاذا هو خمرا او على
هذا العبد فاذا هو حر يجب مهر المثل بيان لثلاث مسائل الحكم فيها واحد وهو وجوب
مهر المثل لفساد التسمية الى ان قال او على هذا الدن الخل فاذا هو خمرا فالتسمية فاشدة في
جميع ذلك ولها مهر المثل في قول ابي حنيفة (٢) وقال في الهندية ان تزوج مسلم
امراة على هذا الدن من الخل فاذا هو خمرا فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة (٣)

﴿ اذا اجتمعت الاشارة والتسمية في المهر تعتبر الاشارة ﴾

قال العلامة المرغيناني وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر يجب مهر المثل عند ابي
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تجب القيمة (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف تجب القيمة دليله انه اطعمها مالا وعجز عن تسليمه فتجب قيمته او مثله ان
كان من ذوات الامثال كما اذا هلك العبد المسمى قبل التسليم الى الزوجة. قال
ابو حنيفة ومحمد ولو تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر كان لها مهر المثل. دليل ابي
حنيفة هو يقول اجتمعت الاشارة والتسمية فتعتبر الاشارة لكونها بلغ في
المقصود وهو التعرف فكانه تزوج على خمرا او حر قال محمد الاصل ان المسمى اذا كان
من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في
المشار ذاتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى

.....

مثل للمشار اليه وليس بتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف
 الماهية والاشارة تعرف الذات الاترى ان من اشترى فصاعلى انه ياقوت فاذا هو زجاج
 لا ينعد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت
 احمر فاذا هو اخضر ينعد العقد لاتحاد الجنس وفي مسالتنا العدم مع الحر جنس
 واحد لقلّة التفاوت في المنافع.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن القيم. وصوره الخل
 والخمر والحر والعبد واحدة فاتحد الجنس فالعبرة للاشارة فيهما والمشار اليه غير صالح
 فوجب مهر المثل (١) وقال العلامة قاضي خان. ولو تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر الى ان
 قال كان لها مهر المثل (٢) وقال في الهدية وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر يجب
 مهر المثل عند أبي حنيفة كذا في الهدية (٣) وهكذا في البحر (٤)

﴿ حكم المهر فيما اذا جمع بين حر وعبد ﴾

قال العلامة المرغيناني. فان تزوجها على هذين العبدين فاذا احدهما حر فليس لها الا الباقي
 اذا ساوى عشرة دراهم عند أبي حنيفة لانه مسمى ووجوب المسمى وان قل يمنع وجوب
 مهر المثل. وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة الحر لو كان عبدا ليله لانه اطمعها سلامة العبد
 وعجز عن تسليم احدهما فتجب قيمته وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة لها العبد الباقي
 الى تمام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة العبد لانهم لا كانا حرين يجب تمام
 مهر المثل عنده فاذا كان احدهما عبدا يجب

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٠ (٢) خانية ج ١ ص ١٤٣ (٣) هدية ج ١ ص ٣١١ (٤) بحر ٢٩٠، ٢٨٩

العبد لى تسام مهر المثل (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة التمرتاشى. وان اميرها العبدان والحال ان احدهما حر فمهرها العبد عند الامام ان ساوى اقله اى عشرة دراهم والاكمل لها عشرة دراهم لان وجوب المسمى وان قل يمنع مهر المثل وعند الثانى اى ابي يوسف لها قيمة الحر لو كان عبدا ورجحه الكمال فى الفتح (٢) وقال العلامة ابن عابد بن. لها قيمة الحر لو كان عبدا الى ان قال ورجحه الكمال و المتون على قول الامام وفى القهستانى عن الخانية انه ظاهر الرواية (٣) وقال العلامة قاضى خان. ولو جمع بين مال وغير مال فقال تزوجتك على هذين العبدين فاذا احدهما حر الى ان قال فى ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لهما مال ان كانت تساوى عشرة دراهم وان كان لا يساوى عشرة دراهم يكمل عشرة كانه سمي المال لا غير (٤) وقال فى الهندية ولو تزوج على هذين العبدين الى ان قال فاذا احدهما حر فلها العبد لا غير عند ابي حنيفة كذا فى محيط السر خسى (٥) وهكذا فى البحر (٦)

﴿دفع تعارض الترجيح﴾

رجح ابن الهمام فى الفتح قول ابي يوسف وما قاضى خان وابن عابد بن وغيرهما رجحوا قول الامام قال فى شرح عقود رسم المفتى لو كان احدهما علم فانه يختار تصحيحه كما لو كان احدهما فى الخانية والاخر فى البرازية الخ وبالنظر الى

(١) الهداية ج ٢ ص ٣١٢ (٢) شرح تويرج ص ٣٨٠ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣٨٠ (٤) الخانية ج ١ ص ١٤٣

(٥) الهندية ج ١ ص ٣١١ (٦) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٩٣

قواعد الافناء يرجح ويقدم ترجيح قاضي خان لانه مجتهد في المسائل في المذهب على غيره (١)

﴿حكم منع المرأة نفسها اذا كان المهر مؤجلاً﴾

قال العلامة المرغيناني ولو كان المهر كله مؤجلاً ليس لها ان تمنع نفسها لاسقاطها حقها بالتاجيل كما في البيع وفيه خلاف ابي يوسف وان دخل بها فذلك الجواب عند ابي حنيفة وقال اي صاحبان ليس لها ان تمنع نفسها والخلاف فيما اذا كان الدخول برضاها حتى لو كانت مكرهة او كانت صبية او مجنونة لا يسقط حقها في الحبس بالاتفاق وعلى هذا الخلاف الخلوة بها برضاها ويبنى على هذا استحقاق النفقة (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الامام. قال العلامة ابن الهمام وفيه خلاف ابي يوسف فيما رواه المعلى عنه لان موجب النكاح تسليم المهر او لا فلما رضى بتاجيله كان راضياً بتأخير حقه لعلمه بموجب العقد بخلاف البيع فان تسليم الثمن او لا ليس من موجباته كما في المقائضة واختار الوالد الجي الفتوى به (٣) وقال العلامة الحصكفي ان لم يؤجل او يعجل كله فكما شرط لان الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل جهالة فاحشة فيجب حالاً غاية الا التاجيل لطلاق او موت فيصح للعرف بزانية وعن الثاني لها منعه ان اجله كنه وبه يفتى استحساناً والواجية وقال العلامة ابن عابدين قوله وبه يفتى استحساناً لا لما طلب تاجيله كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع وفي الخلاصة ان الاستاذ

.....

(١) شرح عقود رسم المفتى ص ٨٨ (٢) الهداية ج ٢ ص ٣٣٢ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٣٩

ظهر الدين كان يفتى بأنه ليس لها الامتناع والصدر الشهيد كان يفتى بان لها ذلك الخ
فقد اختلف الافتاء بحرقلت والاستحسان مقدم فلذا حزم به الشارح (١) وقال
العلامة عبد الله داماد افندى وليس لها ذلك اى المنع لو اجل كله اى المهر وكذا لو اجلته
بعد العقد مدة معلومة لا سقطها حقها بالتاجيل خلافا لابي يوسف اى قال لها ان تمنع
نفسها اذا كان مؤجلا استحسانا وقال الولوالجى وبه يفتى وقال صدر الشهيد هذا احسن
وبه يفتى لكن فى الخلاصة وغيرها الفتوى على الاول فاخترنا ما فى الخلاصة (٢) وهكذا فى
البحر (٣) والهندية (٤)

﴿ اذا اختلف فى المهر بعد الطلاق فالقول قول الزوج ﴾

قال العلامة المرغينانى ومن تزوج امرأة ثم اختلف فى المهر فالقول قول المرأة الى تمام
مهر مثلها والقول قول الزوج فيما زاد على مهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها فالقول
قوله فى نصف المهر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف القول قوله بعد الطلاق
وقبله الا ان ياتى بشيء قليل ومعناه ما لا يتعارف مهر النكاح الصحيح (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف القول قوله بعد الطلاق وقبله الا ان ياتى بشيء قليل دليله ان المرأة تدعى
الزيادة والزوج ينكر والقول قول المنكر مع يمينه الا ان ياتى بشيء يكذبه الظاهر فيه
وهذا لان تقوم منافع البضع ضرورى فمتى امكن ايجاب شيء من المسمى لا يصار اليه
قال ابو حنيفة ومحمد اذا اختلف الزوجان فى قدر المهر حال قيام النكاح يحكم مهر

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٣٨٩ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٥٩ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٣١٠

(٤) الهندية ج ١ ص ٣١٨ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٣٥

المثل دليل الطرفين أن القول في الدعاوى قول من يشهد له الظاهر والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل لأنه هو الموجب الأصلي في باب النكاح وصار كالصباغ مع رب الثوب إذا اختلفا في مقدار الاجرى حكم فيه قيمة الصبغ ثم ذكر ههنا أن بعد الطلاق قبل الدخول القول قوله في نصف المهر وهذا رواية الجامع الصغير والأصل وذكر في الجامع الكبير أنه يحكم متعة مثلها وهو قياس قولهما.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة قاضي خان إذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد يحكم مهر المثل فإن شهد أحدهما كان القول قوله مع اليمين أني أن قال وإن اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة ومحمد يحكم بمتعة مثلها إلى أن قال فإن كانت المتعة بينهما متحالفا في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير القول قول الزوج مع يمينه (١) وقال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة وجه ما ذكر أن المتعة موجهة بعد الطلاق قبل الدخول فتحكم كمهر المثل وقد يمنع بأن المتعة موجهة فيما إذا لم يكن فيه تسمية وهما اتفاقا على التسمية فقلنا بناءً على ما اتفقا عليه وهو نصف ما أقربه الزوج ويحلف على نفى دعاها الزائد (٢) وقال العلامة ابن عابد بن وذكر في البحر أن في رواية الأصل والجامع الصغير أن القول للزوج في نصف المهر من غير تحكيم للمتعة وأنه صححه في البدائع وشرح الطحاوي ورجحه في الفتح (٣) وهكذا في الهندية (٤) قول الطرفين هو رواية الأصول.

﴿ أن كان الاختلاف بعد الموت فالقول لورثة الزوج ﴾

.....

(١) حنيفة ج ١ ص ١٨٢ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٥٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣٦٣ (٤) الهندية ج ١ ص ٣١٩

قال العلامة المرغيناني. ولو كان الاختلاف بعدموتيهما في المقدار فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة ولا يستثنى القليل. وعند أبي يوسف القول قول الورثة إلا أن ياتوا بشيء قليل وعند محمد الجواب فيه كالجواب في حالة الحياة أي يحكم بمهر المثل (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة قاضي خان. وإن ماتا جميعا واختلفت ورثتهما في قدر المسمى قال أبو حنيفة القول قول ورثة الزوج قل أو أكثر (٢) وقال العلامة ابن عبد البر. القول لورثته فيلزمهم ما اعترفوا به بحر ولا يحكم بمهر المثل لأن اعتباره يسقط عند أبي حنيفة بعدموتيهما درر (٣) وقال العلامة ابن نجيم ولو ماتا ولو في القدر فالقول لورثته في إمامات الزوجان واختلف ورثتهما فالقول لورثة الزوج (٤) وقال في الهندية وإن مات الزوجان ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج لا يستثنى المستنكر وهذا عند أبي حنيفة كذا في التبيين (٥) قال استاذنا المفتي غلام درویش نعماني. إن قول الإمام موافق لأصول الدعوى لأن في الدعوى يعتبر قول منكر وههنا المنكر ورثة الزوج وورثة المرأة تدعى.

وإن وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول المنكر.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

أبو حنيفة وإن وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر

.....

١- ليداية ج ٤ ص ٣٣٤ (٢) الخانية ج ١ ص ١٨٣ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣٩٣

٢- البحر الرائق ج ٣ ص ٣٢٠ (٥) الهندية ج ١ ص ٣٢١

التسمية ولا يقضى لها بشيء. دليل الامام ان موتهما يدل على انقراض اقرانهما فبمهر من يقدر القاضى مهر المثل. قال صاحبان. لو رثتها المهر فى الوجهين معناه المسمى فى الوجه الاول ومهر المثل فى الثانى اما الاول فلان المسمى دين فى ذمته وقد تكذب بالموت فيقضى من تركته الا اذا علم انها ماتت او لا فيسقط نصيبه من ذلك واما الثانى فوجه قولهما ان مهر المثل صار ديناً فى ذمته كالمسمى فلا يسقط بالموت كما اذا مات احدهما (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام وان كان فى اصل المسمى فعند ابى حنيفة القول لمن انكره ولا يقضى بشيء وعندهما يقضى بمهر المثل وبه قال الشافعى واحمد وخبير الفتوى (٢) وقال العلامة قاضى خان. وان وقع الاختلاف بين ورثتهما فى اصل التسمية كـ القول قول منكر التسمية لا يقضى لها بشيء فى قول ابى حنيفة وقال لا يقضى بمهر منكر وقالوا والفتوى على قولهما (٣) وقال العلامة الحصكفى وفى الاختلاف فى اصله لمنكر التسمية لم يقض بشيء مالم يرهن على التسمية وقال لا يقضى بمهر المثل كـ حياة وبه يفتى وقال العلامة ابن عابدين قوله وبه يفتى ذكره فى الخانية وتبعه فى الملتقى وبه قالت الائمة الثلاثة (٤) وقال العلامة ابن نجيم بعد تفصيل المسئلة وفى قول قاضى خان الفتوى على قولهما (٥) وهكذا فى الهندية (٦)

.....

(١) لهداية ج ٢ ص ٣٢٤ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٥٣ (٣) الحاشية ج ١ ص ١٨٣ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ٢٩٣

(٥) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٢١ (٦) الهندية ج ١ ص ٢٢١

﴿حكم نكاح النصارى على ميتة﴾

قال العلامة المرغيناني واذا تزوج النصراني نصرانية على ميتة او على غير مهر وذلك في دينهم جائز ودخل بها او طلقها قبل الدخول بها او مات عنها فليس لها مهر وكذلك للحربيان في دار الحرب وهذا عند ابي حنيفة وهو قولهما في الحربيين واما في الذمة فلها مهر مثلها ان مات عنها ودخل بها او المتعة ان طلقها قبل الدخول بها وقال زفر لها مهر المثل في الحربيين ايضا (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولو نكح النصراني بميتة او غيرها والحال ان ذلك في دينهم جائز فوطئت وطلقت قبل الوطء او مات الذمي عنها لا مهر عند ابي حنيفة وكذلك الحربيين في دار الحرب اي لا مهر لها عند الامام. قال صاحبان مثل قول الامام في الحربيين واما في الذمة فلها مهر مثلها ان مات عنها ودخل بها. دليل صاحبين ان اهل الحرب غير ملتزمين بحكام الاسلام وولاية الالزام منقطعة لتباين الدار بخلاف اهل الذمة لانهم سرموا احكامنا فيما يرجع الى المعاملات كالربوا والزنا وولاية الالزام من غفلة لاتحاد الدار. دليل الامام ان اهل الذمة لا يلتزمون احكامنا في الديانات فيما يعتقدون خلافه في المعاملات وولاية الالزام بالسيف او بالمحاجة وكل ذلك منقطع عنهم باعتبار عقد الذمة فاننا امرنا بان نتركهم وما يدينون فصاروا كاهل الحرب. حرمت الزنا لانه حرام في الاديان كلها والربوا مستثنى عن عقودهم.

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحسكفي نكح ذمي او مستأمن ذمية او حربى
حربية ثمة بميتة او بلا مهر بان سكتاعنه او نفياء والحال ان ذاجانز عندهم فوطنت او خالفت
قبله او مات عنها فلا مهر لها وقال العلامة ابن عابدين قوله ثمة اى فى دار الحرب قوله
بميتة المراد بها كل ماليس بمال كالدّم بحر قوله وذاجانز عندهم بان كان لا يلزم عندهم
مهر المثل بالنفى وبماليس بمال قوله قبله اى قبل الوطاء قوله فلا مهر لها هذا قوله (١) وقول
العلامة ابن نجيم المصرى. ولو نكح ذمى ذمية بميتة او بغير مهر وذاجانز عندهم فوطنت
او طلقت قبله او مات عنها فلا مهر لها وكذا الحربيان ثم الى ان قال وحاصله ان نكاحه
مشروع بغير مهر وبمسمى غير مال حيث كانا يعتقدونه عند ابي حنيفة لافرق عدّه بين
اهل الذمة واهل الحرب فى دار الحرب (٢) وهكذا فى الهندية (٣) قال استاذنا المفسر عده
قادر النعماني. قول الامام راجح لان قوله قول المتون كما هو الظاهر.

﴿ حكم نكاح اهل الذمة على خمر او خنزير ﴾

قال العلامة المرغيناني فان تزوج الذمى ذمية على خمر او خنزير ثم اسلما او
احدهما فلهما الخمر والخنزير ومعناه اذا كانا باعيا لهما والاسلام قبل القبض
كانا بغير اعيانهما فلهما فى الخمر القيمة وفى الخنزير مهر المثل وهذا عند ابي حنيفة
ابو يوسف لهما مهر المثل فى الوجهين وقال محمد لهما القيمة فى الوجهين (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف لهما مهر المثل فى الحالين وقال محمد القيمة فيهما دليل الصحاح ان

.....

يتأكد بالقبض فاشبه العقد والاسلام مانع منه فصار كما اذا كانا دينين واذا امتنع القبض قال ابو يوسف لو كانا مسلمين عند العقد يجب مهر المثل فكذا عند القبض وقال محمد صحت لتسمية وعجز عن التسليم بالاسلام فتجب القيمة كما اذا كان عبدا فهلك قبل لقبض. قال ابو حنيفة ان الملك تم بنفس العقد في المعين حتى جاز لها التصرف فيه وبالقبض ينتقل الى ضمانها من ضمانه والاسلام غير مانع من ذلك كما سترداد الخمر المغصوب وخمر المكاتب الذمي اذا عجزوا المأذون اذا حجر عليه وفي غير المعين انما يملكه بالقبض والاسلام مانع منه واذا امتنع القبض فالخمر من ذوات لا مثال والخنزير من ذوات القيم في الخمر لانها تقوم مقامها (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة لان قوله قول المتنون. قال العلامة محمود بن صدر الشريعة وان كحها بخمر او خنزير عين ثم اسلما اي قبل قبض المهر عمدة او اسلم احدهما فلها ذلك وفي غير عين فقيمة الخمر فيها ومهر المثل في الخنزير (٢) وقال العلامة عبد الله بن حمد بن محمود النسفي ولو تزوج ذمي ذمية بخمر او خنزير عين فاسلما او اسلم احدهما فلها الخمر والخنزير وفي غير المعين لها قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير (٣) قال العلامة الحصكفي وان نكحها بخمر او خنزير عين اي مشار اليه ثم اسلما او اسلم احدهما قبل القبض فلها ذلك الى ان قال ولها في غير عين قيمة الخمر ومهر المثل في خنزير اذا اخذ قيمة القيمي كاخذه عنه (٤)

﴿ حكم مهر نكاح العبد اذا نكح نكاحا فاسدا ﴾

.....

قال العلامة المرغيناني ومن قال لعبدته تزوج هذه الامة فتزوجها نكاحا فاسدا ودخل بها فإبى يباع في المهر عند أبي حنيفة وقال أبو حنيفة إذا عتق وأصله أن الأذن في النكاح ينتظم الفساد والجائز عنده فيكون هذا المهر ظاهرا في حق المولى وعندهما ينصرف إلى الجائز لا غير فلا يكون ظاهرا في حق المولى فيؤاخذ به بعد العتاق (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة وأذن السيد لعبدته بالنكاح مطلقا يشمل جائزة وفاسدة فيباع في المهر لو نكح فاسدا فوطأ ولولم يطأ لأشياء عليه (٢) وقال صاحبان يشمل الجائز فقط دليلهما المقصود من النكاح في المستقبل الإعفاف والتحسين وذلك بالجائز ولهذا لو حذر لا بتزوج ينصرف إلى الجائز بخلاف البيع لأن بعض المقاصد حاصل وهو ملك التصرفات (٣) دليل الإمام أن اللفظ مطلق فيجرى على إطلاقه كما في البيع وبعض المقاصد في النكاح الفساد حاصل كالنسب ووجوب المهر والعدة على اعتبار وجود الوطء ومسألة اليمين ممنوعة على هذه الطريقة.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام فالمعول عليه طريقة الإطلاق ويجب أن مسئلة اليمين بان الإيمان مبنية على العرف (٤) وقال العلامة الحصكفي وأذنه لعبدته في النكاح ينتظم جائزة وفاسدة فيباع العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد أن فوطئها خلافا لهما (٥) وقال في الهندية والأذن بالنكاح يتناول الفساد أيضا عند أبي حنيفة

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٣٠ (٢) مجمع الأنهر ج ١ ص ٣٦٥ (٣) العاية ج ٣ ص ٢٦٨

(٤) فتح القدير ج ٣ ص ٢٦٨ (٥) الدر المختار ج ٢ ص ٣٠٦

وقال لا يتناول الا الصحيح كذا في التبيين (١) وقال العلامة ابن نجيم المصري. والادن في
النكاح يتناول الفاسد ايضا كما يتناول الصحيح وهذا قول ابي حنيفة (٢)

﴿حكم مهر الامة اذا قتلها مولها﴾

قال العلامة المرغيناني. ومن زوج امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها زوجها فلا مهر لها عند ابي
حنيفة وقال اي صاحبان عليه المهر لمولاها اعتبار بموتها حتف انهما (٣)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ومن زوج امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها الزوج فلا مهر لها وبه قال
الشافعي واحمد (٤) وقال صاحبان عليه المهر لمولاها اعتبار بموتها حتف انهما وهذا لان
نفسهن ميت باجله فصار كما اذا قتلها اجسى. دليل ابي حنيفة انه منع المبدل قبل التسليم
فجازى بمنع البدل كما اذا ارتدت الحرة والقتل في احكام الدنيا جعل اتلاف حتى وجب
القصاص والدية فكذلك في حق المهر.

﴿القول الراجح﴾

من قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام انه مع المبدل قبل التسليم والتسليم فيجازى
بمنع البدل اذا كان من اهل الجمارة كما لو ارتدت الحرة قبل الدخول الى
حره (٥) وهكذا قال العلامة اكمل الدين الباهر (٦) وقال العلامة الحصكفي ولو قتل
سولى امته قبل الوطء وهو مكلف فلو صياله يسقط على الراجح سقط المهر لمنعه
سدى كحرارة ارتدت ولو صغيرة وقال العلامة ابن عابدس قوله سقط المهر هذا عنده

نبدية ج ١ ص ٣٣٢ (٢) البحر ج ٣ ص ٣٣٩ (٣) النبدية ج ٢ ص ٣٣١ (٤) البديعة ج ٢ ص ٤٥٦

ج ٢ ص ٣ ص ٢٤١ (٦) العاية ج ٣ ص ٣٤١

خلافاً لهما لأنه منع المبدل قبل التسليم فجازى بمنع البدل وإن كان مقبوضاً لزمه رد جميعه على الزوج (١) وقال العلامة إبراهيم الحلبي: وإن زوج أمته ثم قتلها قبل الدخول أي الزوج به اسقط المهر عند الإمام (٢) وقال العلامة عبد الله داماد أفندي: لأنه منع المبدل وهو البضع قبل التسليم فجازى بمنع البدل وهو المهر كالحرة إذا ارتدت وذكر شيخ الإسلام هذا إذا كان السيد من أهل المجاورة لأنه لو لم يكن منه بان كان صيلاً يسقط اتفاقاً (٣)

الاذن في العزل لمولى الأمة

قال العلامة المرغناني: وإذا تزوج أمة فالأذن في العزل إلى المولى عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف ومحمد أن الأذن إليها لأن الوطء حقيقاً حتى تبت لها ولاية المطالبة وفي العزل تنقيص حقها فيشترط رضاها كما في الحرة بخلاف الأمة المملوكة لأن المطالبة لها فلا يعتبر رضاها وجه ظاهر الرواية أن العزل يدخل بمقصود الولد وهو حق المولى فيعتبر رضاها وبهذا فارق الحرة (٤)

اختلاف الفقهاء

قال أبو حنيفة والأذن في العزل لمولى الأمة وقال صاحبان الأذن إليها دليلهما لأن الوطء حقها والعزل تنقيص له فيشترط رضاها. دليل أبي حنيفة أن العزل يدخل بحق المولى وهو حصول الولد الذي هو ملكه فيشترط رضاها بخلاف الحرة لأن الولد الوطء حقيق

(١) رد المحتار ج ٢ ص ١١١ (٢) ملتقى الأبحر ج ١ ص ٣٢٦ (٣) مجمع الأنهر ج ١ ص ٣٢٦

(٤) الهداية ج ٢ ص ٣٢٢ (٥) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١١١

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة. وقال العلامة ابن الهمام عن أبي يوسف ومحمد وهى
 النسخة الصحيحة لأنه لم يذكر الخلاف فى ظاهر الرواية بل ذكر الجواب فى الجامع
 الصغير أنه لمولاهما من غير حكاية خلاف وبقرينة قوله فى وجه قول أبي حنيفة وجد
 ظاهر الرواية ووجه المروى عنهما أن الوطاء حقا حتى أن لها المطالبة به وفى العزل
 نقيضه فيشترط رضاها به كالحررة وجه الظاهر أن حقها فى نفس الوطاء قد تادى بالجماع
 فإن قضاء الشهوة به وأما سفع الماء فإنما فاندته الولد والحق فيه لمولاهما لأنه عبده
 ومستفاده فيشترط أذنه (١) وهكذا فى الكفاية (٢) وقال العلامة الحسكى والأذن فى
 العزل وهو الانزال من خارج الفرج لمولى الأمة لئلا يلا أن الولد حقه وقال العلامة ابن
 عابد بن قوله لمولى الأمة ولو مدبرة أو أمة ولدوه هذا هو ظاهر الرواية عن الثلاثة (٣) وقال
 العلامة ابن نجيم والأذن فى العزل لسيد الأمة لأنه يدخل بمقصود المولى
 وهو الولد فيعتبر رضاه وهذا قول أبي حنيفة وصاحبيه فى ظاهر الرواية (٤)

﴿ حكم المهر فيما إذا كانت الأمة تحت عبدا ﴾

قال العلامة المرغينانى وإذا كانت الحررة تحت عدا فقالت لمولاه اعتقه عنى بالف ففعل
 ففسد النكاح الى أن قال ولو قالت اعتقه عنى ولم ترسم ما لالم يفسد النكاح والولاء للمعتق
 وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف هذا الأول سواء (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٤٣ (٢) الكفاية ج ٣ ص ٢٤٣ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢١١

(٤) البحر ج ٣ ص ٣٢٨ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٢٣

قال ابو حنيفة ومحمد وان لم تقل الحره بالف لا يفسد النكاح لعدم الملك والولاء له اى
للسيد لانه المعتقد (١) قال ابو يوسف هذا الاول سواء دليله لانه يقدم التسليم
بعير عوض تصحيحا لتصرفه ويسقط اعتبار القبض كما اذا كان عليه كفارةظهار فامر غيره
ان يطعم عنه دليل الطرفين ان الهبة من شرطها القبض بالنص فلا يمكن اسقاطه ولا اتبته
اقتضاء لانه فعل حسي بخلاف البيع لانه تصرف شرعى وفى تلك المسألة الفقير يرب
عن الامر فى القبض اما العبد فلا يقع فى يده شيء لينوب عنه (٢)

• القول الرابع •

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام وهذا ظاهر اى قول الطرفين وقول ابى اليسر
ابى يوسف اظهر لا يظهر بخلاف ما قاس (٣) وقال العلامة الحصكفى حرمة تزوجته فى
قالت لمولى زوجها الحر المكلف اعتقه عنى بالف الى ان قال ففعل فسد النكاح الى
قال ولو لم تقل بالف لا يفسد لعدم الملك فقال العلامة ابن عابدين قوله لا يفسد
النكاح (٤) وقال العلامة ابن نجيم وهذا ظاهر اى قول ابى حنيفة ومحمد وقول
يسر وقول ابى يوسف اظهر لا يظهر (٥) وقال فى الهندية حرمة تحت عبد قالت لسيدة عند
عنى بالف ففعل عتق العبد وفسد النكاح الى ان قال ولو قالت اعتقه عنى ولم تسه
مالا فاعتقه لم يفسد النكاح والولاء للمعتقد عند ابى حنيفة ومحمد كذا فى الكافى (٦)

• باب نكاح اهل الشرك •

• حكم النكاح فيما اذا تزوج الكافر بغير شهود •

(١) مجمع الانهرج ١ ص ٣٦٩ (٢) البحر ج ٣ ص ٣٦٠ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٨٢

(٤) رد المحتار ج ٣ ص ٣١٨ (٥) البحر ج ٣ ص ٣٦٠ (٦) الهندية ج ١ ص ٢٣٤

قال العلامة المير غينائي وإذا تزوج الكافر بغير شهود أو في عدة كافر وذلك في دينهم جائز ثم أسلما أقرأ عليه وهذا عند أبي حنيفة وقال زفر النكاح فاسد في الوجهين إلا أنه لا يعترض لهم قبل الإسلام والمرافعة إلى الحكام وقال أبو يوسف ومحمد في الوجه الأول كما قال أبو حنيفة وفي الوجه الثاني كما قال زفر (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو يوسف ومحمد إذا تزوجها في العدة فهو فاسد فإن أسلما أو أحدهما أو ترافعا لينا فرق بينهما لأن نكاح المعتدة حرام بالاجماع وحرمة النكاح بغير شهود مختلف فيه وهم التزموا الأحكام ولم يلتزموا بجميع الاختلافات. قال أبو حنيفة وإن تزوجها بغير شهود أو في عدة كافر آخر جازان دأوه ولو أسلما أقرأ عليه. دليل أبي حنيفة أنهم عبر مخاطبين بفروع الشريعة فلا تنت الحرمة حقاً للشرع ولا للمطلق لأنه لا يعتقدها بخلاف العدة من المسلم لأنه يعقدها وحالة المرافعة أو الإسلام حالة البقاء والعدة لا تنافيها كالموطوءة بشبهة وكذا الشهادة ليست شرطاً حالة البقاء (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة الحصكفي والثاني أن كل نكاح حرم بين المسلمين لنقد شرطه كعدم شهود يجوز في حقهم إذا اعتقدوه عند الإمام ويقرون عليه بعد الإسلام وقال العلامة ابن عابدين قوله كعدم شهود وعدة من كافر قوله عند الإمام هو الصحيح كما في المضممرات قهستاني (٣) وقال في الهندية إذا تزوج الكافر في عدة كافر وذافي منهم جائز ثم أسلما أقرأ عليه هذا قول أبي حنيفة إلى أن قال والصحيح قول أبي حنيفة

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٣٥ (٢) الاختيار ج ٣ ص ١١٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣١٩

كذا في المصنعات (١)

﴿ حكم تزوج المجوسى بامه او ابنته ﴾

قال العلامة المير غينانى فاد تزوج المجوسى امه او ابنته ثم اسلما فارق بينهما لان نكاح
 السحارم له حكم البطلان فيما بينهم عندهما كما ذكرنا فى السعدية ووجب التعرض
 بالاسلام فيفارق وعنده له حكم الصحة فى الصحيح الا ان المحرمية تنافى بقاء النكاح
 فيفارق بخلاف العدة لانها لا تنافيه ثم باسلام احدهما يفرق بينهما و بمرافعة احدهما لا يفرق
 عند الامام خلافا لهما والفرق عند الامام ان استحقاق احدهما لا يبطل بمرافعة صاحبه
 اذ لا يتغير به اعتقاده اما اعتقاد المصر بالكفر لا يعارض اسلام المسلم لان الاسلام
 يعلو ولا يعلى ولو ترافعا يفرق بالا جماع لان مرافعتهمما كتحكيمهما (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة جلال الدين الخوارزمى ورفع احدهما الى القاضى ومطالبته
 بحكم الاسلام لا يكون حجة على الاخر فى ابطال الاستحقاق الثالث له باعتقاده بن
 اعتقاده صار معارضا لاعتقاده الاخر فبقى حكم الصحة على ما كان بخلاف ما اذا اسلم
 احدهما لان الاسلام يعلو ولا يعلى فلا يكون اعتقاده الاخر معارضا لاسلام المسلم
 منهما (٣) وقال العلامة الحصكفى وبمرافعة احدهما لا يفرق لبقاء حق الاخر بخلاف
 اسلامه لان الاسلام يعلو ولا يعلى وقال العلامة ابن عابدس قوله بخلاف اسلامه اى اسلام
 احدهما جواب عن قولهما بانه يفرق بمرافعة احدهما الزوجين كما يفرق

.....

باسلامه وبيان الجواب على قوله بالمرق وهو انه باسلام احدهما ظهرت حرمة
الاحر لتغير اعتقاده واعتقاد المصير لا يعارض اسلام المسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه
بخلاف مرافعة احدهما ورده فانه لا يتغير به اعتقاده الاخر (١) وقال في الهندية وان رفع
احدهما الامر الى القاضي وطلب حكم الاسلام لم يفرق بينهما اذا كان الاخر يابى
ذلك (٢) وقال العلامة عبدالرحمن داماد ائندى ومرافعة احدهما لا يفرق عند الامام
اذ بمرافعة احدهما لا يبطل حق الاحر لعدم التزامه احكام الاسلام وليس لصاحبه
ولاية التزامه بخلاف ما اذا سلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه (٣)

﴿ حكم النكاح فيما اذا اسلم احد الزوجين ﴾

قال العلامة المير غينائي واذا اسلمت المرأة ووروجها كافر عرض القاضي عليه الاسلام فان
اسلم فهي امراته وان ابى فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند ابى حنيفة ومحمد وان اسلم
الزوج وتحتته مجوسية عرض عليها الاسلام فان اسلمت فهي امراته وان ابى فرق
القاضي بينهما ولم تكن الفرقة بينهما طلاقا وقال ابو يوسف لا يكون الفرقة طلاقا في
الوجهين (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومحمد واذا اسلمت امرأة الكافر عرض عليه الاسلام فان اسلمت فهي امراته
والا فرق بينهما وتكون الفرقة طلاقا وان اسلم زوج المجوسية فان اسلمت والا فرق
بيهما بغير الطلاق (٥) قال ابو يوسف لا يكون الفرقة طلاقا في الوجهين دليله ان الفرقة

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٣٢٠ (٢) الهندية ج ١ ص ٣٣٤ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٤٠

(٤) الهداية ج ٢ ص ٣٣٥ (٥) الاحتيار لتعليل المختار ج ٢ ص ١١٣

بسبب يشترك فيه الزوجان فلا يكون طلاقاً كالفرقة بسبب الملك . دليل الطرفين ان
بالإبراء امتنع عن الإمساك بالمعروف مع قدرته عليه بالإسلام فينبو القاضي منابه (أى
الزوج) فى التسريح بالإحسان فيكون قوله كقول الزوج فيكون طلاقاً كما فى النجب
والعنة وأما المرأة فليست باهل للطلاق فلا ينبو منابه عند إبراء هاتم إذا فرق القاضي
بينهما بإبائها فلها المهران كان دخل بهما لتأكده بالدخول وان لم يكن دخل
بهما فلا مهر لهما لان الفرقة من قبلها والمهر لم يتأكد فاشبه الردة (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين . قال العلامة قاضي خان ذممة أسلمت فى دار الإسلام يعرض الإسلام على
زوجها فان أسلم والافرق بينهما ويكون طلاقاً فى قول أبى حنيفة ومحمد إلى ان قال وان
أسلم الزوج وامرأته حربية أو مجوسية يعرض الإسلام عليها فان أسلمت والافرق
بينهما ولا يكون طلاقاً (٢) وقال العلامة عبد الله داماد أفندى . وبه يفتى كما فى المطلق أى
بقول الطرفين (٣) وقال العلامة الحصكفى وإذا أسلم أحد الزوجين المجوسيين
أو امرأة الكتابى عرض الإسلام على الآخر فان أسلم فيها والإبان أبى أرسكت فرق بينهما
إلى ان قال والفتريق بينهما طلاق ينقص العدد لو أبى لالو ابت لان الطلاق لا يكون من
النساء (٤) وهكذا فى الهندية (٥)

﴿حكم عدة الحربية بعد الفرقة﴾

قال العلامة مرغينانى وإذا وقعت الفرقة والمرأة حربية فلا عدة عليها وان كانت هى

.....

(١) البحر ج ٣ ص ٢١١ (٢) الخالية ج ٢ ص ٢٦٨ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٤١

(٤) الدر المختار ج ٢ ص ٣٢٣ (٥) الهندية ج ١ ص ٣٣٨

المسلمة فكذلك عند أبي حنيفة خلافهما وسيأتيك إن شاء الله تعالى وقال
المصنف بعد أسطروا إذا خرجت المرأة اليها مهاجرة جاز أن تتزوج ولا عدة عليها عند أبي
حنيفة وقالوا أي صاحبان عليها العدة (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال أبو حنيفة وإذا خرجت المرأة اليها مهاجرة لا عدة عليها وقال
الصاحبان عليها العدة دليلهما لأن العدة من أحكام الإسلام والفرقة وقعت بعد الدخول في
دار الإسلام فليزِمها حكم الإسلام (٢) دليل أبي حنيفة أنها اثر النكاح المتقدم وجبت
أظهار الخطره ولا خطر لملك الحربي ولهذا لا تجب العدة على المسيبة وفي الاختيار وله
قوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر نزلت في هذه القضية نقلا عن بعض المفسرين
ولا بها وجبت أظهار الخطر النكاح ولا خطر لنكاح الحربي ولهذا قلنا لا عدة على
المسيبة (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة قاضي خان والمهاجرة لا عدة عليها ولها أن تتزوج للحال في
قول أبي حنيفة إلى أن قال وإن كانت المهاجرة حاملا لا تتزوج في رواية محمد عن أبي
حنيفة (٤) وقال العلامة الحصكفي ومن هاجرت اليها مسلمة أو ذمية حائلا بانت بلا عدة فيحل
نزوجها ما الحامل فمتى تضع على الأظهر لا للعدة بل لشغل الرحم بحق الغير وقل
علامتنا عابدين قوله ومن هاجرت اليها المخ المهاجرة التاركة دار الحرب إلى دار الإسلام
نسي عزم عدم العود وذلك بان تخرج مسلمة أو ذمية أو صارت كذلك إلى أن

قال والقصور من هذه انه اذا كانت المهاجرة المرأة وقعت الفرقة فلا عدة عليها عند ابي حنيفة سواء كنت حاملا او حائلا فتزوج للحال الا الحامل فتربص لاعلى وجه العدة قبل ليرتفع المانع بالوضع الى ان قال قوله على الاظهر مقابله رواية الحسن انه يصح نكاحها قبل الوضع لكن لا يقربها زوجه حتى تضع كالحبلى من الزباء ورجحها الا قطع لكن الاولى ظاهر الرواية نهرو وصححها الشارحون وعليها الاكثر (١) وهكذا في الهندية (٢) وقال العلامة محمد ابراهيم الحلبي ومن هاجرت اليها مسلمة او ذمية اى تركت ارض الحرب وهاجرت الى دار الاسلام بانت من زوجها ولا عدة عليها عند الامام اذا لم تكن حاملا وان كانت حاملا لا تنكح قبل الوضع وهو الصحيح (٣)

﴿ حكم نكاح المهاجرة اذا كانت حاملا ﴾

قال العلامة المرغيناني وان كانت اى المرأة الخارجة اليها مهاجرة حاملا لم تتزوج حتى تضع حملها وعن ابي حنيفة انه يصح النكاح ولا يقربها زوجه حتى تضع حملها كما في الحبلى من الزباء وجه الاول انه ثابت النسب فاذا ظهر الفراش فى حق النسب يظهر فى حق المنع من النكاح احتياطاً (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو ظاهر الرواية. قال العلامة ابن القيم قوله وان كانت يعنى المهاجرة حاملا لم تتزوج حتى تضع وقد مناه عنه عند ابي حنيفة لا بطريق العدة الى ان قال ولا يقربها حتى تضع حملها كالحامل من الزباء وجه الظاهر ان حملها ثابت النسب فظهر فى حق النسب احتياطاً (٥) وقال العلامة اكمل الدين البابر نى عن ابي حنيفة انه يصح النكاح ولا يقربها

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٣٢٥ (٢) هدية ج ١ ص ٣٣٨ (٣) ملفى ج ١ ص ٣٤٢ (٤) هدية ج ٢ ص ٣٣٨ (٥) فتح القدير ج ٢ ص ٢٥٩

زوجها حتى تضع حملها لانه لا حرمة للحربي فحرؤه أولى كما في الحبلى من الزناء فانه لا حرمة لماء الزانى قيل والاول اصح لانه حمل ثابت النسب (١) وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله على الاظهر مقابله رواية الحسن انه يصح نكاحها قبل الوضع لكن لا يقربها زوجها حتى تضع كالحبلى من الزناء ورجحها الاقطع لكن الاولى طاهر الرواية نهرو صحتها الشارحون وعليها الاكثر (٢) وقال العلامة عبدالرحمن داماد افدى. وان كانت حاملا لانكح قبل الوضع وهو الصحيح (٣) وهكذا في الخانية (٤)

﴿ حكم الفرقة اذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير طلاق وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمدان كانت الردة من الزوج فهي فرقة بطلاق هو يعتبر بالاباء والجامع ما بينا يعني قوله امتنع عن الامساك بالمعروف وابو يوسف مر على ما اصلنا له في الاباء وابو حنيفة فرق بينهما ووجهه ان الردة مافية للنكاح لكونها منافية للعصمة والطلاق رافع فتعذر ان تجعل طلاقا بخلاف الاباء لانه يغتور الامساك بالمعروف فيجب التسريح بالاحسان على ما مر ولهذا تتوقف الفرقة بالاباء على القضاء ولا تتوقف بالردة (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام وعامة مشايخ بخارى افتوا بالفرقة وجبرها على

(١) العاية ج ٣ ص ٢٩٦ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٣٢٥ (٣) مجمع الابهرج ١ ص ٣٤٢

(٤) الخانية ج ١ ص ١٦٩ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٢٨

الاسلام وعلى النكاح مع زوجها الاول لان الحسم بذلك يحصل ولكل قاض ان
يجدد النكاح بينهما بمهر يسير ولو بدينار رضىت ام لا وتعزّر خمسة وسبعين ولا تسترق
المرتدة مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية (١) وقال العلامة جلال الدين
الخوارزمي وعامتهم على انه تقع الفرقة لانها تجبر على الاسلام والنكاح مع
زوجها الاول لان الحسم يحصل بالجبر بالنكاح مع الاول ومشايخ بخارى كانوا على
هذا (٢) وقال العلامة الحصكفي وارتداد احدهما الى الزوجين فسخ فلا ينقص عدد اعاجل
بلاقضاء (٣) وقال العلامة ابن نجيم المصري وعامة مشايخ بخارى
افتوا بالفرقة لكنها تجبر على الاسلام والنكاح مع زوجها الاول لان الحسم يحصل
بهذا الجبر فلا ضرورة الى اسقاط اعتبار المنافي (٤) وقال
العلامة الحصكفي وارتداد احد الزوجين فسخ في الحال فلا يتوقف على القضاء ولا ينقص
به عدد الطلاق بالافرق بين المدخول بها وغيرها وهذا في الرجل طاهرا ولا تجبر المرأة على
النكاح بعد اسلامه وامافي المرأة فهو ظاهر الرواية لكنها تجبر على الاسلام وعلى
تجديد النكاح زجر الها بمهر يسير ولو دینار ارضيت او ابت هذا هو الصحيح قال الولوالحي
وعليه الفتوى (٥)

﴿ مدة الرضاع ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم مدة الرضاع ثلاثون شهرا عند أبي حنيفة وقالوا اي صاحبان سدد
وهو قول الشافعي وقال زفر ثلاثة احوال لان الحول حسن للتحول من

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٩٤ (٢) الكفاية ج ٣ ص ٢٩٤ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٣٢٥

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٤٣ (٥) الدر المنقى ج ١ ص ٣٤٢

حان الى حان ولا بد من الزيادة على الحولين لمانبين فنقدربه (١)

{ اختلاف الفقهاء }

قال ابو حنيفة مدة لرضاع ثلثون شهرا دليله قوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا والتمسك بهما ان الله تعالى ذكر الحمل والفصال وضرب لهما مدة ثلاثين شهرا فتكون السدة لكل واحد منهما كما اذا باعه عداوامة الى شهر فان الشهر يكون حلالا لكل واحد منهما (٢) قال ابو يوسف ومحمد سنتان وهو قول الشافعي دليله صاحبين قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم رضاعه وقال تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا الآية (٣) وادنى مدة الحمل ستة اشهر فبقى للفصال سنتان.

{ القول الراجح }

عرف قول صاحبين قال العلامة ابن الهيثم بعد تفصيل المسئلة فكان الاصح ان يساو هو مختار الطحاوي (٤) وقال العلامة الحصكفي هو حولان ونصف عنده وحولان سنتا عندهما وهو الاصح وبه بعتي (٥) وقال العلامة عبد الله داماد افندي. وعندهما حولان ثم ثلثون الشافعي وعبد المتوي كما في المواهب وبه اخذ الطحاوي (٦) وقال العلامة ابن حجر المصري والاصح ان العدة لقوة الدليل ولا يحصى قوة دليلهما (٧)

ولا يعتبر الفطام قبل المدة

.....

١- ايفح ٢ ص ٢٣٩ (٢) الاحتيال لتعميل المحتار ص ٣ ص ١١٨ (٣) سورة البقرة الآية ٢٣٣ (٤) فصح

مديح ص ٣ ص ٣٠٩ (٥) الدر المختار ص ٢ ص ٣٣ (٦) مجمع الزوائد ص ١ ص ١٣ (٧) البحر الرائق ص ٣ ص ٣٨٩

قال العلامة المرغيناني ولا يعتبر الفطام قبل المدة الا في رواية عن ابي حنيفة اذا استغنى عنه
ووجهه انقطاع النسوة تغير الغذاء هل يباح الارضاع بعد المدة قد قيل لا يباح لان اباحته
ضرورية لكونه جزء الادمى (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو ظاهر الرواية. قال العلامة ابن الهمام وفي واقعات الساطعي الفتوى على
ظاهر الرواية انها ثبت ما لم تمض اقامة للمظنة مقام المنة فان ما قبل المدة مظنة عدد
الاستغناء (٢) ومثله في العنابة (٣) وقال العلامة الحصكفي ويثبت التحريم في المدة فقط
ولو بعد الفطام والاستغناء بالطعام على ظاهر المذهب وعليه الفتوى فتح وغيره قال في
المصنف كالبحر فما في الزيلعي خلاف المعتمد لان الفتوى متى اختلفت رجع
ظاهر الرواية (٤) وقال العلامة قاضي خان وفي ظاهر الرواية اذا ارضع في مدة الرضاع يثبت
الحرمة على كل حال (٥) وقال العلامة عبد الله داماد افدى بعد تفصيل المسئلة لكن في
الفتح وغيره الفتوى على ظاهر الرواية وهو ثبوت الحرمة مطلقا فطم او لا وترجح
ظاهر الرواية وهو المذهب اولى خصوصا في مقام الاحتياط (٦)

﴿ اذا اختلط اللبن بالطعام لا يثبت به التحريم ﴾

قال العلامة المرغيناني وان اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن
غالب عند ابي حنيفة (٧)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٥٠ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٣١٠ (٣) العايد ج ٣ ص ٣٠٩ (٤) الدر المختار ج ٢ ص ٣٣٨

(٥) الحانية ج ١ ص ١٩١ (٦) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٤٦ (٧) الهداية ج ٢ ص ٣٥٢

هذا عند أبي حنيفة وقال لا إى صاحبان. إذا كان اللبن غالباً يتعلق به التحريم قال المصنف قولهما فيما إذا لم تمسه النار حتى لو طبخ بها لا يتعلق به التحريم فى قولهم دليل صاحبين أن العبرة للغالب كما فى الماء إذا لم يغيره شيء عن حاله دليل أبى حنيفة أن الطعام أصل واللبن تابع له فى حق المقصود وهو التغذى فصار كالْمَغْلُوب ولا معتبر بتقاطر اللبن من الطعام عنده هو الصحيح لأن التغذى بالطعام أذهب الأصل.

• القول الرابع

هو قول أبى حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة والصحيح إطلاق عدم الحرمة لأن التغذى حينئذ بالطعام والتغذى منط التحريم (١) وقال العلامة أكمل الدين الباسرى. والأصح أنه لا يثبت على كل حال عنده لأن التغذى بالطعام لأنه الأصل دون اللبن والمعتبر لما يقع به التغذى (٢) وقال العلامة قاضى خان. وإذا جعل لبن المرأة فى طعام فاطمه صبيى أن طبخ الطعام بأن طبخ بلبنها رزاً لا يثبت الحرمة بينهما فى قولهم جميعاً كان اللبن غالباً ومغلوباً وإن لم يطبخ الطعام باللبن أن كان الطعام غالباً لا يثبت الحرمة به فى قولهم قيل هذا إذا كان لا يتقاطر منه اللبن عند رفع القمة وإن كان يتقاطر يثبت الحرمة والأصح أنه لا يثبت وإن كان الطعام مغلوباً باللبن لا يثبت عند أبى حنيفة (٣) وقال العلامة الحصكفى. لا يحرم السخروط بطعام مطلقاً وقال العلامة ابن عابدين قوله مطلقاً إى سواء كان غالباً ومغلوباً عند الإمام إى أن قال والأصح عدم اعتبار التقاطر على قوله وقال بعد أسطر عن مجمع الأنهر عن الخانية أنه قيل أنه لا تثبت الحرمة بكل حال وإليه مال السرخسى وهو الصحيح كما فى أكثر الكتب (٤)

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٣١٦ (٢) العناية ج ٣ ص ٣١٦ (٣) الخاتمة ج ١ ص ١٩١ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ٣٣٢

﴿ إذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بهما ﴾

قال العلامة المرغباني وإذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم باغلبهما عند أبي يوسف لأن الكل صار شينا واحدا فيجعل الأقل تابعا لأكثر في بناء الحكم عليه . وقال محمد وزفر تعلق التحريم بهما لأن الجنس لا يغلب الجنس فان الشيء لا يصير مستهلكا في جنسه لاتحاد المقصود وعن أبي حنيفة في هذا روايتان واصل المسئلة في الايمان (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو يوسف وإذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم باغلبهما دليله ان منفعة المغلوب لا تظهر في مقابلة الغالب فان قليل الماء اذا وقع في البحر لا يبقى لاجزائه منفعة لكثرة التفرق واذا فاقته المنفعة بسبب الغلبة بقي حكم الرضاع لكثير (٢) وقال محمد وزفر ثبت الحرمة بهما لان الشيء لا يصير مستهلكا بجنسه بل يتقوى به وكر واحد منهما سبب لانبات اللحم وانتشار العظم .

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد . قال العلامة ابن الهمام بعد بسط المسئلة ورجح بعض المشايخ قول محمد ايضا وهو ظاهر (٣) وقال العلامة ابن عابدين قال في البحر وهو رواية عن أبي حنيفة قال في الغاية وهو اظهر واحوط وفي شرح المجموع قيل انه الاصح وفي الشرنبلالية ورجح بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير دليل محمد (٤) وقال في الهندية إذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم باغلبهما عندهما وقال

.....

محمد تعلق بهما كيفما كان وهو رواية عن ابي حنيفة وهو اظهر واحوط هكذا في التبيين
وقيل الاصح قول محمد كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك (١) وهكذا في
البحر (٢)

﴿ لا حرمة بالاحتقان ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا احتقن الصبي باللبن لم يتعلق به التحريم وعن محمد انه ثبت
به الحرمة كما يفسد به الصوم ووجد الفرق على الظاهر ان المفسد في الصوم اصلاح
البدن ويوجد ذلك في الدواء فاما المحرم في الرضاع معنى النشؤ ولا يوجد ذلك في
الاحتقان لان المغذى وصوله من الاعلى (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن محمدان الاحتقان ثبت به الحرمة قياسا على فساد الصوم وقال الجمهور ان
المفسد في الصوم التغذى او التداوى وانه حاصل بالاحتقان اما الرضاع اما ثبت بمعنى
النشؤ وانه معدوم في الاحتقان هذا وجه الفرق (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو ظاهر الرواية. قال العلامة ابن الهمام. ثم الاحتقان باللبن لا يوجب الحرمة من
غير ذكر خلاف بين اصحابنا في كثير من الاصول وهو قول الائمة الاربعة (٥) وقال
العلامة قاضي خان. ولا يحصل الرضاع بالاقطار في الاذن والاحليل
والجائفة والامة ولا بالحقنة في ظاهر الرواية (٦) وقال العلامة الحصكفي. ولا الاحتقان

(١) انهدية ج ١ ص ٣٣٣ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٩٦ (٣) الية ج ٢ ص ٣٥٣ (٤) الاحبار ج ٣ ص ١٢٠

(٥) فتح القدير ج ٣ ص ٣١٩ (٦) الخانية ج ١ ص ١٩١

والاقتطار في اذن واحليل وجانفة وامة (١) وقال العلامة ابن نجيم المصري لا الاحتقان اى الاحتقان باللبن لا يوجب الحرمة لانه ليس مما يتغذى به ولذا لا يثبت بالاقتطار في الاحليل والاذن والجائفة وامة (٢) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني . فائدة . يقاس على هذا اذا دخل اللبن في جسم الصبي بابرقة اطباء لا يتعلق به التحريم ولم يثبت الرضاع هذه المسئلة مشهورة ،

﴿ كتاب الطلاق ﴾

﴿ تعتبر الشهور بالاهلة في الطلاق والعدة ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم ان كان الطلاق في اول الشهر يعتبر الشهور بالاهلة وان كان في وسطه فبالايام في حق التفريق وفي حق العدة كذلك عند ابي حنيفة وعندهما اى صاحبين يكمل الاول بالاحير والمتوسطان بالاهلة وهي مسئلة الاجارات (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول صاحبين . وقال العلامة ابن الهيثم وقيل الفتوى على قولهما لانه اسهل وليس بشيء (٤) وقال العلامة ابن عابدين . قوله وفي ثلثة اشهر اى هلاليان طلعا في اول الشهر وهو الليلة التي روى فيها الهلال الى ان قال وعندهما شهر بالايام وشهران بالاهلة قال في الفتح قيل الفتوى على قولهما لانه اسهل وليس بشيء (٥) وقال العلامة ابن نجيم المصري . قالوا ان كان الطلاق في اول الشهر فتمت الشهور بالاهلة وان كان في وسطه ففي حق تفريق الطلاق يعتد كل شهر بالايام وذلك ثلاثون يوما بالاتفاق

.....

(١) الدر المختار ج ٢ ص ٣٣٣ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٩٩ (٣) الهداية ج ٢ ص ٣٥٦

(٤) فتح القدير ج ٣ ص ٣٣٥ (٥) رد المحتار ج ٢ ص ٣٥٣

وكذلك في حق انعضاء العدة عند أبي حنيفة وعندهما يعتبر شهرا واحداً بالأيام وشهران بالاهلة كذا في المبسوط وفي الكافي الفتوى على قولهما لأنه أسهل والمراد بأول الشهر الليلة التي روى فيها الهلال (١) ومثله في حاشية منحة الخالق.

﴿ طلاق الحامل ﴾

قال العلامة المرغباني وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع لأنه لا يؤدي إلى اشتباه وجه العدة وزمان الحمل زمان الرغبة في الوطى لكونه غير معلق أو فيها لسان ولده منها فلا يقل الرغبة بالجماع ويطلقها للسنة ثلاثاً بفصل بين كل تطليقتين بشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يطلقها للسنة الا واحدة (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة وأبو يوسف وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع ويطلقها للسنة ثلاثاً بفصل بين كل تطليقتين بشهر. وقال محمد لا تطلق للسنة الا واحدة دليله لأن الشهر انما مقام الحيضة في الصغيرة والايسة والحامل ليست في معناه ما لانها من ذوات الحيض فصارت كالمتدة طهرها. دليل الشيخين أن الشهر دليل الحاجة لأنه زمان تجدد الرغبة على ما عليه الطباع السليمة فصارت في معنى الايسة والباحة بقدر الحاجة فصلاح الشهر دليل بخلاف المتدة طهرها لأن دليل تجدد الرغبة الطهر وهو مرجو في حقها في كل زمان دون الحامل فافترقا (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام وعلى هذا التقرير سقط ما رجع به شارح قول

.....

(1) 2019年12月31日，公司应收账款账面余额为1,000.00万元，坏账准备余额为100.00万元，计提比例为10.00%。

﴿مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾

[illegible]

﴿قُلْ إِنَّمَا أَدَّبْتُ الْقُرْآنَ بِمَا عَلَّمَنِي رَبِّي وَأَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ فَذَرْهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ الْبَأْسَ﴾

[illegible]

قال ابو حنيفة ولو قال انت طالق من واحدة الى ثنتين او مابين واحدة الى ثنتين فهي واحدة وان قال من واحدة الى ثلث او مابين واحدة الى ثلث فهي ثنتان . وقال صاحبان . في صورة الاولى تقع ثنتان وفي الثانية ثلث دليلهما هو الاستحسان ان مثل هذا الكلام متى ذكر في العرف يراد به الكل كما تقول لغيرك خذ من مالي من درهم الى مائة (١) دليل ابي حنيفة ان المراد به اى بمثل هذا الكلام الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر فابهم يقولون سني من ستين الى سبعين او مابين ستين الى سبعين ويريدون به ما ذكرناه واردة الكل فيما طريقه طريق الاباحة كما ذكر اى صاحبان والاصل في الطلاق هو الحظر (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام ابو حنيفة يقول انما وقع كذلك فيما مرجعه حاجة كالمثل المذكورة امام اصله الحظر حتى لا يباح الالدفع الحاجة فلا والطلاق منه فكان قرينة على عدم ارادة الكل غير ان الغاية الاولى لا بد من وجودها ليرتب عليها الطلاق الثانية في صورة ايقاعها وهي صورة من واحدة الى ثلاث اذ لا ثانية بلاولى ووجود الطلاق عين وقوعه بخلاف الغاية الثانية وهي ثلاث في هذه الصورة فانه يصح وقوع الثانية بلا ثلاثة اما صورة من واحدة الى ثنتين فلا حاجة الى ادخالها لانها انما دخلت بضرورة ايقاع الثانية وهو منتف (٣) وقال العلامة الحصكفي ويقع بقوله من واحدة الى ثنتين مابين واحدة الى ثنتين بقوله من واحدة او مابين واحدة الى ثلاث ثنتان الاصل فيما اصله حذر دخول الغاية الاولى فقط عند الامام وفيما مرجعه الاباحة كخدم مالي

.....

من مائة الى الف الغايتين اتفاقا وهكذا قال العلامة ابن عابدين (١) وهكذا في الهندية (٢)

﴿حكم الضرب والحساب في الطلاق﴾

قال العلامة الميرغيناني ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين ونوى الضرب والحساب اوله تكن له نية فهي واحدة وقال رفرتقع ثنتان لعرف الحساب وهو قول حسن بن زياد ولتان عمل الضرب في تكثير الاجزاء لافي زيادة المضروب وتكثير اجزاء التطليقة لا يوجب تعددها (٣)

◦ اختلاف الفقهاء ◦

قالت الائمة الثلاثة من اصحابنا ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين ونوى الضرب والحساب اوله تكن له نية فهي واحدة ودليلهم ان عمل الضرب في تكثير الاجزاء لافي زيادة المضروب وتكثير اجزاء التطليقة لا يوجب تعددها وقال زفر وحسن بن زياد تقع ثنتان لعرف الحساب وهو قول الائمة الثلاثة (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الامام زفر. قال العلامة ابن الهمام ان عرف الحساب في التركيب اللفظي كونه احدا للعددين مضعفا بعدد الاخر فان العرف لا يمنع والفرض انه تكلم بعرفهم واداه فصار كمالا وقع بلغة اخرى فارسية او غيرها وهو يدريها (٥) وقال العلامة ابن عابدين في باب النفقة في نظمها وبعد فلا يفتى بما قاله زفر سوى صور عشرين تقسيمها ان جلي الى - قال وزد ضرب حساب اراد مطلق يصح بترجيح الكمال تعدلا معناه قال العلامة الشامي

(١) الدر المختار ج ٢ ص ٤٥ (٢) الهندية ج ١ ص ٣٦٥ (٣) الهداية ج ٢ ص ٢٦٣

(٤) الهداية ج ٢ ص ٣٦٣ (٥) فتح القدير ج ٣ ص ٢٦٦

اذا قال انت طالق واحدة في ثنتين واراد الضرب تقع ثنتان عنده ورجحه المحقق الكمال والاتقاني في غاية البيان (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله واحدة في ثنتين واحدة ان لم ينوشينا ونوى الضرب والحساب عالم يعرف الحساب خلافا لفرق في الثاني الى ان قال ورجح في فتح القدير والتحرير قول زفران الكلام في عرف الحساب في التركيب اللفظي كون احد العددين مضعفا بعدد الاخر والعرف لا يمنع (٢) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني يدل كلام الشيخ ابن الهمام على ان العرف معتبر في مسألة الضرب في باب الطلاق.

﴿ ذكر في وعده في الظرفية ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال انت طالق في غد وقال نويت اخر النهار دين في القضاء عدا بي حنيفة وقال اي صاحبان لا يدين في القضاء خاصة (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو قال انت طالق في غد وقال نويت اخر النهار دين في القضاء اي يصدق في القضاء ايضا كما يصدق ديانة وقال صاحبان يصدق في القضاء خاصة دليلهما لانه وصفها بالطلاق في جميع العدفصار بمنزلة قوله غدا ولهذا يقع في اول جزء منه عند عدم نية وهذا لان حذف في اي لفظ في واثباته سواء لانه ظرف في الحالين دليل ابي حنيفة انه نوى حقيقة كلامه لان كلمة في للظرفية والظرفية لا تقتضي الاستيعاب وتعيين الجزء الاول ضرورة عدم المراحم فاذا عين اخر النهار كان التعيين القصدى اولى بالا اعتبار من الضروري بخلاف قوله عدا لانه يقتضي الاستيعاب حيث وصفها بهذه

.....

الصفة مضافا الى جميع الغد ونظيره اى الغدا اذا قال والله لا صوم من عمرى فانه يقتضى الاستيعاب ونظير الاول اى فى الغد والله لا صوم من فى عمرى فانه لا يقتضى الاستيعاب وعلى هذا الدهر وفى الدهر (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة كما ظهر من كلام المحقق ابن النسيم قال العلامة ابن الهيثم ان ذكر لفظة فى يفيد وصل متعلقها بجزء من مدخولها اعم من كونه متصلا بجزء اخر او كله او لا واسما يعرف خصوصا احدهما من خارج كما فى صمت فى يوم يعرف الشمون واكلت فى يوم يعرف عدمه لا مدلول اللفظ فاذا نوى جزاء من الزمان خاصا فقد نوى حقيقة كلامه لان ذلك الجزء من افراد المتواطى بخلاف ما اذالم يذكر (٢) وقال العلامة حلال الدين الخوارزمى وهذا لانه ايقاع الطلاق فى الغد لانه حرم الغد ظرفا والظرفية تليق بالايقاع والظرف لا يقتضى استيعاب المظروف كقولك زيد فى الدار بل يقتضى وجوده فى جزء من اجزاء المظروف غير انه متى لم ينوشيا يعين الجزء الاول باعتبار السبق وعدم المعارض ومتى نوى جزاء كان تعيين الجزاء المسمى وهو قصدى اولى بالاعتبار من الجزء الاول وهو ضرورى (٣) وقال العلامة الحصكفى ويقول له است طالق غدا اوفى غديقع عند طلوع الصبح وصح فى الدار بية العصر اى فى اخر النهار قضاء وصدق فيهما ديانة (٤) وهكذا فى الهندية (٥) والبحر (٦)

﴿ تعليق الطلاق بعدم التعلق ﴾

.....

(١) نسخة ج ٢ ص ٥٦ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ١٣٣ (٣) الكتب ج ٣ ص ١٢٣ (٤) الدر المنثور ج ٢ ص ٨٠٠

(٥) الهندية ج ١ ص ٣٦٦ (٦) البحر الرائق ج ٣ ص ٦٤

قال العلامة المرغيناني ولو قال انت طالق اذالم اطلقك او اذالم اطلقك لم تطلق حتى
يموت عند ابي حنيفة وقالوا اي الصاحبان تطلق حين سكت (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وان قال اذالم اطلقك او اذالم اطلقك لم تطلق حتى يموت. وقالوا تطلق
حين سكت لان كلمة اذ الوقت قال الله تعالى اذ الشمس كورت وقال قائلهم
سعرو اذ تكون كريهة ادعى لها. واذا بحاس الحيس يدعى جندب. فصار بمنزلة متى ومتى
لهذا الوقت لا امرأته انت طالق اذا شئت لا يخرج الامر من يدها بالقيام من المجلس
كما في قوله متى شئت. دليل ابي حنيفة ان لفظ اذ يستعمل في الشرط ايضا قال قائلهم
سعرو استغن ما اغناك ربك بالغنى. واذا تصبى خصاصة فتجمل. فان اريد به الشرط لم
يخلق في الحال وان اريد به الوقت تطلق فلا تطلق بالشك والاحتمال بخلاف
مسئلة المشية لانه على اعتبارانه للوقت لا يخرج الامر من يدها وعلى اعتبارانه للشرط
يخرج والامر صار في يدها فلا يخرج بالشك والاحتمال وهذا الخلاف فيما اذالم تكن له
بما اذا نوى الوقت يقع في الحال ولو نوى الشرط يقع في اخر العمر لان اللفظ
محتل لهما (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة الحصكفي وفي ان لم اطلقك لا تطلق بالسكوت بل
بسد النكاح حتى يموت احدهما قبله اي قبل تطليقه فتطلق قبيل الموت لتحقق
الشرط. وقال العلامة ابن عابدين قوله حتى يموت احدهما اشارة الى ان موته كموتها

وهو الصحيح (١) وقال في الهندية ولو قال اذالم اطلقك فانت طالق او اذالم اطلقك فانت طالق فانه يرجع الى نيته الى ان قال وان قال بويت به في اخر العمر فهو بمنزلة قوله ان لم اطلقك فانت طالق فان لم تكن له نية فعند ابي حنيفة لا يقع عليها الطلاق حتى يموت احدهما (٢) وهكذا في الخالية (٣) والبحر (٤)

﴿التشكيك في الطلاق﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال انت طالق واحدة او لا فليس بشيء قال المصنف هكذا ذكر في الجامع الصغير من غير خلاف وهذا قول ابي حنيفة واسي يوسف اخر او على قول محمد وهو قول ابي يوسف او لا تطلق واحدة رجعية ذكر في محمد في كتاب الطلاق من المسروط فيما اذا قال لامرأته انت طالق واحدة او لا شيء ولا فرق بين المسنلتين ولو كان المذكور ههنا في الجامع الصغير قول الكل فعلى محمد روايتان (٥)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة وابو يوسف ولو قال انت طالق واحدة او لا فليس بشيء وقال محمد نصير واحدة رجعية دليله انه ادخل الشك في الواحدة لدخول كلمة او بينها وبين الشيء فيسنت اعتبار الواحدة ويبقى قوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق او لا لانه ادخل الشك في اصل الايقاع فلا يقع دليل الشيخين ان الوصف متى قرن بالعدد كان الزيادة بذكر العدد الا ترى انه لو قال لغير المدخول بها انت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا لو كان الزيادة بالوصف للغا ذكر الثلت وهذا لان الواقع في الحقيقة اما هو المنعوت المحذوف معه

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٨٢ (٢) هدية ج ١ ص ٣٤٠ (٣) حاشية ج ١ ص ٢٢١ (٤) بحر ج ٣ ص ٤٤ (٥) هدية ج ٢ ص ٢٢٤

انت طالق تطليقة واحدة على مامرو اذا كان الواقع ما كان العدد نعتاله كان الشك
داخلا في اصل الايقاع فلا يقع شيء.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين قال العلامة ابن الهمام ان الوصف متى قرن بذكر العدد كان الوقوع
بذكر العدد واستدل على هذا باثار اجماعية منها انه لو قال لغير المدخول بها انت طالق
ثلاثا تطلق ثلاثا ولو كان الوقوع بالوصف للغا ذكر الثلاث لانها حينئذ بانت بطالق لا الى
عدسة فلم تبق محلا للوقوع الزائد (١) وقال العلامة الحصكفي انت طالق واحدة او لا او مع
سوتى او مع موتك لغواما الاول فلحرف الشك الخ وقال العلامة ابن عابدين قوله
فمحرف الشك هذا قول الامام والثاني آخر الى ان قال ولهما ان الوصف متى قرن
بذكر العدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما اجمعوا عليه (٢) وقال في الهندية ولو قال لامرأته
نت طالق واحدة او لا او لا شيء لا يقع شيء (٣) وهكذا في البحر (٤)

﴿الحكم فيما اذا ملك الزوج امرأته﴾

قال العلامة المرغيناني واذا ملك الزوج امرأته او شقصا منها او ملكت
سر أقرز وجهها او شقصا منه وقعت الفرقة لسنا فاقبين الملكين اما ملكها اياه فلا اجتماع بين
سالكية والمملوكية اما ملكه اياها فلان ملك النكاح ضروري ولا ضرورة مع قيام ملك
بسين فينتفى ولو اشتراها ثم طلقها لم يقع شيء لان الطلاق يستدعي قيام النكاح ولا بقاء
مع السنافي لامن وجهه ولا من كل وجه وكذا اذا ملكته او شقصا منه لا يقع الطلاق
سفلنا من المنافاة وعن محمد انه يقع لان العدة واجبة بخلاف الفصل الاول اى

.....

إذا اشتراها لانه لأعدة هنالك حتى حل وطيهاله (ا)

﴿القول الرجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة فخر الدين قاضي خان رجل اشترى امرأته او شيئا منها بطل
النكاح فان طلقها قبل ان يمضي مدة تنقضي فيها العدة لا يقع الطلاق لان الطلاق لا يقع
الا في النكاح او في عدة النكاح والمملوك كمتحرل لمولاها سمك اليمين فلم يكن
عليها العدة لالحق المولى ولالحق الشرع ولو اعتقها بعد ما اشتراها ثم طلقها قبل ان يمضي
مدة تنقضي فيها العدة يقع طلاقه عليها في قول محمد وابي يوسف الاول ثم رجع
ابي يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر و عليه الفتوى (٢) وقال العلامة ابن الهمام قوله
واذا ملك الرجل امرأته او شقصا منها ي سهما بان كان تزوج امه لغيره ثم
اشترها جميعا منه او سهما منها او وهبها او ورثها او ملكت المراقز زوجها او شقصا منه بـ
تزوجت الحرة عبد الغير ثم اشترته جميعه منه او سهما منه او وهبه لها او ورثته وقعت
الفرقة بينهما فاسخا للمنافاة بين الملكين ملك الرقبة وملك النكاح (٣) وهكذا في
الكفاية (٤) والبحر (٥)

﴿اذا تعارض طلاق الزوج مع تحرير المولى﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال اذا جاء غدفانت طالق ثنتين وقال المولى اذا جاء غدفانت
حرية فجاء الغدلم تحلل له حتى تنكح زوجا غيره وعدتها ثلث حيض وهذا عندنا في
حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن زوجه ايملك الرجعة (٦)

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٦٤ (٢) الخانية ج ٢ ص ٢٦٤ (٣) فتح القدير ج ٢ ص ٣٨٢

(٣) الكفائية ج ٣ ص ٣٨٢ (٥) البحر الرائق ح ٣ ص ١٣٩١ (٦) الهداية ج ٢ ص ٣٦٨

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال محمد بن زوجه يملك الرجعة لان الزوج قرن الايقاع باعتاق المولى حيث علقه بالشرط الذى علق به المولى العتق وانما ينعد المعلق سبعا عند الشرط والعتق يقارن الاعتاق لانه علقه اصله الاستطاعة مع الفعل فيكون التطليق مقارنا للعتق ضرورة فتطلق بعد العتق فصار كالمسئلة الاولى اى اذا قال انت طالق مع عتق مولاك اياك ولهذا يقدر عدتها بثلاث حيض (١) دليل الشيخين انه علق الطلاق بما علق به المولى العتق ثم العتق يصادفها وهى امة فكذا الطلاق والطلقتان تحرمان الامة حرمة غليظة بخلاف مسئلة الاولى لانه علق التطليق باعتاق المولى فيقع الطلاق بعد العتق على ما قررناه وبخلاف العدة لانه يؤخذ فيها بالاحتياط وكذا الحرمة الغليظة يؤخذ فيها بالاحتياط ولا وجه لى ما قال محمد بن لان العتق لو كان يقارن الاعتاق لانه علقه فالطلاق يقارن التطليق لانه علقه فيقترنان اى الطلاق والعتق.

﴿ القول الرابع ﴾

مرقول الشيخين قال العلامة جلال الدين الخوارزمي ولهما انه اذا ثبت المقارنة بين العتق والطلاق والعتق يصادفها وهى امة فيكون الطلاق مصادفا لامة ايضا والطلقتان تحرمان الامة حرمة غليظة الى ان قيل اولانه لما وقع التعارض بين دليل الحرمة رجحنا المحرم على الاحتياط وانما تعتد بثلاث حيض احتياط ايضا على ان العدة وجبت بعد الطلاق (٢) وقال العلامة اكمل الدين السابري بعد تفصيل المسئلة واعلم ان دليل حصة على ما ذكره فى الكتاب ليس بصحيح ولا يقبل الاصلاح (٣) وقال العلامة

.....

الحصكفى ولو علق بالبناء للمجهول عنها وطلاقها بسحىء الغد فحاء الغد لا رجوع
لتعلقهما بشرط واحد وعدتها فى المسئلتين ثلاث حيض احتياطاً وقال العلامة
عابدين قوله احتياطاً متعلق بالمسئلة الثانية فقط يعنى ان التعليق بالاحتياط لوجوب
الاعتداد بثلاث حيض خاص بالثانية الى ان قال وجبت العدة بثلاث حيض
للاحتياط (١) وهكذا فى الهندية (٢)

﴿ توصيف الطلاق بالشدة والزيادة ﴾

قال العلامة السرغيسى واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان باننا من
يشترط انت طالق بان او البتة الى ان قال وكذا اى يقع باننا اذا قل طلاق الشيطان او طلاق
البدعة لان الرجعى هو السنة فيكون البدعة وطلاق الشيطان باننا وعن ابى يوسف فى قوله
انت طالق للبدعة انه لا يكون باننا الا بالنية لان البدعة قد تكون من حيث الايقاع
حاله حيض فلا بد من النية وعن محمد بن اذ قال انت طالق للبدعة او طلاق الشيطان بكرر
رجع لان هذا الوصف قد يتحقق بالطلاق فى حالة الحيض فلا بد
المنونة بالشك وكذا اذا قال كالجبل او قال مثل الجبل لان التشبيه به بوجه
زيادة لا محالة وذلك باتبات زيادة الوصف وقال ابو يوسف يكون رجعي لان الجبل
واحد فكان تشبيهه فى توحيده (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة ابى عابدين فعلم ان ما ذكره اولاً قول الامام
المستور (٤) وقال العلامة قاضى خان ولو قال انت طالق مثل الاساطين او مثل الجبال ومن

.....

لبحار يقع واحدة بائة في قول ابي حنيفة وزفر (١) وقال في الهندية ولو قال انت طالق بانن
والبتة او افحش الطلاق او طلاق الشيطان او البدعة او اشد الطلاق او كالجبل
وتطليقة شديدة او عريضة او طويلة فهي واحدة بائة ان لم ينو ثلاثا (٢)

﴿ تشبيه الطلاق بشيء آخر ﴾

قال العلامة المرغيناني. ولو قال لها انت طالق اشد الطلاق او كالف او ملء البيت فهي
واحدة بائة الا ان ينوى ثلاثا اما الاول فلانه وصفه بالشدة وهو البانن لانه لا يحتمل
الارتفاض والاستفاض اما الرجعي فيحتمله وانما تصح نية الثلث لذكره
لست صدور واما الثاني فلانه قد يراد بهذا التشبيه في القوة تارة وفي العدد اخرى يقال هو الى
رجل ويراد به القوة فيصح نية الامرين وعند فقد انها ثبت اقلها وعن محمد انه يقع التلت
عند عدو النية لان الالف عدد فيراد به التشبيه في العدد طاهر افتصار كما اذا قال انت طالق
كم عدد الف (٣) ثم الاصل عند ابي حنيفة انه متى شبه الطلاق بشيء يقع باننا اي شيء كان
لمشبه به ذكر العظم او لم يذكر لما مر ان التشبيه يقتضي زيادة وصف. وعند ابي يوسف ان
ذكر العظم يكون باننا والافلا اي شيء كان المشبه به لان التشبيه قد يكون في التوحيد على
تجريد من العظمة اما ذكر العظم فللزيادة لا محالة وعند زفر ان كان المشبه به مما يوصف
لعظم عند الناس يقع باننا والافهور جعي وقيل محمد مع ابي حنيفة وقيل مع ابي
يوسف (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

عن قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام قوله ولو قال لها انت طالق اشد الطلاق او كالف

او ملء البيت فهي واحدة بانة الا ان ينوى ثلاثا اما الاول وهو قوله اشد الطلاق فلانه وصفه
بالشدة فان قيل بل بالاشدية فيجب وقوع الثلاث وكذا كل ما كان مثله مثل اقبح الطلاق
اجيب بان الفعل يراد به ايضا الوصف كقولهم الاقبح والناقص اعدا لابي مروان
عادلاهم فلا يحمل على الثلاث بالاحتمال ولا يخفى ان الاعتبار للظاهر ولذا ثبت البس
كالحمل مع احتمال ارادة كون وجه التشبيه الوحدة والاوجه ان هذا الاحتمال يجعل
ظاهر الحرمة الثلاث فيصار الى الواحدة الباننة وتتوقف الثلاث على النية (١) وفي
العلامة قاضي خان رجل قال لامرأته انت طالق كالف ان نوى ثلاثا فثلاث وان لم
يشيئ فهي واحدة في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاخر (٢) وقال العلامة الحصكفي وين
بقوله انت طالق بانن الى ان قال او كالف او ملء البيت او تلبية شديدة الى ان
واحدة باننة في الكل لانه وصف الطلاق بسا يحتمله ان لم ينو ثلاثا في الحرة وثنتين في
الامة فيصح لما مر (٣) وهكذا في الهندية (٤)

﴿ توصيف الطلاق بالعريضة والطويلة ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال انت طالق تلبية شديدة او عريضة او طويلة
واحدة باننة لان ما لا يمكن تداركه يشتد عليه وهو البائن وما يصعب تداركه
لهذا الامر طول وعرض. وعن ابي يوسف انه يقع بهار جعية لان هذا الوصف لا يلبس
فيلغى ولو نوى الثلاث في هذه الفصول صحت نيته لتنوع البيونة على ما مر والوجه
بها بائن (٥)

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٩٠ (٢) الحانية ج ٢ ص ٢١٨ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٢٨٤

(٤) الهندية ج ١ ص ٣٤٢ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٤١

﴿ توضيح المقام ﴾

قال في الهندية. الاصل انه متى وصف الطلاق ان كان وصفا لا يوصف به الطلاق
بلغوا الوصف ويقع رجعي امثل ان يقول انت طالق طلاقا لم يقع عليك او على ابي
بالجبار. ومتى وصف بصفة يوصف بها الطلاق فلا يحلوا ما ان لا تبني عن زيادة كقول
احسن الطلاق او افضله الى ان قال او تبني عن زيادة كقولك اشد الطلاق ونحوه فالاول
رجعي والثاني بائن على اصولهم (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفین. قال العلامة ابن القيم. قوله ولو قال انت طالق
تطبيقا شديدا او عريضة او طويلة فهي واحدة بانته الى ان قال وفي الكافي للحاكم لو قال
انت طالق طول كذا او عرض كذا كذا فهي واحدة بانته (٢) وقال
العلامة الحصكفي. ويقع الى ان قال تطبيقا شديدا او طويلة او عريضة الى ان قال
واحدة بانته في الكل لانه وصف الطلاق بما يحتمله وقال العلامة ابن عابدين قوله
او تطبيقا شديدا الح لان ما يصعب تداركه يشتد عليه ويقال فيه لهذا الامر طول وعرض
وهو البائن الخ وقال قيل هذا فعل ان ما ذكره او لا قول الامام وعليه المتون (٣) وقال
العلامة ابن حجر. قوله انت طالق بائن الى ان قال او تطبيقا شديدا او طويلة او عريضة فهي
واحدة بانته ان لم يوثق اثباتا بانطلاق البائن بعدد الرجعي واما ان ما في هذه لاد
وصف الطلاق بما يحتمله وهو البينة (٤) وهكذا في الهندية (٥)

١. الهندية ج ١ ص ٢٤٢ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٤١ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٤٠

٤. المحرر الوافي ج ٣ ص ٥٠٠ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٤٢

﴿ فصل في الطلاق قبل الدخول ﴾

﴿ الحكم فيما إذا قال أنت طالق واحدة مع واحدة ﴾

قال العلامة المير غيثاني ولو قال أنت طالق واحدة مع واحدة أو معها واحدة تقع ثنتان لأن كلمة مع للقرآن وعن أبي يوسف في قوله معها واحدة تقع واحدة لأن الكناية تقتضي سبق المكنى عنه لامحالة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة ومحمد ولو قال أنت طالق واحدة مع واحدة أو معها واحدة تقع ثنتان وقال أبو يوسف في قوله معها واحدة تقع واحدة دليله لأن الكناية تقتضي سبق المكنى عنه لامحالة دليل الطرفين لأن كلمة مع للقرآن فتوقف الأولى على الثانية تحقيقاً للسرادة فوقعنا معاً (٢) وقال في الحاشية أن الكناية تقتضي سبق المكنى عنه قلنا نعم لكن في الذكر لا في الجود ١٢ الهداد (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة ابن النصار قلنا وقد وجدوهي واحدة التي هي مرجع ضمير إذ قد سبق لفظها غير أنه يجب التوقف لاتصال المعير وهو المعية المانعة من انفرد الساق الحكم الذي هو مقتضاه من حيث هو منفرد لفظاً وإن عني سبق وجودة فسنوع (٤) وقال العلامة الحصكفي وفي أنت طالق واحدة بعد واحدة أو قبلها واحدة مع واحدة أو معها واحدة ثنتان وقال العلامة ابن عابد بن قوله ثنتان لأنه في واحدة بعد واحدة جعل البعدية صفة للأولى فافتضى إيقاع

.....

النانية قبلها لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال لامتناع الاستناد الى الماضي فقترنان
فتقع ثنتان وكذا في واحدة قبلها واحدة لانه جعل القبلية صفة للتانية فاقتضى ابقاها قبل
لاولي فيقترنان (١) وقال في الهندية. يقع ثنتان وكذا اذا قال واحد مع
واحدة او معها واحدة (٢) قال استاذنا السفتي غلام قادر النعماني. (اذا كان مع الامام
واحد من صاحبيه فقولهما راجح)

﴿ اذا عطف الطلاق على الطلاق ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال ليهان دخلت الدار فالت طالق واحدة وواحدة فدخلت
وقعت عليها واحدة عند ابي حنيفة وقالوا اي صاحب نفع ثنتان ولو قال ليهانت طالق
واحدة وواحدة ان دخلت الدار فدخلت طلقت ثنتين بالاجماع (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو قال ليهان دخلت الدار فالت طالق واحدة وواحدة فدخلت وقعت
عليها واحدة دليله ان الجمع المطلق يحتمل القران والترتيب فعلى اعتبار الاول يقع ثنتان
وعلى اعتبار الثاني لا يقع الا واحدة كما اذا سجد بهده اللفظة فلا يقع الزائد على
الواحدة بالشك بخلاف ما اذا اخرج الشرط لانه يعبر صدر الكلام فيتوقف الاول عليه
فيقعن جملة (٤) قال صاحبان تقع ثنتان دليلهما ان حرف الواو بينهما للجمع المطلق
فتعلقن جملة اذا اخرج الجزاء او قدمه لانه تعليق بحرف الجمع (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

.....

١١ رد المحتار ج ٢ ص ٣٩٦ (٢) الهندية ج ١ ص ٣٤٣ (٣) البداية ج ٢ ص ٤٤٢

(٤) السابقة شرح الهداية ج ٥ ص ١٠٢ (٥) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١٣٢

هو قول الصححين. قال العلامة اس الهام بعد تفصيل المسئلة وقولهما ارجح (١) وقال
العلامة ابن عابدين تحت قوله وتقع واحدة ان قدم الشرط هذا عنده وعندهما اثنتان
ابضا ورجحه الكمال واقره في البحر (٢) وقال العلامة بدر الدين العيني بقولهما قال
التشافعي وهو اختيار القاضى ابو الطيب وهو قول مالك و احمد و ربيعة و الليث بن
سعد و ابن ابي ليلى (٣)

• باب تفويض الطلاق •

• تفويض الاختيار الى الزوجة •

قال العلامة المرعيني ولو قال لها اخنارى اخنارى فقالت اخترت الاولى
والوسطى والاخيرمة طلقت ثلاثا فى قول ابي حنيفة ولا يحتاج الى نية الزوج. وقال تطهر
واحدة وانما لا يحتاج الى نية الزوج لدلالة التكرار عليه اذا احتيا فى حق الطلاق هو الذى
بتكرر (٤)

• اختلاف الفقهاء •

قال ابو حنيفة ولو قال لها احنارى اخنارى فقالت اخترت الاولى والوسطى
والاخيرمة طلقت ثلاثا. وقال الصحبان تقع واحدة دليلهما ان ذكر الاولى وما يجرى مجرى
ان كان لا يفسد من حيث الترتيب ولكن يفسد من حيث الافراد فيعتبر فيما يفيد. دليل ابي
حنيفة ان هذا وصف لغولان المجتمع فى الملك لا ترتيب فيه كالمجتمع فى المكر
والكلام للترتيب والافراد من ضروراته فاد الغافى حق الاصل لغافى حق البناء (٥)

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٩٦ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٣٩٦ (٣) الباية ج ٥ ص ١٠٢ (٤) الهداية ج ٢ ص ٢٤٤

(٥) الاختيار لتعليل المحتار ج ٣ ص ١٣٥

في القول الرابع

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهيثم. قوله ولا يحتاج الى نية الزوج ولا الى ذكر نفسها ذكره في المدارية لان في لفظه ما يدل على ارادة الطلاق وهو التعدد وهو انما يتعلق بالطلاق لا باختيار الزوج وهذا يبيد عدم الاحتياج اليها في القضاء حتى لو قال لم يولد ينفك اليه ويترك بينهما لا عدم الاحتياج اليها في الوقوع فيما سنده وبين الله تعالى حتى يصير كالصريح الى ان قال وما في البدائع لو قال اختارى اختارى فاختارت نفسها فقال نوبت بالاولى طلاقا وبالباقيتين التاكيد لم يصدق لانه لما نرى بالاولى الطلاق كان الحال حل مذاكرة الطلاق فكان الباقي طلاقا ظاهرا ومثله في المحيط ظاهر (١) قال العلامة ابن عابدين تحت قوله فقد افاد الخ فيه ان قول الامام مسى عليه اصحاب المتن واحمد دليله في الهداية وكان هو المرجح عنده على عادته واطال في الفتح وغيره في ترجيحه ودفع ما يرد عليه ونعه في البحر والنهر فكان هو المعتمد لا اصحاب المتن والشروح فلا يعارضه اعتماد الحاوي القدسي (٢) وهكذا في الهندية (٣) والبحر (٤) ولكن قال العلامة الحسكفي. وفي الحاوي القدسي وبه حد انتهى فقد افاد ان قولها هو المفتى به لان قولهم وبه نأخذ من الالفاظ المعلم بها على البناء وقال في الهندية وعندها تطلق واحدة هو المختار كما في الدرر وغيره المرجع السابقة. وقال العلامة ابن نجيم المصري. ولذا احتار الطحاوي قولهما. المرجع السابقة. قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني: مقتضى الكلام ترجيح قول صاحبين لان المسئلة في غير المدحول بها والزوج ذكر ثلاثة الفاظ منفردة لا جملة

وايضاً ان المرأة اختارت على الترتيب مسرد قدور جملة فادارت الاولى لم يبق
لثانية والثالثة محل فلغت.

﴿فصل في المشية﴾

اذا قل لها طلقي نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاث ، قال العلامة المرغيناني ولو قال
لها طلقي نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شيء عند أبي حنيفة وقال لا يقع
واحدة (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولو قال واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء وقال صاحبان تقع
واحدة لانها ملك الواحدة وقد اتت بالزيادة عليها فتعبر كما اذا قال لها انت طالق اربعاً فانه
يقع الثلاث ويلغو الزائد (٢) دليل ابي حنيفة ان الواحدة غير الثلاث لفظاً ومعنى فقد اتت
بغير ما ملكها فكان كلاماً مبتدأ فلا يقع بخلاف الزوج لانه يملك الثلاث فيتصرف
فيها بحكم الملك والزائد عليها لغو فبطل.

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام. ولا يبي حنيفة انها انت بغير ما فرض
اليها مستدنة فيتوقف على اجازة الزوج وبهذا يخرج الجواب عما بعد الاولى من
الصور لا عتالها بداء ثم المخالفة بما بعده فلا تعتبر (٣) وقال العلامة اكمل الدين
البا برتي ولا يبي حنيفة انها انت بغير ما فرض اليها ومن فعلت كذلك كانت
مستدنة كما لو قال لها طلقي نفسك فطلقت ضرته فيتوقف على اجازته وكلامه فيه

.....

ظاهر (١) وقال العلامة الحصكفي قال لها طلقى نفسك ثلاثا أو شنتين وطلقت
واحدة وقعت لأنها بعض ما فرضه وكذا لو كيّل ما لم يقل بالف لا يقع شيء في عكسه
وقالوا واحدة (٢) وقال في الهندية ولو قال لها طلقى نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع
في قول أبي حنيفة (٣)

﴿فروض البها واحدة واختارت ثلاث﴾

قال العلامة المرغباني ولو قال لها طلقى نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا كذلك
أي لم يقع شيء عند أبي حنيفة لأن مشية الثلاث ليست بمشية للواحدة كإيقاعها وقال لا يقع
واحدة لأن مشية الثلاث مشية للواحدة كما ان إيقاعها إيقاع للواحدة فوجد الشرط (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة قاضي خان. ولو قال طلقى نفسك واحدة ان شئت فقالت
قد شئت ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة (٥) وقال العلامة الحصكفي. طلقى نفسك
ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة وكذا عكسه لا يقع فيهما لا بشرط الموافقة لفظا لما في تعليق
الحانية (٦) وقال العلامة عبد الله داماد افندي. وفي طلقى نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت
واحدة لا يقع شيء وكذا في عكسه يعني لو قال لها طلقى نفسك واحدة ان شئت وطلقت
ثلاثا لا يقع عند الامام لأن مشية الثلاث ليست مشية الواحدة كإيقاعها فلم
يوجد الشرط (٧) وقال في الهندية ولو قال لها طلقى نفسك واحدة ان شئت فطلقت
نفسها ثلاثا لم يقع شيء عند أبي حنيفة وعندهما تقع واحدة كذا في الكافي (٨)

.....

(١) العاية ج ٣ ص ٣٣١ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٥٢٩ (٣) الهنديّة ج ١ ص ٣٠٢ (٤) الهداية ج ٢ ص ٣٨٢

(٥) الحاشية ج ٢ ص ٣٣١ (٦) الدر المختار ج ٢ ص ٥٢٩ (٧) مجمع لا يفرح ص ٣١٣ (٨) الهنديّة ج ١ ص ٣٠٣

• توصيف الطلاق بالكيفية •

قال العلامة السرغيناني: وان قال لها انت طالق كيف شئت طلقت تطليقة يسلك
الرجوع معناه قبل المشية فان قالت قد شئت واحدة بانه او ثلاثا وقال الزوج ذلك نريد
فهو كساقال لان عند ذلك تثبت السطابقة بين مشيتها وادته اما اذا ارادت ثلاثا والزوج
راد واحدة بانه او على القلب تقع واحدة رجعة لانه لغايتها في العدد الموافقة فبمضي انحاء
الزوج وان لم تحضره الية يعبر مشيتها في ما قاله اجرا على موجب التخيير قال قال
محمد في الاصل هذا قول ابي حنيفة وعندهما لا يقع ما لم توقع المرأة فقتل
رجعية او بانه او ثلاثا وعلى هذا الخلاف العتاق (١)

• اختلاف الفقهاء •

قال ابو حنيفة ولو قال لها انت طالق كيف شئت وقعت واحدة رجعية وان لم تشأ فان شئت
بانه او ثلاثا وقدر الزوج ذلك وقع وان اختلف مشيتها وادته فواحدة رجعية وقال
الصاحبان لا يقع شيء ما لم توقع المرأة فقتل ثلاثا او واحدة رجعية او بانه. دليل ابي حنيفة
كلمة كيف للاستيصال فتقضي ثبوت اصل الطلاق ويكون التفويض اليها
الصفة عملا بحقيقة كلمة كيف (٢)

• القول الراجح •

هو قول ابي حنيفة قال العلامة جلال الدين الحوارزمي ومقاله اولي لان اثبات الموصوف
وان كان فيه تخصيص بعض الاوصاف عن التعليق يصح الاستيصال اولي من تعبير
اصل الطلاق بالمشية وتعميم الاوصاف وفيه ابطال الاستيصال لان

.....

كلام يحتمل التخصيص دون التعليل (١) وقال العلامة ابن الهمام والنظر في ترجيح
 الأول لأن تخصيص العام أغلب من اعتبار المنجز معلقاً لأنه لا يكاد يثبت وإماماً رجح به في
 كفاي من أن بتقدير قولهما يبطل الاستيصال والكلام يحمل على التخصيص دون
 لتعليل فاسمائهم لو كان كيف في التركيب للاستيصال (٢) وقال العلامة الحصكفي وفي
 كيف شئت يقع في الحال رجعة فإن شئت بانه أو ثلاثاً وقع ما شأنه مع بيته
 والأفرجعية لو موطوءة (٣) وقال العلامة ابن نجيم المصري والحق قوله أي قول الإمام
 لا يتقاضى قاعدتهما كما بيانه في شرح المنار (٤) وهكذا في الهندية (٥)

﴿ان قال لها طلقى نفسك من ثلث ما شئت﴾

قال لعلامة المرغيناني وان قال لها طلقى نفسك من ثلث ما شئت فليها ان تطلق
 عسها واحدة أو اثنتين ولا تطلق ثلاثاً عند أبي حنيفة وقال لا أي الصاحبان تطلق ثلاثان
 شئت (٦)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولو قال لها طلقى نفسك من ثلاث ما شئت فليس لها ان تطلق ثلاثاً وتطلق
 دونها وقال لها ان تطلق ثلاثان شئت دليلهما لان مال للعموم ومن تستعمل للتمييز فيحمل
 على تميز الجنس كقوله كل من طعامي ما شئت او طلق من نسائي من شئت دليل ابي
 حنيفة ان كلمة من حقيقة للتبعيض ومال للعموم فيعمل بهما فجعلنا المفروض اليها بعض
 الثلاث لكن بعضه عموم وهو ثنتان وانما ترك التبعيض

.....

(١) الكفاية ج ٢ ص ٣٣٨ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٣٣٨ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٥٣٢

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٥٩١ (٥) الهندية ج ١ ص ٥٩١ (٦) الهداية ج ٢ ص ٣٨٣

في النظر لدلالة الحال وهو اظهار السماحة والكرم او لعموم الصفة وهي المشية حتى لو قال
من شئت كان على الخلاف المذكور بين الامام وصاحبيه (١)

﴿القول الرابع﴾

هو قول الامام قال العلامة الحصكفي لو قال لها طلقي نفسك من ثلاث ماشئت تطعن
مادون الثلاث لان من تبعية و قال ابيانية فتطلق الثلاث والاول اظهر (٢) وقال العلامة بن
نجيم المصري وفي طلقي من ثلاث ماشئت تطلق مادون الثلاث يعني ليس لهما ان تصدق
الثلاث عند الامام خلافا لهما نظر الى ان ما للعموم ومن للبيان وله ان من للتبعض و رجحه
في التحرير (٣) وقال في الهندية ولو قال لها طلقي نفسك من ثلاث ماشئت واختارى من
ثلاث ماشئت فلها ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين وليس لهما ان تطلق نفسها ثلاثا عند ابي
حنيفة (٤) وهكذا في التبيين (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني ولو حملت هذه
السلسلة على العرف والعادة لكان انسب لان العوام لا يميزون بين التبعض والبيان
يتكلمون على عاداتهم ومحاوراتهم

﴿هو يهدم الزوج الثاني مادون الثلاث﴾

قال العلامة المرغيناني وان قال لهما ان دخمت الدار فانت طالق ثلاثا فطلقها اثنتين وتزوجت
زوجا اخر ودخل بهائم عادت الى الاول فدخلت الدار طلقت ثلاثا عند ابي حنيفة
يوسف وقال محمد بن طالق ما بقي من الطلقات وهو قول زفر واصله اي اصل الاختلاف
ان الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث عندهما اي عند الشيخين فتعود اليه

.....

(١) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١٣٨ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٥٢٣

(٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٥٩٢ (٤) الهندية ج ١ ص ٢٠٤ (٥) تبيين الحقائق ج ٢ ص ٢٣١

بالتسلي وت عند محمد وزفر لا يهدم مادون الثلاث فتعود اليه بمابقي وسنين من بعد ان شاء
الله تعالى (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة شيخ الاسلام في باب الرجعة وذكر هذا الاختلاف بقوله واذا اطلق
الحرقة تطليقة او تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزواج اخر ثم عادت الى الزوج الاول
عادت بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني مادون الثلاث كما يهدم الثالث وهذا عند ابي
حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يهدم مادون الثلاث لانه غاية للحرمة بالنص فيكون
مسهيوا ولا انهاء للحرمة قبل الثبوت ولهما اي للشيخين قوله عليه السلام لعن الله المحلل
والمحلل له سماه محلا وهو الميثب للحل (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد قال العلامة ابن الهمام فظهر ان القول ما قاله محمد وباقي
لائمة الثلاثة (٣) وقال العلامة الحصكفي وعند محمد وباقي الانمة بمابقي وهو الحق فتح
واقره المصنف كغيره وقال العلامة ابن عابدين قوله وهو الحق ليس هذا في عبارة الفتح
بل ذكره في التحرير الى ان قال وقوله اقره المصنف كغيره اي كصاحب
الحر واليه والمقدسي والشرنبلالي والرملي والحموي (٤) وهكذا في العناية (٥)

﴿ حكم المهر فيما اذا علق الطلاق بالجماع ﴾

قال العلامة المرعيتاني ولو قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق ثلاثا فجامعها فلما التقى

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٨٨ (٢) الهداية ج ٢ ص ٣٠٠ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٣٤ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ٥٨٩

(٥) العناية على هامش الفتح ج ٣ ص ٣٦

الختانان طلقت تلتاوان لبث ساعة لم يجب عليه المهر وان اخرجته ثم ادخله وجب عليه
 المهر وكذا اذا قال لامته اذا جامعتك فانت حرة. وعن ابي يوسف انه اوجب المهر في
 الفصل الاول ايضا الى ان قال ولو كان الطلاق رجعيان قال اذا جامعتك فانت حرة
 واحدة وباقي المسئلة بحالها يصير مراجع باللبث اي بالمكث عند
 يوسف خلافا لمحمد لوجود المساس ولو نزع ثم اولى صر مراجع بالاجتناب
 لوجود الجماع (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول امام محمد. وقال العلامة الحصكفي. علق الثلاث او العتق لامته بالوطء حسب
 بالتقاء الختانين ولم يجب عليه العقر في المسلتين باللبث بعد الايلاج لان اللبس سر
 بوطء ولذلك يصربه مراجع في الطلاق الرجعي الا اذا اخرج ثم رجح
 ثانيا حقيقة او حكما بان حرك نفسه فيصير مراجع بالحركة الثانية ويحب
 لعقر لا الحد لاتحاد المجلس وقال العلامة ابن عابدين. قوله لم يصربه مراجع
 عند محمد لانه فعل واحد فليس لاخره حكم فعل على حدة الى ان قال قال في البحر
 المصنف بقول محمد دليل على انه المختار (٢) قال العلامة ابن نجيم. رجح
 المصنف بقول محمد دليل على انه المختار (٣) وفي
 العلامة داماد افندي. وهذا عند محمد وهو مختار اصحاب المتون (٤) ولكن قال العلامة
 عابدين بعد اسطر وينبغي تصحيح قول ابي يوسف لظهور دليله. قال استادنا المفتي
 قادر النعماني. ايضا مناه على الاحتياط فبنفي ان يعول عليه ومن

.....

قول ابي يوسف اظهار لشرف المحل وقلمايو جدا لجماع بالتقاء الختامين فقط.

«باب طلاق المريض»

«الاقرار بالدين والوصية في مرض الموت»

قال العلامة المرغيناني وان قال لهما في مرض موته كنت طلقتك ثلاثا في صحي وانقضت عندك صدقته ثم اقر لهما بدين او اوصى لهما بوصية فلها الاقل من ذلك اي الدين والوصية ومن الميراث عند ابي حنيفة. وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اقراره ووصيته وان طلقها ثلاثا في مرضه بامرهما ثم اقر لهما بدين او اوصى لهما بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا الا على قول زفر فان لها جميع ما اوصى وما اقربه لان الميراث لما بطل بسواها زال المانع من صحة الاقرار والوصية (١)

«القول الراجح»

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة الحصكفي تصادق اي المريض مرض الموت والزوجة على ثلاث في الصحة وعلى مضي العدة ثم اقر لهما بدين او عين او اوصى لهما بشيء فلها الاقل منه مما اقر او اوصى ومن الميراث للثلاثة وتعتمد من وقت اقراره به يقتضى الى ان قال كمن طلق ثلاثا بامرهما في مرضه ثم اوصى لهما زفر فان لها الاقل (٢) وقال العلامة ابن نجيم المصري. في ترجيح قول الامام هذا حاصل ما في الهداية وقرره الشارحون من غير تعقب وهو ظاهر (٣) وهكذا في الهندية (٤)

«اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض»

قال العلامة المرغيناني واما اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض ان كان الفعل

.....

مما لهما منه بد فلا اشكال انه لاميراث لها وان كان مما لا بد لهما منه فكذلك الجواب عند محمد وهو قول زفر لانه لم يوجد من الزوج صنع بعد ما تعلق حقها بماله وعند ابي حنيفة و ابي يوسف تراث لان الزوج الحائز الى المباشرة فينتقل الفعل اليه كانيها الله كما في الاكراه (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة و ابو يوسف وان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم تراث و علفه بفعلها ولها منه بد لم تراث على كل حال وان لم يكن لهما منه بد كالصلاة وكذا الاقارب و اكل الطعام واستيفاء الدين ورثت. وقال محمد اذا كان التعليق في الصحة لا تراث دليله لانه لا صنع له في ابطال الشرط فلم يقصد ابطال حقها (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد. قال العلامة الحصكفي او علق بفعلها ولا بد لهما منه طعا او شرعا كما كل وكذا ابو يونس وهما في المرض او الشرط فيه فقط وقال العلامة ابن عابدين قوله او الشرط فيه ثبت فيه خلاف محمد فعنده اذا كان التعليق في الصحة فلا ميراث لهما مطلقا في البحر وصحوا قول محمد ونقل في النهر تصحيحه عن فخر الاسلام (٣) وقال العلامة الهمام وفي مبسوط فخر الاسلام الصحيح ما قاله محمد (٤) وقال العلامة عبد الله داماد افندي. قال فخر الاسلام وهو الصحيح لكن مختار اصحاب المتون هو الاول اي في الشيخين (٥) قال استاذنا المفتي علامه قادر النعماني. وحينئذ تعارض

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٩٢ (٢) الاحتيار لتعليق المختار ج ٣ ص ١٢٥ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٥٦٩

(٤) فتح القدير ج ٣ ص ١١ (٥) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٣١

بين ترجيح الصريح والالتزامي واذا تعارض بين الترجيح الصريح والالتزامي يقدم
الصريح على الالتزامي كما يعلم من اصول الفتوى (١)

• حكم الميراث فيما اذا قذف امرأته في الصحة ولا عن في المرض •

قال العلامة المير غيناني ومن قذف امرأته وهو صحيح ولا عن في المرض ورثت وقال
محمد لا تراث وان كان القذف في المرض ورثته في قولهم جميعا وهذا ملحق بالتعليق
على لا بد لها منه اذ هي ملجأة الى الخصومة لدفع عار الزنا عن نفسها وقدينا الوجه فيه (٢)
• اختلاف الفقهاء •

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومن قذف امرأته وهو صحيح ولا عن في المرض ورثت وقال
محمد لا تراث. دليل الشيخين ان الفرقه وان كانت تقع بلعانيها الا انها مضطرة في ذلك
لاستدفاع العار عن نفسها وكان ملحقا بفعل لا بد لها منه وقدينا الوجه فيه اي في الفعل
الذي لا بد لها منه وهو قوله لانها مضطرة في المباشرة (٣)

• القول الراجح •

مر قول الشيخين. قال العلامة الحصكفي. ومن لا عنها في مرضه او الى منها مريضاً كذلك
في تراثه لما مرو وقال العلامة ابن عابدين قوله ومن لا عنها في مرضه اطلقه فشمّل ما اذا كان
قذف في الصحة او في المرض (٤) وقال في الهندية وان كان القذف في الصحة واللعان
في المرض ورثت في قول ابي حنيفة وابي يوسف كذا في البدائع (٥) وقال العلامة
ابن نجيم. واطلقه فشمّل ما اذا كان القذف في الصحة او في

المرض لأن العبرة لكون اللعان في المرض (١)

﴿باب الرجعة﴾

• حكم الرجوع فيما إذا قال راجعتك فقالت مجيبة قد انقضت عدتي •

قال العلامة المرغيناني وإذا قال الزوج قد راجعتك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي لم يصح الرجعة عند أبي حنيفة وقال لا إى المأخوذان تصح الرجعة (٢)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال أبو حنيفة وإن قال لهاراجعتك فقالت مجيبة له انقضت عدتي فلا رجعة. وقال لا إى المأخوذان تصح الرجعة لأن الرجعة لا تتوقف على قبولها فلا يقال راجعتك صحح الرجعة لأن الظاهر بقاء العدة ولهذا قال طهتلك فقالت قد انقضت عدتي وقع الطلاق فصار كما إذا سكنت ساعة ثم قالت (٣) دليل الأمر أنها صادفت حالة الانقضاء لأنها أمية في الإحصاء عن الانقضاء فإذا اخرجت ذلك على سبق الانقضاء وأقرب أحواله حال فري الزوج ومسئلة الطلاق على الخلاف ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع به. بعد الانقضاء والمراجعة لا يثبت به.

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة. قال في الهنديّة ذكر في شرح الطحاوى لو قال لهاراجعتك فتدعى المرأة موصولة بكلام الزوج انقضت عدتي لم تصح الرجعة في قول أبي حنيفة إلى - - - والصحيح قول أبي حنيفة كذا في المصمّرات (٤) وقاك العلامة - - - الهنّاء وأبو حنيفة يمنع قيامها حال كلامه لأنها أمية في الإحصاء شرعاً فوجب قبول

.....

اخبارها واقرب زمان يحال عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة مقارنة لانقضاء
العدة فلا تصح (١) وقال العلامة الحصكفي قوله لهاراجعتك يريد الانشاء فقالت على
الفور مجيبة له قدمضت عدتي فاليها لا تصح عند الامام لمقارنتها لانقضاء العدة (٢)

﴿ اذا تعارض كلام المولى مع الامة في العدة ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتها وصدقته
المولى وكذبت الامة فالقول قولها عند ابي حنيفة وقال لا اى صاحبان القول قول المولى (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة واذا قال زوج الامة راجعتها في العدة وصدقته المولى وكذبت الامة او بالعكس
فلا رجعة. وقال صاحبان اذا صدقه المولى صحت الرجعة لانه اقر له بما هو خالص حقه
فصار كما اذا اقر عليها بالنكاح (٤) دليل الامام هو يقول حكم الرجعة يبتنى على
العدة والقول في العدة قولها فكذا في ما يبتنى عليها (٥) وقال في الهندية. والقول قول الامين
مع اليمين وهنا ايضا الامة امينة فيقبل قولها مع اليمين (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال في الهندية اذا قال الزوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتك
صدقته المولى وكذبت الامة فالقول قولها عند ابي حنيفة الى ان قال والصحيح قول ابي
حنيفة كذا في المضممرات ولو كان على القلب بان كذبه المولى وصدقته الامة فالقول

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٠ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٤٤ (٣) الهداية ج ٢ ص ٣٩٦ (٤) الاختيار ج ٣ ص ١٢٨

(٥) فتح القدير ج ٣ ص ٢٠ (٦) الهداية ج ٢ ص ٣٩٦

قول السولي ولان ثبت الرجعة حماعافي الصحيح كذا في التبيين (١) وقال العلامة الحصكفي قال زوج الامة بعد ماى العدة راجعتها فيها فصدق السيد وكذبه الامذول ابينة او قالت مضت عدتي وانكر الزوج والسولي قال قول لها عند الامام لانها امينة (٢)

﴿ مدت انتهاء العدة من الحيضة الثالثة ﴾

قال العلامة المرعيني واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشر ايام انقطعت الرجعة وان لم تغتسل وان انقطع لاقبل من عشرة ايام لم ينقطع الرجعة حتى تغتسل او يمسى عليها وقت صلوة كامل الى ان قال وتنقطع الرجعة اذا تيسرت وصلت عند ابى حنيفة و ابى يوسف وهذا استحسن. وقال محمدا اذا تيسرت انقطعت وهذا قياس (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة و ابو يوسف وتنقطع الرجعة اذا تيسرت وصلت دليلهما انه موقوف غير مطهر وانما اعتسر طهارة ضرورة ان لا تتضاعف الواجبات وهذه الضرورة تتحقق حال اداء الصلاة لا فيما قبلها من الاوقات والاحكام التابتة ايضا ضرورة اقتضائية. قال محمد تنقطع الرجعة اذا تيسرت وان لم تصل لان التيمم حال عدم الماء طهارة مطلقة حتى يثبت به من الاحكام ما يثبت بالاغتسال فكان بمنزلة.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد. قال العلامة ابن الهمام وقول محمد في الرجعة احسن من قوليهما. الضعف الكائن في طهارة التيمم لم يظهر قط له اثر في شيء من الاحكام عندنا فعليه

.....

شيء له في نفسه فيجوز اقتداء المتوضى به وتنقطع به الرجعة خصوصاً واحتياط في ذلك واجب (١) وهكذا في الكفاية (٢) وقال العلامة الحاصكفي. وعند محمد تنقطع بالتيمم وان لم تصل ورجحه في الفتح ولا يحل لها التزوج بالاتفاق احتياطاً (٣) وقال العلامة ابن عابدين. وقال محمد تنقطع بمجرد التيمم وهو القياس لانه طهارة مطلقة ورجحه في الفتح واقره في البحر والنهر (٤) وقال قبله هكذا افاده في فتح القدير بحثاً وهو وان حالف ظاهر المتن لكن المعنى يساعده والقواعد لا تأباه وقال العلامة ابن نجيم المصري لكن محمداً عمل بالاحتياط فيهما وقد رجح في فتح القدير قولهما في الامامة وقوله في الرجعة (٥)

﴿ فصل فيما تحل به المطلقة ﴾

﴿ حكم النكاح بشرط التحليل ﴾

قال العلامة المرغيناني زاد تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكروه فان طلقها بعد وطئها حلت للاول لوجود الدخول في نكاح صحيح اذ النكاح لا يبطل بالشرط وعن ابي يوسف انه يفسد النكاح لانه في معنى الموقت فيه ولا يحلها على الاول لفساده وعن محمد انه يصح النكاح لما بيناه وان النكاح لا يبطل بالشرط ولا يحلها على الاول لانه استعجل ما اخره الشرع فيجازى بمنع مقصوده كما في قتل المورث (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

.....

(١) فتح القدير ج ٤ ص ٢٣ (٢) الكفاية ج ٣ ص ٢٣ (٣) الدر المنقى ج ١ ص ٢٣٥

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٥٤٩ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٥٣ (٦) الهداية ج ٢ ص ٢٠٠

قال أبو يوسف الكناح فاسد لانه كالمورقت ولا تحل للاول لفساده وقال محمد بن وهب - انز
بشروط الجواز ولا تحل للاول لانه محل ما اخره الشرع فيعاقب بالمنع كقتل المورث
قال ابو حنيفة قوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له ومراده الكناح بشرط
التحليل فيكره للحديث وتحل للثاني لانه عليه السلام سماه محلا وهو الميثب للحل
او بقول وجد الدحول في نكاح صحيح لان النكاح لا يفسد بالشرط فتحل للاول
ولو تزوجها بقصد التحليل ولم يشترطه حلت للاول بالاجماع (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام قوله بشرط التحليل الى ان قال قال الزيلعي في
التخريج المصنف استدل بهذا الحديث على كراهة النكاح المشروط به التحليل وظاهره
التحريم كما هو مذهب احمد لكن يقال لما سماه محللا دل على صحة النكاح لان
المحلل هو الميثب للحل فلو كان فاسدا لما سماه محلا انتهى (٢) وقال
العلامة الحصكفي وكره التزوج للثاني تحريما لحديث لعن المحلل والمحلل له بشرط
التحليل كتزوجتك على ان احملك وان حلت للاول لصحة النكاح وبطلان الشرع
فلا يجبر على الطلاق كما حققه الكمال (٣) وقال في الهنديه رجل تزوج امرأه من بيت
التحليل ولم يشترط ذلك تحل للاول بهذا ولا يكره وليست النية بشيء ولو شرط اكره
وتحل عند ابي حنيفة وزفر كذا في الخلاصة وهو الصحيح هكذا في المصنوعات (٤)

﴿باب الايلاء﴾

﴿يصح الحلف بحج وصوم في الايلاء﴾

.....

(١) الاحتيار ج ٣ ص ١٥١ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٢٣ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ١٦٦ (٤) الهنديه ج ١ ص ٤٥

قال العلامة المرغيناني ولو حلف بحج أو بصوم أو بصدقة أو عتق أو طلاق فهو مولى لتحقق المنع عن القربان باليمين وهو ذكر الشرط والجزاء وهذه الاجزاية مانعة لما فيها من المشقة وصورة الحلف بالعتق ان يعلق بقربانها عتق عبده وفيه خلاف ابي يوسف فانه يقول يمكنه البيع ثم القربان فلا يلزمه شيء من الكفارة وهما يقولان اي الطرفان لان البيع موهوم فلا يمنع المانعية من القربان في الايلاء (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة و اذا كان موهوما فلا يمنع المانعية الكائنة في الحزاء وهو عتق العبد بالقربان (٢) وقال العلامة اكمل الدين السابري البيع الموهوم يعني لان الاصل عدم ما يحدث فلا يمنع المانعية فيه اي في الايلاء ولكن ان باع العبد سقط الايلاء عنه لانه صار بحال يملك قربانها من غير ان يلزمه شيء فان اشتراه لزمه الايلاء من وقت الشراء لانه صار بحال لا يملك قربانها الا بالعتق (٣) وقال العلامة الحصكفي والمولى هو الذي لا يمكنه قربان امراته الا بشيء مشق يلزمه الا لمانع (٤)

٥ المعترف في الفاظ الظهارنية الزوج

قال العلامة المرغيناني واذا قال لامرأته انت علي حرام سئل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كما قال لانه نوى حقيقة كلامه وقيل لا يصدق في القضاء لانه يمين ظاهر وان قال اردت الطلاق فهي تطليقة بانة الا ان ينوى الثلاث وقد ذكرناه في الكنايات وان قال اردت الظهار فهو ظهار وهذا عند ابي حنيفة و ابي يوسف وقال محمد

.....

ليس بظهار لانعدام التشبيه بالمحرمة وهو الركن فيه (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وابو يوسف واذا قال لامرأته انت على حرام سل عن نيته وان اراد الظهار فهو ظهار. وقال محمد لا يكون ظهار العدة التشبيه بالمحرمة. دليل الشيخين لان في الظهار نوع حرمة وقد نواه بالمطلق فيصدق لانه من باب المحاز (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام وان اردت الظهار فهو ظهار وهذا عندنا في حيمه وابي يوسف كذا ذكره القدوري وليس مذكور في ظاهر الرواية ولذا لم يذكر الحاكم الشهيد ولا الطحاوي واما نقله شمس الائمة عنهما من الوارد خلافا لمحمد الى ان في وفي جوامع الفقه نقل عن محمد انه ظهار اذ انوى به الظهار على ما عرف النقل عنه (٣) وقال العلامة الحصكفي وان نوى بذلك ظهارا فظهارا كذا في الحريز العقدة (٤) وقال العلامة ابن عابدين قوله وظهار ان نواه لان في الظهار حرمة فاذا نواه صح لانه محتملة درر (٥) وقال العلامة ابن نجيم قوله وظهار ان نواه اي الظهار وهذا عندهم ان قال وفي الظهار نوع حرمة والسطلق يحتمل السقيط كذا في الهداية تبعاً للقدوري. وسمس الائمة وليس الخلاف مذكور في ظاهر الرواية ولذا لم يذكره الحاكم الشهيد في مختصره ولا الطحاوي (٦) وهكذا في الهندية (٧)

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٠٣ (٢) الاختبار ج ٣ ص ١٥٦ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٥٦

(٤) الدر المنقى ج ١ ص ٢٣٦ (٥) رد المحتار ج ٢ ص ٦٠٠ (٦) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٨ (٧) الهندية ج ١ ص ١٤٤

﴿باب الخلع﴾

﴿قالت طلقني ثلاث على الف فطلقها واحدة﴾

قال العلامة المرغيناني وإن قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عدابي حنيفة وبملك الرجعة وقالوا أي الصاحبان هي واحدة بانه بثلاث الالف (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولو قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها وهي رجعية. وقالاهي واحدة بانه بثلاث الالف لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاوضات حتى ان قولهم احمل هذا الطعام بدرهم او على درهم سواء دليل الامام ان كلمة على للشرط قال الله تعالى يبايعنك على ان لا يشركن بالله شيئا ومن قال لامراته انت طالق على ان تدخل في الدار كان شرطا وهذا لانه للملزم حقيقة واستعير للشرط لانه يلزم الحزاء واذا كان للشرط فالمشروط لا يتوزع على اجزاء الشرط بخلاف الباء لانه للعوض على ما مر واذا لم يجب المال كان مبتدأ فوقع الطلاق ويملك الرجعة.

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة ثم نقل ما في المبسوط انما الشرط حقيقة وهو ممكن هنا اذا الطلاق مما يتعلق به فيجب اعتباره فيه اذ لا يعدل اليه المجاز مع امكان الحقيقة الي آخر المسئلة (٢) وهكذا في الكفاية (٣) وقال العلامة الحصكفي قالت طلقني ثلاثا بالف او على الف فطلقها واحدة وقع في الاول بانه بثلاثه اي بثلاث الالف ان طلقها في مجلسه والافسحانا الي ان قال وفي الثانية رجعية

(١) الهداية ج ٢ ص ٦٠٦ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٤١ (٣) الكفاية ج ٢ ص ٤٠

مجانا لان على للشرط الخ وقال العلامة ابن عابدين قوله لان على للشرط والمشروط لا يتوزع على اجزاء الشرط (١) وهكذا في الهندية (٢) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. لكن عرف زماننا يؤيد قول صاحبين لان العوام لا يميزون بين على وبافي محاوراتهم وخصوصا الافغانيون.

﴿حكم الالف فيما اذا قال انت طالق وعليك الف﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال لامرأته انت طالق وعليك الف فقبلت او قال لعبده انت حر وعليك الف فقبل عتق العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليهما عند ابي حنيفة وكذا اذا لم يقبل الاى الصاحبان على كل واحد منهما الالف اذا قبل المال واذا لم يقبل لا يقع الطلاق والعتاق (٣)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولو قال لها انت طالق وعليك الف فقبلت او قال لعبده انت حر وعليك الف فقبل عتق العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليهما وكذا اذا لم يقبل الاى الصاحبان على كل واحد منهما الالف اذا قبل المال واذا لم يقبل لا يقع الطلاق والعتاق دليلهما - هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فان قولهم احمل هذا المتاع ولك درهم بمنزلة قولهم بدرهم. دليل الامام قال العلامة اكمل الدين البابر تتي ولا بى حنيفة ان قوله وعليك انت جملة تامة من مبتداء وخبر وكل ما هو كذلك لا يرتبط بما قبله الا بدليل اذا اصل في الجملة التامة الاستقلال ولا دليل ههنا لان الطلاق والعتاق ينفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة لانهما لا يوجدان دونه (٤)

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٦١١ (٢) الهندية ج ١ ص ٣٩٦ (٣) الهداية ج ٢ ص ٣٠٤ (٤) العناية ج ٣ ص ٤٣

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام والاصل في الجملة التامة ان تستقل بنفسها فلا يعتبر فيها ما اعتبر فيما قبلها من القيود (١) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي قوله اذا اصل فيها الاستقلال الا ترى انه اذا قال ان دخل فلان هذه الدار فانت طالق وضررتك طالق تطلق ضررتي في الحال لا افرادها بالخبر فصارت مستقلة بنفسها (٢) وهكذا في العناية (٣) وقال العلامة الحصكفي انت طالق وعليك الف وانت حر وعليك الف طلقت وعتق مجانا وان لم يقبل لان قوله وعليك الف جملة تامة وقال العلامة ابن عابدين قوله وان لم يقبل ما لفة على قوله طلقت وعتق لانه عند القبول تطلق ويعتق بالاولى لانه متفق عليه فالمبالغة اشارة الى رد قولهما الى ان قال قوله جملة تامة اي فلا ترتبط بما قبلها لابدالة الحال اذا اصل في الجملة الاستقلال ولا دلالة هنا لان الطلاق والعناق ينفيان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانهما لا يوجدان بدونه درر (٤) ولكن قال العلامة الحصكفي وقالوا ان قبلاصح ولزم المال عملا بان الواو للحال وفي الحاوي بقولهما يفتى (٥)

﴿حكم خيار الشرط في الطلاق﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال انت طالق على الف على اني بالخيار او على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت فالخيار باطل ادا كان للنزوج وهو جائز ادا كان للمرأة فان ردت خيار في الثلث بطل اي الطلاق وان لم ترد طلقت ولزمها الالف وهذا عند ابي حنيفة

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٤٢ (٢) الكفاية ج ٣ ص ٤٣ (٣) العناية ج ٣ ص ٤٣

(٤) رد المحتار ص ٦١٢ (٥) الدر المختار ج ٢ ص ٦١٢

وقال الخيار باطل في الوجهين والطلاق واقع وعليها ألف درهم (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال صاحبان الخيار باطل في الوجهين والطلاق واقع وعليها ألف درهم .
الخيار للمسخ بعد الانعقاد لا للمنع من الانعقاد والتصرفان لا احتمالان الفسخ من الحر
لاسه في جانبه يمين ومن جانبها شرطها . ودليل الامام ان الخلع في جانبها بمنزلة البيع
يصح رجوعها ولا يتوقف على ما وراء المجلس فيصح اشتراط الخيار فيه اما في
يمين حتى لا يصح رجوعه ويتوقف على ما وراء المجلس ولا خيار في الايمان .
العبد في العتاق مثل جانبها في الطلاق .

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام ولا خيار في الايمان فبطل خياره ويصح في
فيصح خيارها (٢) وقال العلامة ابن نجيم والحق ما قاله الامام اطلقه فشمّل الخلع .
على مال (٣) وقال في الهندية قال لامرأته انت طالق على ألف على اني بالخيار .
فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق ولو قال لامرأته انت طالق على ألف غير
بالخيار ثلاثة ايام فقالت قبلت ان ردت الطلاق في الايام الثلاثة بطل الطلاق .
الطلاق في الايام الثلاثة وقع الطلاق ويجب الالف للزوج كذا في الكافي (٤) .
العناية (٥)

﴿المباراة كالخلع﴾

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٠٨ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٤٣ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٨٥

(٤) الهندية ج ١ ص ٣٩٩ (٥) العناية ج ٢ ص ٤٣

قال العلامة المرعيني والمباراة كالخلع كلاهما يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح عند أبي حنيفة وقال محمد لا يسقط فيهما إلا ما سمي به وأبو يوسف معه في الخلع ومع أبي حنيفة في المباراة (١)

• معنى المباراة •

والمباراة قسمة الهمزة جعل كل منهما بريئاً للآخر من الدعوى وبعبارة أخرى المباراة أن يبرأ شريكه أي أبرأ كل واحد منهما صاحبه (٢)

• اختلاف الفقهاء •

قال أبو حنيفة والمباراة كالخلع يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح وقال محمد لا يسقط فيهما إلا ما سمي به وأبو يوسف معه في الخلع ومع شيخه في المباراة دليل محمد أنه بعد العمل بحقيقة اللفظين على ما يأتي فجعل كناية عن الطلاق على ما لا يجب إلا ما سمي به دليل الإمام أن الخلع ينشئ عن الفصل ومنه خلع النعل وخلع العمل وهو مطلق كالسابقة فيعمل باطلاً فيهما في النكاح وأحكامه وحقوقه (٣)

• القول الراجح •

هو قول الإمام قال العلامة ابن النسيم يسقطان كل حق إلى آخره مقيد بالمهر والنفقة الماضية إذا كانت مفروضة إلى أن قال وإطلاق جواب المسئلة يقتضي سقوط المهر في جميع الصور سواء سمياً شيناً في الخلع أو لا إلى أن قال فإن لم يسمي شيناً ففيه ثلاث روايات أحدها لا يبرأ الزوج عن المهر حتى تأخذه إن لم يكن

.....

مقبوضا والثانية يبرأ كل منهما عنده وعن دين آخر سواء والثالثة يبرأ كل منهما عن
المهر لا غير فلا يطالب به احدهما الاخر وهو الصحيح على قول ابي حنيفة سواء كان قبل
الدخول او بعده مقبوضا كان او لا (١) وقال العلامة ابن عابدين وفي متن الملتقى
والساراة كالخلع يسقط كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر مما يتعلق
بالنكاح فلا يطالب بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة الى ان قال اقول وبه علم ان المذكور في
الفتاوى رواية رابعة والصحيح ما نقلناه عن هذه الشروح والمتون من براءة كل
منهما مطلقا بالارجوع لاحد على الاخر بشيء من المهر (٢) وهكذا في
البحر (٣) ورد المختار (٤)

﴿باب الظهار﴾

﴿حكم لفظ مثل وغيره في الظهار﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال انت على مثل امي او كامي يرجع الى نيته لينكشف حكمه
وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بائن لانه تبشيه بالام في الحرمة فكانه قال انت غير
حرام ونوى الطلاق وان لم يكن له نية فليس بشيء عند ابي حنيفة وابي يوسف لاحتمال
الحمل على الكرامة وقال محمد يكون ظهار الان التشبيه بعضو منها لما كان ظهارا فاشبه
بجميعها اولى (٥)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة وابي يوسف وان لم يكن له نية فليس بشيء وقال محمد هو ظهار لانه تشب

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٤٦ (٢) منحة الخالق ج ٣ ص ٨٨ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٨٩

(٤) رد المختار ج ٢ ص ٦١٣ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣١٠

حقيقة التشبيه بالعضو ظاهر فالتشبيه بالكل أولى دليل الشيخين. لانه كناية يحتسب وجوها فلا يتعين احدها الا بمرجح (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام وان لم يكن له نية فليس بشيء عندهما الى ان قال والحمل على الظهار حمل على المعصية ولا يجوز الزام المسلم المعصية من غير قصد اليها ولا لفظ صريح فيها (٢) وقال العلامة قاضي خان وان لم ينو شيئا لا يلزمه شيء في قول ابي حنيفة الى ان قال وعن ابي يوسف في رواية لا يلزمه شيء كما قال ابو حنيفة (٣) وقال العلامة الحصكفي وان نوى بانت على مثل امي او كامي وكذا لو حذف على خانية برا او ظهار او طلاق صحت نيته ووقع مانواه لانه كناية والايوشينا او حذف لكاف لغاوتعين الادنى اي البريعنى الكرامة (٤) وقال في الهندية. ولو قال لها انت على مثل امي او كامي ينوى فان نوى الطلاق وقع بائنا وان نوى الكرامة او الظهار فكما نوى مكذافي فتح القدير وان لم تكن له نية فعلى قول ابي حنيفة لا يلزمه شيء حملا للفظ على معنى الكرامة كذافي الجامع الصغير والصحيح قوله مكذافي غاية البيان (٥) قال ستاذنا المفتي غلام قادر العماني. وما شاع في زماننا على السنة العوام ام واخت ان فعل كذافي كذافان نوى فيها فهو على مانوى وان لم يكن له نية يحمل على الطلاق السابق وذلك لدلالة العرف لان العوام يقولون مثل هذه الالفاظ في مواضع الايمان تأكيد للايمان ويظنون ان مثل هذه الالفاظ تحرم المراجعة.

(١) الاختيار ج ٣ ص ١٦٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٩١ (٣) الخانية ج ٢ ص ٢٦٣

(٤) الدر المختار ج ٢ ص ٦٢٦ (٥) الهندية ج ١ ص ٥٠٤

﴿الحكم فيما اذا جمع بين لفظ الحرام والتشبيه﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال انت على حرام كامى ونوى ظهار او طلاقا فهو على ما نوى لان احتمل الوجهين الظهار لمكان التشبيه والطلاق لمكان التحريم والتشبيه تأكيد له وان لم تكن له نية فعلى قول ابى يوسف ايلاء وعلى قول محمد ظهار والوجهان بينهما (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال محمد وان لم تكن له نية يكون ظهار او قال ابو يوسف هو ايلاء ليكون الثابت به ادى الحرمتين ودليل امام محمد لان كاف التشبيه يختص به (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول امام محمد قال العلامة قاضى خان اذا قال لى انت على حرام كامى ونوى - الطلاق او الظهار او الايلاء فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا يكون ظهارا فى قول محمد وهو رواية عن ابى حنيفة الى ان قال وذكر الخصاص الصحيح من مذهب - حنيفة ما قال محمد (٣) وقال العلامة الحصكفى وبانت على حرام كامى صح ما نوى - ظهار او طلاق وتمنع ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم يوثبت الا - وهو الظهار فى الاصح وقال العلامة ابن عابدين قوله فى الاصح لانه تحريم موكد بالنسبة كما مر قال فى الخانية وفى رواية عن ابى حنيفة يكون ايلاء والصحيح الاول (٤) - العلامة ابن نجيم المصرى قوله وبانت على حرام كامى ظهارا او طلاقا فكذلك - لانه لما زاد على المثال الاول لمظة التحريم امتنع ارادة الكرامة

.....

ومحت نية الظهار والطلاق ولم يبين ما اذا لم ينوشيا للاختلاف فمحمد حمله
ظهار او ابو يوسف ايلاء والاول اوجه (١)

• الحكم فيما اذا جمع بين لفظ الحرام والظهار •

قال العلامة المير غيناني وان قال انت على حرام كظهر امي ونوى به طلاقا او ايلاء لم يكن
لاظهارا عند ابي حنيفة وقال اي صاحبان هو على ما نوى لان التحريم يحتمل كل ذلك
على ما بينا غير ان عند محمد اذا نوى الطلاق لا يكون ظهارا وعند ابي يوسف يكونان
جميعا وقد عرف في موضعه ولا يبي حنيفة انه صريح في الظهار فلا يحتمل غيره ثم
هو محكم فيرد التحريم اليه (٢)

• اختلاف الفقهاء •

قال ابو حنيفة رجل قال لامرأته انت على حرام كظهر امي ولم ينوشيا ونوى به الطلاق
والتحريم او الظهار يكون ظهارا او قال هو على ما نوى دليل الاما ان قوله انت على حرام
كظهر امي صريح في الظهار ولهذا لا يحتاج في الدلالة عليه الى النية فلا يحتمل غيره من
الطلاق والايلاء ثم هو محكم لعدم احتمال الغير (٣)

• القول الراجح •

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهيثم ولا يبي حنيفة انه اي لفظ كظهر امي صريح في
ظهار محكم فيه ولفظ حرام متحمل فيرد اليه اذا قرن معه (٤) وقال العلامة قاضي
حن. والرابعة اذا قال لها انت على حرام كظهر امي فانه يكون ظهارا (٥) وقال العلامة

.....

(١) البحر الرائق ج ٣ ص ٩٩ (٢) الهداية ج ٢ ص ١١١ (٣) العاية ج ٣ ص ٩٢

(٤) فتح القدير ج ٣ ص ٩٢ (٥) الخانية ج ٢ ص ٢١٣

جلال الدين الخوارزمي قوله ولا بى حنيفة انه صريح فى الظهار فلا يحتمل غيره لان معنى قوله انت على كظهر امي انت على حرام كظهر امي فيكون الحرام تفسير للظهار والشيء لا يتغير بتفسيره كذا فى مبسوط الاسلام (١) وهكذا فى العناية (٢) وقد العلامة الحصكفى وبانت على حرام كظهر امي ثبت الظهار لا غير لانه صريح (٣) وهكذا فى الهندية (٤) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعماني والحاصل ان لفظة الظهار مختص بالظهار لا يحتمل غيره وان نوى.

﴿فصل فى الكفارة﴾

﴿اعتاق العبد المشترك فى الكفارة﴾

قال العلامة المرغيناني فان اعتق نصف عبد مشترك وهو مours وضمن قيمة باقية - يجز عند ابى حنيفة ويجوز عندهما اى عند الصاحبين (٥)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال فى الهندية قال ابو حنيفة ولو كان عبد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه عن كذا - لا يجوز عنها عند ابى حنيفة سواء كان مours او معسرا (٦) قال الصاحبان ان كان مours اجزاه لانه يملك نصيب شريكه بالضمنان وكان معتقا كل العبد الكفارة وهو ملكه بخلاف ما اذا كان المعتق معسرا لا يجزيه لان السعاية وجبت للشريك فى نصيبه فلم يوجد منه عتق الجميع (٧) دليل الاما ان نصيب صاحبه ينتقض على - ثم يتحول اليه بالضمنان ومثله يمنع الكفارة.

(١) الكفاية ج ٢ ص ٩٢ (٢) العناية ج ٣ ص ٩٢ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٢٢٤ (٤) الهندية ج ١ ص ٥٠٤

(٥) الهداية ج ٢ ص ١٣١ (٦) الهندية ج ١ ص ٥١٠ (٧) الاحتيار ج ٣ ص ١٢٥

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهيثم وعنده يتجزأ فانما اعتق نصيبه في الابتداء ونصف الرقبة ليس رقبة وقد تمكن النقصان في الرق في النصف الاخر لتعذر استدامة الرق فيه فصار كام الولد بل اشد لان عتقها متعلق بالموت بخلاف هذا وهذا النقصان وقع في ملك شريكه ثم بالضمان ملكه ناقصا ومثله يمنع التكفير كالتدبير كانه اعتق عبدا لاشياء منه (١) ومثله في الكفاية (٢) وقال العلامة الحصكفي ولا يجوز الى ان قال واعتاق نصف عبد مشترك ثم باقيه بعد ضمانه لتمكن النقصان (٣) وقال العلامة ابن نجيم المصري قوله ان حر ونصف عبد مشترك وضمن باقيه الى ان قال لا يجزيه عن الكفارة اما الاول فلان نصيب صاحبه قد انتقص على ملكه لتعذر باقيه لاستدامة الرق فيه ثم يتحول اليه بالضمان ومثله يمنع الكفارة كالتدبير الخ (٤)

﴿ اعتاق العبد بكلامين ﴾

قال العلامة المرغيناني وان اعتق نصف عبده عن كفارته تم اعتق باقيه عنها جاز لانه اعتقه بكلامين والنقصان متمكن على ملكه بسبب الاعتاق بجهة الكفارة ومثله غير مانع كمن اضع شاة لاضحية فاصاب السكين عينا بخلاف ما تقدم لان النقصان متمكن على ملك الشريك وهذا على اصل ابي حنيفة في تجري الاعتاق عناية اما عدهما الاعتاق لا يتجزئ فاعتاق النصف اعتاق الكل فلا يكون اعتاقا بكلامين (٥)

(١) فتح القدير ج ٣ ص ١٠٠ (٢) الكفاية ج ٣ ص ١٠١ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٢٣٠

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ١٠٣ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣١٣

• القول الرابع •

هو قول ابي حنيفة قال العلامة داماد افدى وكذا صح لو حرر نصف عبده عنهاى الكفارة ثم باقيه قبل الوطىء من ظاهر منها استحسانا عند الامام (١) وقال العلامة الحصكفى واعتاق نصف عبده ثم باقيه عنها استحسانا وقال العلامة ابن عابدين قوله استحسانا الى ان قال وجه الاستحسان ان هذا النقصان من آثار العتق الاول بسبب الكفارة فى ملكه ومثله غير مانع (٢) وقال العلامة ابن الهمام بخلاف المسئلة التى بعده فانه اعتق نصفه ثم نصفه بعد كون الكل على ملكه فتسكن النقصان على ملكه بسبب الاعتاق بجهة الكفارة فيجوز (٣) وقال فى الهندية اذا اعتق نصف الرقبة ثم اعتق نصفها الاخر قبل اى يجامعها جاز عن الكفارة (٤)

﴿ اذا وقع الجماع فى خلال الاعتاق ﴾

قال العلامة المرغينانى وان اعتق نصف عبده عن كفارته ثم جامع التى ظاهر منها ثم اعتق باقيه لم يحز عند ابي حنيفة لان الاعتاق يتجزى عنده وشرط الاعتاق ان يكون فى المسيس بالنص واعتاق النصف حصل بعده وعندهما اعتاق النصف اعتاق الكل فحصل الكل قبل المسيس (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وان اعتق نصف عبده ثم جامعها ثم اعتق باقيه لم يجزه . وقـ
الصاحبان يجزيه لانه لما اعتق نصفه كان اعتاق الجميع فحصل الكل قبل المسيس دليل

.....

(١) مجمع الانهرج ١ ص ٣٥٩ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٩ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ١٠٠

(٤) الهندية ج ١ ص ٥٠٩ (٥) الهداية ج ٢ ص ٢١٣

الامام لان عتق باقى العبد وقع بعد الميس و المأمور به هو العتق قبل الميس فالعتق
يجتزى عنده (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة ابن الهمام قلنا انما يجوز لانه اعتاق رقبة كاملة قبل الميس
التانى وبطل اعتاق ذلك النصف لان الشرط للحل مطلقا اعتاق كل الرقبة قبل الميس
ولم يوجد فتقرر الاثم بذلك الميس ثم لم يكن اعتبار ذلك النصف من الشرط حتى
يكفى معه عتق النصف لان المجموع حينئذ ليس قبل الميس فليس هو الشرط فتبقى
الحرمة بعد المجموع كما كانت الى ان يوجد الشرط وهو عتق مجموع بجميع
رقبة (٢) وقال العلامة الحصى ونصف عبده عن تكفيره ثم باقيه بعدو طء من
ظاهر منها للامر به قبل التماس وقال العلامة ابن عابدين قوله للامر به قبل التماس فالشرط
للحل مطلقا اعتاق كل الرقبة قبل التماس ولم يوجد فتقرر الاثم بذلك الوطاء ثم لم يمكن
اعتبار ذلك النصف من الشرط حتى يكفى معه عتق النصف الباقي لان المجموع
حينئذ ليس قبل التماس بل بعضه قبله وبعضه بعده فليس هو الشرط فتبقى
الحرمة بعد المجموع كما كانت (٣) وهكذا فى البحر (٤)

﴿الجماع فى خلال الشهرين﴾

قال العلامة المرغينانى فان جامع التى ظاهر منها فى خلال الشهرين
ليلا عامدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يستأنف لانه
لا يمنع التتابع اذ لا يفسد به الصوم وهو الشرط وان كان تقديمه على الميس

.....

شرطا ف فيما ذهبنا اليه تقديم البعض وفيما قلتم تأخير الكل عنه. ولهما اى للطرفين ان
الشرط فى الصوم ان يكون قبل المسيس وان يكون حالبا عنه ضرورة بالحق وهذا الشرط
ينعدم به فيستأنف (١)

❦ اختلاف الفقهاء ❦

قال ابو يوسف ان جامع ليلا عامدا او نهارا ناسيا لم يستأنف لان ذلك لا يمنع التتابع حتى
لا يفسد به الصوم (٢) قال ابو حنيفة ومحمد بن لو جامع امرأته التى
ظاهر منها بالنهار ناسيا وبالليل عامدا او ناسيا فانه يستقبل الصوم (٣) دليل الطرفين ان الشر
شرط كونه قبل المسيس وانه ينعدم المسيس فيستأنف.

❦ القول الرابع ❦

هو قول الطرفين. قال العلامة داماد افندى. والصحيح قولهما اى الطرفين لان المأمور به
صيام شهرين متتابعين لا مسيس فيهما (٤) وقال العلامة ابن نجيم قوله فان وطى
فيهما ليلا او يوما ناسيا او افطر استأنف الصوم اى وطىء المظاهر منها عند
حيضة ومحمد بن ابي ان قال والصحيح قولنا (٥) وقال العلامة الحصكفى او بعيرة
او وطئها اى والمظاهر منها او امال وطىء غيرها وطأ غير مفطر الى ان قال فيهما اى الشهرين
مطلقا ليلا او نهارا عامدا او ناسيا كما فى المحتار وغيره وقال العلامة ابن عابدين قوله وغيره
كالبدانع والتحفة وعاية البيان (٦) وقال فى الهندية لو جامع امرأته
ظاهر منها بالنهار ناسيا وبالليل عامدا او ناسيا فانه يستقبل الصوم عندناى حنيفة ومحمد بن

.....

(١) الهندية ج ٢ ص ١٣١ (٢) الاختيار ج ٣ ص ١٦٥ (٣) الهندية ج ١ ص ٥١٢

(٤) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٦٠ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ١٠٦ (٦) رد المحتار ج ٢ ص ٢٣١

ان قال كذا في شرح الطحاوى (١)

﴿ اذا اطعم عن ظهارين ستين مسكينا ﴾

قال العلامة السرغينانى واذا اطعم عن ظهارين ستين مسكينا لكل مسكين صاعا من بر لم يجزه الا عن واحد منهما عند ابى حنيفة و ابى يوسف وقال محمد بن جزيه عنهما وان اطعم ذلك عن افطار وظهر اجزاه عنهما بالا جماع (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة و ابو يوسف وان اطعم ستين مسكينا كل مسكين صاعا من بر عن كفارتين لم يجزه الا عن واحد وقال محمد بن جزيه عنهما وهذا لان بالمودى وفاء بهما والمصروف اليه محل لهما فيقع عنهما كما لو اختلف السب او فرق في الدفع. دليل الشيخين ان النية في الجنس الواحد لغو وفي الجنسين معتبرة و اذا لغت النية والمودى يصلح كفارة واحدة لان نصف الصاع ادنى المقادير فيمنع النقصان دون الزيادة فيقع عنها كما اذا نوى اصل الكفارة بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه في الدفعة الثانية في حكم مسكين اخر هذا جواب او فرق في الدفع حاصله ان قياسه على هذا غير صحيح ووجه يظهر عن المتن (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة الحصكفى اطعم ستين مسكيا كالا صاعا بدفعة واحدة عن ظهارين كما مر صرح عن واحد كذا في نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح عنهما وقال العلامة ابن عابد بن قوله صرح عن واحد لان النقصان عن العدد لا يجوز فالواجب في

.....

الظنار بن اطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب الى الاقل كما لو اطعم ثلاثين مسكينا لكل واحد صاعا فإنه لا يكفي عن طهار واحد (١) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى ولهما ان النية فى الجنس الواحد لغو لان النية للتمييز بين الاجناس المختلفة والفرض عدمها فلغت النية واذ لغت والمودى يصلح كفارة واحدة لان نصف الصاع ادنى المقادير والمقادير تمنع النقصان دون الزيادة فيقع عنها كما اذا نرى اصل الكفارة فإنه يقع عن واحداهما بالاتفاق (٢) وقال فى الهدية لو اطعم ستين مسكينا كل مسكين صاعا من بر عن ظهارين فى امرأة او امرأتين لم يجز الا عن احدهما عند ابى حنيفة وابى يوسف كذا فى الكافى (٣) وهكذا فى البحر (٤)

﴿باب اللعان﴾

﴿حكم الفرقة فى اللعان﴾

قال العلامة المرغينانى وتكون الفرقة تطليقة بانة عند ابى حنيفة ومحمد لان فعل القاضى انتسب اليه كما فى العين وهو خاطب اذا كذب نفسه عندهما أى الطرفين وقال ابو يوسف هو تحريم مؤبد لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدان على التايد ولهما أى دليل الطرفين ان الاكذاب رجوع والشهادة بعد الرجوع لاحكم لهما ولا يجتمعان مادام متلاعنين ولم يبق التلاعن ولا حكمه بعد الاكذاب فيجتمعان (٥)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال الامام ابو حنيفة ومحمد فاذا التعانف فرقا الحاكم بينهما فاذا فرق بينهما كانت تطليقة

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٣٣ (٢) العاية ج ٣ ص ١٠٨ (٣) الهدية ج ١ ص ٥١٣

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ١١٠ (٥) الهدية ج ٢ ص ١٨

بأنه لأنه كفل الزوج كما في الجب والعنة وقال أبو يوسف هو تحريم مؤبد وثمرته إذا كذب نفسه حده القاضي وعاد خاطبا وعنده لا لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان أبدا. دليل الطرفين أنه إذا كذب نفسه لم يصير متلاعنين ولا يبقى حكمه ولما أوجب عليه الحد بالكذب ولأن اللعان شهادة وهي تطل بتكذيب الشاهد نفسه فلم يبقيا متلاعنين لا حقيقة ولا حكما فلم يتناولهما النص (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام ولا يجتمعان مادام متلاعنين ولم يبق التلاعن ولا حكمه يعني أن الحكم في هذه القضية بعدم الاجتماع بشرط وصفية الموضوع فهي القضية المسماة بالمشروطة ولم يبقيا بمجرد الفراغ من اللعان متلاعنين فلم يبق اللعان حقيقة ولا حكما بالكذب لنفسه لثبوت النسب أن كان القذف بنفى الولد ولزوم الحد وحكمه عدمه فقد انتفت اللوازم الشرعية وذلك يستلزم انتفاء ملزومها شرعا فينتفى الحكم المذكور وهو عدم حل الاجتماع فثبت نقيضه (٢) وقال العلامة قاضي خان ومادام المتلاعنان على اللعان ليس له أن يتزوجها فإن كذب المتلاعن نفسه بعد اللعان كان له أن يتزوجها في قول أبي حنيفة ومحمد (٣) وقال في الهندية قال أبو حنيفة ومحمد الفرقة الواقعة في اللعان فرقة بتطبيقه بانه فيزول ملك النكاح وتثبت حرمة الاجتماع والتزوج مادام على حالة اللعان كذا في البدائع (٤) وقال العلامة محمد إبراهيم الحلبي وهو أي التفريق طلقه بانه على الصحيح فيجب العدة مع

.....

(١) الاختيار ج ٢ ص ١٦٩ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ١٢١ (٣) الخانية ج ٢ ص ٢٦٩ (٤) الهندية ج ١ ص ٥١٦

الفقعة والسكنى وهذا عند الطرفين (١) وهكذا فى البحر (٢)

﴿ تذكرة نفى الولد فى اللعان ﴾

قال العلامة المرغينانى ولو قد فها بالزنى ونفى الولد ذكر فى اللعان الامرين ثم ينفى القاضى نسب الولد ويلاحقه بامه لما روى ان النسي ^{سب} نفى ولدا مراقة هلال بن امية عن هلال والحقة بها ولان المقصود من هذا اللعان نفى الولد فيوفر عليه مقصوده فيتضمنه القضاء بالتفريق وعن ابي يوسف ان القاضى يفرق ويقول قد انزمت امه واخرجته من نسب الاب لانه ينفك عنه فلا بد من ذكره (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن الهمام قوله لا بد من ذكره حتى لو لم يقله لا ينتفى السب عنه قال شمس الانمة هذا صحيح (٤) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمى قوله وعن ابي يوسف ان القاضى يفرق ويقول قد انزمت امه واخرجته من نسب الاب حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب عنه وهذا صحيح (٥) وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله نفى نسبه اى لا بد ان يقول قطعت نسب هذا الولد عنه بعدما قال فرقت بينكما كما روى عن ابي يوسف وفى المبسوط هذا هو الصحيح (٦) وهكذا فى البحر (٧)

﴿ اللعان بنفى الحمل ﴾

قال العلامة المرغينانى واد اقال الزوج ليس حملك منى فلا لعان وهذا قول اى حنيفة وزفر لانه لا يتيقن بقيام الحمل فلم يصرقا ذفا وقال ابو يوسف ومحمد اللعان يحب

.....

(١) ملتقى الابحار ج ١ ص ٣٦٦ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ١١٤ (٣) الهداية ج ٢ ص ٣١٩

(٤) فتح القدير ج ٣ ص ١٢٣ (٥) الكتاب ج ٣ ص ١٢٣ (٦) المحار ج ٢ ص ١٢٠ (٧) البحر الرائق ج ٣ ص ١١٩

ينفى الحمل اذا جئت به لاقل من ستة اشهر وهو معنى ما ذكر في الاصل لانا ينفى بقيام
الحمل عنده فيتحقق القذف فلنا اذا لم يكن قذافي الحال يصير كالمعلق بالشرط
فيصير كانه قال ان كان بك حمل فليس منى والقذف لا يصح تعليقه بالشرط (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وزفر واذا قال ليس حملك منى فلا لعان وقال صاحبان ان ولدت لاقل من
ستة اشهر من يوم القذف يجب العان لانا ينفى بقيام الحمل يومئذ (٢) دليل الامام انه
يومئذ لم يتقن بقيام الحمل فلم يصرف قذافا واذ لم يكن قاذفا في الحال يصير كانه قال ان
كان بك حمل فليس منى ولا يثبت حكم القذف اذا كان معلقا بالشرط.

• القول الرابع

هو قول ابي حنيفة وزفر. قال العلامة ابن الهمام قوله وهذا قول ابي حنيفة وزفر وبه قال
احمد والنوري والحسن البصري والشعبي وابن ابي لى وابو ثور (٣) وقال العلامة قاضي
حان وان جئت به لاقل من ستة اشهر فكذلك في قول ابي حنيفة (٤) وقال العلامة اس
بحيم قوله لا ينفي الحمل لانه لا يتقن بقيامه عند القذف لاحتمال انه انتفاخ ولو تيقنا بقيامه
وفته بان ولدت لاقل من ستة اشهر صار كانه قال ان كنت حاملا فحملك ليس منى
والقذف لا يصح تعليقه بالشرط وهذا قول الامام (٥) وقال في الهدية اذا قال الزوج ليس
حملك منى فلا لعان وهذا قول ابي حنيفة وزفر الى ان قال وان جئت لاكثر فلا لعان
وهو الصحيح هكذا في المضممرات وهكذا في المتن (٦)

(١) الهدية ج ٢ ص ٣١٩ (٢) الاختيار ج ٣ ص ١٤٠ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٦٢٣

(٤) الحانية ج ٢ ص ٢٦٨ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ١٢١ (٦) الهدية ج ١ ص ٥١٨

﴿ اللعان بنفى الولد بعد الولادة ﴾

قال العلامة المير غيناني واذ انفى الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة وفي الحالة التي تقبل
التهنية ويتباع آله الولادة صح نفية ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن وبشيت النسب
هذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يصح نفية في مدة النفاس (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال في الهندية قال أبو حنيفة واذ انفى الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة وفي الحال التي
يقبل التهنية ويتباع آله الولادة صح نفية ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن وبشيت النسب
ولو كان غائبا عن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى قدم له النفى (٢) وقال صاحبان يصح نفية
في مدة النفاس لأن النفى يصح في مدة قصيرة ولا يصح في
مدة طويلة ففصلنا بينهما بمدة النفاس لأنه أثر الولادة دليل الإمام أنه لا معنى للتقدير لأن
الزمان للتمامل وأحوال الناس فيه مختلفة فاعتبرنا ما يدل عليه وهو قوله التهنية أو سكروا
على التهنية أو ابتاعه متاع الولادة أو مضى ذلك الوقت وهو ممتنع عن النفى ولو كان
غائبا ولم يعلم بالولادة ثم قدم تعتبر المدة التي ذكرناها على الأصلين (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة علاء الدين الحصكفي والصحيح قول الإمام (٢) وقد
العلامة ابن الهمام والمختلف فيه أن يقع اعنى النفى في زمان التهنية عادة وإنما
آله الولادة عند أبي حنيفة ولو وقع بعده ان كان لم يقبل تهنية لا ينتفى إلى أن قال زهد
لا معنى ليعين مدة أصلا لا بها للتمامل والناس مختلفون فيه والأحوال أيضا تختلف في

.....

افادته فاعتبرنا ما يدل عليه وهو قبول التهنة وهو ذكر ما يدل على القبول مثل احسن الله (١) وقال العلامة الحصكفي في الولد الحي عند التهنة ومدتها سبعة ايام عادة وعند الابتاع الى الولادة صح وبعده لا لا قراره به دلالة (٢) وهكذا في البحر (٣) والهندية (٤)

﴿ باب العنين وغيره ﴾

﴿ يعتبر التاجيل بالسنة الشمسية ﴾

قال العلامة المرغيناني والخصي يوجل كما يوجل العنين لان وطيه مرجور اذا اجل العين سنة الى ان قال وفي التاجيل تعتبر السنة القمرية هو الصحيح ويحتسب بايام الحيض وشهر رمضان لوجود ذلك في السنة ولا يحتسب بمرضه ومرصها لان السنة قد تخلو عنه (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو غير ظاهر الرواية يعني انه يوجل سنة شمسية قال العلامة ابن الهمام قوله هو الصحيح صحيحه ايضا صاحب الوقعات احتراز عما اختاره شمس لانمة السرخسي وقاضي خان وظهر الدين من اعتبارها شمسية وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة وما ضربت السنة الا للتوصل الى صلاح الطبع ورفع المانع فيجوز ان يوافق طبعه سنة زيادة السنة الشمسية على القمرية فوجب اعتبارها (٦) وقال العلامة قاضي خان وتكلموا انه يوجل سنة قمرية او شمسية قال العلامة المعروف

.....

(١) فتح القدير ج ٢ ص ١٢٦ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ١٢٨ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ١٢١

(٤) الهندية ج ١ ص ٥١٩ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٢٢ (٦) فتح القدير ج ٢ ص ١٣٢

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة و ابو يوسف ولا خيار لهما ان وجدت لمرأة به اى بالزوج جنونا او جذاما او برصا. قال محمد لهما الخيار دفع الضرر عنها كما فى الحب والعنة بخلاف حنابلة لانه متمكن من دفع الضرر بالطلاق دليل الشيخين ان الاصل عدم الخيار لسافيه من ابطال حق الزوج وانما يثبت فى الحب والعنة لانهما يخلان بالمقصود المشروع له النكاح وهذه العيوب غير مخللة به فافترقا.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة قاضى خان وان وجدت المرأة بر وحنيا جنونا او جذاما او برصا قال ابو حنيفة و ابو يوسف ليس لهما حق الفرقة (١) وقال العلامة ابن تيماء الحاصل انه ليس لواحد من الزوجين خيار ففسخ النكاح بعيب فى الآخر كانا من كان عند ابى حنيفة و ابى يوسف وهو قول عطاء والنخعى وعمر بن عبد العزيز الى ان قال وفى المبسوط انه مذهب على وابن مسعود وقال بعد صفحة قوله لا يهما محلان بالسقود الى ان قال اجيب بان الوطء له جهتان جهة كونه مقصودا باعتبار القصور الذى سارع له النكاح وهو التوالد فانه لا يحصل الا به وجهة كونه تسرة حيث يصح نكاحه لرضيعته و الايسة فلو كان مقصودا لم يجوز نكاح هؤلاء كماله يجر استنحار الجحش بحمل والركوب فاعتبر باجهة التسرة فيما اذا كانت هذه العيوب بها ولم يثبت له خيار الفسخ جريا على الاصل (٢) وقال العلامة حلال الدين الخوارزمى بعد تفصيل مسئلة واما نقل رغبتهافيه وتتأدى بالصحة والعسرة معه وذلك

غير مثبت لها الخيار كمال ووجدته ساء الخلق او مقطوع اليدين (١) وقال العلامة الحصكفي ولا يتخير احدهما اي الزوجين بعيب الاخر فاحشا كجنون وجداه وبرص ورتق وقرن وخالف الانمة الثلاثة في الخمسة وقال العلامة ابن عابدين قوله ولا يتخير اي ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بعيب في الاخر عند اي حنيفة وابي يوسف وهو قول عطاء والنخعي وعمر بن عبد العزيز وابي زياد وابي قلابه وابي ابي ليلى والاوزاعي والثوري والخطابي وداود الظاهري واتباعه وفي المسروط مذهب علي وابن مسعود (٢) لكن في الهندية قال محمدان كان الجنون حادثا بغير سنة كالعنة ثم يخير المرأة بعد الحول اذالم يبرء وان كان مطبقا فهو كالجب وبناخذ كذا في الحاوي القدسي (٣)

﴿باب العدة﴾

﴿عدة المطلقة التي ورثت في المرض ابعدا لجلين﴾

قال العلامة المرغيناني واذا ورثت المطلقة في المرض فعدتها ابعدا لجلين وهذا عند حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ثلاث حيض ومعناه اذا كان الطلاق بانئا او ثلثا اما اذا كان رجعا فعليها عدة الوفاة بالاجماع (٤)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ومحمد واذا ورثت المطلقة في المرض فعدتها ابعدا لجلين وهذا عند الطرفين وقال ابو يوسف ثلث حيض ومعناه اذا كان الطلاق بانئا او ثلثا دل عليه النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق ولزمته اثلث حيض وانما تجب عدة الوفاة اذا ز...

.....

(١) الكفاية ج ٣ ص ١٣٥ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٦٣٨ (٣) الهندية ج ١ ص ٥٢٦ (٤) الهداية ج ٢ ص ٢٢٣

النكاح في الوفاة الا انه بقى في حق الارث لافى حق تغير العدة بخلاف الرجعى لان النكاح باق من كل وجه. دليل الطرفين. انه لما بقى في حق الارث يجعل باقيا في حق العدة احتياطاً فيجمع بينهما لان العدة مما يحتاط فيها فيجب ابعداً لاجلين (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة قاضي خان والمتوفى عنها زوجها قد طلقها زوجها ان كانت تراث زوجها المطلق تعتد بابعداً لاجلين. وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري وان كان سائداً وثلاثان كانت لا تصير عدة الوفاة فان ورثت بالفرار جمعت بين الحيض والاشهر (٢) وقال العلامة الحصكفي وفي حق امرأة الفار من الطلاق البائن ان مات وهي في العدة ابعداً لاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطاً بان تربص اربعة اشهر وعشراً من وقت الموت فيها ثلاث حيض من وقت الطلاق شمسى وفيه قصور لانها لو لم ترفيها حيضات اعتد بعدها بثلاث حيض حتى لو امتد طهرها تبقى عدتها حتى تبلغ سن الاياس (٣) وهكذا في الهندية (٤)

﴿حكم العدة فيما اذا مات الصبي عن امرأة حامل﴾

قال العلامة المرغيناني واذا مات الصغير عن امرأته وبها حبل فعدتها ان تضع حملها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عدتها اربعة اشهر وعشرو هو قول الشافعي لان الحمل ليس بثابت النسب منه فصار كالحدث بعد الموت (٥)

٥ اختلاف الفقهاء

.....

(١) الحانية ج ٢ ص ٢٤٠ (٢) خلاصة الفتاوى ج ٢ ص ١١٤ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٢٥٤

(٤) الهندية ج ١ ص ٥٣٠ (٥) الهداية ج ٢ ص ٢٢٥

قال ابو حنيفة ومحمد اذ مات الصغير عن امراته وبها حمل فعدتها ان تضع حملها. وقال ابو يوسف عدتها اربعة اشهر وعشر. دليل الطرفين اطلاق قوله تعالى واولات الاحصاء اجلهن ان يضعن حملهن الاية (١) ولانها مقدرة بمدة وضع الحمل في اولات الاحصاء قصرت المدة او طالت لا للتعرف عن فراغ الرحم لشرعها بالاشهر مع وجود الاقراء لكن لقضاء حق النكاح وهذا المعنى يتحقق في الصبي وان لم يكن الحمل منه بخلاف الحس الحادث لانه وجبت العدة بالشهور فلا تغير بحدوث الحمل وفيما فيه كما وحس مقدرة بمدة الحمل فافتراقه لا يلزم امرأه الكبير اذا حدث لها الحمل بعد الموت لان السبب يثبت منه فكان كالقائم عند الموت حكما.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة قاصي حان صبي مات عن امرأة حامل ظهر حملها كعدتها ابو وضع الحمل استحسانا (٢) وقال العلامة ابن الهمام قوله في ابو يوسف عدتها اربعة اشهر وعشر وهذه رواية عن ابي يوسف اذ لم يحكم في الطاهر خلاف ولم يذكر محمد ولا جامع كلامه الحاكم وقول فخر الاسلام وهذه عن الاعتدال بوضع الحمل استحسان من علمائنا يدل عليه فاسماهي رواية عنه وكذا في شمس الانمة (٣) وقال في الهندية لو مات الصبي عن امراته فظهر بها حمل بعد موته اعدت بالاشهر ولو مات وهي حامل تعتد بوضعها استحسانا كذا في البحر السرخسي (٤) وهكذا في البحر (٥)

(١) سورة الطلاق ج ٢٨ الاية ٢ (٢) الخاتبة ج ٢ ص ٢٤٠ (٣) فتح القدير ج ٢ ص ١٣٩

(٤) الهندية ج ١ ص ٥٣٠ (٥) البحر الرائق ج ٢ ص ١٢١

﴿ حكم المهر والعدة فيما اذا تزوجها في عدتها ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقلة وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وابو يوسف وان نكح معتدته من طلاق بائن ثم طلقها قبل الدخول لزم مهر كامل وعدة مستأنفة (٢) وقال محمد عليه نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى دليله لان هذا طلاق قبل الميسر فلا يوجب كمال المهر ولا استئناف العدة واكمال العدة الاولى انما يجب بالطلاق الاول الا انه لم يظهر حالة الزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق الثاني ظهر حكمه كمال الواترى ام ولده ثم اعتقها (٣) دليل الشيخين لانها مقبوضة في يده حقيقة بالوطية الاولى وقد بقي اثره وهو العدة اذا جدد النكاح وهي مقبوضة تاب ذلك القبض عن القبض المستحق في هذا النكاح كالفاسب يشتري المغصوب الذي في يده يصير قابضاً بمجرد العقد فوضح بهذا انه طلاق بعد الدخول.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الحصكفي نكح نكاحاً صحيحاً معتدته ولو من فاسد وطلقها قبل الوطء ولو حكماً وجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطء الاول لبقاء اثره وهو العدة. وقال العلامة ابن عابدين قوله لانها مقبوضة في

يده اى فيسوب عن القبض المسحق بالعقد الثانى كالمغاصب اذا اشترى المغصوب احدى
فى يده يصير قابضا بمجرى العقد فكان طلاقا بعد الدخول لا يقال الطلاق بعد الدخول
يسلك به الرجعة ولا رجعة له هنا لانه لا يلزم من اقامته مقام الوطء فى العقد الثانى فى حر
المهر والعقدان يقوم مقامه فى حق الرجعة كالحلوة اقيمت مقام الوطء فى حقهما ولم تنب
مقام ملك الرجعة وتماهى فى المنع قلت وايضا فان الطلاق الاول بائن كما صرح حر
فكيف يملك الرجعة فى عدته وان كان الثانى رجعيا (١) وقال العلامة ابن نجيم في
ولو كح معتدته وطلقها قبل الوطء وجب مهر تام وعدة مستداة وهذا عندهما (٢) وفي
العلامة اكمل الدين البارتى واذا طلق الرجل امرأته طلاقا بانقال فى النهاية هذه
المسائل المعروفة التى ذكرها فى التتمة والذخيرة وغيرهما وهى كنهها مبنية على
واحد وهو ان الدخول فى النكاح الاول هل يكون دخولا فى النكاح الثانى
اولا فعند محمد لا يكون وعندهما يكون وصورة المسئلة المذكورة فى الكتاب ظاهرة -

﴿ فصل فى الحداد ﴾

﴿ حكم العدة فيما اذا طلقها فى الشهر ﴾

قال العلامة المرغينانى وان كانت مسيرة ثلاثة ايام ان شانت رجعت وان شانت مصر
سواء كان معها ولي اولم يكن الى ان قال الا ان يكون طلقها او مات عنها زوجه
مصر فانها لا تخرج حتى تعتد ثم تخرج ان كان لها محرم وهذا عند ابى حنيفة والى
ابو يوسف ومحمد ان كان معها محرم فلا بأس بان تخرج من المصر قبل ان تعتد (٣)

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٦٦ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ١٣٨ (٣) العناية ج ٣ ص ١٥٢ (٤) الهداية ج ٢ ص ٣٣٠

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وان كان ذلك اى الطلاق او الموت فى مصر لا تخرج منه ماله تعتد ثم تخرج ان كان لهام محرم. وقال الصاحبان ان كان معهما محرم فلا بأس به بان تخرج من المصر قبل ان تعتد. دليل الصاحبين. ان نفس الخروج مباح دفعا لاذى الغربته وحشة الوحدة وهذا عذر وانما الحرمة للسفر وقد ارتفعت بالمحرم. دليل ابى حنيفة ان العدة تمنع من الخروج من عدم المحرم فان للمرأة ان تخرج الى مادون السفر بغير محرم وليس للمعدة ذلك فلما حرم عليها الخروج الى السفر بغير المحرم ففي العدة اولى.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابى حنيفة. قال العلامة ابن الهمام فان كان معهما محرم لم تخرج عند ابى حنيفة فى العدة وقال لا تخرج وهو قول ابى حنيفة اولا وقوله الاخر اظهر (١) وقال العلامة الحصكفى او كانت فى مصر او قرية تصلح للاقامة تعتد ثمة ان لم تجد محرما اتفقا وكذا ان وجدت عند الامام (٢) وقال فى الهندية وان كان معهما محرم لم تخرج عند ابى حنيفة وقال لا تخرج وهو قول ابى حنيفة اولا وقوله الاخر اظهر (٣) وهكذا فى البحر (٤) قال استاذنا المفتى غلام قادر العماني. والانسب ان يفتى بقول الصاحبين وذلك لفساد الزمان لان العدة فى السفر بغير محرم لا تخلو عن مفسدة لان الفساق اليوم اذا اطلعوا على امر اذ ليس معهما محرم لا يتركوها الا وهم يزنون معها.

﴿ باب ثبوت النسب ﴾

.....

﴿حكم النسب فيما اذا جاءت الصغيرة بولد﴾

قال العلامة المرغباني فان كانت المبتوتة صغيرة يجمع مثلها فجاءت بولد تسعة اشهر له يلزمه حتى تأتي به لاقل من تسعة شهر عند أبي حنيفة ومحمد. وقال ابو يوسف يثبت النسب منه الى سنتين (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ومحمد وان كانت المبانة مراهقة فان اتت بالولد لاقل من تسعة اشهر يثبت نسبه والا فلا. قال ابو يوسف يثبت النسب منه الى سنتين دليله لانهما معتدة يحتمل ان تكون حاملا ولم تقربا نقضاء العدة فاشبهت الكبيرة. دليل الطرفين ان لانقض عدها جهة معينة وهو الاشهر فبمضيها يحكم الشرع بالانقضاء وهو في الدلالة فوق اقرارها لانه لا يحتمل الخلاف والاقرار يحتمله وان كانت مطلقة طلاقا رجعا فكذلك الجواب عندهما.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام وجه قولهما هو الفرق ان لانقض عدة الصغيرة جهة واحدة في الشرع فبمضيها يحكم الشرع بالانقضاء وهو في الدلالة فوق اقرارها بالانقضاء لانه لا يحتمل الخلاف وعدم المطابقة بخلاف اقرارها بغاية الامر. يجعل انقضائها بمنزلة اقرارها الى ان قال فلزم ان لا يشت حتى تأتي به لاقل من تسعة اشهر (٢) وقال العلامة الحصكفي ويثبت النسب ولد المطلقة ولو جميعا المراهقة والمدخول بها وكذا غير المدخولة ان ولدت لاقل من

الاقل غير المقررة بانقضاء عدتها وكذا المقررة ان ولدت لذلك من وقت الاقرار اذالم تدع
 حبالا فلوا دعتة فكبالغة لاقل من تسعة اشهر منذ طلقها لكون العلوق في العدة والالالكونه
 بعدهما الخ وقال العلامة ابن عابدين قوله الا لاى وان لم يكن لاقل بل ولدته
 لتسعة اشهر فاكثر فانه لا يثبت نسبه لانه حمل حادث بعد العدة (١) وهكذا في
 الهدية (٢) والبحر (٣)

﴿ثبوت نسب ولد المعتدة﴾

قال العلامة المرغيناني واذا ولدت المعتدة ولدالم يثبت نسبه عندها بي حنيفة الا ان
 يشهد بولادتها رجلان او رجل او امرأتان الا ان يكون هناك رجل ظاهر او اعتراف من قبل
 الزوج فثبت النسب من غير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد يثبت في الجميع
 بشهادة امرأة واحدة (٤)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولا يثبت نسب ولد المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او رجل
 ظاهر او اعتراف الزوج او تصديق الورثة (٥) وقال صاحبان يثبت
 بشهادة امرأة واحدة دليلهما لان الفراش قائم بقيام العدة وهو ملزم للنسب والحاجة الى
 تعيين الولد انه منها فينعين بشهادتها كما في حال قيام النكاح. دليل ابي حنيفة ان
 العدة تنقضي باقرارها بوضع الحمل والمنقضي ليس بحجة فمست الحاجة الى اثبات
 النسب ابتداء فيشترط كمال الحجة بخلاف ما اذا كان ظهر الحمل او صدر الاعتراف من

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٤٩ (٢) الهدية ج ١ ص ٥٣٤ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ١٥٩

(٤) الهدية ج ٢ ص ٣٣٢ (٥) الاختيار لمبيل المختار ج ٣ ص ١٨٠

الزوج لان النسب ثابت قبل الولادة والتعين يثبت بشهادتها.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي حان وان جحدت الورثة الولادة لا يثبت
الولادة ولا النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في قول ابي حنيفة (١) وقال
العلامة الحاصكفي ويثبت نسب ولد المعتدة بموت او طلاق ان جحدت
ولادتها بحجة تامة واكتفيا بالقابلة قين وبرجل او حبل ظاهر الى ان قال او اقرار الزوج -
بالحبل وقال العلامة ابي عابدين قوله بحجة تامة متعلق بيثبت اى بشهادة رجلين او رجل
وامرأتين الى ان قال قوله قين وبرجل اى على قولهما وعبر عنه بقيل تبعاً للفتح وغيره
اشارة الى ضعفه (٢) وقال فى الهندية وان كانت معتدة من طلاق بائن او من وفاة فجاءت
بولد الى سنتين فانكر الزوج الولادة والورثة بعد وفاته الى ان قال لا يثبت النسب
الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في قول ابي حنيفة (٣) وهكذا فى البحر (٤)

﴿ حكم الطلاق فيما اذا علق طلاقها بالولادة ﴾

قال العلامة المرغيناني وان قال لامرأته اذا ولدت ولدا فانت طالق فشهدت امرأة على
الولادة لم تطلق عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تطلق (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو قال لها ان ولدت فانت طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق. وقال
الصاحبان تطلق لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع عليه الرجال فكانت

.....

(١) الخانية ج ٢ ص ٢٤٣ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٨٠ (٣) الهندية ج ١ ص ٥٣٨

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٠١ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٣٣، ٣٣٢

شهادتها حجة في الولادة فتكون حجة فيما يتنى عليه وهو الطلاق. دليل ابي حنيفة انها ادعت على زوجها الحنث فلا يثبت الا ببينة كاملة وشهادتها ضرورية في الولادة فلا تعدى الى الطلاق لانه ينفك عنها (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام ولا يبي حنيفة انها ادعت الحنث وزوال ملكه الثابت فلا بد من حجة تامة وشهادة المرأة الواحدة ليست حجة كذلك الا في موضع الضرورة (٢) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى. وانما دعواها حنثه في يمينه والحنث ليس من ضرورات الولادة فلا يثبت الا بحجة كاملة (٣) وقال في الهندية ولو قال لامرأته اذا ولدت فانك طالق فقالت ولدت وكذبها الزوج ولم يكن الزوج اقربا بالحبل وكان الحبل ظاهرا وشهدت القابلة على الولادة عند ابي حنيفة لا يقضى بشهادة القابلة الى ان قال كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان في باب ما يثبت به النسب وما لا يثبت (٤) وقال العلامة حسن بن عمار الشرنبلالية منها اذا قال ان ولدت ولدا فانك طالق وكذبها الزوج في نقياس ان لا تصدق ولا يقع الطلاق واخذوا فيها بالنقياس (٥)

﴿حكم الطلاق فيما اذا علق بولادتها وقد اقربا بالحبل﴾

قال العلامة المرغيناني وان كان الزوج قد اقربا بالحبل طلقت من غير شهادة عند ابي حنيفة. وعندهم ما تشترط شهادة القابلة لانه لا بد من حجة لدعواها الحنث وشهادتها حجة فيه على ما بينا وله اى لا يبي حنيفة ان الاقرار بالحبل اقرار بما يقضى اليه

.....

(١) الاختيار ج ٣ ص ١٨٠ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ١٨٠ (٣) العاية ج ٣ ص ١٤٩

(٤) الهندية ج ١ ص ٣٢٢ (٥) مراقى الفلاح ص ٢٦٤

وهو الولادة ولأنه أقرب كونها موتمنة فيقبل قولها في رد الأمانة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة وإن اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها وقال صاحبان لأبدم شهادة أمرأة تشهد بالولادة لأنها ادعت فلا بدم من حجة (٢) دليل أبي حنيفة أنه أقرب بالحبل فيكون اقراراً بالولادة لأنه يفضي إليه ولأنه أقرب كونها مينة فيقبل قولها في رد الأمانة.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام أنه إن اقراراً بالحبل اقرار بما يفضي إليه وهو الولادة للعلم بأن الحبل تلد بعده ولأنه أقرب بانها موتمنة في أخبارها بالولادة حيث أقرب بانها حامل فيقبل قولها في رد الأمانة (٣) وهكذا في الكفاية (٤) وقال العلامة الحصكفي ولو اقر المعلق مع ذلك بالحبل أو كان ظاهراً اطلب بالولادة بلا شهادة لا قراره بذلك وقال العلامة ابن عابدين قوله بلا شهادة في أصلاً وعندهما تشترط شهادة القابلة بحر قوله لا قراره بذلك أي حكماً لأن قراره بالحبل اقرار بما يفضي إليه وهو الولادة (٥) وقال العلامة ابن نجيم قوله وإن كان أقرب بالحبل طشت بلا شهادة أي بلا شهادة أحد أصلاً عند أبي حنيفة (٦)

﴿ باب حضانة الولد ومن أحق به ﴾

﴿ مدة حق حضانة الأم والجدة ﴾

قال العلامة المرغيناني والأم والجدة أحق بالجارية حتى تحيض لأن بعد الاستغناء تحتاج

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٣٣ (٢) الاختيار ج ٣ ص ١٨١ (٣) فتح القدير ج ٢ ص ١٨٠

(٤) الكفاية ج ٢ ص ١٨٠ (٥) رد المحتار ج ٢ ص ٢٨٣ (٦) البحر الرائق ج ٢ ص ١٦٣

الى معرفة اداب النساء والمرأة على ذلك اقدرو بعد البلوغ تحتاج الى التحصين
والحفظ والاب فيه اقوى واهدى وعن محمد انهما تدفع الى الاب اذا بلغت
حد الشهوة لتحقق الحاجة الى الصيانة ومن سوى الام والجدة احق بالجارية حتى تبلغ
حد اشتهاى وفى الجامع الصغير حتى تستغنى لانها لا تقدر على
استخدامها ولهذا لا تواجرها للخدمة فلا يحصل المقصود بخلاف الام
والجدة لقدرتهما عليه شرعا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول محمد قال العلامة ابن الهمام قوله وعن محمد انهما تدفع الى الاب اذا بلغت
حد الشهوة وهى رواية هشام عنه وفى غياث المغتنى الاعتماد على رواية هشام عن
محمد لفساد الزمان (٢) وهكذا فى الكفاية. وقال العلامة ابن نجيم وعن محمد انهما تدفع الى
الاب اذا بلغت حد الشهوة لتحقق الحاجة الى الصيانة قال فى
النقاية وهو المعتبر لفساد الزمان وفى نفقات الخفاف وعن ابى يوسف مثله وفى التبيين
وبه يفتى فى زماننا لكثرة الفساد الى ان قال واختلف فى حد الشهوة فقدره ابو الليث بتسع
سنين وعنده الفتوى (٣) وقال العلامة الحصكفى عن محمد ان الحكم فى الام
والجدة كذلك وبه يفتى لكثرة الفساد زيلعى وقال العلامة ابن عابدين قوله وبه يفتى قال
فى البحر بعد نقل تصحيحه والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (٣) وقال
العلامة عثمان بن على الزيلعى وفى نوادر هشام عن محمد اذا بلغت حد الشهوة فالاب احق
بها وهذا صحيح لما ذكرنا من الحاجة الى الصيانة وبه يفتى فى زماننا لكثرة الفساق

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٣٥ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ١٨٨ (٣) البحر الرقيق ج ٣ ص ١٤٠ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ٦٩٦

الى ان قال وقدره ابو الليث بتسع سنين وعليه الفتوى (١) وهكذا في المجمع
الانهر (٢) والهندية (٣)

﴿ باب النفقة ﴾

﴿ نفقة الزوجة على الزوج وقت المرض ﴾

قال العلامة المرغيناني وان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة والقياس ان
لانفقة لها اذا كان مرضا يمنع من الجماع لقوات الاحتباس للاستمتاع وجه الاستحسان
ان الاحتباس قائم فانه يستأنس بها ويحسها وتحفظ البيت والمانع بعارض فان
الحيض (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن ابي يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتحقق التسليم ولو مرضت
ثم سلمت لا تجب لان التسليم لم يصح قالوا هذا حسن وفي لفظ الكتاب ما يشير اليه

﴿ القول الراجح ﴾

هو ظاهر الرواية. قال العلامة ابن الهماوور رواية عن ابي يوسف وليس الفتوى عنه -
ظاهر الرواية وهو الاصح تعليقها بالعقد الصحيح الى ان قال والمختار وجوب النفقة لتحقق
الاحتباس لاستيفاء ما هو من مقاصد النكاح من الاستئناس والاستمتاع بالدور
وهو ظاهر الرواية قال في الاصل نفقة المرأة واجبة على الزوج وان مرضت او حرس
او اصابها بلاء يمنع عن الجماع او كبر حتى لا يستطيع جماعها (٥) وقد

(١) تبين الحقائق ج ٣ ص ٣٩ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٩٠ (٣) الهندية ج ١ ص ٥٢٣

(٤) الهداية ج ٢ ص ٣٣٩ (٥) فتح القدير ج ٢ ص ١٩٩

العلامة الحصكفي أو مرضت في بيت الزوج فان لها النفقة استحقاقا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت او في منزلها بقيت ولنفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حورره في الفتح وقال العلامة ابن عابدين قوله وكذا لو مرضت النخ الى ان قال لكن حقق في الفتح ان هذا مبني على قول البعض من اشتراط التسليم لوجوب النفقة وقد علمت انه خلاف المفتي به من تعلقها بالعقد الصحيح لا بالتسليم فالمختار وجوب النفقة لقيام الاحتباس (١) وقال العلامة ابن نجيم وحاصله ان المقبول في ظاهر الرواية وجوب النفقة للمريضة سواء كان قبل النقلة او بعدها سواء كان يمكنه جماعها او لا كان معيها زوجها او لا حيث لم تمنع نفسها كما صرح به في البدائع والخلاصة والذخيرة وغاية البيان معزيا الى كافي الحاكم والمبسوط والشامل وشرح الطحاوي فكان هو المذهب وصححه في فتح القدير وقال ان الفتوى عليه وذكر ان القائلين بعدمه فرعوه على اشتراط التسليم حقيقة وهو مررى عن ابي يوسف وليس هو المختار (٢) وقال لعلامة داماد افندي ذكر ان ما استحسنه في الهداية مختار بعضهم وليس الفتوى عليه بل ظاهر الرواية وهي الاصح (٣) وهكذا في الهندية (٤)

من حقوق الزوجية نفقة خادم او خادمين لها

قال العلامة المرعشي وتفرض على الزوج اذا كان مؤسرا نفقة خادماتها الى ان قال ووجهه كصايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذ لا بد لها منه ولا تفرض الاكثر من نفقة خادم واحد وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تفرض نفقة الخادمين (٥)

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٤٠١ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ١٨٣ (٣) مجمع الانهرج ١ ص ٩٨

(٤) الهندية ج ١ ص ٥٢٦ (٥) الهداية ج ٢ ص ٢٣٩

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومحمد وي فرض لهما نفقة خادما واحدا وقال ابو يوسف يفرض لخدمته لانها تحتاج الى احدهما لمصالح البيت والى الاخر لمصالح الخارج دليل الطرفين الواحد يقوم بالامرين فلا ضرورة الى اثنين ولانه لو تولى كفايتهما بنفسه كان كافيا فكذا اذا اقام الواحد مقام نفسه.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام قوله وقال ابو يوسف تفرض لخدمته وهكذا ذكر في فتاوى اهل سمرقند ووجه الدفع ظاهر من الكتاب الى ان قال وعن يوسف في رواية اخرى اذا كانت فائقة في الغنى زفت اليه مع خدم كثير استحققت نفقة من عليه وهي رواية هشام عن محمد واختارها الطحاوي (١) وقال العلامة الحصكفي في السراجية وي فرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فرض نفقة خادمين وبه الفتوى وقال العلامة ابن عابدين وفي الظهيرية والولو اجية المرأة اذا كانت من الاشراف ولها خدم يجبر الزوج على نفقة الخادمين اه فالحاصل ان السداد والاقتصار على واحد مطلقا والمأخوذ به عند المشائخ قول ابي يوسف (٢) وقال العلامة نجيم وفي الظهيرية والولو اجية المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خدم يجبر على نفقة خادمين اه فالحاصل ان المذهب الاقتصار على واحد مطلقا والمأخوذ به عند المشائخ قول ابي يوسف (٣)

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٠١ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ١٢٤ (٣) البحر الرائق ج ٤ ص ١٨٣

﴿حكم نفقة المعجل بعد الموت والطلاق﴾

قال العلامة المير غينائي وان اسلفها نفقة السنة اى عجلها ثم مات لم يسترجع منها بشيء
وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد يحتسب لها نفقة ماضى ومابقى للزوج
وهو قول الشافعى وعلى هذا الخلاف الكسوة (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة وابو يوسف ولو عجل الزوج او ابوه لها النفقة او الكسوة لمدة ثم مات
حدهما قبل تمامها فلا رجوع عليها اى لا يسترد شىء منها. وقال محمد يحتسب
لها نفقة ماضى ومابقى للزوج. دليله لانها استعجلت عوضا عما تستحقه عليه بالاحتباس
وقد بطل الاستحقاق بالموت فيبطل العوض بقدره كرزق القاضى وعطاء المقاتلة. دليل
لشيخين. انه صلة وقد اتصل به القبض ولا رجوع فى الصلات بعد الموت لانتفاء
حكمها كما فى الهبة ولهذا لو هلك من غير استهلاك لا يسترد شىء منها بالاجماع.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام والفتوى على قولهما الخ (٢) وقال
العلامة الحصكفى ولا ترد النفقة والكسوة المعجلة بموت او طلاق عجلها الزوج او ابوه
ولو قانمة به يفتى وقال العلامة ابن عابدين قوله عجلها الزوج او ابوه لمافى
للول الجية وغيرهما ابو الزوج اذا دفع نفقة امرأته مائة ثم طلقها الزوج ليس للاب ان
يسرد ما دفع لانه لو اعطاءها الزوج والمسئلة بحالها لم يكن له ذلك عند ابى يوسف

وعليه الفتوى (١) وقال العلامة قاضي خان رجل خاصته المراقا إلى القاضي في النفقة فقال
 اب الزوج اذا اعطيك النفقة فاعطاها مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن لاب
 يسترد منها ما اعطاها الى ان قال ولو عجل الان النفقة ثم طلقها لم يكن له ان
 يسترد منها ما عجل (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله لا ترد المعجلة اي
 لا ترد النفقة المعجلة بموت احدهما ونحوه بان عجل لها نفقة شهر الى ان قال والفتوى على
 قولهما وجعله الولو الجي واصحاب الفتاوى قول ابي يوسف قالوا والفتوى عليه (٣) وقول
 العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري ولو عجل نفقة ست اشهر ثم ماتت لم يسترد الزوج
 شيئا من ذلك كما في الرجوع في الهبة ينقطع بالموت وهذا عند ابي حنيفة وابي
 يوسف الى ان قال وكذلك لو اعطاها ابو الزوج مائة درهم للنفقة ولو هلك في
 يدها لا يسترد بالاجماع والفتوى على قول ابي يوسف (٤) قال استاذنا المفتي علام
 قادر النعماني لا يستبرء الزوج شيئا من ذلك لان النفقة صلة ولا رجوع في التمسك
 بعد الموت كما في الهبة وليست باجرة التي تحتسب بالايام والشهور

• نفقة زوجة الغائب في ماله •

قال العلامة المير غيناي واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعرف به وبالنزوح يشترط
 القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وولده الصغار والديه وكذا اذا علم القاضي
 ذلك ولم يعترف به الى ان قال وكذا اذا كان المال في يده مضاربة وكذا الجواب في
 الدين وهذا كله اذا كان المال من جنس حقيقا درهم او دينار او طعاما وكسوة من حسن
 حفيها اما اذا كان من خلاف جسسه لا تفرض النفقة فيه لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٤١٤ (٢) الخانية ج ١ ص ١٩٨ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ١٩١

(٤) خلاصة الفتاوى ج ٢ ص ٤٤

الغائب بالاتفاق (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

أما عند أبي حنيفة فإنه لا يباع على الحاضر وكذا على الغائب وأما عندهما فلا أنه إن كان يقضى على الحاضر لأنه يعرف امتناعه لا يقضى على الغائب لأنه لا يعرف امتناعه.

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة قاضي خان ولا يبيع القاضي عروضه وفي النفقة والدين في قول أبي حنيفة وقال في موضع آخر ولا يباع على الزوج الحاضر وعروضه في الدين والنفقة في قول أبي حنيفة لأن ذلك حجر وهو لا يرى الحجر (٢) وقال العلامة ابن التمام لا يبيع عليه القاضي بل يأمره أن يبيع هو ويقضى فإن لم يفعل حبسه أبدا حتى يبيع لأن البيع عليه حجر عليه ولا يحجر على العاقل البالغ (٣) وقال العلامة أكمل الدين لسا برقي أما عند أبي حنيفة فإنه لا يباع على الحاضر لأن البيع عليه إنما يكون بطريق الحجر والحجر على الحر العاقل البالغ عنده غير صحيح فكذا على الغائب بل بطريق الأولي (٤) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري أما في العروض فالقاضي لا يأمر ببيعها عند الكل (٥) وهكذا في الهندية (٦)

﴿أخذ كفيل النفقة من الزوج الغائب﴾

قال العلامة المرغيياني ويأخذ أي المأوى منها أي المرأة كفيلا بالنفقة نظر للغائب لأنها ربما استوفت النفقة أو طلقها الزوج وانقضت عدتها ففرق بين هذا وبين الميراث إذا

١ الهداية ج ٢ ص ٢٢٢ (٢) الحانية ج ١ ص ٢٠٠، ١٩٩ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢١٠

٢ العاية ج ٣ ص ٢١٠ (٥) خلاصة الفناوي ج ٢ ص ٢١ (٦) الهدية ج ١ ص ٥٥٢

قسم بين ورثة حضور بالبينة ولم يقولوا لانعلم له وارثا اخر حيث لا يؤخذ منهم الكفيل (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

عند ابي حنيفة لان هناك اى فى مسئلة الميراث المكفول له مجهول وهما معبر و هو الزوج ويحلفه بالله ما اعطاها النفقة نظر الغائب .

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف . قال العلامة ابن الهمام امرأة قالت ان زوجى يطيل الغيبة عنى فطست كفيل بالنفقة قال ابو حنيفة ليس لها ذلك وقال ابو يوسف اخذ كفيل بنفقة شهر واحد استحسننا وعليه الفتوى (٢) وقال العلامة الحصكفى ولها اخذ كفيل بنفقة شهر فاكثر خوفا من غيبته عند الثانى وبه يفتى وقال العلامة عابد بن قولة ولها اخذ كفيل الى ان قال ابو يوسف اخذ كفيل بنفقة شهر واحد استحسننا وعليه الفتوى (٣) وقال العلامة طاهر بن عبد الرزىد البخارى وفى الفتاوى امرأة قالت زوجى يريد ان يغيب عنى وطلبت كفيل بالنفقة قال ابو حنيفة ليس لها ذلك وقال ابو يوسف اخذ كفيل بنفقة شهر واحد استحسننا وعليه الفتوى (٤) وهكذا البحر (٥) والهندية (٦)

﴿ نفقة العبد والدواب على المالك ﴾

قال العلامة مرغينانى (فصل) وعلى المولى ان ينفق على امته وعنده فان امتنع وكان

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٣٢ (٢) فتح القدير ج ٤ ص ٣١٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٤٠٦

(٤) خلاصة الفتاوى ج ٢ ص ٦٢ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ١٩٤ (٦) الهندية ج ١ ص ٥٥٣

لهما كسب اكتسابا وانفقالان فيه نظر اللجابين حتى يبقى المملوك حيا ويبقى فيه ملك
المالك وان لم يكن لهما كسب بان كان عبدا زمتا او جارية لا يبرأ من اجبر المولى
على بيعهما بخلاف سائر الحيوانات حيث لا يجبر على الانفاق عليها لانها ليست من اهل
الاستحقاق فلا يجبر على نفقتها الا انه يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى لانه عليه السلام
نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى عن اصاعة المال وفيه اضاعته وعن ابي
يوسف انه يجبر والاصح ما قلنا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن الهمام وعن ابي يوسف انه يجبر في الحيوان وهو قول
الشافعي ومالك واحمد الى ان قال والحق ما عليه الجماعة (٢) يعنى على
اجار النفقة وقال العلامة ابن عابدين قوله والكمال قال والحق ما عليه الجماعة لان
غاية ما فيه ان يتصور فيه دعوى حسة فيجبره القاضي على ترك الزاجب ولا بدع فيه
واقره في البحر والنهر والمنح (٣) وقال العلامة ابن نجيم ورجح الطحاوي رواية ابي
يوسف قال وبه نأخذ (٤) وقال العلامة الحصكفي دابة مشتركة بين اثنين امتنع احدهما من
الانفاق اجبره القاضي لن لا يتضرر شريكه جوهره وفيها اثر امر اما بالبيع واما بالانفاق على
بهانمه ديانة لا قضاء على ظاهر المذهب للنهي عن تعذيب الحيوان واصاعة المال وعن
الثاني يجبر ورجحه الطحاوي والكمال وبه قالت الانمة الثلاثة (٥)

﴿ كتاب العتاق ﴾

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٣٩ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٢٣١ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٤٣٨

(٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢١٨ (٥) الدر المختار ج ٢ ص ٤٣٨

﴿عتق الغلام فيما اذا قال هذا ابني﴾

قال العلامة المهرهيني وان قال لغلام لا يولد مثله لمثله هذا ابني عتق عند ابي حنيفة وقالوا
الصاحبان لا يعتق وهو قول الشافعي وقال بعد اسطر ولو قال هذا ابني او امي ومثله
لا يولد لمثله فهو على هذا الخلاف بين الامام وصاحبيه لما بينا (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولو قال لغلام لا يولد مثله لمثله هذا ابني او ابني او امي عتق وقال
الصاحبان والشافعي لا يعتق. دليلهم انه كلام محال بحقيقته فيرد ويلغو كقوله اعتقتك
قبل ان اخلق او قبل ان تخلق. دليل ابي حنيفة انه كلام محال بحقيقته لكنه صحيح
بمجازه لانه اخبار عن حرите من حين ملكه وهذا لان البنوة في المملوك سبب لحرية
اما جماعا او صلة للقرابة واطلاق السبب واردة المسبب مستجاز في اللغة تجوز اولاد
الحرية لازمة للبنوة في المملوك والمشابهة في وصف لازم من طرق المجاز على ما عرف
فيحمل عليه تحرزاعن الالفاء بخلاف ما استشهد به لانه لا وجه له في المجاز فتعبر
الالفاء.

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة اكمال الدين البابر تبي وقوله هذا ابني كلام صحيح في محله
من مبتدأ وخبر وهو ملزوم لقوله هذا حر من حين ملكت لان البنوة اذا ثبتت في المملوك
كان حراما من حين العلق وذكر الملزوم واردة لازم هو المجاز فصار كانه قال هذا حر من
حين ملكته وذلك يوجب العتق لامحالة (٢) ومثله في الكفاية (٣) وقال

.....

(١) البهية ج ٢ ص ٣٥٢ (٢) العاية ج ٣ ص ٢٢١ (٣) الكفاية في صدر الفتح ج ٣ ص ٢٢٢

العلامة الحصكفي ويصح ايضا بهذا ابني اوبنتي للاصغر سنا من المالك
والاكبر وكذا هذا ابني اوجدى او هذه امي وان لم يصلحوا ذلك ولم ينزل العتق
لانها صرائح لا كناية ولذا جاء بالباء (١) وقال العلامة قاضي خان وان كان العبد لا يصلح
ولداله لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول ابى حنيفة وقال صاحباه لا يعتق (٢) وهكذا في
البحر (٣) وقال في الهنديه وهو الصحيح كذا في الزاد (٤)

﴿باب العبد يعتق بعضه﴾

﴿اعتاق حصه من العبد﴾

قال العلامة المرغيناني واذا اعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويسعى في
بقية قيمته لمولاه عند ابى حنيفة وقال لاى الصاحبان يعتق كله واصله ان الاعتاق يتجزى
عنده فيقتصر على ما اعتق وعندهما لا يتجزى وهو قول الشافعي فاضافته الى البعض
كإضافة الى الكل فلهذا يعتق كله (٥)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ومن اعتق بعض عبده عتق وسعى في بقية قيمته لمولاه وقال الصاحبان يعتق
كله لان الاعتاق لا يتجزى عندهما فإضافة العتق الى بعضه كإضافته الى كله كما في
الطلاق (٦)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة الحصكفي وقال من اعتق بعضه عتق كله والصحيح قول

(١) الدر المختار ج ٣ ص ٤ (٢) الخانية ج ٢ ص ٢٨٥ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٢٣

(٣) الهنديه ج ٢ ص ٦ (٥) الهداية ج ٢ ص ٥٦ (٦) الاختيار ج ٣ ص ٢٣

الامام قيسطاني عن المضممرات والخلاف مبني على ان الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو منسجوز وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله والصحيح قول الامام وكذا نقل العلامة قاسم تصحيحه عن ائمة التصحيح وايداه في فتح القدير بالمعنى وبالسمع ومن حديث الصحيحين من اعتق شرك كاله في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوله عليه قيمة عدل فاعطى شركاء حصصهم وعق العبد عليه والافقد عتق منه ما عتق افاد تصور عتق البعض فقط (١) وقال العلامة ابن الهمام والوجه منتهض لابي حنيفة اما المعنى فلان تصرف الانسان يقتصر على حقه وحقه الملك اما الرق فحق الله او حق العامة على ما تقدم فيلزم ان الثابت بالاعتاق زوال الملك الى ان قال واما السمع فمافى الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر (٢) ومثله في الكفاية (٣) وقال العلامة ابن نجيم والحاصل ان من اعتق بعض عبده عتق منه ذلك القدر اى زال ملكه عن ذلك القدر وبقي الرق فيه يتبناه واذا لزم شرعا ان لا يبقى في الرق لزم ان يسعى العبد في باقى قيمته لاحتباس مالية الدق عنده (٤) وقال في الهندية لم يعتق كله عبد الامام وقال لا يعتق ويسعى فيما بقي من قيمته لمولاه عنده كذا في النهر الفائق والصحيح قول ابي حنيفة هكذا في المضممرات (٥)

٥ اعتاق العبد المشترك

قال العلامة المرغيناني واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان مؤسرا فشريكه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه وان شاء استسعى

.....

(١) رد المحتار ج ٣ ص ١٦ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٥٤ (٣) الكفاية ج ٢ ص ٢٥١

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣٣ (٥) الهندية ج ٢ ص ٩

العبدان ضمن رجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وان اعتق واستسعى فالولاء بينهما وان كان المعتق معسرا فالشريك بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد والولاء بينهما في الوجهين اي صورة الاعتاق وصورة الاستسعاء وهذا عند ابي حنيفة. وقال اي صاحبان ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وهذه المسئلة تبتنى على حرفين احدهما تجزى الاعتاق وعنده على ما بيناه والثاني ان يسار المعتق لا يمنع سعاية العبد عنده وعندهما يمنع (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة الحصكفي ولو اعتق شريك نصيبه فلشريكه ست خيارات بل سبع اما ان يحرر الى ان قال او يستسعى العبد كما مر والولاء لهما لانهما المعتقان او يضمن المعتق لو موسرا وقد اعتق بلا اذنه فلو به استسعاء على المذهب ويرجع بما ضمن على العبد والولاء كله له لصدور العتق كله من جهة حيث ملكه بالضمان (٢) وقال العلامة ابن نجيم ان اعتق نصيبه فلشريكه ان يحرر او يستسعى والولاء لهما او يضمن لو موسرا ويرجع به على العبد والولاء له وهذا عند ابي حنيفة (٣) وهكذا في الهدية (٤) حكم العتق اذا شهد كل واحد من الشريكين على صاحبه بالعتق قال العلامة المرغيناني ولو شهد كل واحد من الشريكين على صاحبه بالعتق سعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانا وموسرين عند ابي حنيفة وكذا اذا كان احدهما موسرا والاخر معسرا. وقال ابو يوسف ومحمدان كانا

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٤ (٢) الدر المختار ج ٣ ص ٤١ (٣) البحر ج ٣ ص ٢٢٣ (٤) الهدية ج ٢ ص ٩

موسرين فلاسعاية عليه لان كل واحد منهما براء عن سعايته بدعوى الضمان على صاحبه
لان يسار المعتق يمنع السعاية عندهما (١)

﴿القول الرابع﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وقال شارح هذا كله اى تعين
استسعايها العبد الخ بعد ان يحلف كل منهما على دعوى صاحبه لان كلا يدعى على
الاخر الضمان والضمان مما يصح بدله فيستحلف عليه وهو اوجه فيجب فى الجواب
المذكور وهو لزوم استسعاء كل منهما للعبد (٢) وقال فى الهندية وان شهد كل
واحد منهما على صاحبه وانكر الاخر يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه
واذا تحالفا سعى العبد لكل واحد منهما فى نصف قيمته فى قول ابي حنيفة ولا فرق عند ابي
حنيفة بين حال الاعسار واليسار كذا فى البدائع وهو الصحيح كذا فى المضممرات والولاء
لهما كذا فى الهداية (٣) وقال العلامة الحصكفى ولو شهد كل من الشريكين بعتر
الاخر حظه وانكر كل سعى لهما مالم يحلفهما القاضى فحينئذ يسترق او يسعى فى
حظهما الى ان قال والولاء لهما وقال العلامة ابن عابدين والحاصل انهما ان حلفا لا يسترق
بل يسعى لهما (٤) وهكذا فى البحر (٥)

﴿اذا علق الشريكان العتق بالشرطين المتناقضين﴾

قال العلامة المرعيتانى ولو قال احد الشريكين ان لم يدخل فلان هذه الدار غدا فهو حر وقال
الاخر ان دخل فهو حر فمضى الغد ولا يدري دخل ام لا عتق النصف

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٥٩ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٦٤ (٣) الهندية ج ٢ ص ١٢

(٤) رد المحتار ج ٣ ص ١٨، ١٩ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣٦

و سعى لهما في النصف وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يسعى في جميع قيمته (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ولو علق أحدهما من الشريكين عتقه بفعل غدوا الآخر بعده فيه فمضى الغدو لم يدر أنه دخل أم لا عتق نصفه أي العبد مجانا للتيقن بحنث أحدهما وسعى في نصفه لهما. وقال محمد يسعى في جميع قيمته لأن المقضى عليه بسقوط السعاية مجهول ولا يمكن القضاء على المجهول فصار كما إذا قال لغيره لك على أحدنا ألف درهم فإنه لا يقضى بشيء للجهالة كذا هذا. دليل الشيخين. أنا تيقنا بسقوط نصف السعاية لأن أحدهما حانث بيقين ومع التيقن بسقوط النصف كيف يقضى بوجوب الكل والجهالة ترتفع بالشيوع والتوزيع كما إذا عتق أحد عبديه لابعينه أو بعيته ونسيه ومات قبل التذكر أو البيان.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الحصكفي ولو علق أحدهما عتقه بفعل غدا مثلاً كان دخل فلان الدار غدا فانت حر وعكس الشريك الآخر فقال إن لم يدخل فمضى الغد وجهل شرطه أدخل أم لا عتق نصفه لحنث أحدهما بيقين وسعى في نصفه لهما مطلقاً والولاء لهما وقال العلامة ابن عابدين قوله وسعى في نصفه هذا عندهما إلى أن قال قوله مطلقاً أي موسرين أو معسرين أو محتلفين (٢) وقال في الهندية ولو علق أحد الشريكين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان غداً إلى أن قال ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين

.....

وهذا عند أبي حنيفة سواء كان موسري أو معسرين أو أحدهما موسرا والآخر معسرا وكذا عند أبي يوسف أن كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنز (١) وقال العلامة ابن نجيم ولو علق أحدهما عنقه بفعل فلان غدا وعكس الآخر ومضى إلى أن قال ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف (٢)

﴿ حكم شراء نصف الابن ﴾

قال العلامة المرنغيتاني إذا اشترى الرجلان ابن أحدهما عتق نصيب الأب لأنه ملك شقص قريبه وشراؤه اعتاق على مأمرو ولا ضمان عليه علم الآخر أنه ابن شريكه أو لم يعلم وكذلك إذا ورثاه والشريك بالخيار أن شاء عتق نصيبه وإن شاء استسعى العبد وهذا عند أبي حنيفة. وقال إمامي صاحبان في الشراء يضمن الأب نصف قيمته إن كان موسرا وإن كان معسرا يسعى الابن في نصف قيمته لشريك أبيه وعلى هذا الخلاف إذا ملكاه بهبة أو صدقة أو وصية (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة ومن ملك ابنه مع شخص آخر بشراء أو هبة أو صدقة أو وصية عتق حقه ولا يضمن الأب لشريكه ولو موسرا. وقال صاحبان في الشراء يضمن الأب نصف قيمته إن كان موسرا وإن كان معسرا يسعى الابن في نصف قيمته لشريك أبيه دليلهما أنه ابتلى نصيب صاحبه بالاعتاق لأن شراء القريب اعتاق. دليله وله أنه رضى بافساد نصيبه فلا يصح له كما إذا اذن له باعتاق نصيبه صريحا ودلالة ذلك أنه شاركه فيما

.....

هو علة العتق وهو الشراء لان شراء القريب اعتاق حتى يخرج به عن عهدة الكفارة عندنا.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي ومن ملك قريبا بسبب مامع رجل اخر عتق حظه بلا ضمان علم الشريك بقرايته او لا على الظاهر لان الحكم يدار على السبب ولشريكه ان يعتق او يستسعى وقال العلامة ابن عابدين قوله بلا ضمان اي لقيمة نصيب شريكه لو موثر انهر الى ان قال قوله على الظاهر اي ظاهر الرواية وهو مرتبط بقوله بسبب ما وبقوله علم الشريك بقرايته او لا وهذا قول الامام (١) وقال العلامة قاضي خان ولكن ملك الولد بجهة او شراء او نحوه ذلك عتق الولد ويسعى للاخر في نصيبه ولا ضمان عليه في قول ابي حنيفة (٢) وقال العلامة ابن الهمام قوله واذا اشترى الرجلان ابن احدهما يعقدوا احدهما خاتم البائع الاب والاحر معا بان قال بعتكما هذا العبد بكذا فقبلا الى ان قال وهذا عند ابي حنيفة واجمعوا انهما لو ورثاه لا يضمن الاب وكذا في كل قريب يعتق وهو قول الشافعي ومالك واحمد لعدم الصنع منه (٣) وهكذا في الهدية (٤)

﴿ اذا اشترى الاجنبي نصف العبد ثم اشترى الاب نصف الباقي ﴾

قال العلامة المرغيناني وان بداء الاجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الاخر وهو موثر فالاجنبي بالخيار ان شاء ضمن الاب لانه مارضى بافساد نصيبه وان شاء استسعى الابن في نصف قيمته لاحتباس ماليته عنده اي الابن وهذا عند ابي حنيفة لان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده وقال اي صاحبان لا خيار له ويضمن الاب نصف قيمته

.....

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٢٠ (٢) الخالية ج ٢ ص ٢٨٢ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٦٩ (٤) الهدية ج ٢ ص ١٢

لان يسار المعتق يمنع السعاية عندهما (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام قوله وان بدأ الاجنبى فاشترى نصفه ثم اشترى
الاب النصف الاخر وهو موسر فالاجنبى بالخيار ان شاء ضمن الاب قيمة نصيبه لانه
مارضى فافساد نصيبه لان دلالة ذلك ما كان الا قبوله البيع معه وهو منتف هنا فلذا وقع
اتفاقهم هنا انه يضمه وان شاء استسعى الابن فى نصف قيمته لاحتباس ماليته عنه
وهذا عند ابي حنيفة وحده بناء على ما تقدم من ان يسار المعتق لا يمنع
السعاية عنده (٢) وقال العلامة الحصكفى وان اشترى نصفه اجنبى ثم القريب باقيه فله
يضمن المشتري موسرا ويستسعى العبد وقال العلامة ابن عابد بن قوله او يستسعى
العبد لان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده (٣) وقال فى الهندية وان بدأ الاجنبى فاشترى
نصفه ثم اشترى الاب نصفه الاخر وهو موسر فالاجنبى بالخيار ان شاء ضمن الاب و
شاء استسعى الابن فى نصف قيمته وهذا عند ابي حنيفة كذا فى الهداية (٤) وهكذا فى
البحر (٥)

﴿تدبير العبد المشترك﴾

قال العلامة الممرغيناسى واذا كان العبد بين ثلاثة نفر فدبر احدهم وهو موسر ثم اعتق
الاخر وهو موسر فارادوا الضمان فللساكت ان يضمن المدبر ثلث قيمته قنا ولا يضمن
المعتق وللمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمته مدبرا ولا يضمه الثلث الذى ضمن وهذا

(١) الهداية ج ٣ ص ٢٦١ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٤١ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢١

(٤) الهندية ج ٣ ص ١٣ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣٩، ٢٣٨

عند أبي حنيفة. وقال أي صاحب العبد كله للذي دبره أول مرة ويضمن ثلثي قيمته
لشريكه موسرا كان أو معسرا وأصل هذا أن التدبير يتجزى عند أبي
حنيفة خلافا لهما كالأعتاق (١)

﴿القول الرابع﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة الحنفية عبد بن ثلاثة دبره واحد وبعد اعتقه
آخر وهما موسران ضمن الساكت الذي لم يدبر ولم يحرر مدبره إن شاء ثلث قيمته
قناور جمع بها على العبد لا معتقه لأن التدبير ضمان معاوضة وهو الأصل. وقال العلامة ابن
عابد بن قوله لأن التدبير الخ على حذف مضاف أي ضمان التدبير والحاصل أن
التدبير لما كان متجزأ عنده اقتصر على نصيب المدبر وفسد به نصيب الآخرين حيث امتنع
بيعه وهبته فلكل منهما الخيارات المارة فإذا اختار أحدهما التعتق تعين حقه فيه فتوجه
للساكت سببا ضمان تدبير المدبر واعتاق المعتق غير أن له تضمين المدبر ليكون ضمان
معاوضة أذ هو الأصل في المضمونات عندنا إلى أن قال ولهذا يضمن
المدبر وهذا عنده (٢) وقال العلامة ابن الهما قوله وإذا كان العبد بن ثلاثة نفر فدبره
أحدهم وهو موسر ثم اعتقه الآخر وهو موسر فأراد كل من الساكت وهو الذي لم يعتق ولم
يدبر والمدبر الضمان إلى أن قال وللمدبر أن يضمن المعتق ثلث قيمته مدبر أو لا يضمنه
ثلث الذي ضمن أعني ثلثه قنا وهذا كله عند أبي حنيفة (٣) وقال العلامة ابن نجيم وفي
الهداية وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا على ما قالوا فلو كانت قيمته قنا سبعة وعشرين دينارا ضمن
له ستة دنانير لأن ثلثها وهو قيمة المدبر ثمانية عشر وثلثها وهو

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٦١ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢١ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٤٢

المضمون ستة والمدبر يضمن للساكت تسعة وانما كان كذلك لان الانتفاع بالوطء
والسعاية والبدل واسما زال الا حير فقط واليه مال الصدر الشهيد وعلیه الفتوى (١) وقال في
الهنديّة وان كان العبد بين ثلاثة نفر قد برد احدهم ثم اعتقه الثاني وهما موسران عند
حنيفة تدبیر المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم للساكت ان يضمن
المدبر ثلث قيمته وليس له ان يضمن المعتق وان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته وان
شاء اعتقه واذا ضمن المدبر فللمدبر ان يرجع بذلك العبد فيسعى له فيه كذا في
المبسوط لشمس الائمة السرخسي (٢)

﴿جارية بين رجلين زعم احدهما انها ام ولد لصاحبه﴾

قال العلامة المرغيناني واذا كانت جارية بين رجلين زعم احدهما انها ام ولد لصاحبه
وانكر ذلك الاخر فهي موقوفة يوم ما ويوما تخدم للمنكر عند ابي حنيفة. وقالان ان
المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لاسبيل عليها
للمقر بالاستسعاء (٣)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تخدمه يوما وتوقف يوما اي لانحله
احدا يوما ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل عليها للمقر (٤) وقال صاحبان ان
المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لاسبيل عليها. وقال العلامة
نجيم ونص الحاكم في الكافي على ان ابا يوسف يرجع الى قول ابي حنيفة فالسحر
فيها محمّد فقط (٥)

(١) بحر ج ٣ ص ٢٣٠ (٢) هنديّة ج ٢ ص ١٢ (٣) هداية ج ٢ ص ٢٦٢ (ملقّى ح ١ ص ٥٢٩) (٤) البحر ج ٣ ص ٢٣١

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام اذا كانت جارية بين رجلين فزعم احدهما انها ام ولد لصاحبه وانكر الاخر فعند ابي حنيفة و ابي يوسف هي موقوفة يوم اى لا يتخذ فيه احدا ويوما يتخدم المنكر (۱) وقال العلامة الحصكفى ولو قال هي ام ولد شريكى وانكر شريكه ولا بينة تتخدمه يوم ما وتوقف بلا خدمة يوم ما عملا باقراره وقال العلامة ابن عابد بن قوله بلا خدمة اى لا يتخدم احدا ولا سعاية عليها للمنكر ولا للمقر لانه يتبرأ منها ويدعى الضمان على شريكه وهذا عند ابي حنيفة وهو قول الثانى اخر اكما فى الاصل (۲) وقال فى الهندية امة بين اثنين زعم احدهما انها ام ولد لصاحبه وانكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوم ما وتخدم للمكر يوم ما ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا فى الكافى (۳) وقال العلامة ابراهيم . ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تتخدمه يوم ما وتوقف يوم ماى لا يتخدم احدا يوم ما ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل عليها للمقر وهذا عند الامام لان المقر اقران لاحق له عليها فيؤخذ باقراره والمنكر يزعم انها كما كانت فلاحق له الا فى صفها ولو مات المنكر وتسعى فى نصف قيمتها الورثة المنكر (۴)

﴿ ام ولد بين الشريكين فاعتقها احدهما هو موسر ﴾

قال العلامة السرغينانى وان كانت ام ولد بينهما فاعتقها احدهما هو موسر فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة . وقال اى الصاحبان يضمن نصف قيمتها لان ماليتها ام الولد غير متقومة عنده ومتقومة عندهما وعلى هذا الاصل تبتنى عدة من المسائل اوردها فى كفاية المنتهى (۵)

.....

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفةؒ اذا كانت امه بين رجلين فولدت ولدافادعياه فصارت
ولدهما فاعتقها احدهما وهو موسر لا يضمن حصة شريكه بقاء على عدم تقومها (١) وقد
الصاحبان يضمن نصف قيمتها لان ماليتها ام الولد متقومة عندهما.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفةؒ قال العلامة قاضي خان الجارية المشتركة اذا ولدت ولدافادعي
معانصيرام ولدهما فان اعتقها احدهما او مات عتق كلها في قوليه
ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول ابي حنيفةؒ (٢) وقد
العلامة الحصكفي وبقول الامام قال الحمهور (٣) وقال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل
المسئلة والادمي وان صار مالا متقوما بعد ان لم يكن في الاصل مالا لانه خلق لان يكون
مالا كمال المال ولكن ذلك اذا احزر للتمول وام الولد اذا احزرها واستولدها كان احرا
لها بالنسب لا للتمول وان كان اول تملكها كان للتمول لكن عندما استولدها تحري
صفتها عن المالية الى ملك مجرد عنها فصارت محرزة لما ذكرناه وهذه المقدمة تنال
المنع (٣) وهكذا في الكفاية (٥)

﴿ حكم من له ثلاثة اعبد دخل عليه اثنان فقال احدهما حر ﴾

قال العلامة ومن كان له ثلاثة اعبد دخل عليه اثنان فقال احدهما حر ثم خرج واحدا وحر
اخر فقال احدهما حر ثم مات ولم يبين عتق من الذي اعيد عليه القول ثلاثة ارباعه وبصر
كل واحد من الاخرين اى الداخل والخارج عند ابي حنيفةؒ وابي يوسف وقال محمد

.....

(١) مجمع ج ١ ص ٥٢٩ (٢) حانية ج ١ ص ٢٨٢ (٣) الدر المنقذ ج ١ ص ٥٢٩ (٤) فتح ج ٢ ص ٢٨٠ (٥) كفاية ج ٢ ص ٢٤٩

كذلك الا في العبد الاخر اى الداخل فانه يعتق رבעه (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام وان مات المولى قبل البيان فهي مسئلة الكتاب واتفقوا فيها على عتق الخارج وثلاثة ارباع الثابت واختلف في الداخل ومذهب ابي حنيفة وابي يوسف انه يعتق نصفه ايضا (٢) وقال العلامة الحصكفى ولو قال لعبد من ثلاثة اعبد له احد كما حرق فخرج واحد ودخل اخر فاعاد قوله احد كما حرق فما دام حيا يؤمر بالبيان وان مات بلا بيان عتق ممن ثبت ثلاثة ارباعه نصفه بالاول ونصف نصفه بالثانى وعتق من كل من غيره نصفه لثبوته بطريق التوزيع والضرورة فلم يتعد وقال العلامة ابن عابد بن قوله عتق ممن ثبت ثلاثة ارباعه ومن كل من غيره نصفه الخارج فلان الايجاب الاول دائر بينه وبين الثابت فاوجب عتق رقبة بينهما فيصيب كلاهما النصف ادلا مرجح وكذا الايجاب الثانى بينه وبين الداخل غير ان نصف الثابت شاع في نصفه فما اصاب منه المستحق بالاول لغا (٣) وقال العلامة ابراهيم الحلبي رجل له ثلاثة اعبد قال في صحته لاثنين عنده احد كما حرق فخرج احدهما ودخل الاخر اى الثالث فاعاد القول ثم مات المولى من غير بيان عتق ثلاثة ارباع الثابت عند المولى وسعى في رבעه ونصف الخارج بالاجماع وكذا يعتق نصف الداخل عند الشيخين (٤)

قال لامتيه احدا كما حرق ثم جامع واحدا همالم يعتق الاخرى

قال العلامة المرغيناني ولو قال لامتيه احدا كما حرق ثم جامع احدا همالم يعتق الاخرى عند ابي حنيفة وقال لا يعتق لان الوطى لا يحل الا في الملك واحدا همالم حرقة فكان بالوطى

.....

مستبقيا الملك في الموطوءة فتعيت الاخرى لرواله بالعتق كما في في الطلاق وله .
 الملك قائم في الموطوءة لان الايقاع في المنكرة وهي معينة فكان وطبها حلالا فلا يحل
 بيانها لهذا حل وطبها على مذهبه الا انه لا يفتى به ثم يقال العتق غير نازل قبل البيان لتعنه
 به او يقال نازل في المنكرة فيظهر في حق حكمه تقبله والوطي يصادف المعينة بحلال
 الطلاق (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول صاحبين قال العلامة الحصكفي في حق عتق مبهم كقوله احدكما حر فتع
 ما ذكر تعين الاخر الى ان قال لا يكون الوطء ودواعيه بيانا فيه وقال هو بيان حسب
 اولاه عليه الفتوى لعدم حله الا في الملك وقال العلامة ابن عابدين قوله وعليه التمسك
 قال في البحر والحاصل ان الرابع قولهما وان لا يفتى بقول الامام كسائر
 الهداية وغيرهما لما فيه من ترك الاحتياط مع ان الامام ناظر الى الاحتياط في
 اكثر المسائل وفي الفتح الحق انه لا يحل وطؤهما كما لا يحل بيعهما (٢) وقال العلامة
 الهام بعد تفصيل المسئلة لا يفتى به لترك الاحتياط فالحق انه لا يحل
 وطؤهما كما لا يصح بيعهما وقد وضع في الاصول مسئلة (٣) وقال العلامة
 نجيم والحاصل ان الرابع قولهما وان لا يفتى بقول الامام كما في الهداية لما فيه من ترك
 الاحتياط مع ان الامام ناظر الى الاحتياط في اكثر المسائل (٤)

﴿ حكم الشهادة على اعتاق احد عبديه ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا شهد رجلا على رجل انه اعتق احد عبديه فالشهادة باصة

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٦٢ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٥ (٣) فتح لقدير ج ٢ ص ٢٩١ (٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٠٨

عند ابى حنيفة الا ان يكون فى وصية استحسانا ذكره محمد فى العتاق وان شهدا انه طلق
احدى نساءه جازت الشهادة ويحبر الزوج على ان يطلق احدهما وهذا بالاجماع وقال
ابو يوسف ومحمد الشهادة فى العتق مثا ذلك اى الطلاق واصل ههنا ان الشهادة على
عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد عند ابى حنيفة وعندهما تقبل والشهادة على عتق
الامة وطلاق المنكوح مقبولة من غير دعوى بالاتفاق (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو شهدا انه اعتق احد عبديه او احدى امتيه فهى باطلة وقال صاحبان تقبل
ويحبر على ايقاعه على احدهما (٢) وقال العلامة ابن نجيم وفرق الامام بينهما اى بين
الاعتاق والطلاق اما فى عتق العبد فالفرق ان الشهادة على عتق العبد لم تقبل من
غير دعوى العبد ولم يتحقق ههنا لان الدعوى من المجهول لا يتحقق فلا تقبل الشهادة (٣)

٥ القول الرابع

هو قول ابى حنيفة قال العلامة ابن الهمام قوله واصل هذا اى اصل هذا الخلاف ان
الشهادة على عتق العبد لا تقبل عند ابى حنيفة من غير دعوى العبد مطلقا لا فى حرية الاصل
ولا فى الحرية العارضة على ما هو الصحيح (٤) وقال العلامة الحصى كفى شهدا بعتق
احد مملوكيه ولو امتيه لغت عند ابى حنيفة لكونها على عتق مبهم الا ان تكون شهادتهما فى
وصية ومنها التدبير فى الصحة والعتق فى المرض وقال العلامة ابن عابدين قوله ولو امتيه
انى بالمبالغة لان عتق الامة لا يتوقف على الدعوى اجماعا لما فيه

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٦٦ (٢) الاختيار ج ٢ ص ٢٤ (٣) البحر ج ٢ ص ٢٥١ (٤) فتح القدير ج ٢ ص ٢٩٣

من تحرير فرجها على السولى وهو خالص حقه تعالى فاشبه الطلاق لكن لم ينس
الشهادة هنا لانها على عتق مبهم وهو لا يحرم الفرج عنده لكونها على عتق مبهم اى
تصح الدعوى لجهالة من له الحق (١) وقال فى الهندية واذ اشهد رجلان على رجل انه اعتر
احد عبده فالشهادة باطلة عند ابى حنيفة ولو شهد انه اعتر احدى امتيه لا تقبل عند
حنيفة (٢) وقال العلامة ابراهيم الحلبي فلو شهدا على ريد بعتق احد عبديه بغير عين او
لا تقبل شهادتهما عند الامام الا ان يكون فى وصية فتقبل استحسانا (٣)

• حكم من اعتق عبده على خدمته اربع سنين ثم مات من ساعته •

قال العلامة المرغبى ومن اعتق عبده على خدمته اربع سنين فقبل العبد عتق ثم مات من
ساعته فعليه قيمة نفسه فى ماله عند ابى حنيفة و ابى يوسف وقال محمد قيمة خدمته اربع
سنين اما العتق فلانه جعل الخدمة فى مدة معلومة عوضا فیتعلق العتق بالقبول
وقد وجدوا لزمته خدمة اربع سنين لانه يصلح عوضا فصار كما اذا اعتقه على الف درهم
مات العبد الى بعد القبول فالخلافة فيه بقاء على خلافة اخرى وهى ان من باع نفسه
العبد منه بجارية بعينها ثم استحققت الجارية او هلك يرجع المولى على العبد بقيمة نفسه
عندهما و بقيمة الجارية عنده اى محمذ وهى معروفة ووجه البناء انه كما يتعذر
الجارية بالهلاك والاستحقاق يتعذر الوصول الى الخدمة بموت العبد وكذا سب
المولى فصار نظيرها (٤)

❦ القول الرابع ❦

هو قول محمد قال العلامة الحصى . وعند محمد تجب قيمة خدمته وبه نأخذ حاوى

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٥ (٢) الهندية ج ٢ ص ٢٥ (٣) ملقى الابحرج ١ ص ٢٣٣ (٤) الهداية ج ٢ ص ٢٤١

وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله حاوى المراد به الحاوى القدسي نقله عنه في البحر واليه وقرأه (١) وايضا قرأه العلامة ابن عابدين الشامي. وقال العلامة ابن نجيم. وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته ثلاث مائة كذا في شرح الطحاوى وفي الحاوى القدسي وبقول محمد ناخذ (٢)

﴿وان زوجها فجاءت بولد فهو في حكم امه﴾

قال العلامة المرغيناني. وان زوجها فجاءت بولد فهو في حكم امه الى ان قال والسبب بشب من الزوج الى ان قال واذا مات المولى عتقت من جميع المال الى ان قال ولا سعاية عليها في دين المولى للغرماء لما روينا ولا نهال يست بمال متقوم حتى لا تضمن بالغصب عند ابي حنيفة فلا يتعلق بها حق الغرماء كالقصاص بخلاف المدبر لانه ملك منقود (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام فان زوجها المولى فجاءت بولد يعنى من الزوج فهو في حكم امه حتى لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ويعتق بموته من كل المال ولا يسعى لاحد وقال بعد صفحته قوله ادامات المولى عتقت يعنى ام الولد من جميع المال لحديث سعيد بن المسيب ان النبي ﷺ امر بعتق امهات الارلاد وان لا يبعن في دين ولا يجعلن من الثلث الى ان قال وان لا يبعن على عدم وجوب السعاية لان عدم جواز البيع يدل على عدم المالية (٤) وهكذا في العنايه (٥) وقال العلامة الحصكفي. انها تعتق بموته من كل ماله والمدبرة من ثلثه من غير سعاية وقال

العلامة ابن عابد بن. اعلم ان ام الولد تخالف المدبر في ثلاثة عشر حكماً لا تضمن بالغصب وبالاغتياق والبيع ولا تسعى لغريم وتعق من جميع المال الى اخره (١) وقال العلامة ابن نجيم. قوله وعتقت بموته من كل ماله ولم تسع لغريمه لحديث سعيد بن المسيب ان النبي ﷺ امر بعتق امهات الاولاد الى ان قال ولانها ليست بمال متقوم حتى لا تضمن بالغصب عند ابى حنيفة فلا يتعلق بها حق الغرماء كالقصاص (٢) وقال العلامة ابراهيم الحلبي وتعق بعدموته اي موت السيد من جميع ماله ولا تسعى اي ام الولد لدينه للغريم شيئاً (٣)

﴿نسب ولد الجارية المشتركة﴾

قال العلامة المرغيناني واذا كانت الجارية بين شريكين فجانت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه منه لانه لما ثبت النسب في نصفه لمصادفته ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يتجزى لمان سبه لا يتجزى وهو العلوق اذ الولد الواحد لا يتعلق من مائين وصارت اذ ولد له لان الاستيلاء لا يتجزى عندهما وعند ابى حنيفة يصير نصيبه ام ولد له ثم يملك نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك ويضمن نصف عقرها لانه وطى جارية مشتركة اذ الملك يشت حكم الاستيلاء فيتعقبه الملك في نصيب صاحبه (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابى حنيفة. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة والحاصل ان الاتفاق على انه لا يستقر تجزئها في حق الامومة بل التجزى في الابتداء ثم يتمم لكل عنده وعندهما صارت ام ولد من اول الامر ثم لا يخفى ان تعليل تملك نصيب شريكه بانه قابل

(١) رد المحتار ج ٣ ص ١٢١ (٢) المحال رائق ج ٢ ص ٢٤١ (٣) ملتقى ج ١ ص ٥٢٣ (٤) هداية ج ٢ ص ٢٤٤، ٢٤٦

للملك تعليل بعدم المانع وهو لا يصلح للتعليل (١)

وقال العلامة اكمل الدين الباهر تقي قوله فيتعقبه الملك في نصيب صاحبه الى ان قال
واقول يجوز ان يكون مراده بالتعقب التعقب الذاتي دون الزماني وحينئذ يكون واردا على
الاصح من المذهب (٢) وقال العلامة الحصكفي فان ادعى ولدامة مشتركة ولو مع ابنه ثبت
نسبه منه ولو كافر او مريضا او مكاتالكنه ان عجز فله بيعها وهي ام ولده وضمن يوم
العلوق نصف قيمتها ونصف عقرها ولو معسرا. وقال العلامة ابن عابدين قوله ثبت نسبه منه
لان النسب اذا ثبت منه في نصفه لمصادفته ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يتجزأ المان
سببه وهو العلوق لا يجزأ اذا ولد الواحد لا يعلف من مانين درر (٣) وهكذا في
البحر (٤) والهندية (٥)

﴿ كتاب الايمان ﴾

﴿ باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ﴾

﴿ حكم اليمين بلفظ الحق ﴾

قال العلامة المرغيناني وقال ابو حنيفة اذا قال وحق الله فليس بحالف وهو قول
محمد. واحدى الروايتين عن ابي يوسف وعنه اي عن ابي يوسف رواية اخرى انه يكون
يمينا (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومحمد ولو قال وحق الله ليس بيمين وروى عن ابي يوسف انه يمين دليله

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٣٢٠ (٢) العاية ج ٣ ص ٣٢٩ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٣

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٤٣ (٥) الهدية ج ٢ ص ٣٨١ (٦) الهداية ج ٢ ص ٣٨٠

لان الحق من صفات الله تعالى وهو حقيقته كانه قال والله الحق ولان الحلف به معتاد وهو المختار اعتبار اللعرف كذا في الاحتيار (١) دليل الطرفين انه يراد به طاعة الله تعالى اذ الطاعات حقوقه فيكون حلفا بغير الله.

ب. القول الراجح

هو قول الطرفين. وقال العلامة ابي الهمام قوله ولهما انه اى حق الله يراد به طاعة الله اذ الطاعات حقوقه وصار ذلك متبادرا شرعا وعرفا حتى كانه حقيقة حيث لا يتبادر سواء اذ يعلم انه لا خطر من ذكر وجوده وثبوت ذاته والحلف بالطاعات حلف بغيره وغير صفته فلا يكون يمينا والمعدود من الاسماء الحسنى هو الحق المقرون باللام وبهذا الوجه من التقرير اندفع ترجيح بعضهم القول بانه يمين (٢) وقال في الهندية. ولو قال وحق الله لا يكون يمينا عند ابي حنيفة ومحمد وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف وهو الصحيح (٣) وقال العلامة طهري عبد الرشيد البخاري. وفي الجريد وحق الله لا يكون يمينا عند ابي حنيفة ومحمد وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف وهو الصحيح (٤) وقال العلامة ابن عابدين. وقد اعترض في الفتح على ما في الاحتيار بان التعارف يعتبر بعد كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله وصفة غيره ولفظ حق لا يتبادر منه ما هو صفة الله تعالى بل ما هو من حقوقه ثم قال ومن الاقوال الضعيفة ما قال البلخي ان قوله بحق الله يمين لان الناس يحلفون به وضعفه لما علمت انه مثل وحق الله (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. وحاصل اختلاف الايمان انه اذا اختلف الفقهاء فالعبرة لما وافق العرف لان معنى الايمان على

.....

(١) الاحتيار ج ٣ ص ٥٢٠ (٢) فتح ج ٣ ص ٣٥٨ (٣) هندية ج ٢ ص ٥٢ (٤) خلاصة ج ٢ ص ١٢٦ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ٦٢

العرف وان ما اختلف فيه الفقهاء فلاختلاف العرف واختلاف احوال الزمان واختلاف اصطلاحات البلدان وليس اختلاف الادلة والاصول.

﴿حكم الاضافة في الايمان﴾

قال العلامة المرغيناني ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبداً ماذون له مديون او غير مديون لم يحث هذا عند ابي حنيفة الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحث وان نوى لانه لا ملك للمولى فيه عنده وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن عليه دين لا يحث ما لم ينوه لان الملك فيه للمولى لكنه يضاف الى العبد عرفاً وكذا شرعاً قال عليه السلام من باع عبداً وله مال فهو للبائع الحديث فتختل الاضافة الى المولى فلا بد من النية وقال ابو يوسف في الوجود كلها يحث اذا نواه لاختلال الاضافة وقال محمد بن يحيى وان لم ينو لا اعتبار حقيقة الملك اذا الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة والظاهر ان ابا حنيفة اسعد بالعرف هنا فانه يقال هذه دابة عبد فلان وتلك دابة سيده فينصرف اليمين الى ما يضيفه العرف اليه لا الى ما يضيفه الملك اليه مع اضافة العرف اياه الى غيره واقل ما يجب اذا صارت هذه الدابة تضاف الى كل منهما ان لا ينعقد عليها الا بقصدها لانه ان نظر الى اضافتها اليه انعقدت عليها وان نظر الى اضافتها الى غيره لم تنعقد عليه فلا ينعقد عليها (٢) وقال العلامة ابن عابد بن قوله مركب العبد الماذون يعني لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده فانه يحث بشرطين الاول ان ينويها الثاني ان

.....

لا يكون عليه دين مستغرق ! ما اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنت وان نوى لانه لا ملك للمولى فيه عند ابي حنيفة وان كان الدين غير مستغرق اولم يكن عليه دين لا يحنت ما لم ينولان الملك فيه للمولى لكنه يضاف للعبد عرفا وكذا شرعا (١) وهكذا في الهندية (٢) والبحر (٣) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني قد يكون المقصود باليسير المضاف وقد يكون المضاف اليه فالعرة لها هو المقصود باليسير

﴿ حكم الثمرة المذنب ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن حلف لا يأكل رطبا وبسرا او حلف لا يأكل رطبا ولا بسرا فاكل مذبا حنت عند ابي حنيفة وقال اي صاحبان لا يحنت في الرطب يعني بالبسر المذنب ولا في البسر بالرطب المذنب (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو اكل مذبا بعد ما حلف لا يأكل بسرا حنت وكذا لو اكله اي المذنب بعد ما حلف لا يأكل رطبا. وقال صاحبان لا يحنت في الرطب يعني بالبسر المذنب ولا في البسر بالرطب المذنب يسمى بسرا فصا كما اذا كان اليمين على الشراء. دليل اي حنيفة ان الرطب المذنب ما يكون في ذنبه قليل بسرا والبسر المذنب على عكسه فيكون اكله اكل البسر والرطب وكل واحد مقصود في الاكل بخلاف الشراء لانه يصادف الجملة فيتبع القليل فيه الكثير (٥) وقال العلامة ابن الهمام واكثر كتب الفقه المعتمدة المبسوط وشروحه وكافي الحاكم وشرح الطحاوي للاسيدي وشروح

.....

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٩٣ (٢) الهندية ج ٢ ص ٨١ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٣١٦

(٤) الهداية ج ٢ ص ٣٨٨ (٥) الباية ج ٦ ص ٤٤

الجامعين والايضاح والاسرار والمظومة وغيرهما مما يغلب ظن خطأ خلافه ذكر فيها قول
محمد مع أبي حنيفة.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن الهمام حنث عند أبي حنيفة وقال لا يحنث
هكذا ذكر المصنف الخلاف وأكثر كتب الفقه المعتبرة مثل المبسوط وشروحه وكافي
الحاكم وشرح الطحاوي للأسبغابي إلى أن قال ذكر فيهما محمد مع أبي حنيفة (١) وقال
العلامة الحصكفي ولو حلف لا يأكل رطباً أو بسر أو حلف لا يأكل رطباً أو لا يسرا حنث باكل
المذنب بكسر النون لا كله المحلوف عليه وقال العلامة ابن عابدين وفي بعضها مع الإمام
وهو الموافق لما في أكثر الكتب (٢) وقال العلامة ابن نجيم وفي أكثر الكتب المعتبرة أن
محمد مع أبي حنيفة (٣) وهكذا في الهندية (٤) قال استاذنا المفتي غلام
قادر العماني لا يعرف الناس الثمرة المذنبية في بلادنا بل يقال في البشتو (داع منه) وتعد من
الثمرة الردية.

﴿ يتقيد الشحم بشحم البطن ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو حلف لا يأكل أو لا يشترى شحمه لم يحنث إلا في شحم البطن
عند أبي حنيفة وقال لا إى صاحباً يحنث في شحم الظهر أيضاً (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة وفي حلفه لا يأكل شحمه يتقيد بشحم البطن فلا يحنث وهو قول مالك

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٣٩٨ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٩٨ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٢٠

(٤) الهندية ج ٢ ص ٨٢ (٥) الهداية ج ٢ ص ٢٨٩

والشافعي في الاصح بشحم الظهر وهو الذي خالطه لحم (١) وقال صاحبان. يحنت في شحم الظهر ايضا وهو لحم السمين لو جرد خاصية الشحم فيه وهو الذوب بالنار. دليل في حيفته انه لحم حقيقة الاترى انه ينشأ من الدم ويستعمل استعماله ويحصل به قوت ولهذا يحنت باكله في اليمين على اكل اللحم ولا يحنت ببيعه في اليمين على بيع الشحم. هذا اذا حلف بالعربية وان حلف بالفارسية فاكل شحم الظهر قالوا لا يحنت لان اسم ب لا يتناول شحم الظهر كذا في الكافي (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام. ولذا صحح غير واحد قول من حيفته ودكر الطحاوي قول محمد مع ابي حنيفة وهو قول مالك والشافعي في الاصح (٣) وقال في الهندية. ولو حلف لا يأكل شحما فاكل شحم البطن حنت وان اكل شحم الظهر وهو الذي خالطه لحم لم يحنت عند ابي حنيفة وهو الصحيح كما في الكافي (٤) وقال العلامة الحصكفي. ولا يحنت بشحم الظهر وهو اللحم السمين في حنته لا يأكل شحما خلافا لهما (٥)

﴿ الفاكهة يشمل جميع الفواكه بحكم العرف ﴾

قال العلامة المرغيناني وان حلف لا يأكل فاكهة فاكل عنب اورمانا اورطبا وقشار او حبر - يحنت وان اكل تفاحا او بطيخا او مشمشا حنت وهذا عند ابي حنيفة. وروى ابو يوسف ومحمد حنت في العنب والرطب والرمان ايضا والاصل ان الفاكهة اسم لـ

(١) ملتقى الابحرج ١ ص ٥١٤ (٢) البناية ج ٥ ص ٨٣ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٣٠٠

(٤) الهدية ج ٢ ص ٨٣ (٥) الدر المختار ج ٣ ص ١٠٠

يتفكه به قبل الطعام وبعد اى يتنعم به زيادة على المعتاد والرطب واليابس فيه سواء بعد ان يكون التفكه به معتادا حتى لا يحنت بيابس البطيخ وهذا المعنى موجود فى التفاح واخواته فيحنت بها وغير موجود فى القناء والخيار لانهما من البقول بعاواكلا فلا يحنت بهما (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وتقع الفاكهة على التفاح والبطيخ والمشمش (٢) وقال صاحبان وهو قول الانمة الثلاثة تقع الفاكهة على العنب والرطب والرمان ايضا كما تقع على الثلاثة المذكورة ولا تقع على القناء والخيار اتفاقا. دليلهما ان معنى التفكه موجود فيها فانها اعز الفواكه والتنعم بها يفوق التنعم بغيرها.

﴿ القول الراجح ﴾

موقوف للصاحبين. قال العلامة ابن عابدين واما عندهما فهي فاكهة نظر الاصل وعليه الفتوى (٣) وقال فى الهندية قال الفقيه ابو الليث بقولهما نأخذ للفتوى لانه اظهر (٤) وقال العلامة داماد افندى. ان العبرة فى جميع ذلك العرف فما يؤكل على سبيل التفكه عادة ويعد فاكهة فى العرف يدخل تحت اليمين وما لا فلا (٥) وقال استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى. والعرف فى زماننا موافق لقولهما فالفتوى على قولهما فى زماننا. قال العلامة ابن نجيم وتغير العرف فى زمانهما وفى عرفنا ينبغي ان يحنت بالاتفاق (٦)

﴿ الادام ما يؤكل مع الخبز غالبا ﴾

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٩٠ (٢) ملقى ج ١ ص ٥٤٠ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١٠٣ (٤) الهندية ج ٢ ص ١٨

(٥) مجمع الانهر ج ١ ص ٥٤٠ (٦) الحواشي ج ٣ ص ٣٢٣

قال العلامة المرغيناني ولو حلف لا يأتد فكل شيء اصطبغ به ادم والشواء ليس باداء
والملح ادم وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف. وقال محمد كل ما يؤكل مع
الخبز غالباً فهو ادم وهو رواية عن ابي يوسف لان ادم من الموادمة وهي الموافقة وكل
ما يؤكل مع الخبز موافق له كاللحم والبيض ونحوه (١)

﴿القول الرابع﴾

هو قول محمد. قال العلامة ابن الهمام وقال محمد ما يؤكل مع الخبز غالباً فهو ادم
وهو رواية عن ابي يوسف الى ان قال وبقول محمد اخذ الفقيه ابو الليث (٢) في
العلامة الحصكفي. وقال محمد هو ما يؤكل مع الخبز غالباً به يفتي الخ. وقال العلامة
عابدين قوله به يفتي وبه اخذ الفقيه ابو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملاً بالعرف
وفي المحيط وهو الاظهر (٣) وقال في الهندية وقال محمد ما يؤكل مع الخبز غالباً فهو ادم
وهو رواية عن ابي يوسف كذا في فتح القدير وبقول محمد اخذ الفقيه ابو الليث في
الاختيار وهو المختار عملاً بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر قال القلانسي في تنبيه
وعليه الفتوى كذا في النهر الصائق (٤) وقال العلامة فخر الدين قاضى خان
محمد وهو رواية عن ابي يوسف في الامالى هي ادم وبه اخذ الفقيه ابو الليث (٥) وهكذا
البحر (٦)

﴿حكم من حلف ان لا يشرب من دجلة فشرب بالكراخ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بآناء لم يحنث حتى

(١) البداية ج ٢ ص ٢٩١ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٢٠٢ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١٠٣

(٤) الهندية ج ٢ ص ٨٨ (٥) النخاية ج ٢ ص ٣١٢ (٦) بحر ج ٢ ص ٣٢٥

يكرع منها كرعاً عند أبي حنيفة وقال لا إى صاحباً إذا شرب منها بآباء يحنث لانه المتعارف
المفهوم (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة فلو حلف لا يشرب من دجلة أو من الفرات لا يحنث حتى يكرع
منها كرعاً يباشر الماء بفيه وقال صاحباً إذا شرب منها بآباء يحنث أصله أنه متى كان
لليمين حقيقة مستعملة ومجاز مستعمل فعند أبي حنيفة العبرة للحقيقة خاصة لانه
لا يجوز إهدار الحقيقة إلا عند الضرورة وعندهما العبرة للمجاز والحقيقة جميعاً المكان
الاستعمال والعرف (٢) دليل أبي حنيفة أن كلمة من للتبعض وحقيقته في الكرع وهي إى
الحقيقة مستعملة ولهذا يحنث بالكرع إجماعاً فمنعت الحقيقة المصير إلى المجاز وإن
كان متعارفاً.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة قاضي خان ولو حلف أن لا يشرب من الفرات فشرّب منه
كرعاً كان حائثاً في قولهم وإن أخذ الماء بأنية أو اغترف أو سقاه غيره لا يحنث في قول
أبي حنيفة (٣) وقال العلامة جلال الدين الحوارزمي قوله وله أن كلمة من للتبعض
وحقيقة في الكرع إى حقيقة في أن يضع فاه على بعض الدجلة وفي الكرع ذلك
ولا ابتداء الغاية وذلك في أن يكون ابتداء شربه من دجلة والحقيقة مستعملة عرفاً
وشرعاً ما عرفاً فظاهر وأما شرعاً فلا نه جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال لقوم نزل
عندهم هل عندكم ماء باق في الشن والأكرع عنا في الوادي

.....

الحقيقة مراده هنا ولهذا بحث بالكرع اجماعا فسمعت السصير الى المجاز وان كان
منعار فافان قيل لانسلم ان الحنث في الكرع باعتبار الحقيقة بل باعتبار العمل بعسره
المجاز الى ان قال قلنا الكرع من الفرات مستعمل والحكم يترتب على الحقيقة دور
المجاز اذا كانت مستعملة بخلاف قوله لا يضع قدمه في دار فلان (١) وهكذا في
العناية (٢) وقال العلامة الحصكفي حلف لا يشرب من شيء يمكن فيه الكرع
بحود جلة فيمينه على الكرع منه حتى لو شرب من نهر اخذ منه لم يحنث (٣) وهكذا في
البحر (٤) والهندية (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني وحاصله ان الحنث
قد يكون على الشر وقديكون على ما يثابروا كان على النهر يحنث بالكرع ولا يحنث
بشرب الماء بالاء ولو كان على ما يثابروا يحنث بشرب ماء النهر باى طريق كان وفي
موضع والله اعلم.

٨. الحلف على شرب ماء الكوز

قال العلامة المرغيناني ومن قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامراته
وليس في الكوز ماء لم يحنث فان كان فيه ماء فاهريق قبل الليل لم يحنث وهذا عند
حيفة ومحمد. وقال ابو يوسف يحنث في ذلك كله اى فيسا كان فيه الماء وفيما سلم
يعنى اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى واصله ان من
انعقاد اليمين وبقائه التصور اى تصور الشرع عندهما خلافا لابي يوسف لان
اسماء تعقد للبشر فلا بد من تصور البشر ليتمكن ايجابه دليل ابي يوسف انه امكن القول ببعده

.....

(١) العناية ج ٣ ص ٣١١ (٢) العناية ج ٣ ص ٣١١ (٣) الدر المختار ج ٣ ص ١٠٨

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٢٨ (٥) الهندية ج ٢ ص ٩٥

موجب البر على وجه يظهر في حق الخلف أي خلف البر وهو الكفارة. قلنا لا بد من تصور الأصل أي البر لينعقد في حق الخلف ولهذا لا ينعقد الغموس موجباً للكفارة (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة الحصكفي في حلفه لأشربن ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان فيه ماء وصب ولو بفعله أو بنفسه في يومه قبل الليل أو أطلق يمينه عن الوقت ولا ماء فيه لا يحنث سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لا في الأصح لعدم إمكان البر (٢) وقال في الهندية من قال أن لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق وليس في الكوز ماء لم يحنث فإن كان فيه ماء فاهريق قبل الليل لم يحنث وهذا عند أبي حنيفة ومحمد سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لم يعلم (٣) وهكذا في البحر (٤). قال أسناذنا المفتي غلام قادر النعماني أعلم أن تصور وجود المحلوف عليه شرط براءة اليمين وقت الحلف عند الطرفين وقالوا الحنث خلف عن البراءة قولاً لا بد للخلف من وجود الأصل وإذا لم يتصور الأصل فكيف يتصور الخلف وأما عند أبي يوسف فالحلف لا يخلو عن أحد الشينين أما الرائة وأما الحنث ولا يشترط لصحة اليمين تصور المحلوف عليه. والله أعلم.

﴿الاذن لا يتحقق إلا بالسمع﴾

فالعلامة المرغيناني ولو حلف لا بكلمة إلا بآذنه فأذن له ولم يعلم بالآذن حتى كلمه حث لأن الأذن مشتق من الأذن الذي هو الأعلام أو من الوقوع في الأذن وكل ذلك لا يتحقق إلا بالسمع (٥)

(١) هداية ج ٢ ص ٢٩٣ (٢) الدرر ج ٣ ص ١٠٩ (٣) حنيفة ج ٢ ص ٩٥ (٤) بحر ج ٢ ص ٣٢٩ (٥) هداية ج ٢ ص ٢٩٣

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف لا يحنث لان الاذن هو الاطلاق وانه يتم بالاذن كالرضاء قلنا الرضاء من اعمال القلب فيتم بالراضى ولا كذلك الاذن على ما مر.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة اكمل الدين البابر تى واما فى اليمين فلما حرم كلامه باليسير الا عند الاذن صار الاذن مشتملا باحة الكلام للحالف فلا بد من الاعلام بدلا وهو منى عنى تخصيص العلة وامره واضح عند الاصولى (١) وقال العلامة الحصى كفى. او حلف لا يكسب الا باذنه فاذن له ولم يعلم بالاذن فكلمه حنث لاشتقاق الاذن من الاذان فيشترط نعم بخلاف لا يكلمه الا برضاه فرضى ولم يعلم لان الرضاء من اعمال القلب فيتم به الكسب وقال العلامة ابن عابدين. قوله لاشتقاق الاذن اى اشتقاقا كبيرا كما فى الهم من الازد. وهو الاعلام قلت وفيه نظري علم مما قدمناه فى الوضوء قوله فيشترط العلم ظاهرة. لا يكتفى بمجرد السماع بل لابد معه من العلم بمعناه احتراز اعمال الوضوء بلغة لا يفهما كما قدمنا نظيره فى حلفه لا تخرجى الا باذنى (٢) وقال فى الهندية ولو حسم لا يكلم الا باذنه فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلمه حنث كذا فى الكافى (٣)

﴿ اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد اذ به مطلق الوقت ﴾

قال العلامة المرغينانى ولو قال يوم اكلم فلانا فامرته طالق فهو على الليل والنهار لا. اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد اذ به مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يولهم يومه. والكلام لا يمتد وان عنى النهار خاصة دين فى القضاء لانه مستعمل فيه ايضا وعن

.....

يوسف أنه لا يدين في القضاء لأنه خلاف المتعارف (١)

• القول الرابع •

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام وإن عني النهار خاصة أي بلفظ اليوم دين أي صدق في القضاء لأنه مستعمل فيه أي لأنه حقيقة مستعملة كثيرًا في القضاة وإن كان فيه تخفيف على نفسه أو هو مشترك بين النهار ومطلق الوقت إلى أن قال والمتعارف في مثل هذا الكلام أنه إنما يقصد به الوقت لا الجمع بين الأيام والليالي ولبس هذا بشيء لأن الواقع قد يكون أن الحرب دامت بينهم أيامًا ولياليًا وهذا كثير الزرع فإذا كان يحبرًا واقع فعبر عنه بما يفيد ولا دخل لذلك في خصوص العرف (٢) وقال العلامة الحصكفي. حلف لا يكلم فلانا اليوم فعلى الجديدين لقراءته اليوم بفعل لا يمتدفع فان نوى النهار صدق لأنه الحقيقة وقال العلامة ابن عابد بن قوله صدق أي ديانة وقضاء (٣) وقال العلامة ابن نجيم. قوله فان النوى النهار صدق لأنه نوى حقيقة كلامه وهو مستعمل فيه أيضًا أطلق في تصديقه فشمّل الديانة والقضاء (٤) وقال العلامة داماد أفندي. وفي حلفه يوم أكلمه لمطلق الوقت لأن اليوم إذا قرن بفعل لا يمدد به مطلق الوقت والكلام لا يمتد وقد مر في الطلاق وتصح نية النهار فقط بالاجتماع ديانة وقضاء لارادة الحقيقة (٥) وهكذا في الهندية (٦)

﴿اليمين باقية قبل الغاية ومنتبهة بعدها﴾

قال العلامة المرعيني ولو قال إن كلمت فلانا إلا أن يقدم فلان أو قال حتى يقدم فلان أو

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٩٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٣ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١١٢

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٣٥ (٥) مجمع الأنهر ج ١ ص ٥٤٠ (٦) الهندية ج ٢ ص ١٠٦

قال الا ان ياذن فلان او حتى ياذن فلان فامرأته طالق فكلمه قبل القدوم والاذن حث
ولو كلمه بعد القدوم والاذن لم يحث لانه غاية اليمين باقية قبل
الغاية ومنتهية بعدها فلا يحث بالكلام بعد انتهاء اليمين وان مات فلان سقطت اليمين
حالا فلاسى يوسف لان الممنوع عنه اى عن الحالف كلام ينتهى بالاذن والقدوم ولم ينح
بعد اسوت متصور الوجود سقطت اليمين وعنده اى عند اى يوسف التصور ليس بشرط
فعند سقوط الغاية يتأبد اليمين (١)

القول الرابع

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهيثم قوله ان مات فلان سقطت اليمين حالا فلاسى
بوسف لان الممنوع منه كلام ينتهى المنع منه بالاذن والقدوم ولم يبق الاذن ولا القدوم
بعد موت من اليه الاذن والقدوم متصور الوجود فلم يبق البر من تصور الوجود بقاء تصور
شرط لبقاء اليمين المؤقتة عند اى حنيفة ومحمد على ما مر وهذه اليمين مؤقتة بوقت الاذن
والقدوم اذ بهما يتمكن من البر اذ يتمكن من الكلام بالاحت فبسقط تصور البر (٢) وفى
العلامة الحصكفى ان كلمته اى عمر الا ان بقده زيد او ان ياذن او حتى ياذن فكذا فكتب
قبل قدومه او قبل اذنه حث ولو بعدهما لا يحث لجعله القدوم والاذن غاية بعد
الكلام (٣) وقال فى الهندية ولو قال ان كلمت فلانا فالت طالق الا ان يقدم فلان او حث
بقدم فلان او قال الا ان ياذن فلان فكلمه قبل القدوم او قبل الاذن حث ولو كتب
بعد القدوم او الاذن لا يحث الى ان قال وان مات فلان سقطت اليمين عند
حنيفة ومحمد كذا فى الكافى (٤)

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٤٩٢ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٣ (٣) الدر المختار ج ٣ ص ١١٥ (٤) الهداية ج ٢ ص ١٠٦

• اليمين على عدم نكروا مراقة فلان •

قال العلامة المير غينائي ومن حلف لا يكلم عبدا فلان ولم يبر عبدا بعينه او امرأه فلان او صديق فلان فباع فلان عبده او بانت منه امرأته او عادى صديقه فكلسهم لم يحدث لانه عقد يمينه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان اما اضافة ملك كما في عبدا فلان او اضافة نسبة كما في امرأه فلان او صديق فلان ولم يبر عبدا يحنث قال المصنف هدا في اضافة الملك بالاتفاق (١)

• اختلاف الفقهاء •

وفي اضافة النسبة عدم محمد يحنث كالسراقة والصديق قال في الرياضات لان هذه الاضافات اضافة النسبة للتعريف لان السراقة والصديق مقصودان بالهجران فلا يشرط دوامها فيعلق الحكم بعينه كما في الاشارة وروحه ماد كرهها يعني عبده الحنث وهو رواية الجامع الصغير انه يحتل ان يكون غرضه محرره لاجل المضاعف اليه ولهذا يعينه فلا يحنث بعد زوال الاضافة بالشك.

• القول الراجح •

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام. وروى ان هشاما احبر ان محمدا رجع الى قول ابي حنيفة وقال لا يحنث هذا اذالم يعينه فلم يذكر الاشارة (٢) وقال العلامة داماد افندي. وفي غيره اي غير المعين بان قال لا اكلم امرأه فلان او صديق فلان بغير اشارة لا يحنث الا في رواية عن محمد والمعتد الاول فلا يفتى على قول محمد (٣) وقال العلامة الحصكفي. وفي حلفه لا يكلم عبده اي عبدا فلان او عرسه او

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٩٥ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٣٢٥ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٥٤٦

صديقه او لا يدخل داره الى ان قال ان زالت اضافته بيع او طلاق او عدا او قو كلمه لم
يحنت في العبد و نحوه مما يملك كالدار اشار اليه بهذا ولا على المذهب الى ان قال وان
لم يشرو ولم يعين لا يحنت وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله وان لم يشرو ولم يعين
لا يحنت الا في رواية عن محمد والمعتد الاول شرح الملتقى (١) وقال العلامة قاضي
خان رجل حلف ان لا يكلم صديق فلان او زوجة فلان او ابن فلان او نحوه ممن يضاف
لاحكم الملك فتزوج فلان امرأة بعد ليسن او ولد له ولو بعد اليمن فكلمه الحالف
لا يحنت وان كلم امرأته بابها فلان بعد يمنه او كلم رجلا عاده فلان بعد يمنه لا يحنت
الحالف في قول ابي حنيفة و ابي يوسف (٢) وهكذا في الصلابة (٣) قال استاذنا المعنى
علامه فادر النعماني فالاحاصل ان المقصود في الحلف المضاف فقط ويذكر المضاف به
لتعريفه و قد يكون المقصود في الحلف المضاف اليه ويذكر المضاف لاجل المضاف
اليه فان كان الاول فالمسئلة كما قال محمد وان كان الثاني فالمسئلة كما قال الشرحان

﴿ ان كان الحلف على عبد بعينه او امرأة بعينها ﴾

قال العلامة المرغيناني وان كانت يمينه على عبد بعينه بان قال عبد فلان هذا امرأته فلان
بعينها او صديق فلان بعينه لم يحنت في العبد و حنت في المراق و الصديق .

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابي حنيفة و ابي يوسف وقال محمد يحنت في العدا ايضا و هو قول زفر و ان حلف
لا يدخل دار فلان هذه فباعها ثم دخلها فهو على هذا الاختلاف ووجه قول محمد و زفر ان

الاضافة للتعريف والاشارة - قابليغ منها لكونها قاطعة للشركة بخلاف الاضافة فاعتبرت
الاشارة - ولعت الاضافة وصار كالصديق والمرأة. دليل الشيخين. ان الداعى الى اليمين
مضى فى المصاف اليه لان هذه الاعيان لا تهجرو ولا تعادى لذواتها وكذا العبد لسقوط
منزله بل لمعنى فى ملاكها فتقيد اليمين بحال قيام الملك بخلاف ما اذا كانت
الاضافة نسبة كالصديق والمرأة لانه يعادى لذاته فكانت الاضافة للتعريف والداعى
لمعنى فى المصاف اليه غير ظاهر لعدم التعيين بخلاف ما تقدم (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الحصكفى وفى حلفه لا يكلم عبده اى عبد فلان او عرسه
او صديقه او لا يدخل داره الى ان قال وكلمه لم يحث فى العبد ونحوه مما يملك
كالدار اشار اليه بهذا ولا على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار كالثوب
والدار (٢) وقال العلامة ابن نجيم ولم يذكر المصنف العبد للاختلاف فالمذهب انه
كالدار لانه لا يقصد بالمعاداة (٣) وقال فى الهندية قال لا اكلم عبدا فلان هذا باع عبده
فكلم الحالف لا يحث فى قول ابى حنيفة وابى يوسف هكذا فى شرح الجامع
الصغير لقاضى خان (٤) والتفصيل فى فتح القدير (٥)

﴿حكم الحلف على الحين والزمان﴾

قال العلامة المرغينانى ومن حلف لا يكلم حينا او زمانا او الحين او الزمان فهو ستة اشهر الى
ان قال وكذلك الدهر عندهما اى عند الصاحبين وقال ابو حنيفة الدهر لا ادرى ما هو وهذا

(١) الهيداية ج ٢ ص ٢٩٥ (٢) الدر المختار ج ٣ ص ١١٤ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٤

(٤) الهندية ج ٢ ص ٩٨ (٥) فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٥

الاختلاف في المنكر هو الصحيح اما المعروف بالالف واللام يراد به الابدعرفا. دليل
الصاحبين ان دهر استعمل استعمال الحين والزمان يقال ما رأيتك منذ حين
ومدد دهر بمعنى. و ابو حنيفة توقف في تقديره لان اللغات لا تدرك قياسا والعرف به
يعرف استمراره لاختلاف في الاستعمال (١)

٥ القول الرابع

هو قول الصاحبين. قال العلامة الحصكفي وفي حلفه لا يكلمه الدهر او الابد هو العسر في
مدة حبة الحالف عند عدم النية و دهر منكر له يدرو قالوا هو كالحين وغير خاف انه ادله
برد عن الامام شيء في مسألة وحب الافناء بقولهم ان يرو في السراج توقف الامام في اربع
عشرة مسألة (٢) وقال العلامة ابن عابدين وحيث لم يوحده اختيار. فقول يعقوب
هو المختار ثم محمد فقوله الحسن (٣) وقال العلامة ابن حنبل واما الدهر منكر فقد قال
ابو حنيفة لا ادري ما هو وقالوا هو كالحين وهذا هو الصحيح (٤) وقال العلامة ابن عابدين. قوله
توقف الامام في اربع عشرة مسألة منها لفظ دهر (٥) وهكذا في الهدية (٦)

٦ اذا ذكر الجمع في حلف على ثلاثة ايام

قال العلامة السمرغيني ولو حلف لا يكلم اياما فهو على ثلاثة ايام لانه اسم جمع
ذكر مكرافيتناول اقل الجمع وهو الثلث ولو حلف لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام.

٧ اختلاف الفقهاء

هذا عند ابي حنيفة وقالوا لا الصاحبان على الاسوع ولو حلف لا يكلمه الشهر فهو على

(١) الهدية ج ٢ ص ٣٩٦ (٢) الدر المختار ج ٣ ص ١١٨ (٣) شرح عقود ص ٢٩

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٣٩ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ١١٨ (٦) الهدية ج ٢ ص ١٠٥

عشرة أشهر عنده وعندهما على اثني عشر شهرا لأنه يدور عليها دليل أبي حنيفة أنه جمع
معرف فيصرف إلى أقصى ما يذكر بلفظ الجمع وذلك عشرة (١)

§ القول الرابع

هو قول أبي حنيفة قال العلامة أكمل الدين البابر تبي بعد تفصيل المسئلة والأصل أن حرف
التعريف إذا دخل على اسم الجمع ينصرف إلى أقصى ما ينطلق عليه اسم الجمع عند أبي
حنيفة وهو العشرة (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله عشرة من كل صنف هذا عنده إلى أن
قال وهو يقول أن أكثر ما يطلق عليه اسم الجمع عشرة وأقله ثلاثة فإذا دخلت عليه ال
استغرق الجمع وهو العشرة لأن الكل من الأقل بمنزلة العام من الخاص والأصل في العام
العموم فحملناه عليه (٣) وقال العلامة داماد أفندي. وإن عرف أي قال لا اكلمه الأيام
أو الشهور أو السنين فعلى عشرة أيام كثيرة لأنه جمع معرف فينصرف إلى أقصى
ما يذكر من الجمع وهو العشرة عند الامام هو الصحيح (٤) وهكذا في
الهندية (٥) والبحر (٦)

§ إذا وصف الأيام بالكثرة فيحمل على عشرة أيام

قال العلامة المرغيناني ومن قال لعبد الله أن خدمتني أياما كثيرة فانت حرفا لأيام
لكثيرة عند أبي حنيفة عشرة أيام لأنه أكثر ما يتناول اسم الأيام وقال أي صاحب سبعة أيام
لأن ما زاد عليها تكرار وقيل لو كان اليمين بالفارسية ينصرف إلى سعة أيام لأنه
يذكر فيها بلفظ الفرد دون الجمع (٧)

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٩٦ (٢) العناية ج ٣ ص ٣٢٩ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١١٩

(٤) مجمع الأنهر ج ١ ص ٥٤٤ (٥) الهندية ج ٢ ص ١٠٦ (٦) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٣١، ٣٣٠

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن نجيم المصري واما الجمع المنكر فذكر المصنف انه ان وصفه بالكثرة فهو كالمعرف كقوله لا اكلمه اياما كثيرة لانه لما وصفه بالكثرة علم انه لم يرد به الاقل وهو الثلث فيصرف الى المعهود كالمعروف باللام فعنده للعشرة (١) وقال العلامة الحصكفي وايام كثيرة والشهور والسنون والجمع والازمنة والاحاديث والدهور عشرة من كل صنف لانه اكثر ما يذكر بلفظ الجمع (٢) وقال العلامة ابن الهيثمي الفتح قال ابو اليسر اما بلساننا فلا يجيء هذا الاختلاف بل يصرف الى ايام الجمعة بالاتفاق الى ان قال وهذا حسن (٣)

﴿باب اليمين في العتق والطلاق﴾

﴿ولو قال اذا ولدت ولدافهو حرفهذا يختص بالحي﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال اذا ولدت ولدافهو حرف ولدت ولدا ميتا ثم اخر حيا عتق الحي وحده عند ابي حنيفة وقال اي صاحبان لا يعتق واحد منهما (٤)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولو قال اذا ولدت ولدافهو حرف ولدت ميتا ثم حيا عتق الحي. وقال صاحبان لا يعتق لان اليمين انحلت لوجود الشرط وهو ولادة الولد الميت لا الى جزء لان الميت ليس بمحل للحرية (٥) دليل ابي حنيفة ان مطلق اسم الولد مقيد بوصف الحيوة لانه قصد اثبات الحرية جزاء وهي قوة حكمية تظهر في دفع تسلط الغير ولا تثبت في الميت فيتقيد بوصف الحيوة فصار كما اذا قال اذا ولدت ولدافهيا.

(١) بحرج ص ٣٢٠ (٢) الدر المختار ج ٣ ص ١١٩ (٣) فتح ج ٣ ص ٣٣٢ (٤) هداية ج ٢ ص ٣٩٤ (٥) الاختيار ج ٣ ص ٤٣

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام ولا يبي حنيفة ان الشرط ليس الا الولد الحي
 مما بخلاف ما قبله وهذا لانه جعل الجزاء وصفا للموصوف بالشرط
 وهو الولد وهذا الوصف الخاص وهو الحرية لا يكون الا في الحي فتقيد الموصوف بالشرط
 بالحياة والالغى الكلام (١) وهكذا في الكفاية (٢) وقال العلامة الحصكفي بخلاف
 فهو حر فولدت ميتا ثم اخرج عتق الحي وحده لبطان الرق بالموت وقال العلامة ابن
 عابد بن قوله عتق الحي وحده اي عند الامام الى ان قال وله ان مطلق الاسم تقيد بوصف
 الحياة لانه قصد اثبات الحرية له (٣) وقال العلامة ابن نجيم ولا يبي حنيفة ان مطلق الاسم
 قد تقيد بوصف الحياة لانه قصد اثبات الحرية جزاء وهي قوة حكمية تظهر في دفع تسلط
 الغير فلا يثبت في الميت فيتقيد بوصف الحياة (٤) وقال العلامة ابراهيم ولو قال لامته
 اذا ولدت ولدا فهو حر فولدت ميتا ثم اخرج عتق الحي عند الامام خلافا لهما والراجح
 الاول لان الحرية قوة حكمية فتختص بوصف الحياة (٥)

﴿حكم ما اذا قال اخر عبدا شتره فهو حر﴾

قال العلامة السمر غيناني وان قال اخر عبدا شتره فهو حر فاشترى عبدا ومات لم يعتق لان
 لاخر لغرد لاحق ولا سابق له فلا يكون لاحقا ولو اشترى عبدا ثم مات عتق
 لاخر لانه فرد لاحق فاتصف بالاخرية ويعتق يوم اشتراه لا من بعد الموت (٦)

فتح القدير ج ٢ ص ٣٣٣ (٢) الكفاية ج ٢ ص ٣٣٣ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣ (٤) البحر الرائق

ج ٣ ص ٣٣٢ (٥) منقى الابحار ج ١ ص ٥٤٨ (٦) الهداية ج ٢ ص ٢٩٤

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند أبي حنيفة حتى يعتبر من جميع المال وقالوا لا يصح أن يعتبر من مات حتى يعتبر من الثلث لأن الأخرى لا تثبت إلا بعد شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققاً عند الموت فيقتصر عليه. دليل أبي حنيفة أن الموت معروف فاما تصافه بالأخرى من وقت الشراء فيثبت مستنداً.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام ولا يرى حنيفة أن الموت معروف للشرط وليس بشرط وإنما الشرط اتصافه بالأخرى وهذه الصفة حصلت له من وقت الشراء إلا أن هذه الصفة بعرضية الزوال بان يشتري بعده غيره فاذا مات ولم يشتريه كان إخراج وقت الشراء قتيلاً به أنه عتق من ذلك الوقت إلى أن قال وإن العدم لا يتحقق إلا بالموت صحيح لكنه لم يجعل الشرط عدم الشراء بل أمر آخر لا يتحقق ظهوره إلا به فلا يقع عنده مقتصر إلا لو كان هو نفس الشرط فإذا كان المظهر لتحقيق الشرط ثبت عنده مستنداً (١) ومثله في الكفاية (٢) وقال العلامة الحصكفي: فلو اشترى الحالف المذكور عبداً ثم مات الحالف عتق الثاني مستنداً إلى وقت الشراء فيعتبر من كل المال لو اشترى في الصحة. وقال العلامة ابن عابدين قوله مستنداً إلى وقت الشراء هذا عنده إلى أن قال وله أن الموت معروف فاما تصافه بالأخرى فمن وقت الشراء فيثبت مستنداً (٣) وهكذا في البحر (٤) قول أبي حنيفة هو المختار عند صاحب الهداية حيث أورد دليله وهذا دليل ما هو المختار عنده.

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٣٣٦ (٢) الكفاية ج ٢ ص ٣٢٦ (٣) رد المختار ج ٣ ص ١٢٢ (٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٢٣

﴿باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك﴾

٥ حكم ما اذا قالت المرأة لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق ٥

قال العلامة المرعيني واذا قالت المرأة لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق
ثلاث طلقت هذه التي حلفته في القضاء.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وعن ابي يوسف انها اي ان التي حلفته لا تطلق لانه اخرجه جوابا فينطبق عليه ولان غرضه
رضائها وهو بطلاق غيرها فيتقيد به اي بطلاق الغير. ووجه الطاهر عموم الكلام
بقدر ادعالي حرف الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون غرضه اي حاشها حين اعترضت عليه
فيما احله الشرع ومع التردد لا يصلح مقيدا وان نوى غيرها يصدق ديانة لا قضاء لانه
تحصيل العام (١)

﴿القول الراجح﴾

مررواية ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام وذكر عن ابي يوسف في شروح الجامع
تصغير انها لا تطلق واختاره شمس الانمة وكثير من المشايخ لان الكلام خرج
جوابا فينطبق على السؤال فكانه قال كل امرأة لي غيرك طالق دلالة (٢) وقال
العلامة الحصكفي. قالت له امرأته تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق طلقت
بحلفة بكسر اللام وعن الثاني لا اي ابي يوسف وصححه السرخسي وفي جامع
شيخان وبه اخذ عامة مشايخنا. وقال العلامة ابن عابدین قوله صححه السرخسي وفي
شرح التلخيص قال البزدوى في شرحه ان الفتوى عليه (٣) وهكذا في البحر (٤)

.....

قال العلامة ابن الهمام واختلفوا فيما اذا قال لله على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام قال ابو حنيفة لا يلزمه شيء وقال صاحبه يلزمه احد النسكين والوجه في ذلك ان يحمل على انه معروف بعدابي حنيفة ايجاب النسك بهما فتقلا به كما تعرف بالمشي الى الكعبة ويرتفع الخلاف (١) وهكذا قال العلامة ابن عابدين (٢)

• حكم ما اذا شهد الشاهدان على وجود الشرط وقد انكر الحالف •

قال العلامة المرغيناني ومن قال عبدى حران لم احج العام فقال حججت وشهد شاهدان على انه ضحى العام بالكوفة لم يعتق عبده.

• اختلاف الفقهاء •

وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يعتق لان هذه شهادة قامت على امر معلوم وهو التضحية ومن ضرورته انتفاء الحج فيتحقق الشرط دليل الشيخين انهماي شهادة قامت على النفي لان المقصود منها نفى الحج لا اثبات التضحية لانه لا مطالب بنافسار كما اذا شهدوا انه لم يحج غاية الامر ان هذا النفي مما يحيط علم الشاهد به ولكنه لا يميز بين نفى ونفى تيسيرا (٣)

• القول الراجح •

ترى قول الشيخين قال العلامة اكمل الدين البارتني ومن قال عبدى حران لم احج العام • وهو قوله لكن لا يميز بين نفى ونفى تيسيرا الى ان قال ولكنه ليس مختار المصنف • ثنائه الى الحرج (٤) ومثله في الكفاية (٥) وقال العلامة ابن عابدين بعد تفصيل

• فتح القدير ج ٢ ص ٥٣ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ١٢٤ (٣) الهداية ج ٢ ص ٥٠٢

• لعبادة ج ٢ ص ٥٣ (٥) الكفاية ج ٢ ص ٥٥

المسئلة بخلاف التضحية بالكوفة ليست ضد الحج على انه يمكن ان يكون ذلك كرامة له وهي جائزة كما قالوا في المشرقى والعربية فتأمل (١) وقال العلامة ابن عابدين (في منحة الخالق) قوله وتعقبه في فتح القدير الحج قال المقدسى في شرحه الرمز اقول الشهادة بعدم الدخول اولت بالخروج الذى هو وحوذى الى ان قال بخلاف التضحية بالكوفة ليست ضد الحج على انه يمكن ان يكون ذلك كرامة له وهي جائزة (٢) لكن رجع المحقق ابن الهيثم اقول محمد (وقال محمد يعتق لان هذه شهادة قامت على امر مشاهد وهو التضحية وكيف لا يقبل ومن ضرورته انتفاء الحج ذلك العادة فتحقق الشرط فيعتق (٣) وقال العلامة الحصكفى لا يعتق عند قيل له ان لم الحج بعد فاسب حرثه قال حججت وانكر العبد واتى بشاهدين فشهدا بنحره لاضحيته بكوفته ثم تنقل لقيامها على نفى الحج اذا التضحية لا تدخل تحت القضاء وقال محمد يعتق ورجح الكمال (٤) وهكذا قال العلامة ابن نجيم بعد تفصيل المسئلة وان كان غير مدعى به لتصل السدعى به كذلك يجب قبول شهادة التضحية المضمنة لفى المدعى به فقرر محمد اوجده (٥) قال استاذنا المفتى غلام قادر العماني ويسكن التوفيق بين الترجيح بان يحمل قول الشيخين على عدم الدعوى للشهادة وقول محمد على وجود الدعوى بغير العبد للشهادة.

﴿باب اليمين فى لبس الثياب والحلى وغير ذلك﴾

﴿اذا قال الزوج ان لبست من غزلك﴾

.....

(١) رد المحتار ج ٣ ص ١٢٤ (٢) منحة الخالق ج ٣ ص ٣٥٦ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٣٥٣

(٤) الدر المختار ج ٣ ص ١٢٤ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٥٦

قال العلامة المير غينائي ومن قال لامرأته ان لبست من غزلك فهو هدى فاشترى قطناً فغزلته ففسجته فلبسه فهو هدى.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا عند أبي حنيفة وقالوا لا إى صاحبان ليس عليه ان يهدى حتى تغزل من قطن ملكه يوم حلف ومعنى الهدى التصديق به بمكة لأنه اسم لما يهدى اليها. لهما إى دليل صاحبين ان النذر اسما يصح فى الملك او مضافا الى سبب الملك ولم يوجد لان اللبس وغزل المرأة ليسا من اسباب ملكه. دليل ابي حنيفة ان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والسعة هو المراد وذلك سبب لملكه ولهذا بحث اذا غزلت من قطن مملوك له وقت النذر لان القطن لم يصرمذكورا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام والراجب فى ديارنا ان يفتى بقول لهما لان السراة لا تغزل الا من كنان نفسها وقطنها فليس الغزل سببا لملكه للمغزول عادة فلا يستقيم جواب ابي حنيفة (٢) وقال العلامة ابن عابدين وبحث فى كل منهما نوح اهدى بانه فى حيز المنع فان بعض نساء مصر تغزل من كنان الزوج وبعض نساء الروم بالعكس لاسيما نساء الجنود الذين يغيبون عنهم سنين فالاولى اعتبار الغالب (٣) وقال العلامة الحصكفى. ان لبست من مغزولك فهو هدى إى صدقة تصدق به بمكة فملك الزوج قطناً بعد الحلف فغزلته ونسج ولبس فهو هدى عند الامام وله التصديق بقيمته نسكة لا غير وشرط املكه يوم حلف ويقتى بقول لهما فى ديارنا (٤) وقال العلامة ابن نجيم

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٠٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٥٤٤ (٣) زاد المسند ج ٣ ص ١٢١ (٤) الدر المختار ج ٣ ص ١٢١

والواجب في ديارنا ان يفتى بقولهما (١) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. والاولى العمل بما قاله ابن عابدين حيث قال فالاولى اعتبار الغالب.

﴿ كتاب الحدود ﴾

• لا يضرب الرأس في الحدود •

قال العلامة المرعشي وان لم يكن محصنا وكان حرافحه مائة جلدة الى ان قال الاربع ووجه فرجه لقوله عليه السلام للذي امره بضرب الحدائق الوجه والمداكير والفرج مقتل والرأس مجسم الحواس وكذا الوجه وهو مجمع المحاسن ايضا فلا يمس فوات شيء منها بالضرب وذلك اهلاك معنى فلا يشرع حدا (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال ابو يوسف يضرب الرأس ايضا رجع اليه وانما يضرب سوط القون بـ بكر اضربوا الرأس فان فيه شيطانا قلنا في جواب استدلال ابي يوسف تأويله انه قال ذلك فيمن اباح قتله ويقال انه ورد في حربي كان من دعاة الكفرة والاهلاك فيه مستحق

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة قاضي خان ويفرق الضرب على الاعضاء في الحد ما خلا الرأس والرأس وقال بعد صفحتين ويفرق الضرب على الاعضاء الا الرأس والفرج والوجه قول ابي حنيفة ومحمد (٣) وقال العلامة ابن القيم وقال ابو يوسف يضرب الرأس ضربة واحدة رجع اليه بعد ان كان اولا يقول لا يضرب كـ

المذهب (١) وقال العلامة الحصكفي. وفرق جلده على بدنه حلا رأسه ووجهه وفرجه
(٢) وقال في الهندية ويضرب متفرقا على جميع أعضائه أما خلا الفرج والوحد والرأس
كذافي العتابة (٣)

من شرائط الاحصان الاسلام

قال العلامة المرغيناني واحصان الرجل ان يكون حرا قلا بالغامس لما قد تزوج
امراة نكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحصان الى ان قال والشافعي بحالهما في
اشتراط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية لهما (ماي دليلهما) ما روى ان النبي ﷺ رجم
يهوديين قدزيا قلنا كان ذلك بحكم التوراة نسخ يريد قوله عليه السلام من اشرك
بالله فليس بمحصن الى ان قال وابي يوسف يخالفني الكافرة والحجة عليه ما ذكرناه
يعني قوله ولا ايتلاف مع الاختلاف في الدين. وقوله عليه السلام لا تحصن المسلم
اليهودية ولا النصرانية ولا الحر الامة ولا الحر العبد (٤)

في القول الراجح

هو قول الطرفين. قال العلامة حلال الدين الحارثي فالمتقدمون يقولون شرائطه سبع
العقل والبلوغ والحرية والنكاح الصحيح والدخول بالنكاح وان يكون كل واحد من
الزوجين مثل الاخر في صفة الاحصان والاسلام والاصح ان يقول شرط الاحصان على
الخصوص اثنان الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامراة هي مثله (٥) وقال
العلامة قاضي خان. وشرائط الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما وعقلهما وحرتهما

(١) فتح القدير ج ٥ ص ١٩ (٢) الدر المختار ج ٣ ص ١١٦ (٣) الهدية ج ٢ ص ١٣٦ (٤) الهداية ج ٢ ص ٥١٢

(٥) الكفاية ج ٥ ص ٢٣

والدخول بالمنكوحه بالنكاح الصحيح في القبل اقول اوله يروى الى ان قال واحصان كل
واحد من الزوجين شرط عند الصبر الا حرره محصنا في قول ابي
حمزة ومحمد وظاهر قول ابي يوسف (١) وقال العلامة الحنفية (٢) وشرائط احصان الزوج
سعة الحرية والتكليف عقل وبلوغ والاسلام والبرطء وكونه نكاح صحيح حال الدخول
وكونهما مسلمة الا احصان المدكورة وفوت البرطء فما احصان كل واحد منهما شرط
تسريرة الاخر محصنا وتفصيل الشرائط في رد المحتار (٣) وهكذا في الحر (٤)

• يؤخر الحد عن الام الى ان يستغنى ولدها •

قال العلامة السرخسي وادارت الحامل لم تحد حتى تسع حملها كيلا يردى الى هلاك
الولد وهذا نفس محترم مدبر ان كان حدها لحدسه بحد حتى تنعالي من نفاسها اي ترفع
بربده تحرج منه لان النفس نوع مريض فلو خير الى رمد السر بحلاف الرحم لا
التأخير لاجل الولد وقد انفصل.

• اختلاف الفقهاء •

وعن ابي حنيفة انه يؤخر الى ان يستغنى ولدها عنها اذ لم يكن حديقته بتربته لان في
الاحبر صايسة الولد عن الصباغ وقد روى انه عليه السلام قال للعامة بعد ما وضع
ارجعى حتى يستغنى ولدك (٥)

• القول الراجح •

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن عابدين هذه رواية عن الامام اقتصر عليها صاحب

.....

المختار قال في البحر وظاهره انهاهي المذهب وفي النهر لعدم انهما من الحسن
بمكان (١) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي قوله وقد روى انه عليه السلام قال
للغامدية ارجعي حتى يستعني ولدك فقالت ابي احاف ان اموت قبل ان احدث قال رجل
ابا اقوم بتربية ولدها فامر رسول الله ﷺ برجمها فدل ان الحكم هو التأخير عن هذا الزمان
اداله يكن لولدها مارب كذا في السوط فخر الاسلام (٢) وقال العلامة اكمل الدس
الباسري ان الحكم هو التأخير عن هذا الزمان اداله يكن لولدها مارب (٣) وقال
العلامة فاصيخان ويقاد الرجم في احوال كلها الا الرجم على الحامل (٤) وقال
العلامة طاهر بن عبد الرشيد البحاري امر ائمتنا الرماء وهي حامل لا يحد في الحال
حتى تضع الحمل الى ان قال ابو حنيفة يترك الولد معها ولا ترحم حتى يستعني النسي
عنها. وهكذا في الهندية (٥)

باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب

١ لا حد على من زفت اليه غير امراته

قال العلامة المرعيني ومن زفت اليه غير امراته وفالت النساء انها زوحتك
فوطئها لا حد عليه وعليه المهر قصي بذلك على وبالعدة ولا بد اعتماد ليلا وهو الا حار في
موضع الاشتباه اذا لسان لا يسير بين امراته ومن غيرهما في اول
الزهرلة فصار كالمغرور ولا يحد فاذا في رواية عن ابي يوسف لان الملك معده
حقيقة (٦)

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٢٤ (٢) الكفاية ج ٥ ص ٣٠ (٣) العاية ج ٥ ص ٣٠

(٤) الحاية ج ٣ ص ١١ (٥) خلاصة الفتاوى ج ٣ ص ٢٣ (٦) الهداية ج ٢ ص ٥١

• القول الرابع •

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام قوله ومن زفت اى بعثت اليه غير امراته وقيل النساء هي زوجتك فوطئها لاحد عليه وعليه المهر وهذه اجتماعية الى ان قال واحيب بانه لماتين خلاف الظاهر بقى الظاهر معتبرا فى ايراث الشبهة (١) وقيل العلامة قاضي خان رحل زفت اليه غير امراته ولم يكن راهاقيل ذلك فوطئها كان عند المهر ولا حد عليه (٢) وقال العلامة ابن عابد بن بعد تفصيل المسئلة ورأيت فى الخانية رحل زفت اليه غير امراته ولم يكن راهاقيل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه او الى ان قال واطهر منه ما فى الكافى الحاكم الشهيد رحل تزوج فزفت اليه اخرى فوطئها لاحد عليه ولا على قاذفه (٣) وهكذا فى الهندية (٤)

تنبيه. قد ذكر فى جميع كتب الفقه من المتون والفتاوى والشروح هذه المسئلة مطلقة من غير خلاف صاحب الهداية.

• حكم من تزوج امرأة من محارمها •

قال العلامة المرغينانى. ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لا يجب عليه الحد

• اختلاف الفقهاء •

هذا عند ابى حنيفة لكنه يوجب عقوبة اذا كان علم بذلك وقيل ابو يوسف ومحمد والشافعى عليه الحد اذا كان عالما بذلك لانه عقد له يصادف محرم فيلعب كما اذا اضيف الى الذكور وهذا لان محل التصرف ما يكون محلا لحكمه وحكمه الحل وهى من المحرمات (٥)

١. فتح مبرح ٥ ص ٢٣٩، حنيفة ٦ ص ٢٠٩، واللسان ٣ ص ٢٠٠، هندية ٢ ص ٢٠٠، ٢ هندية ٢ ص ٢٠٠، ٢

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الصحابي. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة لكن في الخلاصة قال
الفتوى على قوليهما (١) وقال العلامة الحصكفي ولا حد ايضاً بشبهة العقد اي عقد النكاح
عنده اي الامام كوطء محرم نكحها وقال ان علم الحرمة حدو عليه الفتوى خلاصة الى ان
قال لكن في القهستاني عن المضمرات على قوليهما الفتوى وحرر في الفتح انها من
شبهة المحل (٢) وقال العلامة ابن عابدين. قوله لكن في القهستاني الى ان قال اذا تزوج
بمحرمه يحد عندهما وعليه الفتوى (٣) وقال في الهندية وعندهما يحدان علم بالحرمة وان
لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي وبه اشد المقيده ابو الليث وعليه الفتوى كذا في
المضمرات (٤)

﴿ حكم من عمل عمل قوم لوط ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن اتى امرأته في الموضع المكروه او عمل عمل قوم لوط
فلا حد عليه.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابي حنيفة ويعزرو وقال في الجامع الصغير ويودع في السجن. وقال اي
الصحابي. هو كالزنا في حدوه واحد قول الشافعي وقال في قول يقتلان بكل حال لقوله
عليه السلام اقتلوا الفاعل والمفعول ويروى فارجموا الاعلى والاسفل. دليل ابي حنيفة انه
ليس بزنا لاختلاف الصحابة في موجه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكيس من
مكان مرتفع باتباع الاحجار وغير ذلك ولا هو في المعنى الزنا لانه

.....

١ فتح القدير ج ٥ ص ٢٢ (٢) الدر المختار ج ٣ ص ٢٩ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٩ (٤) الهندية ج ٢ ص ١٢٨

ليس فيه اضرار لولدوا نساء الانساب و كذا هو اندرو قوعا لانعدام الداعي في
احد الحائسين والداعي الى الزناء من الحائسين ومارواه محمول على السياسة او على
المستحيل الا انه يعزروه عنده لما بينا (١)

هـ القول الراجح

هو قول الامام ابي حنيفة قال العلامة داماد ائندى وفي المنع والصحيح قول الامام وفي
المنع انه يودع في السجن حتى يتوب او يموت ولو اعتاد اللواط قتلته الامام محصنا كان
او غير محصن سياسة (٢) وقال العلامة اس اليمام ومن اتى امر اقاى اجسية في الموضع
المكروه اى دبرها او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند ابي حنيفة ولكنه يعزروه ويسجن
حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط قتلته الامام محصنا كان او غير محصن سياسة وقال
بعد صراحة ولا بى حنيفة انه ليس برناء ولا معناه فلا يشتر فيه حد وذلك لان
الصحابة اختلفوا في موجه فمنهم من اوجب فيه التحريق بالنار ومن قال يهدم عنه
الجدار ومنهم من يلقيه من مكان مرتفع مع اتباع الاحجار الى ان قال وهم اهل اللسان
ان دليل على انه ليس من مسمى لفظ الرناء لغة ولا معناه (٣) وقال
العلامة قاضي خان ولو جامع احسبه في دبرها او غلاما في دبره قال
ابو حنيفة يعزروه اشد التعزير ولا حد عليه (٤) وقال العلامة ابي عابدين قوله بنحو الاحراق الح
معلى بقوله يعزروه عبارة الدرر فعند ابي حنيفة يعزروه بامثال هذه الامور الى ان في
ولا حد عند الامام الا اذا تكرر فيقتل على المفتى به (٥) وهكذا في الهيدية (٦)

(١) الهيدية ج ٢ ص ١٦٥ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٦٠٣ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٢٢

(٤) حاشية ج ٢ ص ٢٠٨ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ١٠٦ (٦) الهيدية ج ٢ ص ١٥٠

• حكم المستامن الزاني •

قال العلامة المروغيني وإذا دخل حربي دارا سامان فزني بدمية أو زني دمي بحرية يحد الذمي والذمية.

• اختلاف الفقهاء •

عند أبي حنيفة ولا يحد الحربي والحرية وهو قول محمد في دمي يعني إذا زني بحرية فاما إذا زني الحربي بدمية لا يحدان عند محمد وهو قول أبي يوسف ولا وقال أبو يوسف يحدون كلهم وهو قوله الآخر لأبي يوسف (١)

• القول الرابع •

هو قول أبي حنيفة قال العلامة قاضيان والحربي المستامن إذا زني شي دارا بمسلمة أو دمية قال أبو حنيفة لا يحد الرجل ويحد المرأة ولو كانت المرأة حربية مستامنة فزني بها مسلم فن أبو حنيفة يحد الرجل ولا تحد المرأة (٢) وقال العلامة ابن القيم بعد تفصيل المسئلة والأصل أن عند أبي حنيفة ومحمد لا يجب على الحربي حذر من الحدود سوى حد القذف فلا يجب عليه حذرنا ولا سرقة ولا شرب خمر (٣) وقال العلامة ابن عابدين والحاصل أن الرابض أمام مسلمان أو ذميان أو مسنمان أو الرجل مسلم والمرأة ذمية أو مسنمنة أو بالعكس إلى أن والحد واجب عند الإمام في الكل إلا في ثلاث إذا كانا مستامين أو أحدهما (٤)

• لا حد على المكره •

قال العلامة المروغيني وإن أكرهه غير السلطان حد عند أبي حنيفة وقال لا إى الصاحبان

١ - البداية ج ٢ ص ١٥٠ (٢) حاشية ج ٢ ص ٣٠ (٣) فتح القدير ج ٢ ص ٣٨ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ١٥٠

لا يحدلان الاكراه عندهما قد يتحقق من غير السلطان لان المؤثر خوف الهلاك وانه
يتحقق من غيره دليل ابي حنيفة ان الاكراه من غيره لا يدور الا نادر التمكّن من
الاستعانة بالسلطان او بجماعة المسلمين وتمكّنه دفعه بنفسه بالسلاح والنادر لا حكم له
فلا يسقط به الحد بخلاف السلطان لانه لا يمكن الاستعانة بغيره ولا الخروج بالسلاح
عليه فافترقا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الصحابين قال العلامة ابن الهمام فيفتى بقولهما وعليه مشى صاحب الهداية في
الاكراه حيث قال والسلطان وغيره بيان عند تحقق القدرة على ايثاع ما ترعده (٢) وقال
العلامة جلال الدين الخوارزمي وفي زماننا ظهرت القوة ايضا لكل متغلب فيفتى
بقولهما (٣) وقال العلامة ابن عابد بن واصل فمثل الاكراه من غير السلطان على
قولهما المفتى به (٤) وقال العلامة قاضي خان والرجل اذا اكراه على الزنا قال
ابو حنيفة اخر او هو قول صاحبيه لاحد عليه (٥) وهكذا في الهندية (٦)

﴿ حكم من زنى بجارية فقتلها ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن زنى بجارية فقتلها فانه يحدو عليه القيمة معناه قتلها بفعل الزنا
لانه جنى جنايتين فيؤخر على كل واحد منهما حكمه.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن ابي يوسف انه لا يحدلان تقرر ضمان القيمة سبب لملك الامة فصار كما اذا اشتراها

(١) الهداية ج ٢ ص ١٩٥ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٥٢ (٣) الكفاية ج ٥ ص ٥٢

(٤) رد المحتار ج ٣ ص ١٤٢ (٥) الخانية ج ٢ ص ٣٠٤ (٦) هندية ج ٢ ص ١٥٠

سعد ماري بنها وهو على هذا الاختلاف واعتراض سبب الملك قبل اقامة الحد به حسب سقوطه كما اذا ملك المسروق قبل القطع دليل الطرفين انه ضمان قبل فلا يوجب الملك لانه ضمان دم ولو كان يوجب فاسباب وجهه هي عين كفا في هذه المسروق لاشي مسافع البضع لانها استوفيت والملك يتبت مستند افلا يتغير في المستوفي لكونها معدومة وهذا بخلاف ما اذا زنى بها فادهب عينها جبت عليه فاستوفى بسقطه حد لان السلك هنالك يثبت في الجنة العمياء وهي عين فاورثت شهيد (١)

القول الرابع

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام وعن ابي يوسف انه لا يحد ذكره بل يظن على ليميد انه ليس ظاهر المذهب عنه فان محمدا لم يذكر فيها خلافا في الجامع الصغير وعادته اذا كان خلافا ثابتا ذكره وكذا الحاكم الشهيد لم يذكر في الكافي خلافا الى ان قال وبالجهد الذي قررناه يتضح حسن اتصال (٢) وقال العلامة فاصيحان وقال ابو يوسف عليه التيممة ولا حد عليه وهو الصحيح (٣) لكن قال العلامة ابن عابدين قلت وصح في الخاتبة قول ابي يوسف لكن المتون والشروح على الاول بل ما ذكر عن ابي يوسف هو رواية عنه لا قوله وهي خلاف ظاهر الرواية عنه كما اوضحه في الفتح (٤) وقال علامة الحصكفي وفي قتل امة بزناها الحد بالزنا والقيسة بالقتل (٥)

﴿باب الشهادة على الزناء والرجوع عنها﴾

.....

١ الهداية ج ٢ ص ٥٢٠ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٥٣ (٣) الخاتبة ج ٢ ص ٥٠٨

٢ رد المحتار ج ٣ ص ٤٣ (٥) الدر المختار ج ٣ ص ٤٣

اختلف اليهود هل كانت الرثاء بالاكراه او بالمطوعة قال العلامة المرغيناني و
شهادتان انه زنى بفلانة فاستكرهها و احران ابها طوعته درى الحد عنهما جميعا

• اختلاف الفقهاء •

هذا عند ابي حنيفة وهو قول رفروقا لاى الصاحبان يحد الرجل خاصة لانها فيهما على
الموجب وتفردا احدهما بزيادة حناية وهو الاكراه بخلاف حابها لان طواعيتها شرط تحقق
الموجب في حقها ولم يثبت لاختلافهما اى فريقين دليل ابي حنيفة انه اختلف
المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقر بهما اى بالرجل والمرأة ولا شاهدى
الطواعية صار اقا ذفين لهسا واما يسقط الحد عنهما بشهادة شاهدى الاكراه لان ر
هما مكرهة يسقط احصانها فصارا خصمين فى ذلك (١)

• القول الرابع •

هو قول ابي حنيفة قال العلامة اس الهماد بعد تفصيل المسئلة وعليه اقتصر فى الكافى فقال
وليه ان المسهود به اختلف وليس على احدهما اى على احد الوجهين اللذين
بهما لاختلاف نصاب الشهادة فلا يجب شىء وهذا لان الزنا فعل واحد شره
بنسب او قد اختلف فى جانبها فيكون مختلفا فى جانبه ضرورة يعنى ان الز
نات بعد غير الزنا مكرهة وشهادتهم برنا دخل فى الوجود والشاهدان بزناه بطاعة يشر
رنا مكرهة والاخران يشبان زنا بطاعة فلم يحقق على خصوص الزنا المستحق فى
الحرج شهادة اربعة (٢) وقال العلامة قاصى حان ولو شهد اربعة على رجل انه زنى ب
امرأة وشهد اثنان منهم انه استكرهها وشهد اخران ابها طوعته لا حد على الرجل ولا على

.....

المرأة في قول أبي حنيفة (١) وقال العلامة ابن عابدين قوله كاختلافهم في طوعها بان
شهادتين انه اكرهها واخر ان انباطا وعنه لم يحد اعنده (٢) وقال في الهندية وقال
محمد في الاصل اربعة شهدوا على رجل بالزنا فشهادتان انه استكرهها وشهادتان
انباطا وعنه قال ابو حنيفة ادرا عنهم الحد جميعا يعني الرجل والمرأة والشهود (٣)

﴿حكم ما اذا حد الرجل ثم وجد الشهود عبيدا او محدودين﴾

قال العلامة المرغيناني وان شهد اربعة على رجل بالزنا فصر بَشهادتهم ثم وجد احدهم
عبدا او محدودا في قذف فانهم يحدون لانهم قذفه اذ الشهود ثلثة وليس عليهم ولا على
بيت المال ارش الضرب وان رجم فدينه على بيت المال.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند أبي حنيفة. وقال اي صاحب ارش الضرب ايضا على بيت المال قال
العبد الضعيف معناه اذا كان جرحه وعلى هذا الخلاف اذ امارت من الضرب وعلى
هذا اذا رجع الشهود لا يضمنون عنده وعندهما يضمنون. دليل ابي حنيفة ان الواجب
هو الجلد وهو ضرب مولم غير جارح ولا مملوك فلا يقع جارحا ظاهرا الا بمعنى في
الضارب وهو قلة هدايته فاقتصر عليه الا انه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيلا يستع
الناس عن الاقامة مخافة الغرامة (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام ولا يقع جارحا الا لخرق الضارب وقلة هدايته

.....

(١) الخانية ج ٣ ص ٣٠٩ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٤٧ (٣) الهندية ج ٢ ص ٥٣

(٤) الهندية ج ٢ ص ٥٢٢

وترك احتياطه فاقصر عليه فلم يتعد الى الشهود ولا القاضى بخلاف الرجم فانه مضى الى قضاء القاضى لانه قضى به ابتداء ثم ظهر خطؤه ومصلحة عمله للعامة فيكون موجب ضرر خطئه عليهم في مالهم لان الغرم بالغنم اما الجلد الجارح فلم يقض به فلا يلزمه فيكون في بيت المال بل يقتصر على الجلد (١) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى فصار كالرجم والقصاص يعنى اذا شهد الشهود فرجم المشهود عليه او قتل ثم رجعوا يضمنون الدية ووجه قول ابى حنيفة طاهر (٢) وقال العلامة قاضى خان ولو شهدوا غير رجل بالزنا وهو غير محصى فضربه الامام فجرحتة السياط او مات ثم رجع الشهود او ظهر واعبى الاشياء على احد فى قول ابى حنيفة (٣) وفى العلامة الحصى كفى. ولو شهدوا بالزنا ولكن هم عسيان او محدودون فى قدح او ثلاثة او احدى محذوف او عبدا او وجدا احدى كذلك بعد اقامة الحد حدوا للقدح طلبه المقذوف وارش جلده وان مات منه هدر (٤)

حكم حد القذف فيما اذا رجع احد الشهود عن الشهادة

قال العلامة المرغينانى فان لم يحد المشهود عليه حتى رجع واحد منهم حدوا جميعا وسقط الحد عن المشهود عليه وقال محمد حد الراجع خاصة لان الشهادة تآكدت بالقسم فلا ينسخ الا فى حق الراجع كما اذا رجع بعد الامضاء دليل الشيخين ان الامضاء من القضاء فصار كما اذا رجع واحد منهم قبل القضاء ولهذا سقط الحد عن المشهود عنه ولو رجع واحد منهم قبل القضاء حدوا جميعا وقال زفر يحد الراجع خاصة لانه لا يصح على غيره ولنا ان كامهم قذف فى الاصل وانما يصير

.....

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٢٤ (٢) العلامة ج ٥ ص ١٤ (٣) الحية ج ٥ ص ١٠ (٤) الدر المختار ج ٣ ص ٥٤١

شهادة باتصال القضاء به فاذا لم يتصل بقي قذف فيحدون (١)

﴿القول الراجع﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابراهيم الحلبي ولو رجع واحد بعده اي القضاء قبل الحد فكذلك اي حدوا كلهم عند الشيخين ولا رجم اتفاقا لان الامضاء من القضاء في باب الحدود (٢) وقال العلامة قاضي خان ولو شهد اربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الراجع في قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا (٣) وقال العلامة الحصكفي وان رجع قبله اي الرجم حدو اللقذف وقال العلامة ابن عابدين قوله وان رجع قبله اي الرجم سواء كان قبل القضاء او بعده قوله حدو اللقذف اي حد الشهود كلهم اما اذا كان قبل القضاء فهو قول علمائنا الثلاثة لانهم صاروا قذفة واما بعده فهو قولهما (٤) وهكذا في الهندية (٥) والبحر (٦)

• حكم ما اذا رجع شهود التزكية •

قال العلامة المرغيناني وان شهد اربعة عني رجل بالزنا فر كوا فرجم فاذا الشهود دمجوس وعبيد فالهندية على المتركين .

• اختلاف الفقهاء •

عندنا في حنيفة معناه اذا رجوع عن التزكية قال ابو يوسف ومحمد هو عني بيت المال قيل هذا اذا قالوا تعمدنا التزكية مع علمنا بحالهم . دليل الصحاح انهم اثنوا على سيئ دخير افسار كما اذا اثنوا على السيئ دغلده حبر ابان سيئ دوا على احصائه

.....

الهندية ج ٢ ص ٥٢٥ (٢) ملقى الابحرج ص ٦٠٨ (٣) الحاشية ج ٢ ص ١٠

دالمخارج ج ٣ ص ٦٤ (٥) الهندية ج ٢ ص ١٥٥ (٦) البحر الرائق ج ٥ ص ٢٣

فلا يضمنون شينا دليل ابي حنيفة ان الشهادة ايماتصير حجة عاملة بالتركية فكاست
التركية في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليها بخلاف شهود الاحصان لانه محض الشرع
ولا فرق بينهما اذا شهدوا بلفظة الشهادة او اخبروا وهذا اذا اخبروا بالحرية والاسلام
اما اذا قالوا هم عدول وظهروا عبيدا لا يضمنون لان العبد قد يكون عدلا (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان ولولم يرجع المزكون عن التركية ولكن ظهر
الشهود كما وعبيدا او كفارا قال ابو حنيفة تجب الدية على المتركين في امور الهم (٢) وفي
العلامة ابي الهماد ولا يبي حنيفة ان الشهادة بالرأى ايماتصير حجة موجهة للحكم بالرجح
على الحاكم بالتركية فكاست التركية في معنى علة العلة للاحكام
لانها موجهة موجهة الشهادة للحكم به وعلة العلة كالعلة في اضافة الحكم اليها على ما عرفت
بخلاف الاحصان الى ان قال واعلم انه وقع في المنظومة قوله على المتركين ضمان من
رحم ان ظهر الشاهد عيدا او علم (٣) وهكذا في النعاية (٤) وقال العلامة الحصكفي وضم
المركي دية المرجوم ان ظهروا غير اهل الشهادة عبيدا او كفارا (٥)

﴿باب حد الشرب﴾

﴿لا عبرة لذهاب الرائحة في حد الخمر﴾

قال العلامة المرغياني فان اقر بعد ذهاب رائحته لم يحد عند ابي حنيفة وابي يوسف.

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٢٥ (٢) الخانية ج ٢ ص ١٠ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٤١

(٤) النعاية ج ٥ ص ٤٢ (٥) الدر المختار ج ٣ ص ٤٦

بشهر وهو رواية عن ابي حنيفة و ابي يوسف وهو الاصح كذا في الهداية (١)

﴿ يثبت الشرب بالاقرار مرة واحدة ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن اقر بشرب الخمر او السكر ثم رجع لم يحدلانه خالص حتى
الله تعالى ويثبت الشرب بشهادة شاهدين ويثبت بالاقرار مرة واحدة

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن ابي يوسف انه يشترط الاقرار مرتين وهو نظير الاختلاف في السرقة وسببها
ان شاء الله (٢) وقال العلامة السبكي الاسلام في كتاب السرقة ويجب القطع بـ
مرة واحدة عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يقطع الا بالاقرار مرتين ويرى
ابن سفيان مجلسين مختلفين لانه احدى الحجتين فتعتبر بالآخرى دليل الطرفين
السرقة قد ظهرت بالاقرار مرة فيكتفى به كما في القصاص وحد الفدية
ولا اعتبار بالشهادة لان الزيادة تفيد فيها تقليل تهمة الكذب ولا تفيد في الاقرار فيه
لا تيسر وباب الرجوع في حق الحد لا يفسد بالتكرار والرجوع في حق المال لا يصح
اصلا لان صاحب المال يكذبه واشترط الزيادة في الرناء بخلاف القياس فيقتصر على
مورد الشرع (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة قاضي خان ولو اقر بشرب الخمر مرة واحدة يحد في قول
حنيفة ومحمد (٤) وقال العلامة الحصكفي او ثبت باقراره مرة واحدة صاحبان من سوط
العلامة ابن عابدين قوله مرة واحدة لقول ابي يوسف انه لا بد من اقراره مرتين (٥) وهكذا في

الهندية يشترط الشرب بشهادة شاهدين وبالإقرار مرة واحدة (١)

﴿لا يحد السكران بإقراره ولا تبين منه زوجته﴾

قال العلامة المير غيثاني ولا يحد السكران بإقراره على نفسه لزيادة احتمال الكذب في إقراره فيحتال لدرئه لانه حالص حق الله تعالى بخلاف حد القذف لان فيه حق العبد والسكران فيه كالصاحي عقوبة عليه كما في سائر تصرفاته ولو ارتد السكران لا تبين منه امرأته لان الكفر من باب الاعتقاد فلا يتحقق مع السكر وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وفي ظاهر الرواية تكون ردة (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام قوله ولو ارتد السكران لا تبين منه امرأته لان الكفر من باب الاعتقاد والاستخفاف وباعتبار الاستخفاف حكم بكفر الهازل مع عدم اعتقاده لما يقول ولا اعتقاد للسكران ولا استخفاف لانهما فرع قيام الادراك وهذا يقتضي ان السكران الذي لا تبين امرأته هو الذي لا يعقل منطقاً كقول ابي حنيفة في حده والظاهر انه كقولهما ولذا لم ينقل خلاف في انه لا يحكم بكفر السكران بتكلمه مع انه مالم يفسر السكران بغير ما تقدم عنهما فرجه ان ابا حنيفة اما اعتبر عدم الادراك في السكران احتياطاً لدرء الحد ولا شك انه يجب ان يحتاط في عدم تكفير المسلم حتى قالوا اذا كان في المسئلة وجوه كثيرة توجب التكفير ووجه واحد يمنعه على المفتي ان يميل اليه ويبنى عليه فلما اعترف في اعتبار عدم ردته بالتكلم بما هو كفر اقصى السكر كان احتياطاً لتكفيره لانه يكفر في جميع ما قبل تلك الحالة هذا في حق الحكم (٣) وقال

(١) الهندية ج ٢ ص ١٥٩ (٢) الهداية ج ٢ ص ٥٢٩ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٨٨

العلامة قاضي خان ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اقراره ولا رده وقال
العلامة الحصكفي ولو ارتد السكران لم يصح فلا تحرم عرسه وقال العلامة ابن
عابدين قوله وهذه يعني ان حكم السكران من محرم كالصاحي الافي سبع لا تصح رده
ولا اقراره (١) وهكذا في البحر (٢) وقال العلامة ابراهيم الحلبي ولو ارتد السكران لا تبس
امراته منه اى لا يعتبر ارتداده لعدم القصد والاعتقاد قضاء اما ديانة فان كان في الواقع
قصد التكلم به ذاكر المعناه كفر والا فلا كما في المنح (٣)

﴿باب حد القذف﴾

﴿يطالب حد القذف من يقع القذف في نسبه﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يطالب بحد القذف للميت الا من يقع القذف في نسبه بقذف
وهو الوالد والولد لان العاري يتحقق به لمكان الجزئية فيكون القذف متناو لاله معنى
وعند الشافعي يثبت حق المطالبة لكل وارث لان حد القذف يورث عنده غير
مانين. وعندنا ولاية المطالبة ليس بطريق الارث بل لما ذكرناه ولهذا يثبت عندنا للمحرر
عن الميراث بالقتل ويثبت لولد البنت كما يثبت لولد الابن.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

خلافا لمحمد ويثبت لولد الوالد حال قيام الولد خلافا لفر (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة قاضي خان رجل قذف ميتا فلولده ولولد ولده ووالده
ياخذ القاذف بحده وولد الابن وولد البنت فيه سواء في ظاهر الرواية الى ان قال ويجوز

.....

(١) الخانية ج ٣ ص ١٥٣ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ١٨١ (٣) البحر الرائق ج ٥ ص ٢٨ (٤) الهداية ج ٢ ص ٥٣٠

للابعدان يطالبه بالخدم مع بقاء الاقرب فيكون لابن الابن ان يطالبه بالحدوان كان الابن حيا عندنا (١) وقال العلامة ابن الهمام ولا يطالب بحد القذف للميت الا من يقع القذف في نسبه بقذفه وهو والدوان علا والدوان سهل لان العار يلتحق بهما للجزئية الى ان قال وفي فتاوى قاضي خان رجل قذف ميتا فولده وولد لولده ووالده ان يأخذ القاذف ويحده وولد لابن وولد لبنت سواء في ظاهر الرواية (٢) وقال العلامة الحصكفي (قذفه) اي الميت وهم الاصول والفروع وان علوا او سفلا ولو كان الطالب محجوبا او محروما من الميراث بقتل اوراق او كفر او ولد لبنت ولومع وجود الاقرب. وقال العلامة ابن عابدين قوله او ولد لبنت فله المطالبة بقذف جده وعن محمد خلافة والمذهب الاول لان الشين يلحقه اذ النسب ثابت من الطرفين بحراى طرف الاب وطرف الام (٣) وقال في الهندية وولد لابن وولد لبنت سواء في ظاهر الرواية (٤) وهكذا في البحر (٥)

﴿ ان قال القاذف اردت غير معنى الزنا ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن قال لغيره زنا في الجبل وقال عنيت صعود الجبل حد.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف. وقال محمد لا يحد دليله لان المهموز منه للصعود حقيقة قالت امرأة من العرب وارق الى الخيرات زنا في الجبل وذكر الجبل يقرره مرادا. دليل الشيخين انه يستعمل في الفاحشة مهموز ايضا لان من العرب من يهمز الملين كما يلين المهموز وحالة الغضب والسباب تعين الفاحشة مرادا بمنزلة ما اذا قال

.....

(١) الخانية ج ٢ ص ١٣ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٩٣ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ١٨٨

(٤) الهندية ج ٢ ص ٢٥ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ٣٥

يا زاسى اوقال زناات و ذكر الجبل اسماعيس الصعود مراد اذا كان مقرونا بكلمة على
اذ هو المستعمل فيه. ولو قال زناات على الجبل قيل لا يحد لما قلنا وقيل يحد للمعنى الذى
ذكرناه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة وقيل يحد للمعنى الذى
ذكرناه وهو حالة الغضب والسباب وهو الاوجه (٢) وقال العلامة قاضى خان. ولو قال زناات
فى الجبل وقال عنيت به الصعود حد فى قول ابى حنيفة وابى يوسف (٣) وقال
العلامة داماد افندى. ولو قال زناات على الجبل قيل لا يحد وقيل يحد وفى الغاية والمذهب
عندى اذا كان هذا الكلام خرج على وجه الغضب والسباب يحدوا الا فلا وفى فتح
القدير وهو الاوجه (٤) وقال العلامة ابن عابدين قوله بالهمزة فلو اتى بالـ
المتناة حد اتفاقا الى ان قال وجزم فى المبسوط بانه يحد قال فى الفتح وهو الاوجه الى
قال وفى البحر عن غاية البيان وهو المذهب عندى (٥) وقال العلامة ابن نجيم وبهذا تخرج
قولهما فمافى المغرب من ان زناات فى الحمل بمعنى صعد فتقول محمد اطهر ليس
بظاهر وقيد بقوله وعنى الصعود لانه لو لم يعن الصعود يحد اتفاقا. (٦) وهكذا فى
الهندية (٧)

﴿ الوطى الحرام مع قيام الملك لا يكون زنا ﴾

قال العلامة المرغينانى ولو قذف رجلا ووطى امته وهى مجوسية او امراته وهى حانض او

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٣٢ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ١٠١ (٣) الخانية ج ٢ ص ٢١٢

(٤) مجمع الانهر ج ١ ص ٢١٥ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ١٩٥ (٦) البحر الرائق ج ٥ ص ٣٤ (٧) الهندية ج ٢ ص ١٩٢

مكاتبته له فعليه الحد لان الحرمة مع قيام الملك وهي مؤقتة فكانت الحرمة لغيره فلم يكن زنا.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن ابي يوسف ان وطى المكاتبه يسقط الاحصان وهو قول زفر لان الملك زانل في حق الوطى ولهذا يلزمه العقرب الوطى ونحن نقول ملك الذات باق والحرمة لغيره اذ هي مؤقتة اى الى فسخ الكتابة (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة قاضي خان رجل قال لمن وطى امرأته الحائض او امته المجوسية يازانى كان عليه الحد (٢) وقال العلامة ابن الهمام لان الحرمة في كل من هذه التقادير مؤقتة مع قيام الملك فكانت فيها لغيره فلم يكن زنا لان الزنا ما كان بلا ملك قال تعالى الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين الى ان قال ونحن نقول ان قلت ان ملك الذات انتفى من وجه كالمستركة فممنوع وان عنت ان ملك الوطى انتفى سلمناه ولا يستلزم ثبوت الحد كالامة المجوسية فثبت ان الحرمة لغيره اذ هي مؤقتة وجوب العقرب لا يدل على سقوط الاحصان كالراهن اذا وطى امته المرهونة وهي بكر يذمه العقرب ولا يسقط الاحصان ذكره في المبسوط (٣) وهكذا في العناية (٤) وقال العلامة الحصكفي وحد قاذف واطى عرسه حائضا وامة مجوسية ومكاتبته وقال العلامة ابن عابدين فان الحرمة في هذه المذكورات مؤقتة ومثل الحائض المظاهر منها والصائمة صوم فرض ومثل الامة المجوسية الامة المزوجة (٥)

﴿التعزير اكثره تسعة وثلثون سوطا﴾

قال العلامة المرغيناني والتعزير اكثره تسعة وثلثون سوطا واقله ثلث جلدات .

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وقال ابو يوسف يبلغ التعزير خمسا وسبعين سوطا والاصل فيه قوله عليه السلام من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتمدين واذا تعذر تبليغه حدا . فابو حنيفة ومحمد نظر الى ادنى الحد وهو حد العبد في القذف فصرفاه اليه وذلك اربعون فنقصا منه سوطا . و ابو يوسف اعتبر اقل الحد في الاحرار اذا لاصل هو الحرية ثم نقص سوطا في رواية عنه وهو قول زفر وهو القياس وفي هذه الرواية نقص خمسة وهو مأثور عن علي فقلده ثم قدر الادنى في الكتاب بثلث جلدات لان مادونها لا يقع به الزجر وذكر مشائخنا ان ادناه على ما يراه الامام يقدر بقدر ما يعلم انه ينزجر لانه يختلف باختلاف الناس وعن ابي يوسف انه على قدر عظم الجرم وصغره وعنه انه يقرب كل نوع من بابيه فيقرب للمس والقبلة من حد الزناء والقذف بغير الزناء من حد القذف (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين . قال العلامة ابن الهمام قوله اكثره تسعة وثلثون سوطا عند ابي حنيفة ومحمد الى ان والاصل في نقصه عن الحدود الى ان قال واذا لزم ان لا يبلغ به حدا فابو حنيفة ومحمد نظر الى صرافة عموم النكرة في النفي فصرفاه اليه فنقصاه عن الحد الارقاء لان الاربعين يصدق عليها حد فلا يبلغ اليهما بالنص المذكور خصوصا والمحل محل احتياط في الدوء (٢) وهكذا في العناية (٣) وقال

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٣٦ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ١١٥ (٣) العناية ج ٥ ص ١١٥

العلامة الحصكفي مع ضربه اذا احتيج لزيادة تأديب و ضربه اشد لانه خفف عدد افلا يحفف
وصفا وقال العلامة ابن عابد بن قوله و ضربه اشد اى اشد من ضرب حد الزنا و يؤخذ من
التعليل ان هذا فيما اذا عزر بمادون اكثره و الا فتسعة و ثلاثون من اشد الضرب فوق
ثمانين (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله فعلم ان الاصح قول ابي يوسف يمكن ان يقال ان
قوله و به نأخذ ترجيح لرواية خمسة و سبعين المرويتين عن ابي يوسف لان الاولى
منهما هي ظاهر الرواية عنه و لا يلزم من ذلك ان يكون هذا ترجيحاً لقوله على قول الامام
الذي عليه متون المذهب (٢) و هكذا في الهندية (٣)

﴿ كتاب السرقة ﴾

﴿ لاحدفى سرقة صليب الذهب ﴾

قال العلامة المرغيناني و لا الصليب من الذهب و لا الشطرنج و لا الترد لانه يتأول من
اخذها الكسر نهياً عن المنكر بحلاف الدراهم الذي عليه التمثال لانه
ما عدل للعبادة فلا يثبت شبهة اباحة الكسر.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

و عن ابي يوسف انه ان كان الصليب فى المصلى لا يقطع لعدم الحرز و ان كان فى بيت
اخر يقطع لكمال المالية و الحرز (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام قوله و لا صليب من الذهب او الفضة و لا الشطرنج
ولو كان من ذهب الى ان قال نهياً عن المنكر فلا يجب الا ضمان ما فيه من المالية

.....

والصليب ماهو بهينة حطين متقاطعين الى ان قال وحوابه ما ذكرنا من تأويل
الاباحة وهو عام لا يخص غير الحرز وهو المسقط (١) هكذا في العناية (٢) وقال في
الهندية لا قطع في صليب الذهب والفضة وكذا الصنم من الذهب والفضة واما الدراهم التي
عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة كذا في الجوهرية النيرة (٣) وقال
العلامة الحصكفي وصليب ذهب او فضة وتسطرنج ونرد لتأويل الكسر نهيا عن
المنكر (٤) وهكذا في البحر (٥)

﴿ ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلي ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلي لان الحر ليس
بمال وما عليه من الحلي تبع له ولانه يتناول في اخذه الصبي اسكاته او حمله الى مرضعه

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال ابو يوسف يقطع اذا كان عليه حلي هو نصاب لانه يجب القطع بسرقة وحده فكذا مع
غيره وعلى هذا اي الخلاف المذكور اذا سرق انا فضة فيه نبيذ او ثريد او الخلاف في صبي
لا يمشي ولا يتكلم كيلا يكون في يد نفسه (٦)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة اكمل الدين البابر تبي وما عليه من الحلي تابع لا يقال يجوز ان
يكون مقصوده من الاخذ هو الحلي فلا يكون تابعا لانه لو كان ذلك مقصوده لاخذ

(١) فتح القدير ج ٥ ص ١٣٣ (٢) العناية ج ٥ ص ١٣٣ (٣) الهندية ج ٢ ص ١٠٤ (٤) لدر المختار ج ٣ ص ٢١٤

(٥) البحر الرائق ج ٥ ص ٥٣ (٦) الهداية ج ٢ ص ٥٣٠

الحلى وترك الصنى (١) وقال العلامة محمد إبراهيم الحلبي كتب علم ومصحف وصبي
حر ولو كان عليهما حلية من الذهب والفضة قدر الصاب اى لا يقطع عند الطرفين (٢) وقال
فى الهدية ولو سرق اناء فضة قيمته مائة وفيه سيدا وطعام لا يبقى اولين لا يقطع
وانما ينظر الى اما فى الاناء ولا يقطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه
حلية وهذا قولهما (٣)

﴿ تقطع فى سرقة العبد الصغير ﴾

قال العلامة السرغينانى ولا يقطع فى سرقة العبد الكبير لانه غصب او خداع ويقطع فى
سرقة العبد الصغير لتحققها بحدها الا اذا كان يعبر عن نفسه لانه هو البالغ سواء فى
اعتبار يده وقال ابو يوسف لا يقطع وان كان صغيرا لا يعقل ولا يتكلم استحسانا لانه ادمى
من وجهه مال من وجهه (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف ولا يقطع فى سرقة العبد صغيرا كان او كبير لانه ادمى من وجهه مال من
وجهه (٥) وقال الطرفان يقطع فى العبد الصغير لانه مال لكونه منتفعا به او بعرضية الانتفاع
لانه خداع او غصب وليس سرقة.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام ويقطع فى سرقة العبد الصغير الذى ليس كذلك
- لاجتماع لانه مال متقوم هكذا حكى الاجماع ابن المنذر (٦) وقال العلامة

.....

١ (العناية ج ٥ ص ٢٣) ٢ (ملتنى الابحرج ١ ص ٦٢٥) ٣ (الهدية ج ٢ ص ١٤٤) ٤ (الهدية ج ٢ ص ١٤١)

٥ (الاحتياى ج ٣ ص ١٠٨) ٦ (فتح القدير ج ٥ ص ١٣٣)

الحصكفى. وعبد كبير يعبر عن نفسه الى ان قال بخلاف العبد الصغير ودفاتر الحساب
وقال العلامة ابن عابدين قوله بخلاف العبد الصغير لانه مال منتفع به ان كان يمشى ويعقل
او بعرضية ان يصير كذلك ان كان بخلافه وتماه في النهر (١) وقال في الهندية ويقطع
في سرقة العبد الصغير الذى ليس بمميز ولا معبر عن نفسه بالاجماع كذا في فتح
القدير (٢) وهكذا في البحر (٣)

﴿ لا قطع ولا ضمان على متلف الات لهو ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا قطع في دف ولا طبل ولا بربط ولا مزمارة لان عندهما اى
عند صاحبين لا قيمة لهما ولهذا لا يجب الضمان على من استهلكها وعند ابي
حنيفة اخذها يتأول الكسر فيها (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة الحصكفى والات لهو ولو طبل الغزاة في الاصح وقال
العلامة ابن عابدين قوله والات لهو بلا خلاف لعدم تقومها عندهما حتى لا يضمن
متلفها الى ان قال اخذها للنهي عن المنكر (٥) وقال العلامة ابن نجيم المصرى قوله ودف
طبل وبربط ومزمارة لانها عندهما لا قيمة لهما وعليه الفتوى فلا ضمان من كسرها (٦) وقال
في الهندية ولا قطع في الطنبور والدف والمزمارة وكل شيء للملاهي كذا في السراج
الوهاب لا قطع في الطبل والبربط هذا اذا كان طبل لهو واما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف
المشائخ الى ان قال واختار المصدر الشهيد انه لا يجب القطع كذا في

.....

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٢١٨ (٢) الهندية ج ٢ ص ١٤٤ (٣) البحر الرائق ج ٥ ص ٥٣

(٤) الهداية ج ٢ ص ٥٣١ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ٢١٤ (٦) البحر الرائق ج ٥ ص ٥٥

المحيط وهو الاصح وفي الوالولجية وهو المختار كذا في النهر الفائق (١)

﴿ لا قطع على النباش ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا قطع على النباش وهذا عند أبي حنيفة ومحمد.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال ابو يوسف والشافعي عليه القطع لقوله عليه السلام من نبش قطعناه ولانه مال متقوم محرر بحرر مثله فيقطع فيه دليل الطرفين قوله عليه السلام لا قطع على المحتفى وهو النباش بلغه اهل المدينة ولان الشهية تمكنت في الملك لانه لا ملك للميت حقيقة ولا للوارث لتقدم حاجة الميت وقد تمكن الخلل في المقصود وهو الانزجار لان لنجاية في نفسها نادرة الوجود ومارواه غير مرفوع او هو محمول على السياسة وان كان لقبر في بيت مقفل فهو على الخلاف في الصحيح لما قلنا وكذا اذا سرق من التابوت في القافلة وفيه الميت لما بينا (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة الحصكفي ونبش لقبر ولو كان القبر في بيت مقفل في الاصح او كان الثوب غير الكفن وكذا لو سرقه من بيت فيه قبر او ميت لتأوله الخ وقال العلامة ابن عابدين قوله لبش اي لا قطع على النباش الى ان قال فما في القنية من انه لو سرق بمدفون بالمفازة قطع ضعيف مقدسي (٣) وقال في الهندية ولا قطع على النباش هذا عند أبي حنيفة ومحمد الى ان قال اختلف مشايخنا فيما اذا كان القبر في بيت مقفل والاصح انه لا يقطع سواء نبش الكفن او سرق ما لاخر من ذلك البيت وكذا اذا سرق

الكفن من تابوت في القابلة لا يقطع في الاصح كذا في الكافي (١) وقال العلامة ابن
 الهمام لا يقطع على المختص قال وهو النباش بلغة اهل المدينة اى بعرفتهم الى ان قال
 وحينئذ لا شك في ترجيح مذهبن من جهة الاثار الى ان قال والجواب اولاً منع الحرز لانه
 حفرة في الصحراء ماذون للعموم في السرور به لئلا او نهار او لا غلق عليه ولا حارس
 متصل لحفظه فلم يبق الى مجرد الدعوى انه حرز تسمية ادعائية بلا معنى الى ان قال
 واما الثانى فلان شرع الحد للانزجار والحاجة اليه لما يكثر وجوده فاما ما يندر فلا يشرع فيه
 لوقوعه في غير محل الحاجة لان الانزجار حاصل طبعاً كما قلنا في عدم الحد بوطء
 البهيمة الى ان قال وهذا في القبر الكائن في الصحراء بخلاف عندنا اما لو كان القبر في
 بيت مفقل فقليل يقطع به لوجود الحرز والصحيح انه على الخلاف فلا يقطع عندنا الى ان
 قال وكذا اذا سرق من تابوت في القافلة وفيه الميت لما بينا من تحقق الخلل في
 المالية وما بعدها هذا (٢) وهكذا في الكفاية (٣) والبحر (٤)

﴿ لا يقطع في سرقة مال لاستيفاء حقه ﴾

قال العلامة المرعشي ومن له على احد دراهم فسرق منه مثلها لم يقطع لانه استيفاء لحقه
 وان سرق منه عروضا قطع لانه ليس له ولاية الاستيفاء منه الا ببيع بالتراضي (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن ابي يوسف انه لا يقطع لان له ان يأخذه عند بعض العلماء قضاء من حقه او رهنه
 حقه قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر فلا يعتبر بدون اتصال الدعوى به حتى لو ادعى

.....

(١) الهدية ج ٢ ص ١٤٨ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ١٣٨ (٣) الكفاية ج ٥ ص ١٣٨

(٤) البحر الوافي ج ٥ ص ٥٥ (٥) الهداية ج ٢ ص ٥٢٢

ذلك درى عنه الحد لانه ظن فى موضع الخلاف ولو كان حقه دراهم فسرق منه
دناير قليل يقطع لانه ليس له حق الاخذ و قليل لا يقطع لان النقر و جنس واحد.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن نجيم المصرى. وفى المجتبى ان ابن ابي
ليلى والشافعى يطلقان اخذ خلاف جنس حقه للمجانسة فى المالية وما قالاه هو الاوسع
ويجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبنا فان الانسان يعذر فى العمل به
عند الضرورة انتهى (١) وقال العلامة ابن عابدين والفتوى اليوم على
حواز الاخذ عند القدرة من اى مال كان لاسيما فى ديارنا المداومتهم للعقوق شعر. عفاء
على هذا الزمان فانه. زمان عقوق لازمان حقوق. وكل رفيق فيه غير مرافق. وكل صديق
فيه غير صدوق (٢). وقال العلامة الحسكفى ومثل دينه ولو دينه مؤجلا او زائدا عليه
او اجروا لصيرورته شريكا اذا كان من جنسه ولو حكما الى ان قال واطلق
الشافعى واخذ خلاف الجنس للمجانسة فى المالية قال فى المجتبى وهو اوسع فى العمل به
عند الضرورة (٣) وقال العلامة عثمان بن على الزيلعى. ومثل دينه اى لا يجب عليه القطع
اذا سرق من مدينه قدر دينه من جنسه الى ان قال وان كان الدين مؤجلا يقطع قيا سالانه
لا يباح له احذه فصار كاخذه من غيره ولا يقطع استحسانا لان دينه ثابت فى ذمته
وكذا اذا سرق زيادة على حقه لانه بمقدار حقه يصير شريكا فيه فيصير شبهة وان سرق من
خلاف جنس حقه فان كان نقدا لا يقطع فى الصحيح (٤)

﴿ فصل فى الحرز والاخذ منه ﴾

(١) البحر الرائق ج ٥ ص ٥٦ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٢٠ (٣) الدر المختار ج ٣ ص ٢٢٠ (٤) تبين ج ٣ ص ٢١٨

﴿من سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع﴾

قال العلامة المرغيناني ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع لا محرز بالحافظ لان المسجد ما بني لاحراز الاموال فلم يكن المال محرزاً بالمكان بخلاف الحمام والبيت الذي اذن للناس في دخوله حيث لا يقطع لانه بني للاحراز فكان المكي حرزاً فلا يعتبر الاحراز بالحافظ (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال في الهندية وعن ابي حنيفة ان سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده (٢) قال ابن الهمام قوله وفي المحرز بالمكي لا يعتبر الاحراز بالحافظ هو الصحيح احتراز عما في العيون ان على قول ابي حنيفة ينص السارق من الحمام في وقت الاذان اي في وقت دخولها اذا كان ثمة حافظ (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول صاحبين قال العلامة ابن الهمام وقال ابو يوسف ومحمد لا يقطع وبه اخذ ابو نسر والصدر الشهيد وفي الكافي وعليه الفتوى وهو ظاهر المذهب وجه الصحيح (٤) وقال العلامة الخوارزمي وعن ابي حنيفة ان سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده وعنهما انه لا يقطع وهو ظاهر السنن وعليه الفتوى (٥) وقال في الهندية وعندهما لا يقطع وهو ظاهر

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٣٥ (٢) الهندية ج ٣ ص ١٤٩ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ١٣٥ (٤) ايضا (٥) الكفاية ج ٥ ص ٢٠٠

المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافي (١)

﴿حكم نقب اللص البيت﴾

قال العلامة المرغيناني وإذا نقب اللص البيت فدخل وأخذ المال وناولته أخر خارج البيت فلا قطع عليهما لأن الأول لم يوجد منه إلا خراج لا اعتراض يدمعبرة على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتك الحرز فلم يتم السرقة من كل واحد.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وعن أبي يوسف أن أخرج الداخل يده وناولها الخارج فاقطع على الداخل وإن أدخل الخارج يده فتناولها من يد الداخل فعليهما القطع وهي بناء على مسألة تأتي بعدهما إن شاء الله تعالى قال في الكفاية هي مسألة نقب البيت وقال المصنف بعد أسطرو من نقب البيت وأدخل يده فيه وأخذ شيئاً لم يقطع وعن أبي يوسف في الأملاء أنه يقطع (حاشية الهداية) دليل الطرفين أن هتك الحرز يشترط فيه الكمال تحرزاً عن شبهة العدم والكمال في الدخول وقد أمكن اعتباره والدخول هو المعتاد بخلاف الصندوق لأن الممكن فيه ادخال اليد دون الدخول وبخلاف ما تقدم من حمل البعض المتاع لأن ذلك هو المعتاد (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين قال العلامة داماد أفندي وكذا لا يقطع لو نقب بيتاً وأدخل يده فيه وأخذ شيئاً لأنه لم يهتك الحرز وهو الصحيح (٣) وقال العلامة ابن الهمام وعمل الاطلاق الذي هو ظاهر المذهب بقوله لا اعتراض يدمعبرة على المال المسروق وقال بعد صفحة

.....

(١) الهندي ج ٢ ص ١٤٩ (٢) الهداية ج ٢ ص ٥٣٦ (٣) مجمع الانهرج ص ١٣٠

قوله ومن نقب البيت وادخل يده فاخذ شيئا لم يقطع وهذا ظاهر الرواية عن الكل ولذلك
 يذكر الحاكم خلافاً (١) وقال العلامة الحصكفي او سرق شيئا ولم يخرج منه من
 الدار لشبهة عدم الاخذ وقال العلامة ابن عابدين قوله لشبهة عدم الاخذ لان الدار وما فيها في
 يد صاحبها فتح وفيه ايضا ان المحرز بالمكان لا يجب القطع فيه الا بالاخراج لقيد
 يد المالك قبل الاخراج من داره فلا يتحقق الاخذ الا بازالقيده وذلك بالاخراج من
 رزه (٢) وهكذا في الكفاية (٣) والبحر (٤)

﴿ حكم سرقة الصرة من الكم ﴾

قال العلامة المرغيناني وان طر صرة خارجة من الكم لم يقطع وان ادخل يده في الكم يقطع
 لان في الوجه الاول الرباط بين خارج فبالطريق تحقق الاخذ من الظاهر فلا يوجد منك
 المحرز وفي الثاني الرباط من داخل فبالطريق تحقق الاخذ من المحرز وهو الكم ولو كان مكان
 الطرح للرباط ثم الاخذ في الوجهين ينعكس الجواب لانعكاس العلة.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن ابي يوسف انه يقطع على كل حال لانه محرز اما بالكم او بصاحبه قلنا المحرز هو
 لانه يعتمد عليه وانما قصده قطع المسافة او الاستراحة فاشبه الجوالق (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهيثم قلنا بل المحرز هنا ليس الا الكم لان صاحب
 يعتمد الكم او الجيب لا قيام نفسه فصار الكم كالصندوق وهذا لان المطرور كونه اما في

(١) فتح ٥ ص ١٥٠ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٣٢٣ (٣) كفاية ج ٥ ص ١٥٠ (٤) بحر ج ٥ ص ٢٠ (٥) هداية ج ٢ ص ٢٠

حال المشى أو فى غيره فمقصوده فى الأرض نفس لا قطع بسببه لا حفظ البدن وإن كان
 السابى فمقصوده الأسير أى عن حفظه من وجهين فله سر فتنه فيه فتعقب لنفس
 فربطه ليربح نفسه من ذلك فله غلبة الربط و المستصوده هو السعير فى هذا الباب
 الأنرى أن من سمى الحوائى على حبل يسرى حده فله قطع لأن صاحب حبل
 اعتمد الحوائى فكان يسرى فيه فكأنه كلس حيز فتنطع ولو أحد الحوائى بمافيه
 لا يقطع (١) وقال العلامة الحصكنى وخبرى من سره حر حبل من نفس الكم فتورده أحد فتنطع
 وفى الحل بعكسه وتنفصل السلسلة فى رد السحر على نبح الفتح كما قال فى حره
 ونسأه بحقيقه فى الفتح (٢) وقال فى الهند: وإذا طر مسر فجار حبل الكم وأحد الدرهم لم
 يقطع وإن أدخل يده فى الكم فطره قطع ولو حل الرباط قطع فى الوجه الأول وفى الوجه
 الثانى لا يقطع كذا فى الكافى (٣) وهكذا فى العناية (٤)

فصل فى كيفية القطع والاثبات

حكم الخطأ فى القطع

قال العلامة السمر عيسى وأقال الحاكم لحداد قطع بسببه فى سر فتنه فتنطع
 يساره عمدا أو خطأ فلا شىء عليه.

اختلاف الثمناء

هذا عند أبى حنيفة وقالوا لا إى صاحبان لاسىء عنه فى الخطأ ويضمن فى العمود فى
 زفر يضمن فى الخطأ أيضا وهو القياس والمراد من لخصم الخطأ فى الاحتياط أما الخطأ فى
 معرفته اليسين والسيار لا يجعل عتوا أو قبل جعل عذر الشاهد أنه قطع بدمع صوملة أو خطأ

فى حق العباد غير موضوع فيضمنها. قلنا انه خطأ فى اجتهاده اذ ليس فى النص تعيين اليمين والخطأ فى الاجتهاد موضوع اى شرعاً. دليل ابي حنيفة انه اتلف واخلف من جنسه ما هو خير منه فلا يعد اتلافاً كمن شهد على غيره ببيع ماله بمثل قيمته ثم رجع وعلى هذا لو قطعه غير الحداد لا يضمن ايضاً هو الصحيح (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الامام. وقال العلامة الحصكفى والصحيح قول الامام ولكنه يؤدب وكذا لو قطع غير الحداد فى الاصح (٢) وقال العلامة ابن الهمام قطع يمين هذا فى سرقة سرقة فقطع يساره عمد او خطأ فلا شيء عليه عند ابي حنيفة ولكن يؤدب وبه قال احمد الى ان قال ولا يبي حنيفة انه وان اتلف بالاحق ظمناً لكنه اخلف من جنسه ما هو خير له وهو اليسير فانها لا تقطع بعد قطع اليسرى وهى خير لان قوة البطش بها اتم فلا يضمن شيئاً (٣) وقال العلامة الحصكفى ولا يضمن فاطع اليد اليسرى ولو عمدانى الصحيح نهي اذا امر بخلافه لانه اتلف واخلف من جنسه ما هو خير منه وكذا لو قطعه غير الحداد فى الاصح. وقال العلامة ابن عابدين قوله فى الصحيح طاهره انه صحيح لقول الامام فى شموله العمدة والخطأ الى ان قال نعم ظاهر الرواية وغيرها اعتماد قول الامام وهو ظاهر اطلاق المتن الى ان قال والحاصل ان القاضى اذا امر الحداد بقطعه فمقطع اليسرى الحداد او غيره لا يضمن قوله فى الاصح قال فى الفتح احتراز عما ذكره الاسيى جابى فى شرحه لمختصر الطحاوى حيث قال هذا كله اذا قطع الحداد بامر السلطان ولو قطع يساره غيره ففي العمدة القصاص وفى الخطأ الدية (٤) وقال فى الهندية اذا قال الحاكم

.....

للحداد اقطع يمين هذا السارق في سرقة سرقها فقطع يساره عمدا فلا شيء عليه عند ابي حنيفة ولكن يؤدب الى ان قال ولو قطع غير الحداد يساره لا يضمن ايضا هو الصحيح (١) وهكذا في البحر (٢)

◦ اذا اقر العبد على سرقة يقطع وترد السرقة الى المالك ◦

قال العلامة المرغيناني واذا اقر العبد المحجور عليه بسرقة عشر قدر اهم بعينها فانه يقطع وترد السرقة الى المسروق منه.

◦ اختلاف الفقهاء ◦

وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يقطع والعشرة للمولى وقال محمد لا يقطع والعشرة للمولى وهو قول زفر ومعنى هذا اذا كذبه المولى ولو اقر بسرقة مال مستهلك قطعت يده ولو كان العبد ماذونا له يقطع في الوجهين اى فيما اذا كان المال بعينه وفيما اذا كان مستهلكا وقال زفر لا يقطع في الوجهين كلها (٣)

◦ القول الرابع ◦

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وقال الطحاوى سمعت استاذى ابن ابي عمران يقول الاقوال الثلاثة كلها عن ابي حنيفة فتقوله الاول اخذته محمد ثم رجع وقال كما قال ابو يوسف ثم رجع الى القول الثالث واستقر عليه (٤) وقال العلامة الحصكفى ولو اقر العبد الماذون بسرقة قطع ورددت الى المسروق منه وكذا المحجور عند الامام (٥) وقال العلامة كمال الدين السابرى ان القطع اصل او المال

(١) التبليغ ج ٢ ص ١٨٣ (٢) البحر الرائق ج ٥ ص ٢٢ (٣) التبليغ ج ٢ ص ١٨١

(٤) فتح القدير ج ٥ ص ٢٨ (٥) الدر المنقى ج ١ ص ٢٣٣

فقال أبو حنيفة قطع أصله وبيع بدله من سطره بغيره وبيع به لئلا يبيع
 المال ولا يبيع القطع له بسقط القطع (١) قال ابن داود المسمى غلاوة قادر ان يبيع من
 منقذين يرجع ثوب أبي حنيفة كذا في المتن ثم يبيّن كذا في العلامة من غاندين اذا كان
 في سطره خلاف من لا يملكه كان صاحبه منقذ عن حبه واحدة الاما على
 حبه حتى في ثوبه بالحيار وان كان من أصله من سطره ثم يبيّن كذا في ثوب أبي
 حنيفة وفي العلامة لخصه في ثوبه ثم يبيّن كذا في ثوبه ثم يبيّن كذا في ثوبه
 من لرب سطره في العلامة من غاندين في ثوبه ثم يبيّن كذا في ثوبه ثم يبيّن كذا في ثوبه
 ويرد المال في ثوبه ثم يبيّن كذا في ثوبه ثم يبيّن كذا في ثوبه ثم يبيّن كذا في ثوبه
 يرد المال الى السروق منه ثم يبيّن كذا في ثوبه ثم يبيّن كذا في ثوبه ثم يبيّن كذا في ثوبه
 وبالحديث والنصوص صحيح من حيث انه دمي لانه لا يملكه فيه (٢) وهكذا في الهدية (٣)

• يكفي القطع الواحد لسرقات •

قال العلامة السرخسي ومن سرق سرقات فقطع في احدها فهو لجميعها ولا يصح شيئا

• اختلاف الفقهاء •

هذا عند أبي حنيفة. وقال الاي صاحبان يمس كنهها الا التي قطع لها ومعنى
 المستلذ اذا حضر احدهم فان حضره جميعا و قطعته بده لحصول متهم لا يتس
 شيئا بالاتفاق في السرقات كلها. لهما اي دليل صاحبين من الحاصر ليس بنائب عن

.....

العاب ولا يدمر الخصم من السرقه فنه يظهر لسرقه من العائس فلم يقع القطع
 فيها فثبت امر الهم معصومة انه اى دليل الى حبيبه ان الواجب بالكل قطع واحد فقال له
 تعالى لان مبس الحدود على الداخل والحصومة شرط الظهور عند القاضى اما الوجوب
 بالحماية فاذا استوفى فالمستوفى كل الواجب الا ترى انه يرجع نفعه الى الكل
 وهو الاثر جار فيقع عن الكل وعلى هذا الخلاف اذا كانت النصب كلها لواحد فخاصه في
 البعض (١)

• القول الرابع •

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهيثم قوله ان الواجب بالكل قطع فقال له تعالى لان
 مبس الحدود على الداخل والحصومة شرط للظهور عند الحاكم فاذا كان الحكم
 الشرعى الثابت فى نفس الامر هو الداخل ومعناه وقوع الحد الواحد عن كل الاسباب
 السابقة وقد وجد لزوم وقوعه عنها وهو ملزوم سقوط ضمانها كذا فى نفس الامر علم
 القاضى بها ولم يعلم ولا اثر لعدم علمه بها فى نفي الحكم الثابت شرعا عند القطع
 وهو وقوعه عن كل الاسباب وهو يستلزم سقوط ضمانها فكان سقوط الضمان
 ثابتا وهو المطلوب (٢) وقال العلامة الحصكفى ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن
 شيئا وقال العلامة ابن عاسدين قوله ولو قطع الخ اى لو سرق سرقات فقطع فى
 احدها بخصومة صاحبها وحده فهو اى ذلك القطع بجميعها ولا يضمن شيئا لارباب تلك
 السرقات عنده (٣) وهكذا فى الهندية (٤)

• باب ما يحدث السارق فى السرقة •

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٥٣ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ١٤٢ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣١ (٤) الهندية ج ٢ ص ١٨٥

﴿التغير في المسروق لا يمنع القطع﴾

قال العلامة المرغيناني ومن سرق ثوبا فشقّه في الدار نصفين ثم أخرجوه وهو يساوي عشرة دراهم قطع.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وعن أبي يوسف أنه لا يقطع لأن له فيه سبب الملك وهو الخرق الفاحش فإنه يوجب القيمة وتملك المضمون وصار كالمشتري إذا سرق مبيعاً فيه خيار للبائع ولهما أي دليل الطرفين أن الأخذ وضع سبب للضمان لا للملك وإنما الملك يثبت ضرورة أداء الضمان كيلا يجتمع البدلان في ملك واحد ومثله لا يورث الشبهة كنفس الأخذ كما إذا سرق البائع مبيعاً بآبائه بخلاف ما ذكر جواب عن قياس أبي يوسف لأن البيع موضوع لإفادة الملك وهذا الخلاف أي بين الطرفين وأبي يوسف فيما إذا اختار تضمين النقصان وأخذ الثوب فإن اختار تضمين القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع بالاتفاق لأنه ملكه مستند إلى وقت الأخذ فصار كما إذا ملكه بالهبة فأورث شبهة وهذا كله إذا كان النقصان فاحشاً فإن كان يسيراً يقطع بالاتفاق لانعدام سبب الملك إذ ليس له اختيار تضمين كل القيمة (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام واختفت العبارات في إفادة قول أبي يوسف في بعضهما ما يفيد أنه رواية عنه وإن الظاهر من قوله كقولهما وهي كلام الهداية وفخر الإسلام البزدوي والصدور الشهيد والعتابي حيث قالوا عن أبي يوسف وكذا قول الأسبيجاني

ذكر الطحاوي قول أبي يوسف مع محمد وقول محمد مع أبي حنيفة في الظاهر (١) وقال العلامة ابن عابدين قوله قطع الخ أي عندهما خلافاً لأبي يوسف ومحل الخلاف ما إذا شقه فاحشا وهو ما يفتوت به بعض العين وبعض المنفعة على الأصح واختار المالک تضمين النقصان واخذ الثوب قطع عندهما (٢) وهكذا في الهندية (٣) والبحر (٤)

﴿التغيير في الذهب والفضة لا يمنع القطع﴾

قال العلامة المرغيناني ومن سرق ذهباً أو فضة يجب فيه القطع فصنعه دراهم أو دنانير قطع فيه ويرد الدراهم والدنانير إلى المسروق منه .

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند أبي حنيفة وقال لا سبيل للمسروق منه عليهما وأصله في الغصب فهذه صنعة متقومة عندهما خلافاً له ثم وجوب الحد لا يشكل على قوله لأنه لا يملكه وقيل على قولهما لا يجب لأنه ملكه قبل القطع وقيل يجب لأنه صار بالصناعة شيئاً آخر فلم يملك عينه (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الإمام قال العلامة ابن الهمام ومن سرق ذهباً أو فضة يجب فيه القطع بأن كانت لصاحباً فصنعه دراهم أو دنانير قطع فيه عند أبي حنيفة وهو قول الأئمة الثلاثة ويرد الدراهم والدنانير على المسروق منه إلى أن قال وله أن هذه الصناعة في الذهب والفضة ولو تقومت وبدلت الاسم لم تعتبر موجوداً شرعاً بدليل أنه لم يتغير بها حكم الرءاء

.....

(١) فتح القدير ج ٥ ص ١٤٣ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣١ (٣) الهندية ج ١ ص ١٨٥

(٤) البحر الرائق ج ٥ ص ٦٦ (٥) الهندية ج ٢ ص ٥٥٣

حتى لا يحوز بيع ابنته ورثتها عشرة ففرض باحد عشر فصة وقلبه فكانت العين كما كانت
 حكما فبسطع ويؤخذ للمالك على ان الاسم باق وهو اسم الذهب والفضة وانما حدث
 به حرم مع ذلك الاسم (١) وقال العلامة عبد الله السبكي ولو صنع المسروق دراهم
 ودراسر قطع وردها (٢) وقال العلامة عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة ومن جعل ماسرو
 درهم او دراسر قطع وردها وهذا عند أبي حنيفة (٣) (وقول الامام قول المتنون)
 حكم ما اذا سرق ثوبا فصغره .

قال العلامة السري عياشي فان سرق ثوبا فصغره حمر قطع ولم يؤخذ منه الثوب ولم يضمن
 فيسمة الثوب .

اختلاف الفقهاء .

وهذا عند أبي حنيفة عياشي يوسف . وقال محمد بن حذافه الثوب ويعطى ما زاد الصبغ فيه
 اعتبارا بالصبغ والجماع بينهما كون الثوب اصلا فانساو كون الصبغ تابعا . دليل
 الشيخين ان الصبغ قائم بصورة ومعنى حتى لو اراد احده مصوغا يضمن ما زاد الصبغ فيه
 وحق المالك في الثوب قائم بصورة لا معنى الا ترى انه غير مصبوغ على السارق بالهلاك
 فرجحنا جانب السارق بخلاف العصب لان حق كل واحد منهما قائم بصورة ومعنى
 فاستويامن هذا الوجه فرجحنا جانب المالك لما ذكرنا اي من كون الثوب اصلا (٤)

في القول الرابع .

هو قول الشيخين . قال العلامة ابن الهمام ومن سرق ثوبا فصغره احمر يقطع به باجماع
 العلماء ثم لا يؤخذ منه الثوب عند أبي حنيفة عياشي يوسف الى ان قال وليس ان الصبغ فيه

(١) فتح القدير ج ٥ ص ١٤٥ (٢) كرو ج ٢ ص ١٨٢ (٣) شرح الوفاية ج ٢ ص ١٩٢ (٤) الهداية ج ٢ ص ٥٥٣

صورة وهو ظاهر وقوله ومعنى أى من حيث القيمة حتى لو أراد السرورق منه ان يأخذ الثوب
بضم له قيمة الصبغ وحق المالك قائم بصورة لا معنى فانه لو هلك او استهلك
عند السارق لا يضمن فكان حق السارق احق بالترجيح (١) وقال
العلامة الحصكفى ولو صبغه احمر او طحن الحطة اولت السويق فقطع لا رد ولا ضمان
وقال العلامة ابن عابدين قوله لا رد أى حال قيامه ولا ضمان أى حال استهلاكه الى ان قال
وليس ان الصبغ قائم بصورة ومعنى بدليل ان السرورق منه لو اخذ الثوب يضمن الصبغ
وحق المالك قائم بصورة لا معنى بدليل انه غير مضمون على السارق (٢) وهكذا فى
البحر (٣)

فان صبغ السارق الثوب اسود

قال العلامة المرغينانى وان صبغه أى السارق اسود اخذ منه فى المذهبين يعنى عند ابى
حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف هذا فى الحكم فى الصبغ بالسواد والاول سواء أى
والحمرة سواء وهوانه لا يؤخذ من السارق لان السواد زيادة عنده
كالحمرة وعند محمد زيادة ايضا كالحمرة ولكنه لا يقطع حق المالك وعند ابى
حنيفة السواد نقصان فلا يوجب انقطاع حق المالك (٤)

فالقول الراجح

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام وان صبغه أى السارق اسود ثم قطع او قطع فصغه
اسود يؤخذ منه عند ابى حنيفة ومحمد (٥) وقال العلامة الحصكفى ولو صبغه اسود

.....

(١) فتح القدير ج ٥ ص ١٤٦ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣٢ (٣) البحر الرائق ج ٥ ص ٦٦

(٤) الهداية ج ٢ ص ٥٥٥ (٥) فتح القدير ج ٥ ص ١٤٦

ردده لان السوادنقصان خلافاً للشانى وهو اختلاف زمان لابرهان (١) وهكذا فى
الهندية نقلاً عن الفتح (٢)

﴿تطبيق بين الروايات﴾

قال العلامة ابن الهمام وهذا يختلف عصر وزمان لاهجة وبرهان فان الناس كانوا لا يلبسون
السواد فى زمنه ويلبسونه فى زمنهما وهكذا فى رد المحتار قال استاذنا المفتى عز الله
قادر النعمانى. قول ابى يوسف اوفق بهذا الزمان لان الناس يلبسون
السواد فالسواد والحمرة سواء يعنى لا يرد الى المالك.

﴿حكم القطاع اذا قتلوا واخذوا المال﴾

قال العلامة المرغينانى والربعة اذا قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم
وارجلهم من خلاف وقتلهم او صلبهم وان شاء قتلهم وان شاء صلبهم.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند الشيخين. وقال محمد يقتل او يصلب ولا يقطع لانه جناية واحدة فلا توجب حدين
ولان مادون النفس يدخل فى النفس فى باب الحد كحد السرقة والرجم. دليل
الشيخين ان هذه عقوبة واحدة تغلظت لتغلظ سببها وهو تقويت الامن على التناهى بالقتل
واخذ المال ولهذا كان قطع اليد والرجل معافى الكبرى اى قطع الطريق حد واحد
كان فى الصغيرى حدين والتداخل فى الحد دلالة فى حد واحد (٣) (تنبيه) قال فى فتح
القدير وفى عامة الروايات من المبسوط وشروح الجامع الصغير ذكر ابى يوسف مع
محمد (٤)

.....

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣٢ (٢) الهندية ج ٢ ص ٨٦ (٣) الهداية ج ٢ ص ٢٥٦ (٤) فتح القدير ج ٢ ص ١٤٩

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين قال العلامة الباری ولهما ای لابی حنیفة وابی یوسف وهو ظاهر الرواية (١) وقال العلامة قاضی خان ان اخذ المال وقتل قال ابو حنیفة تقطع یدہ ورجلہ من خلاف ثم یصلب حیاً ویطعن تحت یدہ الیسری حتی یموت (٢) وهکذا فی البحر (٣) والهنديہ (٤)

ان کان من القطاع صبی او مجنون سقط الحد عن الباقيين ﴿

قال العلامة المرغینانی وان کان من القطاع صبی او مجنون او ذورحم محرم من المقطوع علیه سقط الحد عن الباقيين فالمدکور فی الصبی والمجنون الخ.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قول ابی حنیفة وزفر. وعن ابی یوسف انه لو باشر العقلاء یحد الساقون وعلى هذا السرقة الصغری دلیل ابی یوسف ان المباشراصل والردء تابع ولاحلل فی مباشرة العاقل ولا اعتبار بالخلل فی التبع وفي عکسه ینعکس المعنی والحکم. دلیل ابی حنیفة وزفر. ولهما انه جنایة واحدة قامت بالکل فاذا لم یقع فعل بعضهم موجبا کان فمحل ساقین بعض العلة وبه لا یشبث الحکم فصار کالخاطی مع العامد واما ذور رحم المحرم فتدقيل تأویلہ اذا کان المال مشترکاً بین المقطوع علیهم والاصح انه مطلق لان جنایة واحدة علی ما ذکرناه فالامتناع فی حق البعض یوجب الامتناع فی حق الباقيين (٥)

١. لعایة ج ٥ ص ١٨٠ (٢) الخانیة ج ٣ ص ١٥٣ (٣) البحر الرائق ج ٥ ص ١٦

جندیة ج ٢ ص ١٨٦ (٥) الہدایة ج ٢ ص ٥٥٤

في القول الرابع

هو قول أبي حنيفة وزفر. قال العلامة ابن النعمان قبل كان الوجه ان يقول وفـ
ابو يوسف بعد ان قال المذكور في الصبي والمجنون قول أبي حنيفة وزفر او يقول
المذكور ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن أبي يوسف كما قال القدوري الى ان قال والاصح
انه مجرى على الاطلاق وانهم لا يحدون بكل حال لان مال جميع القافلة في حق قطع
الطريق كشيء واحد لانه محرز بحرر واحد وهو القافلة (١) وهكذا في العناية (٢) وفي
العلامة الحاص كفي او كان منهم غير مكلف او احرس او كان ذورحم محرم
احد المارة او شريك مفاوض وقال العلامة ابن عابدين قوله او كان منهم غير ملكف
صبي او مجنون الى ان قال قوله او كان ذورحم محرم كان تامة وذو فاعل والسر
احد القطاع وقوله من احد المارة متعلق بمحرم المحرم وما اذا أخذوا منه او من غيره
فلا يحدون في الاصح كما في النهر وغيره (٣) وهكذا في البحر (٤)

في حكم القطاع في المصر

قال العلامة المرغيناني ومن قطع الطريق ليلا او نهارا في المصر او بين الكوفة والنجف
بقاطع الطريق استحسانا وفي القياس يكون قاطع الطريق وهو قول الشافعي لوجه
حقيقة.

في اختلاف الفقهاء

وعن أبي يوسف انه يجب الحد اذا كان خارج المصر وان كان بقربه لانه لا يلحقه
وعنه اي عن أبي يوسف ان قاتلوا نهارا بالسلح او ليلا به اي بالسلح او بالخشب

.....

فمنه قطاع الطريق لان السلاح لا يلبث والغوث بسطى بالليالى (١)

القول الرابع

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن الهيثم بعد تفصيل المسئلة في شرح الطحاوى الفتوى على قول ابي يوسف (٢) وقال العلامة الحصكفى ارفصع تحت الطريق ليلا او نهارا فى مصر او بين مصرين وعن الثانى ان قصده ليلا مطلقا او نهارا بسلاح فهو قاطع وعليه الفتوى بحر ودرره المصنف وقال العلامة ابن عابدين قوله اقر المصنف وكذا فى الردعى والمهستانى عن الاختيار والفتح عن شرح الطحاوى (٣) وقال العلامة الزيلعى وعن سى بن يوسف انهم ان قصدوا فى المصر بالسلاح تجرى عليهم احكام قطاع الطريق الى ان قال واستحسن المشايخ هذه الرواية وبه يفتى (٤) وقال العلامة ابن نجيم وعن ابي يوسف اعتبار الشرط الاول فقط فيتحقق فى المصر ليلا وعليه الفتوى لمصلحة الناس (٥)

باب الموادة ومن يجوز امانه

فصل فى بيان احكام الامان

لا يصح امان العبد المحجور

ان العلامة المرغينانى ولا يجوز امان العبد المحجور عند ابي حنيفة الا ان يأذن له مولاه فى نكاحه وقال محمد يصح وهو قول الشافعى وابو يوسف معه فى رواية ومع ابي حنيفة فى نكاحه دليل ابي حنيفة انه محجور عن القتال فلا يصح امانه لانهم لا يحافونه فلم يلاق

.....

١- ايدى ج ٢ ص ٥٥٩ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٩٥ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣٥

٤- حنفى ج ٥ ص ٢٢٠ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ٢٠٠

الامان محله بخلاف الماذون له في القتال لان الخوف منه متحقق ولانه انما لا يسك
 المسابقة لمانه تصرف في حق المولى على وجه لا يعرى عن احتمال الضرر في حد
 والامان نوع قتال وفيه ما ذكرناه لانه قد يخطىء بل هو الظاهر وفيه سد باب الاستعانة
 بخلاف الماذون لانه رضى به والخطأ نادر لمباشرته القتال وبخلاف المؤبد لانه خلف
 الاسلام فهو بمنزلة الدعوة اليه ولانه مقابل بالجزية ولانه مفروض عند مسئلتهم ذلك
 واسقاط الفرض نفع فافترقا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الامام قال العلامة ابن الهمام وفي خطبه سد باب الاستغنام على مولاة وعس
 المسلمين فلم يعر عن احتمال الضرر احتمالا راجحا (٢) وقال العلامة اكمل
 البابر تى وفيه سد باب الاستغنام اى على المسلمين وذلك ضرر في حقهم فاذكر
 ممنوعا عن الضرر للمولى فكيف يصح منه ما يضر المولى والمسلمين (٣) وقال
 القاضى خان ولا امان العبد الذى يكون مع المولى للخدمة (٤) وقال
 العلامة الحصكفى وبطل امان ذمى الا اذا امر به مسلم شمنى واسير وتاجروا
 وعبد محجورين عن القتال (٥)

﴿ باب الغنائم وقسمتها ﴾

﴿ حكم القداء بالاسارى ﴾

قال العلامة المرغينانى ولا يفادى بالاسارى عند ابي حنيفة وقال اى صاحبان يفادى

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٦٥ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٢١٣ (٣) العناية ج ٥ ص ٢١٣

(٤) الخانية ج ٣ ص ٣٦١ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ٢٥٠

بهم اسارى المسلمين وهو قول الشافعى لان فيه تحليل المسلم وهو اولى من قتل الكافر والانتفاع به دليل ابي حنيفة. وله ان فيه معونة الكفرة لانه يعود حربا علينا ودفع شر حرا به حير من استنقاذ الاسير المسلم لانه اذا بقى فى ايديهم كان ابتلاء فى حقه غير مضاف اليه والاعانة بدفع اسيرهم اليهم مضاف اليه (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الامام. قال العلامة الحصكفى والصحيح قول ابي حنيفة كما فى الزاد ونقله الباقرى عن الاسيحا بى قال واعتمده النسفى وغيره (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله حرم فداؤهم الح اى اطلاق اسيرهم باخذ بدل منهم اماما او اسير مسلم فالاول لا يجوز الى ان قال والثانى فلا يجوز عنده ويجوز عندهما الاول صحيح كما فى الزاد (٣) وقال فى الهندية ولا تجوز مفاداة اسراهم باسار انا عند ابي حنيفة كذا فى الكافى وهكذا فى المتون والصحيح قول ابي حنيفة كذا فى الزاد (٤)

﴿ترجيح قول صاحبين﴾

وقال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة وروى انه عليه السلام فعل ذلك وهذه رواية السير الكبير قيل وهو اظهر الروايتين عن ابي حنيفة (٥) وقال العلامة ابن عابدين لكن نى المحيط انه يجوز فى طاهر الرواية وتسامه فى القهستابى وذكر الزيلعى ايضا عن سير الكبير ان الجواز اظهر الروايتين عن ابي حنيفة وذكر فى الفتح انه قولهما وقول سة الثلاثة الى اخره (٦)

الهداية ج ٢ ص ٥٦٤ (٢) الدر المنقى ج ١ ص ٦٣٩ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٥١

الهندية ج ٢ ص ٢٠٦ (٥) فتح القدير ج ٥ ص ٢٢٠ (٦) رد المحتار ج ٣ ص ٢٥١

﴿ الخلاصة ﴾

قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني: ما نقل العلامة اس الهما من تصحيح قول
الصاحبين: البق بهذا الزمان لان اسارى الكفار عند المسلمين تكون بغزوة واطمينان وعدل
واما اسارى المسلمين عند الكفار فهم فى ظلم وعدوان وزلة مع ان اكثر الكفار لا يبالون
باسارهم كما شاهدنا اليوم فى معركة فغانستان من الظلم والعدوان مع المجاهدين حتى
اخرجوا من زمرة الانسانية وادخلوا فى زمرة الحيوانية والله اعلم.

﴿ اذا اسلم حربى وكان ماله مغصوباً فى يده مسلم ﴾

قال العلامة برهان الدين المرغناني وما كان غصباً فى يده مسلم او ذمى فهو فى ٤.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابى حنيفة. وقال محمد لا يكون فينا قال العبد الضعيف كذا ذكر محمد الا خلافاً
فى السبر الكبير وذكروا فى شرح الجامع الصغير قول ابى يوسف مع قول محمد دليل
الصاحبين لهما ان المال تابع للنفس وقد صارت معصومة بالاسلام فيتبعها ماله فيه
العصمة. دليل ابى حنيفة وله انه مال مباح فيملك بالاستيلاء والنفس
تصر معصومة بالاسلام الا ترى انها ليست بمنقومة الا انه محرم التعرض فى الاصل لكنه
مكتفوا باباحة التعرض بعارص شرعية سب الكفر وقد يدفع بالاسلام بخلاف المال لا
خلق عرضة للامتحان اى للابتدال فكان محالاً للملك وليست فى يده حكماً منه
العصمة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن الهيثم بعد تمصيل المسئلة وإباحة التعرض كان معارض
شره فلما تدفع بالاسلام عاد الاصل بحلف المان فانه حلق عرضة للامتنان في
يد احد الى ان قال فلم تثبت العصمة فكان مباحا (١) وقال العلامة ابن عابدين قوله
او او دعه معصوما قيده بالودبعة لان ما كان عتبا في يده مستم او ذمي فهو في عتبا
حنيفة الى ان قال ومن ثم قال الربيعي هناك ان حكم المسنين واحد وبه طهر ان
تقييد البحر بقوله ولم يحرج النافع صحيح (٢) وهكذا في الهندية (٣)

فصل في كيفية القسمة

للفارس سهمان وللراجل سهم

قال العلامة المرغيناني ثم للفارس سهمان وللراجل سهم.

اختلاف الفقهاء

هذا عند أبي حنيفة وقالوا اي الصاحبان للفارس ثلثة اسهم وهو قول الشافعي لما روى ابن
عمران النبي ﷺ اسهم للفارس ثلثة اسهم وللراجل سهمان لان الاسحقاق بالغناء وعافوه
على ثلثة امثال الراجل لانه للكرم والفر والنبات والراجل للنبات لا غير دليل ابي
حنيفة ما روى ابن عباس ان النبي ﷺ اعطى الفارس سهمين والراجل سهما فتعارض فعلاه
فبرجع الى قوله وقد قال عليه السلام للفارس سهمان وللراجل سهم كيف وقد روى عن
ابن عمران النبي ﷺ قسم للفارس سهمين وللراجل سهما وادان عارضت روايته ترجح
رواية غيره ولان الكرم والفر من جنس واحد فيكون عافوه منلى عاء الراجل فيفصل عليه
سهم ولانه تعذر اعتبار مقدار الزيادة لتعذر معرفته فيدار الحكم على سبب

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٢٣٣ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٥٥ (٣) الهندية ج ٢ ص ٢١٢

ظاهر وللفرس سببان النفس والفرس وللراجل سبب واحد فكان استحقاقه على ضعفه (١)

﴿القول الرابع﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة قاضى خان وإذا اراد الامام قسمة الغنائم بين العامين يصوب للفرس سهمين سهم له وسهم لفرسه العربيات والبراذين فيه سواء وهو قول أبي حنيفة وزفر (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله استحق سهمين سهم لنفسه وسهم لفرسه وهذا اعسده الى ان قال وحسبه ابو حنيفة على التنفيل توفيقا بين الروايات ملتقى وشرحه الى ان قال والقول بان الاول اصح تحكمه لا نقول به مع ان الجمع وان كان احدهما اقوى اولى من ابطال الآخر (٣) وهكذا فى البحر (٤)

﴿ولا يسهم الا لفرس واحد﴾

قال العلامة المرغينانى ولا يسهم الا لفرس واحد وقال ابو يوسف يسهم لفرسين لما روى - النبى ﷺ اسهم لفرسين ولان الواحد قد يعنى فيحتاج الى الآخر دليل الطرفين لهذا - السراء بن اوس قاذفرسين ولم يسهم رسول الله ﷺ الا لفرس واحد لان القتال لا يتحقق بفرسين دفعة واحدة فلا يكون السبب الظاهر مقضيا الى القتال عليهما فيسبهم لواحد ولهذا لا يسهم لثلاثة فراس. وما رواد محمول على التنفيل كما اعطى سائرين الا كوع سهمين وهو راجل (٥)

﴿القول الرابع﴾

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٤٣ (٢) الخانية ج ٤ ص ٢٦٣ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٥٦

(٤) السحر الرائق ج ٥ ص ٨٨ (٥) الهداية ج ٢ ص ٥٤٣

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهيثم ولم يذكر الخلاف في ظاهر الرواية عن ابي يوسف وانما هو في رواية الاملاء عنه (١) وقال العلامة قاضي خان في قول ابي حنيفة وزفر لا يسهم لاكثر من فرس واحد (٢) وقال في الهندية. قال الاسيحي جابي في شرح الطحاوي ولا يسهم الا لفرس واحد في ظاهر الرواية ويستوى الفرس العربي والنجيب والبرذون (٣) قال استاذنا المفتي علام قادر النعماني. فرواية يسهم لفرسين غير ظاهر الرواية والراجح هو ظاهر الرواية.

فصل في التثليل

السلب لا يصح في الجارية

قال العلامة المرغيناني حتى لو قال الامام من اصاب جارية فهي له فاصابها مسلم واستبرأها لم يحل له وطئها وكذا لا يبيعها.

اختلاف الفقهاء

وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف. وقال محمد له ان بطأها وبيعتها لان التثليل يثبت به السلك عنده كما ثبت بالنسبة في دار الحرب وبالشراء من الحرابي ووجوب الضمان بالاتلاف قد قيل على هذا الاختلاف اي فبعض من عدم محمد لا عندهما (٤)

القول الراجح

هو قول الشيخين. قال العلامة قاضي خان ولو قال من اصاب جارية فهي له فاصاب رجل منهم جارية واستبرأها بحيضة في دار الحرب لا يحل له وطئها في قول ابي حنيفة (٥) وقال العلامة ابن الهيثم ولهما ان السب الملك في الثمل ليس الا القهر كما في

(١) فتح ج ٥ ص ٢٣٨ (٢) الخانية ج ٢ ص ١٣ (٣) هداية ج ٢ ص ٢١٢ (٤) هداية ج ٢ ص ٥٩٠ (٥) حاشية ج ٢ ص ٢١٢

الغنيمة ولا يتم إلا بعد الإحراق بدار الإسلام لأنه مادم في دار الحرب
متهور دار أو قاهر يدافكون السب ثاتافي حقه من وجه دون وجه ولا أثر للتنقل في أدات
القهر إلى أن قال وأعلم أن كون المملك يتم بنفسه في دار الحرب عند أبي حنيفة فيه
خلاف إلى أن قال وحمل الأظهر في المسروط عدمه لحل فلا يتم القياس عليه
لمحمد (١) وقال العلامة الحصكفي فلو قال الإمام من أصاب جارية فني له فاصابها مسلم
فاستبرأها لم يحل له وموها ولا بيعها كماله أحدها المنصوص تسعة واستبرأها لم يحل له
اجماعاً (٢)

• باب استيلاء الكفار •

• إذا بق عبد مسلم إلى دار الحرب لم يملكوه •

قال العلامة السرغيني وإذا بق عبد مسلم لمسلم فدخل اليه فآخذوه لم يملكوه.

• اختلاف الفقهاء •

هذا عند أبي حنيفة وقال أي المصاحبان يملكونه لأن العصمة لحق المالك لقيام بده
وقد زالت ولهذا لو آخذوه من دار الإسلام ملكوه دليل أبي حنيفة أنه ظهرت بده على نفسه
بالخروج من داره لأن سقوط اعتبارها لتحقيق يد المولى عليه تسكينه من الاستباح
وقد زالت يد المولى فظهرت بده على نفسه وصار معصوماً بنفسه فلم يقع محلاً للملك
بخلاف المتردد لأن يد المولى باقية لقيام بدها من أدار فمنع ظهور بده وأدالم ثبت
المملك لهم عند أبي حنيفة يأخذ المالك القديم بعير شيء موهاً باكان أو مشري
أو مغو ما قبل القسمة وبعد القسمة يؤدى عرضه من بيت المال لأنه لا يمكن إعادة القسمة

لتصرف الغائبين وتعذر اجتماعهم وليس له على السالك جعل الابق لانه عامل لنفسه
اذفى زعمه انه ملكه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي وهو الصحيح اي قول الامام كفاي القهستاني
عن المضمرات (٢) وقال العلامة قاضي خان ولوا بق مملوك المسلم الى دار الحرب ثم
ظهر المسلمون عليهم فان المالك القديم ياخذ قبل القسمة وبعدها بغير شيء في قول
ابي حنيفة (٣) وقال العلامة ابن الهمام ولا يبي حنيفة ان العبد ظيرت يده على نفسه
وهذا لانه ادمى مكلف فله يد على نفسه ولهذا لو اشترى نفسه لغيره من مولاه لم يكن
لمولاه حبسه بالثمن لانه صار مقبوضا بمجرد عقده وانما سقط اعتبار يده لتحقيق يد المولى
عليه تمكين المولى من الانتفاع وقد زالت يد المولى بمجرد دخوله دار الحرب (٤)

﴿ لا يملك الحربى العبد الابق ويملك الاموال ﴾

قال العلامة المرغيناني فان ابق عبد اليهم وذهب معه بفارس ومتاع فاخذ المشركون
ذلك كله واشترى رجل ذلك كله واخرجه الى دار الاسلام فان المولى
ياخذ العبد بغير شيء والفارس والمتاع بالثمن.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا عند ابي حنيفة وقال لا ياخذ العبد وماله بالثمن ان شاء اعتبار الحالة الاجتماع
بحالة الانفراد وقد بينا الحكم في كل فرد اي عند قوله واذا غلبوا على اموالنا (٥) فائدة قال

.....

(١) هداية ج ٢ ص ٥٨٣ (٢) الدر المنقى ج ١ ص ٢٦٤ (٣) حاشية ج ٣ ص ٢٦٣ (٤) فتح ج ٥ ص ٢٦٢ (٥) الهداية ج ٢ ص ٥٨٣

في الهندية اعلم ان دار الحرب تصير دار الاسلام بشرط واحد وهو اظهار حكم الاسلام فيها. قال محمد في الزبادات انما تصير دار الاسلام دار الحرب عند ابي حنيفة بشروط ثلاثة. احدها اجراء احكام الكفار على سبيل الاشتهار وان لا يحكم فيها بحكم الاسلام. والثاني ان تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلد من بلاد الاسلام والثالث ان لا يبقى فيها مؤمن ولا ذمي امنابامانه الاول الذي كان ثابتا قبل الاستيلاء الكفار للمسلمين باسلامه وللذمي بعقد الذمة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي ولوا بقى ومعه فرس او متاع فاشترى رجل ذلك كله منهم اخذ المالك العبد مجانا لما امر انهم لا يملكونه واخذ غيره بالثمن لانهم ملكوه وقال العلامة ابن عابدين قوله واخذ غيره بالثمن مجانا اي عند الامام الى ان قال ولا تكون يده على نفسه مانعة من استيلاء الكفار على مامعه لقيام الرق المانع للملك بالاستيلاء (٢) وهكذا في البحر (٣)

﴿ اذا اشترى الحربى عبدا مسلما عتق ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا دخل الحربى دارا بامان واشترى عبدا مسلما وادخله دار الحرب عتق.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابي حنيفة وقال لا يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فبقى في يده عبدا. دليل ابي حنيفة ان تخلص المسلم عن

ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تبائن الدارين مقام العلة وهو الاعتاق تخلصه
كما يقام معنى ثلث حيض مقام التفريق فيما اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الامام قال العلامة ابراهيم الحلبي حيث قال وان اشترى حربى مستأمن في
دارنا عبد امسلا وادخله دارهم عتق عند الامام (٢) وقال العلامة ابن الهمام ولا يبي حنيفة ان
الجبر على البيع في دار الاسلام ما كان الا لجوب تخلص المسلم عن اذلال
الكافر فهو الواجب بالذات اجماعا وجوبا الجبر على البيع ليتوصل اليه غيره انه تعين
اخرجه بعرض بيعا طريقا حال قيام امانه تحرزا عن الغدر باختمه وولاه لا اعتقناه عليه
فاذا زال امانه وسقطت عصمة ماله لوجوده في دار الحرب يجب التخليص بالاعتاق عليه
غير ان اعتاق القاضى قد تعذر بحلوله في دار الحرب اذ لا ينفذ قضاءه على من هناك
فاقيم شرط زوال عصمة ماله وهو دخوله في دار الحرب مقام علة عتقه وهو اعتاق
القاضى (٣) وقال العلامة الحصكفى وعتق عبد مسلم او ذمى لانه يجبر على بيعه ايضا يلغى
شراؤه مستأمن ههنا وادخله دارهم اقامة لتبائن الدارين مقام الاعتاق. وقال العلامة ابن
عابدين قوله اقامة لتبائن الدارين الخ هذا وجه الامام الى ان قال وله ان تخلص المسلم
عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تبائن الدارين مقام العلة وهو الاعتاق تخلصه
كما يقام معنى الثلاث حيض مقام التفريق (٤) وهكذا في البحر (٥) والهندية (٦)

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٨٣ (٢) ملقى الابحرج ١ ص ١٢٣ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٢٢٤

(٤) رد المحتار ج ٣ ص ٢٦٩ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ٩٨ (٦) الهندية ج ٢ ص ٢٣١

باب المستأمن

حكم ما إذا قتل أحد الأسيرين المسلمين الآخر

قال العلامة المرعشي وأداحل مسلمان دار الحرب بامان فقتل أحدهما صاحبه عند ارتداد خطأ فعلى القاتل الدية في ماله أي القاتل دون العاقلة وعليه الكفارة في الخطأ إلى أن قال وإن كانا أسيرين أي مسلمان الداخلان دارهم أسيرهما الكفار من دارنا فقتل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم تاجر الأسير أفلا شيء على القاتل إلا الكفارة في الخطأ.

اختلاف الفقهاء

هذا عند أبي حنيفة وقال أي المصاحب في الأسير يس الدية في الخطأ والعمد دليل المصاحب لأن العصمة لا تبطل بعرض الأسير كما لا تبطل بعرض الاستيمان على ما بينه وامتناع الفصاح لعدم المسعة ويجب الدية في ماله لما قلنا. دليل أبي حنيفة أن بالأسير صار تبعاً لهم بصيرورته مقهوراً في أيديهم ولهذا يصير مقيماً ما أقامتهم ومسافر أسيرهم فيبطل به الإحراز أصلاً وصار كالمسلم الذي لم يهاجر اليها وخس الخط بالكفارة لأنه لا كفارة في العمد عندنا (١)

القول الرابع

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن النصار ولأبي حنيفة وهو الفرق بين الأسيرين والمستأمنين أن بالأسير صار تبعاً لهم بصيرورته مقهوراً في أيديهم حتى يصير مقيماً ما أقامتهم ومسافر أسيرهم فيبطل به الإحراز أصلاً لأن الأصل غير معصوم فكذا تبعه (٢) وفي العلامة الحسكفي وفي قتل أحد الأسيرين الآخر كفر فقط لما مر بلا دية

في الخطأ ولا شيء في العمد أصلاً لأنه بالأسر صار تعالىهم فسقطت عصمته
المقومة لا المؤثمة فلذا يكفر في الخطأ (١) والتصيل في رد المحتار. وقال في الهندية. وإن
كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم ناجر الأسير أفلا شيء على القاتل
إلا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة كذا في الكافي (٢)

﴿باب العشر والخراج﴾

﴿العشر والخراج في الأرض يعتبر بقربها﴾

قال العلامة المروغيناني ومن أحياء أرضاً مواتاً فهي عند أبي يوسف معتبرة في حيزها فإن كانت من
حيز أرض الحراج ومعناه بقربه فهي خراجية وإن كانت من حيز أرض العشر فهي
عشرية والبصرة عده كلها عشرية باجماع الصحابة لأن حيز الشيء يعطى له حكمه كماء
الدار يعطى له حكم الدار حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به وكذا لا يجوز أخذ ما قرب من
العاصر وكان القياس أي عند أبي يوسف في البصرة أن تكون حراجية لأنها من حيز أرض
الخراج إلا أن الصحابة وظفروا عليها العشر فترك القياس لأجماعهم وقال محمدان
أحياء بغير حفرها أو بعين استخراجها أو ماء دجلة والفرات والأنهار العظام التي
لا يملكها أحد فهي عشرية وكذا أن أحياء بماء السماء وإن أحياء بماء الأنهار التي
أحفرت أو أعاجم مثل نهر الملك ونهر يزجد فهي خراجية لما ذكرنا من اعتبار الماء
أذ هو سبب للنماء (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي يوسف. قال العلامة الحصكفي وإن أحيى موات يعتبر قربه عند أبي يوسف

.....

لان ما قارب الشيء يعطى له حكمه ويعتبر ماؤده عند محمد وبالاول يفتى وهذا في حر
المسلم اما الكافر فالخراج مطلقا اتفاقا (١) وقال العلامة ابن الهمام فان كانت من حيز ارض
الخراج اى بقربه فخراجية وارض العشر فعشرية لان القرب من اسباب الترجيح فترجح
كونها خراجية بالقرب من ارض الخراج وعشرية كذلك (٢) وقال العلامة
عابدين قوله اعتبر قربه اى قرب ما احياه ان كان الى ارض الخراج اقرب كانت
خراجية وان كان الى العشر اقرب فعشرية نهروان كانت بينهما فعشرية مراعاة لجانب
المسلم عند ابي يوسف واعتبر محمد الماء فان احياها بماء الخراج
فخراجية والا فعشرية بحرو وبالاول يفتى درمستقى (٣) وقال فى الهندية من
احيا ارضا موثاقا كانت من حيز ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز ارض
العشر فهي عشرية وهذا اذا كان المحيى لها مسلما (٤)

﴿باب الجزية﴾

﴿تؤخذ الجزية من الراهبين والقسيسين﴾

قال العلامة المرغيناني ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب ولا المرتدين الى ان قال
قال ولا زمن ولا اعمى وكذا المفلوج والشيخ الكبير لما بيناى قوله لا يقتلان ولا يقتل
عناية وعن ابي يوسف انه تجب اذا كان له مال لانه يقتل فى الجملة اذا كان له رأى الى
قال ولا توضع على الرهبان الذين لا يخالطون الناس كذا ذكره هناى القدورى
وذكر محمد عن ابي حنيفة انه توضع عليهم اذا كانوا يقدررون العمل وهو قول
يوسف (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة قاضي خان وتوخد الجزية من الراهبين والقسيسين في ظاهر الرواية (١) وقال العلامة الحصكفي ولا على راهب لا يخالط لانه لا يقتل والجزية لا سقاطه وجزم الحدادي بوجوبها وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله وجزم الحدادي وجوبها اي اذا قدر على العمل حيث قال قوله ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس هذا محمول على انهم اذا كانوا لا يقدرون على العمل اما اذا كانوا يقدرون فعليهم الجزية لان القدرة فيهم موجودة وهم الذين ضيعوها فصار كتعطيل ارض الخراج اه وبه جزم في الاختيار ايضا كما في الشرنبلالية قال في النهر وجعله في الخانية ظاهرا (٢) وقال العلامة ابراهيم الحلبي ولا جزية على صبي وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير ووزن وعمى ومقعده وفقير لا يكتسب ولا راهب لا يخالط ولو كان قادرا على العمل لانه لا يقتل وعن الامام انه توضع الجزية اذا قدر على العمل وهو قول ابي حنيفة (٣)

﴿يصح التداخل في الجزيتين﴾

قال العلامة المرغيناني وان اجتمعت عليه الحولان تداخلت الجزيتان وفي الجامع الصغير ومن لم يؤخذ منه خراج رأسه حتى مضت السنة وجاءت سنة اخرى لم يؤخذ.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يؤخذ منه وهو قول الشافعي وان مات عند تمام السنة لم يؤخذ منه في قولهم جميعا وكذلك ان مات في بعض السنة امامسئلة

.....

الموت فقد ذكرناه وقيل خراج الارض على هذا الخلاف وقيل لا تدخل فيه بالاتفاق

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن نجيم المصري. والاصح انه اذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الاولى لان الوجوب بابتداء الحول بخلاف خراج الارض فانه باخروه لسلامة الانتفاع (٢) وقال العلامة الحصكفي واذا اجتمع عليه حولان تداحت والاصح سقوط جزية السنة الاولى بدحول السنة الثانية زيلعي لان الوجوب باول الحول بعكس خراج الارض ويسقط الخراج بالسوت في الاصح حاوي وبالنداح كالجزية وقيل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول (٣) وقال العلامة قاضي خان قال ابو حنيفة لا يطالب بحرية السنين الماضية وبجزية السنة التي فيها ايضا حتى تمضي هذه السنة (٤) وهكذا في الهندية (٥) وقال العلامة ابن عابد بن ولد اذ كرفي الخانية هذه في المسئلة في باب العشر بدونه ولم يذكر ايضا القول الثاني فاقتضى كلامه اعتماد قول الامام انه لا يؤخذ بخراج السنة الاولى لكن في الهندية عن المحيط ذكر صدر الاسلاف عن ابي حنيفة روايتين والصحيح انه يؤخذ به وجزم به في الملتقى كما قدمناه وبه ظهر كلام القولين مروى عن صاحب المذهب والمصرح بتصحيحه عدم السقوط فكأن هو المعتمد ولذا جزم به في متن الملتقى (٦)

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٩٦ (٢) البحر الرائق ج ٥ ص ١١٢ (٣) الدر المختار ج ٣ ص ٢٩٥ (٤) الخانية ج ٣ ص ٢٤٦

(٥) الهندية ج ٢ ص ٢٣٦ (٦) رد المختار ج ٣ ص ٢٩٦

﴿ يؤخذ الجزية من نساء بني تغلب ﴾

قال العلامة المير عيناى ونصارى بنى تغلب يؤخذ من أموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة لأن عمر صالحهم على ذلك بمحض من الصحابة ويؤخذ من نساءهم ولا يؤخذ من صبيانهم لأن الصلح وقع على الصدقة المصاعفة والصدقة تجب عليهن دون الصبيان فكذا المضاعف.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال زفر لا يؤخذ من نساءهم أيضاً وهو قول الشافعى لأنه حزية فى الحقيقة على ما قال عمر هذه حزية فسموها ما شئتم ولهذا تصرف متصرف الحزية ولا جزية على السؤان. ولأنه مال وجب بالصلح والمراقمة من أهل وجوب منه عليها والمصرف مصالح المسلمين لأنه مال يست المال وذلك لا يحتص بالحزية الا ترى انه لا يراعى فيه شرائطها (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الجمهور. قال العلامة ابن القيم رحمه الله قال أصحابنا هو وان كان حزية فى المعنى فهو واجب بشرائط الركاة واسابها اذا الصلح وقع على ذلك ولهذا لا يراعى فيه شرائط الحزية من وصف الصغار فيقل من الباب ويعطى حالسا ان شاء ولا يؤخذ من نساءه الى ان قال والمراقمة من أهله ومن أهل ما يجب من المال بالصلح ويؤخذ منها بخلاف الصبي والمجنون (٢) وقال العلامة الحصكفى يؤخذ من مال بالغ نغسى ونعلية لا من صبيانهم

الاخراج ضعف زكاتها بحكامها مما تجب فيه الزكاة المعهودة بسنن الان الصلح وقع
كذلك (١)

﴿ يوضع على مولى التغلبي الخراج ﴾

قال العلامة المرغيناني ويوضع على مولى التغلبي الخراج اي الجزية وخراج الارض
بمنزلة القرشي وقال زفر يضاعف لقوله عليه السلام ان مولى القوم منهم الا ترى ان مولى
الهاشمي يلحق به في حق حرمة الصدقة ولنا ان هذا تخفيف والمولى لا يلحق بالاصل فيه
ولهذا توضع الجزية على مولى المسلم اذا كان نصرانيا بخلاف حرمة الصدقة
الحرمان تثبت بالشبهات فالحق مولى بالهاشمي في حقه (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الجمهور قال العلامة ابن الهيثم ولنا ان هذا اي وضع الصدقة المضاعفة تخفيف
اذ لم يكن فيه وصف الصفار والذلة برغبتهم في ذلك واستشفاقهم ما سواه وتسريح
لا يلحق بالاصل فيه اي في التخفيف ولا ترى ان الاسلام اعلى اسباب التخفيف ولا يكره
لمسلم مولى نصراني وضعت عليه الجزية ولم يتعد اليه التخفيف الثابت بالاسلام ولا
لا يتعدى التخفيف الثابت بوصف التغلبي او لى (٣) وقال العلامة الحصكفي ويؤجر
مولاه اي معتق التغلبي في الجزية والخراج كمولى القرشي (٤)

﴿ باب احكام المرتد ﴾

﴿ يزول ملك المرتد عن امواله ﴾

(١) الدر المنثور ج ٣ ص ٢٠٢، الهداية ج ٢ ص ٥٩٩، فتح المبدع ج ٥ ص ٢٠٥، الدر المنثور ج ٣ ص ٢٠٢

قال العلامة المرغيناني ويزول ملك المرتد عن امواله برده زوالا مراعى فان اسلم عادت الى حالها.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قالواى المشايخ هذا عند ابي حنيفة وعندهماى صاحبين لا يزول ملكه لانه مكلف محتاج فالى ان يقتل بقى ملكه كالمحكوم عليه بالرجم والقصاص دليل ابي حنيفة انه حربى مقهور تحت ايدينا حتى يقتل ولاقتل الا بالحرب فهذا يوجب زوال ملكه ومالكه غير انه مدعو الى الاسلام بالاجبار عليه ويرجى عوده اليه فتوقفنا فى امره اى قلنا ملكه موقوف فان اسلم جعل هذا العارض كان لم يكن فى حق هذا الحكم وصار كان لم يزل مسلما ولم يعمل السبب وان مات او قتل على رده او لحق بدار الحرب وحكم بلحاظه استقر كفره فيعمل السبب عمله وزوال ملكه (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة داماد افندى ويزول ملكه اى المرتد بالردة عن ماله زوالا موقرا فالى ان يتبين حاله لانه ميت حكما والموت يزيل الملك عن الحي وهذا عند الامام وهو الصحيح فان اسلم عاد ملكه اليه كما كان (٢) وقال العلامة ابن الهيثم ولا بى حنيفة انه كافر حربى مقهور تحت ايدينا الى ان قال والملك عبارة عن المقدرة والاستيلاء على التصرف فى المال ولا يكون ذلك الا بالعصمة وكونه حربيا الى ان قال وان تست منه احدا قلنا عمل عمله من وقت وجوده ولا يخفى ان الحرالة لا تحب انتفاء الملك بل زوال العصمة فان الحربى يملك غير ان يسلمه

لا عصية له فاذا استولى عليه زال ملكه فيكون المرتد حربيا قصارى ما يقتضى زوال
عصيته به وبثبته بعباده هو لا ينمى قيام الملك فى الحال فلا يوجب الحكم بالزوال
مستندا وليذا زاد قوله مقيورا تحب ايدبا فيكون ماله مستولى عليه (١) وفى
العلامة الحسنى يزول ملك المرتد عن ماله زوالا موقرا فان اسلم عاد ملكه وفى
العلامة السعيدية قوله يزول ملك المرتد الح اى خلافا لهما وفى البدائع لا خلاف
اذا اسلم فامواله باقية على ملكه (٢)

﴿ ما اكتسبه المرتد فى حال رده فى ﴾

قال العلامة السرغيني وان مات او قبل على رده انتقل ما اكتسبه فى اسلامه الى ورثته
المسلمين وكان ما اكتسبه فى حال رده فينا.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا عند ابي حنيفة به قال رفروا الحسن وقال ابو يوسف ومحمد كلاهما لورثته وفى
الشافعية كلاهما فى لانه مات كافرا او المسلم لا يرث الكافر ثم هو مال حربى لا امان له
فيكون فما دليل الصاحب ان ملكه فى الكسبين بعد الرد باق على ما بيناه فينتقل بوجه
الى ورثته ويستند الى ما قيل رده اذ الرد سب الموت فيكون توريت المسلم من
المسلم دليل ابي حنيفة انه يمكن الاستناد فى كسب الاسلام لوجوده قبل الرد ولا يمكن
الاستناد فى الكسب الرد لعدمه قبلها ومن شرطه اى شرط اسناد التوريت وجوده اى
وجود الكسب قبل الرد (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٣١٣ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٣٢٨ (٣) البداية ج ٢ ص ٢٠١

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضى حان ويرث المسلم من المرتد ما اكتسبه فى حالة الاسلام عندنا الى ان قال وما اكتسب فى حالة الردة عند ابي حنيفة هو بمنزلة الفىء يوضع ذلك فى بيت المال (١) وقال العلامة الحصكفى وان مات او قتل على رده او حكم سلحاؤه ورث كسب اسلامه وارثه المسلم ولو زوجته بشرط العدة الى ان قال وكسب رده فىء بعد قضاء دين رده . وقال العلامة ابن عابدين قوله ورث كسب اسلامه وارثه المسلم اشارة الى ان المعتبر وجود الوارث عند الموت او القتل او الحكم بالحق وهو رواية محمد عن الامام وهو الاصح الى ان قال وكسب رده فىء اى للمسلمين فيوضع فى بيت المال قهستانى والمراد ما اكتسبه قبل اللحاق (٢) وقال فى الهندية وان مات او قتل على رده ورث اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده فىء بعد قضاء دين رده وهذا عند ابي حنيفة (٣)

◦ تنفيذ الاحكامات على المرتدان لحق بدار الحرب او حكم الحاكم ◦

قال العلامة السر عيناى وان لحق بدار الحرب مرتد او حكم بلحاقه عتق مدبره وامهات اولاده وحلت الديون التى عليه ونقل ما اكتسبه فى حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وقال الشافعى ينفى ماله موقوفا كما كان لانه فرع عيبة فاقسه الغيبة فى دار الاسلام ولانه صار مرتد ابا للحاق من اهل الحرب وهم اموات فى حق احكام الاسلام لا نقطاع ولاية الالتزام كما هى منقطعة عن الموتى فصار كالموت الا انه لا يستقر لحاقه الانقضاء الخاصى لاحتمال العود اليه فلا بد من القضاء واذا انقضى موته ثبت الاحكام المتعلقة بهى ما ذكرناها كما فى الموت الحقيقى .

.....

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

ثم يعتبر كونه وارثاً عند لحاقه في قول محمد لأن اللحاق هو السبب والقضاء لتقرره لقطع الاحتمال. وقال أبو يوسف وقت القضاء لأنه يصير مورتاً بالقضاء والمرتدة إذا حقت بدار الحرب فهي على هذا الخلاف (١)

• القول الرابع

هو قول محمد. قال العلامة ابن عابدين وفي شرح السير الكبير في ظاهر الرواية يعتبر من كان وارثاً له يوم لحاقه ثم قال وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة يعتبر من كان وارثاً له يوم قضاء القاضى بلحاظه والأصح ما ذكر في ظاهر الرواية (٢) وقال العلامة الحصكفى وإن حكم القاضى بلحاظه عتق مدبره من ثلث ماله وام ولده من كل ماله وحل دينه وقسم ماله وقال العلامة ابن عابدين قوله وإن حكم بلحاظه كان الأولى للمصنف أن يذكر الحكم باللاحق أولاً كما عبر الشارح ويقول وعتق مدبره عطفاً على ورث لنأيوهم اختصاص العتق بالحكم باللاحق إلى أن قال قوله من ثلث ماله الظاهر أن المراد به كسب الإسلام وبه جرم بناء على ما مر من الصحيح (٣) وهكذا في الهندية (٤) والبحر (٥)

﴿ تقضى الديون من مال المرتد أولاً ﴾

وقال العلامة المرغينانى وتقضى الديون التى لزمته فى حال الإسلام مما اكتسبه فى حال الإسلام وما لزمته فى حال رده من الديون تقضى مما اكتسبه فى حال رده.

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٦٠٢ (٢) حاشية منحة ج ٥ ص ١٣١ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٢٩

(٤) الهندية ج ٢ ص ٢٥٣ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ١٢٣

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العبد الضعيف عصمه الله هذه رواية عن ابي حنيفة رواها زفر عنه كما في العباية. وعنه اي عن الامام انه يبدأ بكسب الاسلام وان لم يف بذلك يقضى من كسب الردة هي رواية الحسن بن زياد عنه وعنه اي عن الامام علي عكسه وهو ان يبدأ في قضاء الدين بكسب الردة هي رواية ابي يوسف عنه (حاشية الهداية) وقال ابو يوسف ومحمد تقضى ديونته من الكسبين لانهما جميعا ملكه حتى يجري الارث فيهما والله اعلم (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو رواية الحسن بن زياد قال العلامة الكاساني والصحيح رواية الحسن لان دين الانسان يقضى من ماله لا من مال غيره (٢) وقال العلامة قاضي حان وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يف ذلك يؤخذ الباقي من كسب رده (٣) وقال العلامة ابن عابد بن وروي الحسن عنه انه من كسب الاسلام الا ان لا يفي فيقضى الباقي من كسب الردة قال في البدائع والرتل الجية وهو الصحيح (٤) وهكذا في الهندية (٥)

﴿ حكم تصرفات المرتد ﴾

قال العلامة المرغباني ومبايعه اي المرتد او سراه او اعتقه او وهبه او رهنه او تصرف فيه من امواله في حال رده فهو موقوف فان اسلم صحت عقوده وان مات او قتل او لحق بدار الحرب بطلت.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

(١) الهداية ج ٢ ص ٦٠٣ (٢) بدائع الصانع ج ٤ ص ١٣٩ (٣) الحانية ج ٣ ص ٢٠٢

(٤) رد المحتار ج ٣ ص ٣٣٩ (٥) الهدية ج ٢ ص ٢٥٥

وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد بن جبر ما يصح في النكاحين أي يريد باحدهما إلا
مداً وبالنسبة الموت والقتل والنكاح أعلم أن تصرفات الميراث على أقسامها فبذلك لا تنافي
كلا استبعاد الطلاق لأنه لا يثبت الميراث حقيقة المالك وتسام الولاءة وباطل
بالانتماء كالنكاح والديعة لأنه يعتمد السلطنة لا الملة له وموقوف بالانتماء
كالسماحة لا يثبت اعتماد الميراث ولا مصاديق السلم والميراث مال مسلم ومختلف في
توقفه وهو ما عدا ذلك من بيعه وشرائه وعقده وغيره (١)

القول الرابع

هو قول أبي حنيفة قال العلامة في المسألة لا يثبت حصة الميراث في موقوف تحت أيدي
موقوفه في توقف الملك إلى عودته للموقوف من أن الميراث أنه يزول ملكه بعودته
يعود بعودته إلى الإسلام من أنه حر في موقوف نفسه وماله تحت أيدينا وتوقف التصرفات
بإرادته فإن التصرفات التي عدا الميراث في موقوفه فإما أن يكون الميراث في موقوفه
ملا البيع بوجوب أن يملك الميراث في موقوفه من ملكه النفس والاجارة كذلك في الميراث
أن ليس من الميراث ملك فإما أن يكون الميراث في موقوفه من ملكه النفس والاجارة كذلك في الميراث
حبس وفعت وهذا معنى الوقف (٢) وقال العلامة في مباحثها ومبانيها ما احتلوا فيه في توقفه
كالبيع والشراء والاجارة والاعتناق والسدب والكسب والوصية وقضاء الدين عند أبي
حنيفة أن هذه التصرفات موقوفة فإن أسلم غلب وأن مات أو قتل أو قضى بحرقه
بدار الحرب تنحل (٣) وقال العلامة في مباحثها ومبانيها ما احتلوا فيه في توقفه
ما كان مبادلة مال بمال أو عقد بيع كالمبايعات والصرف والسلم

والعتق والتدبير الى ان قال ان اسلم نذروا ان هلك بسوت او بقتل او لحق بدار الحرب او حكم بلحاظه بطل ذلك كله وقال العلامة ابن عابد بن قزله ويتوقف منه عند الامام بناء على روال الملك كما سلف بهر الى ان قال قوله بطل ذلك كله الاشارة ترجع الى المتوقف اتفاقا والمتوقف عند الامام (١) وهكذا في الهندية (٢)

❦ اذا قتل المرتد رجلا خطائمه لحق بدار الحرب ❦

قال العلامة السرغيناني واذا قتل المرتد رجلا خطائمه لحق بدار الحرب او قتل على رده فالدية في مال اكتسبه في حال الاسلام خاصة.

❦ اختلاف الفقهاء ❦

هذا عند ابي حنيفة وقالوا اي صاحب الدية فيما اكتسبه في الاسلام والردة جميعا لان العزاق لا تتعلق المرند لا بعدام النصر فيكون في ماله وعندهما الكسبان حسب ما ماله لنفوذ تصرفاته في الحالين وليذا يجري الارث فيهما عندهما وعند اي عند الامام ماله المكتسب في الاسلام لنفاذ تصرفه فيه دون المكسب في الردة لتوقف تصرفه وليذا كان الاول اي كسب الاسلام مراثا عند الثاني اي كسب الثاني فينا عنده (٣)

❦ القول الرابع ❦

هو قول الامام قال العلامة الحصكفي وقوله ارجح اي قول الامام ارجح (٣) وقال العلامة قاصي خان واذا جنى المرتد جناية خطأ كان ارش الحناية في ماله لا على العاقلة وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يف ذلك يؤخذ الباقي من كسب

.....

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣٠ (٢) الهندية ج ٢ ص ٢٢٤ (٣) الهداية ج ٢ ص ٢٠٥ (٤) الدر المشفى ج ١ ص ٢٩٣

ردته (١) وقال العلامة الحصكفي مرتد قتل رجلاً خطأ فله حق أو قتل فديته في كسب الاسلام ان كان والا ففي كسب الردة بحر عن الخانية وقال العلامة ابن عابدين قوله فديته في كسب الاسلام هذا بناء على رواية الحسن المصححة كما قدمناه من ان دين المرتد يقضى من كسب اسلامه (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله فان قتل مرتد رجلاً خطأ وله حق أو قتل فالدية في كسب الاسلام خاصة الى ان قال والصواب ان الدية في كسب الردة لانها كالدين وقدمنا عن ابي حنيفة في الدين ثلاث روايات الى ان قال وفي رواية يقضى من كسب الردة الا ان لا يفى فمن كسب الاسلام وفي رواية عكسه وهي الصحيحة الى ان وقال الامام تستوفى من كسب الاسلام اولاً فان فضل شيء استوفى الفضل من كسب الردة (٣) وهكذا في الهنديّة (٤)

الخلاصة

قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني، فالحاصل ان الدية يجب في كسب الاسلام فان لم يف ذلك يؤخذ الباقي من كسب رده.

إذا قطعت يد المسلم عمداً فارتد

قال العلامة المرغيناني وإذا قطعت يد المسلم عمداً فارتد العياذ بالله ثم مات على رده من ذلك أو لحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً فمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية في ماله للورثة الى ان قال فان لم يلحق واسلم ثم مات فعليه الدية كاملة.

اختلاف الفقهاء

وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف. وقال محمد وزفر في جميع ذلك نصف الدية لان

.....

اعتراض الردة اهدر السراية فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان كما اذا قطع يدمر تدفاسلم
 دليل الشيخين ان الجنابة وردت على محل معصوم وتمت فيه فيجب ضمان النفس
 كما اذا لم يتخلل الردة وهذا لانه لا معتبر بقيام العصمة في حال بقاء
 الجنابة وانما المعتبر قيامها في حال انعقاد السبب وفي حال ثبوت الحكم وحالة البقاء
 بمنزل من ذلك كله وصار كقيام الملك في حال بقاء اليمين (١)

القول الراجح

هو قول الشيخين قال العلامة ابن الهمام فعند ابي حنيفة وابي يوسف على القاطع
 دية كاملة استحسننا (٢) وقال العلامة افندي. وقولهما اي قول الشيخين ارجح لعصمته
 وقت سرية القطع (٣) وقال العلامة قاضي خان مسلم قطع يدمر تدفاسلم ثم ارتد المقطوعة يده ثم
 مات من ذلك القطع قال ابو حنيفة وابي يوسف عليه جميع دية النفس (٤) هكذا في
 البحر (٥)

يعتبر ارتداد الصبي العاقل واسلامه

قال العلامة المرغيناني وارتداد الصبي الذي يعقل ارتداد يعني اذا ارتد يصير مرتدا.

اختلاف الفقهاء

هذا عند ابي حنيفة ومحمد ويحبر على الاسلام ولا يقتل واسلامه اسلام لا يرث ابويه ان
 كانا كافرين وقال ابو يوسف ارتداده ليس بارتداد واسلامه اسلام. وقال
 زفر والشافعي اسلامه ليس باسلام وارتداده ليس بارتداد (٦)

(١) الهداية ج ٢ ص ١٠٦ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٣٢٥ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٦٩٣

(٤) الخانية ج ٣ ص ٣٤٢ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ١٣٤ (٦) الهداية ج ٢ ص ٦٠٤

• القول الرابع •

هو قول الطرفين لان قولهما قول المقتول قال العلامة عبد الله بن احمد بن محمود النسفي وارتداد الصبي العاقل صحيح كاسلامه ويحبر عليه ولا يقتل (١) وقال العلامة محمود بن صدر الشريعة وصح ارتداد صبي بعقل واسلامه ويحبر عليه ولا يقتل ان اسي (٢) وقال العلامة ابراهيم الحلبي واسلام الصبي العاقل صحيح اتفاقا لا يرث ابيه الكافر لان المسلم لا يرث الكافر وكذا ارتداده عند الطرفين (٣) وقال العلامة ابن الهيثم قوله وارتداد الصبي الذي بعقل ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد بن ابي بصير فلو مات له قريب مسلم بعد ذلك لا يرث منه وبه كان يقول ابو يوسف ثم رجع وقال ليس بارتداد واسلامه اسلام باتفاق الثلاثة (٤)

• باب البغاة •

• توريث العادل من الباغي •

قال العلامة المرغيناني وادقتل رجل من اهل العدل باغاثانه برته فان قتله الباغي وقال قد كنت على حق وانا الان على حق ورثه وان قال قتله وانا اعلم اني على الساطل لم يرثه

• اختلاف الفقهاء •

وهذا عند أبي حنيفة ومحمد. وقال ابو يوسف لا يرث الباغي في الوجهين وهو قول الشافعي. واصله اي اهل هذا الخلاف ان العادل اذا اتلف نفس الباغي او ماله لا يضر ولا ياتمه لانه مأمور بقتالهم دفع الشريعة والباغي اذا قتل العادل لا يجب الضمان عندنا ويأتيه وقال الشافعي في التقديم انه يجب وعلى هذا الخلاف اذا تاب المرتد وقد

.....

اتلف نفسا او مالا (١)

القول الراجح

هو قول الطرفين. قال العلامة الحصكفي وان قتل عادل باغيا ورثه مطلقا وبالعكس اذا قال الباغى وقت قتل انا على باطل لا يرثه اتفاقا لعدم النسبة وان قال انا على حق في الخروج على الامام واصر على دعواه ورثه اما الورجع تبطل دينته فلا رث ابي كمال (٢) وتفصيل المسئلة في الفتح (٣) ورد المختار (٣)

كتاب اللقطة

القول في اللقطة للملتقط

قال العلامة المرعيني ولو اقرانه احده لنفسه يضمن بالاجماع لانه اخذ مال غيره بغير اذنه وبغير اذن الشرع وان لم يشهد الشهود عليه اى عند الالتقاط وقال الاخذ اخذته للمالك وكذبه المالك يضمن.

اختلاف الفقهاء

هذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يضمن والقول قوله لان الظاهر شاهد له لاختياره الحسنة دون المعصية (٤) وقال العلامة العيني وقال ابو يوسف لا يضمن وبه قال الشافعي ومالك واحمد لان الاشهاد غير واجب بل مستحب (٥)

القول الراجح

هو قول ابي يوسف. قال العلامة الحصكفي فيضمن عند هسار عند ابي يوسف القول

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٦١٠ (٢) رد المختار ج ٣ ص ٣٣٢ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٣٥٠

(٤) ابصار (٥) الهداية ج ٢ ص ٦١٣ (٦) البناية ج ٢ ص ٢٨٤

للملتقط بيمينه فلا يضمن والاّول الصحيح كما في القهستاني عن المضمّرات قلت لكن
في المنع عن الحاوي القدسي انه رجع قول ابي يوسف حيث قال وبه نأخذ انبي
فليحفظ (١) وقال العلامة ابن نجيم ورجح الحاوي القدسي قول ابي يوسف قال وبه
نأخذ (٢) وقال العلامة الحصكفي فلولم يشهد مع التمكن منه اولم يعرفها ضمن ان
انكر ربها اخذه للرد وقيل الثاني قوله بيمينه وبه نأخذ حاوي واقره المصنف وغيره وقد
العلامة ابن عابدين قوله وبه نأخذ وكذا ذكر الطحاوي كما في النهر عن الاتقاني (٣)

﴿ دفع التعارض بين التصحيحين ﴾

قد جاء التعارض في تصحيح المسئلة في الظاهر. ذكر تصحيح قول الطرفين قهستاني عن
المضمّرات ونقله في الدر المنقي فقط دون سائر الكتب ولكن نقل تصحيح قول
يوسف عن الحاوي في اكثر الكتب كما ذكرنا انما وايضا قال العلامة ابن عابدين في شرح
عقود رسم المفتي ان لفظ وبه نأخذ اقوى من اللفظ هو الصحيح فلهذا يرجح قول
يوسف (٤)

﴿ كتاب الاباق ﴾

﴿ من رد ابقا ف جعله على مولاة ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن رد ابقا على مولاة من مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فله عليه جمع
اربعون درهما وان رده لاقل من ذلك اي من مدة السفر بحسابه الى ان قال وان كان
قيمه اقل من اربعين يقضى له بقيمته الا درهما.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

.....

(١) الدر المنقي ج ١ ص ١٣٤ (٢) شرح ص ١٥١ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٥٠ (٤) شرح عقود رسم المفتي ص ٣٠

قال المصنف وهذا قول محمد وقال أبو يوسف له أربعون درهما لأن التقدير بها ثبت بالنص فلا ينقص عنها ولهذا أي لكون الأربعين منصوفا لا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف الصلح على الأقل لأنه حط منه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي يوسف قال العلامة ابن عابدين والذي عليه المتون مذهب أبي يوسف كما لا يخفى فينبغي أن يعول عليه لموافقته للنص والله تعالى أعلم منح (٢) وقال العلامة الحصكفي وإن لم يعد لها عند الثاني لثبوته بالنص فلذا عول عليه أرباب المتون (٣) وقال في الهندية فله أربعون درهما وإن كانت قيمته أقل من أربعين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف (٤) وهكذا في التبيين (٥)

﴿ حكم الأشهاد على اللقطة ﴾

قال العلامة المرغيناني وينبغي إذا اخذته أن يشهد أنه يأخذه ليرده فلا شهادة حتم فيه عليه أي على الأخذ.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

يعني الأشهاد حتم فيه على قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف والأئمة الثلاثة الأشهاد ليس بواجب (حاشية الهداية) حتى لو رده من لم يشهد وقت الأخذ لا جعل له عندهما لأن الأشهاد أمارقانه أخذه لنفسه وصار كما إذا اشتراه من الأخذ واتهبه أو ورثه فردّه على مولاه لا جعل له لأنه رده لنفسه

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٦١٩ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٣٥٨ (٣) الدر المنقى ج ١ ص ٤١٨

(٤) الهندية ج ٢ ص ٢٩٦ (٥) تبيين الحقائق ج ٣ ص ٣٠٨

الا اذا شهد انه اشتراه ليرده فيكون له الجعل وهو متبرع في اداء الثمن (١)

القول الرابع

هو قول الطرفين كما يعلم من قواعد الفتوى وكما قال العلامة قاضي خان في اول فتواه فان كان مع ابي حنيفة احد صاحبيه يؤخذ بشئ لهما لوفور الشرائط واستجماع ادلة الصواب فبينهما (٢) وقال العلامة ابن الهمام فلا شهادة حتم فيه اى في اخذ الا بى عليه اى على الاخذ على قول ابي حنيفة ومحمد وتفسير بعضهم حتم بانه واجب تساهل والا يلزم بتركه استحقاق العقاب والقطع بانه اذا اخذه بقصد الرد الى المالك واتفق انه لم يشهد لانه عليه وانما الاشهاد شرط عندهما خلافا لابي يوسف لاستحقاق الجعل ولسقوط الضمان ان مات عنده او ابق لان ترك الاشهاد اماراة انه اخذه لنفسه فصار كمالوا اشتراه الراى من الاخذ او اتهمه منه فردده على مولاه لا جعل له لانه رده لنفسه لانه بالشراء او الاتيان قاصدا لتملكه ظاهرا فيكون غاصبا في حق سيده فردده لاسقاط الضمان عن نفسه وهذا معنى قوله رده لنفسه (٣) وهكذا في البحر (٤)

كتاب المفقود

الفتوى على قول مالك في تبين امرأة المفقود

قال العلامة المرغيناني ولا يفرق بينه وبين امرأته وقال مالك اذا مضى اربع سنين بترق القاضى بينه وبين امرأته وتعتد عدة الوفاة ثم تزوج من شأت الى ان قال واذاته مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكما بموته قال وهذه رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي طاهر المذهب يقدر بموت الاقران وفي المروى عن ابي يوسف بمائة سنة وقدره بعضهم

(١) هداية ج ٢ ص ٢١٩ (٢) الخاتمة ج ٥ ص ٢ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٣٦٦ (٤) بحر ج ٥ ص ١٦٢

تسعين والاقيس ان لا يقدر بشيء والارفق ان بقدر بتسعين واذا حكم بموته اعتدت امراته عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت (١)

القول الراجح

الفتوى على مذهب الامام مالك بن انس قال العلامة الحصكفي نعم مذهب مالك والقدیم من مذهب الشافعي تقديره بربع سنين لكن في حق عرسه لا غير فتكح بعدها كما في النظم فلو افتي به في موضع الضرورة ينبغي ان لا بأس به على ما ظن كذا في المنهاسي شعر عن مالك والشافعي قديمه . بربعه في لعروس لا غير يزيد (٢) وقال العلامة ابن عابدین عن الفهسي لوافي به في موضع الضرورة على مذهب مالك في المستقود لا بأس به على ما ظن (٣) وقال العلامة شمس الحق افغاني مادة ٥٠٢ قال المنهاسي لوافي بقول مالك في موضع الضرورة لا بأس به على ما ظن (من المحل المزبور) (٤) وهكذا في الشري لأرباب الفتوى (٥) والمصباح في رسم المفتي (٦)

كتاب الشريعة

حكم الشريعة بين المسلم والكافر

قال العلامة السرخسني فاما الشريعة المتعارضة فيني ان يترك الرجلان فيتساوان في مالهما وتصرفهما ودينهما الى ان قال ولا تعتد الا بمتطابقة المتعارضة الى ان قال فيجوز بين الحرين الكبيرين مسلمين او ذميين لتحقيق المساوي وان كان احدهما كتابيا والاخر

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٢٢ (٢) الدر المنقى ج ١ ص ٢٢٢ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١٢٢

(٤) معين القضاء ص ١٩٩ (٥) الشري لأرباب الفتوى ص ١٥١ (٦) المصباح في رسم المفتي ج ٢ ص ٢٠١

مجوسيا يجوز ايضا لما قلنا اي لتحقيق التساوى اذ الكفر ملة واحدة ولا يجوز بين
الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ قال ولا بين المسلم والكافر.

❦ اختلاف الفقهاء ❦

وهذا قول ابي حنيفة ومحمد. وقال ابو يوسف يجوز للتساوى بينهما اي بين المسلم
والكافر في الوكالة والكفالة ولا معتبر بزيادة تصرف يملكه احدهما كالمفاوضة بين
الشفيعين والحنفي فانها جائزة ويتفاوتان في التصرف في متروك التسمية الا انه يكره
لان الذمي لا يهتدى الى الجائز من العقود. دليل الطرفين انه لا تساوى في التصرف في
الذمي لو اشترى برأس المال خمورا او خنازير صح ولو اشترى اها مسلم لا يصح (١)

❦ القول الرابع ❦

هو قول الطرفين. يعني لا يجوز الشركة بين المسلم والكافر. قال العلامة قاضي خان
فاوض المسلم الحر مرتدا او ذميا لا تصح المفاوضة (٢) وقال العلامة الحصكفي لا يحنى
ان التساوى في التصرف يستلزم التساوى في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف
الملة مع الكراهة فلا تصح المفاوضة. وقال العلامة ابن عابدين. قوله يستلزم التساوى في
الدين لان الكافر اذا اشترى خمرا او خنزيرا لا يقدر المسلم ان يبيعه وكالة من جهته فيفوت
شرط التساوى في التصرف ايس كمال (قوله مع الكراهة) لان الكافر لا يهتدى في
الجائز من العقود (٣) وقال في الهندية. الباب الثاني في المفاوضة الى ان قد
اما تفسيرها فهي ان يشترك الرجلان في مالهما وتصرفهما ودينهما الى ان قد
وان فاض المسلم الحر مرتدا او مرتدا او ذميا لا تصح المفاوضة (٤)

(١) الهداية ج ٢ ص ٦٢٦ (٢) الخانية ج ٣ ص ٣٩٣ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٤٠ (٤) الهندية ج ٢ ص ٣٠٤

﴿حكم كفالة أحد المتفاوضين عن اجنبى﴾

قال العلامة المرغينانى ولو كفّل احدهما اى احد المتفاوضين بمال عن اجنبى لزم صاحبه

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند ابي حنيفة. وقال لا يلزمه لانه تبرّع ولهذا لا يصح من الصبي والعبد المأذون
والمكاتب ولو صدر من المريض اى فى مرض الموت يصح من الثلث وصار كالاقرض
والكفالة بالنفس. دليل ابي حنيفة انه تبرّع ابتداء ومعاوضة بقاء لانه يستوجب الضمان
بما يودى على المكفول عنه اذا كانت الكفالة بامره فبالنظر الى البقاء يتضمنه
المفاوضة وبالنظر الى الابتداء لم تصح ممن ذكره وهو الصبي والعبد المأذون الخ ويصح
من الثلث من المريض بخلاف الكفالة بالنفس لانه تبرّع ابتداء وانتهاء واما الاقرض فعن
ابى حنيفة انه يلزم صاحبه ولو سلم فهو اعاره فيكون لسلها حكم عينها لا حكم البدل حتى
لا يصح فيه الاجل فلا يتحقق معاوضة ولو كانت بغير امره لم تلزم صاحبه فى الصحيح
لانعدام معنى المفاوضة (١)

• القول الرابع

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام ولا يى حنيفة انه اى عقد الكفالة عقد تبرّع ابتداء
ومعاوضة بقاء كالهبة بشرط العوض لانه اى الكفيل المدلول عليه بالكفالة يستوجب
الضمان على المكفول عنه بما يورده عنه اذا كفّل بامره فيلزم شريكه بعدم الزم
عليه (٢) وقال العلامة قاضى خان وان اقر احدهما بدين الى ان قال او كفّل لرجل بمال من
ثمن بيع او مهر او نفقة فريضها لهما او متعة او جناية فللذى ربح له الحق ان يطالبه

ويطالب شريكه وقال ابي يوسف ومحمد ما كفل به احدهما الا يلزم الاخر (١) وقول
العلامة ابن عبيدين قوله وكفالة شمال بامره هذا قول الامام الى ان قال وله انها تبرع ابتداء
ومعاوضة انتهاء لان للكفل تضمين المكفول عنه لو كانت بامره بخلاف كفالة النفس
لانها تبرع ابتداء وانتهاء (٢) وقال في الهندية ان اقر احد المتفاوضين بمال لمن نفس
شهادته له يزا حذبه صاحبه وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على
حدقه على سبيل الاجتماع كذا في المضمرات (٣)

• تصح الشركة بالفلوس النافقة •

قال العلامة المرعيني واما الفلوس النافقة تروج رواج الاثنان فالحقت بها قالوا هذا قول
محمد لا يها ملحقه بالنقد عنده الى ان قال اما عند ابي حنيفة في
يوسف لا يجوز الشركة والمصاربة بها لان ثنيتها تبدل ساعة فساعة وتصير سلعا ويرد
عن ابي يوسف مثل قول محمد والاول اقيس واظهر وعن ابي
حنيفة صحة المضاربة بها (٤)

• القول الراجح •

هو قول محمد قال العلامة ابن الهيثم اولد ان قال الاسيحي ابي الصحيح ان عقد الشركة على
الفلوس يجوز على قول الكل لانها صارت ثنابا اصطلاح الناس الى ان قال وعن
ما ذكر من مبسوط الاسيحي ابي يجب ان يكون قول الكل الا على
حوار الشركة والمضاربة بالفلوس النافقة (٥) وقال العلامة الحسكفي ولا تصح معاوضة

.....

(١) الحانية ج ٣ ص ٢٩٥ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٤١ (٣) الهدية ج ٢ ص ٢٠٩

(٤) الهداية ج ٢ ص ٢٢٨ (٥) فتح القدير ج ٥ ص ٢٩١

وعنان ذكر فيهما المال والافهمات قبل ووجوه بغير النقدين والغدوس
السافقة والتبر والنقرة. وقال العلامة ابن عابدين قوله والغلوس النافقة اي الرانجة وكان يغني
عنه ما بعده من التقييد بحربان النعامل والحراز بها هو الصحيح لانها اثمان باصطلاح الكل
فلا تبطل ما لم يصطلح على ضده نهر (١)

﴿حكم ما اذا هلك مال الشركة قبل ان يشترى شيئاً﴾

قال العلامة المرغيناني واذا هلك مال الشركة او احد السالين قبل ان يشترى شيئاً بطلت
الشركة. وان اشترى احدهما بماله وهلك مال الاخر قبل الشراء فالمشترى بينهما على
ما شرط لان الملك حين وقع وقع مشتركا بينهما لقيام الشركة وقت الشراء
فلا يتغير الحكم بهلاك مال الاخر بعد ذلك.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

ثم الشركة شركة عقد عند محمد خلافاً للحسن بن زياد حتى ان ايها باع جاز بيعه
عند محمد لان الشركة قد تمت في المشتري فلا ينقض بهلاك المال بعد تمامها (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد. قال العلامة ابن عابدين وظاهر كلامه كثر ترجيح قول محمد كما في
النهر (٣) وقال في الهندية وان اشترى احدهما بماله وهلك مال الاخر فالمشترى
بينهم على ما شرط الى ان قال ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد فلكل
منهما ان يتصرف فيه كذا في النهر الفائق وهو الصحيح اي قول محمد كذا في محيط
السرخسي (٤) وقال العلامة الحصكفي وان اشترى احدهما بماله وهلك بعده مال الاخر

.....

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٣٤٢ (٢) الهداية ج ٢ ص ٦٣١ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٤٦ (٤) الهندية ج ٢ ص ٣٢٠

قبل ان يشتري به شيئاً فالمشتري بالفتح بينهما شركة عقد على ما شرطاً (١)

﴿حكم الشركة في الاحتطاب والاصطياد﴾

قال العلامة المرغيناني فصل في الشركة الفاسدة. ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد وما اصطاده كل واحد منهما واحتطبه فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في اخذ كل شيء مباح لان الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في اخذ المال المباح باطل لان امر الموكل به غير صحيح والوكيل يملكه بدون امره فلا يصلح نائب عنه وانما ثبت الملك لهما بالاخذ واحراز المباح فان اخذه معافيهو بينهما نصفاً لاستوائهما في سبب الاستحقاق وان اخذه احدهما ولم يعمل الاخر شيئاً فهو للعامل وان عمل احدهما واعانه الاخر في عمله بان قلعه احدهما وجمعه الاخر او قلعه وجمعه وحمله الاخر فللمعين اجر المثل بالغامابغ.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند محمد. وعند ابي يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك وقد عرف في موضعه اى في باب الاجارة الفاسدة وقال الانزاري اى في كتاب الشركة من المبسوط (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد. قال العلامة اكمل الدين البارتني وكذا تقديم دليل ابي يوسف على دليل محمد في المبسوط دليل على انهم اختاروا قول محمد (٣) وقال العلامة ابن عابدين. قال في العناية وكذا تقديم دليل ابي يوسف على دليل محمد في المبسوط دليل على انهم اختاروا قول محمد اى لان الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن الدليل المتقدم

(١) الدر المختار ج ٣ ص ٣٤٦ (٢) الهداية ج ٢ ص ٢٣٥ (٣) العناية ج ٥ ص ٢١١

وهذه عادة صاحب الهداية ايضاً انه يؤخر دليل القول المختار الى ان قال ونقل عن الحموي عن المفتاح ان قول محمد هو المختار للفتوى (١) وقال العلامة الحصكفي. وما حصله احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالغاماباغ عند محمد وعند ابي يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك قيل تقديم قول محمد يؤذن باختياره نهر وعناية (٢)

﴿ ليس لاحد الشريكين ان يؤدي زكاة مال الاخر الا باذنه ﴾

قال العلامة المرغيناني. وليس لاحد الشريكين ان يؤدي زكاة مال الاخر الا باذنه لانه ليس من جنس التجارة فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي زكاته فادى كل واحد منهما فالثاني ضامن ان علم باداء الاول او لم يعلم.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا عند ابي حنيفة. وقال ابي الصاحبان لا يضمن اذالم يعلم وهذا اذا اديا على التعاقب اما اذا اديا معا ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه وعلى هذا الاختلاف المأمور باداء الزكاة اذا تصدق على الفقير بعد ما ادى الامر بنفسه (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام لان قول الامام قول المتون. قال العلامة التمر تاشي ولم يترك احدهما مال الاخر بغير اذنه فان اذن كل واحد منهما ضمن كل نصيب صاحبه وان اديا متعاقبا كان الضمان على الثاني علم باداء صاحبه او لا كالمأمور باداء الزكاة اذا دفع للفقير بعد اداء الامر بنفسه (٤) وقال العلامة محمود بن صدر الشريعة ولم يترك احدهما مال الاخر بلا اذنه

.....

فمن اذن كل واحد صاحبه فادبا ولائ اى على التعاقب ضمن لثاني وان جهل باداء الاول وان اديا معاض من كل قسط الاخر (١) وقال العلامة ابو البركات النسفى ولم يترك من الاخر بلا اذنه فان اذن كل واحد اديا معاض سواء لو متعاقبا ضمن الثانى (٢) وقال العلامة ابى عابدين قلت حاصله ان اصحاب المستور التزموا وضع القول الصحيح فيكون ما فى غيرهم مقابل الصحيح مالم يصرح بتصحيحه فيقدم عنده لانه تصحيح صريح فيقدم على التصحيح الالتزامى وفي شهادات الخبر يذفى جواب سوال المذهب الصحيح السفتى به الذى مشت عليه اصحاب المستور الموضوع لثقل الصحيح من المذهب الذى هو ظاهر الرواية (٣)

فإذا اشترى احد المتفاوضين الجارية باذن الاخر

قال العلامة المرغينانى واذا اذن احد المتفاوضين لصاحبه ان يشتري جارية فيطأها ففعل ففى له بغير شيء.

• اختلاف الفقهاء •

هذا عند ابى حنيفة وقال لا اى الصاحبان يرجع عليه اى الامر على المامور بنصف الثمن لانه ادى ديناعليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه بنصيبه كما فى شراء الطعد والكسوة وهذا لان الملك واقع له خاصة والثمن بمقابلة الملك. وله ان الجارية دخلت فى الشركة على البتات جريا على مقتضى الشركة اذ هما لا يسلكان تغييره فاشبه حال عدم الاذن غير ان الاذن يتضمن هبة نصيبه منه لان الرضى لا يحل الا بالملك ولا وجه الى اثباته بالبيع لما بيناه انه يخالف مقتضى الشركة فاثبتناه بالهبة الشابتة فى ضمن الاذن

.....

(١) شرح الوقاية ج ٢ ص ٣٢٩ (٢) كنز ص ٢٠٣ (٣) شرح عقود ص ١٣

بخلاف الطعام والكسوة حيث يقع للاستري خاصة لان ذلك مستثنى
عنها للضرورة فيقع الملك له خاصة بنفس العقد وكان مؤديا ديناً عليه من مال
الشركة وفي مسندنا قضى ديناً عليهما لما بينا من انها دخلت في الشركة (١)

في القول الرابع

هو قول الامام قال العلامة ابن الهمام وله ان الجارية دخلت في الشراء على
الشركة جرياً على موجب المفاوضة اذ لا يملك ان يغيره فكان كحال عدم الاذن ثم الاذن
له بالوطء يتضمن هبة نصيبه منه اذ لا يحل الا في ملكه لا بسكن اثباته بالبيع الصادر من
البائع لاحد الشريكين لما بينا من عدم ملكيتهما تغير مقتضى العقد ولا من الشريك بعدم
تعيين الثمن فكان هبة وان كان شاعراً (٢) وقال العلامة الحصكفي: اشترى
احد المتفاوضين امداً باذن الآخر صريحاً فلا يكفي سكوته لبطاها فهي له لا للشركة بلاشئ:
لتضمن الاذن بالشراء للوطء لئلا يطرق لحله الا بالحرمة ووطء
المشتركة وهبة المشاع فيما لا يقسم جارية وقال العلامة ابن عابدين قوله وقال لا يلزمه نصف
الثمن لانه ادى ديناً عليه خاصة من مال مشترك فبرجع عليه صاحبه بنصيبه بحره والمنون
على قول الامام (٣) وقال العلامة ابو البركات النسي و ان اذن احد المتفاوضين بشراء
امة ليطأ ففعل فهي له بلاشئ (٤)

كتاب الوقف

في معنى الوقف سرعاً

قال العلامة السرغيني والوقف لغة هو الحبس بقول وقفت الدابة واقفها بمعنى وهو في

(١) الهداية ج ٢ ص ٦٣٦ (٢) المسح القديم ج ٢ ص ١٠١ (٣) المسح ج ٣ ص ٣٩٥ (٤) كنز ص ٢٠٣

الشرع عند أبي حنيفة حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية ثم قيل المنفعة معدومة فالتصدق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز الوقف أصلاً عنده أي عند أبي حنيفة وهو المملوك في الأصل والأصح أنه جائز عنده إلا أنه غير لازم بمنزلة العارية وعندهما أي الصاحبين حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى على وجه تعود منفعته إلى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث واللفظ ينتظمهما والترجيح بالدليل (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الصاحبين. قال العلامة ابن الهمام والحق ترجيح قول عامة العلماء بلزومه لأن الأحاديث والآثار متظاهرة على ذلك إلى قال فلذا ترجح خلافه وذكر بعض المشائخ أن الفتوى على قولهما (٢) وقال العلامة الخوارزمي بعد تفصيل المسئلة وقيل الفتوى على قولهما (٣) وقال العلامة الحصكفي وعندهما هو حبسها على حكم ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من أحب ولو غنيا فيلزم فلا يجوز له إبطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الشحنة (٤) وقال في الهندية وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منفعته إلى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث وفي العيون واليتيمة أن الفتوى على قولهما (٥) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري وعندهما الوقف لازم إلى أن قال والناس لم يأخذوا بقول أبي حنيفة في هذه الآثار المشهورة وتعامل الناس (٦)

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٣٤ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٢٢٣ (٣) الكفاية ج ٥ ص ٢٢١ (٤) رد المحتار ج ٣ ص ٢٩٢

(٥) الهندية ج ٢ ص ٣٥٠ (٦) خلاصة الفتاوى ج ٢ ص ٢٠٨

﴿الوقف يتم بالقول ولا يحتاج الى حكم الحاكم﴾

قال العلامة المرغيناني في الكتاب لا يزول ملك الواقف الا ان يحكم به الحاكم او يعنده بسموته وهذا في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في مجتهديه اما في تعليقه بالموت فالصحيح انه لا يزول ملكه الا انه تصدق بمنافعه مؤبدا فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا فيلزم والمراد بالحكم المولى فاما المحكم ففيه اختلاف المشائخ ولو وقف في مرض موته قال الطحاوي هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزمه عند ابي حنيفة وعندهما اي صاحبين يلزمه الا انه يعتبر من الثلث والوقف في الصحة من جميع المال واذا كان الملك يزول عندهما يزول بالقول عند ابي يوسف وهو قول الشافعي بمنزلة الاعتاق لانه اسقاط الملك وعند محمد لا بد من التسليم الى المتولي (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام ان قول ابي يوسف اوجه عند المحققين وفيمنية الفتوى على قول ابي يوسف (٢) وقال العلامة الحصكفي واكتفى ابو يوسف بلفظ موقوفة فقط قال الشهيد ونحن نفتي به للعرف وقال العلامة ابن عابدين. قال الصدر الشهيد ومشائخ بلخ يفتون بقول ابي يوسف ونحن نفتي به ايضا لكان العرف لان العرف اذا كان يصرفه الى الفقراء كالتمصيص عليهم (٣) وقال في الهدية واذا كان الملك يزول عندهما يزول بالقول عند ابي يوسف وهو قول الائمة الثلاثة وهو قول اكثر اهل العلم وعلى هذا مشائخ بلخ وفيمنية وعليه الفتوى كذا في... الفتح وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج وقال محمد لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويسلم اليه

(١) الهداية ج ٢ ص ٦٣٨ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٣٢٣ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٩٣

وعليه الفتوى كذا في السراجية (١) وقال العلامة ابن نجيم فالحاصل ان الترجيح قد اختلف والاخذ بقول ابي يوسف احوط واسهل ولذا قال في المحيط ومثائنا اخذوا بقول ابي يوسف ترغيبا للناس في الوقف (٢)

• وقف المشاع جائز •

قال العلامة المرغيناني ووقف المشاع جائز عند ابي يوسف لان القسمة من تمام القبض والقبض عنده ليس بشرط فكذا تمته وقال محمد لا يجوز لان اصل القبض عنده شرط فكذا ما يتم به وهذا في الخلاف المذكور فيما يحتمل القسمة فاما فيما لا يحتمل القسمة فيجوز مع الشروع عند محمد ايضا (٣)

• القول الراجح •

هو قول ابي يوسف قال العلامة امداد افندي وفي الدرر وبعض مشايخ زماننا افتوا بقول ابي يوسف وبه يفتي (٤) وقال العلامة قاضي حازن اما فصل المشاع ارض بين الشريكين وقف احدهما نصيبه مشاعا جاز في قول ابي يوسف وبه اخذ مشايخ بلخ ولا يجوز في قول محمد (٥) وقال في الهندية وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند محمد وبه اخذ مشايخ بخاري وعليه الفتوى كذا في السراجية والمتأخرون افتوا بقول ابي يوسف انه يجوز وهو المختار كذا في خزانة المفتين (٦) وقال العلامة ابن عابدين قال به او كان استحسانا. او زاد للاقاف نفعا باننا الى ان قال الثامن ما اذا كان احدهما انفع للوقف لما صرح حوايه في الحاوي القدسي وغيره من انه يفتي بما هو انفع للوقف فيما

(١) البهية ج ٢ ص ٣٥١ (٢) البحر الرائق ج ٥ ص ١٩٤ (٣) البهية ج ٢ ص ٦٣٩

(٤) مجمع الانهر ج ١ ص ٤٢٣ (٥) الخانية ج ٣ ص ٣٠٣ (٦) البهية ج ٢ ص ٣٦٥

اختلف العلماء فيه (١) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني . قدم العلامة قاضي خان قول
ابي يوسف على قول محمد فهذا هو دليل الترجيح ايضا .

﴿ جاز الوقف وان سمي فيه جهة تنقطع ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة ومحمد حتى يجعل اخره
بجهة لا تنقطع ابدأ وقال ابو يوسف اذا سمي فيه جهة تنقطع جاز وصار بعد ما للفقراء وان لم
يسمهم . دليل الطرفين ان موجب الوقف زوال الملك بدون التملك وانه يتأبد كالعتق
فاذا كانت الجهة يتوهم انقطاعها لا يتوفر عليه مقتضاء فلهاذا كان التوقيت مبطلاله
كالتوقيت في البيع دليل ابي يوسف ان المقصود هو التقرب الى الله تعالى وهو موفر عليه
لان التقرب تارة يكون في الصرف الى جهة تنقطع ومرة بالصرف الى جهة تتأبد فيصح في
الوجهين (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف . قال العلامة ابن الهمام قول ابي يوسف اوجهه عند المحققين (٣) وقال
العلامة الحصكفي . واختلف الترجيح والافتاء والاخذ بقول ابي يوسف احوط واسهل
كما في المنع عن البحر وبه يفتي كما في الدرر و صدر الشريعة وفي الفتح القدير انه
اوجه (٤) وقال العلامة ابن نجيم . فالحاصل ان الترجيح قد اختلف والاخذ بقول ابي
يوسف احوط واسهل (٥) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري وقال
الصدر الشهيد ومشايع بلخ يفتون بقول ابي يوسف ونحن نفتي

.....

(١) شرح عقود ص ٨٩ (٢) الهداية ج ٢ ص ٢٣٩ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٢٢٢

(٤) الدر المستقى ج ١ ص ٤٣٢ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ١٩٤

بقوله (١) وقال العلامة ابن عابدين قوله واختلف الترجيح مع التصريح في كل منهما بان الفتوى عليه لكن في الفتح ان قول ابي يوسف اوجه عند المحققين (٢)

﴿ يصح وقف المنقولات ﴾

قال علامة المرغيناني ويجوز وقف العقار لان جماعة من الصحابة وقفوه ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول قال وهذا على الارسال قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف اذا وقف ضيعة بقرها واكرتها وهم عبيده جاز وكذا سائر الات الحرائث لانه تع للارض في تحصيل ما هو المقصود وهو الغلة وقد ثبت من الحكم تبعام لا يثبت مقصودا كالشرب في البيع والبناء في الوقف ومحمد معه اى مع ابي يوسف فيه لانه لما جاز افراد بعض المنقول بالوقف عنده فلان يجوز الوقف فيه تبعام اولى (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة الحصكفي ولو وقف العقار بقره واكرته صح استحسانا (٤) وقال العلامة ابن الهمام ومحمد مع ابي يوسف فيه يعنى فلامعنى لافراد ابي يوسف لانه لما جاز افراد بعض المنقولات بالوقف عنده اى عند محمد فتجوز تبعام للعقار اولى (٥) وقال العلامة قاضي خان رجل وقف بستانا بما فيه من البقر والغنم والرقيق فانه يجوز (٦) وقال العلامة ابن عابدين قوله صح استحسانا فانه قد ثبت من الحكم تبعام لا يثبت مقصودا كالشرب في البيع والبناء في الوقف وهذا قول ابي يوسف ومحمد معه لانه اجازه افراد بعض المنقول بالوقف فالتبع اولى (٧) وهكذا في

.....

(١) خلاصة ج ٣ ص ٣٢١ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٣٠١ (٣) الهداية ج ٢ ص ٦٤٠ (٤) الدر المختار ج ٣ ص ٢٠٨

(٥) فتح القدير ج ٥ ص ٣٢٠ (٦) الخانية ج ٣ ص ٣٠٩ (٧) رد المحتار ج ٣ ص ٢٠٨

الخلاصة (١)

﴿جاز جعل غلة الوقف لنفسه﴾

قال العلامة المرغيناني وإذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية إليه جاز

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند أبي يوسف قال المصنف ذكر فصلين شرط الغلة لنفسه وجعل الولاية إليه أما الأول
أي جعل الغلة لنفسه فهو جائز عند أبي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول
هلال الرازي وبه قال الشافعي وقيل إن الاختلاف بينهما بناء على الاختلاف في اشتراط
القبض والافراز وقيل هي مسألة مبتدأة (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي يوسف قال العلامة ابن الهمام فقد ترجح قول أبي يوسف قال
الصدر الشهيد والفتوى على قول أبي يوسف ونحن أيضاً نفتي بقوله ترغيباً للناس في
الوقف واختاره مشائخ بلخ وكذا ظاهر الهداية (٣) وقال العلامة داماد أفندي. وصح جعل
غلة الوقف أو بعضها أو الولاية لنفسه أي صح للواقف أن يشترط انتفاعه من وقفه وتوليته
لنفسه عند أبي يوسف لأن شرط الواقف معتبر في راعى كالتص وعليه الفتوى ترغيباً للناس
في الوقف كما في أكثر المعبرات (٤) وقال العلامة ابن نجيم المصري. وفي فتح
القدير فقد ترجح قول أبي يوسف إلى أن قال وفي الحاوي القدسي المختار للفتوى قول
أبي يوسف (٥) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي. أما الأول وهو جعل الغلة لنفسه

(١) خلاصة ج ٣ ص ٤١٤ (٢) الهداية ج ٢ ص ٦٣٢ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٣٣٩

(٤) مجمع الأنهر ج ١ ص ٤٣٣ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ٢٢٠

جائز عند أبي يوسف وعليه مشائخ بلخ وذكر الصدر الشهيدان الفتوى على قول أبي يوسف ترغيب الناس في الوقف (١) وقال العلامة الحصكفي وجاز جعل غلة الوقف أو الولاية لنفسه عند الثاني وعليه الفتوى. وقال العلامة ابن عابدين قوله وعليه الفتوى كذا قاله الصدر الشهيد وهو مختار أصحاب المتون ورجحه في الفتح واختار مشائخ بلخ وفي البحر عن الحاوي أنه المختار للفتوى ترغيب الناس في الوقف وتكثير الخير (٢)

﴿ولو شرط استبدال أرض الوقف جاز﴾

قال العلامة المرغيناني ولو شرط الواقف أن يستبدل به أي بوقفه أرضاً أخرى إذا شاء ذلك فهو جائز

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند أبي يوسف وعند محمد الوقف جائز والشرط باطل ولو شرط الخيار لنفسه في الوقف ثلاثة أيام جاز الوقف والشرط عند أبي يوسف. وعند محمد الوقف باطل وهذا بناء على ما ذكرنا أي إشارة إلى أن جعل غلة الوقف لنفسه جائز عند أبي يوسف فإنه لما جاز أن يستثنى الواقف غلة الوقف لنفسه ما دام الواقف حياً فكذلك يجوز اشتراط الخيار خلاف محمد. وأما فصل الولاية فقد نص فيه أي القدوري على قول أبي يوسف وهو قول هلال أيضاً وهو ظاهر المذهب وذكر هلال في وقفه وقال أقوام إن شرط الواقف الولاية لنفسه كانت له وإن لم يشترط لم تكن له ولاية قال مشائخنا إلا شبه أن يكون هذا قول محمد (٣)

﴿القول الراجح﴾

.....

هو قول ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام ولو شرط ان يستبدل بها ارضا اخرى تكون وقفا مكاها فهو جائز عند ابي يوسف وهلال والحصاف وهو استحسان الى ان قال وفي فتاوى قاضيخان قول هلال وابي يوسف هو الصحيح (١) وقال العلامة قاضيخان رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابد اعمى ان يبيعها واشترى بثمنها ارضا اخرى فيكون وقفا على شروط الاولى قال هلال وهو قول ابي يوسف الوقف والشرط جائزان الى ان قال وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول هلال وابي يوسف (٢) وقال العلامة ابن عابد بن قوله حينئذ كان الفتوى على قول ابي يوسف الى ان قال وفرع في الهداية على الاختلاف بين الشيخين شرط والاستبدال لنفسه فجوزوه ابو يوسف وابطله محمد وفي الحاشية الصحيح قول ابي يوسف (٣) وقال في الهندية اذا شرط في اصل الوقف ان يستبدل به ارضا اخرى ادا شاء ذلك فتكون وقفا مكاها فالوقف والشرط جائزان عند ابي يوسف وكذلك لو شرط ان يبيعها ويستبدل بثمنها مكاها وفي واقعات القاضي الامام فخر الدين قول هلال مع ابي يوسف وعليه الفتوى (٤) وهكذا في البحر (٥)

﴿ متى يزول ملك الواقف اذا بنى مسجدا ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا بنى مسجدا لم يزول ملكه عند حتى يفرزه عن ملكه بطريقة ويأذن للناس بالصلوة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عند ابي حنيفة عن ملكه. اما الافراز فلانه لا يخلص لله تعالى الابنه وما الصلوة فيه فلانه لا بد من التسليم عند ابي حنيفة ومحمد

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٣٣٩ (٢) الخالية ج ٣ ص ٣٠٥ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٢٣

(٤) الهندية ج ٢ ص ٣٩٩ (٥) البحر ج ٥ ص ٢٢٥

ويشترط تسليم نوعه وذلك في المسجد بالصلوة فيه اولاً لأنه لما تعذر القبض يقام تحقق المقصود مقامه ثم يكفي بصلوة الواحد فيه في رواية عن ابي حنيفة وكذا عن محمد بن لان فعل الجنس متعذر فيشترط ادناؤه وعن محمد بن انه يشترط الصلوة بالجماعة لان المسجد بني لذلك في الغالب وقال ابو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته مسجداً لان التسليم الى المتولى عنده ليس بشرط لانه اسقاط لملك العبد فيصير خالصاً لله تعالى بسقوط حق العبد وصار كالاعتاق وقد بيناه من قبل (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة الحصكفي وعند ابي يوسف كالاعتاق يزول ملكه بمجرد القول ايضاً مطلقاً وقدم في التوير والدرر والوقاية وغيرها قول ابي يوسف وعلمت ارجحيته في الوقف والقضاء ولم يرد انه لا يزول بدونه لما عرفت انه يزول بالفصل ايضاً بخلاف (٢) وقال العلامة ابن عابدين اما لو تمت المسجدية اي بالقول على المفتي به او بالصلوة فيه على قولهما (٣) وقال العلامة ابن الهمام وابي يوسف مر على اصله من زوال الملك بمجرد القول اذن في الصلاة او لم يأذن ويصير مسجداً بلا حكم لانه اسقاط كالاعتاق وبه قالت الائمة الثلاثة وينبغي ان يكون قول ابي يوسف ان كلام من مجرد القول والاذن كما قالوا موجب لزوال الملك وصيرورته مسجداً لما ذكرنا من العرف (٤) وقال العلامة قاضي حان وعلى قول ابي يوسف التسليم ليس بشرط لافي المسجد ولا في غيره من الاوقاف فاذا قال جعلت هذا مسجداً او اذن الناس بالصلوة فيه يتم ذلك (٥) وهكذا في البحر (٦)

(١) هداية ج ٢ ص ٦٢٣ (٢) الدر المنقى ج ١ ص ٤٥٦ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٠٩ (٤) فتح ج ٥ ص ٣٢٣ (٥) حاشية ج ٢ ص ٢٩٦ (٦) بحر ج ٥ ص ٢٢٨

﴿المسجد يبقى مسجداً ابداً﴾

قال العلامة المرغيناني ولو خرب ما حول المسجد واستغنى عنه يبقى مسجداً عند أبي يوسف لأنه اسقاط منه فلا يعود إلى ملكه وعند محمد عاد إلى ملك الباني وأولى وارثه بعدموته لأنه عينه لنوع قربة وقد انقطع فصار كحصير المسجد وحشيشه إذا استغنى عنه إلا أن أبا يوسف يقول في الحصار والحشيش أنه ينقل إلى مسجد آخر (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي يوسف. قال العلامة ابن الهمام فالأوجه أنه بعد تحقق سقوط الملك فيه لا يعود كالمعتق كما لا يعود إذا زال إلى مالك من أهل الدنيا إلا بسبب يوجب تجديد الملك فماله يتحقق لم يعد (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله عند الإمام والثاني فلا يعود ميراثاً ولا يجوز نقله ونقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وهو الفتوى حاوي القدسي وأكثر المشائخ عليه مجتبي وهو الأوجه (٣) وقال العلامة الحصكفي ولو خرب ما حوله واستغنى عنه يبقى مسجداً عند الإمام والثاني أبداً إلى قيام الساعة وبه يفتي حاوي القدسي (٤) وقال العلامة ابن عابدين وعلى هذا حصير المسجد وحشيشه إذا استغنى عنهما يرجع إلى مالكه عند محمد وعند أبي يوسف ينقل إلى مسجد آخر وصرح في الخانية بأن الفتوى على قول محمد قال في البحر وبه علم أن الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول أبي يوسف في تأييد المسجده والمراد بالآلات المسجد نحو القنديل والحصير (٥) وقال العلامة ابن مرجيم

(١) الهداية ج ٢ ص ٦٣٥ (٢) فتح ج ٥ ص ٣٢٦ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٠٦

(٤) الدر المختار ج ٣ ص ٣٠٦ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ٣٠٤

المصري. وقال ابو يوسف هو مسجد ابد الى قيام الساعة لا يعود دمي راثا ولا يجوز نقله ونشر ماله الى مسجد اخر الى ان قال وهو الفتوى الى ان قال واكثر المشائخ على قول ابي يوسف ورجح في فتح القدير قول ابي يوسف بانه الاوجه (١) وهكذا في الخلاصة (٢)

﴿يزول ملكه بالقول في الوقف﴾

قال العلامة المرغيناني ومن بنى سقاية للمسلمين او خانا يسكنه بنو السبيل او رباطا او حصن ارضه مقبرة لم يزول ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند ابي حنيفة لانه لم ينقطع عن حق العبد الا ترى ان له ان ينتفع به فيسكن في الخان وينزل في الرباط ويشرب من السقاية ويدفن في المقبرة فيشترط حكم الحاكم او الاضافة الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء بخلاف المسجد لانه لم يبق له حق الانتفاع به فخلص لله تعالى من غير حكم الحاكم وعند ابي يوسف يزول ملكه بالقول كما هو اصله اذ التسليم عنده ليس بشرط والوقف لازم وعند محمد اذ استثنى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك لان التسليم عنده شرط والشرط تسليم نوعه وذلك بما ذكرناه ويكتفى بالواحد لتعذر فعل الجس كله (٣)

• القول الراجح •

هو قول ابي يوسف. قال العلامة قاض خان ناخذ في ذلك بقول ابي يوسف (٤) وقول العلامة ابن نجيم. وعند ابي يوسف يزول ملكه بالقول كما هو اصله اذ التسليم عنده ليس

.....

(١) البحر الرائق ج ٥ ص ٢٥١ (٢) خلاصة الفتاوى ج ٤ ص ٢٢٥ (٣) الجديد ج ٢ ص ٢٢٦ (٤) الحاشية ج ٢ ص ٢٩٦

بشرط والوقف لازم وفي فتاوى قاضيخان وناخذ في ذلك بقول ابي يوسف (١) وقال في
 الهندية ذكر في المبسوط ان الفتوى على قولهما في هذه المسائل وعليه اجماع
 الامة كذا في المضمرات (٢) تم المجلد الثاني بحمد الله سبحانه وتعالى يوم
 الجمعة ثمانية عشر خلون من ذي القعدة سنة ١٢٢٢ من الهجرة

صورت انضمام الذهب والفضة باعتبار الاجزاء

نصاب الذهب عشرون مثقالاً ومقداره باعتبار الوزن الباكستاني سبعة ونصف تولجة "١ ١/٢"
ونصاب الفضة مائتي درهم ومقداره باعتبار الوزن الباكستاني اثنان وخمسون ونصف تولجة

نصاب الذهب	نصاب الفضة
١ ١/٢ تولجة	٥٢ ١/٢ تولجة
٢ تولجة اذا كان معه	٣ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٢ ١/٢ تولجة اذا كان معه	٤ تولجة تساوي نصاباً
٣ تولجة اذا كان معه	١٠ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٣ ١/٢ تولجة اذا كان معه	١٢ تولجة تساوي نصاباً
٤ تولجة اذا كان معه	١٤ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٤ ١/٢ تولجة اذا كان معه	٢١ تولجة تساوي نصاباً
٥ تولجة اذا كان معه	٢٣ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٥ ١/٢ تولجة اذا كان معه	٢٨ تولجة تساوي نصاباً
٦ تولجة اذا كان معه	٣١ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٦ ١/٢ تولجة اذا كان معه	٣٥ تولجة تساوي نصاباً
٧ تولجة اذا كان معه	٣٨ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٧ ١/٢ تولجة اذا كان معه	٣٢ تولجة تساوي نصاباً
٨ تولجة اذا كان معه	٣٥ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٨ ١/٢ تولجة اذا كان معه	٣٩ تولجة تساوي نصاباً

بسم الله الرحمن الرحيم

محتوى الجزء الأول

كتاب الطهارة .

١	فرائض الوضوء دخول المرفقين والكعبين فى الغسل
١	سنن الوضوء
١	تخليل اللحية
٣	نواقض الوضوء
٣	حكم القيء
٤	ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا
٥	حكم قيء البلغم
٦	حكم قيء الدم
٨	حكم ماء النقطة
٨	حكم خروج المنى من غير شهوة
باب الماء الذى يجوز به الوضوء وما لا يجوز به	
١٠	الغدير العظيم
١١	موضع الوضوء من الغدير
١٢	حكم ماء المستعمل
١٣	حقيقة الماء المستعمل
١٥	الجنب اذا انغمس فى البئر
١٦	نجاسة البير

- ١٧التداوى بالحرام
- ١٨نجاسة البئر وطريق طهارته
- ١٩وقوع الفارة في البئر

فصل في الأسار

- ٢١سؤر الهرة طاهر مكروه
- ٢٢حكم سؤر الهرة وقت اكل الفارة
- ٢٣سؤر الحمار والبغل
- ٢٤الوضوء بنبيذ التمر

باب التيمم

- ٢٥التيمم عند خوف القتل وزيادة المرض
- ٢٦التيمم بالصعيد
- ٢٧التيمم على الحجر
- ٢٨التيمم على الغبار
- ٣٠حكم نية التيمم
- ٣٠تيمم غير المسلم
- ٣١نواقض التيمم
- ٣٢اذا حدث الامام في صلوة العيد
- ٣٤المسافر اذا نسي الماء في رحله
- ٣٥طلب الماء للوضوء من الغير

باب المسح على الخفين

جواز المسح على الجوربين ٣٦

باب الحيض

مدة اقل الحيض ثلاثة ايام ٣٧

الوان دم الحيض ٣٧

حكم الطهر المتخلل ٣٨

حكم وضوء المعذرين ٣٩

مقدار وضوء المعذور ٤١

فصل فى النفاس

النفاس بعد خروج اكثر الولد ٤٢

النفاس من الولد الاول ٤٣

باب الانجاس وتطهيرها

حكم تطهير الانجاس بالمائعات ٤٤

حكم تطهير البدن من النجاسة بما سوى الماء ٤٥

تطهير الخف بذلك ٤٦

تطهير الخف من النجاسة الرطبة ٤٧

حكم تطهير المنى بالفرك ٤٨

حكم جواز الصلوة مع النجاسة الخفيفة ٤٩

حكم الصلوة فى الثوب الذى اصابه الروث والخثاء ٥١

حكم نجاسة بول الفرس ٥٢

٥٢ حكم بول ما يؤكل لحمه

٥٤ حكم خبز الطيور

٥٥ حكم دم السمك ولعاب البغل والحمار

٥٦ حكم اعتبار موضع الاستنجاء في النجاسة

كتاب الصلوة

٥٧ اوقات الصلوة

٥٧ وقت الظهر

٥٩ وقت المغرب

٦١ وقت الوتر

باب الاذان

٦٢ حكم النداء للامير بعد الاذان

٦٤ مقدار الفصل بين الاذان والاقامة

٦٥ حكم الاذان قبل دخول الوقت

باب شروط الصلوة

٦٦ ستر العورة

٦٧ حكم الصلوة مع النجاسة حين عدم المزيل

٦٨ وقت رفع اليدين عند التحريمة

٦٩ حكم تبديل لفظ التكبير

٧١ حكم القراءة بالفارسية

٧٢ كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه

- ٧٣..... مقدار الثناء عند التكبير
- ٧٤..... محل الاستعاذة
- ٧٥..... محل التسمية
- ٧٧..... التسمية عند كل سورة
- ٧٧..... حكم التسميع والتحميد للامام والمقتدى والمنفرد
- ٧٨..... حكم القومة والجلسة والطمانينة
- ٨٠..... حكم الاقتصار على الأنف في السجود
- ٨١..... نية الامام وقت السلام

فصل فى القراءة

- ٨٣..... اذا ترك القراءة فى الاوليين هل يقضى فى الاخرين
- ٨٤..... مقدار القراءة المفروضة فى الصلوة
- ٨٥..... حكم تطويل ركعة الاولى
- ٨٦..... قراءة المقتدى خلف الامام

باب الامامة

- ٨٧..... الاحق بالامامة
- ٨٨..... مقام المقتدى الواحد عند الامام
- ٨٩..... تقدم الامام على الاثنين
- ٩٠..... اقتداء الرجل بالصبي والمرأة
- ٩١..... حكم حضور النساء للجماعة
- ٩٢..... امامة المتيمم المتوضئين

٩٢.....تجوز صلوة القائم خلف القاعد

٩٣.....اقتداء القارى بالامى

باب الحدث فى الصلوة

٩٤.....العجز عن القراءة

٩٦.....وجود العوارض بعد التشهد

٩٧.....حكم المسبوق حين قهقهة الامام بعد التشهد

٩٨.....حكم نسيان الترتيب فى اركان الصلوة

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

١٠٠.....حكم البكاء وغيرها فى الصلوة

١٠١.....الجواب فى الصلوة بذكر الله

١٠٢.....حكم القراءة من المصحف فى الصلوة

١٠٣.....عد الايات فى الصلوة

باب صلوة الوتر

١٠٤.....الوتر واجب ام سنة

١٠٥.....القنوت فى صلوة الفجر

باب النوافل

١٠٦.....عدد ركعات النفل بتسليمة واحدة

١٠٧.....الافضل فى النوافل الاربع

فصل فى القراءة

١٠٨.....لزم النفل بالشروع

- ١٠٩ حكم من ترك القراءة في جميع ركعات النفل
- ١١٠ حكم ترك القراءة في إحدى الركعتين
- ١١١ حكم ترك القراءة في النفل
- ١١٢ حكم القعود في النفل بعد الافتتاح قائما
- ١١٣ حكم النفل على الدابة
- ١١٤ حكم الصلوة النافلة راكبا ونازلا

باب ادراك الفريضة

- ١١٥ ترتيب سنن الظهر
- ١١٦ قضاء سنة الفجر

باب قضاء الفوائت

- ١١٨ الترتيب بين الفائتة
- ١١٩ عود الترتيب في مادون الخمسة
- ١٢٠ حكم صلوة الوقت قبل الفائتة
- ١٢١ فساد الصلوة قسمان
- ١٢٣ الترتيب بين الوتر والفجر
- ١٢٤ حكم الوتر قبل صلوة العشاء

باب السهو

- ١٢٥ حكم الصلوة بترك القعدة الأخيرة
- ١٢٦ وقت بطلان الفرض بترك القعدة الأخيرة
- ١٢٧ حكم الاقتداء بعد قيام الامام الى الخامسة

حكم صلوة المقتدى بعد فسادها حين الاقتداء فى الخامسة..... ١٢٨

حكم الاقتداء عند سجدة السهو..... ١٢٩

باب صلوة المريض

الايماء بالعين والقلب والحاجبين فى الصلوة..... ١٣٠

حكم الصلوة التى صح المريض فيه..... ١٣١

حكم القعود فى وسط التطوع..... ١٣٢

الصلوة فى السفينة..... ١٣٣

حكم صلوة المغمى عليه..... ١٣٥

باب فى سجدة التلاوة

قراءة المأموم اية السجدة خلف الامام..... ١٣٦

نية الاقامة فى بلد اهل البغى..... ١٣٧

حكم اقامة اهل الاخبية..... ١٣٨

باب صلوة الجمعة

تعريف المصر..... ١٣٩

صلوة الجمعة بمنى..... ١٤٠

مقدار خطبة الجمعة..... ١٤١

تعداد افراد الجمعة..... ١٤٢

ان نفر الناس فى الجمعة قبل سجود الامام..... ١٤٣

السعى الى الجمعة بعد اداء الظهر..... ١٤٥

متى يدرك المسبوق صلوة الجمعة..... ١٤٦

١٤٧..... الانصات عند خروج الامام

باب العيدين

١٤٨..... التكبيرات فى طريق المصلى

١٤٩..... رفع اليدين فى تكبيرات العيدين

١٥٠..... فصل فى تكبيرات التشريق

١٥٠..... ايام التكبيرات

١٥١..... حكم تكبيرات العيد بعد الصلوة

باب صلوة الكسوف

١٥٢..... القراءة فى صلوة الكسوف

باب الاستسقاء

١٥٣..... الجماعة فى الاستسقاء

١٥٤..... الخطبة فى الاستسقاء

١٥٥..... قلب الرداء فى الاستسقاء

باب صلوة الخوف

١٥٥..... مشروعية صلوة الخوف

باب الجنائز

١٥٧..... حكم تكبيرة الافتتاح للمسبوق

١٥٧..... موضع اقامة الامام عند الجنائز

باب الشهيد

١٥٨..... غسل الجنب

١٥٩.....حكم الارتثاث

كتاب الزكاة

١٦٠.....الزكاة على الصبي والمجنون

١٦١.....دين الزكاة مانع حال بقاء النصاب

١٦٢.....حكم الزكاة في الدين

١٦٣.....متى يصير الاموال للتجارة

١٦٤.....هل يسقط الزكاة بهبة بعض النصاب

فصل في البقر

١٦٥.....نصاب البقر

فصل في الغنم

١٦٦.....زكاة الغنم

فصل في الخيل

١٦٧.....حكم الزكاة في الخيل

١٦٨.....حكم زكاة العجايل والحملان

١٦٩.....الزكاة فيما زاد على النصاب

باب زكاة المال

١٧٠.....حكم ما زاد على نصاب الفضة

١٧١.....حكم ما زاد على نصاب الذهب

فصل في العروض

١٧٢.....يعتبر بقيمة بالنصاب الذي هو انفع للفقير

- المعتبر في الانضمام النصابين القيمة ١٧٣
- حكم عشر الخمر والخنزير من الذمى ١٧٤
- حكم خمس معدن الدار ١٧٥
- حكم خمس معدن الارض المملوكة ١٧٦
- الحكم في الزييق ١٧٧
- الزكوة في اللؤلؤ والعنبر ١٧٨
- الزكوة في الزروع والثمار ١٧٩
- الزكوة في العسل ١٨٠
- اخذ العشر من ارض تغلبى ١٨١
- الخراج على ارض غير ملسم ١٨٢
- الفرق بين الماء العشري والخراجى ١٨٣
- باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز**
- الفرق بين الفقير والمسكين ١٨٣
- مصدق قوله تعالى وفي سبيل الله ١٨٥
- اعطاء زكوة احد الزوجين الى الآخر ١٨٦
- زكوة المولى الى المملوك ١٨٦
- الخطأ في مصارف الزكاة ١٨٧
- حكم صدقة الفطر على الصغير ١٨٨
- صدقة فطر العبد المشترك ١٨٩
- مقدار صدقة الفطر ١٩٠

المعتبر في القدر الوزن ١٩١

القيمة افضل من البر ١٩٢

مقدار الصاع ١٩٣

كتاب الصوم

حكم تعيين النية في رمضان ١٩٤

اذا ثبت رمضان بشهادة واحد يجوز الفطر به ١٩٥

باب ما يوجب القضاء والكفارة

اكل ما بين الاسنان ١٩٦

الدوام في الصوم ١٩٧

اقطار الدواء في الاحليل والفرج ١٩٨

حكم النذر بالصوم حالت المرض ١٩٩

اذا افاق المجنون في شهر رمضان ٢٠٠

لا فرق بين الجنون الاصل والعارض في عدم توجه الخطاب ٢٠١

حكم من اصبح غير ناو للصوم ٢٠٢

حكم من اكل ظانا بفساد الصوم ٢٠٣

اذا نوى اليمين في النذر يكون نذرا ويميننا ٢٠٤

باب الاعتكاف

الاعتكاف التطوع ساعة ٢٠٥

الخروج من المسجد في الاعتكاف ٢٠٥

كتاب الحج

- ٢٠٦..... وجوب الحج على الفور
- ٢٠٧..... وجوب الحج على الاعمى
- ٢٠٨..... الحج على المفلوج والزمن

باب الاحرام

- ٢٠٩..... استلام الركن اليماني
- ٢١٠..... من شرائط الجمع بين الصلوتين في عرفات الجماعة
- ٢١٠..... من شرائط الجمع بين الصلوتين اتحاد الامام
- ٢١٢..... حكم صلاة المغرب في طريق المزدلفة
- ٢١٢..... وقت الرمي في اليوم الرابع
- ٢١٣..... الاحرام عن المغمى عليه

باب التمتع

- ٢١٣..... اشعار البدنة
- ٢١٤..... اذا عاد التمتع الى بلده بعد العمرة
- ٢١٥..... من اعتمر في اشهر الحج ثم رجع الى بلده
- ٢١٧..... حكم التمتع لاهل مكة

باب الجنائيات

- ٢١٧..... حكم تطيب المحرم اقل من عضو
- ٢١٨..... حكم الخضاب للمحرم
- ٢١٩..... حكم الادهان عند الاحرام

- ٢٢٠ حكم لبس الثوب المخيط
- ٢٢٠ القاء القباء على الكمين
- ٢٢١ تغطية الرأس في الاحرام
- ٢٢٢ حلق الابط
- ٢٢٢ حلق المحاجم
- ٢٢٣ حكم قلم الاظفار
- ٢٢٣ حكم قلم الاظفار المختلفة
- ٢٢٤ حكم لبس وتطيب
- ٢٢٥ حكم الجماع في احد السبيلين
- ٢٢٥ حكم الطواف على غير طهارة
- ٢٢٧ دم ترك الجمار
- ٢٢٧ حكم تأخير الحلق وطواف الزيارة
- ٢٢٨ حكم الحلق في غير الحرم
- ٢٢٩ حكم الحلق قبل الذبح
- ٢٣٠ جزاء الصيد
- ٢٣١ التخير في اجزاء الصيد
- ٢٣٢ حكم صغار النعم في جزاء الصيد
- ٢٣٣ حكم ما اكل المحرم من جزاء الصيد
- ٢٣٤ ضمان الصيد اذا اصابه حلال ثم احرم
- ٢٣٥ اذارجع المحرم الى الميقات بعدما جاوزه بغير احرام

- ٢٣٦.....حكم من احرم للعمرة ثم احرم للحجة قبل تمام العمرة
- ٢٣٧.....حكم احرام على احرام الحج
- ٢٣٨.....زمان ذبح دم الاحصار
- ٢٣٩.....حكم من احصر بمكة

باب الحج عن الغير

- ٢٤٠.....دم الاحصار في الحج عن الغير
- ٢٤٠.....دم الاحصار في الحج عن الميت
- ٢٤١.....دم الاحصار حين مات المأمور في الطريق

محتوى الجزء الثانى

كتاب النكاح

- ٢٤٣.....نكاح المسلم بذمية بشهادة ذميين
- ٢٤٤.....تزوج الامة على الحرية فى العدة
- ٢٤٥.....حكم نكاح مع الحبل من الزناء
- ٢٤٦.....نكاح جاريته المطوقة قبل النكاح
- ٢٤٨.....حكم نكاح الموقت
- ٢٤٨.....حكم المهر فيما اذا تزوج امرأتين فى عقدة واحدة واداهما لا يحل له نكاحها
- ٢٤٩.....حكم النكاح بشهادة الزور
- ٢٥١.....حكم نكاح الحرية بغير اذن الولى
- ٢٥٢.....حكم النكاح بالسكوت بخبر الفضولى
- ٢٥٣.....حكم ازالة البكارة بالزناء

- ٢٥٥ حكم اليمين في النكاح
- ٢٥٦ حكم خيار البلوغ
- ٢٥٧ ولاية التزويج لغير العصابات
- ٢٥٨ ولاية المجنونة في النكاح لابنها
- ٢٦٠ القریش بعضهم اكفاء بعض بلا فضيلة
- ٢٦١ الكفاءة في اسلام الاءاء
- ٢٦١ الكفاءة في الديانة
- ٢٦٢ الكفاءة في المال
- ٢٦٤ الكفاءة في الصنائع
- ٢٦٥ ان نقصت المهر فلا ولياء حق الاعتراض
- ٢٦٦ يجوز للاب والجد الزيادة والنقصان في المهور
- ٢٦٧ يجوز للاب تزويج الاولاد الى العبيد
- ٢٦٨ الواحد لا يصلح فضوليا من الجانبين
- ٢٦٩ تزويج الوكيل لامة الى الامير
- ٢٧٠ حكم المهر بعد طلاق المجهود
- ٢٧٢ حكم النكاح على تعليم القران والخدمة
- ٢٧٣ حكم المهر قبل الدخول فيما لو قبضت خمس مائة ثم وهبت الالف كلها
- ٢٧٤ يرجع الزوج عليها الى تمام نصف المهر
- ٢٧٥ حكم المهر في النكاح على احد الشرطين
- ٢٧٧ حكم المهر على احد الشئئين

- ٢٧٨..... اذا فسدت التسمية يجب مهر المثل
- ٢٧٩..... اذا اجتمعت الاشارة والتسمية في المهر تعتبر الاشارة
- ٢٨٠..... حكم المهر فيما اذا جمع بين حرو عبد
- ٢٨٢..... حكم منع المرأة نفسها اذا كان المهر مؤجلا
- ٢٨٣..... اذا اختلفا في المهر بعد الطلاق فالقول قول الزوج
- ٢٨٤..... اذا كان الاختلاف بعد الموت فالقول لورثة الزوج
- ٢٨٥..... وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في اصل التسمية كان القول قول المنكر
- ٢٨٧..... حكم نكاح النصارى على مية
- ٢٨٨..... حكم نكاح اهل الذمة على خمر او خنزير
- ٢٨٩..... حكم مهر نكاح العبد اذا نكح نكاحا فاسدا
- ٢٩١..... حكم مهر الامة اذا قتلها مولها
- ٢٩٢..... الاذن في العزل لمولى الامة
- ٢٩٣..... حكم المهر فيما اذا كانت الامة تحت عبد

باب نكاح اهل الشرك

- ٢٩٤..... حكم النكاح فيما اذا تزوج الكافر بغير شهود
- ٢٩٦..... حكم تزوج المجوسى بامه او ابنته
- ٢٩٧..... حكم النكاح فيما اذا اسلم احد الزوجين
- ٢٩٨..... حكم عدة الحربية بعد الفرقة
- ٣٠٠..... حكم نكاح المهاجرة اذا كانت حاملا
- ٣٠١..... حكم الفرقة اذا ارتدت احد الزوجين عن الاسلام

- ٣٠٢.....مدة الرضاع
- ٣٠٣.....لا يعتبر الفطام قبل المدة
- ٣٠٤.....إذا اختلط اللبن بطعام لا يثبت به التحريم
- ٣٠٦.....إذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بهما
- ٣٠٧.....لا حرمة بالاحتقان

كتاب الطلاق

- ٣٠٨.....تعتبر الشهود بالاهلة في الطلاق والعدة
- ٣٠٩.....طلاق الحامل
- ٣١٠.....حكم دخول الغاية في مسألة الطلاق
- ٣١٢.....حكم الضرب والحساب في الطلاق
- ٣١٣.....ذكر في وعده في الظرفية
- ٣١٤.....تعليق الطلاق بعدم التطليق
- ٣١٦.....التشكيك في الطلاق
- ٣١٧.....الحكم في ما إذا ملك الزوج امرأته
- ٣١٨.....إذا تعارض طلاق الزوج مع تحرير المولى
- ٣٢٠.....توصيف الطلاق بالشدة والزيادة
- ٣٢١.....تشبيه الطلاق بشيء آخر
- ٣٢٢.....توصيف الطلاق بالعريضة والطويلة

فصل في الطلاق قبل الدخول

- ٣٢٤.....الحكم فيما إذا قال أنت طالق واحد مع واحدة

٣٢٥..... اذا عطف الطلاق على الطلاق

باب تفويض الاختيار الى الزوجة

٣٢٦..... تفويض الاختيار الى الزوجة

فصل في المشية

٣٢٨..... اذا قال لها طلقي نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا

٣٢٩..... فوض اليها واحدة واختارت ثلاثا

٣٣٠..... توصيف الطلاق بالكيفية

٣٣١..... ان قال لها طلقي نفسك من ثلث ماشئت

٣٣٢..... هل يهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث

٣٣٣..... حكم المهر فيما اذا علق الطلاق بالجماع

باب طلاق المريض

٣٣٥..... الاقرار بالدين والوصية في مرض الموت

٣٣٥..... اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض

٣٣٧..... حكم الميراث فيما اذا قذف امرأته في الصحة ولا عن في المرض

باب الرجعة

٣٣٨..... حكم الرجوع فيما اذا قال راجعتك فقالت مجيبة قد انقضت عدتي

٣٣٩..... اذا تعارض كلام المولى مع الامة في العدة

٣٤٠..... مدت انتهاء العدة من الحيضة الثالثة

فصل فيما تحل به المطلقة

٣٤١..... حكم النكاح بشرط التحليل

باب الايلاء

- ٣٤٢..... يصح الحلف بحج وصوم في الايلاء
 ٣٤٣..... المعتبر في الفاظ الظهارنية الزوج

باب الخلع

- ٣٤٥..... قالت طلقني ثلاثا على الف مطلقها واحدة
 ٣٤٦..... حكم الالف فيما اذا قال انت طالق و عليك الف
 ٣٤٧..... حكم خيار الشرط في الطلاق
 ٣٤٨..... المبارأة كالخلع

باب الظهار

- ٣٥٠..... حكم لفظ مثل وغيره في الظهار
 ٣٥٢..... الحكم فيما اذا جمع بين لفظ الحرام والتشبيه
 ٣٥٣..... الحكم فيما اذا جمع بين لفظ الحرام والظهار

فصل في الكفارة

- ٣٥٤..... اعتاق العبد المشترك في الكفارة
 ٣٥٥..... اعتاق العبد بكلامين
 ٣٥٦..... اذا وقع الجماع في خلال الاعتاق
 ٣٥٧..... الجماع في خلال الشهرين
 ٣٥٩..... اذا اطعم عن ظهارين ستين مسكينا

باب اللعان

- ٣٦٠..... حكم الفرقة في اللعان

تذكرة نفى الولد في اللعان ٣٦٢

اللعان بنفى الحمل ٣٦٢

اللعان بنفى الولد بعد الولادة ٣٦٤

باب العنين وغيره

يعتبر التأجيل بالسنة الشمسية ٣٦٥

حكم الخيار فيما إذا كان بالزوج جنون أو مرض ٣٦٦

باب العدة

عدة المطلقة التي ورثت في المرض بعد الاجلين ٣٦٨

حكم العدة فيما إذا مات الصبي عن امرأة حامل ٣٦٩

حكم المهر والعدة فيما إذا تزوجها في عدتها ٣٧١

فصل الحداد

حكم العدة فيما إذا طلقها في السفر ٣٧٢

باب ثبوت النسب

حكم النسب فيما إذا جاءت الصغيرة بولد ٣٧٤

ثبوت نسب ولد المعتدة ٣٧٥

حكم الطلاق فيما إذا علق طلاقها بالولادة ٣٧٦

حكم الطلاق فيما إذا علق بولادتها وقد أقر بالحبل ٣٧٧

باب حضانة الولد ومن أحق به

مدة حق حضانة الأم والجدة ٣٧٨

نفقة الزوجة على الزوج وقت المرض ٣٨٠

- ٣٨١ من حقوق الزوجة نفقة خادم او خادمين لها
- ٣٨٣ حكم النفقة المعجلة بعد الموت والطلاق
- ٣٨٤ نفقة زوجة الغائب في ماله
- ٣٨٥ اخذ كفيل النفقة من الزوج الغائب
- ٣٨٦ نفقة العبيد والدواب على المالك

كتاب العتاق

- ٣٨٨ عتق الغلام فيما اذا قال هذا ابني

باب العبد يعتق بعضه

- ٣٨٩ اعتاق حصة من العبد
- ٣٩٠ اعتاق العبد المشترك
- ٣٩١ حكم العتق اذا شهد كل واحد من الشريكين على صاحبه بالعتق
- ٣٩٢ اذا علق الشريكان العتق بالشرطين المتناقضين
- ٣٩٤ حكم شراء نصف الابن
- ٣٩٥ اذا اشترى الاجنبي نصف العبد ثم اشترى الاب نصف الباقي
- ٣٩٦ تدبير العبد المشترك
- ٣٩٨ جارية بين رجلين زعم احدهما انها ام ولد لصاحبه
- ٣٩٩ ام ولد بين الشريكين فاعتقها احدهما وهو موسر
- ٤٠٠ حكم من له ثلاثة عبيد دخل عليه اثنان فقال احدهما حر
- ٤٠١ قال لامتيه احدا كما حره ثم جامع احدهما لم يعتق الاخرى
- ٤٠٢ حكم الشهادة على اعتاق احد عبيده

- ٤٠٤.....حكم من اعتق عبده على خدمته أربع سنين ثم من ساعته
- ٤٠٥.....وان زوجها فجاءت بولد فهو في حكم امه
- ٤٠٦.....نسب ولد الجارية المشتركة

كتاب الايمان

- ٤٠٧.....باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا
- ٤٠٧.....حكم اليمين بلفظ الحق
- ٤٠٩.....حكم الاضافة في الايمان
- ٤١٠.....حكم الثمرة المذنبه
- ٤١١.....يتقيد الشحم بشحم البطن
- ٤١٢.....الفاكهة يشمل جميع الفواكه بحكم العرف
- ٤١٣.....الادام ما يوكل مع الخبز غالبا
- ٤١٤.....حكم من حلف ان لا يشرب من دجلة فشرب بالكراع
- ٤١٦.....الحلف على شرب ماء الكوز
- ٤١٧.....الاذن لا يتحقق الا بالسمع
- ٤١٨.....اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد يراد به مطلق الوقت
- ٤١٩.....اليمين باقية قبل الغاية ومتهية بعدها
- ٤٢١.....اليمين على عبد منكر وامرأة منكرة
- ٤٢٢.....ان كان الحلف على عبد بعينه او امرأة بعينها
- ٤٢٣.....حكم الحلف على الحين والزمان
- ٤٢٤.....اذا ذكر الجمع فيحمل على ثلاثة ايام

٤٢٥..... اذا وصف الايام بالكثرة فيحمل على عشرة ايام

باب اليمين في العتق والطلاق

٤٢٦..... لو قال اذا ولدت ولدافهو حر فهذا يختص بالحي

٤٢٧..... حكم ما اذا قال اخر عبدا شتره فهو حر

٤٢٩..... باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

٣٢٩..... حكم ما اذا قالت المرأة لزوجها تزوجت على فقال كل امرأة لى طالق

باب اليمين في الحج والصلوة والصوم

٤٢٩..... حكم ما اذا قال على المشى الى الحرم

٤٣٠..... حكم ما اذا شهد الشاهدان على وجود الشرط وقد انكر الحالف

باب اليمين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك

٤٣٢..... اذا قال الزوج ان لبست من غزلك

كتاب الحدود

٤٣٤..... لا يضرب الرأس في الحدود

٤٣٥..... من شرائط الاحصان الاسلام

٤٣٦..... يؤخر الحد عن الام الى ان يستغنى ولدها

باب الوطى الذى يوجب الحدود الذى لا يوجبه

٤٣٧..... لاحد على من زفت اليه غير امرأته

٤٣٨..... حكم من تزوج امرأة من محارمها

٤٣٩..... حكم من عمل عمل قوم لوط

٤٤١..... حكم المستأمن الزانى

٤٤١ لا حد على المكره.

٤٤٢ حكم من زنى بجارية فقتلها.

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

٤٤٤ اختلف الشهود هل كانت الزنا بالاكراه او بالمطاوعة.

٤٤٥ حكم ما اذا حد الرجل ثم وجد الشهود عبيدا او جحدودين.

٤٤٦ حكم حد القذف فيما اذا رجع احد الشهود عن الشهادة.

٤٤٧ حكم ما اذا رجع شهود التزكية.

باب حد الشرب

٤٤٨ لا عبرة لذهاب الرائحة في حد الخمر.

٤٥٠ يثبت الشرب بالاقرار مرة واحدة.

٤٥١ لا يحد السكران باقراره ولا تبين منه زوجته.

باب حد القذف

٤٥٢ يطالب حد القذف من يقع القذف في نسبه.

٤٥٣ ان قال القاذف اردت غير معنى الزنا.

٤٥٤ الوطى الحرام مع قيام الملك لا يكون زنا.

٤٥٦ التعزير اكثره تسعة وثلاثون سوطا.

كتاب السرقة

٤٥٧ لا حد في سرقة صليب الذهب.

٤٥٨ ولا قطع على سارق الصبي الحروان كان عليه حلى.

٤٥٩ تقطع في سرقة العبد الصغير.

٤٦٠ لا قطع ولا ضمان على متلق الات لهو

٤٦١ لا قطع على النباش

٤٦٢ لا قطع فى سرقة مال لا يستيفاء حقه

فصل فى الحزر والاخذ منه

٤٦٤ من سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع

٤٦٥ حكم نقب اللص البيت

٤٦٦ حكم سرقة الصرة من الكم

فصل فى كيفية القطع والاثبات

٤٦٧ حكم الخطأ فى القطع

٤٦٩ اذا اقر العبد على سرقة يقطع وترد السرقة الى المالك

٤٧٠ يكفى القطع الواحد لسرقات

باب ما يحدث السارق فى السرقة

٤٧٢ التغيير فى المسروق لا يمنع القطع

٤٧٣ التغيير فى الذهب والفضة لا يمنع القطع

٤٧٤ حكم ما اذا سرق ثوبا فصبغه

٤٧٥ ان صبغ السارق الثوب اسود

٤٧٦ حكم القطاع اذا قتلوا واخذوا المال

٤٧٧ ان كان من القطاع صبي او مجنون سقط الحد عن الباقيين

٤٧٨ حكم القطاع فى المصر

باب الموادة ومن يجوز امانه

فصل فى بى انسان احكـام الامـان

لا يصح امان العبد المحجور ٤٧٩

باب الغنائم وقسمتها

حكم الفداء بالاسارى ٤٨٠

اذا اسلم حربى وكان ماله مغبوبافى يدمسلم ٤٨٢

فصل فى كيفية القسمة

للفارس سهمان وللراجل سهم ٤٨٣

ولا يسهم الالفرس واحد ٤٨٤

فصل فى التنفيذ

السلب لا يصح فى الجارية ٤٨٥

باب استيلاء الكفار

اذا بق عبد مسلم الى دار الحرب لم يملكوه ٤٨٦

لا يملك الحربى العبد الا بق ويمك الاموال ٤٨٧

اذا اشترى الحربى عبدا مسلما عتق ٤٨٨

باب المستأمن

حكم ما اذا قتل احدا لاسيرين المسلمين الاخر ٤٩٠

باب العشرو الخراج

العشرو الخراج فى الارض يعتبر بقربها ٤٩١

باب الجزية

- ٤٩٢..... تؤخذ الجزية من الراهبين والقسيسين
٤٩٣..... يصح التداخل في الجزيتين
٤٩٥..... يؤخذ الجزية من نساء بني تغلب
٤٩٦..... يوضع على مولى التغلبى الخراج

باب احكام المرتد

- ٤٩٦..... يزول ملك المرتد عن امواله
٤٩٨..... ما اكتسبه المرتد في حال رده في
٤٩٩..... تنفيذ الاحكامات على المرتدان لحق بدار الحرب او حكم الحاكم
٥٠٠..... تقضى الديون من مال المرتدا ولا
٥٠١..... حكم تصرفات المرتد
٥٠٣..... اذاقت المرتد رجلا خطأ ثم لحق بدار الحرب
٥٠٤..... اذا قطعت يد المسلم عمدا فارتد
٥٠٥..... يعتبر ارتداد الصبي العاقل واسلامه

باب البغاة

- ٥٠٦..... توريث العادل من الباغي

كتاب اللقطة

- ٥٠٧..... القول في اللقطة للملتقط

كتاب الاباق

- ٥٠٨..... من رد ابقا فجعله على مولاه

٥٠٩.....حكم الأشهاد على اللقطة

كتاب المفقود

٥١٠.....الفتوى على قول مالك في تبين امرأة المفقود

كتاب الشركة

٥١١.....حكم الشركة بين المسلم والكافر

٥١٣.....حكم كفالة أحد المتفاوضين عن أجنبي

٥١٤.....تصح الشركة بالفلوس النافقة

٥١٥.....حكم ما إذا هلك مال الشركة قبل أن يشتري شيئاً

٥١٦.....حكم الشركة في الاحتطاب والاصطياد

٥١٧.....ليس لأحد الشريكين أن يودي زكاة مال آخر إلا بإذنه

٥١٨.....إذا اشترى أحد المتفاوضين الجارية باذن الآخر

كتاب الوقف

٥١٩.....معنى الوقف شرعاً

٥٢١.....الوقف يتم بالقول ولا يحتاج إلى حكم الحاكم

٥٢٢.....وقف المشاع جائز

٥٢٣.....جاز الوقف وأن سمي فيه جهة تنقطع

٢٤.....يصح وقف المنقولات

٥٢٥.....جاز جعل غلة الوقف لنفسه

٥٢٦.....ولو شرط استبدال أرض الوقف جاز

٥٢٧.....متى يزول ملك الواقف إذا بنى مسجداً

المسجد يبقى مسجدا ابدا ٥٢٩

يزول ملكه بالقول في الوقف ٥٣٠

